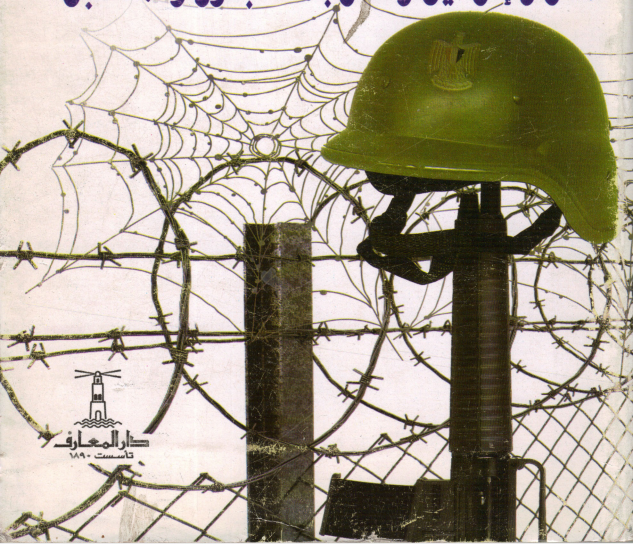


محمود عوض

وعليكم السلام

مصر و إسرائيل و العرب .. الجذور و المستقبل



”فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧، ذهب أنور السادات إلى
إسرائيل، وأمام الكنيسة الإسرائيلية بدأ حديثه قائلاً :
”السلام عليكم....“

.. وعليكم السلام

مصر وإسرائيل والعرب : الجذور والمستقبل

محمود عوض



تصميم الغلاف
الفنان شريف رضا

تنفيذ المتن والغلاف
بقطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات
دار المعارف

محمود عوض
وحشتنا ..

”إذا كنا قد عجزنا عن أن نكون أسود الغابة..
فهل حكم علينا أن نكون فئرانها ؟!“

بدلاً من المقدمة

السلام هو الأصل في الأشياء، السلام. وليس الحرب، هو نقطة البدء بين الدول. تماما مثل الفضيلة. وحب الخير، وحب لأخيك ما تحب لنفسك. والنبى أوصى بسابع جار، والجنة تحت أقدام الأمهات، والنظافة من الإيمان، ومن يفعل مثقال ذرة خيرا يره.

نعم. تلك هى طبيعة الأشياء.

مع ذلك. فإن الله أرسل إلى البشر أنبياء وكتبا سماوية لكى تهدى البشر سواء السبيل. ليس هذا فقط. بل إن الأنبياء وجدوا أنفسهم أحيانا مضطرين إلى حمل السلاح دفاعا عن الحق والخير والحب والعدل الذى جاءوا يبشرون به.

فالخير دائما هو الأصل فى الأشياء. ولكن نحن نكون غير واقعيين لو افترضنا أن الخير ينتصر من تلقا نفسه. وبشكل تلقائى. ففى الواقع لا يوجد شىء أتوماتيكى. أو تلقائى. فى الواقع توجد حقائق صماء تستمد قوتها من داخلها. حقائق نسميها موازين قوى.

والسلام بين الدول هو دائما مرآة لموازين القوى. فالقوى يصنع لنفسه السلام الذى يلائمه. ويفرضه على الآخرين. والضعيف ليس أمامه إلا أن يقبل ذلك. أو - إذا لم يقتنع - فعليه أن يبتلع رفضه ويبتهل إلى السماء بأن تخلصه يوما من هذا الظلم المبين.

ونحن أقوياء. ليس فقط لأننا نتمنى ذلك. ولكن لأننا كذلك فعلا. والقوة هى شىء لا يتعلق فقط بما نحن عليه. وإنما تتعلق أساسا بما نريده. ففى سنة ١٩١٩ مثلا كانت تحتلنا إمبراطورية كبرى هى بريطانيا العظمى. وكانت فكرة مواجهة تلك الإمبراطورية. ولديها ٢٠٠ ألف جندى مسلح فى مصر. ونحن شعب أعزل من السلاح. تبدو فكرة معجونة من الخيال والأحلام والحماسة. ومع ذلك. فإن هذا الشعب الأعزل من السلاح قلب المائدة فوق رأس الإمبراطورية الضخمة. وجعل جنودها المدججين بالسلاح يرتجفون رعبا لشهور عديدة بغير أن تسعفهم أسلحتهم. فى سنة ١٩٣٥ حدث نفس الشىء. ثم فى سنة ١٩٥٢. وفى ١٩٥٣. وأخيرا فى ١٩٧٣.

وفى كل تلك التواريخ الحاسمة فى تاريخ شعب مصر كان الواقع يبدو. للوهلة الأولى. أكبر من إرادة المقاومة. مقاومة بريطانيا مرة. وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل معا مرة أخرى. وإسرائيل وحدها أخيرا. مع ذلك فإن إرادة المقاومة لدى شعب رفض الانهزامية والاستسلام والواقع كله. قد حولت نفس هذا الواقع إلى شىء آخر مختلف تماما. إنها إرادة الحياة فى شراييننا. ليست الحياة فقط. ولكنها الحياة الحرة الكريمة الطليقة. التى نسير فيها رافعين الرأس. مصلوبى القامة. أحرار الإرادة.

إن هناك ألف طريقة للحياة. وطريقة واحدة للانتحار هى: اليأس. طريقة واحدة هى أن تفقد إيمانك بمعنى حياتك. بما عشت من أجله وأمنت به وحاربت فى سبيله ورفعت قضيته.

ما هى قضيتك. وقضيتى. وقضية جيلنا كله؟ ما هى قضيتنا بالنسبة لإسرائيل؟

القضية هى: دولة أصبحت فجأة على حدودنا، ومن هناك قفزت مرة ومرتين وعشرين مرة لكى تحتل أرضنا وتحصد أرواح شهدائنا؛ القضية هى دولة تملك أهدافا مناقضة تماما لأهدافنا، وهى لا تملكها فقط كنوايا وشعارات وبرامج، وإنما كأسلحة تغزو وتبديد وتقتل، قتلت مرة تلاميذا مصريين صغارا فى مدرسة «بحر البقر» على بعد كيلومترات من عيوننا - تلاميذ لم يكن عقلهم يستوعب بعد أية أفكار عن إبليس أو الشر أو إسرائيل.

نحن لم ننسف مرة واحدة محطة كهرباء فى إسرائيل. ولا قتلنا مهندس رى. ولا حاولنا نسف قنصلية بريطانية، أو مكتبة أمريكية. فى إسرائيل. ولكن إسرائيل فعلت هذا كله فى أرضنا.

والبعض يريد منا الآن أن نتسامح مع إسرائيل. حسنا. سوف نتسامح، ولكن لكى نتسامح يجب أولا أن يكون لهذا التسامح قيمة لعدو يحتل أرضنا. يجب أولا أن يعرف أننا نستطيع أن نتسامح، ونستطيع العكس. ثم لكى نتسامح. يجب أولا أن نبقى على قيد الحياة. يجب أن يكون تسامحنا مضمونا بقوتنا. وليس خارجا من قبورنا.

إن القضية لا تتعلق بمكافأة. أو صورة تذكارية يحصل عليها نفر منا وفوقها جملة «المسامح كريم». القضية تتعلق بمصالح مصر العليا. تتعلق بحياتنا. بحريتنا. وكرامة الجيل التالي من بعدنا. تتعلق بأمن مصر الذى يمثل أهم مصالحها على الإطلاق.

مع ذلك ما زال ممكنا أن يعترض البعض قائلين : .. إننا دفعنا كثيرا وكثيرا لمصالح مصر العليا. دفعنا مثلا فى قضية فلسطين. ضحينا وافترقنا وتعبنا. وآن الأوان لكى نستريح. هل كتب الله علينا أن ندفع إلى الأبد. والآخرون يتفرجون ؟

حسنا. أولا. إذا كان الله قد كتب لنا أن نعيش إلى الأبد. فيجب أن ندفع إلى الأبد. إن حياتنا هى مسئولية. بقدر ما هى ميزة. وهى حياة يجب أن تكون دائما أكثر أمنا. وليست مجرد أقدمية زمنية.

ثم من هم. بداية، أولئك «الآخرون»؟ سيقولون لك : إنهم العرب. لقد ضحينا كثيرا من أجلهم. وخضنا أربعة حروب فى سبيلهم منذ ١٩٤٨ حتى الآن.

والسؤال هو : هل نحن خضنا تلك الحروب «فى سبيلهم» ؟ فى سبيل العرب؟ إننى شخصا مصرى قومى عربى، أؤمن بالعروبة إلى أقصى حد. ومع كل إيمانى هذا، فإنه لو وجدت حكومة فى مصر، ضحت بحياة آخى أو زميلى أو جارى فى سبيل «آخرين» خارج حدودنا، مهما كان هؤلاء «الآخرين» فيجب أن نطالب بشنق أعضائها فورا.

إن الشعوب لا تجامل بعضها بالدماء. الشعوب ربما تجامل بدموعها، وبأفراحها. وبمشاعرهما. ولكنها تحتفظ بدماء أبنائها لشيء واحد فقط هو : دفاعها عن بقائها، هذا الدفاع عن البقاء هو الذى جعلنا نضحى بدمائنا، دفاعنا نحن عن بقائنا. وليس عن «الآخرين».

هنا يرددون عليك : هل كان ذهابنا إلى فلسطين. فى سنة ١٩٤٨. هو دفاع عن بقائنا؟.

والإجابة يمكن أن تكون نعم. ويمكن أن تكون لا. حسب نظريتك التى تؤمن بها. فإذا جاء قاطع طريق وسكن فى المنزل المجاور لك. وهمس فى أذنك قائلا لك : أنت صديقى

وحبيبي فلا تعترض طريقي. إننى سوف أفرض إتاوة على كل سكان الشارع. وسأعفيك أنت - أنت فقط - منها. فاتركنى وشأنى.. لكى أتركك وشأنك.

هنا بالضبط سوف تسمع فى داخلك صوتين : صوت يقول لك : هذا كلام جائز، صحيح إنه قاطع طريق، وصحيح إنه يفرض إتاوات بالقوة. ولكنه يفعل ذلك مع الآخرين وليس معك، احمد الله إذن. ونم مستريح البال.

وصوت آخر يقول لك : أنت لا تستطيع أبدا أن تنام مستريح البال طالما قاطع الطريق يفعل ذلك مع سكان الشارع. إنه. الآن، يتفرغ للآخرين.. ولكنه بمجرد أن يفرغ منهم فسيأتى الدور عليك حتما، إن من الأفضل لك إذن أن تضم قوتك إلى قوة الآخرين وهم يقاومونه الآن.. بدل أن تنتظر فناء الآخرين. فتكتشف أنك وحدك. حينها يستدير قاطع الطريق إليك. والدول هى نفس الشيء. فحينما حاربت الولايات المتحدة ضد ألمانيا النازية فى الحرب العالمية الثانية. لم يكن هتلر قد مس حدودها مطلقا. كان بينه وبينها محيط وجبال وسهول تبرر لها أن تجلس القرفصاء مكتفية بالتفرج على غزواته فى أوروبا. ولم يكن هتلر أيضا قد أطلق بعد رصاصة واحدة على بريطانيا العظمى. ومع ذلك فإن كليهما دخل الحرب ضده. لأن كليهما اكتشف أن الحرية لا تتجزأ. فالحر تزداد قوته بحياته وسط أحرار.. ويزداد ضعفا بحياته وسط عبيد.

مع ذلك. فدعونا نفترض جدلا - والجدل غير الواقع - إننا دخلنا حرب سنة ١٩٤٨ دفاعا عن «الآخرين»، ماذا بعد ذلك ؟ عندما جاءت إسرائيل تغزونا بعد ذلك فى سنة ١٩٥٦، ثم فى سنة ١٩٦٧. هل كان دفاعنا عن أرضنا فى سيناء هو جزء من دفاعنا عن أنفسنا. أو هو فى سبيل «الآخرين»؟ فى سبيل العرب ؟.

ومن هم العرب ؟ هل هم قوم يعيشون فى القطب الشمالى. أو فى أستراليا. أو فى الصين؟ أو أنهم قوم من بيننا. أعضاء فى أسرة واحدة تضمنا. يتكلمون لغتنا. ويعبدون إلهنا. ويهيمون لنجدتنا. وتقويم قوتنا. ويضعفهم ضعفنا ؟

هنا ستجد من يقولون لك : ولكن هذه صورة غير واقعية. صحيح إننا جميعا أسرة عربية واحدة. ولكنهم - هؤلاء العرب - يفرحون لهزيمتنا. ويستمتعون بفقرتنا. ويتلذذون

بإذلالنا، ألم تقرأ، مثلا مثلا. عن ذلك الطالب الكويتي الذي اعتدى بالضرب على مدرس مصري في الكويت ؟

نعم قرأنا هذا، وأكثر. قرأنا مثلا لقلم واحد هنا في مصر وهو يتلقف ذلك الحادث في الكويت لكي يصوره على النحو التالي : طالب كويتي يضرب مدرسا مصريا. إن الطالب الكويتي غنى. والمدرس المصري فقير. طالب لم يقدر أن هذا المدرس المصري صاحب رسالة. وهو يمارس رسالته كمعلم في الكويت. ألا يكفي أنه يمارس تلك الرسالة هناك بغير شكر ولا عرفان بالجميل ؟ هل هذا هو في النهاية جزاء مصر من الكويت ؟!

بالطبع هذا ليس جزاء مصر. وهى بربرية أن يكون هذا جزاء مصر. ولكن. أولا. ما دخل الكويت ومصر بهذا كله ؟ إن الحقيقة كلها في تلك الجريمة تكمن في سطرها الأول فقط : طالب كويتي يضرب مدرسا مصريا. لا. بل الحقيقة هي : طالب يضرب مدرسا.

إن هذا السلوك من الطالب هو سلوك بربرى. وهذا المدرس ضحية. بغير أن يكون للجنسية هنا أدنى علاقة بالموضوع. إن علينا أن نستنكر الجريمة بأعلى الصوت. ونطالب بحساب هذا الطالب بقانون رادع ليس على أساس أن الطالب كويتي والمدرس مصري ولكن على أساس أن هذا طالب وذلك مدرس. علينا أن نحاكم طالبا كويتيا. ولكن ليس شعبا كويتيا. وعلينا ألا نقبل ذلك على الآخرين. لأننا في الواقع لا نقبله على أنفسنا. لا نقبل مثلا أن يأتي إلينا سائح أجنبي. لكي يتعرف بعاهرة فى كباره. فيعود إلى بلده ليكتب إن مصر شعب من العاهرات. وتعيش حياتها فى الكباريه ! أو أن يأتي هذا السائح ليستقل سيارة تاكسى. فينصب عليه السائق. فيعود ليصرخ : إن المصريين شعب من النصابين والصوص !.

إن اللص لص. سواء حمل جنسية كويتية أو مصرية أو عراقية أو فرنسية. وسوف ندعو فى صلاتنا دائما أن يشفى الله قلوبا فى العالم العربى تحقد على مصر. وقلوبا عندنا فى مصر تحقد على العروبة. سوف نبتهل إلى الله دائما أن يخلصنا من هؤلاء وأولئك.. لكن بغير أن ندعى على الله أبدا أنه وعدنا بذلك فى أى وقت.

لقد ابتلانا الله دائما بأصوات تقفز عند كل مصيبة، بمناسبة وغير مناسبة. صائحة: العروبة.. العروبة ! وسوف يظل هناك دائما متسع لافتراض حسن النية عند تلك الأصوات. فربما كان تشنجهم ضد العروبة هو مجرد انفعال عابر. أو بتأثير مبالغ فيه لحادث أو آخر. ربما كان انفعالهم هذا يتم صدفه. أو بتأثير إصابة عابرة بـانفلونزا سياسية حادة. أو بسعال ديكى.

ولكن الأمر ليس دائما صدفه. ولا هو بحسن نية. ففي اليوم التالى. والشهر التالى. والعام التالى. نجد نفس الأصوات والأقلام تقول لك : بصراحة. إن علينا أن نتعلم من أخطائنا.

عظيم. ما هى أخطائنا ؟

هنا يقولون لك : أخطائنا هى أننا نربط أنفسنا بالعرب. كنا أقواهم فأصبحنا أضعفهم. وكنا أغناهم فأصبحنا أفقرهم. لذلك يجب علينا أن نقبل أى سلام تفرضه علينا إسرائيل. الآن فقط قفزوا إلى النتيجة التى سمعوا إليها. وخططوا لها من البداية. نتيجة. دفعنا فى الماضى ثمننا فادحا لقيام مثل تلك الأصوات بترويجها بيننا. بمثل ما ندفع الآن. نتيجة غير صحيحة. اعتمدت على مقدمة صحيحة.

كنا أغناهم فأصبحنا أفقرهم. ربما يكون هذا صحيحا. ولكن. ما ذنب العرب ؟ وإذا كان الذنب. حتى. ذنب العرب.. فهل نحن بقبولنا «أى سلام تعرضه علينا إسرائيل». نعاقب العرب. أو نحن نعاقب أنفسنا ؟ وهل من البداية. نحن أصبحنا أفقرهم بسبب نوايا شريرة من جانبهم ؟ أو مؤامرة كانوا هم مديريها ومنفذيها والمستفيدين منها ؟

ترد عليك نفس الأصوات مستدرجة ومصححة ومضيفة : لا.. ليس بالضبط. ولكن الله رزقهم بخير وفير وبتروك كثير يبعثرون ثمنه وإيراده يمينا ويسارا. ويسرفون فى تبذير حصيلته شمالا وجنوبا. بغير أن يكونوا جادين مرة واحدة فى مساعدتنا على الصمود.

حسنا فماذا تريدون. حتى لو كان هذا صحيحا ؟ يقولون لك : نتركهم فى طريقهم. ونختار نحن طريقنا. الذى هو بالضرورة منفصل عن طريقهم.

والواقع إن الأمور. أحيانا. يجب أن تصبح أكثر تحديدا لكي يكون الرد أكثر واقعية.

فبعد كل شيء لم يقل لنا أحد أبدا ماذا حصلنا من العرب. ماذا حصلنا. وهم يقفون خلفنا صفا واحدا في عدوان ١٩٥٦. ثم في هزيمة ١٩٦٧. ثم في حرب أكتوبر ١٩٧٣. وما بعدها.

ماذا حصلنا عليه من العرب. وماذا نحصل عليه الآن من الولايات المتحدة. وفي الماضي من الاتحاد السوفيتي - وهي دول عظمى أنشدت نفس تلك الأصوات قصائد ودبجت مقالات في مدح «كرمها» في الماضي والحاضر - بغير أن تشير مطلقا إلى الثمن. ثمن القروض والمعونات التي نحصل عليها من الدول العظمى. إن العرب لم يطلبوا منا على أى حال استعمارا سياسيا كما فعل الاتحاد السوفيتي. ولا استعمارا نفسيا كما فعلت الولايات المتحدة. ومساعدات روسيا وأمريكا معا. في الماضي أو الحاضر لم تبلغ ربع أو خمس مساعدات العرب لنا. مع ذلك فإننا مع روسيا أو أمريكا.. نتفاوض. وندرس. ونجتمع. ونناقش. ونتكلم. ونعترض. ونوافق. ونضيف. ونحذف. ونضغط. وننقع. هل نحن استفدنا كل هذا مع العرب.. وهم يساعدوننا ؟

مع ذلك فإنني أعترض على تلك الكلمة من حيث المبدأ : إن العرب يساعدوننا. لا.. العرب لا يساعدوننا ولا يجب أن يكون أساس علاقاتنا ومشاعرنا أبدا هو أن العرب يساعدوننا. إنهم لا يساعدوننا. إنهم يساعدون أنفسهم بالدرجة الأولى. فكل دينار. أوريال. أو جنيه عربي يأتي إلى مصر. لا يأتي إليها من حيث هي. ولكنه يأتي من العرب دفاعا - بمصر - عن أنفسهم.

إننا كمواطنين مصريين. ضحينا وعرقنا وتعبنا وعملنا بهمة لبناء سد عال يحجز فيضان النيل عنا في أسوان. إننا لو لم نبن ذلك السد لكنا قد وفرنا ملايين وملايين.. ولكن ثمن ذلك هو أن يفاجئنا فيضان النيل في منازلنا.

والعرب يفعلون نفس الشيء. وأساس أى دينار. أو ريال. أو جنيه عربي يأتي إلى مصر هو قضية واحدة تربطنا جميعا وتهمنا بنفس الدرجة. نحن فقط. كمصر. موجودون

فى الخط الأمامى من الجبهة ضد الخطر. وهذا الخطر مشترك.. ومواجهته هى مسئولية مشتركة. لنا فيها نصيبنا الذى يجب أن نقوم به - سواء بالآخرين أو من غيرهم. وعلاقة مصر بالعرب هى علاقة شريك بشريك: كلاهما يحصل على الأرباح.. وكلاهما يقتسم الخسائر. وحتى لو كانت هناك أطراف. أو أصوات. عربية لا تدرك ذلك.. فإن واجبنا نحن هو أن ندرك ذلك. ندرك أن مصير شعبنا يجب أن تحركه مصالح دائمة. وليست مشاعر عابرة. هى فى أحيان عديدة مشاعر ملفقة تحركها مصالح مضادة. وسوف أفترض مرة أخرى وأخرى، حسن نية هؤلاء الذين اعتادوا بين وقت وآخر أن يقدموا لنا البلاغات الكيدية ضد العرب والعروبة. ما الذى يجب علينا أن نفعله إذن. إنهم أشقاؤنا. وسوف أفترض أننا اكتشفنا فجأة أن الشقيق جاحد وشامت ومذل وحاقد وبخيل. وكل الأوصاف الشيطانية فى جميع قواميس جميع اللغات فيه. ماذا تفعل مع شقيقك إذا اكتشفت فيه هذا كله ؟ هل أنت تذهب إلى أقرب مكتب للشهر العقارى لك تسجل تبرؤك منه ؟ هل أنت تملك أصلاً أن تتبرأ منه ؟

إننى سأظل أدمو وأبتهل وأسمى وأصلى لكى يكون شقيقى دائماً أفضل مما هو عليه. ولكن.. إلى أن يحدث ذلك فإن هناك حقيقة كبرى تقررت وانتهى الأمر. حقيقة لا تتوقف على رغبتى أو رغبتة. حقيقة أنه شقيقى. حقيقة أنه فى أسوأ حالاته لن يستحل دمي.. ولن يرتهن رقبتي.. ولن يسير على جثتي إلى أرض جديدة يغزوها كل يوم.

إن هذا يعيدنا من جديد إلى إسرائيل. لقد فعلت إسرائيل بنا هذا كله - وأكثر. إسرائيل قتلت واعتدت وشردت وغزت واحتلت وأبادت وقذفت - ثلاثين سنة - بقنابل كان أخطرها قنابل صبت فى حياتنا كمية لا نهاية لها من الكراهية. ليست كراهية لها ولأهدافها. وهو الأمر الطبيعى. ولكنها كراهية روجتها هى لبعضنا البعض. إن نصف إعلام وجهود إسرائيل طوال سنوات قيامها قد تم تسخيرها لإحداث الواقعة بين العرب وبعضهم البعض. هذا ليس اتهاماً ولا إدانة ولا احتجاجاً أخلاقياً. فالسياسة لا مكان فيها للاحتجاجات الأخلاقية. هذه مجرد وقائع. وربما لو كنا مكان إسرائيل. ولنا أهدافها. لسلكنا الطريق نفسه.

لقد حاربنا إسرائيل بطائرات ميراج وفانتوم وسكاي هوك وإف ١٦ وبمدافع ودبابات بريطانية وألمانية وفرنسية وأمريكية.. ولكن أخطر تلك الأسلحة جميعا كان هو: الوقية بيننا. لماذا إذن نقدم لها سلاحا ضدنا ؟ نقدمه مجانا ومتطوعين. لكى يرتد إلى صدورنا؟. الإجابة هي: إن البعض بيننا يفعل ذلك بالانفعال. والبعض بعدم المعرفة. لكن البعض يفعله أيضا.. عن قصد. البعض روج. ويروج. لمثل ذلك المنطق. لأنه مقدمة ضرورية تمهد بيننا للإذعان لـ «السلام الإسرائيلي» بدلا عن «السلام العربى».. وهما مفهومان متناقضان تماما. يقوم هذا الكتاب بتحليل مضمون كل منهما.

ولنأخذ مثلا : إن علينا أن نقيم السلام مع إسرائيل. كما تعرضه هي علينا. لأننا يجب أن ننبذ طريق الحروب والكراهية والأحقاد. ماذا أخذنا من الحروب ؟ لماذا لم نحاول أن نكون «متحضرين» من البداية. ونلجأ إلى التفاوض مع إسرائيل وإقناعها ؟ لماذا لم نسلط طريق السلام من البداية ؟ !

ومثل تلك التساؤلات الملقفة. التى قيلت وتكررت فعلا عن قصد. تفترض أولا أن ما كان بيننا وبين إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨. هو مباراة تنس أو بنج بونج. أو كرة سلة. لقد كان علينا أن نسجل هدفا فى الرمى فيقتنع الإسرائيليون وينسحبون من الملعب. ولكننا. وبإلهذا الشر فى نفوسنا. أبينا إلا أن نلجأ إلى الكراهية والحقد والمدفع والقنبلة لكى نواجههم بها. أرايت سفهاء وأشرارا مثلنا ؟ لقد حان الوقت إذن لكى نصبح «متحضرين».. بل وربما نقدم إلى القوم اعتذارا عن سوء سلوكنا فى الماضى. وتعهيدات وضمانات بحسن سلوكنا فى المستقبل !

لقد قيلت مثل تلك الأشياء. وتم الترويج لها. بتبجح منقطع النظير. تبجح لأنه حذف تماما أن ما كان بيننا وبين إسرائيل هو دولة سرطانية أصبحت على بابنا الشرقى. وتقوم كل عشر سنوات بغزو المزيد من أراضينا. دولة ترسل إلينا بشبكات التجسس والتخريب حتى لا يجلو المستعمر البريطانى عن أراضينا مرة.. وتنسف دور السينما والمكتبات بالقاهرة والإسكندرية لكى تمنع تحسن علاقاتنا بالولايات المتحدة مرة أخرى.. وتحتل سيناء بغزو عسكري مفاجئ لأننا أممنا شركة قناة السويس التى لا علاقة لها بها مرة ثالثة.. الخ.

وما كان بيننا وبين إسرائيل هو شيء، جاد جدا ضحى إخوة وآباء لنا بأرواحهم في سبيله وهم يدافعون عن حياتنا وترابنا. والآن، بعد أن فعلوا ذلك. مؤمنين بأن أرواحهم تهون في سبيل حياة وحرية وتراب ومستقبل أفضل لبلدهم. تأتي أصوات وأقلام بيننا لكي تقول لأسرهم ومواطنيهم : إن ذلك الصراع الدامي بيننا وبين إسرائيل طوال سنوات من المواجهة المسلحة كان مجرد نكتة سخيفة تلهينا بها. وضحكنا عليهم بسببها. وحماسة كبرى حان وقت الاعتذار عن ارتكابها !

لقد كانت تلك في الواقع جريمة في حقنا جميعا. جريمة في حق مصر بالدرجة الأولى. جريمة في حق تراب وماضي ومستقبل وأمن مصر.

وما هو أمن مصر ؟ إنه ببساطة أمن الفرد العادي. أمني وأمنك وأمن أختك وزوجتك وأمك وابنتك. فلكي يذهب ابنتك آمنة إلى مدرسته في الصباح. فإنه يحتاج إلى أشياء عديدة. من بينها وجود رجل شرطة في الشارع. إن ابنتك قد يتعرض للسرقة. أو الاختطاف. أو الإصابة، أو النصب. وفي كل تلك الأحوال لن يسعفه ويسعفك سوى القانون. والقانون يظل حبرا على ورق إلى أن توجد سلطة تنفذه. هذه السلطة يمثلها ويرمز لها رجل الشرطة. وأنت تنام آمنة في منزلك ليلا. ليس لأن الله شطب من حياتنا فجأة كل المجرمين واللصوص والقتلة والأشرار.. ولا لأنهم أعلنوا فجأة توبة رجل واحد في لحظة تجلى بمسجد السيدة نفيسة.. ولكن لأن سيف القانون يمكن رؤيته في الشارع ليلا. القانون يمثلته رجل شرطة يسير على قدميه حاملا بندقية. إن وجود البندقية في كتفه ليس معناه أنه سيطلق الرصاص في كل لحظة. أو سيحتاج إليها في كل دقيقة. ولكن معناه أن تسعين في المائة من الذين يفكرون في سركتك وسرقتي سوف يردعهم وجود البندقية.

من أين جاءت البندقية ؟ لقد اشترتها الدولة. ولكن.. ما هي الدولة ؟ إنها ليست شخصا يمتلك شهادة ميلاد وحصل على شهادة عليا من جامعة القاهرة أو عين شمس أو أسيوط. الدولة ليست لحما ودما. إنها شخص اعتباري. إنها مجرد جامع ضرائب كبير.. تخصم مني ومنك ضرائب لكي تشتري بها أتوبيسات وتقيم مرافق و.. تشتري بندقية لشرطة بيننا تحميها كأفراد، وسلاحا لجيش في حدودها يحميها كشعب.

ونحن شعب فقير. ولا تسمح لنا مواردنا إلا بشراء الضرورى من السلاح الذى يكفى لحماية أمننا ووجودنا ومستقبلنا. وربما من أجل هذا لا نستطيع الشراء بترف.. وبلا مسئولية. ولكن مواطنين آخرين فى بلاد أخرى. يشترون ويصنعون لدولتهم سلاحا ذريا. إنهم لا يفعلون ذلك لأنهم عجينة بشرية أخرى. ولا لأن الله وضع فى مكان عقولهم مساحة بيضاء. ولكن لأن أمنهم يتطلب سلاحا ذريا.

وإسرائيل تملك سلاحا ذريا. إنها لم تفكر فيه اليوم. ولا قبل خمس دقائق. ولكنها فكرت فيه قبل أكثر من ربع قرن. وقتها أيضا كانت إسرائيل تتشدد بالسلام مع العرب نهارا.. وتصنع السلاح الذرى ليلا. إن إسرائيل تريد السلام. حسنا. سوف نصدق ذلك. ولكن. بمجرد أن توصلت مع السادات إلى معاهدتها للسلام. بمجرد أن ضمنت إسكات الجبهة العربية الأولى. ماذا نقول عن تلك الجهود المستميتة التى بذلتها إسرائيل لمنع الأردن من الحصول على صواريخ «هوك» أمريكية للدفاع الجوى عن أراضيها؟ ماذا نقول عن تلك الحملة الشرسة التى حاولتها إسرائيل داخل الكونجرس الأمريكى لمنع السعودية من الحصول على مجرد خمس طائرات «أوكس» للإنذار المبكر؟ طائرات غير مقاتلة. ووظيفتها هى مجرد الكشف المبكر عن أى هجوم مضاد. ومن ثم المساهمة فى حماية السعودية ضد أية أطماع خارجية؟.

أكثر من ذلك. ماذا نقول عن طائرات الفانتوم الإسرائيلية التى انطلقت سرا فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠. بعد أن تم طلاؤها بشعار سلاح الجو الإيرانى حتى تطير متنكرة. لكى تحاول تدمير المفاعل الذرى السلمى العراقى جنوب شرقى بغداد؟

إن العراق كانت قد دخلت لتوها حربا ضد إيران. والعراق. حتى بغير حرب. ليست لها حدود مشتركة مع إسرائيل. والعراق تبنى مفاعلها الذرى لأغراض سلمية بحتة. وتخضعه للتفتيش الدولى. مع ذلك فبمجرد أن انشغلت العراق بحربها مع إيران. استدارت إسرائيل ضدها على الفور.

إن محاولة سبتمبر ١٩٨٠ لم تنجح. ومع ذلك فإسرائيل لم تيأس. فبمجرد أن حصلت من الولايات المتحدة على الدفعة الأولى من الطائرات بعيدة المدى «إف - ١٦» كررت محاولتها

من جديد في فجر السابع من يونيو ١٩٨١ لكى تنجح أخيرا فى تدمير المفاعل الذرى السلمى العراقى. وحينما فعلت إسرائيل ذلك. فإنها اخترقت أجواء ثلاث دول عربية مستقلة هى الأردن والسعودية والعراق. وألقت بستة عشر طنا «تى. إن. تى» وصواريخ «سايدوبندر» وقنبلتين زنتهما أربعة آلاف رطل. على مجهود علمى سلمى. تبنيه العراق على بعد يتجاوز سبعمائة كيلومتر من إسرائيل نفسها. وكل هذا. برغم أن إسرائيل نفسها لديها أكثر من مفاعل ذرى. أقامت مفاعلها الأول منذ أكثر من ربع قرن وقد ظلت لسنوات طويلة تزعم أنه مصنع نسيج. ومازالت حتى الآن تمنع الولايات المتحدة من التفتيش عليه. برغم معرفة الجميع من البداية إنه أقيم للأغراض العسكرية. وليس من أجل السلام.

بل إنه فى الوقت الذى نجحت فيه إسرائيل فى تعطيل التقدم الذرى السلمى العراقى لسنوات طويلة قادمة. بادرت لتوها إلى حث فرنسا على التعاون معها فى بناء مفاعل ذرى جديد (غير ما تملكه بالفعل) وضغطت على هذا الموضوع بشدة خلال الزيارة الأولى التى قام بها الرئيس الفرنسى الجديد فرنسوا ميتران لإسرائيل فى مطلع ١٩٨٢.

وإسرائيل تفعل ذلك بالرغم من أنها تمتعت بمنتهى السلام على الجبهة العربية الأساسية بمقتضى اتفاقيتى كامب ديفيد. ومعاهدتها مع السادات.

فهل الذى يفكر فى السلام. يفكر فى نفس الوقت فى سلاح ذرى ؟ نعم. من يفكر فى السلام يجب أن يفكر فى نفس الوقت فى سلاح يحمى به نوع السلام الذى يريده - ليس سلاحا ذريا بالضرورة - ولكن ما يكفى من السلاح لكى يحمى به السلام الذى يريده.

أكرر : السلام الذى يريده

فالسلام، مثله مثل أى شىء آخر. يتوقف على عوامل عديدة. أهمها نوع ومستوى السلام الذى نريده. إن هتلر أقام سلاما مع تشمبرلين.. وستالين أقام سلاما مع هتلر.. ونابليون أقام سلاما مع أمراء البندقية.

وهناك سلام الآن بين الصين وألبانيا.. وبين أمريكا والإسكيمو.. وبين السود والبيض فى جنوب أفريقيا.. وبين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى برلين. وهناك سلام بين فرموزا والصين.. وبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.. وبين كوبا والولايات

المتحدة.. وبين اليونانيين والأتراك في قبرص. وفي كل تلك الحالات يختلف نوع «السلام» باختلاف أطرافه وعلاقات القوى بينهم.. يختلف باختلاف أهدافهم. وقوتهم. وقدرتهم على فرض نوع السلام الذى يريدونه.

بالطبع إسرائيل تريد السلام.. ونحن نريد السلام. ولكن سلامنا يختلف جذريا عن السلام الذى تريده إسرائيل. والصدام بيننا ليس أساسه صداما بين الحرب والسلام.. ولكنه صدام لأن كل طرف يحاول أن يفرض النوع الملائم له ولأهدافه - من السلام - ليس فقط ملائما بحكم الرغبة. ولكن بحكم الهدف. والمصلحة. والنظرة إلى المستقبل.

وما تريده إسرائيل. أولا وقبل كل شيء. هو سلام القوة. والإحساس بالقوة له منطق خاص به. يجعل صاحبه يتصور دائما أنه على كل شئ قدير. فإذا زاد على ذلك أن إسرائيل فى حالتنا هذه. تأتى إلينا.. سواء فى قتال أو تفاوض. متصورة أنها تحمل فى جيبها بطاقة توصية من السماء بأنها شعب الله المختار. وأنها العبقريّة التى ستهدى تخلقنا العقلى سواء السبيل. فنحن نصبح إذن أمام حالة شرسة من طغيان وعريضة القوة.. حالة شرسة. ولكن ليست فريدة. ففي الحرب العالمية الأولى كان الجنود الألمان يتمنقون بأحزمة تحمل عبارة «إنها إرادة الله». وفى الحرب العالمية الثانية دخل هتلر مع العالم فى حرب إبادة. إيمانا منه بأن لديه تفويضا من الله بوضع باقى البشر تحت حذائه.. إنه إغراء وطغيان القوة. وتحت تأثير شعور مماثل هاجم الأثينيون سيراكيوزا. وغزا نابليون ومن بعده هتلر روسيا. وذهبت الولايات المتحدة إلى فيتنام محتلة.

وتحت تأثير شعور مماثل أيضا. تصرف الإغريق والرومان والإسبان والألمان والإنجليز خلال الفترة القصيرة التى ارتفع فيها نجم كل من هذه الأمم. لقد كانت رعونة القوة هى التى أدت بالإنجليز فى القرن الماضى إلى الظن بأنهم إذا ما خاطبوا الأجنبى بصوت عال بما فيه الكفاية. فإنه لا بد أن يجثو على قدميه مقبلا أحذيتهم.. وإسرائيل. حتى فى لحظة ميلادها الأولى سنة ١٩٤٨. أرادت.. بل وقدمت فعلا.. معاهدة رسمية كما سيتضح فيما بعد. عرضت فيها على مصر سلاما من تحت حذائها ! إنه سلام القوة.. من قبل حتى أن تمتلك ذلك القدر من القوة اللازم لفرضه.

وفى مواجهتنا لذلك نستطيع أن نفعل أشياء كثيرة. نستطيع مثلا أن نطلب من كل تلميذ في مدارسنا أن يبتهل إلى الله خمس مرات في اليوم. بأن يهدي الله مناخم بيجين. أو إسحاق شامير. أو شيمون بيريز. أو كل سياسى إسرائيلى. وبهذا الابتهاال إلى الله. بأن يهديهم سواء السبيل، نكون قد أزحنا من على أكتافنا حملا ثقيلا وأوكلنا تنفيذه إلى السماء.. ولكن هذا لن يجعل الحياة بالنسبة لنا أكثر راحة فى اليوم التالى. ذلك أن الشعوب هى كالأفراد. فحينما تنجب ابنا. فإنك. ومهما كانت مواردك وظروفك. سوف تفعل كل ما فى استطاعتك كى تجعله يشق طريقه فى الحياة بنجاح. إنك سوف تعطيه كل اهتمامك ومواردك وخبرتك. جزء من هذه الخبرة أن تعلمه حب الخير : يا بنى.. لا تكذب.. لا تسرق.. لا تعتدى.. إلخ. ولكنك سوف تجد نفسك أيضا مضطرا فى لحظة ما إلى أن تقول له : يا بنى.. قاوم الظلم إذا تعرضت له.. وكن شجاعا فى صد العدوان إذا فوجئت به.. قاومه بلسانك وبقلبك وبضميرك. ولحظة الضرورة. بذراعك.. نعم. ستجد نفسك مضطرا إلى أن تقول له ذلك. أو فلنجرب طريقة أخرى. فلنجرب مثلا أن تقول له : يا بنى.. إذا صفعت أحد على خدك الأيمن فأدر له الأيسر. إنك لو قدمت مثل تلك النصيحة إلى ابنك. فإنك بذلك تكون قد كسبت رضاء السيد المسيح. ومن ثم رضاء الله ولكنك لن تكسب أبدا رضاء ابنك نفسه. فحينما سيثب هذا الابن عن طوقه ويخوض الحياة كما هى فى الواقع. وليس كما تمنيتها أنت. فإنه سوف يكتشف أنك قد حدثته عن دنيا أخرى غير هذه. ولقد فعل معنا آباؤنا شيئا من ذلك - بالنسبة لإسرائيل - كانوا قوما صالحين. أو فلنفترض مؤقتا أن معظمهم كان كذلك. لكنهم حدثونا عن كل شىء إلا عن حجم الخطر الإسرائيلى على حدودنا.. والآن يتكرر نفس الخطأ. الآن نجد أصواتا صالحة. وربما مخلصه. تكرر لنا النصيحة نفسها : يا بنى.. إذا صفعت أحد على خدك الأيمن. فأدر له خدك الأيسر.. حسنا. ولكن..

أولا : نحن لا يجب أن نلقن نصيحة إدارة الخد الآخر إلى قوم لم يتلقوا منذ خمسمائة سنة سوى الصفعات.

ثانياً : نحن لا نريد أن يكون علاجنا لواقع مؤلم. هو بالهروب منه. إن الأمر جاد جداً. وهو يتعلق بمصير منطقتنا كلها. ولا يتعلق بكتابة نسخة جديدة من «ألف ليلة وليلة».. حيث تشتري شهرزاد كل ليلة ٢٤ ساعة جديدة من حياتها. بالفرار المؤقت من مواجهة الخطر على هذه الحياة.

ثالثاً : نحن لا نريد أن نحصر تفكيرنا في بديلين اثنين لا ثالث لهما.. فإما أن نكون أسود الغابة.. أو نكون فئرانها.

لقد أصبنا بخسائر فادحة بسبب نوعين من الناس : فريق يريد أن يكون الهدف هو إزالة إسرائيل فوراً من الخريطة. وفريق آخر يقول إنه طالما أن هذا غير ممكن.. فإذن يجب أن نستسلم لإسرائيل ونسلمها الخريطة !.

ولكن هذا غير صحيح. لأن معناه أن نختار بين وسيلتين يجرى موتنا بإحدهما : فإما أن نموت بالرصاص.. أو نموت بالسم ! وهو غير صحيح أنه ليس أمامنا من حل سوى القفر من بديل إلى عكسه. إن المقاتل السياسى لو حصر اختياراته فى نصر مؤزّر.. أو استسلام مطبق. فلا هو مقاتل. ولا هو سياسى. إنه بالكثير. لاعب أكروبات.. قد تناسبه القفزات المفاجئة. ولكنها لا يمكن أن تصبح أسلوب حياة للشعوب.

لقد انتقل الصدام الأمريكى السوفيتى من حالة المواجهة الكاملة. إلى الاحتواء. إلى التعايش السلمى. ثم أخيراً إلى الوفاق. وفى كلا الجانبين. لم يفسر أحد مطلقاً هذا الوفاق بأنه تحالف. أو صداقة. أو حتى نهاية صراع. صراع مازال مستمراً. وسوف يستمر. فى الصفحات الأولى من صحف اليوم.

والقطيعة الكاملة بين الولايات المتحدة والصين. تحولت أولاً إلى تهدة محسوبة. ثم دبلوماسية «البنج بونج».. ثم اتفاق على «تطبيع العلاقات» استغرق تنفيذه حتى الآن ما تجاوز السنوات العشر. قبل أن تسمح الصين لأول سفير أمريكى بأن يخطأ أرضها. كانت الولايات المتحدة قد دفعت الثمن نقداً، ومقدماً. وهو التخلي عن تايوان.

فى تلك التحولات من مواجهة الحرب الباردة التى تعايش السلام، يقوم كل طرف بحساب مسبق لقدراته، وتعديل أوضاعه حتى يضمن فى النهاية أنه لا ينزل إلى سلام

مزيف.. ربما يكسب فيه خصمه ويخسر نفسه. ونحن لا نريد أن يكون ثمن السلام مع إسرائيل هو حرب أهلية عربية.. لأن إسرائيل في هذه الحالة تحقق بالسلام ما عجزت عن تحقيقه بالحرب. ولا نريد أن يكون ثمن انسحاب إسرائيل هو انسحاب مصر من السياسة العربية.. أو انسحاب العروبة من مصر. أولا، لأن هذا مستحيل. وثانيا لأننا بذلك نجعل انتحارنا هو نفسه ثمن نجاتنا. ثم أننا لا نريد أن يعتمد أمننا في المستقبل على قصاصات ورق عنوانها «معاهدات السلام»، إن المعاهدات الوحيدة التي يمكن الوثوق بها هي التي تعقد بين الأفكار الحقيقية والتصرفات العملية. وإسرائيل لها أفكار حقيقية، وأهداف عملية، في هذه المنطقة.. نعرفها بدلالاتها ونتائجها، فحينما تشتري إسرائيل أسلحة بخمسة عشر بليون دولار لسنوات ما بعد السلام مع مصر، فإن علينا أن نتساءل: لماذا؟ وعلينا أن نفحص أولا نوع السياسة التي ستعبر عنها تلك الأسلحة.. وحينما تعلن إسرائيل، بالألفاظ الصريحة وعلى لسان رئيس وزرائها، أنها ستقوم بدور «حماية الأقلية المارونية في لبنان».. حينما يعلن دروز لبنان أن إسرائيل عرضت عليهم مساعدتهم في إقامة دولة مستقلة لهم هناك. فإن علينا أن نحسب جيدا ماذا يعني هذا لمستقبل وأمن السودان ومصر والمغرب والجزائر وسوريا والعراق.. وحينما تصر إسرائيل على جعل أشكال محددة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية نصوصا جوهرية في أى معاهدة سلام.. فيجب أن ندرك على الفور أن إسرائيل تبحث لنفسها عن مركز متفوق داخل الدول العربية.. كمقدمة لبرنامج عمل تم التخطيط له مقدما.

وحينما تحول إسرائيل قضية السلام إلى مساومات طويلة لا تنتهي. في قضايا فرعية تبعدها عن القضية الأساسية. فيجب أن ندرك أن هذا ليس مجرد أسلوب في التفاوض. وإنما هو استراتيجية مقصودة لذاتها. ولتحقيق نتائج سيكولوجية محددة. تضخم في شعور المواطن العربي أنه يتفاوض مع إمبراطورية عظمى. وليس مع مجرد دولة يسكنها ثلاثة ملايين من السكان. إنها ترسب من الآن في اللاوعي العربي أنها هي التي تضر وتنفع. وهي التي تمنح وتمنع. وهي التي تسود وتسيطر. وهي التي تقرر من البداية قواعد اللعبة كلها.

نعم السلام هو الأصل في الأشياء.. ولكننا نريد السلام الذى يكون هو إسمنت العالم العربى وليس ديناميت العالم العربى.. ونريد السلام الذى نختاره بحكم المصلحة وليس بحكم ابتزاز المدس الإسرايلى.

هناك سلام المتعادلين.. كالذى تم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بالوافق فى سنة ١٩٧٢. ثم بين الصين والولايات المتحدة. ومن قبل بين فرنسا وبريطانيا. وهناك سلام المنتصر. كالذى فرضته روسيا على تشيكوسلوفاكيا.. والهند على بنجلاديش.. وأمريكا على المكسيك. وهناك سلام الضرورة.. بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية. وبين كوبا والولايات المتحدة. وبين الصين وفيتنام. وهناك أنواع من السلام.. بمثل ما هناك أنواع من الحروب. وفى تقييمنا لنوع السلام الذى نريده. يجب أن يرتبط هذا تماما بنوع تقييمنا لنوع السلام الذى تريد إسرائيل فرضه. فهناك «سلام عربى».. يختلف تماما عن «السلام الإسرايلى». و«السلام الإسرايلى لا يرتبط بما تقوله إسرائيل. ولكنه يرتبط بما تفعله وتخطط له».

إننا جميعا نعرف قصة جحا. لقد جاء إليه جاره مرة يطلب منه استعارة حماره. ولكن جحا رد عليه قائلا : إننى متأسف. فلقد خرج ابنى بالحمار إلى السوق.. فى نفس اللحظة استمع الجار إلى نهيق الحمار داخل منزل جحا. فتساءل مندهشا : هذا حمارك هنا.. فكيف تزعم أنه فى السوق ؟ !. ورد عليه جحا قائلا : شئ عجيب.. هل أنت تصدق الحمار.. أو تصدقنى أنا؟.

ونحن يجب أن نصدق تصرفات إسرائيل.. وليس أقوال إسرائيل. إن الأقوال لا تكلف شيئا.. ولكن التصرفات هى التى تكلف إسرائيل دراسات وخطط وبرامج وبلايين الدولارات. فبرغم أن إسرائيل تعيش من جدول المرتبات الأمريكى. إلا أنها توفر. وتقترض. وتقطع.. مبالغ ضخمة. ليس فقط لكى تحمى أمنها كما تقول.. ولكن لكى تقيم دولة مستقلة للأكراد فى العراق. ودولة للمارونيين فى لبنان. وسلاحا طويل المدى تهدد به الخرطوم والرباط وطرابلس وبغداد والقاهرة.

إن هذه هي أخطار حقيقة لا يستطيع أحد أن يدعى على الإطلاق أنها بعيدة عنه لمجرد أنها لم تمسه شخصيا بعد.. فالانحياز في مستقبل أمة يبدأ من تصورنا أنها تعيش في جزيرة نائية تملك الانعزال عما يجري حولها. إن الفلاح المصرى نفسه تعرض للإفلاس مرة في القرن الماضى بسبب الحرب الأهلية بين ولايات الشمال وولايات الجنوب فى أمريكا.. ومرة فى هذا القرن فى أعقاب حرب كوريا.. لأن الدولة فى مصر تصورت أن ما يجرى فى أمريكا وفى كوريا بعيد عنها. وفى المرة الثانية كان الإفلاس مقدمة لنكسة اقتصادية فى مصر.. ولكن فى المرة الأولى كان مقدمة لاحتلال مصر نفسها.

ونحن فى هذه المرة لا نناقش ما يجرى فى أمريكا. ولا ما يجرى فى كوريا. نحن نناقش خطرا مرثيا هنا وسط الأمة العربية. نناقش أخطارا محددة يمثلها جدول الأعمال الإسرائيلى. إن إسرائيل أصبحت تتصرف فى السنوات الأخيرة على أساس أنها تستطيع إدارة شئون العالم العربى بفرقتين من جنود المظلات وسرب الطائرات. إن لها قاموسها الخاص فى الحديث وفى تليفق التاريخ.. حيث كسبت «استقلالها» فى ١٥ مايو ١٩٤٨ بعد حرب «للتحرير» خاضتها قبل ذلك ضد «المستعمر» الأجنبى. الذى هو شعب فلسطينى كامل. ترى إسرائيل إنه «اغتنب» منها أرض «الآباء والأجداد».. إلخ.

حسنا. إننا سمعنا وقرأنا هذا القاموس نفسه من قبل حينما جاءت إلينا أوروبا فى حرب صليبية قبل ثمانية قرون. حرب شنتها أوروبا ضدنا باسم الصليب لكى تقوم بـ «تحرير» القدس من «المستعمر» الأجنبى.. الذى هو شعب فلسطينى كامل يمثل جزءا من العرب «الكفار».

بعد قليل اكتشفنا أن هؤلاء القادمين «للتحرير» القدس. يتقدمون لاحتلال القاهرة والإسكندرية ودمياط والمنصورة والجيزة.. وهى مدن تقع فى بلدنا نحن وليس فى فلسطين. ذلك لأن الذى يأتى إلى فلسطين كمستعمر أجنبى. سرعان ما يكتشف أن مصيره الحتمى هو الذوبان أو الانسحاب، ما لم يسيطر بالتالى على كل الدول المحيطة بفلسطين. ونحن بدورنا سرعان ما نكتشف أن الغفلة عما يجرى فى فلسطين سرعان ما يصبح غفلة عن مصير مصر نفسها. وسوريا نفسها.. إلخ. وعندما قال نابليون بونابرت «إن مصير الشرق

يعتمد على هذه المدينة الصغيرة.. فإنه كان يشير إلى مدينة «عكا» في فلسطين. وهى نفس المدينة التى حسمت من قبل مصير تحتّمس المصرى. وبطليموس الرومانى. وريتشارد قلب الأسد الفرنسى. والجنرال اللبى البريطانى.

لم يكن غريبا إذن أن مدينة صغيرة فى فلسطين تحسم مصير الشرق.. لأن فلسطين فى الواقع تحسم مصير العروبة ومن بعدها الشرق كله.

إن الحقيقة الأولى فى مصير العرب هى فلسطين، والحقيقة الأولى فى مصير فلسطين هى مصر، والحقيقة الأولى فى مصير مصر هى فى عدم الانكفاء إلى الداخل.. تصورا بذلك أننا نكفى أنفسنا شرور الآخرين خصوصا إذا كان أولئك «الآخرون» هم دولة معادية تدعم نفسها فى فلسطين استعدادا لأهداف أخرى قادمة فى الطريق.. والتخلف فى فهم هذه الحقيقة لا يمثل فى الواقع مجرد مسئولية مصرية. ولكن مسئولية عربية أيضا، ولقد تخلف عرب كثيرون فى الماضى والحاضر.. سواء بدافع القصور أو عدم الإدراك أو التعمد.. فى ترجمة الإحساس بالخطر إلى برنامج عمل يدعم مصر فى مواجهة حاسمة ستقوم بها على أى حال. وهذا الذى يتعامل مع مواطن مصرى واحد فى الخليج أو ليبيا أو السعودية مثلا. بمنطق الغنى مع الفقير أو المحسن مع المحتاج. إنما يضع قنبلة زمنية لن تنسف فقط مشاعر مصر نحو العروبة.. ولكنها قد تنسف العروبة ذاتها. وهذا الذى يتصور أن الحياة المرفهة داخل قصر.. يمكن أن تستمر فى وجود حياة قاسية داخل الشارع المصرى أو السورى. وفى مواجهة خطر حقيقى داخل عقل إسرائيلى.. إنما هو فى الواقع يضعف نفس الحليف الذى لن يكون قويا إلا به.

نعم. هناك إهمال شديد فى تنقية الشعور العربى. وقصور أشد فى بناء المسئولية العربية.. فليس كل العرب هم «فيصل» أو «يومدين» مثلا. لقد أعطى الله للعالم العربى أيضا نصيبه من الملائكة والشياطين.. وحصته من الأصحاء والمرضى.. وعلينا ألا نفرط فى الأولين يأسا من شفاء الآخرين. والمثل العربى المصرى الشعبى يقول: «أنا ادعى على ابنى.. واكره اللى يقول آمين».

ونحن سوف نختلف دائما مع إخوة عرب بسبب إهمالهم فى النهوض بمسئولياتهم. سوف نختلف.. وننقد.. وندعو.. وننصح.. ونجعل حقائقنا جارحة من وقت لآخر. ولكن هذا شئ.. وأن تكون المראה العابرة دافعا لكى نفرض فى أمننا.. شئ آخر مختلف تماما. إن مداواة المشاعر ممكنة غالبا.. ولكن علاج الانهيار فى أمن أمة يكون قاتلا أحيانا. فأنت تستطيع أن تصنع من البيضة عجة.. ولكنك لا تستطيع أن تحول العجة إلى بيض مرة أخرى.

نعم السلام هو الأصل فى الأشياء. تلك حقيقة كبرى آمنا بها قبل أن يؤمن بها غيرنا. بل إننا الأمة الوحيدة على ظهر الأرض التى يبدأ فيها الفرد العادى تحيته للآخر بقوله: السلام عليكم.. مع ذلك فإنه تبين من دراسة علمية أنه فيما بين سنة ١٤٩٦ قبل الميلاد وسنة ١٨٦١ ميلادية - وهى دورة زمنية طولها ٣٣٥٧ سنة - لم يكن من بينها سوى ٢٢٧ سنة من السلام. بينما تخللتها ٣١٣٠ سنة من الحرب. بكلمات أخرى: فى مقابل كل ١٣ سنة حرب شهد العالم سنة واحدة من السلام.

وفى إحصائية نشرها روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى الأسبق قال: «إن السنوات الثمانى السابقة على سنة ١٩٦٦ شهد العالم ١٦٤ صراعا عنيفا بالقوة المسلحة حسمت مصير» ٨٢ حكومة مختلفة.. على أن الفارق الأساسى الذى لاحظته ماكنمارا هو أنه لم يكن هناك صراع واحد من الـ ١٦٤ اتخذ شكل الحرب الرسمية المعلنة. فالواقع أنه لم يكن هناك إعلان رسمى واحد للحرب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. مع ذلك فإن الولايات المتحدة حاربت فى كوريا ثم فى فيتنام. وفرنسا حاربت فى الهند الصينية. والاتحاد السوفيتى سحق تشيكوسلوفاكيا. وتركيا حاربت فى قبرص. وإسرائيل غزت أراضي عربية بالقوة المسلحة ثلاث مرات على الأقل. نحن لم نخترع إذن.. ولكنها تفرض علينا فرضاً شئنا.. أو لم نشأ. ولن يفيدنا كثيرا أن ندير عيوننا إلى الاتجاه الآخر. وسوف نخسر أرضنا إذا لم نعرف كيف ندافع عنها.. ومن أين يبدأ هذا الدفاع.. وعلى أى أساس يجب بنائه.. إن الشعوب تعيش وتتقدم وتنهض بألف طريقة وطريقة.. وليس من بينها أبدا أن تدير لعدوها خدها الآخر، والواقع أنه مع كل غزوة وعريضة إسرائيلية جديدة فى عالمنا العربى تصبح نظم الحكم العربية أكثر ضالة أمام مواطنيها.

وتصبح دولنا نفسها أصغر وأصغر داخل مكانها على الخريطة. إن كل هجمة بربرية إسرائيلية جديدة تدفع كل دولة عربية إلى المزيد من الانكماش ذعرا إلى الخلف.. حتى تجعل المسافة بينها وبين الدولة العربية المجاورة أكثر بعدا.. وحتى تحصل في النهاية على شهادة ورقية بحسن السير والسلوك. ليس من شعوبها. ولكن من أعداء شعوبها.

هكذا أصبح حالنا في السنوات الأخيرة. كما لو كنا أبطالاً مأساويين في دراما إغريقية مفعمة.. حيث فيها يسير البطل بعينين مفتوحتين نحو كارثته التي حددتها له الأقدار من البداية.. ولقد كان هنري كيسنجر. وزير الخارجية الأمريكي الأسبق والصديق الصهيوني المخلص لإسرائيل. هو الذي لخص موقفه قبل سنوات بما يلي : يجب أن يصاب العرب أولا بحالة من اليأس الكامل.. قبل أن يتحدث معهم أحد (من إسرائيل) عن السلام.. وفي السنوات الأخيرة بدأنا نرى نتيجة هذا كله ماثلة أمامنا.. والأسوأ من ذلك أن الذين يروجون لهذا اليأس أصبحوا من بيننا. يتحدثون لغتنا. ويقسمون بالآيمان المغلظة في أذاننا قائلين : إن طريق الخلاص أمامنا هو في الالتزام بأخلاقيات وسياسات قارب النجاة. إن السفينة غارقة لا محالة.. فليسرع كل واحد إلى الفرار نحو قارب النجاة قبل الآخرين.. وإذا زادت الحمولة.. فليضح الشقيق بشقيقه.. حتى ينجو هو بجلده ! ولقد أصبح لأخلاقيات وسياسات قارب النجاة هذه كهنة وحملة مباخر يقومون في كل مرة بالوقعية بيننا. والتوقيع على الوشايات الإسرائيلية المعدة مقدما بخاتم اختلسوه من بين أدراجنا. ماذا تريدون ؟.. البقاء في السفينة ؟.. إنها غارقة.. التماسك مع أشقائنا ؟.. إن قارب النجاة لا يحتمل كل هذا العدد.. الغضب للشهداء من بيننا الذين يتساقطون أمامنا ؟.. حسنا.. بعد أن تنتهي الكارثة سوف نذهب إلى أقرب مكتب تلغراف ونرسل باسمهم برقيات مواساة وتعزية !.

لكن. إذا كان الفقيد في كل مرة سيحصل على الرحمة.. فما الذي سنحصل عليه نحن؟ هنا يقولون لك : نحن سنحصل على النوايا الطيبة. مزيد من النوايا الطيبة. مستر بيجين رجل يفى بكلمته. قال سأقتل. فقتل. وسأدمر. فدمر. وهو الآن يقول سلاما. وسيفعل.

لكن السلام لا تصنعه مطلقا النوايا الطيبة المغشوشة ، السلام لا تصنعه أخلاقيات وسياسات قارب النجاة. ولا برقيات العزاء بعد دفن الضحية. ولا شهادات حسن السير والسلوك التي يفرق بها الغزاة الإسرائيليون البعض منا.. أو يدخرها لنا حلفاؤهم في كل مرة.

إن السلام يصنعه شيء أبسط من هذا كله. شيء اسمه : توازن القوى. فإسرائيل كلما خرجت بمكافأة على عدوانها.. كلما جعلها هذا أكثر شهية لمزيد من الغزو والعدوان.. يجب إذن أن نختار نقطة نبدأ منها ونقول عندها بأعلى الصوت وأوضح الأفعال : الآن يجب أن نتكاتف معا. ليس بمجرد إعلان أننا نرفض ونشجب.. أو نصبح عنتريين في خطبة أو خطبتين.. أو نكنس عليهم مسجد السيدة زينب !. يجب أن نكون جادين ولو من باب التغيير. إن علينا أن نتكاتف لأن علينا أولا أن نوقف هذا السقوط السريع المتتابع في السنوات الأخيرة. هذا الانكماش والتقوقع ذعرا. هذا الانسحاب النفسى والعقلى من حاضرتنا ومستقبلنا وجوهر أمننا. لقد عانينا في يونيو ١٩٦٧ من نكسة مروعة. لكننا خرجنا منها على الفور بوضوح قاطع في الرؤية: ماذا أصابنا.. ومن أين يبدأ العلاج. ولكن.. في السنوات الأخيرة وقع أكثر من «يونيو» : كان هناك مثلا يونيو ١٩٨١ في بغداد. ثم يونيو ١٩٨٢ في لبنان. إنه لم يكن مجرد «يونيو» آخر. لقد كان أكبر وأفدح لأن العالم العربى افتقد الإرادة التي تتصدى للخطر. والقيادة التي تترجم تلك الإرادة عمليا.. ولقد كان السيناريو الإسرائيلى واضحا من البداية لكل من يريد أن يرى. ومع ذلك تصرف البعض كما لو كان الذى يجرى فى كل مرة هو مفاجأة مثيرة وقعت على رؤوسنا فى ليلة شتاء مطيرة تخلت فيها عناية السماء عن رعاية أقدارنا.

وحينما نسأل فى كل مرة : ما الذى فعلناه. أو سنفعله. إزاء الكارثة الجديدة.. فبأن كهنة أخلاقيات قارب النجاة ومروجى الروح الانهزامية. يبدؤون فى اختلاق الأعداء الملققة من هنا وهناك. إنهم يتعللون مثلا بأن أمريكا أصيبت بانفلوانزا سياسية ستشفى منها حتما.. ومستر رونالد ريجان لا يرضيه أبدا انتهاك حقوق الإنسان الفلسطينى لأنه لم يرضه من قبل انتهاك حقوق الماشية والأغنام فى جزر فوكلاند.

ولكن، بصرف النظر عن دعواتنا بالشفاء العاجل لأمريكا، ولإدارة المصالح الأمريكية، إلا أن الضمانات النهائية لأمننا لن تأتي إلينا مطلقا داخل منظوف قادم بالبريد الجوى من أى عاصمة أجنبية. إن أمننا هو بين أيدينا.. نحن الذين نفرط فيه ونحن الذين نصنعه. والخائفون المذعورون اليائسون لا يصنعون أبدا أمننا لأمتهم. وفى كل مرة تقوم فيها إسرائيل بهجوم، أو بغزو وحشى، أمام عيوننا.. لا يصبح السؤال فقط : ماذا نفعل ؟ ولكن السؤال يصبح : كيف نستعد من الآن.. للغزوات القادمة إلينا فى المستقبل ؟.

وفى الإجابة عن هذا السؤال يجب أولا أن نبدأ من الواقع - ليس بهدف الاستسلام له كما تريد إسرائيل ويروج لها كهنة سياسات قارب النجاة - ولكن بهدف تغيير هذا الواقع لمصلحتنا. فالتشخيص الصحيح للواقع هو إذن المقدمة الضرورية للقدرة على تغييره. ولقد اختصرت إسرائيل ذاتها كل هذا الواقع على امتداد سنة ما بين يونيو ١٩٨١ و يونيو ١٩٨٢، سنة، انتهت بغزو إسرائيلى كامل للبنان. غزو بلغ قمته فى حصار قوات الاحتلال الإسرائيلية لبيروت الغربية. حصار استمر ٧٧ يوما، فعلت إسرائيل خلاله كل شىء، من الغارات الجوية الوحشية المركزة، إلى حصار الجوع والعطش، وبعدها المذابح السافرة التى اهتز لها ضمير العالم كله، فعلت إسرائيل كل شىء، بغير أن تتيقظ النظم العربية يقظة كافية لجوهر المشكلة وبداية الطريق إلى علاجها.

فإذا نسينا. مؤقتا، كل الكلمات والمصطلحات المتناقضة، والمثيرة للجدل، فى قاموسنا السياسى.. إذا نسينا المصير العربى المشترك. وهذا الحزب هنا أو هناك، وهذا الحاكم وما فعله أو لم يفعله، والاستسلام والرفض، وأنصار وخصوم كامب ديفيد والمعاهدة الإسرائيلية مع السادات، إذا نسينا، حتى، ياسر عرفات وكل ما هو فلسطينى، فسيظل هناك دائما الحد الأدنى الذى نستطيع أن نتفق عليه لكى نبدأ منه. هذا الحد الأدنى يقوم على الحقائق التالية.

أولاً : إن هناك قوة عسكرية عظمى ولدت في المنطقة. قوة تملك تفوقا عسكريا ساحقا. وجدول أعمال يتناقض تماما مع جدول أعمالنا. هذه القوة لم تولد قبل ربع ساعة. ولكنها ولدت في وضح النهار خلال السنوات القليلة الأخيرة. قوة تختار ما يلائمها من أهداف. وتنفذها بين فترة وأخرى بقوة السلاح ومباركة الحليف الأمريكي. قوة تتطلع خارج حدودها. ليس فقط لكي تحتل جزءا من فلسطين وجزءا من سوريا. ولكن لكي تحكم على دولة عربية هي لبنان بنزع سلاح جزء من أراضيها، والقدم ذليلة إلى مائدة المفاوضات. لكي تستمع إلى الشروط التي يملها مناحيم بيغن. بل وحكمت عليها، برفض انعقاد مؤتمر عربي للقمة طوال أربعة شهور من بدء الغزو.

ثانياً : إن تلك القوة العظمى، إسرائيل في طبيعتها الجديدة. لديها جدول أعمال محدد تسير قدما في تنفيذه يوما بعد يوم وساعة بعد ساعة. بلا تردد ولا توقف. ففي السنوات الأربع الأخيرة فقط قامت إسرائيل باخترق أجواء ثلاث دول عربية مستقلة هي السعودية والأردن والعراق. ودمرت المفاعل الذري السلمي العراقي جنوب العاصمة بغداد. وأعلنت ضم القدس العربية ومرتفعات الجولان السورية. واحتلت ثلاثة أخماس لبنان. وأرغمت رئيس لبنان على التفاوض تحت حصار دبابتها. بينما جنودها يتمخرون أمامه بالمأيوهات والمدافع الرشاشة.

ثالثاً : إن تلك القوة العظمى الجديدة بدأت تستخدم ضدنا أسلحة جديدة تماما تهدد المنطقة كلها برياح صليبية عاتية قادمة من القرن الحادى عشر. ليست فقط القنابل العنقودية المحرمة دوليا والنابالم، ولكن سلاح تحويل الأقليات الدينية في المنطقة إلى قوى سياسية تفتك بالجسد العربى من الداخل لحساب إسرائيل نفسها. وهذا السلاح الإسرائيلى الجديد كاف بمفرده لإنذار كل دولة عربية بالخطر القادم نحوها فى الطريق.. لو أنها تظاهرت اليوم بأن ما يجرى فى لبنان بعيد عنها.

رابعاً : إن الولايات المتحدة وهي الحليف الوحيد لإسرائيل فى هذا العالم بدأت تتصرف بروح جديدة من الاستهتار والاستخفاف الشديدين بالعالم العربى بأجمعه. فلا أصدقاء، ولا أعداء، أصبح لهم اعتبار كبير فى السياسة الأمريكية الجديدة. بالطبع. السوفييت يتصرفون

أيضا أحيانا بلا مبالاة. وسلبيتهم تلك عامل إضافي آخر لصالح إسرائيل ولكن أمريكا شيء مختلف. أمريكا تساعد إسرائيل بإيجابيتها. مرة بالسلح المتطور نوعا وكما ومدى.. ومرة بتوفير الغطاء السياسى لها لحمايتها من غضب المجتمع الدولى داخل الأمم المتحدة. ولقد رأينا مثلا كيف وصل النفاق الأمريكى الجديد إلى ذروته بادعاء أمريكا أنها تريد حماية إسرائيل من الإرهاب الفلسطينى فى لبنان لكننا رأينا إسرائيل قبلها بسنة واحدة. وهى تنطلق أكثر من ٧٠٠ كيلو متر خارج حدودها لكى تدمر المفاعل الذرى السلمى العراقى. بغير أن تعلن أمريكا فى حينها أنها ستحمى العراق من الإرهاب الإسرائيلى.

والمسألة هنا لم تعد مجرد ادعاء أمريكا بأنها تحمى إسرائيل. إن ما أصبحت أمريكا تحميه الآن هو غزوات إسرائيل. هذا هو التحول الأمريكى الجديد الذى يجب أن نواجهه ونفكر فى نتائجه. وهذا يعنى أن من الخطر على أمننا أن يعتمد فى جوهره على كلمات جوفاء يحملها إلينا البريد الجوى. فلنصادق أمريكا، بل ولنرسل إليها بطاقات معaide من وقت لآخر. ولكن مصالح شعبونا أهم من أمريكا والاتحاد السوفيتى معا. وهى مصالح لا تعنى أحد غيرنا وأرواح شعبنا لن تحميها سوى عقولنا وسواعدنا نحن.

خامسا: لقد أصبح واضحا بطريقة قاطعة أنه من المستحيل أن نحمل دولة عربية واحدة مسئولية التصدى لأطماع القوة الإسرائيلية العظمى الجديدة.. وإلا كنا نخون ضمائرنا وندفع تلك الدولة دفعا إلى الانتحار. لقد أصبحنا نواجه اختلالا فادحا فى ميزان القوى ضدنا ولمصلحة إسرائيل. ولا يكفى لمواجهته أن نحسب قطع السلاح هنا وهناك.. لأن السلاح المتناثر لا قيمة له إذا لم تحركه إرادة سياسية ناضجة. تتجاوز المشاعر الإقليمية الضيقة والرغبة فى تمزيق ثياب الآخرين أو التحجج بهم.

سادسا: إن كل دولة عربية أصبح عليها. ولحماية نفسها قبل أى اعتبار آخر. أن تعيد تقييم الأسس التى تقوم عليها سياستها الخارجية.. بحيث نعرف من الآن أين سيكون مصيرنا غدا وهل نحن نستعد لهذا المستقبل من الآن.. أو أنه سيفاجئنا فى كل مرة حيث لم نتوقعه أو نستعد له.

ونحن هنا لا نطالب الحكومات العربية بمعجزات. ولا بأحلام عنترية. نحن فقط نطالب بأن تعلن لنا كل حكومة الدروس الصحيحة والجادة التي استوعبتها من الغزوات الإسرائيلية الجديدة.. وفجوة القوة التي حققتها إسرائيل لصالحها خلال السنوات القليلة الأخيرة.

لقد أصبحت الدول العربية جميعا منزوعة السلاح في مواجهة إسرائيل.. بحيث إن كل حكومة لم تعد تملك سوى خطابات ونداءات واستغاثات تدعو فيها الآخرين لتأدية واجباتها هي. استغاثات هي في أحسن الأحوال تحرك معنوي. لكن لم يعد في أيدينا وسيلة ضغط مادية واحدة لمواجهة الأحداث التي تفرضها علينا الأطماع الإسرائيلية في كل مرة. إننا وجدنا أنفسنا وبلادنا عرايا من كل سلاح سوى الاستغاثات بعواصم أجنبية. وهي حتى لا تلقى استجابة جادة. لم ننفعنا إذن لحظة الجد كل تلك الصور التذكارية التي أغرق بها المصورون البعض من بيننا. ولا دافعت عنا تلك الأيدي التي لفقت التصفيق للبيض منا ومنحته شهادات ورقية وجوائز وصكوك توصية إلى السماء.

تلك إذن حقائق أساسية لا أعتقد أن أحدا يختلف عليها أو يجادل ضدها. والحل الوحيد الآن هو أن يكون العلاج برنامج عمل للمستقبل. إن المستقبل يبدأ الآن.. وإلا فابداً.. وسوف نبتلع من الآن بغصة في حلقنا تلك الأعذار التي تم اختلاسها في كل مرة.. ولكننا نقول مرة أخرى : إذا كنا قد عجزنا عن أن نكون أسود الغابة.. فهل حكم علينا أن نكون فئرانها ؟ !

ثم شيء آخر : إذا كنا قد عجزنا مؤقتاً عن إقامة «السلام العربي» بالمنطقة.. فهل يعنى هذا بالضرورة أن نذعن ونستسلم لـ «السلام الإسرائيلي»؟.

إن هذا الكتاب يقوم على أساس مجموعة مفاهيم جوهرية.. أهمها على الإطلاق هو : الأمن. مفهوم الأمن المصرى في مواجهة الأمن الإسرائيلي. وربما من أجل هذا كان لا بد من تأصيل هذا الأمن وإعادةه إلى جذوره الأساسية. وفي هذا المجال فإننى اخترت نقطة تعسفية في القرن الماضى. كانت هي النقطة التي بدأ منها الانهيار فى أمن مصر. ولأنها

كذلك بالضبط فقد كانت هي أيضا نفس النقطة التي ولدت فيها فكرة إقامة إسرائيل. كدولة في فلسطين.

ولقد انتهت من هذا الكتاب أصلا في شهر مارس سنة ١٩٧٩. لكن ظروفًا قاهرة حالت دون نشره في حينها. بالطبع كان ممكنا دائما نشره خارج مصر. ولكنني لأسباب عديدة رفضت ذلك. أسباب في مقدمتها أن القارئ المصري مُعْنَى أساسا بالأمن المصري الذي هو بدوره المفتاح إلى الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي. وحينما تغيرت الظروف في سنة ١٩٨٣ وأصبح ممكنا خروج هذا الكتاب إلى النور في مصر. كانت إسرائيل قد سارت شوطا في تحقيق «الأمن الإسرائيلي» المخصوص من «الأمن العربي» بما يفوق خيال أكثر المحللين دراية. من هنا كان لابد من مراجعة الكتاب في مواضيع عديدة. بما يستوعب الخطوات السريعة المتلاحقة التي تختصر بها إسرائيل الطريق إلى فرض «السلام الإسرائيلي» على عالم عربي. اعتاد مؤخرا الاعتماد على كل طرف إلا الاعتماد على نفسه وذاته. وكان السبب المباشر في ذلك هو أن انطلاق إسرائيل سريعا إلى أهدافها لم يكن ممكنا إلا بعد تدبير وقوع عصا سياسية على العالم العربي يفقده الثقة في نفسه وقدراته.. ويشككه في جدوى المقاومة ويجرده من خطوط دفاعه النفسية والعقلية قبل أي شيء آخر.. تمهيدا للاختراق الإسرائيلي الكبير.

من هنا فإن الخطوة الأولى إلى «الأمن العربي» قد تبدأ من آخر مكان نفكر فيه. تبدأ من استرداد تلك الثقة الضائعة في النفس. تبدأ من الإيمان بجدوى المقاومة. جدوى التلاحم معا. جدوى الاستعداد للمستقبل. إن كل المأساة العربية في الصراع العربي الإسرائيلي يمكن تلخيصها في عبارة واحدة : إن إسرائيل كانت تستعد دائما للمستقبل.. بينما نحن نستعد للماضي. وكانت إسرائيل تثق في قدرة القوة. بينما نحن نثق في قدرة الحق.

ولقد آن الأوان لإنهاء هذا الخلل. آن لنا أن ندرك أن الأمم تحيا أو تموت بحسب الأسلوب الذي تواجه به التحديات المفروضة عليها. وفي مواجهتنا لهذا التحدي. ليس هناك. مرة أخرى. قانون ثابت في هذا العالم يقرر أن المعتدى لابد وأن يعاقب. أو أن

العدل لابد أن يسود. إن اللحظات التي قد تتوق فيها أمة إلى الانتباه لتوفير احتياجاتها في الداخل. قد تكون هي نفس اللحظات التي تضطر فيها إلى مواجهة التهديد من الخارج. والأمة التي تنهض لمواجهة هذه اللحظات بالذات. هي الأمة التي تملك حكمة إدراك الخطر. وإرادة هزيمته، هي وحدها الأمة التي تعيش في عالم اليوم. وسوف نرى. عبر صفحات هذا الكتاب أن مصر واجهت مثل تلك اللحظات مرات عديدة في تاريخها. والخطر أماننا اليوم لم يعد بحجم دولة. لم يعد بحجم مصر وحدها مثلاً، أو العراق. أو سوريا. أو السعودية، أو الخليج. أو الأردن وحدها. إن الخطر الآن أكثر من أى وقت مضى. أصبح بحجم أمة كاملة. وقد تكون مصر أكبر دولها. ولكنها بالتأكيد ليست وحدها المعرضة للإعصار النهائي. من هنا أصبحت مواجهة الخطر تحتم أن نتكاتف معاً. نتلاحم معاً. وبالطبع ليس بوسع مصر وحدها أن تواجه الخطر. مع أنها ستواجهه بإرادتها أوعزماً عنها. كما أنه بغير مصر لن تتم أبداً مواجهة ناجحة للخطر. لن تتم في وقت قصير على الأقل.

وبينما القوة ليست هي الحق، فالحق وحده أيضاً ليس بديلاً عن القوة. من هنا فإن سياسات إدارة الخد الأخر لإسرائيل اعتماداً على يوم تنصفنا فيه السماء. هي بالضبط سياسات الكارثة لنا كأمة، وكدول، وكأفراد.

فإذا كنت. عزيزي القارئ، تؤمن بمنطق إدارة الخد الآخر، بل إذا كنت حتى تتصور أن إسرائيل سوف ترتدع يوماً لمجرد أننا نملك الحق وقرارات الأمم المتحدة، فإنني أنصحك من الآن بآلا تواصل قراءة هذا الكتاب.

أما إذا كنت تريد من ابنك أن يعيش في دنيا حقيقية. يسعى فيها إلى الخير والمحبة والسلام. ولكن يدافع عنها بذراعه لو لزم الأمر.. وإذا كنت تريد ألا تضع من الآن فيتو على حياة ابنك ومستقبله.. وإذا كنت تريد أن يدعو لك ابنك في صلاته، مترحماً بعد وقت طويل وقائلاً : كان أبي بعيد النظر. وواقعياً وبفضله أصبحت أعيش حراً في بلد حر.. إذا كنت تريد ذلك، فأرجوك أن تواصل القراءة.

فابنك هذا هو الجيل القادم في مصر وفي العالم العربي. الجيل الذي سوف يسد من مستقبله أية «فاتورة» تحولها إليه من الآن. وابنك هذا هو بلد بأكمله. بلد عظيم يجب أن نرتفع إلى مستوى عظمته.. ومتحضر يجب أن نضيف إلى حضارته. وعصرى يجب أن نؤكد عصريته.. ومسال� يجب أن نوفر الأمن لسلامته.

بلد يريد السلام لنفسه وللآخرين. ولكنه سلام شعب حر - جزء من أمة حرة - يعرف إمكانيات مستقبله. وحدود قدراته. وخريطة مصالحه. سلام. نصنعه من إرادتنا وأمننا. ولا نستعيره من نوايا الآخرين. سلام شعب. وأمة. تقف على أقدامها. سلام نفرضه.. ولا نتسوله.

و.. عليكم السلام

محمود عوض

الجزء الأول

بداية البداية

”إن فلسطين - والشام كله - هي
باب الديار المصرية“

محمد علي - ١٨٣١

الفصل الأول

الربع ساعة الأخير - إرغام مصر على الانسحاب

إن فكرة إسرائيل - كدولة - لم تولد من فراغ، لم تولد في سنة ١٩٤٨ حينما أعلنت رسمياً. ولا في سنة ١٨٩٧ حينما انعقد المؤتمر الصهيوني الأول. لقد ولدت قبل ذلك في أوراق وأرشيف الدول الكبرى. وكانت لحظة الولادة هي نفسها لحظة انحسار مصر وإرغامها على الانكفاء على نفسها، إن إسرائيل - الدولة العازلة في فلسطين - ولدت في الربع ساعة الأخيرة لإرغام مصر على الانسحاب من الشام لهذا يجب أن نبدأ القصة من أحداث هذا الربع ساعة الأخيرة.. بالضبط.

ففى نوفمبر سنة ١٨٣١ طلب محمد على من الجيش المصرى التوجه إلى فلسطين للاستيلاء عليها وتحريرها.

كان والى عكا - ودائماً هناك عكا في التاريخ المصرى - قد بدأ يمارس الابتزاز ضد قوافل التجارة المصرية من وإلى الشام. وهكذا أرسل محمد على ابنه إبراهيم على رأس الجيش لكى «يحرره» فلسطين.

وبرغم أن والى «عكا» تحصن لعدة أسابيع في قلعة «عكا» ذاتها. إلا أن الأهالى استقبلوا الجيش المصرى بأقصى درجات الترحيب والمساعدة. إنهم لا ينسون أبداً أن وحدتهم مع المصريين اقترنت دائماً بلحظات انتصار تاريخية فاصلة، كان آخرها الانتصار المدوى ضد المغول.. الذى قدم كالإعصار من آسيا. والآن.. بقدوم مصر لأول مرة منذ ثلاثة قرون.. فان الحكم التركى قد آن له أن ينتهى، ويبدأ مرة أخرى الحكم العربى.

كانت تركيا منذ سنة ١٥١٧ هى إمبراطورية ضخمة متراصة الأنحاء أقامها آل عثمان. وكانت المنطقة من الجزائر غرباً إلى العراق شرقاً واليونان شمالاً واليمن جنوباً. هى بلاد تمثل كل منها ولاية تابعة للإمبراطور العثمانى فى العاصمة. القسطنطينية. تؤدى له الجزية سنوياً. ويقوم هو بتعيين ممثل له ليكون والياً على كل بلد.

ولكن محمد على لم يكن والياً معيناً من السلطان لحكم مصر.

فى الواقع إن الذى وضعه على كرسي السلطة فى القاهرة كان هو الشعب المصرى ذاته. بعد أن ثار على الوالى ممثل السلطان وخلعه ليضع فى مكانه محمد على، الضابط الذى جاء من ألبانيا. واضطر السلطان العثمانى أخيراً إلى الاعتراف كارها بقرار الشعب فى القاهرة.

وخلال سنوات قليلة اندمجت المصلحة الشخصية لمحمد على مع المصلحة الموضوعية للبلد التي أصبح على رأسها.. بحيث إنه بدأ على الفور في إجراء سلسلة من الإصلاحات الشاملة التي عجلت بها الأحداث. لقد تولى محمد على السلطة في سنة ١٨٠٥. بعد سنوات قليلة من فشل الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت. ومن البداية أصبح عليه أن يواجه محاولة غزو جديدة قامت بها بريطانيا في هذه المرة (١٨٠٧) سرعان ما فشلت على الفور لحسن تنظيم المقاومة الشعبية.

لقد فتحت محاولة الغزو هذه عينيه على أشياء عديدة وخطيرة. فبرغم نجاح المقاومة الشعبية في طردها في النهاية.. إلا أن الدرس كان واضحا تماما. هناك تخلف شديد عانت منه مصر طوال القرون الثلاثة الأخيرة. هناك تخلف اقتصادي سببه أن الاقتصاد المصري مازال اقتصاد القرون الوسطى.. في الوقت الذي بدأت فيه أوروبا تتحول إلى الصناعة وعصر البخار.

وهناك تخلف تكنولوجي.. كان من نتيجته أن نجح نابليون في الدخول من قبل غازيا.. لأن البندقية التي جاء بها جنود نابليون مثلت تفوقا تكنولوجيا على الحصان الذي حارب به جنود المماليك.. وهكذا كان لابد من الانطلاق بسرعة في الإصلاح الجذري.. إذا كان لمصر أن تضمن أمنها.. وبقائها.

لم يكن محمد على يعرف القراءة أو الكتابة. لم يكن قد تلقى أى دراسة. في الواقع إنه لم يتعلم القراءة إلا في سن الأربعين.. مع ذلك فقد تنبه إلى ما لم يتنبه إليه السلطان العثماني في القسطنطينية.. تنبه إلى أن الأساس الحقيقي للقوة الجديدة التي طرأت على أوروبا هو : التنظيم العلمي للإنتاج.. وهكذا بدأ محمد على على الفور في تطوير الزراعة والجهاز الإداري وبناء الصناعة وإنشاء المدارس وإقامة الجيش الوطني القوي.. مستعينا في ذلك ببعثات دراسية أرسلها إلى أوروبا.. وفنيين أوروبيين استقدمهم على وجه السرعة كسبا للوقت.. وسعيا لاستعادة شرارة الحيوية والديناميكية داخل المجتمع. كان محمد على يريد انفتاحا سريعا على أوروبا.. ليس انفتاحا على لصوص أوروبا وأفاقها ومقارميرها (كما حدث في فترات لاحقة فيما بعد).. وإنما انفتاحا على عناصر أوروبا المنتجة. وهو

انفتاح يسمح له باستخدام أوروبا لمصلحته وليس العكس. وخلال سبع سنوات من حكمه كانت قد بدأت تظهر في مصر لأول مرة صناعات نسج القطن والصوف والحرير. والسكر والزجاج والدباغة والورق والبارود والمنتجات الكيماوية.. الخ.

في نفس الوقت بدأ محمد علي إعادة بناء الجيش ليكون قوة عسكرية حديثة وعصرية. وفي تلك الفترة كان في أوروبا فائض من الطاقات البشرية الإنتاجية المعطلة. بعثرته هزيمة نابليون أمام تحالف القوى الرجعية الأوروبية.. بعد أن اتحدت الأخيرة في حرب لا هوادة فيها ضد كل العناصر الثورية التي ساعدت نابليون.

ولم تجد تلك العناصر من الفنيين والضباط أسواقا مفتوحة للعمل أمامها إلا في بلاد ثلاثة : الولايات المتحدة (الدولة الجديدة النامية في النصف الآخر من الكرة الأرضية).. وبلاد فارس (إيران).. ومصر الدولة التي تزيل من عقلها لتوها غبار القرون الوسطى.. ولم تكن تلك التطورات لتخفي نتائجها على السلطان العثماني في القسطنطينية.. ولكن الإمبراطورية العثمانية كانت قد توقفت منذ وقت طويل عن أن تكون قوة حقيقية.. وأصبح ما تبقى منها الآن هو «ظلال القوة». إنها مستعمرة كإمبراطورية بقوة الدفع الأول وليس بفعل طاقة حيوية متجددة. في الواقع إن الغمز واللمز كان في أشده ضدها داخل مكاتب الدبلوماسيين وصناع السياسة في عواصم أوروبا : هذه الإمبراطورية العثمانية قد أصبحت رجلا مريضا.. يغالب سكرات الموت.. ويجب الاستعداد من الآن لدفنه.. ولكن الوقت لم يكن قد حان.. تماما.

فبدلا من أن يعارض السلطان العثماني القوة الجديدة الناشئة في مصر. وهي التي مازال يفترض اسميا أنها ولاية تابعة له ويحكمها محمد علي باسمه. فإنه قرر أن يستخدمها لحسابه.. هكذا طلب السلطان من محمد علي التوجه عسكريا إلى أراضي الحجاز لإخماد ثورة داخلية هناك.. ففعل. واستنجد بمحمد علي مرة أخرى للمشاركة بأسطوله في إخماد ثورة داخلية في اليونان.. ففعل.. ولكن. عند هذا الحد قررت أوروبا أن تتدخل بأسطول مشترك ضد القوة التركية المصرية المشتركة. ومن هنا حدثت واقعة نافارين المشهورة.

كانت أوروبا ترى في القوة المصرية الوليدة عنصرا طارئا على الموقف.. ومع ذلك فإن أوروبا لم تتوقف عند الأمر كثيرا. خاصة وقد تحطم جزء كبير من سفن القوة المصرية في نافارين.. لكن.. الآن ونحن في نوفمبر ١٨٣١. ها هو محمد علي يرسل ابنه إبراهيم على رأس جيش إلى فلسطين.. وها هو الجيش يتقدم بسرعة من فلسطين إلى باقي أجزاء الشام. في تلك الفترة كان لفظ (الشام) يعنى فلسطين ولبنان وسوريا.. وخلال سبعة أشهر من بدء التحرك العسكرى المصرى. كانت القوات المصرية بقيادة إبراهيم قد استولت بالفعل على كل من فلسطين ولبنان وسوريا وطردت الحكم التركى منها. ورأى السلطان العثمانى فى القسطنطينية فيما يجرى تمردا ضد الحكم العثمانى. فقرر تعبئة الجيش الإمبراطورى العثمانى لمواجهة الموقف. ولكن سرعان ما تعرض الجيش العثمانى لهزيمة كبرى. فى المواجهة الأولى مع الجيش المصرى التى جرت فى سهل عكا (قرب الحدود الفلسطينية اللبنانية فيما بعد).. ثم هزيمة أكبر فى المواجهة الثانية التى جرت قرب مدينة حلب السورية.

وهنا لم يعد السلطان العثمانى هو وحده المنزعج من الموقف. لقد أصبحت هناك أوروبا أيضا. فحتى سنوات قليلة لم تكن أوروبا ترى فى الفلاح المصرى سوى كائن كسول وقدرى ولا يصلح إلا لترديد الخرافات ومواجهة بارود أوروبا بالدعاء عليه... الآن يتحول هذا الفلاح المصرى نفسه إلى مقاتل منظم فى جيش حديث يهزم الإمبراطورية التى حكمته من قبل طوال ثلاثة قرون..!

فى الدقائق الخمس الأولى.. سيطر على أوروبا الشعور بالمفاجأة.. وفى الدقائق الخمس التالية.. سيطر عليها الشعور بالخطر.. ولكن.. فى السنوات العشر التالية. بدأ يسيطر عليها الشعور بالخطر.. وكانت الدول الخمس العظمى فى العالم هى نفسها الدول الخمس العظمى فى أوروبا فى حينها : إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا. إنها الدول التى سبقت العالم إلى دخول عصر الصناعة بدرجات متفاوتة. وهى الآن تتجه إلى اقتسام العالم فيما بينها.. وتتابع عن كثب الحالة الصحية للرجل المريض - الإمبراطورية العثمانية - قبل الانطلاق إلى تقسيم التركة بين الورثة.

والآن. ها هي ذى قوة مستقلة وشابة تولد فجأة من داخل الإمبراطورية المريضة نفسها. تهدد بتأجيل اقتسام التركة. والأخطر من ذلك أن هذه القوة المصرية الوليدة قد عوضت في وقت قياسي فجوة التكنولوجيا بينها وبين أوروبا.. ومع ذلك. فحتى هذه المرحلة كان يبدو لأوروبا أن الأمور في «الشرق» لم تخرج بعد عن نطاق سيطرتها، وعلى حد تعبير قنصل النمسا في الإسكندرية لحكومته في ١٠ يونيو سنة ١٨٣٢ فإنه ... «تكفي مذكرة واحدة. أو مجرد بطاقة من إنجلترا.. لإجباره (يقصد محمد علي) على التراجع إلى ما وراء حدوده (في مصر)»...

لكن إنجلترا نفسها كان يبدو أن معرفتها أكثر دقة من ذلك.. فقبل ستة أشهر تلقت حكومة إنجلترا من قنصلها العام في الإسكندرية تقريراً سرياً يدق لها فيه جرس الإنذار قائلاً : «إن الجيش المصرى (باتجاهه إلى الشام) قد بدأ فعلاً في تحرير الشعوب العربية من الحكم التركى وتوحيدها في إمبراطورية عربية.. إن غرضه (يقصد محمد علي) المباشر هو توطيد سلطته في ولايات عكا (فلسطين) ودمشق (سوريا)»..

ومبدئياً قررت إنجلترا تعيين قنصل عام مقيم لها في دمشق لكى يراقب لها الأحداث عن كثب.. لكن بعد قليل اكتشفت أوروبا أن الحليف الأول للجيش المصرى فى مواجهته للجيش العثمانى هو الأهالى أنفسهم.. أهالى سوريا ولبنان وفلسطين.. واكتشفت أوروبا أن إبراهيم باشا قائد الجيش المتقدم قد بدأ ينقل إلى الشام الإصلاحات الأساسية التى كانت قد بدأت فى مصر قبلها وحولتها إلى قوة عصرية. لقد نشر التسامح الدينى وبدأ فى إقامة المدارس وتطوير نظم الإدارة وجباية الضرائب. وغطت أشجار الزيتون والتوت والعنب سهل البقاع والسفوح اللبنانية وسهول أنطاكية والجليل. وبدأ توطين القبائل البدوية فى القرى.. إلخ.

ولقد سجل أمين سر قنصلية النمسا بعض تلك التطورات فى تقرير سرى أرسله إلى حكومته فى ٢٨ أكتوبر ١٨٣٥ يقول فيه إن حالة بلاد الشام قد تحسنت تحسناً ملحوظاً منذ الفتح المصرى، وأن بيروت استفادت كثيراً من تقدم التجارة. إذ ارتفع دخل جمارك مرفئها بنحو أربعة أمثال إيراداتها السابقة وأصبحت طريق بيروت دمشق قيد الإنجاز.

فى نفس الوقت سجل الرحالة الإنجليزى «بورينج» أنه منذ الوجود المصرى تحسنت أحوال الفلاحين اللبنانيين . فلم يعد يفضلهم فى مستوى المعيشة ووسائل العمل أى عامل إنجليزى أو أى مزارع من توسكانا . والقنصل الإنجليزى نفسه لاحظ منذ فبراير سنة ١٨٣٤ التحسن الملموس فى التجارة السورية والنشاط الذى دب فى ميناء بيروت . فأرسل تقريراً بذلك إلى حكومته .. لكن فى تلك اللحظة . ولفترة طويلة بعدها . كانت تلك الحقائق والتطورات حبيسة التقارير الدبلوماسية السرية . بينما نفس الدوائر الأوروبية تشيع عكسها .. علناً .

لم يكن أوروبا يعينها فى قليل أو كثير حدوث تقدم اقتصادى فى الشام .. ولكن الذى كان يعينها هو شىء آخر مختلف تماماً .. يتعلق بالتطورات والحقائق الجديدة فى موازين القوى .. وعند هذا الحد بادرت ثلاث من الدول الخمس الأوروبية العظمى بسحب قناصلها من مصر احتجاجاً على الوجود المصرى فى الشام وتضامناً مع السلطان العثمانى بالقسطنطينية وبقيت الدولتان الأخريان – إنجلترا وفرنسا – لكى تحددوا موقعيهما من تلك التطورات الجديدة .. شيئاً فشيئاً بدأ يتبلور التناقض فى المواقف والمصالح .. إن فرنسا قررت أن تسيطر على القوة الوليدة عن طريق التودد إليها .. ولكن إنجلترا قررت أن تسيطر عليها عن طريق التصدى لها وإيقاف نموها – بالتدريج – وضربها بالعمل العسكرى المباشر .

كان الفارق بين أسلوب العصا والجزرة هو فارق تفسير ما يجرى وتأثيراته المحتملة على المستقبل . إن إنجلترا هى التى تقدمت على فرنسا فى المد الاستعمارى حول العالم وقد أصبحت شبه القارة الهندية بأكملها فى جيبها تحتلها وتستعمرها وتعتصرها . ومازال أمامها جدول أعمال ضخم للمستقبل . ومن ثم .. فأنجلترا لا تريد أن تنشأ أمامها من الآن عقبة فى وجهها . ومثل هذه القوة الوليدة الموحدة من مصر والشام ستكون عقبة كبرى أمام أطماع إنجلترا . وسواء كانت هذه القوة الوليدة هى تجديد لشباب الإمبراطورية العثمانية المريضة . أو كانت دولة أخرى مستقلة . فإن إنجلترا لا تريد كليهما . إنها تريد من المريض أن يبقى فى مرضه .. ومن الضعيف أن يستمر فى ضعفه .. إلى أن تحين اللحظة المناسبة بالنسبة لها هى .

والواقع أنه حتى خمس سنوات سابقة كان محمد على يرجح أن تكون قوته سييلا إلى قوة الإمبراطورية العثمانية نفسها.. وليست سبيلا إلى الانشقاق عليها.. ففي أعقاب أحداث حرب المورة، وواقعة نافارين الشهيرة كتب محمد على أفكاره تلك إلى السلطان العثماني نفسه قائلا : «ينبغي أن نلاحظ، مع ذلك، أن أحداث هذا العالم قد أثبتت أن كل ساعة تمر تجلب معها قوة جديدة، خاصة وأن الدول الأوروبية الكبرى، وهذا ما أثبتته التجربة، ليست دائما متفقة فيما بينها، وإننا إذا لم نستطع أن نتوصل عن طريق انقسامها إلى التخلص من الدول الثلاثة الكبرى معا (يقصد إنجلترا وفرنسا وروسيا) فعلينا أن نعمل كي لا نجد في مواجهتنا سوى دولة كبرى واحدة. وهذا ما سيسهل مهمتنا بشكل فريد، وسيخفف العبء الذى يثقل كاهلنا».

لقد اقترح محمد على فى رسالته الصريحة تلك إلى السلطان التى كتبها فى ديسمبر ١٨٢٧ إعادة تنظيم شامله داخل الإمبراطورية العثمانية، وتشكيل حكومة «اتحاد مقدس»، ومواجهة أطماع أوروبا بشجاعة بدلا من الخنوع أمامها، و «... هكذا، فبدلا من أن نموت ببلاهة بدون أن نقوم بأية مهمة من تلك التى تطمحون إليها، ولكى نتحاشى لعنة وغضب الأمة الإسلامية والأجيال القادمة، من الأفضل ألف مرة أن نعيش ونخدم وطننا وديننا، وأن نموت بعد ذلك ميتة المؤمنين الحقيقيين، مخلفين وراءنا آثارا باقية».

إن محمد على يقترح على السلطان العثماني أن يقاتل أوروبا بكرامة.. بدل أن يموت أمامها بتفاهة. فحتى تلك اللحظة كان محمد على لا يزال يأمل فى «استعادة الهلال -شعار الدولة العثمانية - ومجده». ولكن السلطان، والإمبراطورية العثمانية المريضة كلها، كانت قد تخلت قبل وقت طويل عن إرادة القتال.. وبذلك لم يعد أمام السلطان فى النهاية سوى أن يموت فعلا.. بتفاهة!

وهكذا.. عندما يش محمد على من إقناع السلطان.. قرر أن يتصرف بمفرده، حتى لو كان هذا ضد السلطان.. لقد كان محمد على يرى أن هناك مجالا كبيرا للمناورة بين الدول الكبرى، لكن القدرة على النجاح فى مثل تلك المناورة تتطلب وجود قوة حقيقية تستند إليها أولا، قوة حقيقية ومنظورة وعصرية.. وشئ آخر : إن الاعتماد على الدبلوماسية وحدها هو

أمر محفوف بالمخاطر دائما. لأن الدبلوماسية متقلبة. وتتجه في النهاية إلى التسليم بالأمر الواقع والاعتراف به. ولذلك فلا بد أولا من تغيير الأمر الواقع.. حتى تستطيع الدبلوماسية أن تعمل بنجاح بعد ذلك لاسترداد الحقوق الضائعة.

من هنا فإن محمد علي أصبح في هذه المرحلة أكثر اعتمادا على الانتصار العسكى منه على الدبلوماسية لخلق أمر واقع جديد ملائم له. فلقد كان الدرس الأول الذى خرج به محمد علي من المواجهة مع أوروبا فى اليونان هو: إنه فى السياسة الدولية فإن الأقوياء دائما.. على حق.. من وقتها أقسم محمد علي.. على ألا ينسى هذا الدرس مطلقا.. مع ذلك. كانت تبدو بين لحظة وأخرى علامات التردد داخل محمد علي للسير فى الشوط إلى مدها.. وهنا بالضبط كان يبدو الفارق واضحا بينه وبين ابنه - إبراهيم -.. لم يكن من رأى إبراهيم التوقف مطلقا بعد الانتصار على الجيش العثمانى وطرده من الشام.. لأن الدرس الآخر المكمل هنا هو أنه لا توجد فى التاريخ قوة عسكرية تفرض على نفسها التوقف باختيارها مطلقا.. ومع ذلك اضطر إبراهيم إلى التوقف. بدلا من التقدم نحو القسطنطينية. استجابة لأوامر والده القاطعة. وهى قاطعة لأن محمد علي أراد أن يكتفى بذلك.. حتى يكون قادرا على مواجهة أوروبا فى ساحة الدبلوماسية.. لقد توقع محمد علي أن تتصرف معه أوروبا كوسيط بينه وبين السلطان.. لكن محمد علي - وهنا تكمن بذرة غلطته الكبرى - لم يكن يريد أن يصدق بعد أن أوروبا هى نفسها الطرف الذى يواجهه الآن على المائدة. أما السلطان العثمانى فهو فقط أدواتها. لقد لوحوا لمحمد علي بإمكانية التوصل إلى حل سلمى مع السلطان إذا أوقف أولا تقدم الجيش المصرى. وحينما فعل ذلك. كان الجيش المصرى على بعد مائة ميل فقط من القسطنطينية لكن. بمجرد أن بدأ التفاوض بلا قتال.. بدأ التلاعب مع محمد علي.. وبعد فترة أفاق محمد علي إلى غلطته.. فأصدر أمرا جديدا إلى ابنه بالتقدم نحو العاصمة العثمانية. لكن كان الوقت قد فات. فالفرص الكبرى فى السياسة والحرب. لا تكون أبدا من نصيب المترددين.

وهكذا. فإن فرصة محمد على فى خلع السلطان المتآمر ضده مع أوروبا لن تعود بعد ذلك مطلقا.. لقد فات الوقت.. لأن أوروبا قد بدأت بالفعل تستجمع قواها.. ضد محمد على.. ولم تكن الدول الأوروبية الخمس الكبرى على نفس الدرجة من الإصرار على وقف نمو القوة الجديدة فى الشرق. فى الواقع أن روسيا والنمسا لعبتا دورا هامشيا أدى فقط إلى ترجيح هذه الكفة أو تلك فى الصراع الذى يقترب الآن من نقطة الغليان.. وروسيا كان يعينها فقط أن تكون طرفا فى اقتسام تركة الرجل المريض حينما تحين لحظة الاقتسام. مع ذلك فإن روسيا كانت منزوعة للغاية من تزايد معدلات النسل فى مصر. حيث إن القنصل الروسى بالإسكندرية كتب إلى حكومته فى ٢٨ ابريل ١٨٢٨ يستأذنها فى ضرورة تنبيه محمد على إلى التوقف عن تشجيع زيادة النسل فى مصر. حتى لا تصبح تلك القوة البشرية المصرية أحد عوامل الخطر مستقبلا.. ! (وقتها كان عدد سكان مصر هو خمسة ملايين و ٥٣٢ ألف نسمة).

تبقى فى الساحة إنجلترا. وهى التى ستقوم الآن بحكم مصالحها وخطتها للمستقبل بدور المبادر. والمنظم. والمحرض. والمتآمر. والمتصدى. وقائد الأوركسترا. ضد القوة المصرية الجديدة.. وفى بعض اللحظات بدا على السلطان العثمانى فى القسطنطينية أنه لم يعد أمامه سوى التسليم بالأمر الواقع وقبول حل وسط.. والحقيقة هذا هو ما حدث فعلا بصلح كوتاهيه فى ٦ مايو ١٨٣٣ حينما أصدر فرمانا يعترف فيه جزئيا بولاية محمد على على عكا (فلسطين) ودمشق (سوريا). ولكن.. فى أوقات أخرى بدت على السلطان الرغبة فى التفاوض مباشرة مع محمد على لمنع الأمور إلى ما هو أسوأ.

لكن السلطان كان يجد فى كل مرة أن الطرف الدولى الذى يضغط عليه من أجل عدم التفاوض مع محمد على هو بريطانيا. إن «المرستون».. وزير خارجية إنجلترا الذى قدر له أن يلعب الدور الرئيسى فى الأزمة كلها. وقف يعلن موقف بلاده بقوله : «إن مجلس الوزراء قد اتفق على ضرورة عدم السماح لمحمد على بإعلان استقلاله. وبفصل مصر وسوريا من الإمبراطورية التركية. إن هذا. لو تم سيؤدى إلى صراع بينه وبين السلطان.. وهو صراع سينتهى إلى هزيمة السلطان. ومن ثم يخف الروس لمساعدته. وتقوم حامية روسية باحتلال القسطنطينية والدردينيل الذى - بمجرد أن يصبح فى حوزتهم - لن يتركوه مطلقا».

كان «المرستون» .. فى سعيه لضرب القوة المصرية الجديدة.. يلوح لأوروبا بخطر امتداد النفوذ الروسى إذن. والحقيقة أن محمد على نفسه سبق وعرض التعهد بمواجهة الخطر المحتمل ضد القسطنطينية لو أنه أصبح بالفعل خطرا جادا. وهكذا أرسل محمد على للحكومة البريطانية عام ١٨٣٠. ثم أضاف حجة مفحمة يمكن أن يسيل لها لعاب إنجلترا: «إن لدى جيشا من ١٢٥ ألف مقاتل. جاهز ليكون حاجزا ضد الروس فى القسطنطينية وفى بلاد فارس».

ولكن.. لم يسيل لعاب إنجلترا.. لسبب بسيط. هو أن الخطر الروسى مازال خطرا محتملا.. أما الخطر الذى تمثله الدولة القوية التى تجمع مصر بالشام. فهو بالنسبة لإنجلترا خطر محقق بالنسبة لمصالحها كما تخطط هى لها فى المستقبل.

إن بالمرستون كان يلوح لأوروبا فى بيانه بالخطر الروسى.. ولكن بيان بالمرستون فى الواقع كان فيه من نفاق السياسة البريطانية بقدر ما كان فيه من خداعها. فالدموع التى كانت إنجلترا تذرفها خوفا على مصير الإمبراطورية التركية كانت تستخدم السبب الخطأ. لكى تغطى السبب الحقيقى. والمصدر الحقيقى الذى سيأتى منه الخطر بالفعل فى المستقبل القريب.

المهم أنه بالتوصل إلى صلح كوتاهيه.. أصبح هناك مؤقتا صلح قلق بين محمد على والسلطان العثمانى. ولم تكن إنجلترا تريد للأمور أن تتوقف عند هذا الحد. فعبير مناورات ملتوية عديدة. وعبر تحالفات مفاجئة. وانقلابات فى المواقف. وعبر تعبئة معنوية ومادية. وعبر معارك نفسية ودبلوماسية. سوف تلتقط إنجلترا أنفاسها لكى تعبئ أوروبا ضد محمد على.. وكان محمد على يدرك تلك النقطة من مكانه بالإسكندرية. لهذا كان يكرر صارخا إننى أينما اتجهت.. أجد إنجلترا أمامى..!

كانت إنجلترا مهتمة أولا بإيقاف القتال بين الجيش المصرى والجيش العثمانى. كما حدث فعلا.. لأنها لم تكن تريد أن يتقرر مصير محمد على فى ساحة القتال حيث فرصته مؤكدة للانتصار على الإمبراطورية العثمانية.. ولكنها تريد أن يتقرر مصيره فى دواوين الحكومات الأوروبية.. ولكن.. بمجرد أن تحقق هذا السلام الهش. والهدوء الخادع

فى الميدان. بدأت إنجلترا على الفور تستعد للمواجهة النهائية القادمة حتما ضد الدولة الموحدة القوية الجديدة - مصر والشام - مواجهة سيكون السلطان العثماني هو أذاتها.. وستكون إنجلترا مهندستها وعند الضرورة. هى نفسها طليعتها.

واعتبارا من نهاية سنة ١٨٣٥. بدأت إنجلترا فى تجنيد عدد من العملاء داخل لبنان لنشر روح التمرد الداخلى ضد الجيش المصرى لأنه.. لابد من تنظيم القوى التى ستكون بؤرة للانتفاضات فى المستقبل.. إن إنجلترا قررت ذلك بعد أن رأت بنفسها أن الوجود المصرى يتمتع بشعبية كبرى فى الشام. ومن بينه لبنان حيث أعلن الأمير بشير الشهابى تأييده التام لمصر فى مواجهتها للأتراك.. وفى النهضة التى تتحقق للأهالى بمجهودها لأول مرة منذ قرون.

كان إبراهيم باشا يقود بالفعل حركة كبرى للإصلاح الإدارى والاقتصادى فى الشام بأسرها. ولكنه أيضا فرض نظام التجنيد الإجبارى. لقد كانت تلك بالطبع ضرورة ملحة على ضوء الأخطار المحتملة ضد الدولة الجديدة من الإمبراطورية العثمانية. لكن هذا لم يمنع أن يكون النظام الجديد محل تذمر البعض من الأهالى.. خاصة وأن الحكم العثماني من قبل لم يكن يجند أحدا منهم (لأسباب خاصة به - حيث لم يكن يطمئن الأتراك أبدا للاستعانة فى الجيش بأهالى البلاد التى يحكمونها). لكن النقطة لم تكن هنا.. إن الدعاية السرية المضادة التى بدأ عملاء إنجلترا فى نشرها تدريجيا بالشام. على وجه الخصوص فى لبنان. كانت تحدث عن ضرورة التخلص من «الاحتلال» المصرى. وبرغم محاولات فاشلة للتمرد.. فسوف يتضح خلال فترة وجيزة أن فرصة النجاح الوحيدة أمام تلك الدعاية السامة والسرية.. هى أن تجد استجابة عملية لها ولم يكن هذا متاحا عمليا إلا من جانب بعض القيادات المارونية فى لبنان.. لقد بدأ إذن تكوين وتنظيم.. «القوى التى ستكون بؤرة للانتفاضات فى المستقبل». وهى بؤرة تقودها شبكة بريطانية سرية.. يديرها ويشرف عليها مبعوث سرى ستكشف عنه الأحداث فيما بعد.

وعلى مستوى آخر حصلت إنجلترا من السلطان العثماني على «فرمان» بالزام كل ولاية تابعه له بفتح باب الاستيراد على مصراعيه أمام الواردات الأجنبية. ولم يكن مقصودا من

هذا الفرمان سوى مصر بالدرجة الأولى. (والشام بالطبع).. فهي التى نشأت فيها صناعات حكومية يمكن القضاء عليها فى تلك المرحلة عن طريق مواجهة مبكرا بطفان الاستيراد من أوروبا. ومن إنجلترا على وجه الخصوص.. وعلى مستوى ثالث بدأ الخبراء العسكريون الأوروبيون وخاصة من بروسيا. لمساعدة السلطان فى محاولته لتحديث الجيش التركى وتطويره بضرب مصر.

فى النهاية جاء الهجوم العثمانى المفاجئ ضد الجيش المصرى فى نصيبين. الواقعة بين الفرات وحلب. وهو الهجوم الذى عولت عليه جميع الأطراف فى القضاء على الوجود المصرى بالشام نهائيا. لكن.. خلال ساعتين اثنتين. ونتيجة لحسن الاستعداد والتنظيم. ألحق الجيش المصرى هزيمة ساحقة بالجيش الإمبراطورى العثمانى.. ومن ثم فقد تبددت أوهام أوروبا. وخصوصا إنجلترا. بالنسبة للحل العسكرى.

ومنذ معركة «نصيبين». التى جرت فى ٢٤ يونيو ١٨٣٩. بدت فى الأفق أزمة مزدوجة أزمة بين محمد على ودول أوروبا.. حيث مازال لديه الأمل فى استرضائها عن طريق منع تقدم الجيش المصرى إلى القسطنطينية وعدم المطالبة رسميا بالاستقلال عن السلطان. إن محمد على يعد بأن يظل تابعا للسلطان إذا اعترف له الأخير بالوضع القائم وبحق الحكم الوراثى لأسرته.. لكن فى نفس الوقت كانت هناك أزمة أخرى بين محمد على وابنه إبراهيم الذى كان يلح على أبيه من أجل السماح له بالتقدم إلى القسطنطينية فورا ومباشرة للقضاء مرة واحدة على رأس الأفعى الذى يتآمر مع أوروبا.. وتستخدمه إنجلترا أداة لها.

كانت روسيا تهدد. إذا تطورت الأمور إلى مثل هذا الاحتمال. بأنها لن تقف مكتوفة الأيدى وستواجه محمد على عسكريا إذا فكر فى خلع السلطان العثمانى. ولا أحد يعرف على وجه اليقين تأثير ذلك التهديد فى حينه على محمد على. إلا إنه على ضوء الوثائق التى أتاحت فيما بعد فإن محمد على كان مخطئا. وتقدير ابنه إبراهيم كان سليما. لأن هذا التهديد من القيصر الروسى كان يخفى بالفعل ضعف جيشه.. وأن الجيش الروسى كان سيتعرض لهزيمة مؤكدة لو أنه واجه الجيش المصرى فى حالة زحف الأخير إلى القسطنطينية.

مع ذلك فإن هذا التهديد - مضافا إلى موقف إنجلترا - جعل محمد علي في النهاية مترددا أمام أوروبا. ولقد اعترف هو نفسه بذلك فيما بعد عندما قال في مرارة «... إذا لم تتفق الدول الكبرى على اقتسام البلاد الإسلامية حفاظا على مصالحها. فإنها على استعداد دائم للاتفاق على التضحية بمصر لكي تبقى تركيا في طور «الرجل المريض». ولكن حالة الماراة هذه سرعان ما كانت تفسح مكانها بعد لحظات لحالة الحسم في عقل محمد علي. فيعد أن قال تلك الكلمات بيومين اثنين - عاد يأمر ابنه إبراهيم بالتقدم نحو «قونيه» في آسيا الصغرى. وبالإعداد لعملية عسكرية هجومية أوسع حجما. قاصدا بذلك التلويح بالتحدى للدول الكبرى مباشرة. لكن في هذه المرة.. كان إبراهيم هو الذى رفض قرار أبيه المتأخر.

ففى ظل موقف سياسى وعسكرى متفجر على هذا النحو.. فإن اللحظة المناسبة لانتهاز فرصة واتخاذ قرار لا تكرر نفسها بعد ذلك مطلقا. ولأن محمد علي تردد من قبل فى اتخاذ القرار الملح بالتقدم عسكريا.. فإن تلك اللحظة اختفت وانتهى الأمر.. إن الموقف الآن هو ضرورة الحفاظ على الجبهة الداخلية متماسكة تماما.. لأنها ستكون هدف الضربة القادمة من جانب إنجلترا. هكذا تنبأ إبراهيم ببصيرة حقيقية وهو يقف فى نفس الوقت مستعدا على جبهة القتال.. إن العدو الأوروبى لو أرسل بعض السفن الحربية إلى سواحل بيروت وطرابلس وطرشوس.. فإن تلك ستكون إشارة كافية للعملاء الذين تم تجنيدهم فى الداخل للتحرك ضد الجيش المصرى وطعنه من الخلف. بينما يكون الجيش متقدما فى آسيا الصغرى نحو العاصمة العثمانية.

لقد كان تاريخ رسالة إبراهيم هذه إلى والده هو ٤ سبتمبر ١٨٣٩. ومن الغريب أن هذا هو بالضبط ما قررت دول أوروبا أن تفعله بعد ذلك فى مؤتمر لندن - تحت ضغط إنجلترا - ومن الملفت أيضا أنه فى تلك المرحلة بدأ السلطان العثمانى بدافع اليأس يفكر فى التفاوض مع محمد علي. وقد شجعتة روسيا على ذلك حتى تغلق على أوروبا باب التدخل. ولكن إنجلترا جرجرت أوروبا وراءها لكي ترفض وتحدد موقفها بمذكرة جماعية لم تكن فى ذاتها تعبر عن قيمة حقيقية. ولكن الذى جعلها كذلك هو قبول السلطان العثمانى لها.. فكانه قبل لنفسه أن تجرده أوروبا من حق المبادرة الدبلوماسية تماما.

وكان بالمرستون. وزير خارجية إنجلترا. هو الأكثر وضوحا في التعبير عن أهدافه بعيدة المدى. عندما فلتت من فمه في شهر يوليو التالي هذه الكلمات التي قالها لسفير فرنسا: «إن فرنسا وإنجلترا لا تستطيعان أن تتخليا عن هذه القضية بالذات إلى الغير. قضية الاهتمام بأمن الإمبراطورية العثمانية وقوتها.... والواقع إننا لن نبذل هذا الهدف إلا بفصل السلطان (العثماني) عن مرؤوسه (محمد علي). فليبق محمد علي سيد مصر. وليتمتع بحق الوراثة الذي عمل في سبيله دائما، ولكن يجب أن ينتفى كل احتمال لتجدد الاشتباك. وبالتالي.. لا مجال للجوار بين هاتين القوتين المتنافستين».

بكلمات أخرى فإن سياسة بريطانيا هي: يجب أن يخرج محمد علي من الشام. وكان بالمرستون يصوغ مطلبه هذا. في تفاوضه مع فرنسا ودول أوروبا الأخرى. مصورا الأمر باعتباره رغبة بريطانية في المحافظة على وحدة وسلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية. ومع ذلك فإنه لم يفسر مطلقا كيف أنه في تلك المرحلة بالضبط بادرت إنجلترا إلى احتلال عدن. ذات الموقع الاستراتيجي الخطير عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. مقابل قصاصة ورق وقعتها مع أميرها. و ١٥٠٠ جنيه دفعتهأ له. و ٣٠ جنديا أرسلتهم إلى هناك. حيث لن تخرج من عدن مطلقا طوال المائة والثلاثين سنة التالية..!

إن هدف السياسة البريطانية واضح ومزدوج: إذا كانت الإمبراطورية العثمانية هي الرجل المريض. فيجب أن تبقى مريضة وضعيفة حيث هي حتى النهاية. وإذا اتجه الجزء العربي من تلك الإمبراطورية إلى الاستقلال والوحدة.. فيجب منعه بأى ثمن. وهكذا أوضح بالمرستون أهدافه مرة أخرى لسفير فرنسا بقوله: «إنكم تريدون أن تقووا مصر بأكثر مما نريده نحن..»!

وجوهر المشكلة أن مصر كانت تتغير بسرعة عن ذلك البلد الذي كان الراهب «جيرامب» مازال يقول عنه في سنة ١٨٣٣: «يخيل إلى يا سمو الأمير أن الإنسان لن يكون جديرا بالاحترام إذا هو عاد إلى أوروبا من مصر.. دون أن تكون في إحدى يديه مومياء.. وفي الأخرى تمساح».

لقد كانت أوروبا تعتقد من البداية أن مصر موجودة فقط لكي يتم نهبها. وكانت إنجلترا. منذ دخلت عصر البخار والتصنيع. تعتقد أن السماء قد وهبتها توكيلا بتقسيم مناطق النفوذ في الكرة الأرضية كما تشاء. وفي تلك المرحلة كان صدام يجرى بين قطبين لا لقاء بينهما : فمن ناحية هناك مشروعات إنجلترا الاستعمارية وخططها للمستقبل على الصعيدين السياسى والاقتصادى.. ومن ناحية أخرى كان هناك مشروع محمد على الذى يؤدى عمليا إلى تكوين دولة عربية قوية وموحدة تقطع الطريق مقدما على الأطماع والأخطار الأجنبية.. لهذا كان لابد للصدام أن يكون حتميا، وشرسا. أو بتعبير القنصل البروسى الجديد فى الإسكندرية عام ١٨٣٩ فى تقرير لحكومته فى برلين فإن واجب محمد على أن يدرك أن «إنجلترا سوف تعامله بدون رحمة. فيصبح مثل اى أمير من الأمراء الذين يكثر عددهم على الساحل الهندى . ومن المفيد هنا التذكير بسابقة احتلال عدن. فالسياسة الإنجليزية تسعى إلى إضعاف الوالى طالما لا تستطيع أن تقوض قوته كلها دفعة واحدة» .

ماذا يفعل محمد على...؟

إن لديه القوة. ولكنه تردد أحيانا فى استخدامها. وهو متوقد الذهن. برغم أنه أصبح الآن فى الثانية والسبعين من عمره.. ولديه البصيرة. ولكنه ليس جريئا بما يكفى للاسترشاد بها.. وهو لا يثق فى الضمانات التى تعده بها دواوين الحكومات الأوروبية. مع ذلك فهو يبدو أحيانا معولا عليها بما لا يبرره الواقع.. وهو أحيانا يتوقع مساندة من فرنسا أكثر مما يجب. وفى أحيان أخرى يرى فرنسا بعينيه وقد نجحت إنجلترا فى جر جرتها جرا خلفها..

لقد تجاوز محمد على عن خلافه المزمع مع رئيس وزراء السلطان العثمانى. فوجه إليه فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٤٠ رسالة يحذره فيها من نتائج استعانتها بأوروبا ضد مصر لأنه «... إذا لجأ الباب العالى إليها (دول أوروبا) فسيخضع بذلك لمصالح سياستها. إن تلك الدول تريد أن تبقى تركيا فى حالة ضعف دائم. وأن تعمها الاضطرابات. حتى تتمكن فى اللحظة المناسبة من اقتسامها بسهولة. ذلك أن هذه الفكرة تراودها من سنوات طويلة. وإذا كانت قد تحالفت فيما بينها فذلك لمنع أى إجراء يؤدى إلى تقوية تركيا ليس إلا. إنها تريد

أولا أن تضعف مصر. وهي سند لتركيا. بأمل إنهاكهما معا عن طريق إثارة حروب دائمة بينهما. لهذا اعتقد أنه من الأفضل ألف مرة أن نموت منذ اليوم ونحن ندافع بشرف عن وطننا بما يمليه علينا ديننا الحنيف من شجاعة. من أن ننهار بعد خمس سنوات. وقد وصفنا بالعار. ولذلك فإننى أستعد للحرب تحسبا لكل أمر...» .

هكذا يسجل محمد على تنبؤه بطريقة قاطعة : أوروبا تريد إضعاف الطرفين والقضاء عليهما معا فى النهاية - مصر وتركيا - ولذلك فليس أمامه سوى إنقاذ أحدهما.. أخيرا فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ توصلت أوروبا بمبادرة من إنجلترا. إلى تحالف رباعى وقعت عليه إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا مع استبعاد فرنسا مؤقتا.. لقد أصبح من الواضح أن إنجلترا تستخدم فى معركتها ضد محمد على عدة أسلحة معا. تستخدم عداء السلطان ضده.. وتردد فرنسا معه.. وجرجرة أوروبا خلفها.. وتستخدم أسطولها الذى يستعد للتحرك.. وتستخدم أيضا مجموعة مؤثرات نفسية لاستثمار حالة التردد داخل محمد على نفسه. إن بالمرستون. بينما هو ينظم ويتآمر ويعبئ عواصم أوروبا.. لم يتخل مطلقا عن متابعته الدائمة للوضع الصحى لمحمد على وحالته النفسية. لقد استبشر بالمرستون خيرا من تقرير تلقاءه من قنصله بالإسكندرية قال له فيه إن الباشا أكد له أنه لن يستسلم مطلقا. ولكنه كان مضطربا ومهتاجا وهو يفعل ذلك، ويدعم تأكيداتة بالقسم..

وفى لندن فرك بالمرستون يديه فرحا وهو يقول لمساعديه ولسفير تركيا : هذا هو أعظم خبر سمعته.. إن الباشا فى طريقه بذلك للاستسلام.. فحالته هذه تدل على خوف باطنى وضعف واع... مع ذلك فإن بالمرستون كان لا يزال فى انتظار عناصر «لم تكتمل بعد».. ولم تكن تلك العناصر سوى إمكانيات التمرد الداخلى فى الشام - سوريا ولبنان وفلسطين - ضد محمد على.. فعند الربيع أرسلت إنجلترا إلى المنطقة ريتشارد وود. الموظف الشاب فى السفارة البريطانية بالقسطنطينية. وأرسلته متنكرا.. لكى يستقر فى لبنان على وجه الخصوص وينظم شبكة من العملاء المستعدين لمقاومة الوجود المصرى بأجر. والكفيلين بتجنيد الآخرين لنشر الدعايات السامة بقوة السلاح عند ظهور أول سفينة حربية انجليزية قرب الساحل. ولقد مضى على وجود «ريتشارد وود» فى لبنان سنتين من أجل تلك المهمة

التي لم تنشر وثائقها إلا فيما بعد.. وكان الغطاء الظاهري لوجوده هو أنه يتعلم اللغة العربية (وهو الذى كان يجيدها بالفعل من قبل مجيئه).

وقد ركز ريتشارد وود أساسا على قيادات المارونيين فى لبنان. وهكذا فخلال فترة قصيرة بدأت تتردد على الفور همسات بأن انجلترا قادمة لتخليص الأهالى من «الاستبداد» و «الاحتلال» المصرى. بل وتمهيد الطريق لإقامة وطن قومى للمارونيين فى لبنان.. ووطن قومى لليهود فى فلسطين.

ولقد دخل الأسطول البريطانى فعلا إلى المياه السورية فى أواخر أغسطس (١٨٤٠) وتم قصف بيروت بالفعل فى ١١ سبتمبر. وبعدها تم إنزال برى فى بيروت من جانب القوات الحليفة. ثم.. جاءت للعناصر التى لم تكن قد «اكتملت بعد». جاء تمرد الموارنة. ولم يكن الإنزال البرى الإنجليزى لينجح لو لم يمهّد العملاء مسبقا لذلك النجاح فى أوساط الجبل. فقبلها بفترة وجيزة بدأت شبكة العملاء -التي نظمها «ريتشارد وود»- تشجيع المارونيين وغيرهم على أن يضعوا أنفسهم تحت حماية قناصل الدول الأجنبية. ولقد ساعد القناصل أنفسهم فى ذلك لأنها كانت طريقة أخرى لزيادة دخلهم. والأكثر من ذلك، أنه بدأ توزيع الوعود والبنادق على «بؤر الانتفاضات». أما الوعود فقد تركّزت حول المساعدة مستقبلا فى تحويل لبنان إلى وطن قومى للمارونيين.. وأما البنادق فقد وصل ما تم جمعه منها فى حملة واحدة ساعد فيها الأمير البشير الشهابى ١٦ ألف بندقية. ولكن سرعان ما كانت الشبكات السرية تأتى بغيرها بالطبع.

ومن الملفت فى هذا المجال أن روح التسامح الدينى التى مارسها إبراهيم باشا خلال حكمه فى الشام قد كانت هى نفسها الثغرة التى طعن بها فى تلك اللحظات الحرجة. ولقد أشار جورج أنطونيوس فى كتابه عن «يقظة العرب» إلى تلك النقطة بكلمات لبقة حينما كتب قائلا : «كان من نتيجة التسامح الذى تميز به حكم إبراهيم نتيجة لم تخطر على البال من قبل؛ فقد فتح هذا التسامح الباب أمام البعثات التبشيرية الغربية». وبالفعل. استثمرت الدول الأجنبية صاحبة المصلحة تلك الإرساليات التبشيرية إلى أبعد مدى فى تحقيق أهداف سياسية سرعان ما ستصبح أكثر تبلورا وخطورة فى المدى الطويل.

أما في تلك الأيام الحرجة من شهر سبتمبر من سنة ١٨٤٠ فقد كانت الطعنة في مقتل بالنسبة لنتائجها. ويسجل الدكتور جوزيف حجار. الكاهن الكاثوليكي العربي في دراسته القيمة التي أصدرها حديثا بعنوان «أوروبا ومصير الشرق العربي» أنه «يجب على المرء كمؤرخ. عند بلوغه هذه النقطة أن يكبح عواطفه الدينية الخاصة. ويصف الواقع دون محاباة لأحد.. لقد جرى توزيع المال والسلاح (من قبل انجلترا) على أهالي جبل لبنان على يد عملاء أخصائيين ومبشرين بروتستانت وكاثوليك... لقد وزعت آلاف البنادق على أهالي الجبل. لكن الموارنة هم وحدهم الذين انضموا إلى الحلفاء الأوربيين».

وقد رفض الدروز الانضمام إلى «بؤرات التمرد» تلك برغم الوعود التي قدمت لهم بإنشاء مدارس في مناطقهم. بل وحتى بحماية الحكومة البريطانية لهم مستقبلا. ووضع الأب اليسوعي ريلو Ryllo نفسه في خدمة الحلفاء لدى الموارنة بالرغم من أن رئيسه العام نصحه منذ ١٢ سبتمبر بالتزام الحذر الشديد حرصا على روح التسامح الديني التي جاء بها إبراهيم باشا إلى الشام لأول مرة...

لقد عرف المصريون وقتها بنشاطات «ريلو» هذا السياسية والعسكرية. فأعلنوا عن جائزة لمن يأتي به حيا أو ميتا. وقد أكد قنصل النمسا آنذاك لرئيس الإرسالية بأنه لولا مساعدات الأب ريلو الفعالة لما استطاع الحلفاء أن يربحوا المعركة ضد الجيش المصري.

على أي حال. نزلت قوات الحلفاء بقيادة انجلترا. إلى البر أخيرا. وأقاموا معسكرا حصينا بين بيروت وجونيه على مصب نهر الكلب. ومن هناك وزعت في أيام قليلة ١٢ ألف بندقية للإسراع بتمرد أهالي الجبل.. ولقد خلع الإنجليز أمير لبنان بشير الشهابي وقرروا نفيه خارج لبنان عقابا له على تضامنه مع المصريين. إلا إنه بقى على الزمن وحده أن يكشف للآخرين قيمة الوعود التي حصلوا عليها من انجلترا بمجرد خروج المصريين فعلا. ولقد عملت انجلترا من جانبها أيضا على شن حرب أعصاب على فرنسا لمنع أي فكرة قد تجول بخاطرها لمساعدة محمد علي. بما في ذلك التلويح بإمكانية المواجهة المباشرة عسكريا. لقد قام بالمستون مثلا باستدعاء السفير الفرنسي في لندن لكي يقول له : «قل لسيو تيير (رئيس وزراء فرنسا) أنه لو اختارت فرنسا أن تلقى بالقفاز فنحن لن نرفض

التقاطه . وأنها إذا بدأت حربا فإنها بالتأكيد سوف تخسر سفنها ومستعمراتها وتجاريتها . ولن يصبح جيشها فى الجزائر محل قلقها . وأن محمد على سوف يتم القذف به فى النيل ..

ولم تسمح الظروف مطلقا باختبار مدى جدية بالمرستون فى تهديده . لأن الأوضاع الداخلية فى باريس سرعان ما جاءت برئيس آخر للوزراء هو «جيزو» . إلا أن فرنسا على أى حال وجدت أن مصالحها فى النهاية مع انجلترا بأكثر مما هى مع مصر .. وفيما بعد . حينما انتهى كل شىء تبين أن قدرات بالمرستون على المناورة السياسية فاقت جميع الأطراف الأخرى . وعلى حد تعبير «مترينخ» مستشار النمسا بعد ذلك : «أننى الآن أعترف بأن المنتصر الوحيد فى الأمر كله هو بالمرستون : الذى عرف كيف يضرب على كل الأوتار» . ومرة أخرى . بعد أن جرجرت إنجلترا دول أوروبا وراءها للتوقيع مع تركيا على اتفاقية دولية بشأن استخدامات مضيق البوسفور والدردنيل . عاد «مترينخ» إلى الشكوى بمرارة من خديعة بالمرستون له بقوله : «إن الدول فى يد بالمرستون بدت كآلات موسيقية يعزف عليها كما يحلو له» .

وروسيا اكتشفت فى نهاية المطاف أن نفوذها السياسى بعد اتفاقية لندن أصبح أقل منه كثيرا عنه قبلها .. وفرنسا ابتلعت مرارتها مع مجئ حكومة جديدة إلى السلطة . وهى مرارة عبر عنها «تيير» رئيس الوزراء المستقيل بقوله : «لقد أفلحت انجلترا فى تحقيق جميع رغباتها . مبتدئه بتحطيم مصر .. والإمبراطور العثمانى أخيرا أصبح من الآن . سجين اتفاقية لندن . واتفاقية المضائق . والذى تحول داخل بلاده بعدها إلى مجرد بواب لأوروبا .

يبقى الآن فى الساحة الطرفان الأساسيان فى الأمر كله من بدايته : مصر وانجلترا .. كان السؤال الجوهرى فى الموضوع كله من لحظته الأولى هو : لماذا دخلت انجلترا أصلا تلك الحرب . التى لا هواده فيها . ضد الدولة الموحدة الوليدة دولة مصر والشام ؟ .

وكما فى كل الأسئلة الكبرى فى التاريخ .. لم تتضح الإجابة الكاملة إلا بعدها بوقت طويل . وفقط حينما أصبحت الأفكار والوثائق الحقيقية السرية فى حينها متاحة ويمكن

الرجوع إليها.. لقد ظل كثيرون من الكتاب. بل أحيانا كتاب عرب. مترددين حقيقة في تفسير دوافع محمد على للذهاب إلى الشام من البداية. هل ذهب إلى هناك تعبيرا عن طموح شخصي. أو لاعتبارات موضوعية ؟ هل كان ما حدث هو مجرد رغبة في التوسع.. أو رغبة في الوحدة والتكامل ؟.. إلخ.

الذين يؤكدون رغبة التوسع والطموح الشخصي. بل وحتى استخدموا أحيانا كلمة الاستعمار». يستندون أولا في جميع مراجعهم إلى كتابات الإنجليز بالذات. وهي الكتابات التي كان من الطبيعي أن تروج لها انجلترا. خاصة على ضوء وجودها الفعلي كقوة احتلال لمعظم العالم العربي طوال المائة سنة التالية.. ولكن. حتى بصرف النظر عن تلك النقطة المهمة. فإن الموضوع الأساسي في إطار لحظته التاريخية المحددة (ثلاثينات القرن التاسع عشر) لم يكن بالنسبة لانجلترا هو الدافع.. وإنما النتائج.. فسواء ذهب محمد على إلى الشام بطموح شخصي توسعي.. أو ذهب لاعتبارات موضوعية. فالنتيجة بالنسبة لانجلترا واحدة في الحالتين : إن هناك دولة عربية قوية موحدة تولد أمام عينيها في نفس المنطقة التي تحتجزها هي لنفسها مستقبلا.

ولو كان محمد على مبشرا أو قديسا. وليس مجرد حاكم. لما اختلف منطق الأمور عما آلت عليه بعد ذلك فعلا.. ولما خففت انجلترا من معارضتها لهذا التطور الجذري من لحظته الأولى.. فبصفة عامة لم تكن أوروبا قد نسيت بعد أن الذي أذاقها الهزيمة المرة والساحقة في غزوها الصليبي على الشرق الأوسط خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر.. كان دولة عربية موحدة فوق نفس المساحة - مصر والشام - وبصفة خاصة. كانت إنجلترا تحشد قواها في تلك الفترة بالضبط للانطلاق في أكبر مد استعماري عرفه التاريخ الحديث. وهي لم تكن ترد أن تولد أمام عينيها مثل تلك الدولة الموحدة. بتلك القوة. فتصبح حاجزا قويا مسبقا أمام التقدم الاستعماري البريطاني القادم حالا في الطريق.. لقد احتلت انجلترا الهند. وسيظل استعمارها للهند مهددا ما لم تسيطر تماما على طريقي المواصلات الرئيسيين في الشرق : طريق الشام/ البصرة / المحيط الهندي.. وطريق مصر / البحر الأحمر / المحيط الهندي.. وحتى تلك اللحظة لم تكن انجلترا قد أعطت بعد أولوية

لأحد الطريقين على الآخر.. ولكن. وإلى أن تجد ما يستجد. فإنها فرضت لنفسها موطن قدم في كل من الطريقين.

وهكذا بادرت انجلترا كما رأينا إلى احتلال عدن في سنة ١٨٣٨ وهي مفتاح البحر الأحمر من الجنوب.. وبادرت أيضا بعدها إلى احتلال البصرة (بعد الانسحاب المصري) وهي مفتاح الخليج العربي.. بعد أن وجهت إنذارا صريحا إلى محمد علي في حينها للابتعاد عنها.

إن.. لم يكن يعنى إنجلترا من البداية سوى الحقيقة الأساسية في الموضوع كله حقيقة أن قيام دولة عربية قوية توحد بين مصر والشام سوف يقطع الطريق على مصالحها القادمة بالمنطقة.. أما أن يكون على رأس تلك الدولة محمد علي أو أى شخص آخر.. أو أن يكون المحرك إليها أهداف خاصة أو عامة.. أو أن محمد على يقصد أو لا يقصد.. فكل ذلك لا يغير من الحقيقة الأساسية شيئا في نهاية المطاف. وأما التعلل بالأطماع «التوسعية» والطموح الشخصي ورغبة محمد علي في توسيع رقعة سلطته.. فكل هذا هو في الواقع مجرد امتداد للمنشورات الدعائية التي وزعتها إنجلترا نفسها في بيروت في حينها. والإشاعات التي روج لها عملاؤها عامي ١٨٣٩ و ١٨٤٠. ولفترة طويلة بعد ذلك لحشو رؤوس أبناء المنطقة نفسها ببلاغات كيدية ضد الفكرة وضد بعضهم البعض.

وعلى أية حال. فلقد اتضح فيما بعد من ملفات وزارات الخارجية أن العواصم الأوروبية كانت تعرف من البداية جوهر الأمر كله. ولقد حاولت بعثة إنجلترا مبكرا في سنة ١٨٣٤ أن تدق جرس الإنذار لحكومتها في تقريرها الذي قالت فيه : «إن بمقدور القاهرة أن تصبح مركزا صناعيا على غرار مانستر. بينما تقوم الترسانات البحرية ومصانع السلاح ومعامل السفن في الإسكندرية بتغطية احتياجات مصر العسكرية كلها أو معظمها» .

في نفس السنة كتب القنصل الإنجليزي العام في الإسكندرية تقريراً إلى حكومته في ٢٩ مايو يحلل فيه النتائج المحتملة بالنسبة لانجلترا على ضوء وجود دولة موحدة في الشام ومصر. إن إنجلترا تتمتع بحرية مطلقة في ملاحقتها عبر المحيط الهندي. وهي حرة لا يمكن أن يهددها سوى روسيا. إلا أن وجود تركيا وفارس (إيران) مازال حاجزا كافيا

ضد الخطر الروسى كما كان دائما عبر التاريخ. من هنا. فى تصور القنصل الإنجليزى . فإن محمد على يستطيع وحده أن يهدد نفوذ انجلترا هذا فى الشرق لأنه «.. إذا انتظمت الأقاليم التى يحكمها محمد على حاليا فى مملكة (موحدة) فإن هذه المملكة بحكم موقعها ستحمل طابعا أوروبيا وأسيويا فى آن واحد. وكلما قويت فإنها سوف تتدخل فى شئون إحدى القارتين».

وهكذا ينتهى القنصل الإنجليزى إلى نتيجة قاطعة: «إن الدولة السياسية الموحدة التى تتشكل تحت حكم محمد على تمثل قوة ضارة بمصالح انجلترا فى الشرق الأوسط. وخاصة إذا استقامت فى مملكة منسجمة قوامها العروبة».

نفس تلك الرؤية كان قد توصل إليها قبل سنة تقريبا مبعوث نمساوى خاص كلفه مستشار النمسا «مترينخ» عندما قال إن رأى العام يرى أنه .. لا مفر من إقامة إمبراطورية عربية تحت لواء محمد على فى القريب العاجل» . وبرغم أن هذا التطور يبدو له غريبا إلا : «.. إننى أرى، إلى جانب إمكانيات الباب العالى المنعقدة وهيبته المتداعية . يوما بعد يوم : جيشا عربيا مدربا أحسن تدريب ومزوها بالنصر. وأسطولا جبارا. وموارد كافية لزيادة حجم هذا الأسطول وذلك الجيش إلى ثلاثة أضعافهما. وإدارة فى غنى شبه تام عن الأتراك، وانبعث الروح القومية عند العرب، وميلا واضحا لدى أوروبيين كثيرين إلى حكومة محمد على : وأخيرا تقديرا واسعا متصاعدا يتمتع به هذا الأخير على امتداد البلاد الناطقة بالعربية» .

والمستشار النمساوى «مترينخ» كتب فى ٢٠ نوفمبر ١٨٣٤ إلى نقولا الأول قيصر روسيا يحذره فيه من مشروع محمد على المزدوج الرامى إلى «الاستقلال وخلق دولة عربية قوية» .. وهناك أيضا التقرير الذى أعده المبعوث الفرنسى «دى بوالكمت» فى نفس السنة عندما كتب يقول : «.. وهناك من ناحية أخرى أمر لا نستطيع حتى الآن أن نتكهن بنتائجه. ونعنى بذلك تلك الحروب التى وضعت أوزارها منذ عهد قريب وما سوف تبثه فى نفوس الأمة العربية من شعور بالقومية. وروح عسكرية على يد جيوش محمد على الجرارة. مما يوقظ فيها الشعور بقوتها من جديد. ويولد فى أبناء العرب الرغبة فى أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم».

وبالإضافة إلى ذلك يسجل بعض المؤرخين أن عقلية إبراهيم باشا كانت أكثر إدراكا للأمر كله من أبيه . وهم هنا يعتمدون أولا على ما سجله المبعوث الفرنسي «دى بوالكمت» أيضا عندما قابل إبراهيم باشا بعد عودته من كوتاهيه . فقال : «إنه - أى إبراهيم باشا - يعلن بصراحة عن موقفه فى العمل على إحياء القومية العربية . وعلى إرجاع وطن العرب للعرب . وإشراكهم فى جميع المناصب . سواء ما يتعلق منها بالإدارة الداخلية أم بالجيش . فيجعل منهم شعبا موجودا قائما بذاته ينعم بنصيبه من استقلال الموارد العامة ويشترك فى ممارسة السلطة . كما يتحمل أعباء إدارة الدولة» .. كذلك ما كتبه إبراهيم إلى أبيه عندما قال إن الحرب مع الأتراك هى : «حرب وطنية وأن على الإنسان أن يضحي فى سبيل أمته» . وما رد به على أحد الجنود مرة عندما قال له : «لقد جئت إلى مصر صبيبا . ومنذ ذلك الحين فإن شمسها غيرت فى دمي وجعلته دما عربيا خالصا» .

لكن . مرة أخرى . فإن تلك الآراء وغيرها تنتمى فى الواقع إلى النوايا التى كان كل طرف يفسرها فى إطاره الخاص من المفاهيم والمصالح .. وما يعيننا هنا فى المقام الأول هو النتيجة النهائية . وإذا كان لنا أن نستنير من وقت لآخر بالأفكار الذاتية فلدينا الآن الرؤية التى سجلها محمد على نفسه لتحركه نحو الشام . ببساطة شديدة كان محمد على يخاطب الأتراك قائلا : «أنتم فى القسطنطينية ارتديتم اللباس الإفرنجى وتصرفتم بعقول تركية .. أما أنا فحافظت على لباسى التركى وتصرفت بعقل إفرنجى ..» .. وببساطة أكثر . وبكلمات محمد على أيضا كما وردت فى الجزء الثانى من المحفوظات الملكية .. فإن هدفه من التحرك إلى الشام هو «إعادة الأمن إلى نصابه . واسترجاع حقوق عزيز مصر وعمل الخير للأمة الإسلامية وتأمين سلامة الحدود . وخدمة الدين والدولة وإنقاذ الأمة الإسلامية من كارثة التشتت والاضمحلال ..» .

ومرة أخرى . ببساطة وإيجاز . وبكلمات محمد على أيضا . فإنه توجه إلى هناك لأن الشام (فلسطين ولبنان وسوريا) هى «باب الديار المصرية» . هذا إذن هو مربط الفرس . إن أمن مصر لا يمكن الدفاع عنه بالجلوس فى موقف الدفاع

داخل وادى النيل. ولكن أمن مصر يبدأ بالدفاع عن الشام.. هكذا توصل محمد على. الرجل الذى بدأ أميا ولكن الأحداث علمته جوهر الهدف السياسى. إلى نفس الدرس الأول والمتكرر دائما فى تاريخ مصر.

«الشام هى باب الديار المصرية».

وبقدر ما أدرك محمد على تلك الحقيقة وهو فى مكانه بالإسكندرية. أدركها أيضا القنصل الروسى فى حيفا (فلسطين) عندما كتب إلى حكومته فى ٢٨ مايو ١٨٣٤ قائلا: «إن موقع سوريا - يعنى فلسطين ولبنان وسوريا الحالية - الجغرافى يجعل منها موقعا ضروريا لمن يريد أن يسيطر على مصر».

وهى حقيقة كان من الطبيعى أن تكون أيضا فى إدراك «المرستون» وزير خارجية إنجلترا، وهو فى لندن. ومن هنا كان الصدام عنيفا وجوهريا بالنسبة لمصالح كل من الطرفين.. فلأن إنجلترا لها أهدافها الخاصة التى سيؤكددها المستقبل فإنها يهمها أن يظل الباب الرئيسى لأمن مصر مفتوحا.. ويهمها كذلك أن يتم استكمال عدم الأمن المصرى بعجز اقتصادى يجب أن تعانى منه. (لهذا لم يكن مفاجئا أن تشكو إنجلترا مرارا وتكرارا من عدم سماح محمد على لرأس المال الأجنبى بالدخول شريكا فى المشروعات التى تملكها الدولة.. وإصرارها على الحصول من السلطان العثمانى - تحت الابتزاز - على تعهدات بفتح الأسواق المصرية أمام الواردات الإنجليزية).

والواقع أن قيام إنجلترا بضرب أمن مصر فى مقتل على هذا النحو: لم يكن يكفى لتحقيقه فقط إرغام مصر على الانسحاب من الشام و«قذف محمد على فى النيل» على حد تعبير المرستون من قبل. لقد كان المرستون من البداية عصبيا فى مذكرة أرسلها إلى قنصله العام فى مصر مبكرا فى الثامن من ديسمبر سنة ١٨٣٧ يقول له فيها: «.... إننى أكلّفك بأن تخبر باشا مصر بأن حكومة جلالته تلقت تقارير عن تحركات جيوش فى سوريا والجزيرة العربية تدل على أنه ينوى مد سلطته إلى الخليج العربى وولاية بغداد. عليك أن تخبر الباشا صراحة بأن الحكومة البريطانية لن تقف من تنفيذ هذه المشاريع مكتوفة الأيدى».

لم يكن هناك أساس لمزاعم بالمرستون كما تبين فيما بعد.. فالتحركات العسكرية المصرية الجارية وقتها كانت تتجه إلى الحدود السورية مع تركيا. ولكن العصر على أى حال كانت لهجته وأسلوبه هو دبلوماسية البوارج المسلحة. إنما الأهم أن تلك الحالة العصبية لبالمرستون كشفت فى برقيته تلك على الأقل عن المناطق التابعة للإمبراطورية العثمانية التى تريد انجلترا بصفة عاجلة تدعيم نفوذها فيها (تمهيدا لاحتلالها مستقبلا.. وهو ما حدث بعد ذلك فعلا).

فى تلك الفترة كان الوجود المصرى قد انتشر عسكريا وسياسيا من اليمن جنوبا حتى البصرة والخليج العربى شرقا والشام شمالا.. وهذا ما جعل الحكومة البريطانية تصرح فى إحدى اللحظات علنا وبشكل قاطع بأن وجود مصر فى الخليج لا يمكن احتماله. وأن استمرار الوجود المصرى فى البصرة قائما سيجعل اشتباكه عسكريا مع انجلترا أمرا حتميا.. ومع ذلك - تستدرك انجلترا - إذا كان هدف محمد على هو التوسع فقط.. إذن فليتوسع فى اتجاه أفريقيا وليس فى اتجاه الشام أو الخليج. لقد تلقى محمد على تلك الدعوة بالفعل من بالمرستون فى ٤ أغسطس ١٨٣٩ بواسطة القنصل الإنجليزى العام فى مصر. إن إنجلترا تعترض على الوجود المصرى (الحالى) فى الشام. ولكن أوروبا كلها لا تعترض على توسعه فى أفريقيا. بل على العكس، «ستنظر إليه بعين العطف، ويستطيع أن يلقى هناك ضمانات تجعله بآمن من أى هجوم».

لم تكن القضية إذن قضية توسع.. ولكنها من وجهة النظر البريطانية ومن البداية. قضية عدم السماح بقيام دولة عربية موحدة من مصر والشام.. وقد رأينا أنه قد تم بالفعل إرغام مصر قبل نهاية ١٨٤٠ على الانسحاب من الشام. بعد مواجهة دامية مع أسطول بحرى متحالف قادته بريطانيا ضدها هناك. وحصار بحرى على الإسكندرية.

انسحبت مصر إذن، وأصبحت مقيّدة باتفاقية لندن ١٨٤٠ والقيود العديدة التالية والحتمية على حجم وتسليح قواتها المسلحة وصناعاتها الوطنية. وكل الأمور التى ستجعل مصر تتآكل من الداخل بالتدريج، وسنة بعد سنة.. وكان من المفترض أن تنتهى القصة عند هذا الحد.. ولكن هذا لم يكن كافيا - بالنسبة لبريطانيا - فبينما كانت الأزمة فى ذروتها،

وكل العيون تتجه بكل الأطراف نحو القاهرة والإسكندرية والقسطنطينية فإن إنجلترا كانت تضع عينيها على النقطة الجوهرية الأخرى في الموضوع كله: فلسطين.

ففى الربع ساعة الأخير قبل إرغام مصر على الانسحاب من الشام. اتخذت إنجلترا خطوة متواضعة للغاية. بدت فى حينها غير ملفته للنظر بالمرّة. لقد بادرت فى ١٩ سبتمبر ١٨٣٨ بتعيين أول قنصل مقيم لها فى مدينة القدس. واسمه «يونيغ» بدرجة نائب قنصل. كان بالمستون هو بالطبع الذى قرر ذلك كوزير للخارجية، وهو فى خطوته تلك كان مدفوعا بتوصيات قريب له. هو المليونير «آشيلي». ومن اللورد آشيلي هذا ستأتى خطوات أخرى..

سريعا. فى محاولة كانت تتبلور منذ بعض الوقت.

فى هذه المرة لم تكن المحاولة أقل من: إقامة أول مستعمرة يهودية فى فلسطين.

لم تكن الفكرة حديثة فى حد ذاتها. فإبان علو شأن نابليون بونابرت حاول بعض اليهود كسب حماسه وتأييده لمشروع ضخم بإقامة وطن قومى يهودى فى الشرق الأوسط محددين فى مذكراتهم أن «.. البلاد التى ننوى قبولها بالاتفاق مع فرنسا هى إقليم الوجه البحرى من مصر. مع حفظ منطقة واسعة المدى يمتد خطها من مدينة عكا إلى البحر الميت، ومن جنوب هذا البحر إلى البحر الأحمر. فهذا المركز الملائم أكثر من أى مركز آخر فى العالم يجعلنا بواسطة سير الملاحة فى البحر الأحمر قابضين على ناصية تجارة الهند وبلاد العرب وأفريقيا الجنوبية والشمالية».

والبعض يعتقد أن تلك المذكرة ربما كانت وراء البيان الذى أصدره نابليون وهو على أبواب عكا فى ٤ ابريل ١٧٩٩ ونشر فى الجريدة الرسمية الفرنسية فى العشرين منه.. ولكن التطورات التالية، بما فيها انسحاب نابليون من مصر. لم تسمح على أى حال باختبار مدى حماس نابليون للفكرة. ولا بإمكانية الحصول على مساندة فرنسية نشطة للمشروع.

والآن تبدو إنجلترا فى القرن التاسع عشر وكأنها القوة العالمية الأكثر ترجيحاً.. ومن ثم بدا بعض المتحمسين من اليهود فى عرض خدماتهم عليها، ولكن من زاوية أقل طموحا.

ولقد ساعدت ظروف عديدة اللورد آشيلي فى أن يكون بطل المحاولة فى هذه المرة. سواء بسبب قرابته لبالمستون وزير الخارجية. أو بسبب نشاطه وسخائه كمليونير فى

جمعية المهتدين اليهود بلندن. وكان آشيلي في نشاطه هذا يعمل بالتنسيق الكامل مع مليونير يهودى آخر يدعو بهمة إلى تعبئة الحركة اليهودية لإعادة التوطين بفلسطين. وهو «موسى حاييم مونتفيور».. الذى كان بدوره صهرا لواحد من أكبر غلاة العاملين لتوطين اليهود بفلسطين. وهو المليونير اليهودى روتشيلد. إن كل تلك الأسماء وأسماء أخرى عديدة فرعية، قدر لها أن تساهم على نحو أو آخر فى بلورة المشروع اليهودى الضخم.. ولكن الخيط الواحد الذى ربط حركتهم جميعا كان هو الانقراض بسرعة على فلسطين فى أعقاب إرغام مصر على الانسحاب منها. وانعزال مصر الإجبارى عن العالم العربى الذى سيأتى بالتأكيد كنتيجة حتمية لتلك المقدمة.

وكما كشفت مذكرات «آشيلي» نفسه فيما بعد. فإن أفكاره تلك بدأت تصبح أكثر تبلورا وتصميما منذ الثالث من أكتوبر ١٨٣٨، ولكى يجعل الفكرة أكثر جاذبية بالنسبة للمسؤولين الرسميين الذين سيرضونها عليهم فى لندن. فقد صاغها بقوله: «إنه عندما تصبح فلسطين هى المكان المميز والطبيعى لتجمع اليهود الجديد. فإنها يمكن أن تستخدم كمستعمرة للاقتصاد الإنجليزى الذى يسير فى طريق التوسع».

وفى سنة ١٨٣٩ (نفس السنة التى طلبت فيها إنجلترا من مصر الانسحاب من اليمن.. وضغطت فيها على عواصم أوروبا للتجمع خلفها من أجل إرغام مصر على الانسحاب من الشام - فلسطين ولبنان وسوريا - وهى أيضا نفس السنة التى بدأت فيها إنجلترا تنصح محمد على بالتوسع فى أفريقيا كبديل) بدأت الجهود تزداد تكثيفا وتركيزا فى المشروع اليهودى الإنجليزى المشترك لتمهيد الأرض لاغتصاب فلسطين.

وهنا جرت ثلاث وقائع:

فأولا: نشرت جريدة «التايمز» البريطانية المعروفة بصلتها الوثيقة بوزارة الخارجية مقالا فى ٢٤ يناير سنة ١٨٣٩. تطالب فيه بالوقوف موقفا واضحا مؤيدا «لحق» الشعب اليهودى فى العودة إلى فلسطين... ولكن. لماذا الآن.. بالذات؟.

لأن هذه «المسألة اليهودية» هى مسألة «مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأزمة السياسية القائمة» أزمة إرغام مصر على الانسحاب من فلسطين والشام كلها «إن إزالة الوجود المصرى فى

فلسطين هو إزالة للسد النعيق القائم ضد استعمار فلسطين». «لقد بدأت مرحلة جديدة» - هكذا انتهى المقال.

وثانيا: بعدها بأسبوع واحد، تلقى القنصل البريطاني في القدس (و. ت. يونج) تعليمات من وزارة الخارجية في لندن، بناء على طلب بالمرستون شخصا، وهي تعليمات صريحة وقاطعة: إن عليه أولا أن يوافق وزارة الخارجية في أسرع وقت ممكن بمعلومات دقيقة عن حالة وعدد اليهود المقيمين بفلسطين، وعليه ثانيا أن يعتبر من الآن فصاعدا أن حماية اليهود في فلسطين بشكل عام تمثل واجبا من واجبات الدولة (انجلترا).

إن انجلترا تريد لليهود في فلسطين حقوقا سياسية لأول مرة. علما بأن اليهود في انجلترا نفسها لم يتمتعوا بالحقوق السياسية والمدنية إلا في عام ١٨٩٠ !

ثالثا: في نفس الوقت توجه إلى فلسطين المليونير اليهودي «موسى حاييم مونتفيور» - وكان ذلك في ربيع ١٨٣٩ - لكي يجتمع في منطقة صفد بفلسطين بممثلي الجالية اليهودية الصغيرة هناك (وكانوا أساسا من البرتغال وألمانيا).. لقد قام مونتفيور على الطبيعة بمعاينة مساحات من الأراضي، حتى يتبلور الشكل النهائي للمشروع الذي يسعى لتحقيقه منذ فترة.

وخطرت في بال مونتفيور في التوفيق فكرة مدهشة، إن مصر تعرف الآن أنها مرغمة بالتأكد على الانسحاب من فلسطين والشام بأكمله سريعا، وبتكاليف فادحة، إن الضغوط تحاصرها من كل جانب.. فلماذا لا يتم التلويح لها بثغرة جانبية لتخفيف تلك الضغوط، ماليا وسياسيا؟ فبعد كل شيء، وظالما مصر منسحبة من فلسطين في نهاية المطاف، فالعقول أنها لن تهتم كثيرا بما يجري لفلسطين بعد ذلك، لماذا إذن لا تجرى محاولة لتوريث مصر في المشروع اليهودي في هذه الربع ساعة الأخيرة؟.

كانت تلك هي الفكرة المدهشة، وسرعان ما قرر مونتفيور تنفيذها بسرعة، لقد اتجه بحرا على الفور إلى الإسكندرية.. حيث طلب مقابلة الباشا محمد علي، وإلى مصر، إن الظروف التي تمر بها مصر دقيقة على المسرح الدولي.. ومن ثم فإنها تجعل الناس، هذا النوع من الناس، أكثر شجاعة وجراة.. ومن الأصل كان محمد علي يقابل أعدادا كبيرة من الأجانب

الوافدين على مصر. وبرغم معرفته مقدما بأن النسبة الكبرى منهم هم مجرد أفاقين ومحتالين. لكن محمد على كان يقول: «إنني أعرف أنه من بين الخمسين شخصا الذين يأتون إلى لعرضوا خدماتهم. هناك تسعة وأربعون يمكن اعتبارهم حجارة كريمة مزيفة. إلا إنني لا أستطيع أن أكتشف الجوهرة الحقيقية الوحيدة بينهم دون تجربتهم جميعا». هكذا وافق (محمد على) على استقبال هذا المليونير الإنجليزي القادم إليه بمشروع استثمار مدهش يمكن أن يدر على مصر ملايين الجنيهات: في هذه اللحظة الحاسمة التي تعبئ فيها مصر كل مواردها من أجل المواجهة الحاسمة الوشيكة على أرض الشام - إنه مشروع استثمار ضخم.. يا معالي الباشا.. سوف يدر عليك الملايين.. وفوق ذلك. سوف يحقق لك بركات الرب ورضاءه..!

هكذا بدأت المقابلة في ١٣ يوليو سنة ١٨٣٩. وبغير أن يعرف محمد على بعد أن هذا المليونير الإنجليزي هو أيضا زعيم الأقلية اليهودية في إنجلترا.

وبدأ الباشا يستمع إلى «مشروع الاستثمار المدهش».. - إننا نفكر في تأسيس شركة استثمار إنجليزية في لندن.. مهمتها تشجيع عودة اليهود إلى فلسطين للإقامة فيها. ولهذا الغرض فإن مثل هذه الشركة تحتاج إلى استئجار منطقة في الجليل (شمال فلسطين) لمدة خمسين سنة. وتلك المنطقة عاينتها بنفسى وهي تشتمل على ما بين مائة إلى مائتين من القرى الفلسطينية. وبالطبع سوف تسدد الشركة إلى معاليك باعتبارك وإلى مصر الذى تحكم فلسطين: ضريبة استثمار عن هذه الأراضي التى سنستغلها لمصلحتنا.. ومصلحتك.. ومصلحة أهالى المنطقة أنفسهم الذين سيعمهم الخير الوفير.. فضلا عن أن اليهود سوف يدعون لك فى صلواتهم بأن يجعلك الله زعيما مباركا للشرق كله....!

استمع محمد على حتى النهاية إلى هذا «المحسن» اليهودى المليونير القادم من لندن. والمتحمس للأعمال الخيرية. إن الباب قد فتح أمام محمد على لتسوه من أجل اغتراف رضاء الرب وبركاته. والرب لن يعطيه بركاته إلا بمثل هذه التوصية اليهودية المؤكدة. ثم من يدرى؟.. ألا يجوز أن يدخل محمد على التاريخ من أوسع أبوابه. لو أنه كتب على يديه أن يكون فاتح فلسطين أمام الاستعمار اليهودى المسكين؟ ! إنهم سيأتون له بالمال..

وبأحدث ما في العصر من تكنولوجيا.. وبالصلوات.. وبركات السماء على أفساط متساوية
نحة خمسين سنة.. فلماذا لا يوافق ؟

لكن، لم يكن محمد على بالبلاهة التي تصورها فيه المليونير اليهودي المتحمس للأعمال
خيرية. وكان الجواب الفوري القاطع من محمد على الرفض.. جملة وتفصيلا.
هكذا عاد المليونير اليهودي مونتفيور، صهر روتشيلد، وزعيم الأقلية اليهودية في
انجلترا، عاد بخفي حنين، بعد أن اكتشف أنه قد استخف بشدة بذكاء هذا الرجل
الأمي - محمد على - ولقد اكتشف مونتفيور أيضا أن مصر، وإن كان موقفها دقيقا
أمام الضغط البريطاني عليها في الشام، إلا إنها لم تهزم بعد الهزيمة النهائية لكي تقع
فريسة لمشروعات الاستعمار اليهودي.. وهكذا كان لابد من طرق أبواب أخرى بديلة
عن الباب المصري.

إن انجلترا مصممة بأى ثمن على إخراج مصر من الشام: وهى فى سبيل ذلك تحرض
وتساعد السلطان العثماني ضد محمد على. وفي النهاية سوف يلتزم محمد على بالعودة إلى
مركز المرؤوس التابع اسميا للسلطان.. لماذا لا تقوم انجلترا إذن. وبالمرّة. بممارسة نفوذها
ندى السلطان نفسه، بعد أن فشلت المساعي لدى المرؤوس.. ؟

هكذا تلقى سفير انجلترا فى القسطنطينية برقية بالشفرة من لندن فى ١١ أغسطس ١٨٤٠.
وكان اتفاق لندن قد أبرم فى الشهر السابق مباشرة للتنسيق ضد محمد على. والبرقية
موجهة من وزير الخارجية بالمرستون شخصا بتعليمات محددة إلى السفير الإنجليزي. إن
على سفير انجلترا أن يتحدث مع السلطان العثماني فى مصير فلسطين بعد إخراج الوجود
نصرى منها. يجب أن يكون الحديث انفراديا ومتصفا بالحصافة. إن السلطان ربما يعرف
أن يهود أوروبا أغنياء وأثرياء. وهم الآن يريدون تشجيع اليهود على التوطن بفلسطين.
ولو تجاوب السلطان مع هذا الاتجاه فسوف يحقق ثلاث مزايا كبرى..

فأولا: سوف يستفيد هو وإمبراطوريته من الثروات اليهودية (وهناك فى البداية دائما تلويح بها)..
وثانيا: سوف يضمن تحولا آخر فى الرأى العام الأوروبي لصالحه ضد غريمة محمد على،
بتأثير النفوذ اليهودي (الذى لم يتم اختباره أبدا)..

وشالشا: سوف يقطع الطريق نهائيا أمام محمد علي . وأمام أى وجود مصرى للعودة مستقبلا إلى فلسطين.. وهكذا يعم السلام فى الشرق.

كان المطلوب من السفير أن يغلف حديثه بحصافة لا بد منها. إن المشروع إنسانى أولا. والخطوة الأولى هى مجرد السماح لليهود بالإقامة. مجرد الإقامة. فى فلسطين. بعد أن يتحقق ذلك يمكن المطالبة بإنشاء محكمة عدل لهم لتأمين حقوقهم. بعدها يمكن إصدار تشريع لصالحهم.. الخ.

هكذا ستقاس حصافة سفير انجلترا بقدرته على وضع الغلاف الإنسانى الرقيق على الأمر برمته. وقبل كل شئ، فإن انجلترا لا تستهدف من الأمر شيئا إلا سياسة تقوم على التقوى وبركات الرب موجودة فى انتظار السلطان.. لكى يتجاوب مع هذه التقوى بتقوى مماثلة.. لكن يبدو أن السلطان كان لديه ما يكفى من التقوى. فأحال الأمر إلى وزيره رشيد باشا.

وحتى تلك اللحظة كان بالمرستون وزير خارجية بريطانيا حريصا على أن يتحرك بحذر. ويعيدا عن عيون الآخرين. حتى لا تضبطه أوروبا متلبسا بمثل تلك الخطط بعيدة المدى بشأن مستقبل فلسطين، ولذلك فإنه كان يتقدم أولا بخطوة واحدة إلى الأمام، ثم يتوقف ليرى رد فعلها.. ولما لم يكن رد الفعل إيجابيا.. فقد فضل بالمرستون الانتظار.. لكن اللورد آشلى لم يكن يطيق الانتظار. فمع تلاحق الظروف السياسية المواتية لانجلترا. كتب فى ٢٥ سبتمبر مذكرة إلى قريبه بالمرستون جرت خطوطها الأساسية كما يلى: بما أن تسوية المسألة السورية (يقصد سوريا ولبنان وفلسطين).. هى الآن فى يد الدول الأوروبية العظمى.. فإن الفرصة سانحة لتنمية أراضى فلسطين.. - هذه التنمية لن يستطيعها غير اليهود.. لأن بينهم اتجاها يميل إلى استرجاع أرض فلسطين.. ولأنهم أثرياء. - ولكن الذى يعنهم من ذلك هو الخوف على حياتهم وثرواتهم (لو ذهبوا بلا ضمانات دولية). فإذا ما أصدرت الدول الكبرى التى ستحكم تلك البلاد (بعد إخراج مصر منها) تشريعا عادلا، وإذا ما تعهدت بمنح حماية متكافئة لليهود ولغير المؤمنين. وبكفالة دول الحلف الرباعى التى (يجب أن) تشير إلى هذا فى اتفاقها.. يمكن للمشروع أن يبدأ ويسير قدما.

ولكى يعطى «آشيلي» لبارستون حججا يستخدمها مع الآخرين فإنه يقترح فى مذكرته تصوير الأمر على نحو لا يثير مخاوف أحد من احتمالات المستقبل. فاليهود ليست لديهم طموحات سياسية لأنهم لا يبالون بالأمر المتصلة بالسياسة. إن كل طموحهم يقتصر على نذة جمع الثروات. ثم إنهم ليست لديهم أية نظرية لممارستها فى فلسطين.. وهم قد تعلموا فى كل مكان تقريبا أن يطيعوا كل سلطة وذلك فسوف يقبلون بالتوزيع الحالى للأراضى (فى فلسطين).. ولكى تطبيق الضمانات المقترحة لهم يجب أن يكون من اختصاص قناصل ونواب الدول الكبرى الإشراف على التنفيذ.

كانت تلك المذكرة تمثل فى الواقع أول تصور صهيونى متكامل تم تقديمه إلى قوة أوربية مبكرا (أى قبل هرتزل والمؤتمر الصهيونى الأول بـ ٥٧ سنة). وهى، مثل كل المشروعات التى قدمتها الحركة الصهيونية بعد ذلك، تحاول أن تخفى تماما الهدف السياسى للمشروع الصهيونى.. ثم هى تحاول أن توهم بأن هناك مزايا اقتصادية لمصلحة جميع الأطراف. إن اليهود يحتاجون إلى الذهاب إلى فلسطين لأنهم مساكين. بعد ذلك يحتاجون إلى حقوق لأنهم ذهبوا. بعدها تحتاج الحقوق إلى ضمانات. والضمانات تحتاج إلى قوة، أو قوى، أوربية لحمايتها. بعد حمايتها يعرض اليهود خدماتهم على الدولة الأوربية التى تحكم فلسطين لأنهم يطيعون كل سلطة.. إلخ.

لم يكن المهم فى هذا المشروع هو مضمونه فقط. وإنما توقيته أيضا. فهو مشروع يتبلور فى الربع ساعة الأخيرة قبل إرغام مصر على الانسحاب من فلسطين. ويتم عرضه على دول أوروبا التى توشك على اقتسام المنطقة بينها وتقرير مصيرها. وكلها دول ذات أطماع استعمارية خاصة بها فى المستقبل بالنسبة لهذه المنطقة بالذات. والمشروع فى النهاية يعرض على كل طرف دولى راغب. فى الدخول معه شريكا فى الأعباء.. والمكاسب. فى تلك الفترة كان أحد ضباط البحرية الفرنسية فى المنطقة. وقد شاهد قيام القوات المتحالفة بقصف مدينة عكا الفلسطينية. وعندما وصل إلى الإسكندرية ليقدم تقريرا إلى القنصل الفرنسى بها فى التاسع من نوفمبر. ذكر فى نهاية تقريره: «إننى لن أنهى هذا التقرير. ياسيدى القنصل. دون أن أعلمك بالإشاعات المتداولة فى البلاد، والتى ينشرها الانجليز أنفسهم:

- ١ - إنهم يعدون بإعادة إقامة مملكة إسرائيل.
- ٢ - إن كل مقاطعة في الجيل (اللبناني) سوف يحكمها شيخ تختاره هي . ويخضع للوالى (المعين من قبل السلطان العثماني) الذى سوف لا يحكم إلا اسما .
- ٣ - وبرغم التعاطف الذى يكنه لنا الموارنة (فى لبنان) فقد اقترح بعض الزعماء أنفسهم أن يعتنقوا المذهب الإنكليبانى إذا لزم الأمر، بدل أن يرزحوا ثانية تحت حكم إبراهيم باشا . وهكذا فإن المشروع الصهيونى ، من بدايته المبكرة هذه . يحاول تسلق العربة البريطانية التى تبدو للجميع أنها فى طريقها للسيطرة على المنطقة . وفى نفس الوقت فإن انجلترا نفسها تحاول هى أيضا استثمار هذا المشروع لصالحها .. ليس فقط فى مجال الاستخدام الدعائى داخل الأرض التى ستصبح فيما بعد بؤرة الصراع .. ولكن فى مجال الاستخدام السياسى .. فلقد حدث فى نفس الشهر ، نوفمبر ١٨٤٠ ، أن أرسل بالمرستون برقية جديدة إلى سفيره فى القسطنطينية . معبرا عن ضرورة بحث الموضوع مع السلطان من جديد . ولكن . بدل أن يكتفى بالمرستون بالضمانات القانونية التى كان يطلبها لليهود فى حالة عودتهم لاستعمار فلسطين . فإنه أضاف فى هذه المرة بأنهم سيكونون تحت الحماية السياسية البريطانية .. وفى الشهر التالى أخطر السفير الفرنسى بالقسطنطينية حكومته فى باريس بأن انجلترا قد طلبت من الباب العالي الموافقة على حصول اليهود الذين قد يأتون إلى القدس حق تملك العقارات .

ومرة أخرى ، من المهم أن نلاحظ فى هذه النقطة ما يلى :

أولا : إن إرهابات الحلم الصهيونى باستعمار فلسطين لم تتخذ شكلا جادا إلا فى الربع ساعة الأخيرة لإرغام مصر على الانسحاب من الشام فى مجموعه . ومن فلسطين على وجه الخصوص . وبالتدريج .. مع تمام هذا الانسحاب فعلا .. كانت المطالب الصهيونية تزداد تبلورا وجراحة . سعياء وراء حلمها النهائى بإقامة دولة صهيونية فى فلسطين .

ثانيا : إن انجلترا كانت لها خططها الاستعمارية الخاصة بها كقوة أوروبية عظمى فى المشرق العربى . وفى سعى انجلترا لتحقيق تلك الأطماع .. فإنها وجدت أمامها خصمين أساسيين ... الإمبراطورية العثمانية .. والوجود المصرى . لقد سعت انجلترا أولا إلى القضاء على أقواهما . وهو الوجود المصرى .. لأنه سيصبح من السهل عليها فيما بعد القضاء على أضعفهما ، كما حدث فعلا فيما بعد .

إلى أن يحدث ذلك، فإن ما سعت إليه السياسة البريطانية بالحاح وبصفة عاجلة. هو منع مصر مستقبلا من التواجد مرة أخرى في فلسطين.. وقد عبر بالمرستون وزير الخارجية البريطاني عن ذلك بوضوح أكثر من مرة. وشيئا فشيئا سوف يتبلور هذا المنع في ضرورة تحويل أرض فلسطين إلى فاصل مادي بين المشرق العربي والمغرب العربي يمنع اتصالهما من جديد مرة أخرى.

ثالثا: إنه في هذه المرحلة. ولسنوات طويلة بعدها، سوف يسير الطرف الصهيوني والطرف الإنجليزي نحو هدفين متوازيين وليس متقاطعين.. ولذلك فكل تقدم كان يحزره أحدهما في تحقيق هدفه كان يخدم الطرف الآخر ويسهل في النهاية تحالفهما النهائي معا.. بريطانيا في المقدمة.. والصهيونية في ذيلها.

والحركة الصهيونية من جانبها. لم تجد أن فرصتها الذهبية قد بدأت إلا مع إرغام مصر على الانسحاب من فلسطين.. ثم انكفاء مصر إلى الداخل، ومن ثم انهيار الأمن المصري بالتدريج. وشيئا فشيئا. انهيار أصبح هو المقدمة الأكيدة لاحتلال مصر نفسها فيما بعد.. ولذلك فلم يكن مفاجأة على الإطلاق أن القيام بعد ذلك بترتيب استيلاء إنجلترا على حصة مصر في أسهم شركة قناة السويس كان عملا سياسيا بالدرجة الأولى.. تحالف لإتمامه اثنان من اليهود المتحمسين للمشروع الصهيوني : روتشيلد. رجل البنوك والمليونير الذي ربطته علاقة المصاهرة مع مونتغيور. صاحب شركة الاستثمار التي رفضها محمد علي.. وبنيامين ديزرائيلي رئيس وزراء إنجلترا في حينها.

إن مصر، بمجرد انهيار أمنها الخارجي، سرعان ما بدأ الانقراض على القاعدة الداخلية لهذا الأمن. وهكذا بدأت الصناعات الوطنية تغلق أبوابها بعد أن تعرضت للحصار من جميع الجهات. وبعد أن توالى الامتيازات الاقتصادية التي تحصل عليها الدول الأجنبية داخل مصر.. في فتح باب الاستيراد على مصراعيه لدخول البضائع الأجنبية القادمة من أوروبا. والبشر وبلا رقيب أو ضابط، بحيث إنه وصل متوسط الوافدين الأجانب على الإسكندرية ثلاثين ألفا سنويا فيما بين سنتي ١٨٥٧ و ١٨٦١.

وبتعبير الكاتب الإنجليزي ريموند فلاور فإنهم... كلهم يمثلون من الناحية العملية

نفاية وحثالة البحر الأبيض.. وهم يتسمون فى زحفهم وسلوكهم بسمات المافيا. ويسعون نحو هدف واحد فقط هو الحصول على أسرع وأسهل نقود يستطيعون أن يجدها. وهكذا .. من الآن فصاعدا. أصبح العصر هو الوقت المثالى لعصابات الرهونات واليهود..

بعد أن تم الانقضاى على مصر من الخارج.. يأتى الدور على الانقضاى عليها من الداخل.. بحيث إنه خلال سنوات قليلة من انهيار الأمن المصرى.. سوف تصبح مصر مستعمرة أوروبية دون إطلاق رصاصة واحدة !

وبمجرد أن تم إرغام مصر على الانكفاء إلى الداخل. انطلقت أوروبا بشراىة لاستعمار المنطقة جزءا جزءا. وبالطبع فازت انجلترا بنصيب الأسد فى الشرق العربى. لقد رأيناها وقد احتلت عدن من قبل. بعدها ستنتقل لاحتلال مسقط وعمان وكل إمارات الخليج العربى. ثم تحتل مصر نفسها.. والسودان.. والعراق.. وأخيرا فلسطين.

وبمجرد أن وضعت انجلترا قدميها فى فلسطين.. توحدت مصالحها مع مصلحة الحركة الصهيونية بوعء بلفور. وبدأ المشروع الصهيونى يأخذ طريقه بسرعة إلى أرض الواقع. لقد كانت انجلترا تحتاج إلى ركائز سياسية داخل المنطقة تسهل لها المضى فى سياساتها طويلة المدى. وفى هذا الإطار نجحت الحركة الصهيونية فى أن تتحول من مجرد حلم ضبابى فى أربعينات القرن التاسع عشر. إلى حلم ذى بناء تنظيمى بدأ يتشكل فعلا منذ عام ١٨٩٧، (وقد سعت فرنسا إلى نفس الهدف فى لبنان أملا فى إمكانية تحويل لبنان إلى وطن قومى مسيحى أيضا.. ولكنها لم تحقق نفس النجاح).

والمصريون الذين تم إرغامهم على الانسحاب بطريقة مأساوية عبر فلسطين فى سنة ١٨٤٠. لن يقدر لهم أن يعودوا مرة أخرى إلا بعد ٧٧ سنة كاملة.. حينما جرجرتهم انجلترا كقوة احتلال خلفها. لكى يقيموا لها التحصينات فى سيناء ويمدون لها خطوط السكك الحديدية حتى فلسطين.

إن الجيش البريطانى المتقدم نحو فلسطين فى سنة ١٩١٧ عبأ معه أكثر من مائتى ألف من المصريين حسب الأرقام البريطانية نفسها. وحيث سقط من وحدات الهجاة المصرية وحدها - بالإحصائيات البريطانية مرة أخرى - أكثر من ستة آلاف قتيل وجريح. ووقتها

كانت انجلترا تمارس الدرس الأول مرة أخرى فى التاريخ المصرى : إن الدفاع عن مصر يبدأ من فلسطين.

ولكن. لا كانت مصر فى تلك المرة هى نفسها.. ولا كانت فلسطين هى فلسطين. فمئذ لحظة إرغام مصر على الانسحاب من الشام عام ١٨٤٠. تم عزل مصر عربيا لمائة سنة بعدها. أصبحت مصر ذاتها محتلة خلالها. وحينما ستعود مصر إلى العالم العربى بعد ذلك.. فإنها سوف تجد على «باب دارها» تماما قنبلة زمنية استيطانية تهددها.. وتهدد معها العالم العربى بأكمله. إن الجميع أصبحوا من تلك اللحظة ضحايا.. ولكن الضحية الأولى فى الواقع.. الأولى والنهائية.. كانت هى مصر نفسها وأمنها.. الذى سينهار كما لم يحدث من قبل فى أى لحظة تاريخية سابقة.

□□□□

” لا أستطيع أن أحس بالاطمئنان وأنا أفكر
فى قيام دولة يهودية على حدود مصر - إذ - ما
الذى يمنع من أن تدعى تلك الدولة حقا لها فى
سيناء فيما بعد ؟ “

مصطفى النحاس

رئيس وزراء مصر- ٢٤ يوليو ١٩٣٧

الفصل الثانى

اختراق مصر .. والأبناء يدفعون الثمن !

من البداية كانت الحركة الصهيونية تحاول اختراق مصر «من أعلى» . لقد ذهبت إلى فلسطين في ذيل الاستعمار البريطاني . وحصلت من بريطانيا على وعد بلفور في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ مقابل خدمات لاحقة تؤديها لحساب المصالح البريطانية في المنطقة . ثم هي جاءت إلى مصر تتسلل إليها في حماية الاحتلال البريطاني في محاولة لتخديرها وتعميتها عما يجري في فلسطين .. الباب الشرقي لمصر .

وإذا قفزنا أماما . بعد وعد بلفور بعشر سنوات . وبعد أن بدأ الاستيطان اليهودي المنظم في فلسطين في حماية السلطة البريطانية . فسوف نجد أن عددا قليلا من اليهود . محبي الخير والأعمال الإنسانية» يحاول بأى ثمن التسلل إلى الزعامات المؤثرة في مصر . زعامات في مقدمتها سعد زغلول شخصيا .. الزعيم الذى قاد ثورة شعبية كبرى في سنة ١٩١٩ هزت الاحتلال البريطاني لمصر هذا عنيفا وشمل دويها المنطقة كلها وتجاوزها حتى الهند .

وفي سنة ١٩٢٧ وقع زلزال في فلسطين . راح ضحيته مواطنون عديدون أصبحو بلا مأوى . وتبرع سعد زغلول بمائة جنيه مصرى من جيبه لضحايا الزلزال في فلسطين . فهم أشقاء يجب مساندتهم في محنتهم .. لكن شخصا آخر صور المسألة على نحو آخر تمام .. شخصا اسمه «ليون كاسترو» . لقد كان كاسترو هذا مجرد مواطن يهودى يعيش في مصر . وليس له أية ميول سياسية ظاهرة .. بل إنه متحمس بشدة لكفاح الشعب المصرى في سبيل استقلاله وثورته من أجل حريته . وسوف يمضى وقت طويل قبل أن نكتشف أنه هو نفسه رئيس فرع المنظمة الصهيونية العالمية بالقاهرة . وأن تلك هي نفسها المنظمة التى تدير جهودا منظمة من أجل إقامة الدولة اليهودية في فلسطين . وحتى تلك السنة ١٩٢٧ . كانت المنظمة قد أقامت بالفعل ٩٦ مستعمرة يهودية في فلسطين .

المهم أن «ليون كاسترو» هذا أخرج تبرع سعد زغلول الإنسانى هذا عن سياقه تماما .. وأشاع . بعكس الحقيقة . أن التبرع في حد ذاته يوحى بعطف خفى على يهود فلسطين . إننا سوف نلاحظ كثيرا فيما بعد تكرار نفس هذا الأسلوب فى الدعاية الصهيونية السوداء .. ففي تلك المرحلة كان من المهم بالنسبة للجنيين الصهيونى الذى يولد بعملية

قيصرية في فلسطين أن تتم حمايته من العواصف. إن هذا يمكن أن يتم بأساليب عديدة.. من بينها الأخبار الملققة والموجه لإعطاء انطباعات تخالف الحقيقة.

فسعد زغلول حين تبرع بمائة جنيه. تبرع بها لمنكوبى الزلزال من أبناء شعب فلسطين. وقد تبرع بها فى سياق إنسانى تاما. ولكن حينما أعطى «ليون كاسترو» الخبر فإنه أعطاه إلى صحيفة وحيدة تنشره فى القاهرة. وهى مجلة «الاتحاد الإسرائيلى».. مجلة أصدرها اليهود المصريون فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٤ أولا لتكون «مجلة علمية أدبية».. ولكن. من العدد الثالث أصبحت مجلة سياسية صهيونية. وبعد أن نشرت على الصفحة الأولى من العدد الأول صورة الملك فؤاد. ملك مصر والسودان. فإنها نشرت فى العدد الثالث صورة جيمس بلفور وزير خارجية بريطانيا الذى أصدر وعد بلفور المشهور. وكتبت تحتها نص الوعد الذى أعطاه لليهود بإنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين.. بعدها توسعت المجلة فى نشر أخبار الحركة الصهيونية فى فلسطين.. تخريصا لأولئك النفر الذين يحاربون الصهيونية. وينكرون فضل اليهود وجهودهم فى تعمير فلسطين ونشر العلم بين ربوعها.^(١) وفى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٧ نشرت المجلة «الاتحاد الإسرائيلى» الخبر التالى : «لما وصل خبر النكبة التى حلت ببلاد فلسطين من الزلزال جادت مكارم سعد زغلول باشا رئيس مجلس النواب المصرى وزعيم الأمة على المنكوبين من سكان فلسطين بمبلغ مائة جنيه مصرى.. فضرب بذلك لأبناء هذه البلاد وكرمائها ورجال البر والإحسان المثل الأعلى. هذا وأملنا وطيد فى أن يهود مصر سيلبون نداء الواجب فى هذه النكبة ويعملون على تخفيف ويلاتها بتبرعاتهم وإحسانهم . فى نفس العدد نشرت المجلة خبرا آخر : «جاءت الأنباء التلفزيونية بأن جذاب المحسن الإسرائيلى الكبير ناثان ستروس تبرع بمبلغ خمسة آلاف جنيه إنجليزى إعانة لمنكوبى الزلزال فى فلسطين».

ولم تكن تلك هى المفارقة الوحيدة !

لقد انتهت الحرب العالمية الأولى.. وأصبحت بريطانيا هى سلطة الانتداب على فلسطين. ولكى يكون الطريق ممهدا إلى أقصى درجة

(١) الاتحاد الإسرائيلى ٢٠ / ١٠ / ١٩٢٥

أمام الاستعمار الصهيوني في فلسطين. فإن بريطانيا اختارت لمنصب المندوب السامي لها في فلسطين. هربرت صموئيل. وهو نفسه يهودي صهيوني متعصب بشدة لهدف إقامة الدولة اليهودية في فلسطين.

وبدأت المقاومة الفلسطينية تتبلور شيئا فشيئا مع تضخم الخطر.. لقد عقد الفلسطينيون مؤتمرهم الأول في سنة ١٩١٩ يرفضون فيه جملة وتفصيلا مبدأ الوطن القومي اليهودي. ويطالبون بتحقيق الوحدة العربية. وعقدت القوى الفلسطينية مؤتمرا للمندوبين الفلسطينيين في فبراير ١٩٢٠. ومؤتمرا آخر في ١٤ ديسمبر من نفس السنة. لرفض وعد بلفور ووقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وأصدر رؤساء الدين المسيحي في القدس أوامره إلى جميع الكنائس في فلسطين كي تحذر المسيحيين من بيع أراضيهم إلى اليهود. ونظمت المرأة الفلسطينية أول مظاهرة شاملة لها في ٢٣ مارس (١٩٢٠) ضد الصهيونية. مطالبة بالاستقلال التام للبلاد العربية جميعا. إن بريطانيا اضطرت بعد ذلك إلى منع المظاهرات في فلسطين بالقوة المسلحة. ولكنها اضطرت أيضا إلى أن تذيع بيانًا مطاوعًا على لسان وزير المستعمرات (ونستون تشرشل) بأن وعد بلفور لا يعتبر فلسطين بأكملها وطنًا قوميًا لليهود. ولا يفرض القومية اليهودية على سكان فلسطين.

ولكن «القومية اليهودية» تفرض نفسها بالمال والسلاح على فلسطين.. لقد قفز عدد مستعمراتهم من ٧١ إلى ٩٦ مستعمرة خلال خمس سنوات. وتضاعفت مساحات الأراضي التي استولوا عليها. ووصلت جهود الهجرة المنظمة بعدد اليهود القادمين إلى فلسطين في سنة ١٩٢٥ وحدها إلى ٣٥ ألفا. بالإضافة إلى حصول الحركة الصهيونية على امتياز مشروعين اقتصاديين كبيرين هما : شركة كهرباء فلسطين.. ومشروع استغلال البحر الميت.. ولكن الأخطر من هذا كله أن الجهود الصهيونية معبأة للتسريع بإقامة أول جامعة عبرية. يجري تأسيسها في القدس. ومعبأة أيضا لهدف يتساوى في الأهمية. وهو كسب مواقع للتأثير والنفوذ.. كان النفوذ الصهيوني في مصر متناكرا أحيانا. وسافرا أحيانا أخرى.. كان يحتمي بعباءة «التسامح».. و «المساواة».. والتحرر أحيانا. متخفيا تحت واجهة براءة من التنوير.

أو العلم. أو العصرية. لكنه كان في أحيان أخرى يبدو سافرا كاشفا داعيا لأهدافه السياسية مباشرة. وبلا مواربة.

إن ليون كاسترو نفسه. الذى استعطف سعد زغلول فى سنة ١٩٢٧ تحت يافطة العمل الإنسانى.. هو الذى أسس من قبل أول فرع للمنظمة الصهيونية العالمية فى مصر سنة ١٩١٧ وأصدر بلسانها صحيفة بالفرنسية فى مصر تنطق باسم المنظمة الصهيونية - صحيفة اسمها «المجلة الصهيونية».. وتتخذ من نجمة داود شعارا لها. وتكتب صراحة أن هدفها هو «خلق وطن للشعب اليهودى فى فلسطين يتحدث فيه اليهود بلغتهم. ويحققون لأنفسهم بداخله الحرية والعدالة. ويجعلون من القدس قلب اليهودية النابض»^(١).

بل إن المجلة تشرح مبكرا. وبصراحة كاملة. أهمية مصر من وجهة نظر المنظمة الصهيونية. فتقرر أن مصر «مركز هائل لدراسة مشاكل هامة يجب حلها فى فلسطين. كما أن للرأى العام المصرى قدرته بين الدول العربية والشرقية. ولهذا فلا بد من كسب هذا الرأى لمصلحة الصهيونيين. هذا بالإضافة إلى أن الرأى العام المصرى لن يكون عاملا مساعدا وقتيا للصهيونيين.. ولكن سيكون ذا أهمية كبرى فى المستقبل. وفوق ذلك فإن بمصر يهودا كثيرين يشاركون فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يمكنهم من مساعدة الصهيونيين».

وفعلا.. كان بمصر يهود بارزون كثيرون.. لقد شهد البرلمان المصرى (نواب وشيوخ) أعضاء يهود. فى مقدمتهم الحاخام ناحوم أفندى (الذى استقبل حايم وايزمان بالقاهرة سنة ١٩١٨.. ويوسف دوبيكيوتو (الذى انضم إلى حزب الوفد بالإسكندرية).. ويوسف بتشوتو بك (الذى سراه بعد قليل يدلى بتصريح خطير هو أن الحكومة المصرية تتعاطف مع الحركة الصهيونية).. ورينيه قطاوى. ويوسف قطاوى (الذى خرج من قبل يؤيد الأهداف الصهيونية).

إن يوسف قطاوى هذا هو نفسه الذى سيصبح أول وزير يهودى فى التاريخ المصرى الحديث. فيشغل منصب وزير المالية ثم وزيرا للمواصلات فى حكومة أحمد زبور (١٩٢٥).. وقبلها كان ضمن الوفد الرسمى الذى سافر إلى لندن لمفاوضة اللورد كرزون (١٩٢٢). وعضوا

(١) ١٩١٨/١/١١

فى لجنة الثلاثين التى شكلتها حكومة عبد الخالق ثروت (١٩٢٢) لوضع الدستور وقانون الانتخاب.

والنفوذ الصهيونى يتقمص أحيانا صحفا تصدر فى القاهرة.. «جريدة المقطم» مثلا تكتب فى ١٧ مارس سنة ١٩٢٣ بلا مواربة.. إن الصراع فى فلسطين إنما هو نتيجة ظروف عارضة.. لأن فلسطين محكوم عليها بأن تكون وطنا مشتركا بين الشعبين الشقيقتين اليهودى والعربى.. سواء رضا أو أبيا!

بعدها بقليل تكتب فى أول يونيو سنة ١٩٢٣ بأن التجربة قد أثبتت ضرورة استمرار الحكم البريطانى لفلسطين «.. إذ لا يمكن ضمان العدل والإنصاف للعرب واليهود والحالة على ما هى عليه.. إذ لابد أن تكون قوة أعلى من الفريقين توازن كليهما وتعديلهما، فلا ترجح كفة على الأخرى»!

هكذا اعتبرت «المقطم» بداية أن الصهيونيين، وهم مازالوا ١٠٪ من السكان فى فلسطين معادلون لشعب فلسطين نفسه، وأن وجود بريطانيا هو ضرورة تملئها العدالة!.. أكثر من هذا.. فحينما انتهت مدة شغل هوبرت صموئيل لمنصب المندوب السامى البريطانى فى فلسطين.. بعد خمس سنوات قضاها هناك معاديا للعرب ومنحازا إلى الصهيونية ومسهلا لها تحقيق مشروعاتها بكل الوسائل.. كانت «المقطم» هى الصحيفة الوحيدة فى مصر التى تكتب فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ مطالبة باستمرار هوبرت صموئيل فى منصبه.. مكافأة له على «الأعمال الجليلة التى قام بها لصالح سكان فلسطين»!

أى سكان تقصدهم «المقطم»؟

إن الجميع يعرفون.. ولكنهم يصمتون.. مع ذلك.. فلا بد أن تأتى.. بعد وقت طويل أو قصير.. لحظة اختبار لهذا النفوذ الصهيونى فى مصر.. وقد حانت هذه اللحظة فعلا.. بعد وقت قصير!.. إن كلا من الشعور القومى فى مصر.. والنفوذ الصهيونى فى مصر.. سوف ينزلان إلى الشارع لأول مرة فى مواجهة مكشوفة تحدد قوة كل منهما نحو الآخر.. لقد كانت المناسبة هى أن المنظمة الصهيونية العالمية قد قررت أن يكون افتتاح الجامعة العبرية فى القدس - المقرر له ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٥.. مهيبا وضخما ومؤثرا.. ويحمل

دلالات عميقة.. وموحية.. ووجهت المنظمة الدعوة لحضور الافتتاح إلى شخصيات عديدة. في مقدمتها جيمس بلفور. وزير الخارجية البريطاني الذي أصدر الوعد المشهور قبل ثمانى سنوات. وقرر بلفور أن يزور مصر وهو فى طريقه إلى فلسطين. إن الحكومة المصرية القائمة فى السلطة حينئذ: يرأسها أحمد زبور باشا - نفس الحكومة التى تضم وزيرا يهوديا هو يوسف قطاوى باشا وزير المالية. وهى حكومة فرضها الاحتلال الإنجليزي عقب اضطراب سعد زغلول للاستقالة.

وقررت الحكومة أن تحتفل بوصول اللورد بلفور إلى مصر ! ولم يحتفل الشعور القومى فى مصر مثل هذا الاحتفال.. فخرجت المظاهرات إلى الشوارع فى القاهرة تهتف بسقوط صاحب وعد بلفور.. وفى اليوم التالى أصدر أحمد زبور باشا رئيس الوزراء. أوامره إلى إسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية بالقبض على الذين تسببوا فى تلك المظاهرات. ونشرت جريدة «السياسة» التى يصدرها حزب الأحرار الدستوريين. ومنه إسماعيل صدقي. إن الذين قبض عليهم وتم اعتقالهم هم مجرد مجموعة من الوطنيين الفلسطينيين! إن النفوذ الصهيونى كسب الجولة الأولى !.. ولكن الشعور القومى فى مصر بدأ يغلى.. وأراد النفوذ الصهيونى أن يغير - متنكرا - هدف المعركة. فخرجت جريدة «الأهرام» القاهرية معلقة بقولها : «ليس الصواب أن يقال إن تصريح بلفور كان القوة العظمى التى استمدتها الصهيونيون لتحقيق أمانهم. فالتصريح الرسمية ليست هى العامل الجوهرى فى تحقيق أطماع الأمم. بل القوى الكامنة فى نفسها والوسائل التى تستخدمها لتحقيق هذه المصالح.... نعم. إن للانجليز سياستهم. وإن لهم الفضل كله فى حماية جنود الصهاينة الدائبين على بناء الوطن القومى. ولكن الانجليز قوم لا يخلقون الفرص بل ينتهزونها.... وما الذنب فى ذلك ؟ (إنه ليس) ذنب الانجليز الذين تهتمهم مصالحهم وحدهم. ولا ذنب الصهيونيين الذين يطلبون وطننا لمن لا وطن له. بل ذنب الذين ناموا عن تصاريح الزمن وأضاعوا كل فرصة سانحة. مع أنهم عرفوا أحلام الصهيونيين منذ رسمها لهم زعماءهم»^(١).

(١) الأهرام: ١٩٢٥/٣/٣٠

هكذا يوجه النفوذ الصهيونى فى الجريدة القاهرية المظاهرات إلى هدف آخر : إن الإنجليز لا ذنب لهم.. والصهيونيين لا ذنب لهم.. والذنب الوحيد هو الفلسطينيون! ماذا يفعل الفلسطينيون؟.

مبدئيا. فى اليوم الذى وطئت فيه قدما جيمس بلفور أرض فلسطين. أعلن الإضراب العام فى فلسطين. إضراب «شمل المتاجر والمدارس ووسائل النقل والمواصلات.. وتقيد به المسلمون والمسيحيون فى مختلف أنحاء البلاد. ورفعت الرايات السوداء.. وأصدرت صحيفة فلسطين» عددا خاصا باللغة الإنجليزية. وألقى خليل سكاكيني خطابا وطنيا من فوق منصة الحرم الشريف .

وبدأت الصحف الوطنية فى مصر تعبر عن يقظة الشعور المصرى فى متابعة لما يجرى بفلسطين. فكتبت صحيفة «البلاغ» الناطقة باسم حزب الوفد. تصف الاحتجاج الفلسطينى قائلة : «لقد شاهد المارون فى شوارع القدس فى أول يوم من شهر رمضان مناظر خطيرة مدهشة. حيث أوصد العرب فى فلسطين جميع مخازنهم وحوالياتهم ونوافذ منازلهم. ورفعوا الأعلام منكسة. ووضعوا إشارات الحداد فى كثير من الأماكن احتجاجا على زيارة اللورد بلفور.. ولئن خشى العرب شيئا فهم لا يخشون ذلك البناء المقام على جبل الزيتون، ولا يفزعون من الجامعة نفسها. بل هم يخشون كثرة النازحين إلى فلسطين من اليهود بعد أن ساعدتهم تصريح بلفور على ذلك»^(١).

وفى النهاية كان تعليق صحيفة «البلاغ» هو التضامن مع هذه الروح التى شملت فئات الشعب الفلسطينى ووحدتهم صفا واحدا. فلم يؤثر فيهم الإغراء ولا التهديد.. مع ذلك مازال النفوذ الصهيونى يريد أن يكسب الجولة الأخيرة فى استعراض القوة هذا. يريد أن يكسبها.. من مصر ! لقد ذهبت الدعوات لحضور افتتاح الجامعة العبرية بالقدس إلى شخصيات عديدة. فى دول مختلفة. ولكن من داخل منطقة الشرق الأوسط نفسها. كان تركيزهم الأول على مصر.. بالذات.

إن وجود مصر في هذه الاحتفالات بالذات. سوف يشيع وهما بأن مصر تقف إلى جوار الحركة الصهيونية.. ضد شعب فلسطين - هذا هو ما يسمعون إليه. على الأقل. وهذا هو أيضا ما يفسر جهودهم المستميتة قبيل الاحتفال على أن تحضر شخصية مصرية بارزة في افتتاح الجامعة العبرية بالقدس.

لقد وجهوا الدعوة أولا إلى الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية سابقا.. فأهملها.. ثم وجهوها إلى أحمد زكي باشا. الذى لقب في مصر بـ «شيخ العروبة» .. فلم يرد عليهم. ولكنهم لم ييأسوا. لقد ذهب إليه وفد من يهود مصر يرجونه «باسم العلم» أن يحضر الاحتفال. ولكنه اعتذر بغير سنة وعدم استطاعته تحمل مشاق السفر. إنهم ردوا عليه مستمرين فى الإلحاح : نحن نضمن لك راحتك. وسوف نقدم لفضيلتك صالونا خاصا بالسكة الحديد.. !

فلما ضاق بهم أحمد زكى - كما تقول جريدة «الشورى» التى كانت تصدر فى تلك الفترة. اضطر إلى أن يفهمهم صراحة بأنه : «لا يحضر حفلة تسمى أهل فلسطين. الذين هم فى حالة حداد بسبب هذه الجامعة». ثم تضيف جريدة «الشورى» : فلما أخفق اليهود فى مساعدتهم هرولوا عن حضرته ولا يلوون على شىء.

وفجأة.. بعد قليل.. أعلن أن الحكومة المصرية قد قبلت دعوة حضور افتتاح الجامعة العبرية بالقدس.. وأنها اختارت أحمد لطفى السيد بك مدير الجامعة المصرية ليمثلها فى هذا الاحتفال.

وكان للخبر وقع القنبلة !

إن أول برقية احتجاج وصلت إلى القاهرة من فلسطين. كانت تحمل توقيع رئيس الجمعية الإسلامية فى نابلس. برقية تقول : «اشترك لطفى بك السيد بافتتاح الجامعة العبرية باسم مصر يؤلم الأمة العربية بأسرها. نرجو المحافظة على ما بيننا من حقوق اللغة والتاريخ والجوار والأخلاق والعادات». بعدها برقية أخرى تمثل مختلف طوائف الشعب الفلسطينى. وتقول : «إن عرب فلسطين يعتبرون مشاركة مصر فى حفلات

الصهيونية مساسا بعاطفة فلسطين الحزينة، ويطلبون أن لا تقدم الحكومة المصرية على قطع العلاقة القلبية بين قطرين شقيقين». وتوالت برقيات الاحتجاج.. ومقالات الاستنكار فى الصحف العربية. استنكار هو خليط من العتاب والمفاجأة.. والمرارة !.. وكلمة شكر واحدة.. إن التى قالت تلك الكلمة هى نفسها صحيفة «الاتحاد الإسرائيلى» فى القاهرة. التى كتبت تقول: «انتدبت حكومتنا المصرية حضرة صاحب العزة أحمد لطفى بك السيد مدير الجامعة المصرية الأميرية ومدير دار الكتب المصرية سابقا لحضور هذه الحفلة بالنيابة عنها.... ولا يسعنا فى هذا المقام إلا إثبات خالص شكرنا إلى رجال حكومتنا السنية على جميل تشجيعهم للعلم والعاملين على نشره بدون تفریق أو تمييز بين الأديان والمذاهب»^(١).

هل كان افتتاح الجمعية العبرية بالقدس هو مجرد عمل علمى كما نشرت الصحيفة الصهيونية فى القاهرة ؟

سوف يمر بعض الوقت قبل أن نعرف إجابة أحمد لطفى السيد نفسه عن هذا السؤال.. ولكن المهم الآن هو ذلك الشعور بالمرارة الذى طغى على الصحف العربية من موقف الحكومة المصرية - حكومة أحمد زيور باشا. التى تضم يوسف قطاوى باشا ! حكومة جاءت لتنفذ لسلطات الاحتلال ما رفضه سعد زغلول. لقد كان الصهيونيون يعرفون تماما الكيفية التى سيستخدمون بها واقعة اشتراك مندوب مصرى فى افتتاح الجامعة العبرية بالقدس. بل إن جريدة «بالستين ويكلي» الصهيونية سرعان ما كتبت تقول : إن حضور مندوب مصر هذا الاحتفال.. كان هو الدليل على أن مصر المسلمة العاقلة لا ترى فى الصهيونية رأى أهل فلسطين.

إن هذا هو بيت القصيد ؟ !

إنها نتيجة، ليس مطلوباً فقط أن يقرأها من يعنيه الأمر فى فلسطين، ولكن أيضا من يعنيه الأمر فى مصر. ربما من أجل ذلك نشرت جريدة «المقطم» القاهرية - ودائما هى المقطم - تقول لقراءها: «إن الصهيونيين فى فلسطين أقاموا حفلة أخرى خطب فيها

(١) الاتحاد الإسرائيلى : ١٩٢٥/٥/٥

يوسف بك بتشوت أحد يهود الإسكندرية وعضو مجلس الشيوخ المصرى. فنوه بعطف الحكومة المصرية على القضية الصهيونية، واستشهد على ذلك بإرسال صاحب العزة أحمد لطفى السيد كمندوب عن الجامعة المصرية^(١). وأصبح على الصحف العربية أن تصدق مثل هذا التصريح الخطير: إن الحكومة المصرية تعطف على القضية الصهيونية!. نعم. على الصحف العربية أن تصدق.. أو تغلى.. أو كليهما معا!. ورفضت الصحف العربية أن تصدق.. وظلت معا! تغلى.. ولكن الشعور القومى فى مصر كان هو أيضا يغلى. وخرجت الصحف الوطنية فى مصر تهاجم حكومة زيور باشا بشدة.. وتهاجم أحمد لطفى السيد. وفى اليوم الخامس من مايو (١٩٢٥) خرجت جريدة «كواكب الشرق» الوفدية فى القاهرة ببيان على قرائها تقول فيه: نشرت جريدة «الوطنية» بيانا هاما عن اشتراك الأستاذ أحمد بك لطفى السيد مدير الجامعة الأميرية فى حفلة تأسيس الجامعة العبرية فى القدس. ونذكر القراء بأن إخواننا أهل فلسطين احتجوا على حضوره واشتراكه فى تأسيس الجامعة الصهيونية التى ينظر إليها العرب أبناء البلاد بعين المقت والسخط.

ثم نشرت الصحيفة بيانا من أحمد لطفى السيد نفسه. قدمت له بقولها إن: «صدور هذا البيان من الأستاذ لطفى السيد دليل على أن الحكومة المصرية التى أوفدته قد أخطأت فى تقدير الموقف.. ولما كان هذا البيان على جانب كبير من الأهمية رأينا نشره... ليطلع عليه المصريون والفلسطينيون والسوريون...».

إن المصريين إذن هم الطرف الأول فى هذه القضية كلها. وهم الذين تنشر الصحيفة الوطنية المصرية لهم اليوم هذا البيان بعنوان عريض هو: «الأستاذ لطفى السيد يدافع ويعتذر عن اشتراكه فى حفلة الجامعة العبرية».

يقول لطفى السيد أنه تصور أولا «أن الدعوة صادرة من معهد علمى (الجامعة العبرية) كان المفهوم أن لا علاقة له بالسياسة العملية كما هو شأن الجامعات العلمية». .. فشرفتني

(١) المقطع ١٥/٤/١٩٢٥

حكومة جلالة الملك بانتدأى لهذه المهمة فقبلتها مع الارتياح. فلما كنت فى القدس... أحسست أن المبالغة فى الاحتفال بافتتاح الجامعة إلى القدر الذى رأيته ووصفه رجال كثيرون من القائمين بأمر تأسيس الجامعة.. كل ذلك ينطوى على ترويج الدعوة الصهيونية. خصوصا أنى قد علمت من بعض القائمين بأمر الجامعة ساعة وصولى إلى القدس بأن لغة الجامعة هى اللغة العبرية. لهذه الاعتبارات التى لم تكن الحكومة المصرية لتعلمها من قبل. أردت أن ابدأ بزيارة المجلس الإسلامى الأعلى فى مساء اليوم الذى وصلت فيه. وقبل أن أزور جناب المندوب السامى بفلسطين».

ولو أخذنا بكلام لطفى السيد هذا على علته فإنه يكون قد قبل الذهاب من باب المشاركة فى عمل علمى. حسنا. ولكنه هو نفسه قد اكتشف لتوه أنه عمل سياسى قبل أن يكون علميا. مع ذلك فإن فكرة الانسحاب أو رفض المشاركة لم ترد فى ذهنه. وبدلا من ذلك فإنه كل ما فكر فيه هو أن يعوض هذه المشاركة بزيارة يقوم بها إلى المجلس الإسلامى الأعلى. وفى هذه الحالة يكون قد أراضى كلا الطرفين : الصهيونى والفلسطينى !

إن هذا المفهوم نفسه سيكون من أخطر المفاهيم على مستقبل مصر. وأمنها. وهو مفهوم لم ينفرد به أحمد لطفى السيد. إنما شاركه فيه فريق مؤتمر من المثقفين المصريين الذين درسوا فى أوروبا وعادوا إلى مصر يحاولون أن يجعلوا منها مجتمعا أوربيا كما لو كانت المجتمعات. وشخصية هذه المجتمعات. يتم بناؤها فى أنابيب اختبار.

ولجوء الحركة الصهيونية إلى هذا النمط بالذات من بين المثقفين المصريين. تارة باسم التحرر وتارة باسم التفتح. وتارة باسم الليبرالية. وتارة باسم الروح الأكاديمية. سوف يتكرر كثيرا فى تلك السنوات الحاسمة. والمؤثرة إلى أبعد حد على مستقبل مصر وأمنها.

إن المغزى السياسى لحضور شخصية مصرية بارزة افتتاح الجامعة العبرية. التى أقامتها المنظمة الصهيونية بالقدس. لم يكن لغزا ولا طلسمًا.. فقد أدركه اثنان من الشخصيات المصرية على الأقل. وجهت إليهما الدعوة فى مصر قبل أحمد لطفى السيد. وحجم الخطر فى فلسطين على أمن مصر لم يكن هو الآخر لغزا ولا أحجية.. فلقد نبه إليه وطنيون

مصريون عديدون حتى من قبل صدور وعد بلفور. وفي قضيتنا هذه، كان أحمد لطفي السيد يمتلك من الشجاعة ما يجعله يخرج على الرأي العام في مصر قائلا : إنني أخطأت.. إنني أعتذر !.. لكننا لم نجد مثل تلك الشجاعة في حالات أخرى.. والأهم من ذلك، إن مثل تلك الشجاعة كان يمكن توفيرها لو أن هناك فهما صحيحا وعميقا لدى بعض المثقفين المصريين بطبيعة والتزامات وعروبة مصر. ولكن هذا لم يحدث.. بسبب البناء الفكري الذي يعيش فيه نمط من المثقفين. بناء سوف نجد له امتدادا ما في كل جيل. بناء يبدأ من مقدمة أن مصر يجب أن تكون جزءا من أوروبا بدلا من الانتماء للعروبة. وسوف نلاحظ أن نفس الذين كانوا ينصحون الفلسطينيين بمهادنة الصهيونيين في فلسطين، هم الذين كانوا ينصحون الشعب المصري أيضا بمهادنة سلطة الاحتلال البريطاني في مصر. ونفس الذين آمنوا بأن على الفلسطينيين أن يتبعوا الحسنى ويسلكوا سبيل الاعتدال والتروى مع الاستعمار الصهيوني في فلسطين.. هم أيضا الذين آمنوا بأن على الشعب المصري أن يسلك سبيل الود والإقناع والاعتدال مع الاستعمار البريطاني في مصر نفسها.. إنه إذن بناء فكري متكامل تدعمه سذاجة سياسية تقوم على عدم دراية، وعدم وعى، وعدم القراءة الدارسة الفاحصة المستوعبة لمسار التاريخ وفخاخه.

لقد علق دبلوماسي بريطاني على أساليب حاييم وايزمان مع العرب باعتبارها «سوق الضحية إلى الذبح..» والآن. في العشرينات. يبدو هذا واضحا في فلسطين ومصر بدرجة متساوية. لقد كسب النفوذ الصهيوني في مصر معركته المكشوفة الأولى ضد الشعور القومي في مصر.. وخرج هذا النفوذ بعدها يستعرض قوته في الحياة السياسية المصرية !.

إن حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية يزور مصر مرة أخرى. في سنة ١٩٢٥.. ونشرت صحيفة «الاتحاد الإسرائيلي» في القاهرة^(١) تقول : «رغب وايزمان بمجرد وصوله إلى القاهرة في زيارة بيت إسرائيلي.. وقد أقامت اللجنة الإدارية لهذا البيت حفلة شاي تكريما للزائرين. شرفها الكثيرون من كبار إخواننا المشتغلين بالحركة الصهيونية في مصر. وقد خطب د. وايزمان عن واجب يهود مصر نحو الحركة الصهيونية منوها عن

(١) الاتحاد الإسرائيلي ١٩٢٥/٥

المساعي المشكورة التي يبذلها سيادة الحاخام الأكبر.. ناحوم أفندى فى سبيل الحصول على مؤازرة كبار أعيان يهود مصر للصهيونية. ثم ألقى الحاخام الأكبر خطبة بليغة للغاية أعلن فيها رغبته الأكيدة فى الاشتغال للحركة الصهيونية فى مصر».

ويصل إلى مصر وفد من المعلمين والمعلمات اليهود العاملين فى المدارس العبرية بالمستعمرات الصهيونية فى فلسطين. والقصد المعلن هو زيارة مدارس مصر ودور الآثار والمتاحف و.. قد اهتمت الحكومة المصرية بزيارة هذا الوفد اهتماما دلى على حسن تقديرها للعلم ورجاله. وقامت بعمل كل ما رأت فيه تسهila للوفد فى تحقيق الغرض من زيارته. وقد نزل أعضاء الوفد فى ضيافة وزارة المعارف العمومية.. وقد أقامت الطوائف الإسرائيلية حفلة شاي بأوتيل الكونتنتال تكريما لأعضاء الوفد حضرها وزير المعارف وكبار رجال التعليم والدكتور (حاييم) وايزمان وأعيان الطوائف الإسرائيلية^(١) وأقام لهم على ماهر وزير المعارف مأدبة غدا بمدرسة الأورمان بالجيزة. فى الشهر التالى رأت وزارة المعارف المصرية أن توفد إلى فلسطين بعثة من رجال التعليم اليهود المصريين لرد الزيارة إلى إخوانهم الفلسطينيين اليهود.. وصحبها كمرشد ودليل د. ألبرت موصيرى صاحب جريدة إسرائيل بمصر^(٢). إن ألبرت موصيرى هذا هو نفسه الذى نشر فى جريدته «إسرائيل» التى تصدر بمصر المقالات المتتابعة تمجيذا لتيودور هرتزل.. حتى يكون فى نضاله من أجل إسرائيل مثلا يحتذى به كل شباب الطائفة الصاعدين^(٣). هو نفسه الذى كتبت عنه جريدته هذه فيما بعد تقول إنه «يعنى عناية خاصة بالصهيونية ونشرها بين اليهود. وكان يدعو إليها بحماسة وإخلاص. حتى تمكن من تحقيق أمنيته بتأليف جمعية صهيونية فى القاهرة. وظل يعمل إلى آخر لحظة من حياته فى خدمة الصهيونية ونشرها والدفاع عنها»^(٤). نفس هذا الرجل. يسافر الآن إلى فلسطين لزيارة المستعمرات والمدارس الصهيونية هناك.. بأموال دفعها وسددتها الحكومة المصرية من الضرائب التى يدفعها المواطن المصرى.

(٢) الاتحاد الإسرائيلى ١٩٢٦/٣/٢٨

(٣) المصدر السابق : ١٩٢٦/٧/٤

(٤) إسرائيل : ١٩٣١/٧/٣١

(٥) المصدر السابق : ١٩٣٣/٣/٣

والمواطن المصرى نفسه . يعيش فى تشويش كبير لعل أبرز نموذج له هو تلك المحاضرة التى ألقاها «مرقص باشا سمكة» فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة (مارس ١٩٢٦) وقال فيها: «مضى على مصر أكثر من ألفى عام منذ أن فقدت استقلالها بانتهاء حكم الفراعنة. ومن ذلك العهد وهذه البلد - مصر - مطمع نظر الفاتحين من أحباش ويونان وفرنس ورومان وعرب وأتراك والزنج».

إن مصر إذن يجب أن تكون وطنا فرعونى القومية . مستقل عن الشرق ومرتبطة بالغرب رأى نادى به من قبل الخديو إسماعيل ويعقوب القبطى وأحمد لطفى السيد . وسينادى به من بعد سلامه موسى وآخرون . وتيار آخر فى مصر ينظر للموضوع من زاوية دينية مختلفة . هو التيار الذى آمن من البداية بالرابطة الإسلامية . وأن على مصر أن تكون جزءا من هذه الرابطة . أو حتى هذه الجامعة على رأى عبد الرحمن الكوكبى ومصطفى كامل . أما التيار العربى فى مصر فإنه لم يكن قد أفاق بعد من نتائج معاهدة ١٨٤٠ التى فرضتها القوى الأوروبية على محمد على واستهدفت عزل مصر عن العالم العربى وعملت من يومها على هذا الأساس .

إن هذا الشعور بالانتماء القومى سوف يحتاج إلى مزيد من الاختبارات والصدمات الحاسمة قبل أن ينتبه تماما لحجم الخطر الذى يقام ضده فى فلسطين . ويكتسب القدرة على مواجهة هذا الخطر . لقد كان افتتاح الجامعة العبرية بالقدس هو المعركة المفتوحة الأولى بين هذا الشعور القومى فى مصر من ناحية وبين النفوذ الصهيونى فى مصر من ناحية أخرى .

والآن نقسرب من المعركة المفتوحة الثانية . كان كلا الطرفين يكتسب مع الوقت درجة جديدة من التأثير والنفوذ . ففي الجانب الأول قام طلعت حرب مؤسس بنك مصر . أول مصرف مصرى . بجولة فى أقطار المشرق العربى لبحث إمكانية افتتاح فروع للبنك هناك - وعاد من هناك مؤمنا بأن الانتماء العربى لمصر ليس مجرد مشاعر . أو لغة . أو تاريخ . وإنما هو أيضا مصالح . وفى الجانب الثانى أرسلت «السياسة» لسان حال حزب الأحرار الدستوريين فى مصر . مراسلا لها فى فلسطين . وهو محمد عبد الله عنان المحامى . وعاد من هناك ينشر مقالات فى «السياسة» أعادت نشرها صحيفة الاتحاد الإسرائيلى قائلا :

... وقد اطلعنا على رسالة له في وصف الجامعة العبرية التي أنشأها الصهيونيون بالقدس عقب زيارته لها فأثرنا نشرها على صفحات مجلتنا تحريضا لأولئك النفر الذين يحاربون الصهيونية وينكرون فضل اليهود وجهودهم في تعمير فلسطين ونشر العلم في ربوعها. فماذا يقول هذا وقد شهد شاهد من أهلهم ؟^(١)

خلال أسابيع قليلة من مقالات جريدة «السياسة» والترحيب الشديد بها من جانب الصحافة الصهيونية في مصر.. جاءت المعركة المفتوحة الثانية بين الشعور القومي في مصر من ناحية والنفوذ الصهيوني في مصر من ناحية أخرى. وكانت المناسبة هي حدث جلل جرى في فلسطين. ففي أغسطس ١٩٢٩ نظمت الحركة الصهيونية في فلسطين مظاهرة يهودية إلى حائط البراق (حائط المبكى عند اليهود) وهو الحائط الغربي من المسجد الأقصى.

وكانت المظاهرة اليهودية تهتف : الحائط حائطنا.

وفي اليوم التالي أقام المسلمون مظاهرة مضادة.. أكثر شدة وحامسا.. وبدأت الاشتباكات بين الفريقين.. وهي اشتباكات ستؤدي في النهاية إلى سقوط ١٣٣ قتيلًا و ٣٣٩ جريحًا في الجانب اليهودي.. مقابل ١١٦ قتيلًا و ٢٣١ في الجانب الفلسطيني.. واضطرت سلطة الانتداب البريطانية في فلسطين إلى تشكيل لجنة للتحقيق في ملكية الحائط. كجزء من الوضع العام المتدهور في فلسطين.. وبلغ من اهتمام الصحافة الصهيونية في مصر بهذه التطورات. أن ألبرت موصيري. صاحب جريدة «إسرائيل» التي تصدر في مصر. سافر إلى فلسطين لكي يتطوع بالشهادة أمام اللجنة البريطانية مطالبا بملكية اليهود للحائط.

ولكن تقرير اللجنة البريطانية جاء في النهاية يطلب تخفيض الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وعلى الفور انطلقت صحيفة «إسرائيل» من مصر تهاجم اللجنة البريطانية. لأن الوطن القومي (للإهود في فلسطين) روحه الهجرة.. وفي القضاء على الهجرة قضاء عليه.^(٢)

(١) الاتحاد الإسرائيلي : ١٩٢٧/٥/٢٤

(٢) صحيفة إسرائيل - ١٩٣٠/٤/١١

ونشرت الصحيفة أيضا تصريحاً لحاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية.. يصف فيه التقرير البريطاني بأنه يبعث على خيبة أمل اليهود. ثم فى النهاية ردت الصحيفة أسباب الثورة فى فلسطين إلى مطامع بعض العرب وجهل البعض الآخر بوعده بلفور. وإلى دسائس الإنجليز وليس إلى الهجرة اليهودية.^(١)

ومن زاوية اهتمامنا هنا فإن صدق تلك الأحداث فى فلسطين كان عميقاً وهادراً فى مصر. لأنه فضلاً عن المضمون السياسى للمواجهة الفلسطينية الصهيونية فى أغسطس ١٩٢٩. فإن المواجهة أثارت أيضاً مضمونا دينيا.. جعل الشاعر تستيقظ على حجم الخطر فى فلسطين.. لقد بدأت الصحف الوفدية فى مصر حملة واسعة لتنوير الرأى العام المصرى لأول مرة بالأبعاد الكاملة للقضية الفلسطينية.. فكتبت جريدة «البلاغ» مثلاً فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٩ تقول عن حقوق الشعب الفلسطينى: «... والصهيونيون ينادونهم فى هذه الحقوق ويريدون أن يقيموا قومية صهيونية على أنقاض القومية العربية. وحكومة صهيونية بدلا من الحكومة الوطنية العربية. نقول إذا كان من الأمر كذلك فهو يكفى وحده فى أن يلقي ضوءاً باهراً يكشف أسباب تلك الممارك الدموية التى تخرجت الحالة من أجلها فى فلسطين». ثم تخلص «البلاغ» إلى نتيجة أساسية هى جوهر الموضوع كله. فتقول: «... إذن فالملضى فى تنفيذ وعد بلفور هو منشأ هذا النزاع. ولولاه لما وقف اليهود موقفهم فى مسألة البراق». وأرسل الأمير عمر طوسون برقية احتجاج إلى الحكومة البريطانية. باعتباره رئيساً للجنة عمارة الحرم القدسى فى مصر وبدأت جمعية الشبان المسلمين فى مصر جمع التبرعات لصالح عرب فلسطين من ضحايا الثورة. وقررت نقابة المحامين المصرية انتداب مجموعة من أعضائها للدفاع عن المتهمين العرب فى حوادث الثورة. والدفاع عن الحكومة العربية فى حائط البراق أمام لجنة التحقيق الدولية.

وهكذا سافر إلى القدس كل من محمد على علوبة وأحمد زكى وعبد الحميد سعيد ممثلين لنقابة المحامين المصرية. ودوى صوت محمد على علوبة (باشا) قائلاً بحرارة: «... وإنه ليحزننى أيها السادة أن أرى وأسمع بعد أن ذهبت إلى فلسطين. ودافعت

(١) صحيفة اليهود العربية: سهام عبدالرازق عشرى - رسالة ماجستير - من جامعة القاهرة

بضعفى عن قضيتها: وعلمت أن الأمة العربية أمة واحدة يربطها رباط واحد.. نعم. يحزننى أن أفكر أنه يوجد فى بلادى فريق مهما كان شأنه يبيت فكرة الفرعونية. أنا لا أدري ما الحافز الذى حدا ذلك النفر الضئيل فى مصر إلى أن يصرح بقوله: حذار يا مصر أن تكونى واسطة عقد الأمم العربية وأختها الكبرى لأنك لست منها بل أنت فرعونية. إن الفرعونية ليست جنسا من أجناس البشر ولكنها عصر من عصور الحكم.. على أننى لو فرضت أن هناك جنسا فرعونيا لحما ودما وعظما. فإن فوق هذا الجنس جنسا آخر وروابط أخرى. هى أن هذه الأمم العربية تجمعها لغة واحدة وتقاليدها واحدة وعادات واحدة وآلام واحدة وأسأل واحدة. فهل يظن ظان بأنه يوجد اعتبار فوق هذه الروابط الوثيقة التى لا تنفصم أوأصرها؟ ما مصر إلا أمة عربية. ولا تقوم إلا على أنها عربية. ولا يرضى المصريون بغير العربية».

إن محمد على علوبة ربط مباشرة بين فلسطين وعروبة مصر.. لأنهما وجهان لشيء واحد.. يمثل ما الدعوة إلى صهيونية فلسطين وفرعونية مصر نتيجتان لمقدمة واحدة.. أنه بذلك سجل يقظة حادة ومبكرة للشعور القومى فى مصر وإحساسا عميقا ومباشرا بدلالة ما يحدث فى فلسطين: وعلاقته بما يجب أن يحدث فى مصر.. كان هذا صوتا مصريا منبها.. وكانت رؤية مصرية ثاقبة.. ولكن.. هل كان هذا الصوت معبرا فعلا عن القوى الفعلية المسيطرة فى المجتمع المصرى؟.

للولهة الأولى يبدو ذلك..

وللولهة الأولى يبدو أيضا - بعد هذا التحرك الشعبى الواسع فى مصر نتيجة لأحداث البراق سنة ١٩٢٩ - إن الشعور القومى فى مصر قد كسب الجولة هذه المرة ضد النفوذ الصهيونى فى مصر.

ولكن هذا ليس صحيحا.

ففى الجانب المقابل. نجد أن أصواتا أخرى انطلقت على الفور فى الاتجاه العكسى...! فأولا. كتبت جريدة «إسرائيل» تقول إن هؤلاء الثوار الفلسطينيين فى حادث البراق هم

مجموعة من الشيوعيين على علاقة بموسكو! ^(١) .. وكتب الدكتور محمد حسين هيكل في جريدة «السياسة» يدعو إلى تأليف لجنة يهودية عربية تحقق التفاهم - بين الطرفين - وعلى الفور قالت مجلة «إسرائيل» الصهيونية التي تصدر في مصر إن هذا هو: «خير ما كتب إلى الآن باللغة العربية. بأسلوب برىء من الهوى وروح الإخلاص والصراحة في مشكلة فلسطين» ^(٢).

وكتب محمد عبد الله عنان. في جريدة «السياسة» أيضا يقول: «مهما كانت أسباب هذه الحوادث الدامية. ومهما كانت المسؤولية في إثارتها. فإنه لا يمكن أن تتجاهل اليهودية هذه الحقيقة. وهي أن الوطن القومي اليهودي لا يمكن أن يقوم على سياسة العنف في قلب شعوب تجمعها روابط جنسية ودينية وتاريخية ولا يمكن أن يغفل أثرها!».!

لكن الكاتب ما يلبث أن يضيف أنه ... لا يعتقد أن سياسة العنف طريق صالح يستطيع أن يسلكه الشعب الفلسطيني لتحقيق أمانيه. لأن سياسة العنف أصبحت اليوم طريقا خطرا لا يأمن سلوكه الأقوياء أنفسهم. فضلا عن الضعفاء» ^(٣).

وعلى الفور جاء الترحيب بهذا الخط الفكري من المصدر الوحيد المستفيد - منه - جاء من جريدة «هاآرتس» الصهيونية في فلسطين. التي أشادت بهذا الصوت الواحد في العالم الإسلامي الذي يطالب بالروية والإنصاف.. إذا لم يقم بين المسلمين المتنورين من يخاطب الجمهور الثائر بمثل هذه الكلمات الواضحة البسيطة التي وجهها محرر «السياسة»!

ولكن بعض محرري أقلام «السياسة» - لسان حال حزب الأحرار الدستوريين في مصر - تفعل ما هو أخطر. إنها تكتب مستعديّة السلطات المصرية ضد الفلسطينيين المقيمين في مصر. وتهدهم بالطرد. بتهمة إثارة الطائفية في مصر وتهيجهم للرأى

(١) إسرائيل : ١٩٣٠/٧/٤

(٢) جريدة «إسرائيل» : ١٩٢٩/٦/٢٧

(٣) «السياسة» : ٧ سبتمبر ١٩٢٩

العام.. بسبب النشاط الذى يقوم به بعضهم لتزويد الرأى العام المصرى بالمعلومات عن ثورة
البراق.^(٤)

والحكومة المصرية القائمة. التى هى نفسها حكومة تمثل حزب الأحرار الدستوريين.
ويرأسها محمد محمود لا تنتظر مثل هذا التحريض. إنها قبضت بالفعل على عدد منهم
استرضاء لليهود فى مصر الذين تؤكد جريدة «السياسة» بشدة اعتزاز مصر بوجود هذا
العنصر الذكى العامل بين عناصرها.^(٥) بعد أشهر قليلة اتخذت الحكومة الجديدة.
برئاسة إسماعيل صدقى هذه المرة. خطوات أخرى. لقد قررت نهائيا (١٩٣٠) إغلاق
جريدة «الشورى» الفلسطينية التى يصدرها من مصر محمد على الطاهر.. مقرر فى نفس
الوقت أن تبقى جريدة «إسرائيل» لصاحبها ألبرت موصيرى. والتى هى لسان حال الحركة
الصهيونية فى مصر !.

إن إسماعيل صدقى رئيس الحكومة. الذى قرر ذلك. كان هو نفسه إسماعيل صدقى
وزير الداخلية الذى اعتقل قبل خمس سنوات كل من هتف ضد وعد بلفور عند مروره بمصر
ذاهبا لحضور افتتاح الجامعة العبرية بالقدس !.

والآن. فى سنة ١٩٣٠. تقوم فرقة رياضية «فلسطينية» بزيارة مصر لإجراء مباراة مع
منتخب مصر. إن احد الفلسطينيين يكتب فى مصر منبها إلى أن الفريق القادم باسم فلسطين
ليس فلسطينيا. ولكنه ممثل للمستعمرات الصهيونية فى فلسطين. وعلى الفور تتصدى
جريدة «إسرائيل» للرد عليه باتهام له بأنه يريد إقحام السياسة فى الشؤون الرياضية : «ثم
تساءل أليس من حق اليهود أن يدعوا العروبة ؟»^(٦)

إن الصوت الصهيونى يسرق فلسطين من شعبها.. داخل الساحة المصرية !. والنفوذ
الصهيونى يسير فوق طريق مهددة. داخل مصر. لا يملكها نفوذ فلسطين ! لقد احتقلت
الجمعية الصهيونية فى مصر بتأبين «المرحوم اللورد بلفور» واستطرد المحتفلون أثناء التأبين

(٤) «السياسة» ١٩٢٩/٩/١

(٥) نفس المصدر

(٦) جريدة «إسرائيل» : ١١/٤/١٩٣٠

إلى السخط على تقرير لجنة التحقيق (البريطانية)...^(١).. وجمعية الصهيونيين الإصلاحيين (بلغوريا) احتفلت في مصر في صباح الأحد بذكرى الدكتور تيودور هرتزل منشئ الحركة الصهيونية. وقد أم الاجتماع جمهور كبير من أبناء الطائفة يتقدمهم جناب السرى المسيو جاك موصيرى. ولما اكتمل عددهم وقف الأستاذ ألبرت ستراسلكى وألقى خطابا ضافيا عن حياة هرتزل، بعدها تكلم عن الحالة الحاضرة في الصهيونية.. فدعا الصهيونيين إلى التمسك بمبادئ هرتزل لأنها خير وسيلة لتحقيق آمال الشعب الإسرائيلي^(٢). ووصل إلى فلسطين في «يوم الاثنين الماضى سرب من السيدات اليهوديات قادمات من مصر برئاسة مدام موصيرى...»^(٣)

.. ثم شئء أخطر : لقد أوفدت جريدة «المقطم» القاهرية مندوبا لها إلى فلسطين في زيارة استغرقت عشرة أيام. زار خلالها المستعمرات الصهيونية هناك. ثم كتب عن ظاهرة أثارت اهتمامه. وهى رؤية الشباب والشابات يجوبون شوارع القدس فى نشاط وحيوية. ثم مشاهدة الشيوخ والكهول اليهود يكون مجد بنى إسرائيل وهيكلى سليمان ويصلون متوسلين آمليين أن تستجاب صلواتهم لإحياء المجد الغابر.

ومندوب «المقطم» يفسر هذه الظاهرة بأنها ترمز إلى استمرار الصلة بين الأمس واليوم لدى اليهود، فالفريق الذى يبكى ويصلى لم يكن يستطيع غير البكاء. أما الفريق الآخر الذى يعمل بهمة ونشاط من أجل تحقيق ما يصلى المصلون من أجله. فالقوم بين الأمل والعمل يعيشون.^(٤)

إن المندوب الذى أوفدته «المقطم» إلى فلسطين معجب بالعمل الصهيونى فى فلسطين ومنبهر به. وسوف نكتفى الآن بأن نلاحظ أن هذا المندوب: الذى وقع المقال باسمه. هو كريم ثابت - اسم - سيكون له دور خطير فى مستقبل مصر فيما بعد. وسوف نكتفى أيضا بأن نعرف أن هذا الذى استحق إعجابه هناك. فى فلسطين. هو ١٢٤ مستعمرة يهودية

(١) نفس المصدر: ١٩٣٠/٤/١١

(٢) المصدر السابق: ١٩٣٠/٧/١٨

(٣) المصدر السابق: ١٩٣١/١٢/٢٥

(٤) المقطم ١٩٣١/١٢/٢٥

أقامتها الصهيونية حتى تلك السنة (١٩٣١) و ١٧٢ ألفا و ٩٠٨ مهاجرين أنت بهم فى السنوات الخمس الأخيرة وحدها، وحوالى ٣٥ ٪ من الصناعات فى فلسطين أصبحت تسيطر عليها الحركة الصهيونية.

نفس هذه الحركة . أرسلت إلى الحكومة المصرية (نفس حكومة إسماعيل صدقى التى اعتقلت الفلسطينيين وأغلقت جريدتهم وهددتهم بالطرد) دعوة للاشتراك فى المعرض الصهيونى الذى أقامته فى تل أبيب سنة ١٩٣٢. لقد جاءت إلى القاهرة دعوة من المنظمة الصهيونية.. جاءت فى أعقابها نداءات وتحذيرات إلى الحكومة المصرية من فلسطين، تتوسل عدم اشتراك مصر فى المعرض.. ولكن أذن حكومة إسماعيل صدقى لا تسمع سوى صوت النفوذ الصهيونى. لهذا قررت أن تشترك باسم مصر فى المعرض. متعللة بأن فى هذا تسويقا للمنتجات المصرية.

ولكن المنتجات المصرية ذهبت وعادت كما هى . بغير أن تشتري منها المنظمة الصهيونية شيئا. وكتب ممثل مصر فى معرض تل أبيب فى تقريره، مفسرا ذلك الكساد الذى أصاب المعارضات المصرية قائلا: «إن أهل فلسطين وهم يمثلون ثمانين فى المائة من السكان قد قاطعوا ذلك المعرض مقاطعة تامة»^(٥)

وللوهلة الأولى يبدو التغلغل الصهيونى داخل السلطة المصرية كاسحا وباترا. وهو بالفعل كان كذلك فقط حينما تكون أحزاب الأقلية فى السلطة.. وللوهلة الأولى أيضا تبدوا عملية خديعة مصر عما يجرى فى فلسطين كاملة وناجحة. بالفعل كذلك - فقط - حينما يأتى الاحتلال الأجنبى أو القصر الملكى بأعوانهما إلى مراكز التأثير.. مع ذلك فإن اليقظة فى الشعور القومى بدت وهى تكتسب فى كل يوم أرضا جديدة. بدأ إيقاع الأحداث فى فلسطين نفسها أضخم من أى محاولة لاحتوائه فى مصر..

إن حزب الأحرار الدستوريين، وهو بطبيعة تكوينه وحجمه، حزب أقلية شديدة الرجعية، إذا كان قد بدأ حريصا بشدة على ممالأة النفوذ الصهيونى فى مصر. ومن ثم معاداة الشعور الوطنى فى فلسطين إلى هذه الدرجة.. فإن حزب الوفد، وهو حزب الأغلبية.

(٥) جريدة "كوكب الشرق" : ١٩٣٢/٣/٩

ليس كذلك.. إن حزب الوفد كلف سكرتيه العام ولیم مكرم عبيد بالسفر في صيف ١٩٣١ إلى سوريا ولبنان وفلسطين ليكرر حقيقة جوهرية لمستعميه هناك : إن المصريين عرب.. وإن الذين ينادون بفرعونية مصر - وعدم عربيتها - لا يمثلون إلا الأقلية. وإن الأغلبية في مصر ترى مستقبلها في الوحدة العربية.

وعندما بدأت الصحف في بيروت ودمشق والقدس في نشر هذه التصريحات لمثل حزب الأغلبية المصرية، منعها إسماعيل صدقي رئيس الوزراء المصري من دخول مصر !.. إن ولیم مكرم عبيد كان صوتاً آخر أدرك جوهر المشكلة حينما كتب : «إن غرض الذين يريدون إخراج مصر من مجموعة العالم العربي غرض سياسي. لفصل دولة من ١٥ مليوناً لتقف سداً في هذا العالم العربي بين شرقه وغربه»^(١) مع ذلك فإن هذا الصوت يشق طريقه وسط فيضان من سحب الدخان التي يثيرها النفوذ الصهيوني في مصر. لقد أعلنت جريدة «إسرائيل» في مصر^(٢) عن افتتاح مكتب الاستعلامات الصهيوني في القنطرة ابتداءً من أول يناير سنة ١٩٣٢ - مكتب - لتنظيم الهجرة الصهيونية إلى فلسطين !

ومحمود عزمي يرسل من مصر إلى جريدة «القدس» في فلسطين بمقال يقول فيه إن المستعمر البريطاني هو الذي يشجع الزعماء العرب (في فلسطين) على التطرف ضد الصهيونية ليلهيهم عما يقوم به.. وجريدة «إسرائيل» في مصر تتلطف هذه النعمة لتؤيدها قائلة : «إن هؤلاء الذين حصروا همهم في محاربة الصهيونية وجعلوها الشغل الشاغل لهم هم أعداء الوطن وخدام السياسة البريطانية»^(٣) واجتماع كبير يتم في القاهرة. ويتم بعده تعيين ليون كاسترو رئيساً لرابطة الدفاع اليهودية. والجمعية الصهيونية في مصر تقيم في القاهرة احتفالاً كبيراً في ذكرى صدور وعد بلفور و «... قد افتتح الاحتفال الأستاذ جولد مان بخطاب شائق بالعبرية عن ذكرى ٢ نوفمبر... ثم استطرد إلى الكلام عن التفاهم الذي تم بين الأحزاب الصهيونية. ثم تكلم عن واجب كل إسرائيلي بإزاء النهضة الإسرائيلية

(١) المقطع : ١٩٣٢/١٢/٣

(٢) إسرائيل : ١٩٣٢/١/٢٨

(٣) إسرائيل : ١٩٣٢/١/٨

الشاملة في فلسطين.. ثم تحدث الحاخام الأكبر دافيد براند وتكلم عن الاحتفال فقال :
إن هذا التصريح - وعد بلفور - يرد إلى اليهود حقوقهم التاريخية في بلاد أجدادهم^(٤)
وجريدة أسبوعية صهيونية جديدة تصدر في القاهرة (١٤ سبتمبر ١٩٣٤) اسمها صحيفة
«الشمس» لصاحبها ورئيس تحريرها يعقوب مالكي..

وسوف يرأس هذه الجريدة من فلسطين كل من إلياس (الياهو) ساسون.. وإيزاك
شموس.. وموسى شيرتوك (شاريت).. وهي جميعا أسماء سوف تتكرر من جديد فيما بعد..
واحتفال آخر تقيمه الجمعية الصهيونية في الإسكندرية في ذكرى وعد بلفور.. واجتماع يتم
في دار حضرة صاحب السعادة يوسف قطاوى باشا حضره فريق من علية القوم.. وتألفت
(في الاجتماع) لجنة خاصة للعمل على مساعدة الجامعة العبرية - بالقدس - وتعضيدها^(٥)
وناد جديد تأسس سنة ١٩٣٥ في مصر باسم «النادى الصهيونى» تحدث رالف هرزى في
افتتاحه عن النهضة الحديثة التى تشهدها فلسطين وازدهرت في وقت وجيز.. ثم أشاد
سيمون مانى رئيس محفل البنائى بريث بالمكانة التى وصلت إليها الصهيونية في مصر^(٦)
وجمعية جديدة باسم «جمعية الشبان اليهود المصريين»^(٧).

وناد آخر تأسس في مصر سنة ١٩٣٥ أيضا باسم «الاتحاد العالمى للشبيبة الإسرائيلى»..
مقره الرئيسى فى شارع فؤاد الأول (٢٦ يوليو). وبمقتضى قانون إنشاء هذا النادى الذى
وافقت عليه الحكومة المصرية تنص المادة الخامسة على قيام النادى بتأسيس جماعة باسم
«مكس نوردو» «مهمتها بث الروح الصهيونية وتنبيه أبناء الطائفة إلى واجبات فلسطين
عليهم» .. ولقد أدى هذا النادى أيضا خدمات جليلة للكثيرين من خلال التبرعات التى
كان يجمعها لشراء الأراضى فى فلسطين وإقامة المستعمرات اليهودية. مثله فى ذلك مثل
باقى الأندية اليهودية فى القاهرة والإسكندرية.

(٤) جريدة الشمس : ١٩٣٤/١١/٩

(٥) الشمس : ١٩٣٥/١/١٨

(٦) صحافة اليهود العربية : ص ١٠٤

(٧) نفس المصدر : ص ١٠٨.

.. ثم كان هناك ما هو أكثر.

إن الإعلانات لاستعمار فلسطين تنشر في الصحف الصهيونية بمصر علنا وصراحة وتحت عيون السلطات المصرية !.. هذا الإعلان مثلا : «إخواني الإسرائيليين.. إن فلسطين تناديكم بأعلى صوتها طالبة منكم أنتم أبناءها الأبرار أن تشتروا كل واحد منكم قطعة أرض بالنقد أو التقسيط... الوكيل الوحيد إبراهيم يعقوب سبريل»^(١).. وهذا الإعلان : «حاييم زاديكوف.. يعرض للبيع أراضى للاستثمار الزراعى والصناعى بالقرب من مدينة حيفا.. ويسلم الكوشان - حجة الملكية - عند البيع»^(٢).. وإعلان ثالث : «فى الكيلو متر ٢١ فى الطريق العمومى الممتد من القدس إلى حبرون قد أنشئت (بإعارة عصيون).. وقد أسستها الشركة التعاونية (أيل هاهار) .. وتمنح تسهيلات عظيمة فى الدفع من ١٣ إلى ٣٦ شهرا»..

كانت الإعلانات، بالعشرات، تنشر فى مصر. تحت سمع وبصر الجميع. وناشروها يطلبون الاتصال بهم فى مكاتبهم التى تعمل علنا فى القاهرة أو الإسكندرية أو بورسعيد.. بهدف واحد هو : استعمار فلسطين!

أما فى فلسطين نفسها فقد أصبح الصراع على الأرض يتبلور شيئا فشيئا بين الشعب الفلسطينى والحركة الصهيونية. وفجأة تشكلت جمعية أطلقت على نفسها اسم الجمعيات الإسلامية الوطنية، لكى تعادى الحركة الوطنية الفلسطينية بأسماء فلسطينية. جمعيات سوف يثبت بعد سنين طويلة، بل بعد قيام دولة إسرائيل نفسها. أن الذى أسس تلك الجمعيات متخفيا هو كلفرسكى الصهيونى الشهير.^(٣)

إن الصهيونيين يهربون الأسلحة إلى فلسطين بكميات متزايدة تحت سمع وبصر حكومة الانتداب البريطانية. ويوزعونها على منظماتهم العسكرية. وبعد أحداث ١٩٢٩ انشأوا قوة

(١) الشمس: ١٩٣٥/١/١١

(٢) الشمس: ١٩٣٥/٣/٨

(٣) الحركة الوطنية الفلسطينية : عادل غنيم: ص ١١٠

مسلحة من شباب اليهود باسم «بوليس المستعمرات» .. وحصلوا على تراخيص بتأليف فرق عسكرية تابعة للوكالة اليهودية . وكانت تلك الفرق هي النواة التي تألفت على أساسها منظمة الهاجانا . التي أصبحت فيما بعد الجيش اليهودي النظامي.^(٤)

ووصل عدد اليهود الذين تم إدخالهم إلى فلسطين في سنة ١٩٣٥ وحدها ٦١٨٥٤ مهاجرا .. وفي الفترة بين سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣٣ فقط انتقلت أراضي جديدة إلى ملكية اليهود بلغت مساحتها ١١٨ ألف و ٤٥٣ دونما . وقد وجه كثير من اللوم إلى عرب فلسطين واعتبروا مسئولين عن بيع أراضيهم لليهود . لكن دراسة أكاديمية قيمة قام بها الدكتور عادل حسن غنيم في جامعة عين شمس أثبتت له «بما لا يدع مجالا للشك أن عرب فلسطين لم يبيعوا لليهود بعد الاحتلال العسكري البريطاني للبلاد إلا قسما محدودا من الأراضي بالنسبة إلى ما امتلكه اليهود في تلك الفترة»^(٥).

وقد بدأت عمليات انتقال الأراضي من يد العرب إلى يد اليهود بعد الاحتلال البريطاني للبلاد على يد هيربرت صموئيل أول مندوب سام بريطاني في فلسطين . كان صموئيل يهوديا صهيونيا اختير خصيصا لتسهيل تنفيذ وعد بلفور ومنحت الإدارة المنتدبة فيما بعد أكثر أملاك الدولة الرسمية إلى اليهود .. بالإضافة إلى ذلك فقد تمكن اليهود (في الفترة ما بين ١٩١٧ و ١٩٣٦) من شراء أكثر من نصف مليون دونم من الأراضي الزراعية من عدد من الإقطاعيين اللبنانيين والسوريين الذين كان أكثرهم من عائلات لم يكن يهمها في الحياة سوى الترف والتشبه بالأجانب . وكانت أول صفقة اشتراها اليهود في هذا الشأن مساحة قدرها ثمانية آلاف دونم من عائلة سرسق اللبنانية .

وقد كان إيقاف مثل هذه الصفقات يحتاج إلى جهاز فلسطيني قوى يدخل منافسا للمؤسسات المالية الصهيونية . إن مثل هذا الجهاز تأخر ظهوره حتى سنة ١٩٣٣ حينما أنشئ البنك الزراعي العربي . الذي كان أول محاولة عربية لإنقاذ الفلاح الفلسطيني من المرابين والسماسرة . كما تأسس بعدها بسنتين صندوق الأمة العربية لنفس الهدف .

(٤) المصدر السابق : ص ٢٢٤

(٥) المصدر السابق : ص ٢٧١

إن الحركة الوطنية الفلسطينية كان يشتد ساعدها يوما بعد يوم. مع تزايد الخطر الصهيوني على أرض فلسطين. ومع تزايد الاضطرابات. واشتداد المعارضة الفلسطينية. ودخول الشباب الفلسطيني ساحة النضال. لجأت سلطات الاحتلال البريطاني إلى إنشاء قوة سياسية من «المعتدلين» الذين يمالئون بريطانيا. وتمثلت هذه القوة في حزب الدفاع الوطني الذي تأسس في ٢ ديسمبر ١٩٣٤ برئاسة راغب النشاشيبي. بهدف معارضة القوى الوطنية الأخرى التي يتزعمها مفتى فلسطين.

مع ذلك كان الشعب الفلسطيني مازال في حاجة إلى قيادة حقيقية تكون ببقظة وضخامة الخطر الذي يواجهه. وحينما كانت تبرز مثل هذه القيادة فإنها كانت تعبئ الشعور الوطني خلفها بسرعة وفاعلية. كما حدث في حالة الشيخ عز الدين القسام. الذي كان مجرد ماذون شرعي في حيغا ولكنه يؤمن بأهمية الثورة المنظمة لمنع إقامة وطن يهودي قومي في فلسطين.. وإن على الفلسطينيين أن يعتمدوا في كفاحهم ضد الصهيونية على أنفسهم أولا.

لقد بدأ الشيخ القسام ثورته بمجرد عشرة من رجاله. لا يملك كل منهم سوى بندقية واحدة ومبلغا ضئيلا من المال.. وقرروا توجيه ثورتهم ضد سلطة الانتداب التي تقوم بتسليح اليهود. ثم استشهد القسام أخيرا مع رجاله في معركة غير متكافئة ضد السلطات البريطانية في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥. لكن هذا الاستشهاد ألهم الشاعر الوطنية في فلسطين بدرجة ضخمة.. وأبّت الجماهير إلا أن تسير عشرة كيلو مترات مشيعة جثمان الشهداء.. الأمر الذي كان مقدمة طبيعية إلى الثورة الفلسطينية الشاملة في سنة ١٩٣٦.

وأعلن الفلسطينيون إضرابا عاما شاملا استمر ستة أشهر مطالبين بحظر الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ولم ينته هذا الإضراب إلا في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦ بعد تدخل الملوك والرؤساء العرب.

لقد تصادف تزامن تلك الثورة الشعبية في فلسطين بثورة شعبية أخرى في مصر.. وتم توقيع معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا في ٢٦ أغسطس من نفس السنة.. وهي تحد قليلا من الوجود العسكري البريطاني.. كما تتيح نواة لبناء جيش مصري محدود.

ولقد كان التفاعل شديدا بين نمو الحركة الوطنية في مصر ونموها في فلسطين وسوريا والعراق ولبنان. وأدى تضخم الخطر الصهيوني في فلسطين إلى دفعة جديدة لليقظة القومية في مصر. وقد امتزجت هذه اليقظة أحيانا بمشاعر دينية، كما في حالة جمعية الشبان المسلمين (١٩٢٧) وجمعية الإخوان المسلمين (١٩٢٨).. وامتزجت أحيانا بمشاعر سياسية متطرفة، كما في حالة حزب مصر الفتاة (١٩٣٦).. وامتزجت بمشاعر ثقافية كما في حالة الرابطة العربية (١٩٣٦).. ولكنها جميعا كانت مشاعر شعبية عارمة عبر عنها حزب الأغلبية - حزب الوفد - .. وقد وجهت تلك الجمعيات والتنظيمات يقظتها إلى فلسطين بدرجات متفاوتة.. الأمر الذي بدأ يوقظ الشعور الشعبي في مصر ليتنبه إلى ما يجرى في فلسطين.. التي بدأ الحديث الجاد عن تقسيمها بين اليهود والعرب.. وتجابوا مع هذه اليقظة عقد مصطفى النحاس رئيس الوزراء وزعيم حزب الأغلبية جلسة خاصة مع أنتوني أيدن وزير الخارجية البريطاني أوضح له فيها إن «موطن الحرج في موقف الأمم المجاورة لفلسطين هو أنها لا يمكن أن تغفل عن المحنة التي يعانيها القطر الشقيق».

بل إن النحاس أظهر تنبها كاملا ووعيا بأبعاد الخطر الصهيوني في فلسطين حينما أخبر الأخير مايلز لامبسون السفير البريطاني في مصر - يوم ٢٤ يوليو ١٩٣٧ بأنه - لا يستطيع أن يحس بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر. إذا ما الذي يمنع اليهود من أن يدعوا لهم حتى حقا في سيناء فيما بعد؟».

أخيرا.. أخيرا.. أفاقت السلطة الشعبية والرسمية في مصر على ما يجرى في البوابة الشرقية لمصر. أفاقت لأن حزبا له الأغلبية الحقيقية - وجذور شعبية يحس بمسئولية نحوها - هو حزب الوفد. هو الذي يتكلم الآن باسم الأمن المصرى.

وسعى محمد على علوبة إلى عقد مؤتمر برلمانى فى القاهرة (٧ أكتوبر ١٩٣٧) سمي «المؤتمر البرلمانى العالمى للبلاد العربية والإسلامية» أعلن فيه بطلان وعد بلفور والمطالبة بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.. عقدت هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى المصرى أول مؤتمر نسائى عربى لتأييد فلسطين وقام طلاب الأزهر ودار العلوم والمدارس الثانوية بمظاهرات ضخمة لأول مرة هاتفين بحياة فلسطين.

وألقى مصطفى النحاس بيانا فى مجلس الشيوخ فى ٢١ يوليو ١٩٣٧ عن الموقف المصرى بالنسبة لقضية فلسطين أكد فيه عمله «على صيانة حقوق العرب ومصالحهم فى هذه البلاد التى تشمل الأماكن المقدسة التى تربطنا بها ذكريات دينية وتاريخية مجيدة» وكتب حافظ محمود مقالا فى جريدة «السياسة» يقول فيه : «إن فلسطين يجب أن تظل عربية»^(١) . وكتب دكتور محمد حسين هيكل «يلوم الذين يتهاونون فى حق فلسطين العربية»^(٢) .

وبعض الذين تنبهوا . أخيرا . بدأوا يلومون كل شخص إلا أنفسهم . فجريدة «السياسة» نفسها . التى رأينا من قبل كم حاولت أن تقنع قراءها بعدم خطورة ما جرى فى فلسطين . هى نفسها التى تنبه الآن بعلو الصوت إلى خطورة ما جرى فى فلسطين !
لقد بدأت الصحوة أخيرا ، وبعد فوات وقت طويل طويل ، وبلغت قممتها بمبادرة حزب الوفد - وقد أصبح الآن خارج السلطة - إلى افتتاح اكتتاب لمساعدة عرب فلسطين .. إن ما حدث ، كما تذكر محمد حسين هيكل بعدها ، هو أن ثورة الشعب الفلسطينى فى سنة ١٩٣٦ قد «هزت البلاد المقدسة وهزت غيرها من البلاد العربية» فلم تستطع حكومات هذه البلاد أن تحتفظ إلى النهاية بسياساتها السلبية إزاء المشكلة الفلسطينية»^(٣) .

وللوهلة الأولى تبدو اليقظة القومية فى مصر هذه المرة كاملة فبعكس المواجهة الأولى مع النفوذ الصهيونى فى مصر سنة ١٩٣٥ . والمواجهة الثانية فى سنة ١٩٢٩ . تبدو هذه المواجهة الثالثة انتصارا على طول الخط للشعور القومى ضد النفوذ الصهيونى داخل مصر . وللوهلة الأولى تبدو القفزة ضخمة . بين ما كانت عليه الصحف المصرية فى العشرينات وأوائل الثلاثينات .. حينما كانت تضع الأخبار العربية فى «الصفحة الشرفية» كما كانت تسميها . بل إن القفزة تبدو أضخم وأضخم بين ما تكتبه جريدة السياسة فى سنة ١٩٣٧ .

(١) السياسة ٢٤ / ١٩٣٧

(٢) السياسة ١٧ / ١٩٣٧

(٣) مذكرات فى السياسة المصرية : هيكل - الجزء الثالث - ص ١٦

وبين ما كانت تفعله قبلها بعشر سنوات حينما كانت تخلط بين البلاد العربية والحبشة^(٤)..
وحينما كانت مجلة المصور تتكلم عن البلاد الشرقية باعتبارها تضم السورى والعراقى
والهندى وغيرهم !^(٥)

وللوهلة الأولى يبدو التغيير كبيراً.. وهو كبير بالفعل. والتنبه ضخماً.. وهو ضخم بالحقيقة.
أحد مقاييس هذا التنبه هو ما فعله أحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة. حينما
شنت صحيفة حزبه حملة شعواء على اليهود المصريين بسبب نشاطهم الصهيونى. وعندما
اشتدت حدة هذه الحملة اتصل به أحد اليهود عن طريق أحد أصدقائه. وتم بينهم لقاء فى
مكتب هذا الصديق حيث أعرب اليهودى عن أسفه للهجوم الذى يتعرض له اليهود فى
صحيفة «مصر الفتاة».. وشكا من مقاطعتها لإعلانات المتاجر اليهودية.

وكما يروى أحمد حسين نفسه فيما بعد. فى الرسالة الجامعية بعنوان «صحافة اليهود
العربية فى مصر» فإنه «... أوضح لليهودى أن خطته تقوم على نشر إعلانات عن بضائع
مصرية فقط. وانتهى اللقاء بعقد اتفاق مع مصر الفتاة يقضى بأن تنشر الصحيفة إعلانات
للمحال اليهودية بشرط أن تكون بضائع وسلع مصرية فى مقابل مبلغ ألف جنيه تم دفعها
مقداً لإعلانات هذه المحال».

«وفى اليوم التالى اتصل بالجريدة محل شيكورييل يطلب نشر إعلان على صفحة كاملة
وسئله المتحدث : هل هذا الإعلان ضمن العقد ؟ فنفى أى علم له بهذا العقد. وأبدى
استعداده لدفع ثمن الإعلان مقدماً ! وتلته بعد ذلك محال بنزيون وداود وعدس التى فعلت
الشيء نفسه : ففهم القارئون على أمر هذه الصحيفة أن مبلغ الألف جنيه الذى دفع إنما
هو مجرد رشوة لها حتى تكف عن مهاجمة اليهود. وأن تلك المحاولة من جانب المحال
اليهودية محاولة التفاف على الصحيفة بقصد استهلاك أكبر مساحة ممكنة منها فى
الإعلانات وبقصد إسكاتهما عن اليهود»^(٦)

(٤) السباسة الأسبوعية : ١٩٢٧/١١/١٩

(٥) المصور : ١٩٢٩/٥/١٧

(٦) صحافة اليهود العربية : للأستاذ سهام عبدالرازق العشرى : ص ١٥٥

ويذكر أحمد حسين محاولة صهيونية أخرى للسيطرة على صحيفته. فيقول: إن ألياس سقال. هو صاحب مكتب إعلامي في القاهرة طلب الاشتراك في «مصر الفتاة» بمبلغ ١٠ جنيهات في مقابل الحصول على نسختين فقط. وهو مبلغ يزيد بكثير عن المبلغ الذي حددته الجريدة للاشتراكات. وذلك في محاولة لرشوتها بهدف صرفها عن مهاجمة اليهود.^(١)

ولم تكن تلك مجرد صدفة عابرة، أو أسلوب استثنائي حدث في حالة جريدة «مصر الفتاة» وحدها.. ففي مذكراته كتب حافظ محمود يقول عن نفس الفترة: «أذكر أنني كتبت في هذه الأثناء مقالا يوضح هذه التحركات الصهيونية في جريدة السياسة الأسبوعية التي كنت أتولى إذا ذاك رئاسة تحريرها. وعلى إثر ظهور المقال زارني متعهد إعلانات يهودي. وبعبارة لطيفة جدا رجاني أن أكتب مقالا في نفس الموضوع. لكن بعبارة لا تحرج اليهود.. قلت له: وما شأنك أنت؟ فأجاب بنعومة: إن عددا من عملائه يقرأون الجريدة أو يفيدون منها. والأسلوب الذي كتبت به المقال يعرض الجريدة للخطر.. وضحكت ساخرا من هذا الإمعة وأنا أصرفه من مكتبي. وقبل مضي أربعة وعشرين ساعة كانت أمامي شكوى من الإداريين في الجريدة بأنهم عجزوا عن الحصول على الورق. ثم عجزوا عن الحصول على الحبر. فقد كانت كل هذه السلع في أيدي اليهود.. وعالجنا هذه المشكلة. لكننا فوجئنا باختفاء قطعة صغيرة من أجزاء آلة الطبع. وبالبحت اكتشفنا أن للوكالة اليهودية دخلا في هذا كله»^(٢)

شاهد ثالث. هو الدكتور محمد حسين هيكل. وفي جريدة «السياسة» مرة أخرى. يقول هيكل: «... وشعر دعاة اليهود بما قد يترتب على هذه المقاومة العربية في فلسطين من أثر يتجاوز بلاد كنيسة القيامة والمسجد الأقصى إلى ما وراءها من الأقطار العربية. فبدلوا جهودهم ليحولوا دون تأييد مصر لجارتها الصغيرة. جاءنا في جريدة «السياسة» يهودي بدأ يكتب عندها مقالات في شئون شتى لا علاقة لها بفلسطين ولا بالهجرة اليهودية. ثم

(١) صحافة اليهود العربية: ص ١٥٦

(٢) انعازك في الصحافة والسياسة والفكر - حافظ محمود ص ٥٩

حدثني في تأييد «السياسة» للحركة الصهيونية. بحجة أن العرب واليهود من الجنس السامي الذي يقاومه الأوروبيون بكل قوتهم. وأن تضافر أبناء هذا الجنس صاحب الفضل الأول في إقامة الحضارة الإنسانية يقضى على تحكم أوروبا الآرية في أبناء الساميين. وزاد على ذلك أن «السياسة» تفيد من هذا التأييد فائدة مادية جسيمة. فاعتذرت له عن عدم إجابة مطلبه... «السياسة» جريدة حزبية طابعها إسلامي. وتأييدها للحركة الصهيونية لا يتفق مع مبادئنا. وعرض الرجل أن نجعل من «السياسة» منبرا حرا في الاتجاه. فاعتذرت مرة أخرى بأن مصر تؤازر البلاد العربية جميعا في المطالبة بالاستقلال وتقرير المصير. وأن «السياسة» على أية حال تفقد الشيء الكثير من نفوذها إذا أيدت حركة ضد العرب. في فلسطين كانت أو في غير فلسطين. وأحسب أن جهودا من هذا النوع قد بذلت لدى غير «السياسة» من الصحف. فلم تلق من الأثر خيرا مما لقيت عندنا»^(٣)

هذه إذن ثلاث شهادات مؤكدة. يقرر أصحابها نوع الوسائل التي يستخدمها صهيونيون داخل مصر. مع صحف مصرية. وسائل هي خليط من الابتزاز والتهديد والإرهاب والإغراء لتحقيق أهداف سياسية تتراوح بين تأييد الصهيونية صراحة. وبين مجرد منع تأييد مصر لكفاح الشعب الفلسطيني.. وهي أهداف تقال صراحة. وعلنا. داخل صحف مصرية تصدر في القاهرة. وهي أهداف يقرر الشهود فيها أنهم رفضوها جملة وتفصيلا.

إن اليقظة في مصر إذن قد بلغت أقصاها.. أخيرا. لكن الحصار الصهيوني هو الآخر يبلغ أقصاه.. ففي سنة ١٩٣٦ أصدر اليهودي الصهيوني جاك رابان في القاهرة جريدة «المنبر اليهودي» التي تدعو صراحة إلى إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين وتجمع كافة القوى والإمكانات من أجل بلوغ الأهداف الصهيونية.. وفي سنة ١٩٣٧ مر فلاديمير جابوتنسكي على الإسكندرية. حيث اجتمع هناك بأعضاء المنظمة الصهيونية الجديدة في مصر. ثم عقد مؤتمرا صحفيا بفندق سيسيل في ٥ يوليو سنة ١٩٣٧ وأعلن فيه إصرار المنظمة الصهيونية الجديدة على إقامة الدولة اليهودية في الحدود التاريخية لإسرائيل.. وأكد بأنه لا يمكن الحصول على موافقة العرب إلا بعد إقامة الدولة الصهيونية قسرا وجبرا وفرضها على معارضيه.

(٣) مذكرات في السيرة والفكر - حافظ محمود ص ٥٩

وفي سنة ١٩٣٨ كتب أحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة في صحيفة الحزب يوجه نظر الشباب إلى الخطر من تأسيس دولة يهودية على حدود مصر الشرقية. ومن إغارة جيوش لهذه الدولة مستقبلا على مصر. وعلى الفور ردت عليه صحيفة «الشمس» الصهيونية فى القاهرة. تقول: إن الخطر على مصر إنما يأتى من ليبيا. حيث حدود مصر الغربية.. وإن سكوته على عدم إثارة هذا الخطر يعتبر إهمالا خطيرا^(١).. وفى سنة ١٩٣٩ كتبت نفس الصحيفة الصهيونية تبشر العرب بأنهم لو ظفروا بصدقة اليهود فسيكون هذا حدا فاصلا فى تاريخهم.. لأن الذكاء اليهودى والمال اليهودى سوف يساعدهم لإقامة دولة من أعظم دول المنطقة^(٢).. وفى سنة ١٩٤١ أسست المنظمة الصهيونية بمصر «اللجنة اليهودية للترفيه عن البحارة والجنود والطيارين» للترفيه عن الجنود اليهود. وهى برئاسة الرأسمالى اليهودى أوفاديا سالم. بينما نائبه هو ليون كاسترو رئيس المنظمة الصهيونية فى مصر. وباسم هذه اللجنة قام يعقوب وايزمان (الذى سيصبح شقيقه أول رئيس لدولة إسرائيل بعد سنوات) بجمع الأموال وإرسالها إلى الوكالة اليهودية فى فلسطين. إن يعقوب وايزمان مديرا لشركة شل بوتاجاز بالقاهرة.. واستضاف يعقوب وايزمان فى منزله بالقاهرة موسى شيرتوك (شاريت).. الذى يأتى كل ستة أشهر لإعطاء التعليمات للمنظمة الصهيونية فى مصر. (والأخير سيصبح أيضا أول وزير لخارجية دولة إسرائيل بمجرد قيامها).

وفى سنة ١٩٤٢ أصبح الصحفى اليهودى إيلسى بولينى ممثلا للمنظمة الصهيونية الجديدة بالإسكندرية - وهو فى الوقت نفسه يعمل رئيسا لمكتب جريدة (المصرى) فى الإسكندرية.. ونشرت جريدة «المنبر اليهودى» مقالا تعلن فيه أن التسليح ضرورة واجبة بالنسبة للشعب اليهودى لكى يعيد بناء فلسطين على نحو سريع ونهائى.. ونشرت نفس الصحيفة نداء تقول فيه «يا يهود مصر.. إن الشعلة عالية على جبل المكبر... إن الجامعة العبرية توجه إليكم نداء عاجلا لديها بمعونتكم»

وجاء إلى مصر إسحاق بن زيفى. الذى سيصبح الرئيس الثانى لدولة إسرائيل - وقضى

(١) الشمس : ١٩٣٨/١١/١٠

(٢) الشمس : ١٩٣٩/٣/١٠

عشرة أيام يدعو لتكاتف اليهود المصريين وراء بناء الوطن القومي في فلسطين.. وفي سنة ١٩٤٣ وصل من القدس الدكتور التمان ممثلاً للمنظمة الصهيونية ليلقي محاضرة في مكتب الاستعلامات الصهيوني مطالباً يهود مصر التكاتف وجمع التبرعات لتمويل الهجرة إلى فلسطين وبلغت التبرعات التي جمعها فعلاً عدة آلاف من الجنيهاً.

وقرر ليون كاسترو إعادة تشكيل فرع المنظمة الصهيونية في مصر. فأصبح باسم «الاتحاد الصهيوني المصري» ومقره ١١٦ شارع عماد الدين بالقاهرة وشعاره هو نشر الأهداف الصهيونية في فلسطين. وتتبعه لجنة التبرعات والقروض. ولجنة للصحافة والإعلام ويشرف عليها إميل نجار المحامي.

وفي سنة ١٩٤٤ قرر أعضاء «محفل ابن ميمون» بمصر اختيار حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية.. رئيساً شرفياً له. وصدرت صحيفة صهيونية جديدة في مصر باسم «التسعيعة» لصاحبها ألبير مزاحي.. وألقى إميل نجار محاضرة في الإسكندرية وجه فيها نداء بالوقوف وراء الوكالة اليهودية حتى تتمكن من نصرته القضية الصهيونية. وعقد في الإسكندرية مؤتمر صهيوني حضره ثمانون صهيونياً.. وقرر أنه في حالة فشل الصهيونيين في الحصول على مطالبهم في فلسطين سلمياً.. فسوف يحملون السلاح لتحقيق أهدافهم. وأنشئت أول مدرسة ثانوية لليهود في مصر. أقيمت بالإسكندرية. وتبعتها في العام التالي مدرسة أخرى بالقاهرة. ودعت الطائفة اليهودية الدكتور طه حسين لزيارة المدارس الإسرائيلية بالإسكندرية. وألقى محاضرة عن علاقة اليهود بالأدب العربي. سرعان ما سوف يستثمرها الصهيونيون لصالحاتهم. وعندما هوجم طه حسين بسبب تلك المحاضرة. تصدرت صحيفة «الشمس» الصهيونية للدفاع عن طه حسين بحماسة^٣.

وفي ٦ نوفمبر من نفس السنة - ١٩٤٤ - تم اغتيال اللورد والتر موين الوزير البريطاني. في حي الزمالك بالقاهرة.. انتقاماً من سياسة بريطانيا الأخيرة بالحد من الهجرة اليهودية في فلسطين (إن إسحاق شامير - أحد مخططي هذا الاغتيال - سيصبح رئيساً لوزراء إسرائيل في سنة ١٩٨٣).

(٣) الشمس ١٩٤٤/٩/٢٩

ويتذكر الدكتور محمد حسين هيكل . وزير المعارف حينئذ في حكومة أحمد ماهر . قائلا : « كان قتل لورد موين نذيرا من الصهيونيين بأنهم لن يتراجعوا عن القيام بكل عمل يحقق أغراضهم . وقد كشفت الحوادث بعد هذه الجريمة عن صدق عزمهم على المضي في سياسة العنف إلى نهايتها .. وتكررت مظاهر العنف في صور مختلفة دلت على أن ويزمان وأصحابه لم يعد يكفيهم من وعد بلفور أن يكون لهم في فلسطين وطن يأوون إليه . بل يريدون أن ينشئوا دولة في أرض المعاد . وقد ذهب دعائهم في هذا إلى أنهم يريدون أن يجعلوا من فلسطين كلها دولة لهم . وقيل أكثر من هذا . أنهم قرروا في مؤتمراتهم السرية أن تمتد دولتهم من الفرات إلى النيل»^(١)

هذه إذن هي الصورة كما يراها وزير مصرى مسئول في سنة ١٩٤٤ . صورة تدرك بوضوح حجم الأهداف الصهيونية في فلسطين . بل في مصر ذاتها .

ماذا تفعل الحكومة ؟ . هل درست ؟ . فكرت ؟ . خططت ؟ . نبهت ؟ . تنبّهت ؟ . لا شيء ! إنها حكومة أقلية .. ولاؤها إما للقصر أو للاحتلال . هذا كل شيء ! .

إن النوم الطويل مازال مستمرا . وضجيج السلاح والإرهاب والاستعمار الصهيونى . مع ضخامته . لا يبدو كافيا لإيقاف التنويم السياسى الذى تعيش فيه السلطة في مصر .. أكثر من ذلك .. إن شبكة التنويم تتسع وتزايد .. فالدكتور محمد حسين هيكل . الذى لمس بنفسه في جريدة «السياسة» من قبل سلاح الإغراء والإرهاب الصهيونى في مصر .. والذى يدرك الآن . وهو وزير في الحكومة . حجم الأهداف الصهيونية كاملة .. لا يبدو راغبا .. لا هو ولا الحكومة كلها .. في اتخاذ أية احتياطات أو تدابير ضد الخطر الذى يتصاعد على الباب الشرقى لمصر .. لقد أقر حالا أن «حاييم وايزمان» وأصحابه لم يعد يكفيهم من وعد بلفور أن يكون لهم في فلسطين وطن يأوون إليه . ومع ذلك . فيها نحن نرى حاييم وايزمان هذا نفسه . قادما إلى مصر في العام التالى كرئيس للمنظمة الصهيونية العالمية .. وقدموه علنى ومنشور في جريدة «الشمس» الصهيونية بالقاهرة : «وصل

(١) مذكرات في السياسة المصرية - محمد حسين هيكل ص ٢٤

إلى القاهرة د. حاييم وايزمان قادما من فلسطين تصحبه عقيлите والسيد يوسف لينيتو
وسكرتير الوكالة اليهودية في لندن.^(٢)
ثم..

صدرت صحيفة يهودية جديدة في القاهرة باسم «الكليم» .. سوف تدعو بسرعة إلى
«شحذ همم الشباب كي يهاجروا إلى تلك البلاد - فلسطين-» .. ومجلة أخرى باسم
«الكاتب المصرى» - نوفمبر ١٩٤٥ - . إن المجلة يرأس تحريرها الدكتور طه حسين.
عميد الأدب العربى. وهو شىء مطمئن. والمجلة تصدر عن «دار الكاتب المصرى للطباعة
والنشر» . وهو شىء يمكن أن يكون عاديا.. ولكن هذه الدار يملكها أربعة من أسرة هراوى
اليهودية. وبرغم أن الذين يكتبون فيها هم طه حسين وابنه مؤنس وابنته أمينة وسهير
القلماوى وتوفيق الحكيم وسليمان حزين ومحمد رفعت وأحمد نجيب الهلالي وحسين فوزى
ومحمد عوض وعزيز فهمى وسلامه موسى ولويس عوض وفؤاد صروف وريمون فرنسيس..
وآخرين. برغم هذا كله.. إلا أن المجلة تتعرض للهجوم من بعض الصحف المصرية. التى
تتهم المجلة بأنها مجلة صهيونية تسعى للسيطرة على كبار الكتاب والمفكرين المصريين.
بصرف اهتماماتهم عن أهداف الصهيونية فى فلسطين. وبأنها تسعى إلى إلهاء القارئ
بموضوعات أدبية لا دخل لها بالسياسة^(٣).

بل إن سلامة موسى. أحد كتاب المجلة. أرسل بمقال إلى مجلة مصرية هى «المقتطف».
فرفضت المجلة نشره. مسجلة ذلك فى خطاب من إسماعيل مظهر رئيس التحرير. قال
فيه بوضوح إن «المقتطف» سيجرى على خطة الامتناع عن نشر أى شىء لكاتب مصرى
يتصل بمجلة «الكاتب المصرى» . وبما أن لكم مقالا فى عدد هذه المجلة الأخير. فأرجو أن
تعلم أنى اعتبار هذا اتصالا ينعنى أسفا كل الأسف من نشر مقالكم هذا...» .
ويفسر أحد الكتاب المصريين المعاصرين هذا الموقف بقوله : «... بالطبع لم يكن هدف
أصحاب هذه المجلة هو الدعاية للصهيونية. ولكن كان هدفهم أسمى وأخطر من ذلك.

(٢) الشمس : ١٦/٥/١٩٤٥

(٣) صحافة اليهود العربية فى مصر : ص ٧٠

ففى بلد عربى كبير مثل مصر. يتزعم الأمة العربية ويعمل زعماؤه من اجل القومية والوحدة العربية. كان لابد من القيام بمحاولات لإسكات الألسن والأقلام عن توجيه أى هجوم على اليهود أو نقد لهم أو إثارة مشكلة فلسطين على صفحات الجرائد المصرية. لأن ذلك كان سيجرهم إلى مهاجمة اليهود. وكان هذا هو ما حاولته مجلة «الكاتب المصرى»^(١)

ونستطيع أن نقارن بين هذا التفسير وبين التطبيق العملى. من خلال مقال كتبه طه حسين نفسه فى المجلة (العدد الثالث - يونيو ١٩٤٦) يصف فيه رحلة قام بها من القاهرة إلى بيروت فيقدم لنا وصفا مثيرا للشفقة على المهاجرين اليهود الذين كانوا يستقلون سفينة فى طريقهم إلى فلسطين. فيقول إن هؤلاء المهاجرين «كانوا إما من الكهول المضطهدين أو من الأطفال والصبية اليتامى أو النساء الأيامى... فقد كانت السفينة تحمل ألفا أو نحو ألف من ضعاف اليهود المهاجرين من الأطفال والصبية الذين لم يبلغوا الحلم ومن النساء الأيامى.... هؤلاء البائسون يهبطون من السفينة فى نظام. ترتفع أصواتهم البائسة المتهاكمة بغناء. لست أدرى أكان يصور الفرح والمرج وانتصار الفاتحين. أو كان يصور الحزن والبؤس وانكسار المطرودين. أم كان يصور هذا كله فى وقت واحد!».

إن القارئ المصرى الذى قرأ هذه الكلمات لأديبه الكبير كان يقرأ خداعا كبيرا انتقل إليه فى اللحظة التى دخل فيها بناء الدولة الصهيونية على حدود مصر مرحلته الأخيرة.. ونحن ربما نغفر للقارئ أن ينخدع.. ولكننا لا نغفر أبدا لأديب كبير أن ينخدع. فخديعته التى تتم مرة واحدة. تقود إلى خديعة جديدة مع كل قارئ جديد.

لكن هذا النموذج كان متعاشيا تماما مع الإطار السياسى العام. فى بلد يقوم على حدوده خطر يعس أمنه ومستقبله.. مع ذلك ففى كل مرة يتاح له أن ينتبه ويستيقظ. يجد من يدير له عينيه فى اتجاه آخر.. إن هذا الإطار كان متكررا فى الدول العربية جميعا.. ومع ذلك فإن زاوية اهتمامنا هنا هى مصر بالذات. باعتبارها الدولة الأكبر والتى يتوقف أمنها مباشرة. وطوال تاريخها كله. على ما يجرى بفلسطين.. وإذا لم تكن مصر نفسها تدرك ذلك فى الوقت المناسب.. فإن عدوها القادم أدرك ذلك مبكرا.. ومن هنا كان تركيز وضخامة

(١) حذافة اليهود العربية فى مصر : ص ٢٦٠ (والكاتب هو الأستاذ/ محمد فهمى عبداللطيف)

النشاط الصهيوني في مصر.. نشاط كان الحد الأقصى لأهدافه هو الحصول على موافقة مصر على ما يجرى في فلسطين.. والحد الأدنى هو تحييد مصر - أو بعبارة أخرى تخدير مصر - بالنسبة لما يجرى في فلسطين.

ومن المثير هنا أن عملية التخدير هذه مستمرة.. لقد استطاعت عدة أسر رأسمالية يهودية أن تتحكم فترة طويلة في الاقتصاد المصري.. أسر وعائلات مثل عائلة رولو.. وعائلة قطاوى.. وعائلة شيكوريل.. وعائلة جاتينيوي.. وعائلة جرين.. وعائلة منشة.. ومزاحي.. وسوارسي.. وموصيرى.. وغيرهم.. أسر استطاعت أن تساهم في - وتوجيه - ١٠٣ شركات من مجموع الشركات البالغ عددها في مطلع الأربعينيات ٣٠٨ شركات.. إحدى هذه الشركات كانت شركة الإعلانات الشرقية. إنها كانت «مصرية في الظاهر ويهودية في الباطن» قامت بدور كبير في التأثير على الصحف المصرية. فعلى الرغم من أنها كانت مملوكة لرجل يدعى تركي فيني. إلا إنه استعان في تسيير أعماله بكثير من اليهود الذين كان منهم مندوبيون للإعلانات وكتاب في الصحف الأجنبية التي أصدرتها الشركة^(٢).. وكان هنري حاييم مدير الشركة يحتفظ بعلاقات وثيقة بالصهيونيين في فلسطين.. وهو الذي كان يسهل حصول الصحف الصهيونية واليهودية في مصر على الورق «ومن بينها مجلة الكاتب المصري»^(٣)

إن وجود نفس هذا المدير الواحد في الشركة أدى إلى وجود طريق سهل «.. للصحف الصهيونية التي تصدر في مصر.. للحصول على حاجتها من الورق. في الوقت الذي كانت تعاني فيه البلاد من أزمة في ورق الصحف خلال الحرب العالمية الثانية.. ولكن الشركة كانت تمنح الورق من تشاء وتمنعه عن من تشاء : فقد قامت بتزويد صحيفة «الشمس» والمستشفى الإسرائيلي ومجلة «الكاتب المصري» بحاجتها من الورق برغم صدور قانون أثناء الحرب يحرم بيع ورق الصحف والاتجار فيه. ويعفى وزارة التموين من مسئولية توفير الورق للصحف الجديدة - إلا أن مجلة (الكاتب المصري) التي صدرت بعد هذا القانون

(٢) صحافة اليهود العربية في مصر : ص ٢٥٦

(٣) انصهر السابق : ص ٢٥٧

استطاعت أن تحصل على حاجتها من الورق عن طريق هذه الشركة» واستطاع هذا المدير الصهيوني الواحد، في شركة الإعلانات الشرقية: أن يقوم بتعيين موظفين في الصحف التي تشرف عليها الشركة للقيام بالدعاية الصهيونية بين اليهود المصريين. وإعطاء انطباع للجاليات الأجنبية في مصر بقبول الرأي العام المصري للمشروع الصهيوني في فلسطين.. وعلى رأس هؤلاء «ديلور» رئيس تحرير جريدة «البروجريه اجيسيان». وحكيم رئيس قسم الإعلانات.

وفي تلك السنوات الحاسمة من الأربعينات، وبينما يكتمل على أرض فلسطين مشروع إقامة الدولة الصهيونية. لم يكن يعلم الكثيرون. كما يشير حافظ محمود في مذكراته. أن «الوكالة اليهودية العالمية كانت لها مكاتب فرعية في العواصم العربية الكبرى كالقاهرة وبغداد. وظلت قائمة إلى ما قبل دخول الدول العربية معركة فلسطين في سنة ١٩٤٨. كانت هذه المكاتب تحمل ظاهرياً الطابع الصحفي. أما باطنها فكان يتسع للكثير. وكان في مقدمة هذا الكثير تقديم المعلومات المزيفة عن طريق نساء يوهمن الساسة العرب أنهم يعملن لحسابهم. أما أخطر مهمة لهذه المكاتب فقد كانت مراقبة التحركات العربية وعرقلة ما يكون فيها من نقطة مضادة للتحركات الصهيونية التي سبقت قيام إسرائيل»^(١).

إن الهدف في مصر إذن. من زاوية اهتمامنا هنا. كان هو «عرقلة ما يكون فيها من نقطة مضادة للتحركات الصهيونية».. ثم إسداء نصيحة للمصريين بأنه «ليس من مصلحة بلدهم أن تكون المسألة الفلسطينية موضع مناقشات حزبية» وأقصى ما يجب على مصر أن تفعله هو أن بمقدورها أن تعطف على فلسطين بالطرق السياسية لأنها «مسألة بعيدة عنها»^(٢).

والأولوية في تنفيذ هذه الأهداف هي الصحف المصرية. ليس فقط لأنها تصدر في مصر. ولكن لأنها موزعة ومؤثرة في البلاد العربية. إن أميل نجار هو رئيس لجنة الصحافة والإعلام بالاتحاد الصهيوني في مصر وعليه أن يضاعف من تنسيق التغلغل بأقصى سرعة في الإعلام المصري.. مع اقتراب البناء الصهيوني في مصر من درجة الاكتمال.

(١) المذكر في الصحافة والسياسة والفكر : ص ٥٩

(٢) صحيفة الشمس : ١٩٣٨/٥/١١

كان السكرتير العام لنقابة الصحفيين المصرية . واسمها حينئذ «رابطة الصحفيين» . يهوديا صهيونيا. هو جاك رابان.. الذى أصدر جريدة «المنير اليهودى» . (وبعد قيام إسرائيل سنكتشف أنه كان قد هاجر إليها وعمل فى صحافتها الصادرة بالفرنسية) .. ومدير شركة الإعلانات الشرقية – كما رأينا – هو يهودى صهيونى آخر : هنرى حايمم .. ومدير مكتب جريدة «المصرى» بالإسكندرية – وهى الجريدة الأكثر انتشارا فى مصر-يهودى صهيونى. ومدير الإعلانات بمؤسسة دار الهلال. أكبر مؤسسة صحفية فى مصر حينئذ هو ألبير انكونسا – يهودى صهيونى آخر. هو فى نفس الوقت رئيس تحرير مجلة «إيماج» .. ومدير الإعلانات فى جريدة «الأهرام» – الصحيفة التالية فى مصر – هو يهودى صهيونى من أصل إسباني اسمه ايخمان. وفى جريدة «الأساس» يهودى صهيونى آخر اسمه كوهين.. ورئيس تحرير جريدة «البورصة» بالإسكندرية. والمستشار المالى لجريدة «جورنال ايجيبت» بالقاهرة هو روبير بلوم – يهودى صهيونى آخر .. وكان أبراهام هرارى صحفيا بارزا فى مجلة «ايماج» .. وإيلي بولينى هو متعهد توزيع جريدة «المصرى» فى الإسكندرية.. وهنرى كوريل. وكانتر دفيتش يرسمون الكاريكاتير فى الصحف المصرية ثم عدد كبير من المراسلين فى الصحف والإذاعة المصرية.

إن رائحة هذا التغلغل تفوح إلى مسافة بعيدة. لدرجة أن مجلة «الحرية» فى فلسطين كتبت عن نموذج واحد لها حينما قالت فى سنة ١٩٤٦ إن مؤسسة «دار الهلال» تتخذ موقفا غامضا من مشكلة فلسطين وتهمل جانب العروبة. وما ذلك إلا لأن مديرى الإدارات المسيطرين عليها من اليهود الحاملين للجنسية المصرية.^(٣)

وصحيفة «الشمس» الصهيونية فى القاهرة تنشر فى سنة ١٩٤٩ بقلم سيمون مانى رئيس محفل البناء بريت فى مصر شكرا إلى الدكتور طه حسين والدكتور محمد حسين هيكل. على كلمات العطف التى سمعها منهما عندما شكل اليهود فى مصر رابطة لمقاومة الهتلرية.^(٤) ولم يكن كسب الأنصار. ولا تحييد الأقلام الكبيرة. هو الأسلوب الوحيد الذى اتبعه النفوذ

(٣) رسالة من فلسطين بحيفا إلى محرر أخبار اليوم فى ١٩/٩/١٩٤٦

(٤) صحيفة الشمس : ٢١/٧/١٩٤٤

الصهيوني في مصر في تلك الفترة الحاسمة.. إن «جمعية الشبان اليهود المصريين» مثلا امتد نشاطها ليشمل دور الصحف المصرية بحيث إن أعضائها كانوا، يقظين دائما، فهم يتصفحون الجرائد اليومية، ويولون زيارة إدارات الصحف باذلين المساعي لديها لتحسين لهجتها نحو اليهود... وبالرغم من قيام الثورة في فلسطين عام ١٩٣٦، لم تغير الصحف المصرية لهجتها نحو اليهود ونحو الجمعية.. كما تمكنت الجمعية من تغيير لهجة الصحف بالنسبة لليهود فأبدلتها من الانتقاد إلى المدح، وذلك بفضل الجهود التي بذلها هنري نسمان ورفائيل سقال نائب رئيس الجمعية»^(١)

وأسلوب آخر.. هو إرهاب الصحف.. !

فقد وجهت صحيفة «الشمس» الصهيونية التي تصدر في القاهرة.. اتهامًا إلى بعض الصحف المصرية أنها تتعامل مع مكاتب الدعاية التي تخص دولا أجنبية تسعى للنشر ضد اللاجئين اليهود. فذكرت أن مجلة «المصور» نشرت صورا للاجئين اليهود عند وصولهم إلى فلسطين ووجه الخطورة في تلك الصورة، كما تراد المجلة الصهيونية في القاهرة، هو أنها تعطي انطباعا بأن هؤلاء «اللاجئين» أقرب إلى أن يكونوا جماعة من المصارعين !.. لقد أسرعت الوكالة اليهودية في القاهرة إلى تكذيب تلك الصورة قائلة إنها لا تصور اليهود المهاجرين. وإنما هي صور قصد بها الدعاية فقط.

واعترض صحيفة «الشمس» الصهيونية هو أنه برغم هذا «التكذيب» من الوكالة اليهودية فقد عادت مجلة أخرى في القاهرة إلى نشر الصورة نفسها مع المعنى المقصود نفسه. مما يدل على أن هناك مكتبا تابعا لدولة أجنبية تسعى لنشر دعاية ضد «اللاجئين» وتتعامل معه هذه الصحف المصرية»^(٢).

هكذا توجه الصحيفة الصهيونية في القاهرة اتهامًا بالعمالة ضد صحف مصرية تصدر في القاهرة.. بسبب صور اعترفت بها الوكالة اليهودية وبررتها بأغراض دعائية. وأسلوب آخر : تحريض السلطات ضد أي كاتب يهاجم الاستعمار الصهيوني في

(١) صحيفة الشمس : ١٩٣٦/٨/٣

(٢) المصدر السابق : ١٩٤٦/٨/١٦

فلسطين.. إن الحجة هي : إن اليهود ليسوا مسئولين عما جرى في فلسطين.. ولهذا فإن أى انتقاد لليهود هو انتقاد لمن لا دخل له ولا خطر منه.. وهو في النهاية تحريض على إثارة فتنة طائفية وتهديد للوحدة الوطنية في مصر !

هكذا طالبت صحيفة «الشمس» اليهودية. في عددها الصادر في ٩ يناير سنة ١٩٤٨. باستخدام مادة جديدة في التشريع المصرى تمنع التحريض.. حتى «تصان الوحدة القومية».. وكان من نتيجة هذه الحملة أن اتخذت هيئات مصرية إجراءات فعلية استجابة لها. فأصدر مجلس إدارة الإذاعة المصرية برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية عدة قرارات هامة منها: الحفاظ على استقلال المحطة. وعدم السماح بإذاعة أخبار أو أحاديث تتصل بالتحريض الدينى أو تأليب طائفة على أخرى من الطوائف التى يتكون منها شعب مصر. لم يكن المطروح هو قضية دينية. ولكن قضية سياسية. ومع ذلك فقد أدت الحملة الصهيونية - تحت عباءة الدين - من استخراج تلك القرارات. ثم أسرعت صحيفة «الشمس» إلى الترحيب بها على الفور.

إن التاريخ الذى يحمله ترحيب الصحيفة هو ٥ مارس ١٩٤٨ - أى قبل شهرين وعشرة أيام من قيام الدولة الصهيونية فى فلسطين.. مع ذلك فتلك هى حال النشاط الصهيونى فى مصر !.

لقد كان هناك أيضا «.. تشويه صورة الخصم الذى تتجه إليه الدعاية - الصهيونية - للقضاء عليه وعلى مواقفه. فقد اتهمت صحيفة «إسرائيل» مثلا الحاج أمين الحسينى مفتى القدس بأنه شيوعى. وبأنه يخدم مصالح الاتحاد السوفيتى فى المنطقة.. على حين اتهمته صحيفة (الشمس) بأنه على علاقة بالنازيين فى ألمانيا. كما اتهمت الصحفيين المصريين الذين يهاجمون اليهود والصهيونية بأنهم : إما أن يكونوا فاشيين أو مرتشين. أو يسعون لترويج بضاعتهم عن طريق إثارة الاضطرابات والفوضى»^(٣)

كان لهذا كله نتائج أساسية وخطيرة.. فقد أحكمت تماما عملية التعمية السياسية على رأى العام المصرى. لفترة بدت طويلة بطريقة مثيرة. إن جدول الأصدقاء والأعداء المطروح

(٣) صحافة اليهود العربية فى مصر : ص ٢٦٨

على الرأى العام المصرى قد انعكس بشدة بحيث إن التنبه للخطر الصهيونى فى فلسطين لم يأخذ حجمه الطبيعى أبدا.

وفى دراسة على تلك الفترة بعنوان «اتجاهات الصحافة المصرية إزاء القضية الفلسطينية»... للدكتورة عواطف عبد الرحمن.. تبدو لنا عدة نتائج مثيرة.. فالباحثة رأت أن الدعاية الصهيونية فى مصر.. قد اعتمدت فى الدرجة الأولى.. وخلال مرحلة من المراحل.. على صحف مصرية.. فى مقدمتها «المقطم» و «الأهرام».. وحينما كانت صحيفة مثل «المقطم» تضطر أحيانا إلى نشر وجهة النظر الفلسطينية.. لإعطاء انطباع وهمى بالحياد.. فإنها كانت تحتفظ بالنسبة الأكبر للصهيونيين.. بحيث بلغت النسبة مرة واحدة لكل كاتب فلسطينى.. مقابل ثلاث مرات للكاتب الصهيونى !

لقد لاحظت الباحثة أولا أن الصحف فى مصر بالدرجة الأولى تعكس ثقافة واتجاهات -ولابد أن أضيف انتماء - رؤساء تحريرها.. فجريدة «المقطم» كانت تعكس اتجاه فارس نمر.. و «الأهرام» تعكس اتجاه داود بركات.. و «السياسة» تعكس اتجاه الدكتور محمد حسين هيكل.. و «البلاغ» تعكس اتجاه عبد القادر حمزة.. و «كوكب الشرق» تعكس اتجاه أحمد حافظ عوض.. و «الاتحاد» تعكس اتجاه إسماعيل صدقى.. و «مصر الفتاة» تعكس اتجاه أحمد حسين.. الخ. ولاحظت الباحثة.. من دراستها للفترة ما بين ١٩١٧ و ١٩٤٨.. إن جريدة «كوكب الشرق»... ويليها جريدة «البلاغ» هما أكثر الصحف المصرية اهتماما بالطرف الفلسطينى فى الصراع على أرض فلسطين.. ويرجع هذا إلى انتمائها إلى حزب الوفد الذى كان يمثل قيادة الحركة الوطنية فى مصر.. بالإضافة إلى الاتجاهات الإسلامية والعربية التى كان يتبناها رئيسا تحرير هاتين الصحيفتين.

أما فيما يتعلق بالطرف الصهيونى فى الصراع.. فإن جريدة «المقطم» وجريدة «الاتحاد» وجريدة «السياسة» كانت أكثر اهتماما بالطرف الصهيونى فى الصراع.. الأمر الذى أرجعته الباحثة إلى الانتماء السياسى لتلك الصحف.. «المقطم» لسان حال الاحتلال البريطانى.. و «الاتحاد» لسان حال الرأى.. و «السياسة» لسان حال الأحرار الدستوريين وهو حزب كبار الملاك المهادن للإنجليز.

ولكن. أخطر ما خرجت به الباحثة من دراستها هو : «أن الحركة الصهيونية في مصر - كانت - تحظى باهتمام ورعاية السلطات الحاكمة - في مصر - في حين أن الجاليات الفلسطينية والعربية كانت تلقى تعنتا شديدا في الدعاية للقضية الفلسطينية. وأحيانا كانت تتلقى تهديدات بالطرد. وكثيرا ما تعرضت صحفها للإغلاق والمصادرة، وتجسد جريدة «الشورى» صاحبها محمد علي الطاهر هذه المرحلة جيدا» .

ولو نحينا سوء النية جانبا. وما يتفرع عنه من نتائج خطيرة على أمن مصر ومستقبلها. فإن هذه السلطة الحاكمة التي تشير إليها الدراسة الأكاديمية كانت متعصبة لخداع مستمر. وتخدير مستمر. يمنعها من رؤية الخطر أمامها.. بل تحت قدميها.. إن الصوت الواحد الذى كان يشق بحر الصمت منبها للخطر. كان يتعرض فورا للتشهير ومحاولة التلويث. كما حدث في حالة سؤال برلماني تقدم به الدكتور حسين حمد الله المراغى نائب دائرة كرموز بالإسكندرية إلى رئيس الوزراء. إن نص السؤال هو : «ماذا فعلت الحكومة من الإجراءات إزاء اليهود المقيمين في مصر ؟». هل قاموا بما يجب عليهم كمصريين من مد يد المعونة لمنكوبي فلسطين ؟. وما مقدار المساعدات التي قاموا بها إلى الآن ؟. وهل لم تفكر الحكومة في الحد من نشاط الكثير منهم نحو مساعدتهم الصهيونية في تهريب الأموال الطائلة والأسلحة لهم واستعمال محطات الإذاعة السرية ؟ هذا هو نص السؤال..

ونحن في أواخر سنة ١٩٤٧.. وبسرعة ترد جريدة يهودية صهيونية يفترض من البداية ألا علاقة لها بالسياسة. وهي جريدة باسم «التسيرة» ويصدرها ألبير مزراحى. وهي تنشر ردها تحت عنوان «أيها الغائب المتحامل على يهود مصر ماذا تبرعت - أنت - به لعرب فلسطين ؟»

إن الجريدة تسخر بعد ذلك موجهة كلماتها إلى النائب المصرى الذى «تجراً» على تقديم هذا السؤال فتقول : «هل تبرعت حضرتك شخصيا بشئ» لهؤلاء المنكوبين من عرب فلسطين ؟ وما هو ؟ وما مقدار ما تبرع به حضرات النواب وحضرات الشيوخ والألوف المؤلفة من أغنياء مصر مسيحيين ومسلمين ؟» إن الجريدة تنشر ردها هذا. أو سخريتها هذه فى

١٢ يناير سنة ١٩٤٨ .. وهذا النائب الواحد هو مجرد تعبير عن الأصوات التي استطاعت أن تخترق حاجز التعمية الذي فرضه النفوذ الصهيوني في مصر.

فبعد الثورة الفلسطينية في سنة ١٩٣٦ بدأ بعض النواب يفيق على حجم ما يجري في فلسطين. ومن ثم بدأوا يعبرون عن قلقهم للحكومة تحت قبة البرلمان.. إن النائب محمد أبو رحاب وجه سؤاله في مجلس النواب (جلسة ٣١ مايو ١٩٣٧) إلى رئيس الوزراء عن أهمية فلسطين وخطر تقسيمها.. ووقتها رد عليه مصطفى النحاس رئيس الوزراء بأن الحكومة لا تزال تسعى لدى الدول الحليفة - يقصد بريطانيا - ونأمل خيرا في مساعيها.. بعدها تقدم النائب محمد عبد اللطيف دراز وعبد المجيد سعيد ومحمود لطيف بأسئلة في نفس الاتجاه. وفي مجلس الشيوخ تتابعت الأسئلة من محمد حسين هيكل (الذي قدم استجوابا عن سياسة الحكومة إزاء الوضع الجديد لفلسطين ورد عليه مصطفى النحاس في جلسة ٢٠ يوليو ١٩٣٧ .. والشيخ عبد الستار الباسل الذي تحدث عن «المجازر البشرية التي تحدثت على حدودنا» في فلسطين..

وهذه الأصوات الفردية تتزايد يوما بعد يوم.. في جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ مثلا استنكر النائب محمد فكري أباطة تقرير لجنة التحقيق الأمريكية البريطانية الذي ينفي عروبة فلسطين.. وذكر أن الدول العربية بايعت مصر بالزعامة فيجب أن تكون في أول الصفوف.. خصوصا وأن في وجود دولة صهيونية في فلسطين خطورة سياسية واقتصادية. يجب أن تواجهها مصر بتأليف جيش عربي موحد.. لأن العنف لا يمكن أن يواجه إلا بالعنف.

في نفس الجلسة قفز نائب آخر. هو عبد الحليم أبو سيف. بالمناقشة إلى نقطة أبعد.. حينما لام الأعضاء لأنهم لم يعملوا جديا من أجل فلسطين. ودعا إلى مساعدة حقيقية للشعب الفلسطيني. قائلا إنه لا يدري لماذا لم تعتمد الحكومة مليوناً من الجنيهات لإنقاذ أراضي فلسطين ؟ هل هي حالة صهيينة. أم تأثير للصهيونية على الحكومة المصرية ؟

ولقد كان هذا السؤال في الواقع هو جوهر الموضوع !

إنه جوهر الموضوع لأن الاختراق الصهيوني لم ينجح من البداية في تركيزه على تحييد مصر وتعميتها عما يجري في فلسطين إلا من خلال أصوات الأقلية. وسياسي القصر

والاحتلال. الذين بدأت مصالحهم بالارتباط بالاحتلال الأجنبي فانتهت إلى الارتباط باليهودية.. مع هؤلاء فقط كان النفوذ الصهيوني يجد لغة مشتركة للتفاهم.. وهم. من جانبهم. ومع افتقارهم لجذور شعبية من البداية. كانوا يقنعون أنفسهم بأن الخطر ليس قائما في فلسطين. وإذا كان قائما. فهو ليس عاجلا.. وإذا كان عاجلا. فإنه ليس من شأن مصر أن تتصدى له.. لأن على مصر أن تتطلع إلى أوروبا وتبتعد عن عالمها العربي.. أو عالمها «الشرقي» كما كانوا يسمونه!.

وبقدر نجاح الصهيونية في شق طريقها إلى هذا النوع من السياسيين. فإنها فشلت دائما في التسلل إلى الجانب الآخر - جانب الأغلبية - فحزب الوفد مثلا. وهو حزب الأغلبية الشعبية الطاغية في مصر وقتها. كان أكثر يقظة لما يجرى في فلسطين. لأنه في الواقع كان أكثر إدراكا لمسئوليته عن أمن مصر ومصالحها الحيوية. وصحف حزب الوفد كانت هي التي تصدت قبل غيرها للاستعمار الصهيوني في فلسطين. وهي التي بادرت في سبتمبر ١٩٣٨ إلى فتح اكتتاب لصالح الشعب العربي في فلسطين.

ومصطفى النحاس. زعيم حزب الوفد. كان هو الذي أدرك مدى ارتباط أمن مصر بما يجرى في فلسطين. إن قيامه بالتفاوض مع بريطانيا لحل «القضية المصرية» سنة ١٩٣٦ لم يمنعه من أن يثير أيضا «القضية الفلسطينية»... فكلتا القضيتين وجهان لعملة واحدة. ولقد ظل النحاس على هذا الموقف. حتى وهو خارج السلطة. بل لعله السياسي البارز الوحيد الذي ذهب بالفعل إلى فلسطين خصبًا لكي يقف بنفسه على حجم الخطر هناك. لقد استقل رئيس الوزراء مصطفى النحاس القطار من القاهرة في ٨ يونيو ١٩٤٣ فوصل إلى القدس في اليوم التالي في زيارة غير رسمية لفلسطين استمرت ثلاثة أيام.. حيث استقبله أهالي فلسطين هناك استقبالا شعبيا حارا.

بعدها شرح النحاس. في كلمته التي ألقاها بمجلس الشيوخ في ٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ إنه في تلك الفترة نفسها كان يتبادل المذكرات مع الحكومة الأمريكية. مسجلا للولايات المتحدة اعتراض مصر على المساعدة الأمريكية لبرنامج الهجرة اليهودية إلى فلسطين.. ولكن القصر والاحتلال لم يكن ليسمحان لحزب الأغلبية بأن يبقى في السلطة طويلا.. وهكذا

سرعان ما أقيـل مصطفى النحاس مرة أخرى في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤. برغم أن هذا لم يمنعه وحزبه بالطبع من الوقوف بالمرصاد لتغافل حكومات الأقلية التي تبعتها عن النشاط الصهيوني في فلسطين. بل وفي مصر ذاتها.

ولقد تجاوز الأمر مجرد التغافل إلى ما هو أكثر. ففي سنة ١٩٤٦ - وكانت الحكومة التي في السلطة برئاسة إسماعيل صدقي - وصل إلى مطار القاهرة مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، وأصيب إسماعيل صدقي بارتباك شديد.. فهو لا يستطيع السماح للمفتي بممارسة نشاط سياسي ضد الصهيونية في مصر لأن هذا لا يتماشى مع المصالح الصهيونية، وفي نفس الوقت هو لا يجرؤ على منع المفتي من الدعوة للقضية الفلسطينية خوفا من غضب الشعب المصري الذي كان قد قام بالفعل بمظاهرات دامية ومدوية ضده. لكن خيال إسماعيل صدقي يسعفه دائما بالحلول الوسط. لقد صدر بيان عن مجلس الوزراء يعلن الترحيب بقدوم الحاج أمين الحسيني. ولكنه يشير أيضا إلى أن «سماحته» لا شك يقدر المرحلة الدقيقة التي تجتازها مصر في ظل «الهدوء والنظام» والتفاوض مع بريطانيا!.. ولمزيد من التأكيد. أذيع بيان باسم المفتي نفسه. يعلن فيه إنه هو الذي اختار عدم ممارسة نشاط سياسي أثناء زيارته هذه إلى مصر!

وكان الذي أذاع هذا البيان هو كريم ثابت. المستشار الصحفي والإعلامي للملك فاروق!. إن كلا من كريم ثابت. من موقعه في القصر الملكي. وإسماعيل صدقي. من موقعه في رئاسة الوزارة. كانا ينطلقان من نفس المصلحة. ويتجهان إلى نفس الهدف - تعمية الرأي العام المصري عن حجم الخطر الذي يتضخم في فلسطين. تعمية. يحركها مزيج من المعتقدات الشخصية والارتباط بالمصالح الصهيونية في مصر. والعداء لكل ما هو عربي والإيمان بأن أولئك اليهود هم الأجدى لأنهم متحضرون وأثرياء..! وسوف نعرف فيما بعد ما هو المعنى الدقيق لذلك بالنسبة لكل منهما.

لكن المهم أنه في نفس السنة. ١٩٤٦ أرسلت المنظمة إلى مصر مندوبا على مستوى عال لكي يتفاوض مع هذا النوع بالذات من سياسى القصر والاحتلال والأقلية. وفي مقدمتهم إسماعيل صدقي رئيس الوزراء.

وهكذا جاء إلياس (ياهو) ساسون إلى مصر. وكان وقتها يشغل وظيفة السكرتير الشرقي للشعبة السياسية في الوكالة اليهودية - نفس الوكالة التي تكثف جهودها لاستعمار فلسطين وتمويل وحدات «الهاجانا» المسلحة. التي ستصبح وشيكا هي الجيش الإسرائيلي المواجه للجيش المصري على أرض فلسطين - جاء ساسون إلى القاهرة في سبتمبر ١٩٤٦. واجتمع بإسماعيل صدقي رئيس الوزراء في القاهرة لكي «يبحث معه القضية الفلسطينية». ولقد روى ساسون ما جرى في الاجتماع بعد ذلك إلى القنصل اللبناني العام في القدس أثناء اجتماعهما معا فيما بعد (وأرسل القنصل تقرير الاجتماع إلى وزارة الخارجية اللبنانية في ١٠ مارس سنة ١٩٤٧). وطبقا لرواية ساسون فإن إسماعيل صدقي قال له : «إنني شخصا لا أرى غير تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب. وأنا أؤيد هذا التقسيم. وقال له ساسون: إننا. كيهود. نرضى بهذا الحل. ولو أن فيه تنازلا عن أمانتي كثيرين منا. والتقسيم لا يخيب في الواقع آمال العرب. فهو يعطيهم دولة ولا شك على جزء كاف من فلسطين تعترف لهم الدول الكبرى باستقلالها. وتقبلهم في هيئة الأمم المتحدة. ومن ثم يقضى هذا على فكرة (إقامة) سوريا الكبرى التي تقض مضاجع بعض الدول العربية. ونحن من جانبنا مستعدون لأن نعترف باستقلال الدولة العربية الجديدة (في فلسطين) اعترافا لرجعة فيه.. !

ورد عليه إسماعيل صدقي : إنني مستعد لحث الدول العربية على قبول مشروع تقسيم فلسطين.. إذا كلفني الإنجليز بذلك !

وبالطبع لم يكلفه الإنجليز بذلك لأنهم كانوا يحسبون جيدا حساب المعارضة الشعبية الكاملة في ذلك الوقت لتقسيم فلسطين واقتطاع جزء منها يقيم عليه يهود وافدون من أوروبا دولة مستقلة. معارضة كانت تعم البلاد كلها. ومصر في مقدمتها.

فبرغم كل هذه الأصوات. والأصوات المبكرة التي سبقتها قبل سنوات.. وبرغم أن عشرة من أعضاء مجلس الشيوخ قد افتتحوا مناقشة في ديسمبر ١٩٤٧ عن خطورة ما يجري في فلسطين.. وبرغم أن رئيس مجلس الشيوخ نفسه (وكان وقتها هو الدكتور محمد حسين هيكل) قد سجل باسم المجلس قرار استنكار لمشروع تقسيم فلسطين الذي أقرته الأمم

المتحدة.. وبرغم أن شخصيات مصرية مؤثرة بدأت تدعو في نوفمبر سنة ١٩٤٧ إلى جمع المال والسلاح للمتطوعين الذين بدأ تجنيدهم شعبيا في مصر لإنقاذ فلسطين.. وبرغم أن تلك الشخصيات كانت تضم محمد علي علوبة. وحسن البنا. وصالح حرب. وغيرهم.. وبرغم أن الكتائب الشعبية الأولى من المتطوعين المصريين قد بدأت طريقها فعلا إلى أرض فلسطين.. وبرغم أن الدولة الصهيونية في فلسطين لم يعد يفصلها عن قيامها رسميا سوى شهور قليلة..

أقول إنه برغم هذا كله فإنه : يعرض في مصر أول فيلم صهيوني أتى به اليهودي الصهيوني المصري توجو مزراحي وهو فيلم بعنوان «بيت أبي» ويبين التقدم الذي أحرزه اليهود في فلسطين منذ ١٩١٧ إلى ١٩٤٦.. وفيلم صهيوني آخر بعنوان «أرض الأمل» اتفقت المنظمة الصهيونية في مصر مع توجو مزراحي على عمل دوبلاج له ليعرض. كالفيلم السابق. باللغة العربية.

ومكاتب المنظمة الصهيونية في مصر ما زالت تجمع التبرعات لإيجاد مأوى «لليهود المساكين» في فلسطين.. والصحف الصهيونية في مصر تتحدث عن الاستعمار الصهيوني في فلسطين باعتباره الحركة الوطنية التي تسميها السلطات البريطانية ظلما بالإرهاب (صحيفة الشمس - القاهرة : ١٩٤٦ / ٧ / ٥).. ووكالة سياحية تنشأ فجأة في الإسكندرية باسم «وكالة جريتبج للسفرات».. سوف يكتشف بعد سنوات أن مهمتها كانت هي الحصول على إعفاءات من ضرائب الدخل للصهيونيين المصريين وتسهيل سفر المهاجرين إلى فلسطين.. وسوف تستأجر هذه الوكالة فيلا خارج مدينة الإسكندرية لتكون قاعدة لعمليات التهريب.. والمخابرات الصهيونية في منظمة «الهاجانا» بفلسطين تقرر توسيع شبكتها في مصر. والسبب في ذلك عاملين : إن الصهيونيين يريدون أن يضعوا أيديهم على شيء من الاحتياطي الضخم من الأسلحة. الذي كدسته قوى الحلفاء في مصر منذ الحرب العالمية الثانية.. والحصول على المعلومات. باعتبار القاهرة هي مقر للقيادة البريطانية في الشرق الأوسط. وباعتبارها عاصمة أكبر دولة عربية يمكن أن تؤدي يقظتها المبكرة لما يجري في فلسطين إلى تحطيم البناء الصهيوني.

إن الأمم المتحدة كانت قد أقرت مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود. الذى رفضه العرب.. وبريطانيا أعلنت أنها سوف تنهى انتدابها على فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨. وعندما اجتمعت الوفود العربية فى الأمم المتحدة بنيويورك لمناقشة هذا التطور المفاجئ أصبح الجميع يدركون أن الدولة الصهيونية فى فلسطين سوف تقوم مع نهاية الانتداب. أى بعد شهور قليلة..

وعندما عقد رؤساء تلك الوفود اجتماعا مع الدكتور ماكنيل وزير الدولة البريطانى. وكريتش جونز وزير المستعمرات. وكانا موجودين فى نيويورك.. خرج فى الاجتماع صوت عربى واحد يؤكد : إن إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين أمر غير مستطاع. ولن تبقى هذه الدولة خمسة عشر يوما!.

كان هذا هو نورى السعيد !.. وهذا التخدير الذى يمارسه سياسى عربى - سوف يثبت بعد سنوات طويلة أنه عميل أجنبى - هو جزء من تخدير كبير ملأته كلها.. والخطر الأكبر فى هذه المشكلة سوف يكون ضد مصر.. ومع ذلك فإنه عندما قررت مصر أخيرا أن تدخل الحرب فى فلسطين. مع الدول العربية الأخرى. فإنها قررت ذلك فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨.

لقد أصبح على مصر أن تعوض نوما طويلا. وتخديرا تعرضت له. واستمر ٣١ سنة على الأقل - منذ صدور وعد بلفور - وأصبح على مصر أن تستعد لحرب. كان موعدها فى سنة ١٩١٧. فقرر دخولها فى سنة ١٩٤٨. وأصبح على مصر أن تستعد لهذه الحرب. ولم يبق أمامها سوى ثلاثة أيام !.. وأصبح على مصر أن تدفع بأبنائها إلى فلسطين. ليواجهوا رصاصا من الجانب الآخر أتى بعضه بأموال تم تهريبها من داخل مصر نفسها. ويحمله مقاتلون تم تجنيد بعضهم من داخل مصر نفسها.

إن الأموال التى تم جمعها علنا فى مصر. واليهود الذين تم تهجيرهم علنا وسرا من مصر قد انتقلا إلى فلسطين فى ظل شعارات ومقالات تزعم أن الهدف هو إقامة مأوى للاجئين اليهود المساكين فى فلسطين !

إن مصر. التى يربطها بفلسطين خط من السكة الحديد. وتطير منها يوميا وبانتظام

طائرات شركة مصر للطيران بين القاهرة واللد.. سوف تكتشف الآن أن ما تم بناؤه في فلسطين ليس مجرد «مأوى» لليهود مساكين وكهول و «مثيرين للشفقة» .. وإنما دولة لها بوليس ومستعمرات وجيش يملك مدافع ودبابات وطائرات.. وسوف يقيق الشعب المصرى على أبنائه وهم يستشهدون برصاص جاء من الاتجاه الوحيد الذى لم يتم تنبيههم إليه - جاء من فلسطين - .. وسوف يقيق الشعب المصرى على أشياء مذهلة.

فحاييم وايزمان الذى جاء زائرا إلى مصر عدة مرات. أخرها فى سنة ١٩٤٦. لينظم النشاط الصهيونى.. هو نفسه الذى سيصبح أول رئيس للدولة الجديدة عند إعلانها.. وإسحاق بن زيفى، الذى قضى عشرة أيام فى القاهرة. وأقامت له المنظمة الصهيونية فى مصر حفل استقبال ضخم بقرها فى شارع النبى دانيال بالإسكندرية فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٢. دعا فيه علنا إلى تكاتف الجهود لبناء الوطن القومى اليهودى.. وجمع من داخل مصر خمسة عشر ألف جنيه تبرعا لشراء قطعة أرض فى فلسطين.. سوف يصبح هو الرئيس الثانى لدولة إسرائيل.. وسوف تكون «قطعة الأرض» هذه هى مستعمرة «كفار يدياه» التى ينطلق منها مقاتلو الدولة الجديدة ضد أبناء الشعب المصرى.. وموسى شيرتوك الذى رآه المصريون حتى سنة ١٩٤٦ يلقي خطبة فى مدرسة «نقطة اللبن» أوفى «فندق المجندات اليهوديات» بشارع ضريح سعد بالقاهرة رقم ٢.. سوف يصبح هو أول وزير خارجية للدولة الصهيونية الجديدة.. وأميل نجار الذى يرأس لجنة الصحافة والإعلام التابعة للاتحاد الصهيونى المصرى. والذى عقد عشرات الاجتماعات فى مقر هذا الاتحاد (١١٦ شارع عماد الدين بالقاهرة) سوف يظهر فجأة على الجانب الآخر سفيرا لإسرائيل فى إيطاليا.

ويعقوب وايزمان. الذى زوج ابنته لإميل نجار. والذى يعاون ليون كاسترو فى البناء ببريث (ومقرها ١٨ شارع عدلى بالقاهرة) سوف يظل فى مصر بعض الوقت.. حتى بعد قيام إسرائيل.. مديرا لشركة شل بوتاجاز.. ثم سيهاجر إلى إسرائيل بناء على استدعاء شقيقه رئيس إسرائيل !.. وجاك رايان الذى أصدر فى مصر منذ سنة ١٩٣٦ جريدة «المنبر اليهودى» لتكون منبرا للدعوة الصهيونية.. سوف يختفى ليظهر فجأة فى الدولة الجديدة - إسرائيل - عاملا فى صحافتها الناطقة بالفرنسية !.. وسعد المالكى. الذى أصدر مجلة «الشمس» وظل يصدرها

في مصر حتى قيام دولة إسرائيل (فالجريدة لم تتوقف إلا في ١١ يونيو سنة ١٩٤٨) سوف يختفي هو الآخر لكي يظهر في إسرائيل بعد قيامها بستة أشهر! ومئات.. ومئات غيرهم !

ثم... جريدة «المقطم» التي صدرت في مصر ١٨٨٩.. وظلت منذ صدورها تشجع على الاستعمار الصهيوني في فلسطين. هي نفسها التي سجلت من البداية أن موقفها هو المطالبة بعدم جلاء بريطانيا عن مصر، وكتبت إن على المصريين أن يطالبوا باستمرار هذا الاحتلال.. ولا يفكروا في الاستقلال... ففي أى زمان تمتع الآباء والجدود باستقلال وحرية حرموها الآن ؟ ومتى كان زمام البلاد في قبضة يدهم وسلب الآن منهم؟ وأى شيء تغير عليهم ؟ وما ضرهم إذا انفردت بالنفوذ دولة واحدة بينهم لا سبع عشر دولة؟^(١)

هذه الجريدة هي نفسها التي اختارت صهيونيا في مصر. ليكون أول مراسل لها في فلسطين (هو نسيم ملول).. هي التي كتبت فيها كريم ثابت مقالا في سنة ١٩٣١ يعبر فيه عن إعجابه بالاستعمار الصهيوني في فلسطين.. وكريم ثابت هذا نفسه. الذي رأيناه متعاطفا إلى هذه الدرجة قبل ١٧ سنة مع الصهيونية.. سوف نراه الآن شريكا في رأسمال جريدة وفدية كبرى هي «المصرى» .. ثم نراه صديقا للملك فاروق ملك مصر. وبعدها مستشارا صحفيا له ومشرفا على الإذاعة المصرية.. وبحكم هذه العلاقة وحدها.. وبسبب مشاعر هذا الرجل نفسه. سوف يسقط شهداء كثيرون من أبناء مصر على أرض فلسطين. إنهم سيسقطون قتلى. ليس فقط بسبب رصاص من عدوهم. ولكن بسبب فساد من سلاحهم. فساد سوف يلعب فيه كريم ثابت هذا دورا خطيرا. سيمضي بعض الوقت قبل أن يتكشف للجميع بعد فوات الأوان. إن كريم ثابت هذا لم يكن إلا نموذجاً واحداً. عن تغلغل أناس لا يحتفظون بأى ولاء، لمصر. إلى مراكز خطيرة تؤثر فيه على مستقبل مصر وأمنها.. لقد كان هؤلاء هم الذين أكملوا للنفوذ الصهيوني في مصر ما عجز عن أن يقوم به هو بنفسه.

إن هذا النفوذ. والذين اشتراهم بالمال والأفكار. هو الذى منع شعب مصر حتى الآن من

أن ينتبه إلى حجم الخطر عند الباب الشرقي لمصر.. وهو الذى جعل اليقظة القومية متأخرة إلى هذه الدرجة.. وهو الذى أتاح لعملية التخدير الطويل.. والخداع المستمر.. النجاح حتى اللحظة الأخيرة.

لقد حانت تلك اللحظة فى النهاية.. وأصبح على مصر أن تواجه عدوها فى فلسطين.. إن الأبناء الذين قررت مصر فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ أن تدفعهم إلى فلسطين أصبح عليهم أن يفعلوا ذلك فى خلال ثلاثة أيام !.. لقد أصبح عليهم أن يواجهوا رصاص عدوهم بصدورهم فى فلسطين.. بغير أن يدركوا بعد أنهم يدفعون ثمن خطايا جيل سابق رفض.. أو عجز عن أن ينتبه للخطر فى موعده.

لقد استخف الآباء وأغضوا أعينهم، وأداروا وجوههم فى الاتجاه الآخر.. وفى أحيان كثيرة ساهموا بقصد أو بغير قصد.. بجهل أو بمعرفة.. بالسكوت أو بالعمل.. على قيام هذا الخطر فى فلسطين.

والآن جاء الدور على الأبناء لكى يسددوا ثمن خطايا الآباء.. من دمائهم.. الآن أصبح مطلوبا من الأبناء أن يخوضوا حربا لم يوفر لهم آباؤهم أى استعداد لها.. ويواجهوا خطرا لم يعيّنهم آباؤهم ضده.. ويحاربون عدوا لم يشرح لهم آباؤهم حجمه ولا خطره.

الآن قامت دولة إسرائيل فى فلسطين.

والآن دخلت مصر حرب فلسطين.

ويومها كان الجيش المصرى هو مجرد جيش من المتطوعين.. فلم يفكر أحد فى مصر.. بعد، فى تطبيق التجنيد الإجبارى! ويومها.. أيضا.. لم ترصد الحكومة لتمويل دخول مصر حرب فلسطين.. سوى أربعة ملايين جنيه !

□□□□

”على مصر كدولة مستقلة أن تأخذ في الحسبان ليس فقط الاحتمالات المضيئة بل الاحتمالات المظلمة أيضا وإلا فإنها ستخطئ بحق نفسها أمام التاريخ“ .

عبد المنعم مصطفى

دبلوماسى مصرى - أغسطس ١٩٤٩

الفصل الثالث

الربع ساعة الأولى :

معاهدة سلام إسرائيلية إلى الملك فاروق !

ذات يوم من أيام سنة ١٩٨٢ . أقام السفير الإيطالي في القاهرة حفلا دبلوماسيا دعى إليه - ضمن آخرين - السفير الإسرائيلي في القاهرة.. موسى ساسون.

وطبقا لما رواه ساسون نفسه فيما بعد . فإنه أثناء الحفل.. تقدم منه شخص مصرى فى الثمانين من عمره.. وسأله : هل أنت أحد أقرباء السيد / إلياس ساسون ؟

وابتهج السفير الإسرائيلي على الفور.. فبرغم معاهدة إسرائيل مع السادات.. إلا أن السفير رأى من قبل أن من النادر أن يبادره مواطن مصرى بالحديث.. إلا إذا كان مضطرا إلى ذلك بحكم منصبه.. أو بحكم مصالحته الشخصية فى الصفقات الجارية القليلة غير المعلنة !.

ابتهج السفير الإسرائيلي موسى ساسون إذن.. ثم رد على المواطن المصرى ذى الثمانين عاما بقوله : نعم.. إن إلياس ساسون كان والدى.. ولكن.. من أين لك هذا الاهتمام به؟.

رد المواطن المصرى : حسنا.. طالما أنه والدك.. فلا بأس من أن أقول لك إننى كنت رجل الاتصال بين والدك.. وبين الديوان الملكى فى مصر أيام الملك فاروق.. فى الاتصالات السرية التى جرت حتى سنة ١٩٥٠ بين الطرفين.. لاستطلاع إمكانية عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل..!

ولم يكن الموضوع جديدا على السفير الإسرائيلي فى القاهرة.. فلا بد أنه بحكم عمله ووثائق وزارة الخارجية والمخابرات الإسرائيلية ، كان يعرف مضمون تلك الاتصالات السرية التى حاولتها الدولة الإسرائيلية الوليدة مع الديوان الملكى فى القاهرة.. فى الربع ساعة الأولى من قيامها فى فلسطين.

وفى أول رحلة عاد فيها السفير إلى إسرائيل - حيث كان يحلو له أن يشعر بالنشوة من حقيقة أنه الوحيد من كل سفراء إسرائيل الذى يستطيع أن يسافر منها وإليها بطريق البر- راح موسى ساسون يحكى تلك الواقعة . عن هذا الشخص المصرى الغامض ذو الثمانين عاما . والذى تجنب ساسون ذكر اسمه . بعدها روى تلك الواقعة فى محاضرة ألقاها بمعهد «شيلوخ» فى تل أبيب.

والواقع أن قصة تلك الاتصالات السرية بين إسرائيل وديوان الملك فاروق فى القاهرة هى أكثر إثارة من ذلك.. لأنها تكشف بوضوح الأسلوب الإسرائيلى فى التسلل إلى أصحاب

مراكز السلطة والنفوذ في العالم العربي.. وتكشف أيضا المضمون الذي تعنيه إسرائيل من السلام مع مصر.

ذلك لأن إسرائيل تقدمت بأول مشروع لها للسلام بعد أقل من ثمانية أشهر من قيامها. تقدمت به إلى مصر. والسبب في ذلك. كما قرره الإسرائيليون وقتها. هو أننا لا نعني من الدول العربية غير مصر. والصلح المنفرد بين إسرائيل ومصر معناه عمليا بداية الطريق نحو فرض (السلام الإسرائيلي) على العالم العربي.

وحتى يكون مضمون هذا «السلام الإسرائيلي» واضحا. فإن إسرائيل أعدت بالفعل مشروعا بمعاهدة كاملة للصلح المنفرد يتم إبرامها بين مصر وإسرائيل. وقامت إسرائيل بإبلاغ المشروع الكامل لتلك المعاهدة إلى الملك فاروق. ملك مصر حينئذ. بعد أقل من ثمانية أشهر من قيامها في فلسطين كدولة بقوة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني. واختارت إسرائيل اثنين من رجال السياسة المصرية حينئذ لإبلاغ فاروق بمشروع المعاهدة عن طريقهما. هما: إبراهيم عبد الهادي رئيس الديوان الملكي.. والدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ.

كانت إسرائيل. حتى من قبل قيامها رسميا كدولة. تختار أولئك الذين تتفاوض معهم جيدا. فمبكرا. منذ شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦. كان «إلياهو ساسون» السكرتير الشرقي للشعبة السياسية في الوكالة اليهودية. يجتمع في القاهرة بإسماعيل صدقي رئيس وزراء مصر حينئذ. للتفاوض معه بشأن الوسيلة الممكنة لتبني المطالب الصهيونية حينئذ بتقسيم فلسطين.^(١)

لم يكن اختيار الوكالة اليهودية حينئذ لإسماعيل صدقي في مصر اختيارا عشوائيا. فمنذ أواخر العشرينات كانت الرأسمالية اليهودية في مصر قد عملت على ربطه بمصالحها. هو وآخرين. وأصبح عضوا في عدد من الشركات التي تسيطر عليها تلك الرأسمالية في مصر. مثل شركة «وادي كوم أمبو» و «الشركة الأنجلو بلجيكية» و «الأنجلو مصرية» و «الشركة

(١) قام ساسون بشرح تفاصيل تلك المفاوضات في اجتماعه مع شحادة الفصين القنصل اللبناني العام في القدس. وأرسل به الأخير تقريرا إلى وزارة الخارجية اللبنانية في ١٠ / ٣ / ١٩٤٧ - انظر عادل مائل : «من رودس إلى جنيف» - ص ١٠٣ وما بعدها.

العقارية المصرية». وبعض تلك الشركات أعطت إسماعيل صدقي عضوية صورية بالاكتتاب في بعض أسهمها وسنداتها حتى يغير حق التصرف فيها.. الخ.^(١) وفي تلك الفترة نفسها كان لإسماعيل صدقي مواقفه العلنية ضد القضية الفلسطينية. ففي سنة ١٩٢٥. وكان إسماعيل صدقي وقتها وزيرا للدخلية. أمر باعتقال كل من يهتف ضد جيمس بلفور صاحب وعد بلفور الشهير. أثناء مرور الأخير بالقاهرة في طريقه لحضور افتتاح الجامعة العبرية بالقدس.

وفي سنة ١٩٣٠: عندما أصبح إسماعيل صدقي رئيسا للوزراء أمر بإغلاق جريدة «الشورى» الفلسطينية التي تصدر بالقاهرة. لأنها تناهض الاستعمار الصهيوني في فلسطين. بينما لم يمس مطلقا جريدة «إسرائيل» لصاحبها ألبرت موصيرى. التي كانت لسان حال الحركة الصهيونية في مصر وتدعو إلى جمع التبرعات لمساعدة اليهود في استعمار فلسطين!. وبالإضافة إلى ذلك فقد قرر اشتراك مصر في المعرض الصناعي الذى أقامته المنظمة الصهيونية فى تل أبيب. متعللا بحاجة الحكومة للاشتراك فى المعرض لترويج المنتجات المصرية فى فلسطين. وبالطبع لم يحدث شيء من ذلك. وقاطع أهالي فلسطين المعرض تماما طبقا لتقرير ممثل مصر حينئذ.

هكذا. فحينما شكل إسماعيل صدقي الحكومة للمرة الثانية فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٦ اختارت الوكالة اليهودية فى فلسطين أن تتفاوض معه. أملا فى مساعدتها على «تبليغ» فكرة تقسيم فلسطين إلى الدول العربية. وحتى ذلك الوقت لم يكن الصهيونيون قد استعمروا أكثر من ٦٪ من أراضي فلسطين.

ولأن إسماعيل صدقي لم يعمر فى الوزارة طويلا. حيث خلفه محمود فهمى النقراشى فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦. فقد عقد ديفيد بن جوريون وموسى شاريت والياهو ساسون اجتماعا لبحث الأمر. و «قر قرارنا على أن نتصل بمعالى إبراهيم عبد الهادى باشا رئيس الديوان الملكى المصرى» وذلك بالإضافة إلى النقراشى رئيس الوزراء.

(١) دراسة أنس محطفي كامل عن الرأسمالية اليهودية بمصر : مجلة الأهرام الاقتصادى ١٢ / ٤ ١٩٨١.

ومن المهم هنا أن نلاحظ أولاً أن تلك الشخصيات كانت متسقة في مواقفها ضد قيام مصر بالتصدي للاستعمار الصهيوني في فلسطين. حتى بعد أن أصبح خطر قيام إسرائيل كدولة واضحاً للجميع. فمحمود فهمي النقراشي قام. باعتباره رئيساً لوزراء مصر. بإخطار مجلس الجامعة العربية في أول أكتوبر سنة ١٩٤٧. بأن مصر لو قدر لها أن تحارب في فلسطين ستشارك فقط بمظاهرة عسكرية محدودة.. ويجب أن تعلم الدول العربية مقدماً أن الجيش المصرى لن يشارك في القتال.. وذلك لأسباب داخلية بحته ! فلتعمل الجيوش العربية حسابها على هذا الأساس !

واسماعيل صدقى هو الآخر، في الجلسة السرية التي عقدها مجلس الشيوخ في ١١ مايو سنة ١٩٤٨. وقف يسوق كافة الحجج داخل المجلس على «عدم قدرة الجيش المصرى على الحرب في فلسطين».. «وأن الصراع في فلسطين لا يهم مصر لأنه لا شأن لها به. ولا ناقة لها فيه ولا جمل».. على حد تعبير الدكتور هيكمل في مذكراته !

وهكذا، فإن الذين ارتبطت مصالحهم بالرأسمالية اليهودية مبكراً كانوا يسجلون من البداية أنهم ضد أى محاولة لوقف الاستعمار الصهيوني لفلسطين بالقوة. وقد ذهب الجيش المصرى إلى فلسطين فعلاً في ظل حكومة لا يؤمن رئيسها بالقتال من أساسه. كما يؤمن الآخرون بعجز الجيش عن التصدي لما يجرى في فلسطين (وهو ما أثبتت الوقائع عكسه سريعاً) بل يروجون أيضاً للمفهوم الصهيونى بأنه لا يجب أن تكون لمصر علاقة بما يجرى في فلسطين جملة وتفصيلاً !

من ناحية أخرى. من المهم أن نلاحظ أن إسرائيل. قبل وبعد قيامها كدولة. كانت تركز اتصالاتها على نمط خاص من السياسيين في الجانب العربى (ومصر هنا مجرد نموذج لما جرى في الدول العربية الأخرى). فإبراهيم عبد الهادى مثلاً كان معروفاً عنه أنه «سوط الإرهاب» الذى يسلطه الملك فاروق على الشعب المصرى. واسماعيل صدقى كان صاحب سياسة «اليد الحديدية» ضد الشعب. ومحمود فهمي النقراشي كان مكروهاً شعبياً إلى الدرجة التى انتهت باغتياله. والثلاثة كان يجمعهم أنهم. كوزراء ومستشارين ورؤساء للوزارات. لا يتمتعون بأية جذور شعبية. ولا يتورعون عن استخدام الإرهاب. ولم

يحكموا إلا في ظل الأحكام العرفية وتزييف الانتخابات وتعطيل الدستور وكبت الحريات. ولا يمثلون سوى القصر الملكي وأحزاب الأقلية.

فمع هذا النوع فقط من السياسيين كانت إسرائيل تستطيع أن ترى أن فرصتها قائمة لتمير «السلام الإسرائيلي». فإسرائيل لم تجرؤ مطلقا على محاولة طرح شروطها - مجرد المحاولة - على سياسيين يتمتعون بجذور شعبية ويدركون مسؤوليتهم عن مصالح مصر وأمنها. ابتداء من حزب الوفد ومصطفى النحاس إلى ثورة ٢٣ يوليو وجمال عبد الناصر. ولكن إسرائيل فعلت ذلك دائما مع كل الذين توسمت فيهم ارتباطا سابقا أو لاحقا في المصالح. أو انعزالا عن التيار الشعبي، أو عدم دراية بجوهر الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن النوع الأخير كانت محاولة إسرائيل في سنة ١٩٤٨ مع الدكتور محمد حسين هيكل، قطب حزب الأحرار الدستوريين. الذي كان بدوره واحدا من أحزاب الأقلية في مصر.. كان هيكل وقتها رئيسا لمجلس الشيوخ. وقد سافر إلى روما على رأس وفد مصرى لحضور المؤتمر البرلماني الدولي المقرر انعقاده في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ١٩٤٨.

وطبقا لرواية محمد حسين هيكل في الجزء الثالث من مذكراته، فإنه أثناء إقامته في فندق «اكسليور» بروما، تلقى مكالة تليفونية من شخص لا يعرفه. وذكر له أنه يريد مقابلته من طرف السيد / إلياهو ساسون. ثم يضيف هيكل قائلا: «... وساسون موظف كبير في وزارة الخارجية الإسرائيلية. قابلني بالقاهرة غير مرة في رئاسة مجلس الشيوخ وفي منزلي. وكان ذلك قبل قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وبعده. وحاول إقناعي بأن من الخير تفاهم مصر مع اليهود، وساق لي من الحجج مثل ما كان يسوقه ذلك الشخص الذي تحدثت عنه في أول هذا الفصل. ولما كان الموقف قد تغير بعد قرار الأمم المتحدة. وبعد الحرب بين اليهود والعرب. حددت موعدا لهذا الشخص على أن أقف منه على اتجاه اليهود في هذا الظرف الجديد. فلما جاء إلى الفندق سألتني عما إذا كنت أطيل مقامي بإيطاليا بعد المؤتمر البرلماني، لأن المسيو ساسون يريد أن يقابلني في الأيام الأولى من أكتوبر».

وطبقا للترتيب الذي تم الاتفاق عليه: فقد جرى اجتماع محمد حسين هيكل وإلياهو ساسون بالفعل في مدينة جنيف بسويسرا. حيث «... قابلني مسيو ساسون. وبدأ يحدثني

عن عقد الصلح بين إسرائيل ومصر. قال : أصارحك بأننا لا نعني من الدول العربية غير مصر. وأنا حريصون كل الحرص على إقامة العلاقات بيننا وبينها على أساس المودة والصداقة. فقلت : وعلى أى أساس تريدون أن يقوم هذا الصلح ؟. أنا لا أعرف الخطة التي قررتها الحكومة المصرية. ولكن أريد أن أعرف عزمكم أنتم. فإذا اقتنعت بأن فيه ما يصلح أن يكون أساس حديث في أمر الصلح أفضيت به إلى الحكومة المصرية. وأود أن أذكر لك رأيا شخصيا لي لم أفاتح به أحدا من المسؤولين في مصر. ذلك أن تتنازلوا أنتم صراحة عن منطقة النقب لمصر. وأن تعلموا استعدادكم لهذا التنازل قبل كل حديث. وأجابني الرجل في لهجة لم أرضاها : وما حاجتكم إلى النقب ولديكم أنقاب كثيرة لم تصلحوا منها شيئا. يريد أن صحرى مصر الواسعة لم تنل منا عناية أو إصلاحا. وكفتني هذه العبارة لأكف عن المضى في الحديث، فقلت أظن إذن إنه لا فائدة من الحديث فيما قصدت إليه .

لم يكن الصراع في فلسطين يتعلق بضم. أو عدم ضم. صحراء النقب - إلى مصر - الأمر الذي يدل في حد ذاته على سذاجة الصورة السياسية لدى الدكتور محمد حسين هيكل. واستحق بالتالي تهكم ساسون عليه. كما أنه لم يكن من مهمة هيكل «جس النبض لمعرفة ما يريده اليهود من الحديث مع مصر» وهو المبرر الذي يسجله لاجتماعه مع ساسون. إن هيكل نفسه يسجل أنه «.. لما رأيت مسيو ساسون يتحدث بلهجة لم ترضني: أثرت عدم المضى في حديث لا جدوى من المضى فيه. وعدت إلى مصر في منتصف أكتوبر وليس في نيتي أن أذكر لأحد شيئا عما دار بيني وبين المسيو ساسون» .

ومع ذلك فلم تنته المسألة عند هذا الحد. فلقد سافر محمد حسين هيكل إلى باريس لحضور اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨. وفي الصباح التالي مباشرة لوصول هيكل إلى باريس تلقى مكالة تليفونية في غرفته بالفندق. من نفس المسئول الإسرائيلي السابق الذي رتب من قبل اجتماع ساسون مع هيكل. ويقول هيكل «... قد تولتني الدهشة حين أظهر حرصه على هذا اللقاء؛ فقد كنت أحسب أن ما دار بيني وبين مسيو ساسون بجنيف قد قضى على كل رجاء يدعو إلى استئناف الحديث في الموقف الإسرائيلي من مصر أو موقف مصر من إسرائيل. والحوادث التي توالى بعد ذلك أمعن في تقرير هذا المعنى» .

إن تلك «الحوادث» التي يشير إليها الدكتور هيكل لم تكن أقل من قيام إسرائيل بخرق الهدنتين الأولى والثانية مع الدول العربية. واغتيالها لوسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت. وقيامها بمحاصرة قوة للجيش المصري في الفالوجا. (كان من بين المحاصرين في الفالوجا ضابط صغير اسمه جمال عبد الناصر) حصار كان مازال قائما عندما طلب هذا المسئول الإسرائيلي الاجتماع بالدكتور هيكل في باريس. ولم يكن هيكل يعرف بعد. أنه في نفس اللحظة التي يحدث فيها هذا المسئول الإسرائيلي عن «الود والصداقة» مع مصر.. كانت إسرائيل تعد لهجوم ضخم ومفاجئ جديد لاختراق حدود مصر نفسها في محاولة للقضاء على الجيش المصري نهائيا.

لقد استقبل هيكل المسئول الإسرائيلي (الذي جاء معه بزميل آخر) بغرفته بالفندق في اليوم التالي. ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨. وطبقا لرواية هيكل في مذكراته فإن المبعوثين الإسرائيليين «عادا يخبراني أن إسرائيل حريصة أشد الحرص على صداقة مصر. وأن مصر ترغب عن هذه الصداقة لأمر لا يفهمانه. وأن إسرائيل قدمت لمصر ما تعتقده الأساس الصالح لعلاقتها في المستقبل. وسألتهما. فعلمت أن إسرائيل بعثت بمشروع معاهدة مودة وصداقة تعقدتها مع مصر. وأن المشروع أبلغ إلى إبراهيم عبد الهادي باشا وهو رئيس الديوان. وأنهم لم يتلقوا منه ردا. وسألتهما إن كان لديهم صورة من هذا المشروع أستطيع الاطلاع عليها. فوعدا بإرسالها لي صباح الغد: وبأن نلتقي مرة أخرى بعد يومين لأبلغهما رأبي في هذا المشروع. وصدق الرجلان. فقد تلقيت صباح الغد من ذلك اليوم مطروفا فضضته فإذا به هذا المشروع الذي حدثاني عنه. .

هكذا إذن، تلقى الدكتور هيكل يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٤٨، المشروع الإسرائيلي لـ «معاهدة المودة والصداقة» مع مصر. المشروع الذي ترى إسرائيل. الدولة الوليدة في فلسطين. أنه الأساس الصالح لعلاقتها في المستقبل مع مصر أكبر الدول العربية.

وهنا يسجل هيكل ما حدث في مذكراته قائلا : تلوت مقدمة المشروع ومواده فتولاني العجب أشد العجب. لقد صيغ على غرار المعاهدة المصرية البريطانية التي عقدت في سنة ١٩٣٦. لكن إسرائيل تملئ فيه على مصر ما هو أقسى مما ورد في معاهدة ١٩٣٦. فالدولتان

الساميتان المتعاهدتان يجب ألا تتخذ أيهما سياسة في البلاد الأخرى تناقض سياسة الدولة الأخرى. ويجب أن تخف أيهما لنجدة الدولة الثانية إذا تعرضت للاعتداء. ويجب أن تعامل كلتاهما بشروط الدولة الأكثر رعاية في أراضي الدولة الأخرى. إلى غير ذلك من شروط أثارت دهشتي. حتى لقد ظننت أن المشروع لم يجرؤ أحد على إرساله إلى مصر. وأنهما أخبراني بذلك ليقتفا على رأى فيما تعتزم بلادهما التقدم به إلى الدولة العربية الكبرى» .

ولم يصدق الدكتور هيكل ما قرأه في مشروع المعاهدة لما «لم يجرؤ أحد» على إرساله إلى مصر. ولكن المسؤولين الإسرائيليين أخطروا هيكل بأن المشروع قد سلم فعلا إلى إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى. ومن ثم فلا بد أن الأخير أطلع الملك فاروق على الأقل عليه. وعندما أخبرهما هيكل بأن المعاهدة المصرية البريطانية لسنة ١٩٣٦ هي الآن محل سخط المصريين جميعا. وأن مشروع معاهدة «المودة والصداقة» هذا الذى تعرضه إسرائيل هو «أشد وطأة على مصر من تلك المعاهدة المصرية البريطانية». أجابه المسئولان قائلين : «إن توقيع معاهدة بيننا وبين مصر سيكون المقدمة لإلغاء معاهدة ١٩٣٦. فستعمل إسرائيل بما لديها من مختلف الوسائل لتعاونكم على إلغائها» !

ويواصل هيكل روايته : قلت وقد استفزنى هذا الكلام : إن مصر قادرة بمفردها على تحقيق أهدافها. وستبلغ ما تريد عما قريب.. قالوا «إذن. أشر علينا بما يجب أن نصنعه لتوطيد علاقة مودة وصداقة بيننا وبين مصر.. قلت : لا تظنوا أن الموقف المصرى الحاضر يعاون على أى إجراء رسمى يحقق هذه الغاية. فلا تزال الخصومة بين مصر وإسرائيل على أشدها. ومصر اليوم لم تعترف بإسرائيل. ولست أظن أنها تعتزم الاعتراف بها عما قريب. أما وقد سألتمانى أن أشير عليكم. فالرأى عندى أن تترك الأمور عاما أو عامين أو ثلاثة. وألا تثيروا أنتم أية ثائرة من جانبيكم. وكثيرا ما حل الزمن مشكلات عجز أقدر الساسة وأمهرهم عن حلها» !

تلك هى شهادة الدكتور محمد حسين هيكل. والجانب المهم فى الموضوع هو هذا النص الذى أعدته إسرائيل مبكرا. ونوع السلام الذى أقامت على أساسه مشروع معاهدتها «للمودة والصداقة» مع مصر.

فتلك المعاهدة المقترحة. التي تمثل مفهوم إسرائيل للسلام مع مصر. تقوم أساسا على:

- إنها معاهدة للصلح والسلام المنفرد مع مصر.
- إن إسرائيل تحتفظ بمقتضاها لنفسها بحق الفيتو على السياسة الخارجية المصرية.
- بحيث تمتنع مصر عن انتهاج أى سياسة تراها إسرائيل متناقضة مع سياستها.
- إنها معاهدة تحالف: تخف مصر بمقتضاها إلى نجدة إسرائيل إذا تعرضت الأخيرة إلى أى اعتداء - من جانب دولة عربية بالطبع.
- إن الأسواق المصرية يجب أن تكون مفتوحة أمام البضائع الإسرائيلية بحيث تحصل إسرائيل على امتيازات جمركية واقتصادية تجعلها الدولة الأكثر رعاية فى داخل مصر.

- إن حصيلة كل البنود السابقة هى أن تخرج مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا من العالم العربى. مستبدلة التزاماتها العربية. بالتزامات مع إسرائيل تكون مناقضة ومعادية بالضرورة للحقوق العربية !

تلك هى الشروط التى تضمنتها أول معاهدة للسلام و «المودة والصداقة» عرضتها إسرائيل على مصر فى سنة ١٩٤٨. وربما كانت هناك شروطا أخرى لم يذكرها الدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ. وكانت هى ما دعاه إلى أن يقول عن مشروع تلك المعاهدة إن «إسرائيل تملئ فيه على مصر ما هو أقصى مما ورد فى معاهدة سنة ١٩٣٦» !

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ وقعتها مصر مع دولة تحتلها فعلا. وهى إمبراطورية بريطانيا العظمى. وإسرائيل تأتى. كدولة وليدة لم يزد عمرها عن ثمانية أشهر. لكى تملئ على مصر شروطا أقصى مما أمّلتها إمبراطورية بريطانيا العظمى. فإسرائيل توضح لمصر من البداية أنها تحتفظ لنفسها بامتيازات وسلطات الدولة العظمى فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها ! وبصرف النظر عن مصير ذلك المشروع فى النهاية. فإن المهم هنا هو النوايا الرسمية التى تكشف عنها. والمضمون الذى تعترف إسرائيل وتسجل أنها تسعى إلى تحقيقه وفرضه. فى هذه المرة عاد الدكتور محمد حسين هيكل إلى مصر. وقد أصبح إبراهيم عبد الهادى

رئيسا للوزراء. حيث قرر أن يخطر الملك فاروق بتفاصيل ما دار بينه وبين المبعوثين الإسرائيليين.. وابتسم الملك قائلا: لقد بلغ من أمر هؤلاء القوم أن يخاطبوني مباشرة بخطاب بعثوا به. وكان أمامهم طريق الحكومة أو طريق الديوان.

ويبدو أن هيكل عرف فيما بعد أن إسرائيل تبذل نفس المساعي مع كل دولة عربية أخرى مجاورة لفلسطين. قائلة في كل مرة إنه لا يهمها من العرب أجمعين إلا تلك الدولة فحسب. مكررة محاولتها لجبرتها إلى صلح منفرد معها. كما فعلت مع مصر. وهنا فقط يتساءل الدكتور هيكل في مذكراته قائلا: ترى أياكون الأمر قد بلغ إلى حيث استطاعت إسرائيل. واستطاعت السياسة الدولية. أن تفرق بين الدول العربية. وأن تصل بين كل واحدة منها وبين إسرائيل لعقد صلح منفرد؟

ويقدر الدكتور هيكل مباشرة: «لم أقف عند هذه الأسئلة. ولم أحاول الإجابة عنها! إذن.. من يحاول الإجابة عليها؟ الحكومة؟ ولكن، ماذا إذا لم تفكر الحكومة؟ ألا يشغل أبناء مصر البارزين بالفعل في السياسة المصرية أنفسهم بالتفكير في مستقبل مصر وأمنها والأخطار التي تهددها؟ لقد كانت تلك علامات استفهام كبرى مطروحة في الساحة المصرية منذ وعد بلفور على الأقل. أسئلة مطروحة ولكن لم يجب عليها أحد.. وتستطيع الحكومة المصرية. فيما بين ١٩١٧ و ١٩٣٦ على الأقل. أن تعلق خطاها على شماعة الاحتلال البريطاني لمصر. لكي تجد تفسيراً لعجزها عن العمل. وهو تفسير صحيح جزئياً. ولكن، ماذا عن السياسيين والمفكرين والكتاب والصحفيين؟ هل كانوا هم أيضاً ممنوعين من الكتابة والتفكير والتنبيه إلى الخطر وإيقاظ الوعي الشعبي بحجمه؟ إذا كان بعضهم قد منع. فلماذا تطوع البعض الآخر للتهوين من الخطر - بل وللتعمية عنه؟ كيف تفسر هذا التطوع الاختياري للتلقائي لتضليل شعب بأكمله عن حقيقة مصالحه وحدود أمنه؟ لماذا لم يكتفوا بالسكوت إذا كانوا حقاً مضطرين إليه؟

.. ولكنهم لم يكونوا مضطرين - حتى - إلى السكوت. لقد كان هناك احتلال حقاً. والتزام بريطاني رسمي بقيام وطن قومي يهودي في فلسطين. وسياسة بريطانية تنفذ هذا الالتزام حقاً بالتدرج. ومع ذلك، ففي ظل هذا كله استطاع الصوت الوطني أن يشق

طريقه إلى الرأي العام في مصر. استطاعت جريدة «المؤيد» مثلا أن تكتب في مطلع القرن العشرين، وجريدة «فلسطين» أن تكتب في العشرينات، و «البلاغ» و «كوكب الشرق» و «مصر الفتاة» في الثلاثينات. واستطاع أحمد ذكي ومحمد على علوبة وفتحى سعيد وفكرى أباطة وعشرات غيرهم أن يتكلموا ويوقظوا وينبهوا ويدقوا جرس الإنذار. ولكن هذا الجرس لم يؤد إلى الإنذار المطلوب لأن الأجراس الأخرى غطت عليه وحاصرتة. حصار لعب فيه النفوذ الصهيونى المنظم فى مصر دور المهندس والمستفيد معا. نفوذا كان قائما وملموسا وحقيقيا فى سنوات العشرينات والثلاثينات والأربعينات. نفوذا كان يستهدف من البداية تخدير وتنويم الوعي القومى المصرى إلى آخر لحظة ممكنة.

ولقد رأينا مفاوضات إسرائيل الأولى. عقب قيامها كدولة مباشرة. ولقد بدأت بالكلمات المعمولة عن السلام والود والصداقة. وحينما جاءت لحظة الحقيقة. «فوجئ» الدكتور محمد حسين هيكىكل تماما بالمعنى العملى الذى تقصده إسرائيل من السلام والود والصداقة. وكان شعوره الوطنى هو الذى سجل أن مشروع المعاهدة الذى قدمته إسرائيل إليه. وأبلغته من قبل إلى رئيس الديوان الملكى بالقاهرة. وهو مشروع «لم يجرؤ أحد» على التقدم بمثله إلى مصر من قبل.

ولقد كانت تلك هى المفاوضات الأولى التى انتهت إلى الفشل. ولكن سرعان ما بدأت إسرائيل فى محاولتها الثانية. فبناء على توصية من الأمم المتحدة. كان مجلس الأمن الدولى قد قرر فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ تشكيل «لجنة التوفيق الدولية» من ممثلين لثلاث دول. هى الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا. وأصبحت مهمة تلك اللجنة هى محاولة التوصل إلى حلول توفيقية توقف بها بين إسرائيل والدول العربية. فى محاولة لإنهاء الصراع على أرض فلسطين سلميا. وبعد محادثات تمهيدية قامت بها «لجنة التوفيق الدولية» تقرر إجراء محادثات سياسية فى لوزان بسويسرا. بين اللجنة من جهة. وممثلى الطرفين الإسرائيلى والعربى من جهة أخرى.

وأرسلت إسرائيل إلى لوزان وفدا يتكون من إيلياهو (إلياس) ساسون. والدكتور آيتان المدير العام لوزارة الخارجية حينئذ. وجدهون رافائيل.

كان الوفد اللبناني برئاسة فؤاد عمون. والوفد السوري برئاسة عدنان الأتاسي. والوفد الأردني برئاسة فوزي الملقى. والوفد المصري برئاسة عبد المنعم مصطفى. وكان كل وفد يصحب معه عددا من الفلسطينيين كمستشارين أو كأعضاء. بالإضافة إلى وجود وفد فلسطيني مستقل.

ومن البداية رفضت إسرائيل أن تتفاوض مع الجانب العربي باعتباره طرفا واحدا. مصممة على التفاوض (تحت إشراف لجنة التوفيق الدولية) مع كل وفد عربي على حده. إن هذا الأسلوب يتيح لها الفرصة أولا في الوقيدة بين كل وفد عربي والوفد الآخر (كما حدث فعلا).. بالإضافة إلى أنه يجعل إسرائيل أكثر قوة من الناحية التفاوضية. مما لو كانت تواجه كتلة عربية واحدة. لكن هذا لم يكن كل شيء.

فبالنسبة للجانب المصري. هو ما يعنينا هنا بالأساس. كانت المفاوضات تدور برئاسة عبد المنعم مصطفى ممثلا لوزارة الخارجية المصرية. وكان واضحا من البداية أنه يستوعب تماما طبيعة وحجم الصراع في فلسطين - فقد شغل منصب قنصل عام مصر في القدس في أواخر أيام الانتداب على فلسطين - الأمر الذي وفر له معرفة عملية تولدت في أرض الصراع نفسها.

وفضلا عن ذلك فقد كان عضوا في الوفد المصري الذي أبرم اتفاقية الهدنة في روديس - الأمر الذي أتاح له خبرة أخرى بأساليب التفاوض الإسرائيلية - ولكن إسرائيل لم تكن تتفاوض الآن في لوزان من أجل أي «سلام». قد كانت تتفاوض من أجل أهداف أخرى تماما غير ما يدور البحث بشأنه. فإسرائيل. برغم قبولها رسميا عضوا في الأمم المتحدة في ١١ مايو سنة ١٩٤٩. إلا أن هذا القبول كان مرتبطا بشروطين :

أولا : التعهد بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧. والمتعلق بتقسيم فلسطين بين اليهود والفلسطينيين.

ثانيا : التعهد بتنفيذ قرار الأمم المتحدة بإتاحة الاختيار أمام اللاجئين الفلسطينيين : إما العودة إلى ديارهم التي طردهم الصهيونيون منها. أو قبول التعويض. وبالطبع لم تكن

إسرائيل تنوى من البداية تنفيذ أى من هذين التعمدين. فلا هي تريد عودة الفلسطينيين الذين سبق لها هي أن طردهم بقوة السلاح والإرهاب. ولا هي كانت ستتخلي طواعية عن الأراضي الفلسطينية الجديدة التي توسعت إليها بالحرب. فقرار التقسيم أتاح لليهود ٥٥٪ من أراضي فلسطين. بينما هم خرجوا من الحرب وقد استولوا على ٧٧ ٪.

من هنا كانت إسرائيل تأمل من خلال اجتماعات «لجنة التوفيق الدولية» في لوزان. أن تشق ثغرة لاختراق الجبهة العربية سياسيا. وهذا الاختراق لا يحدث إلا إذا نجحت إسرائيل في الإيقاع بدولة عربية واحدة على الأقل في فح الصلح المنفرد. وفي سبيل التوصل إلى تلك الغاية. جربت إسرائيل أكثر من أسلوب. نراه في الرسائل التي بعث بها إياهاو ساسون^(١) من لوزان إلى موسى شاريت وزير خارجيته في القدس.

إنه يحاول مثلا تقديم شخصية فلسطينية عميلة لإسرائيل. على أنها ممثلة للاجئين الفلسطينيين. بدلا من الوفد الفلسطيني الحقيقي الذي ذهب إلى لوزان. وتلك الشخصية ذهبت تدعى أن وجهة نظر اللاجئين الفلسطينيين هي «أنه لا ينبغي إقرار حدود إسرائيل الحالية فحسب. بل منحها أراض إضافية أيضا. لتتمكن إسرائيل من استيعاب أكبر عدد من اللاجئين العرب» ! وبالطبع انكشفت تلك الحيلة في حينها. بما اضطر تلك الشخصية العميلة في النهاية إلى اللجوء إلى إسرائيل !

والوفد الإسرائيلي يحاول أيضا إغراء كل وفد عربي على حدة بالدخول في مفاوضات مباشرة معه من خلف ظهر الوفود الأخرى. وهكذا يكتب إياهاو ساسون إلى وزير خارجيته قائلا : «إنسى أفكر في دعوة عبد المنعم مصطفى. رئيس الوفد المصري. هذا الأسبوع. وسأحاول أن أعرض عليه (إجراء) مفاوضات مباشرة خارج كواليس لجنة التوفيق. على غرار المفاوضات التي أجراها. في حينه. الدكتور آيتان مع فوزي الملقى (رئيس الوفد الأردني). إذا نجحنا في ذلك سنبلغك تلغرافيا ونطلب تعليمات» .

(١) النصوص الكاملة لرسائل ساسون إلى وزير خارجيته شاريت. والاتصالات التي أجراها. نشرت ضمن الإخراج الدوري عن وثائق السياسة الخارجية الإسرائيلية بمرور ٣٠ عاما. كذلك نشرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية. انظر أيضا كتاب : «من رودس إلى جنيف» عادل مالك. وكتاب «المسألة الفلسطينية» مهدي عبد الهادي.

ولم يكن الوفد الإسرائيلي يجرب تكتيكاته تلك في لوزان فقط. وإنما امتد إلى ما هو أبعد منها. فطبقا لما ورد في الرسالة الثانية من ساسون إلى وزير خارجيته في القدس. فإن إسرائيل تريد بأى ثمن القفز فوق رأس الوفد المصرى الرسمى. إلى ما يتجاوز وزارة الخارجية التى يمثلها. أو الحكومة المصرية كلها.

فأثناء توقف مؤقت لعمل «لجنة التوفيق الدولية» فى لوزان. عاد عبد المنعم مصطفى رئيس الوفد المصرى إلى مصر. حيث استقبله الملك فاروق شخصيا فى مقابلة استمرت عشرين دقيقة.

كان هذا أمرا ملفتا فى حد ذاته. فالملك. بحكم الدستور المصرى حينئذ. ليس من حقه التدخل فى أمور سياسية إلا عن طريق الحكومة المسئولة دستوريا أمام البرلمان. ثم إن الملك. إذا كان يريد معرفة ما يجرى فى لوزان حقا. فإنه يستطيع الاتصال برئيس الحكومة. أو بوزير الخارجية. بغير أن يقوم هو بنفسه باستدعاء دبلوماسى فى وزارة الخارجية لمقابلته. ولكن. هذا هو ما حدث. وبمجرد أن بدأت مقابلة الملك فاروق لعبد المنعم مصطفى رئيس الوفد المصرى. فوجئ الأخير بأن الملك يسأله: إننى مهتم بأن أعرف منك أمرين..

أولا: لماذا يشكو منك الأعضاء الأمريكيون فى لجنة التوفيق الدولية (فى لوزان) ويطلبون استبدالك بشخص آخر ترسله الحكومة المصرية إليهم؟..

ثانيا: لماذا يبدي (إياهم) ساسون تشاؤما من موقفك فى لوزان. ويعتبر أن موقف الوفد المصرى هو السبب فى فشل محادثات لوزان حتى الآن؟

ويبدو أن عبد المنعم مصطفى قد فوجئ تماما بمثل تلك المعلومات الملفقة لدى الملك. والتى لا أساس لها بالطبع. فهو قادم لتوه من لوزان. ولم يفعل الوفد المصرى سوى التعبير عن الموقف الرسمى للحكومة المصرية.

وسأله عبد المنعم مصطفى: من أين لجلالتك بهذه المعلومات؟

فى تلك اللحظة مد الملك يده إلى ورقة على مكتبه. ناولها لعبد المنعم مصطفى. قائلا له: خذ واقرأ..

وفوجئ عبد المنعم مصطفى من جديد بمجرد أن بدأ القراءة. فالورقة هي رسالة إسرائيلية. جاءت إلى الملك فاروق بعيدا تماما عن القناة الرسمية التي يمثلها الوفد المصرى فى لوزان. رسالة تحاول إسرائيل فيها الاتصال بالملك فاروق مباشرة من خلف ظهر الحكومة المصرية كلها. ولم يكن كاتب تلك الرسالة سوى إيلياهو ساسون. المفاوض الإسرائيلي فى لوزان.. ضد عبد المنعم مصطفى - رئيس الوفد المصرى !

ولكن. كيف تلقى الملك فاروق تلك الرسالة ؟ ومن دولة هى رسميا فى حالة حرب مع مصر ؟ لقد عرف الدبلوماسى المصرى لحظتها أن لإسرائيل طرقا خلفية أخرى إلى الملك بعيدا عن حكومته وشعبه. فلقد وردت تلك الرسالة من ساسون فى لوزان. إلى الملك فى القاهرة. عن طريق إسماعيل شيرين زوج الأميرة فوزية - شقيقة الملك !

ولكن لماذا تعتبر إسرائيل أن عبد المنعم مصطفى «غير متعاون» .. وأنه السبب فى تعثر مفاوضات لوزان ؟ لماذا يريدون قدوم إسماعيل شيرين نفسه بدلا منه ؟.

هنا نكتشف أن إسرائيل كانت قد طلبت من قبل. خارج المفاوضات الرسمية فى لوزان إجراءين محددين وهامين للغاية من مصر :

أولا: إطلاق سراح يعقوب وايزمان. اليهودى المصرى الذى كان سكرتيرا لاتحاد صهيونى مصر واعتقلته السلطات المصرية عشية حرب فلسطين..

وثانيا: إطلاق سراح بقية المعتقلين اليهود فى مصر تدريجيا. الذين تم اعتقالهم أيضا لأسباب سياسية وأمنية.

ولكن الملك فاروق يعد الآن بالاستجابة إلى هذين المطلبين. برغم أن هذا ليس من سلطته دستوريا. بعدها يضيف قائلا لعبد المنعم مصطفى : قل لليهود فى لوزان إن حكومتى تؤيد السلام والاستقرار فى الشرق بأسره. لكن ينبغى ألا يضغطوا علينا لتوقيع معاهدة سلام. فذلك أمر لا يمكن تنفيذه خلال الأشهر القليلة بسبب الوضع الداخلى فى مصر والعالم العربى بأسره. كان الحديث عن «معاهدة سلام» إسرائيلية مع مصر جديدا على رئيس الوفد المصرى فى محادثات لوزان. ولكنه عندما عاد إلى لوزان وجد أن إيلياهو ساسون يتحدث معه فى نفس الاتجاه. لقد قال له ساسون : «إن هناك فوائد مشتركة وضخمة يمكن أن تنجم عن الصلح

المنفرد مع مصر وإسرائيل» و «إن باستطاعة إسرائيل ومصر- إذا توصلتا إلى تفاهم فيما بينهما- أن تقدما مساهمة كبيرة وبناءة في سبيل استقرار الشرق الأوسط وتطويره وتقويته». (ولنلاحظ هنا مبدئيا أن هذا المدخل هو نفسه الذى استخدمه مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل فى رده على السادات بعدها بـ ٢٨ سنة قبل أن تأتى لحظة الحقيقة فتطرح إسرائيل ما تعنيه تماما).

لكن- مثل تلك الصورة الساذجة لم تنطل على دبلوماسى مصرى- فكما يسجل إلياهو ساسون نفسه فى رسالته الرابعة (٤ أغسطس ١٩٤٩) إلى وزير خارجيته شاريت- فيقول «إن عبد المنعم مصطفى لا ينكر أنه قال لنا فى محادثات رودس- إنه ليس لبلده أية مطامع إقليمية فى فلسطين- لا يزال هذا الموقف قائما- لكن العبارة التى انتهى إليها بلده من اشتراكه فى حرب فلسطين- تحتم عليه الاهتمام بأمنه- وقد أجرت حكومته خلال الأشهر الستة الماضية استشارات بهذا الشأن مع عدد من الخبراء العسكريين - أمريكيين وبريطانيين وفرنسيين وبلجيكيين وسواهم - فقالوا جميعا إن على بلده :

أ- الاستمرار فى الاحتفاظ بقطاع غزة.

ب- توسيع مساحة هذا القطاع من الجنوب والشمال على طول الحدود المصرية.

ج- توسيع حدوده حتى البحر الميت- بناء على خط يشمل المجدل وبئر السبع.

د- أن يضم إليه النقب الجنوبى.

إن بلده بحاجة إلى (ج) و (د) لأغراض أمنية- وللاتصال المباشر أيضا بالأردن وببقية الدول العربية....» .

وبالطبع- رفض المفاوضون الإسرائيليون المبدأ من أساسه - مبدأ خروجهم من صحراء النقب التى احتلوها بقوة السلاح- ومن ثم كان الرد الإسرائيلى على رئيس الوفد المصرى هو أن مصر ليست فى حاجة لكى تضمن أمنها من جانب إسرائيل و «أن الطريق السليم إلى ذلك هو : اتفاقية عسكرية بين مصر وإسرائيل» .

بكلمات أخرى : إن الانهيار الذى وقع فى الأمن المصرى.. علاجه هو المزيد من الانهيار فى الأمن المصرى !

من هنا - يسجل إيلياهو ساسون - فإن عبد النعم مصطفى «ثار قليلا. وقال : فلتفهموا أن مصر لا تريد حدودا مشتركة مع إسرائيل. ولو لم تقم إسرائيل لكانت مصر سعيدة. وقد فعلت كل ما في وسعها لتحول دون قيامها. وهي مقتنعة بأن دولة إسرائيلية غريبة عن العرب في كل شيء. داخل المحيط العربي. ستبقى حتما عاملا دائما للنزاعات والتعقيدات وعدم الاستقرار في الشرق. وأضاف : ربما كانت مصر مخطئة في تقديراتها لطبيعة إسرائيل ونواياها. لكن من المستحيل أن يقتلح. بالكلام فقط. اعتقاد مصر الخاطئ. على الأقل خلال فترة قصيرة.. كما أنه شرح للأمريكيين أن على الولايات المتحدة. إذا أرادت أن تعيد ثقة العالم العربي بها وتوفر الاستقرار في الشرق الأدنى على مدى الأيام. الاهتمام بالأصحيح إسرائيل دولة كبيرة. وألا تكون قوية. وألا يكون فيها عدد كبير من السكان اليهود. كما شرح لهم أن مصر لن تشعر. في قرارة نفسها. بأنها آمنة ومحصنة. وعلى حدودها في النقب ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي. كلهم ذو ثقافة ومبادرة. وكلهم مستعدون للتضحية بأنفسهم» .

وهنا رد عليه ساسون بأنه لا يوجد أى أساس لمخاوف مصر. ولا يوجد خطر اجتماعي أو عسكري أو اقتصادي عليها من إسرائيل.

لكن الدبلوماسي المصري قال بوعى عميق وتنبؤ صحيح بالمستقبل : «إن المستقبل وحده سوف يثبت ذلك. لكن على مصر. كدولة مستقلة. أن تأخذ في الحسبان. ليس فقط «الاحتمالات المضيئة» . بل «الاحتمالات المظلمة» أيضا. وإلا فإنها ستخطئ بحق نفسها وأمام التاريخ» .

من هنا قام ساسون. في رسالته التالية. بإخطار وزير خارجيته في القدس بأنه «..واضح من هذا الوضع. أنه ليس ثمة ما يبرر تسرع (الملك) فاروق لعقد حلف مع إسرائيل بصورة أو بأخرى» .

لقد فشلت إسرائيل في استدراج دبلوماسي مصري. يفهم جيدا عمله ومسئوليته. إلى فتح «التعاون المشترك» الذي قصدت به من البداية «التحالف المشترك» . تحالف تريد به إسرائيل أن تعزل مصر أولا عن عالمها العربي. قبل أن تخترق مصر نفسها.

فشلت إسرائيل . لكنها لم تياس . ففي نفس اللحظة التي كانت تجرى فيها تلك المباحثات الإسرائيلية العربية في لوزان . كانت إسرائيل . وبنفس الأشخاص المفاوضين عنها . تجرى محاولة أخرى للاتصال السرى مع الملك فاروق . وكما فى كل مرة . كانت إسرائيل تختار جيدا من البداية نوع الأشخاص الذين تركّز تعاملها معهم . وتخرق السلطة السياسية عن طريقهم . إسرائيل كانت تسعى دائما إلى هذا النوع من الأشخاص .. وهم أيضا كانوا يسعون إليها .

فبينما كان إلباهو ساسون يتفاوض فى لوزان مع الوفد المصرى الرسمى تحت إشراف «لجنة التوفيق الدولية» . كانت هناك مفاوضات سرية أخرى يجريها . ويخطر بها أولا بأول وزير خارجيته موسى شاريت فى القدس . وكانت تلك المفاوضات السرية تجرى مع أقرب شخص إلى الملك فاروق . إنه مستشاره الصحفى والإعلامى كريم ثابت !

إن كريم ثابت هو مجرد صحفى أفاق . من النوع الذى يحتاج إليه دائما كل حاكم فاسد يحيط نفسه بحاشية شرهة ومرتشية . وفى كتابه «فاروق ملكا» يرمس لنا أحمد بهاء الدين صورة دقيقة لكريم ثابت بقوله : «كان كريم ثابت صحفيا بالوراثة .. اشتهر بأنه نشأ فى دار المقطم . التى كانت لسان حال دار الحماية والمندوب السامى البريطانى .. كما اشتهر بعقيرته فى الكتابة عن الموضوعات التافهة ! وكانت غزواته الصحفية الخالدة أن يعرف أصناف الأكل التى يحبها ملك إيطاليا . ونوع السجائر التى يدخنها ملك الأفغان ! وفى سنة ١٩٢٧ . وفاروق فى السابعة من عمره . بدأت صلة كريم ثابت «الروحية» به ! فقد كتب كريم ثابت مقالا حماسيا خطيرا بعنوان ضخم يقول : نريد أن نرى الأمير فاروق !! وفى المقال . قال إن الشعب يشكو من الشكوى . لأنه : حتى الآن لم ير صورة الأمير فاروق . ولم ير الأمير نفسه .. ولم يعرف بالدقة ماذا يأكل الأمير . وكيف يلعب الأمير . وإلى أى الهوايات يميل !!

«ولم يشر المقال غايته المرجوة . وجاءت سنة ١٩٢٨ . وكانت مصر كلها فى ثورة تطالب بدستورها المعطل . وفى غمار هذه الثورة استطاع كريم ثابت فى مقابلته مع شاهين باشا طبيب القصر أن يعرف بعض التفاصيل عن الأمير فاروق . فأسرع بنشرها فى مقال عريض . «واستدعى فؤاد شاهين باشا . وزار فى وجهه : أنت قرأت مقال كريم ثابت عن فاروق؟»

وتحللت مفاسل الباشا وهو يرتجف خوفا وقال بصوت مرتعد : ليه .. هو وحش؟..

«فقال الملك : بالعكس.. ده كويس قوى»..

«وتنفس الباشا الصعداء.. وأسرع يقول : ده أنا أعطيته المعلومات يا مولانا !

«وأصبح كريم ثابت اسما قريبا إلى قلب السراى» !

«ومرت السنوات ، وأصبح فاروق ملكا . وكريم ثابت مازال يذرع الأرض جريا وراء معرفة أمزجة الملوك وهواياتهم.. وكأنه كان يستعد لليوم العظيم . والرسالة الكبرى.. حين تصبح مهمته إرضاء مزاج الملك فاروق وهواياته» !..

وبدأ كريم ثابت نشاطه «العلنى» بإصدار كتاب عن الملك فاروق.. نجتزئ من الكلام عنه بنقل فهرسه كاملا لترى - أيها القارئ - عبقرية كريم ثابت فى نفاقه مولاه.. وكيف استطاع أن يقدم سيده الجاهل الفاسق إلى الناس فى صورة العالم الديمقراطى الصالح.

الفصل الأول : كيف تشرفت بمعرفة الملك فاروق. الفصل الثانى : رحلات جلالته الصحراوية.. الفصل الثالث : كثرة معلومات جلالته وحبه للاطلاع والقراءة.. الفصل الرابع : ديمقراطية جلالته.. الفصل الخامس : فى غيرة جلالته على الدين.. الفصل السادس : فى عطف جلالته على الطبقات العاملة والصغيرة والمحرومة.. الفصل السابع : الملك الرياضى . وفيه يتحدث عن روح جلالته الرياضية وحبه للرياضة.. الفصل الثامن : فاروق المعتز بمصريته ومصر المعتزة به والتفاف الشعب حوله...

«ويقرأ الناس الكتاب الرائع وصاحوا : سبحان الله.. ما هذا بشر» ! !

«وأصبح كريم ثابت من حاشية الملك. ثم أصبح مستشارا صحفيا له. ثم جعله باشا. وقبل سقوطه بأسبوعين جعله وزيرا ! وأصبحت مهمة كريم ثابت «العلنية» أن يسير خلف مولاه. ليحصى مناقبه. ويسجل للتاريخ حسناته. وينشرها على الناس فى كل حين» !

«.. وسافر الملك فى رحلة ماجنة إلى البحر الأحمر. فكتب كريم ثابت : إنه سافر لكى يبحث عن الثروة المعدنية ويدرس الجزر الصخرية !.. وضبط الملك مرة عائدا من سهرة ليلية فى شوارع القاهرة. فكتب كريم ثابت بالنص : كلما سمح الوقت لجلالته خرج من القصر متنكرا. وركب أول مركبة يصادفها فى طريقه. وطلب من سائقها أن ينطلق بها فى الأحياء الوطنية. وهناك يعكف

على درس حالة الطبقات الفقيرة، التي لم تفتأ تلقى من عطفه وبره ما يعجز البيان عن وصفه ! ودعى الملك لزيارة مطار «بانيفيلد» الأمريكى أثناء الحرب. فكتب المستشار الصحفى يقول : إنه أذهل الخبيرا الأمريكان بعلمه عن فن الطيران !.. وسبحانه وتعالى. يؤتى العلم من يشاء ! . ويسجل حسن يوسف وكيل الديوان الملكى فى تلك الفترة أن الملك فاروق طلب فى سنة ١٩٤٦ تعيين كريم ثابت رئيسا لتحرير جريدة الأهرام. وبالطبع. كانت الفكرة فى ذلك هى أن كريم ثابت يريد أن يضمن للملك جريدة كبرى تنافقه وتطبل له كل صباح. ولكن مجلس إدارة الأهرام رفض ترشيح الملك من أساسه.

وفى مذكرات محمد حسين هيكل يسجل لنا: أنه فى السنوات الأخيرة من حكم فاروق كان كريم ثابت قد أصبح ذا نفوذ عظيم.. يتقرب منه الوزراء والكبراء للحصول على خدماته التى يقدمها إلى من يشاء حسب هواه.

لم يكن فاروق مجرد ملك.. ولكنه كان لصا فاسدا. والأفاقون واللصوص يعرفون دائما طريقهم إلى بعضهم البعض. ولم يكن كريم ثابت بنفاقه الملك يؤدى دورا لحساب نفسه فقط. ولكنه كان من البداية يؤدى دورا لحساب الحركة الصهيونية. حتى من قبل قيام إسرائيل رسميا كدولة.

فلقد سافر مبكرا فى سنة ١٩٣١ إلى فلسطين مدعوا لزيارة المستعمرات الصهيونية هناك. وباعتباره صحفيا فى جريدة «المقطم» لسان حال الاحتلال البريطانى فى مصر. ومن هناك بدأ يكتب فى جريدة «المقطم» (عدد ٢٥ ديسمبر ١٩٣١) عن تلك الظاهرة التى أثارت إعجابه وانبهاره : أولئك الشبان الوافدون إلى فلسطين. من بنى إسرائيل. ويجوبون الشوارع. شوارع القدس فى نشاط وحيوية. ثم شيوعهم وكهولهم اليهود يبتكون مجد بنى إسرائيل وهيكل سليمان. ويصلون متوسلين أملين أن تستجاب صلواتهم لإحياء المجد الغابر - مجد بنى إسرائيل !

ثم يواصل إعجابه وانبهاره قائلا : إن هؤلاء الشبان اليهود يعملون بهمة ونشاط من أجل تحقيق ما يصرى له كهولهم. فالقوم بين الأمل والعمل يعيشون ! وهذا الذى يدعو كريم ثابت إلى الإعجاب به كان ١٢٤ مستعمرة صهيونية تمت إقامتها

على أرض فلسطين حتى تلك السنة. وهذا «الأمل» الذى يعيشون من أجله هو إقامة دولة يهودية صهيونية على أرض فلسطين. وجثة شعب فلسطين ! إن كريم ثابت يحاول الترويج لدى القراء المصريين أن أولئك الصهيونيين الوافدين لاستعمار فلسطين هم مجرد قوم مساكين بلا مأوى. وعلى الفلسطينيين أن يكونوا كرماء وأسخياء فيفسحوا لهم أرضهم وبلادهم. أما المصريون. فعليهم أن يدركوا أن الصهيونيين قوم متحضرون. وبدلا من العرب المتخلفين يجب على مصر أن ترتبط ببنى إسرائيل فى سلام وود وصداقة. لأنه.. إذا جاملهم المصريون. فإن العالم المتحضر سوف يجامل المصريين ! ليس هذا فقط. بل إن بنى إسرائيل سيغدقون أموالهم على المصريين. صغيرهم وكبيرهم !

وهنا لم يكن كريم ثابت يتكلم من فراغ.. فلقد كانت الحركة الصهيونية تغدق عليه الأموال سرا ليكون مندوبها داخل القصر الملكى. وعينها على الملك فاروق !

إن هذا يعيدنا من جديد إلى الدور الذى لعبه كريم ثابت داخل مصر لحساب إسرائيل. بعد أقل من سنة واحدة على قيام إسرائيل كدولة فى فلسطين. فمن لوزان بسويسرا. يرسل إليهاو ساسون برسالة أولى إلى موسى شاريت وزير خارجيته فى القدس. يخطره فيها بالاتصالات السرية الأخرى التى تجرى مع كريم ثابت. المستشار الصحفى للملك فاروق. ومندوبه المشرف على دار الإذاعة المصرية. ولأهمية مضمون الرسالة. فإن من المفيد أن نقرأ النص الكامل لها. هذا هو :

« ٣١ يوليو ١٩٤٩ »

«موسى العزيز»

«تحياتي...»

« فور وصوله إلى أوروبا منذ عشرة أيام. طلب سلفاتور شيكوريل (رجل أعمال يهودى مصرى) من أميل نجار (كان رئيسا لاتحاد صهيونى مصر من سنة ١٩٤٣ إلى ١٩٤٧. ثم هاجر إلى إسرائيل وأصبح فيما بعد سفيرا لإسرائيل لدى إيطاليا) أن يبحث عنى ويصلنى به فى أقرب وقت ممكن. وأكد أنه يحمل لى رسالة من القاهرة. » يوم الأربعاء الماضى. جاء أميل نجار إلى لوزان. واصطحبنى إلى شيكوريل فى إيفان. لقد ذكر شيكوريل أنه غادر

القاهرة فى طريقه إلى الولايات المتحدة لأغراض تجارية. ولكنه دعى قبل سفره ببضعة أيام إلى لقاء عاجل مع كريم ثابت مستشار الملك لشئون الإعلام. وكان (المستشار) أيام حرب فلسطين. وسيطا بين القصر والحكومة. وبين الجالية اليهودية فى مصر. ساعد على مسائل كإخلاء سبيل. وغير ذلك. وحصل على أجر سخى مرة ٣٠ ألف جنيه مصرى. ومرة أخرى ٤٠ ألف جنيه مصرى.. إلخ. قال المستشار لشيكوريل إن الملك سمح بسفره إلى الغرب. ويريد الاستعانة به على نقل رسالة إلى أحد اليهود الصهيونيين ويدعى إلياس (إياهو) ساسون. الموجود اليوم على حد علمه فى باريس أو لوزان. وأضاف (المستشار) أن ساسون هذا معروف فى مصر والعالم العربى كصديق للعرب. وكباحث عن طرق لإحلال السلام بين شعبه والشعوب العربية. وأجاب شيكوريل أنه لا يعرف ساسون. وأنه لم يمارس السياسة على الإطلاق، لا المصرية ولا العربية ولا الصهيونية. ولكنه مستعد لأن ينفذ، بطيبة خاطر وبأمانة. أية مهمة يكلف بها، خصوصا إذا كانت هذه رغبة الملك. الذى لولا عطفه وحمايته لكان جميع يهود مصر اليوم فى عالم الفناء.

«قال المستشار (كريم ثابت) إن الرسالة قصيرة وتساعد على : أولا- تحسين وضع يهود مصر. ثانيا- التمهيد للتفاهم بين مصر وإسرائيل. ويرغب الملك فى أن تنقل إلى ساسون قرار حكومته بأن تفعل كل ما تستطيع لتحسين وضع يهود مصر. ومنحهم من جديد الحرية التى كانوا يتمتعون بها سابقا. والإفراج تدريجيا عن المعتقلين وعن أملاكهم. كذلك قررت حكومة مصر النظر بجد إلى الوضع الذى قام فى فلسطين. مقابل ذلك. يطلب الملك أن تتوقف الإذاعة والصحافة الإسرائيلية عن مهاجمته ومهاجمة حكومته وشعبه. وأن تستخدم إسرائيل كل قوتها ونفوذها لوقف الحملات على مصر فى الصحافة الغربية. وخصوصا فى الصحافة الأمريكية.

«واختتم (المستشار) قائلا : هذه هى الرسالة التى يطلب منك الملك أن تنقلها إلى ساسون. وإذا لم تجده فى أوروبا لسبب ما. حاول أن تجد شخصية صهيونية مسئولة أخرى تنقل بواسطتها هذه الرسالة إلى حكومة إسرائيل». «وفى نهاية حديثه صافح (المستشار) شيكوريل. وتعنى له باسم الملك وباسمه رحلة طبية وموفقة».

«سأل شيكورييل. بعد أن أنهى حديثه. ما إذا كان بإمكانه اعتبار مهمته منتهية. وأضاف أن (المستشار) لم يطلب منه أن يكتب له عن نتائج اجتماعاته بأساسون أو ١٤٨ بشخصية صهيونية أخرى. وهو يفضل. بعد أن يكون سلم الرسالة. أن ينفض يده من المهمة كلها.»

«وفى ردى. حدثته عن الفائدة التي ستعود على يهود مصر نتيجة أى تقارب بين بلدهم وإسرائيل. وأوضح له أنه لا يجوز إضاعة مثل هذه الفرصة. بل على العكس. ينبغي استغلالها قدر المستطاع. ومن حقه أن أذكر أنه وافق على كل كلامى. وقال إنه مستعد للقيام بأية خدمة أكلفه بها. وقال إنه عطف دائما على مشروعا. ولم يوافق أبدا على إصدار أى تصريح ضد الصهيونية. وتحدث أيضا عن علاقته الحسنة برجال القصر والسياسيين ورؤساء الأحزاب. وأكد أنه سيكون سعيدا بتقديم أية مساعدة.

وبعد ما تشاورنا نحن الثلاثة - شيكورييل. ونجار. وأنا - تم الاتفاق على :

- ١ - أن يؤخر شيكورييل سفره إلى الولايات المتحدة بضعة أيام.
 - ٢ - أن يكون مستعدا للعودة إلى مصر لبضعة أيام إذا طلب منه ذلك.
 - ٣ - أن يرسل برقية إلى (المستشار كريم ثابت) يطلعه فيها على اجتماعه بى. وعن تسلمى الرسالة. وعن المعاملة الإيجابية والودية التي لاقيتها بها. وأن يبلغه أيضا. أن ردى يحتم ردا من جانبهم. وأن يطلب السماح له بالعودة لبضعة أيام إلى مصر من أجل ذلك. وقد تم وضع نص البرقية فى الحال. وأرسلت. وإذا حصلنا على رد إيجابى. فسأزود بكل ما هو مطلوب بناء على تعليماتك. والواقع أن هذا الأمر. بحد ذاته. هام جدا.
- تحية وسلاما.

إلياس (إلياهو) ساسون

إن تلك الرسالة. التي بعث بها إلياهو (إلياس) ساسون إلى وزير خارجيته موسى شاريت فى ٣١ يوليو سنة ١٩٤٩ تثير عدة نقاط

فأولا- فيما يتعلق بسلفاتور شيكورييل نفسه. رجل الأعمال اليهودى المصرى الذى أصبح مليونيرا فى مصر بسبب الأموال التى حصل عليها من محلاته المعروفة باسمه فى مصر - أى من المستهلك المصرى والمشتري المصرى - إنه مع كريم ثابت فى القصر الملكى

بالقاهرة يناقش أمرا سياسيا. برغم أنه «لم يمارس السياسة على الإطلاق. ولا المصرية ولا العربية ولا الصهيونية» !

وهذا مبدئيا غير صحيح. فسيلفاتور شيكوريل تولى رئاسة نادى المكابى فى مصر. وهو جمعية مسجلة رسميا باسم «الاتحاد الرياضى والأدبى-المكابى» كانت قد تشكلت منذ سنة ١٩١٠ فى الإسكندرية. ولم يكن الهدف من هذا النادى. وسلسلة النوادى التى أقيمت فى مصر على غرارهِ بعد ذلك. هو مجرد نشاط رياضى أو أدبى كما يوحى اسمه. لقد أعلن اليهود منذ تأسيسهِ أن برنامجهِ هو «إيقاظ الوعى القومى اليهودى. وتنمية الروح المعنوية. وتقوية أبدان الشبيبة. وخلق إحساس التضامن فى نفوسهم». وتسجل دراسة نشرها السيدان / أحمد أبو كف وأحمد محمد غنيم عن دار الهلال بالقاهرة. إن نادى المكابى بالإسكندرية قد «ساهم مساهمة فعالة فى استقبال المهاجرين اليهود الذين وفدوا إلى المدينة عام ١٩١٤... واستغل القائمون على أمر النادى هذه الفرصة ليعمقوا فى نفوس الأعضاء الشبان الإيمان بفلسطين كوطن قومى لليهود. وليشجعهم على دراسة اللغة العبرية» .

وبرغم أن مصر قد فتحت أسواقها وصدورها أمام سيلفاتور شيكوريل. فأنعمت عليه برتبة الباكوية فى سنة ١٩٣٧. وأوفدته ضمن البعثة الاقتصادية التى سافرت إلى السودان. فإن ولأه للحركة الصهيونية كان أكبر من ولأه إلى مصر نفسها التى يحمل جنسيتها. لقد كان من مؤسسى جماعة «أصدقاء الجامعة العبرية» التى أقامها الصهيونيون بالقدس. وعضوا فى جمعية التدريب المهنى. التى تأسست بتبرعاته وتبرعات سالمون شيكوريل. لتدريب المهاجرين اليهود الجدد. قبل تهجيرهم إلى المستعمرات الصهيونية فى فلسطين. أكثر من ذلك. فإنه يقرر هو نفسه أمام إياهو ساسون أنه «عطف دائما على مشروعا - بإقامة الدولة اليهودية فى فلسطين - ولم يوافق أبدا على إصدار تصريح ضد الصهيونية» . وحينما تقرر أن يكتب برقية من لوزان إلى المستشار الإعلامى للملك فاروق بالقاهرة عن نتائج «مهمته» فإن البرقية يتم وضعها فى حضور. وباشتراك. الطرف الإسرائيلى نفسه الذى يمثلهُ إياهو ساسون وأميل نجار.

أما بالنسبة للوسيط الآخر فى هذه «المهمة». كريم ثابت. فإن الأمر هنا يبدو أكثر

غموضا وإثارة وريبة. فأولا - تبدو العلاقة الوثيقة بين إسرائيل وبين هذا الرجل من خلال وقائع محددة. هي توسطه للإفراج عن مسجونين سياسيين صهيونيين فى القاهرة. وكانت رشوته فى مرة هى ثلاثين ألف جنيه مصرى. وفى مرة أخرى أربعين ألف جنيه مصرى.. إلى آخره على حد تعبير ساسون - الأمر الذى يبين طبيعة وحجم تلك العلاقة الخفية. وإذا كان هذا الجزء فى علاقة كريم ثابت بالصهيونية خفيا. فإن مشاعره السابقة نحو الاستعمار الصهيونى فى فلسطين منشورة ومعلنة قبل سنوات طويلة. مع ذلك فإن فاروق. كملك فاسد وفاسق. اصطفاه ليكون مستشارا إعلاميا له ومشرفا باسمه على دار الإذاعة المصرية.

إن الخونة دائما يتجمعون معا.. ويشمون رائحة بعضهم البعض !
ولقد استطاع كريم ثابت بمركزه الخطير هذا - المستشار الصحفى والإعلامى للملك مصر- أن يفعل كل ما فى استطاعته للإضرار بأمن مصر. وما كان فى استطاعته.. كثير. إنه هنا يكلف سيلفاتور شيكوريل بمهمة باسم الملك فاروق، ولكن ما سرده الدكتور محمد حسين هيكل قبل ذلك يؤكد أن تلك المهمة. برغم كل فساد فاروق. لا يمكن أن تكون بعلمه على الإطلاق ! فلو كان فاروق راغبا حقا فى تهدئة الهجوم عليه فى الصحف الأمريكية. فالأقرب إلى المنطق عقلا أن يتحدث فى ذلك إلى السفير الأمريكى بالقاهرة. وقد كان صديقا شخصيا له. ولو كان فاروق راغبا فى التوصل إلى مشروع سلام مع إسرائيل. فقد أبلغه الدكتور محمد حسين هيكل بمشروع السلام الذى تعرضه إسرائيل عليه. ولكن الملك لم يشجعه على الاستمرار. ولو أن الملك فاروق يريد أيضا التوصل إلى إبرام معاهدة رسمية مع إسرائيل. فالأجدر به أن يكون وسيطه هو إبراهيم عبد الهادى رئيس ديوانه الذى تلقى أولا مشروع المعاهدة الإسرائيلية. وأصبح الآن رئيسا للوزراء.. أو أن يكون الدكتور هيكل نفسه الذى اجتمع مع ساسون من قبل وتربطه به معرفة شخصية.

ولكن فاروق. برغم فساد. أدرك أن إسرائيل لا تفكر فى سلام مع مصر. وإنما تفكر فقط فى عزل مصر وذبحها. ولهذا فإنه لم يجزؤ على المضى فى هذا الطريق.
أما مستشاره الصحفى والإعلامى. كريم ثابت، فلا يعنيه هذا الطريق. إن كل ما يعنيه

هو أن يحصل على عملته كسمار. لقد كوفى جيدا من الصهيونيين من قبل. مرة ثلاثين ألف جنيه. ومرة أربعين ألف جنيه.. إلخ. وفي اللحظة التي يستكشف فيها كريم ثابت هذا الطريق الجانبى «للتفاهم» مع إسرائيل. والوسيلة السرية للاتصال معها. فإن كل الأطراف تعرف أنه سمار يريد أن يساهم فى المهمة - مهمة بيع مصر إلى دولة معادية فى حالة حرب معها. إلياهو ساسون يعرف.. وموسى شاريت يعرف.. وأميل نجار يعرف.. وسيلفاتور شيكوريل يعرف.

ولكن مصر نفسها.. لا تعرف. وسوف يمر بعض الوقت. فنحن الآن فى ٣١ يوليو سنة ١٩٤٩. قبل أن يفتح مواطن مصرى واحد ثقباً واحداً فى حائط السرية. لكى ترى منه مصر فساد كريم ثابت - المستشار الصحفى والإعلامى للملك فاروق. سوف تمر عشرة أشهر تقريبا. قبل أن تسجل مضبطة مجلس الشيوخ المصرى نص استجواب موجه من العضو مصطفى مرعى إلى «حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء». عن تصرفات بدت من الحكومة كان لها أثرها فى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة».

إن تاريخ الاستجواب هو ١٨ مايو سنة ١٩٥٠. والمناقشة بدأت فى ٢٩ مايو. وللوهلة الأولى لا تبدو للمسألة كلها علاقة بكريم ثابت. ولكن. حيث يوجد الفساد.. لابد أن يكون هناك فاسدون.

من هنا تبين بعد قليل. أنه «ذهب رجال الديوان - ديوان المحاسبة - لأداء واجبهم.. فإذا بهم يجدون خمسة آلاف من الجنيهات تخرج من مال هذا المعهد الخيرى - مستشفى المواصفة - الذى تعينه الحكومة. وتعينه البلدية. ويعينه الخيرون من الناس. صرف هذا المبلغ بتحويل على بنك مصر تاريخه ١٤ يناير سنة ١٩٤٨. لشخص معين هو كريم ثابت باشا. ورقم هذا الشيك هو ١٥٢١٢. وفى دفتر الصرف ذكر مقابل هذا المبلغ الذى تسلمه الباشا إنه للدعاية والنشر. الخاصين باليانصيب والإعانات».

إن الباشا.. مرئشى. و «الباشا» يقتطع رشوته من أموال خيرية. مخصصة لأغراض خيرية. وتستخدم فى علاج المرضى من الفقراء المحتاجين. إنها قضية ساخنة إذن. وملتهبة. وتثير أكبر ضجة - وقد أثارت فعلا.

ولكن مصر لا تعلم بعد أن «الباشا» الذى ضبط متلبسا بالرشوة على حساب المرضى من الفقراء أبناء مصر.. فقد كان فى نفس اللحظة تقريبا متلبسا بالرشوة على حساب شهداء مصر فى فلسطين ! إن مصر تعلم فقط أن كاتبها شجاعا. هو إحسان عبد القدوس. كتب فى مجلة «روز اليوسف» عن جريمة كبرى هى : الأسلحة الفاسدة التى تم توريدها ليحارب بها الجيش المصرى فى فلسطين. ومصر تعلم فقط أن سياسيا شجاعا. هو مصطفى مرعى. قد بدأ يفجر قضية كبرى فى مجلس الشيوخ. بالأرقام والإحصائيات : لقد تم توريد خمسة آلاف طلقة مضادة للدبابات إلى مصر.. ثبت فسادها. ومع ذلك فقد تتابع التوريد من إيطاليا حتى صار مجموع ما أرسل أكثر من ١٦ ألف قذيفة. ثم ٢٣ ألف قذيفة. وقد تم هذا كله برغم أن الجيش المصرى كتب رسميا يطلب إلغاء العقد وإيقاف الصفقة. ولكن الصفقة لم تلغ.. والعقد لم يتوقف تنفيذه. بل أكثر من ذلك. تتابعت صفقات أخرى تلقى الجيش المصرى بمقتضاها أسلحة فاسدة أخرى ليواجه بها إسرائيل فى فلسطين.

وأصبح السؤال هو : من الذى يملك هذه السلطة ؟ ومن الذى يملك الدافع أصلا لقتل أبناء مصر بسلاحهم أمام عدوهم ؟
إن كل فضيحة تجر إلى فضيحة أكبر. وكل مرتش يشير إلى مرتش أكبر. وفى وسط هذا كله يظهر لنا من جديد : كريم ثابت !

إنه نفس كريم ثابت الذى كتب من فلسطين سنة ١٩٣١ فى جريدة «المقطم» بالقاهرة يحى الاستعمار الصهيونى فى فلسطين. وهو نفسه الذى يشترك فى توريد الأسلحة الفاسدة للجيش المصرى. وهو نفسه الذى يبحث الآن عن طريق خلفى للاتصال والتفاهم مع إسرائيل من خلف ظهر الحكومة المصرية. إنه يفعل ذلك الآن وهو يشغل مركزا خطيرا ضخم النفوذ والتأثير هو : المستشار الصحفى والإعلامى لملك مصر.

الآن فقط أيضا. يبدو أن إسرائيل تختار عملاءها جيدا. والآن تكتشف مصر أن الولاء لا يتجزأ. فمن لم يكن لديه ولاء لمصر فى سنة ١٩٣١. لا يمكن أن يتولد فيه هذا الولاء فجأة فى سنة ١٩٤٩.

الآن فقط تكتشف مصر. ليس فقط أنها نامت طويلا. وخدعت طويلا. ولكن أيضا أن

مصيherا موجود فى أيدى مجموعة من السماسرة والمرتلّسين . ولم يكن كريم ثابت سوى مجرد نموذج لهم .

وكريم ثابت نفسه . وهو يتصل بالإسرائيليين عن طريق سلفاتور شيكوريل فى لوزان يعرف جيدا أنه يرتكب خيانة عظمى ضد مصر . ولذلك فإنه لا يريد أن يضبط متلبسا . ولقد لاحظ ذلك أيضا إياهو ساسون المسئول الإسرائيلى . ف سجل فى رسالته الثالثة التى بعث بها فى أغسطس سنة ١٩٤٩ إلى وزير خارجيته موسى شاريت قائلا : «... مرت ثمانية أيام منذ أرسل سيلفاتور شيكوريل البرقية إلى المستشار (كريم ثابت) ولم يصل حتى الآن أى رد . ولا يعرف شيكوريل معنى هذا الأمر . ولعل المستشار حذر إلى درجة أنه لا يريد أن يورط نفسه بأشياء مكتوبة» .

وكان هذا تحليلا واقعيا . فكريم ثابت . المستشار الصحفى والإعلامى للملك فاروق . يعرف أنه «متورط» .. وهو لا يريد أن يثبت على نفسه هذا «التورط» كتابة .. وهذا يؤكد مرة أخرى أن تورطه هذا يتم من خلف ظهر نفس الرجل الذى يفترض أنه يخدمه : الملك فاروق . ولكن كريم ثابت لا يتصرف باعتباره رجل الملك فاروق . إنه يتصرف باعتباره رجل إسرائيل لدى الملك فاروق . لهذا . وبرغم أنه «حذر لدرجة أنه لا يريد أن يورط نفسه بأشياء مكتوبة» .. فإنه سرعان ما تلقى رسالة أخرى يبلغه فيها سيلفاتور شيكوريل بطلبات محددة قدمها إياهو ساسون ممثلا للجانب الإسرائيلى . والطلبات هى :

أولا : يجب أن تتوقف الصحف المصرية عن حملتها ضد إسرائيل والصهيونية . وهذا ينطبق على الإذاعة المصرية أيضا . إياهو ساسون «يلفت انتباهكم إلى هذا الأمر» .

ثانيا : يرجو إياهو ساسون أن «توعزوا إذا أمكن ، لرئيس الوفد المصرى فى لوزان ، ليتعاون معه على نجاح المحادثات . الأمر الذى يعود بالخير على الطرفين» .

ثالثا : يعتقد إياهو ساسون أنه «من المستحسن كثيرا أن ترسلوا تعليمات إلى جميع ممثليكم فى المؤسسات الدولية والعربية . لوقف تهجمهم على حكومته-حكومة إسرائيل-وبلده» .

رابعا : إن إياهو ساسون «مستعد للاجتماع بصرية بالغة . بأى شخص توفدونه إلى سويسرا أو فرنسا أو أى بلد محايد آخر» ..

تلك هي قائمة الطلبات التي أملاها إلياهو ساسون على سيلفاتور شيكوريل في لوزان، لكي يرسلها بالنص إلى كريم ثابت في القاهرة. فالمهم هو أن تسكت الصحافة والإذاعة في مصر عن أهداف ومطامع إسرائيل. لقد قامت إسرائيل كدولة في حماية غطاء من الصمت استمر لسنوات طويلة. والآن فإن يقظة الصحافة والإذاعة في مصر يمكن أن تؤدي إلى تنبيه الرأي العام والوعي القومي في مصر.. وهو مالا تريده إسرائيل على الإطلاق. وسيلفاتور شيكوريل، وهو ينقل ذلك إلى كريم ثابت «باشا» المستشار الصحفي والإعلامي للملك فاروق في القاهرة فإنه يبلغه بأن ساسون «يلفت انتباهكم إلى هذا الأمر».

إن العملاء يجب لفت نظرهم بين وقت وآخر. والعملاء هم الذين يتم الاجتماع بهم ويمثلهم «بسرية بالغة». والعملاء هم الذين يجب أن «يوعزوا».. ليس فقط لأنهم لا يستطيعون أن يجاهروا. وليس فقط لأنهم عملاء. ولكن الأخطر والأهم هو أنهم عملاء.. في المراكز العليا !

ولقد تأخرت يقظة مصر كثيرا عما يجري في فلسطين بسبب العملاء في المراكز العليا. وسالت دماء الشهداء من أبناء مصر في فلسطين هدرا بسبب العملاء في المراكز العليا. إن خطورتهم لم تكن تكمن فقط في أنهم عملاء بأنفسهم، ومن حيث هم. ولكن أيضا في امتدادهم إلى آخرين من خلال نفوذهم. ففي تلك الفترة كتب الدكتور محمد حسين هيكل مثلا عن المدى الذي وصل إليه نفوذ كريم ثابت فقال : «أيا كان مصدر القوة التي تشع عن كريم (باشا) فإن نفوذه قد امتد إلى آفاق واسعة في الدولة. فأغلب الوزراء يطعمون في رضائه ويغتنبون بمودته».

كان كريم ثابت يعطي للحاكم سلعة تخصص فيها : النفاق. منتهى النفاق. وكان يحصل على الثمن عدا ونقدا.. من أموال مصر.. ودماء أبناء مصر. لقد كان مجرد واحد من سماسة كثيرين. حاولوا من البداية تنويم مصر وتخديرها حتى لا تنتبه إلى الخطر القادم ضدها في فلسطين. وحينما استيقظت مصر في النهاية أصبح هزيمة هدفهم هو هزيمتها حتى تفشل في مواجهة الخطر ضدها، بترويج الأفكار الفاسدة. وبتوريد الأسلحة الفاسدة. إن تلك الصفقات، بتعبير إحسان عبد القدوس، كان «اليهود يحاولون بيعها إلى الجيش

المصرى ليحاربهم بها. وتلك الصفقات. على ما كشفت عنه دراسة «الرأسمالية اليهودية» لأنس مصطفى كامل. كانت للملك فاروق نفسه عمولاته الخاصة فيها. وقد لعبت المثلة اليهودية المصرية وقتها كاميليا واسمها الحقيقي ليليان كوهين. دورا فى الاتصالات بشأنها بين مصر وإيطاليا. بل إن شركة يهودية فى مصر. كانت تسيطر على شركة الغاز المصرية وشركة الغاز الأهلية. كانت تتعامل فى نفس الوقت مع المصانع الصهيونية بفلسطين. وتستخدم إكانيات الشركة فى مصر لخدمة الصناعة الصهيونية فى حيفا وعكا وطبرية. وبعد تجميد نشاطها فى مصر سنة ١٩٤٨ تبين أنها قامت بتهريب مواد كيماوية هائلة استخدمها الصهونيون فى الحرب ضد المصريين أنفسهم. وبلغ إجمالى قيمتها نصف مليون جنيه مصرى- بالقيمة النقدية لسنة ١٩٤٨ !

وهكذا استطاع النفوذ الصهيونى أن يبيع ويروج بين الشعب المصرى أفكار سياسية فاسدة قبل قيام إسرائيل كدولة. ثم استطاع فى الحرب مع الدولة أن يبيع لمصر أسلحة فاسدة. والآن. بعد اتفاقيات الهدنة رأينا المعاهدة الرسمية الأولى لتحقيق السلام و «الود والصداقة» مع مصر التى لم يجرؤ حتى الملك فاروق، على فسادها. على مجرد أن يبحثها كمشروع رسمى. ثم أصبحنا نرى محاولة إسرائيل. من خلال كريم ثابت. على تكميم الصحافة والإذاعة فى مصر. وإشاعة مناخ من التعتيم الإعلامى حول سياسة إسرائيل وأهدافها بالمنطقة. مناخ كان يفترض أن «يوعز» به كريم ثابت نفسه من خلال مركزه ونفوذه.

والواقع أن كريم ثابت لم يكن شخصا. كان ظاهرة. إنه مجرد واحد من الحاشية المحيطة بفاروق والدائرة القريبة منه. دائرة كانت تتكون من إلياس أندروس. وكريم ثابت. وإدجار جلاد. وأنطوان بوللى.. إلخ. دائرة من أناس ليس لديهم أى انتماء إلى مصر أو ارتباط مع شعبها. وهم لم يكونوا يلتفون حول الملك ليلا إلا حول مائدة قمار. حيث كان الملك فى سنواته الأخيرة مقامرا مريضا وموظبا. ولكن اللعب بالنقود على مائدة قمار شىء.. واللعب بمصير شعب وبلد بالكامل.. هو شىء آخر. وفى هذه اللعبة الأكبر والأخطر. فإن فاروق لم يكن سوى أداة. وكريم ثابت ليس أكثر من رمز.

لقد بدأت المقامرة مبكرا.

بدأت يوم تهاون أول سياسى فى فهم طبيعة الاستعمار الصهيونى فى فلسطين. ويوم سكت أول قلم عن التنبيه إلى هذا الخطر الصهيونى فى فلسطين. يوم تكاسل أول مسئول عن قراءة البرامج الصهيونية، حتى المعلنة منها. بشأن فلسطين. برامج لم تكن أسراراً ولا تلامساً. ولم تكن تحتاج فى تفسيرها ومعرفة نتائجها إلى قراءة كف أو رصد نجوم. إن الأهداف الصهيونية كانت متاحة ومعلنة لمن يريد أن يعرفها. وكانت متاحة هنا فى مصر. تحت سمع ونظر الجميع. ولكن أحد لم يقرأ. وأحد لم يستوعب. وأحد لم يتنبه أو يتحرك فى الوقت المناسب. ليس فى مصر فقط. ولكن فى العالم العربى بأسره. إن مصر هنا هى مجرد صورة مكبرة. لمجرد أنها الأكبر حجماً والأكثر قدرة على فهم حدود الخطر قبل غيرها.

ومسئولية مصر هنا هى نحو أبنائها بالدرجة الأولى. لقد كانت هناك أخطاء. بل خطايا. ارتكبتها ذلك الفريق من السياسيين فى فلسطين وسوريا والعراق وشرق الأردن ولبنان. وتلك الخطايا. قد تخفف منها ظروف كانت قائمة فعلاً. على رأسها الاحتلال الأجنبى -احتلال فرنسى فى سوريا ولبنان. وبريطانيا فى مصر والعراق وفلسطين. وهذا الاحتلال يخفف. ولكنه لا يلغى مطلقاً. تلك الخطايا. والخطيئة الكبرى هى أنهم ساهموا. بسلبية أو إيجابية. فى عملية التخدير المستمر للرأى العام. هذا التخدير أتاح للحركة الصهيونية وقتاً وموارداً كانت فى أمس الحاجة إليها. وعندما صدر وعد بلفور فى سنة ١٩١٧ أخذته الجيل العربى المسئول وقتها باستخفاف أو بجدية أقل من خطورة الموقف. بل وأعطى أذنيه أحياناً لأصوات تقول له : ما لنا نحن بفلسطين ؟ مالنا وقيام وطن قومى صهيونى فى فلسطين ؟ إنهم قوم جاءوا إلى فلسطين فقط لكى يبحثوا عن «ماوى» لهم -وهذا كل شىء.

ولقد ظلت تلك النظرة هى السائدة. مع أنه كان يمزقها بين وقت وآخر أصوات فاهمة وواعية وقلقة على وطنها حقاً. وهكذا مثلاً. رأينا أحمد ذكى يرفض دعوة للذهاب للاشتراك فى افتتاح الجامعة العبرية بالقدس. ورأينا محمد على علوبة يذهب إلى فلسطين

سنة ١٩٢٩ صارخا بأن ما يجرى فى فلسطين هو خطر حقيقى موجه إلى مصر. ورأينا إبراهيم عبدالقادر المازنى يكتب فى أغسطس سنة ١٩٣٥ قائلا : «لقد فُشلت الثورة المصرية (١٩١٩) لأننا أخطأنا قوميتنا بمثل صور الصين. ذلك لأننى أؤمن بما أسميه القومية العربية. وأعتقد أنه من خطأ السياسة وضلال الرأى أن تنفرد كل واحدة من الأمم العربية بسعيها غير عابئة بشقيقاتها». ورأينا هدى شعراوى تقيم فى سنة ١٩٣٨ مؤتمرا نسائيا عربيا فى القاهرة لنصرة فلسطين. ورأينا مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد يكلف وليم مكرم عبيد أولا بجولة إلى فلسطين والمشرق العربى فى سنة ١٩٣١. ثم يكلفه بكتابة مقال فى عدد شهر أبريل سنة ١٩٣٩ فى مجلة الهلال مسجلا فيه : «ليس من حق المصريين أن يديروا ظهورهم للعرب متمسكين بصلتهم بالمدينة الفرعونية التى انقرضت إلى غير رجعة. فالعربية ليست جزءا من ماض محنط، إنها جزء من حاضر حى».

بل إننا رأينا مصطفى النحاس نفسه. وهو رئيس للوزراء فى سنة ١٩٣٧. يبلغ السفير البريطانى فى القاهرة بقلق مصر من حركة الاستعمار الصهيونى فى فلسطين. ويقول له ببصيرة نافذة : من يدرينا ألا يأتى إلينا هؤلاء القوم يوما ما فى المستقبل لكى يستعمروا ويحتلوا سيناء نفسها ؟

كانت هناك صحة أحيانا. وأصوات فاهمة وواعية أحيانا. وكان هناك أيضا من يكتبون تلك الصحة ويحاصرون تلك الأصوات. والذين حاربوا الصحة كانوا ينتمون فى جميع الأحوال للأقلية المتحالفة مع الاحتلال البريطانى فى مصر. أو مع النفوذ الصهيونى فى مصر أيضا. هكذا نستطيع أن نرى مواقف جريدة «المقطم» و «السياسة» و «الاتحاد» وغيرها. وهكذا نستطيع أن نفسر مواقف توفيق نسيم ومحمد محمود فى سنة ١٩٢٥. وإسماعيل صدقى فى سنة ١٩٢٩. ومحمود فهمى النقراشى فى سنة ١٩٤٨، وإبراهيم عبدالهادى فى سنة ١٩٤٩.

وكان هناك أيضا كتاب ظلوا يحسنون الظن بالحركة الصهيونية فى فلسطين حتى اللحظة الأخيرة. كتاب مثل أحمد لطفى السيد الذى امتلك شجاعة الاعتذار عن حضوره

افتتاح الجامعة العبرية، ومحمد حسين هيكل وسلامة موسى. كتاب كانوا يخوضون في بحر لم يتدربوا على السباحة فيه. لقد كانوا أدباء أو مفكرين أو كتابا.. ولكنهم خاضوا أحيانا في أفكار سياسية بغير إدراك كامل للإطار السياسى الذى يجب أن تتحرك فيه. وتعبير عنه، مصالح مصر وأمنها. لقد كانت فلسطين بالنسبة لهم جزءا من القضية العربية. بينما على مصر أن تنتمى إلى أوروبا كما حاول بعضهم الترويج أحيانا. أو تنعزل عن المحيط العربى أحيانا أخرى، أو تدعوا إلى الفرعونية أحيانا ثالثة. كانوا ضحايا لتشويش كبير. وهو فى حد ذاته تعبيراً عن قصور الوعي السياسى القومى.

لقد كانوا يريدون السلامة لأنفسهم وبلادهم. ولكن الخطأ كان يكمن فى الأسس التى أقاموا عليها من البداية فهمهم لتلك «السلامة» نفسها. لقد أفاق كثيرون بعد ذلك. ولكن هذا حدث بعد أن ضاع وقت طويل مخصوم منا ومضاف إلى رصيد الجانب الآخر. ولأن التشويش لم يتولد فى لحظة.. فإن إزالته لم تكن ممكنة فى لحظة.

لقد اعتمد هذا التشويش طويلا على خرافة : ما لنا وفلسطين ؟ !

وهذا التشويش ظل قائما وسائدا. منذ سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٤٨ على الأقل. بغير أن يبذل أحد مجهودا لكى يتأكد بنفسه من أى شىء. لم يكن الأمر شاقا ولا عسيرا أبدا. لم يكن يحتاج إلى أكثر من رحلة - بالقطار من القاهرة إلى القدس مباشرة.. أو بالطائرة من القاهرة إلى اللد أو الرملة - حتى يرى الجميع أن ما يجرى إقامته هناك ليس مجرد «مأوى» لليهود «مساكين».. ولكنه بناء لدولة جديدة مسلحة فى فلسطين. مسلحة ضد من ؟ لم يفكر أحد. لم يسأل أحد. ربما يكون هذا السلاح لحفظ النظام ؟ لحماية الماشية ؟ لتهديد اللصوص؟ ومن هم اللصوص؟ لا أحد أخذ الأمور بجدية. لقد ظل الحال كذلك لإحدى وثلاثين سنة على الأقل سابقة على سنة ١٩٤٨. بل إنه عندما نشبت الحرب فعلا سنة ١٩٤٨ كانت المنظمة الصهيونية لا يزال لها فرع مسجل رسميا بالقاهرة. والصحف اليهودية تصدر فى القاهرة لتدعوا إلى التبرع لبناء المستعمرات بفلسطين.

وهكذا. عندما أصبح على جيل الأبناء أن يذهب محاربا إلى فلسطين فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨. كان قد تقرر على أرض فلسطين فعلا واقعا جديدا. لقد قامت بالفعل دولة

صهيونية ذات أنياب ومخالب. على مرأى ومسمع من جيل الآباء. واكتشف الأبناء في أرض القتال أن عليهم أن يسددوا فاتورة الحساب ليس فقط لأنها تستحق الدفع. ولكن لأنها محولة إليهم من ذلك الفريق من سياسى الأقليات السياسية والفكرية.

لقد دخل الأبناء حرب ١٩٤٨. وشيئا فشيئا اكتشف الجميع أنهم خسروا الحرب. إنهم لم يخسروا لأنهم يمثلون الباطل وعدوهم يمثل الحق. ولكنهم خسروا لأنهم وضعوا فيها إمكانيات أقل مما يجب، وكان استعدادهم لها متأخرا عما يجب. وفى وقت أقصر مما يجب. لقد استعدوا لها فى ثلاثة أيام !

والجيش المصرى لم يكن معدا من البداية لخوض الحرب. وبلسان اللواء أحمد المواوى القائد الأول للقوات المصرية فى حرب ١٩٤٨، كانت مهمة الجيش فى تلك الفترة هى الاشتراك فى كسوة المحمل والمولد النبوى. ومقاومة الفيزانات، وحراسة الوزارات. وقمع المظاهرات ! مع ذلك. وبرغم هذا التواضع الشديد للغاية فى استعداد وكفاءة وحجم الجيش (لم يشترك فى حرب فلسطين من الجبهة المصرية سوى عشرة آلاف جندى وضابط).. وبرغم أن أول كتيبة عسكرية مصرية دخلت أرض فلسطين كانت تحملها عربات أتوبيس تم استئجارها من أحد المقاتلين، وبرغم خيانات ارتكبتها نورى السعيد فى العراق والملك عبد الله فى شرق الأردن ضد القيادة العسكرية الموحدة. برغم هذا كله.. كانت إمكانيات مواجهة الخطر الصهيونى فى فلسطين من الجبهة المصرية ممكنة -إذا كان الهدف هو الحد من هذا الخطر وليس إزالته. بل إن الجيش المصرى وصل بالفعل إلى عشرين كيلو مترا من تل أبيب.

ولكن. جاءت الهدنة الأولى فى ١١ يونيو سنة ١٩٤٨. التى قبلتها الجامعة العربية لأربعة أسابيع. لقد كانت تلك الهدنة هى البداية الحقيقية للهزيمة فى الحرب. وقبول الهدنة هو قرار سياسى. وقبول السياسيين المصريين المسئولين حينئذ للهدنة هو التعبير الطبيعى عن تواضع وعيهم السياسى. الذى أدى من قبل إلى عدم التنبيه للخطر الصهيونى فى فلسطين. ثم إلى عدم الاستعداد لمواجهة. بل ولعدم إيمان رئيس الحكومة نفسه.. محمود فهمى النقراشى.. بضرورة مواجهته. والآن سوف يؤدى إلى الفشل فعلا فى مواجهته.

ففجأة. أدرك جيل الأبناء أنه قد خسر الحرب. ليس لأنه تأخر في مواجهتها فقط. ولا لأن السلاح في يده كان فاسدا جزئيا فقط. ولكن أيضا لأن ما بلغه عن تلك الدولة في فلسطين كان أقرب إلى الإشاعات منه إلى الحقيقة. وأنه قد تم تضليله على امتداد سنوات طويلة سابقة عن حجم وفداحة الخطر الذي يتم بناؤه في فلسطين. فعلى السطح. بدت المواجهة في الحرب ١٩٤٨ / ١٩٤٩ وكأنها بين دولة واحدة في جانب هي إسرائيل. وبين خمسة دول عربية في جانب.. هي مصر والأردن وسوريا والعراق ولبنان. ولكن. في التقييم الفعلي. بدت الأمور عكس ذلك على طول الخط. لقد كانت نسبة التفوق العسكري الإسرائيلي. إلى هذا المجموع العربي. هي ٣ : ١ وفي مذكراته التي نشرها في لندن بعنوان «جندى مع العرب» يقول جون باجوت جلوب. الضابط البريطاني الذي قاد الجيش الأردني في حرب فلسطين. إن القوة القتالية في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨. من حيث الأفراد. كانت كما يلي :

| | |
|---------------|-------------|
| مصر | ١٠٠٠٠ مقاتل |
| الأردن | ٤٥٠٠ |
| سوريا | ٣٠٠٠ |
| العراق | ٣٠٠٠ |
| لبنان | ١٠٠٠ |
| المجموع الكلي | ٢١٥٠٠ مقاتل |
| إسرائيل | ٦٥٠٠٠ مقاتل |

ليس هذا فقط. بل إن «جون باجوت جلوب» وهو لا يمكن اتهامه بأى حال بأنه ممالئ للعرب - يضيف معلقا بالأرقام السابقة فيقول : «إن من الأمور المعتادة أن نضيف القوة الإجمالية لكل الجيوش العربية. ثم نقارنها مع القوة الإجمالية التي تملكها إسرائيل.. بغير أى اعتبار لعامل المسافة. إن أحدا لا يدرك أن المسافة من بغداد إلى حيفا هي سبعمائة ميل بقدر المسافة من كاليه إلى فينا. أو من لندن إلى برلين. أكثر من ذلك. فإن الجزء الأكبر من تلك المسافة هو عبر صحراء بلا ماء» .

ويضيف جالوب : «أما اليهود فكانوا. بعكس ذلك. يديرون عملياتهم فوق منطقة صغيرة. هي نفسها مزودة بشبكة ممتازة من الطرق التي أنشأها البريطانيون. إن معظم الوحدات كانت. في حرب ١٩٤٨. تعمل على مسافة عشرة أو خمسة عشر ميلا من مستودعاتها. إن هذا أعطى ظروفًا مثالية لنقل القوات بسرعة من جبهة إلى جبهة. ولضرب أعداء مختلفين بالتتابع. الحقيقة أن الجيوش العربية كانت تقترب من اتجاهات مختلفة ومن بلاد بعيدة لآبد في جميع الأحوال أن تؤدي إلى مشاكل اتصال عميقة» .

ولكن أحدا لم يستعد لذلك.. لأن أحدا لم يفكر أصلا في ذلك ! لقد قال ديفيد بن جوريون رئيس الوزراء الأول الإسرائيلي. فيما بعد : نحن لم نهزم الجيوش العربية لأننا أتينا بعجائب.. ولكن لأننا اعتمدنا عل أخطائهم هم – أخطاء العرب !

لقد بدأت أخطاء العرب أولا من عدم التنبه في الوقت المناسب. ولأن هذا الكتاب ليس فحصا شاملا لأخطاء العرب، ولكنه أساسا لفحص الأخطاء السياسية المصرية داخل حدود مصر ومسئوليتها نحو شعبها قبل أى اعتبار آخر. فإن جيل الأبناء دفع في حرب ١٩٤٨/١٩٤٩ ثمن خطايا سابقة، ظل ارتكابها قائما لسنوات طويلة سابقة. إن هزيمة فلسطين الأولى. في سنة ١٩٤٨. لم تكن هي السبب، ولكنها كانت النتيجة. إنها نتيجة سنوات وسنوات من عدم فهم الحدود الحقيقية لأمن مصر ومصالحتها الحيوية. خارجيا وداخليا. وعدم فهم حقيقة جوهرية هي : ارتباط هذا الأمن بما يجرى في المنطقة كلها. وارتباطه على وجه الخصوص بالأمن العربى.

لقد دقت الهزيمة الأجراس إلى الخطايا السابقة. والأجراس حينما تدق. فإنها لا تقتل مريضا. ولكنها فقط تعلن موته. وهزيمة ١٩٤٨ أعلنت موت جيل كامل سياسيا. إنها لم تتسبب في سقوط جيل الآباء... ولكنها سجلته فقط. لقد سجلت نهاية طريق.. وبداية رحلة. سجلت نهاية للقصور السياسى. والاتجاه إلى الانعزال، والدعوة إلى عدم عروبة مصر. والترويج لفهوم كاذب بأن أمن مصر ينتهى عند حدودها. لقد عادت الحقيقة الأساسية تتأكد من جديد : إن أمن مصر يبدأ من حدودها.

أما إسرائيل. فإنها من جانبها، ومن لحظة ولادتها الأولى في فلسطين، فقد أدركت

هى أيضا ذلك المفتاح إلى أمن مصر. ومن هنا أقامت إسرائيل مشروعها للمعاهدة الأولى للسلام «المودة والصداقة» الذى قدمته إلى مصر فى ديسمبر ١٩٤٨. أقامته على أساس عدم السماح لمصر بأن تستوعب مستقبلا الدرس الأساسى فى أمنها. الآن.. تريد إسرائيل أن تكون الدولة العظمى المسيطرة فى المنطقة.. ومصر تابعة لها. ولا يرتبط أمنها بقوتها الذاتية. ولكن مصر تستعير أمنها من نوايا إسرائيل.. وجدول أعمال إسرائيل !

إن الدكتور محمد حسين هيكل سجل عند قراءته لنصوص المعاهدة الأولى التى قدمتها إسرائيل أن «المشروع لم يجرؤ أحد على إرساله إلى مصر» .. وأنه «أشد وطأة على مصر من معاهدة سنة ١٩٣٦» مع إمبراطورية بريطانيا العظمى. الآن أصبح هناك من يجرؤ. وأصبحت هناك إسرائيل تحاول أن «تملى على مصر ما هو أفسى مما ورد فى معاهدة سنة ١٩٣٦» .

وشىء آخر أكثر أهمية وخطورة : ففى نفس اللحظة التى قدمت فيها إسرائيل مشروعها لمعاهدة السلام «المودة والصداقة» مع مصر. وتسلمه إبراهيم عبد الهادى ومحمد حسين هيكل. فى نفس تلك اللحظة كانت تدبر لمحاولة جديدة لغزو مصر. سلوك سوف يكون فيما بعد سمة مميزة لكل تحرك إسرائيلي نحو السلام مع مصر.

لقد خرجت إسرائيل من الهدنة الأولى (التى فرضت فى ١١ يونيو سنة ١٩٤٨) بمكسب أساسى. هو تثبيت قيامها كدولة. وخرجت من الهدنة الثانية (التى فرضت فى ١٨ يوليو سنة ١٩٤٨) وقد استولت على ألف كيلو متر مربع إضافية فى الجزء الفلسطينى الذى خصصه قرار التقسيم للعرب. وكانت حصيلتها فى هذه الجولة القتالية تعادل ثلاثة أمثال ما حصلت عليه فى الجولة الأولى.

ولكن إسرائيل لم تكتف بذلك. لقد أصبح لها هدفان محددان فى الجولة الثالثة من القتال : تدمير القوات المسلحة المصرية لإخراجها من الحرب لعشر سنوات تالية على الأقل بتعبير ديفيد بن جوريون.. وضم منطقة النقب لفصل المشرق العربى عن المغرب العربى ومصر نهائيا.

لقد أصدر بن جوريون الأمر إلى إيجال آلون بتنفيذ الخطة المقررة فى ٢١ ديسمبر سنة

١٩٤٨. وهكذا تحرك طابور إسرائيلي معتمداً في تسليحه على الرشاشات الخفيفة والثقيلة والمدافع المضادة للدبابات، تقدم مهاجماً القوات المصرية من جناحيها. في نفس الوقت بدأت الطائرات الإسرائيلية تضرب غزة ورفع. حيث كانت غزوة مقدمة ارتكاز القوات المصرية. ورفع مؤخرتها. وفجأة اندفع طابور إسرائيلي ثان. وانحدر على الحدود المصرية في اتجاه قاعدة العوجة وقام باحتلالها. إنها مقدمة لأسلوب الحرب الخاطفة الذي ستتبعه إسرائيل بعد ذلك دائماً مع العرب. وكانت الخطة الإسرائيلية على هذا النحو هي الاتجاه إلى العريش. ومنها شمالاً إلى رفح وغزة. وبذلك يتم حصار الجيش المصري ويمكن إبادة قواته تماماً في حركة التفاف سريعة.

وكان هذا كله يجري بينما تتحدث إسرائيل مع الدكتور هيكل في باريس عن مشروع معاهدة «المودة والصداقة» مع مصر. وفي فجر يوم ٤ يناير. أي بعد أربعة أيام من تقديم صورة المعاهدة المقترحة إلى هيكل في باريس، أصبحت القوات الإسرائيلية على بعد سبعة أميال من مركز القيادة المصرية في العريش. في نفس الوقت تقدم طابور إسرائيلي ثالث لمسافة ثمانين كيلو متر من قناة السويس. إن إسرائيل تستعد لضربتها الأخيرة في سيناء، وهي الضربة التي تجعل إيجال آلون واثقاً تماماً من أنها ستقضي على مصر عسكرياً لسنوات عديدة تالية.

وفجأة وصلت الأوامر من تل أبيب إلى إيجال آلون في سيناء بوقف العملية كلها. واستقل إيجال آلون طائرة إلى تل أبيب ليعرف سر هذا التغيير المفاجئ. وهناك أخبرته قيادة الجيش بأن التغيير جاء بعد تدخل شخصي من موسى شاريت وزير الخارجية لأسباب اقتنع بها. ووافق عليها ديفيد بن جوريون رئيس الوزراء.

إن ما حدث هو أن السفير الأمريكي في تل أبيب طلب اجتماعاً عاجلاً لأمر خطير مع موسى شاريت وزير الخارجية. وتم الاجتماع فجر اليوم نفسه - ٤ يناير. وفي الاجتماع أبلغ السفير الأمريكي إنذاراً بريطانياً إلى إسرائيل: إن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تمنع الجيش البريطاني في قاعدة قناة السويس من التدخل ضد إسرائيل. إذا لم توقف إسرائيل هجوم الإبادة ضد الجيش المصري. واقتربها من قناة السويس. والولايات المتحدة.

قد علمت أن الجيش البريطاني سوف يتدخل بفرقتين قوامهما أربعون ألف مقاتل إذا تقدمت العمليات العسكرية الإسرائيلية خطوة واحدة أكثر من ذلك.

وهكذا. اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي على الفور. وقرر وقف العملية كلها. وفي نفس اليوم بدأت القوات الإسرائيلية تتراجع. مدمرة كل ما يصادف طريقها داخل الأراضي المصرية في سيناء.

لقد فشل الجزء العسكري في الهدف الإسرائيلي. لأسباب لا تتعلق بنوايا إسرائيل نفسها. ولكن.. بقي الجزء السياسي.

بقيت المعاهدة التي تريد إسرائيل أن تملبها على مصر. ومعاهدة تريد. وأكرر. أن تملب على مصر ما هو أقسى مما ورد في معاهدة سنة ١٩٣٦ «مع بريطانيا العظمى». إن تلك المعاهدة واضحة في أهدافها. فهي تريد سوقا اقتصاديا مفتوحا داخل مصر. وتعاوننا عسكريا، وتراجعا سياسيا.. وكلها أشياء تفرضها دولة منتصرة على دولة مهزومة.

كانت المعاهدة مجرد «فاتورة» تسجل هزيمة طاقم كامل من السياسيين. ففي السياسة. كما في الحياة. لا تستطيع أن تحصل من الإناء إلا ما سبق أن وصبته فيه. وجيل الأبناء حينما ذهب إلى فلسطين. لم يحصل إلا على ما سبق أن صبه السياسيون وأعدوه له.

وكان لابد من جيل جديد يملك الإرادة لكي يرفض الضعف والتخاذل والتراجع. ليس في مصر فقط. ولكن في سوريا والأردن والعراق أيضا. وبالفعل.. بدأت الانقلابات تتوالى - بدءا من سوريا - في احتجاجات عملية وعصية على كل ما جرى لسنوات طويلة سابقة.

وفي مصر كان هذا الجيل الجديد هو نفسه الذي عاد من جبهة القتال في فلسطين. لكي يعلن رفضه عمليا في القاهرة. جيل بدأ برفض فاروق، وحاشية فاروق. وحكومات فاروق. والسياسات التي عاصرت فاروق، والسياسيون الذين كانوا تعبيراً عن الفساد السياسي في عقل مصر وسلطانها الحاكمة.

لقد استولى الجيش على السلطة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. ولأن الثورة لم تكشف عن وجهها كله من أول لحظة، ولأنها بدت باعتبارها مجرد «حركة مباركة» لتطهير الجيش وبضعة طلبات إدارية أخرى. فقد جاءت التهنئة لها من آخر مصدر توقعتة. جاءت من إسرائيل!

إن ديفيد بن جوريون - رئيس وزراء إسرائيل - أذاع في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ بياناً يهنئ فيه اللواء محمد نجيب القائد العام الجديد للقوات المسلحة . ووجه الثورة المعلن . بيان تهنئة يحمل في مضمونه حيثيات تلك التهنئة . إن رئيس وزراء إسرائيل يتفنى لمصر أن تتفرغ الآن لشئونها . وتنفق أموالها على شعبها . الذى يحبه بن جوريون كل هذا الحب . حيث هو فقير ومحتاج لكل شئ ، ما عدا الوقوف فى وجه إسرائيل . فى هذه الحالة . إذا اتبعت مصر الثورة روشة العلاج هذه التى يصفها بن جوريون . فإن إسرائيل تبشر مصر بالسلام و «المودة والصداقة» .

ويومها لم يكشف رئيس وزراء إسرائيل عن نوع «السلام والمودة والصداقة» الذى عرضته إسرائيل فى معاهدتها الأولى المقترحة - وتحفظ به للمستقبل .

وأدرك رئيس وزراء إسرائيل فى حينها أنه لفرض ذلك المشروع لمعاهدة السلام و«المودة والصداقة» لم يكن يكفى أن تصاب مصر بهزيمة عسكرية . ولا أن يكون هناك حاكم فاسد مثل فاروق . أو حاشية فاسدة تحيط به . فحتى فاروق على فسادة هذا كله . لم يستطع أن يواجه برلمانه بمشروع إسرائيل للسلام .

لقد كانت إسرائيل تحتاج إلى حجم أفدح من الفساد فى مصر . قبل أن تجرؤ من جديد على التحدث عن «السلام والمودة والصداقة» مع مصر !

وعندما حدث ذلك . كانت مياه كثيرة قد عبرت نهر النيل . لقد وقعت أحداث . وتفسيرت وجوه . وانقلبت سياسات . ووقع الزلزال الذى حصلت إسرائيل بمقتضاه فى النهاية على حلمها المبكر بحذافيره : معاهدة للسلام والصلح المنفرد مع السادات .

ولم يكن الأمر مجرد صدفة أن يكون أول سفير لإسرائيل بمصر . تنفيذاً للمعاهدة مع السادات . هو واحد من أبرز رجال المخابرات الإسرائيلية : إيلياهو بن اليسار .

ولم يكن الأمر صدفة أيضاً حينما اختارت إسرائيل موسى ساسون - ابن إيلياهو ساسون إياه - ليكون سفيرها الثانى لدى السادات .

وعندما ذهب موسى ساسون لكى يقدم أوراق اعتماده إلى السادات فى ٢٠ مايو سنة

١٩٨١ . ألحت على ذهن السفير الإسرائيلي الجديد مجموعة من المفارقات ذات المغزى المعبر عن التحولات الجديدة.

كانت المفارقة الأولى هي أن السادات يستقبل السفير الإسرائيلي موسى ساسون . ويرحب به . في قصر عابدين - نفس قصر الملك فاروق الذى اختاره السادات ليكون مقرا رسميا له . لأول مرة منذ طرد الملك فاروق وإسقاطه فى سنة ١٩٥٢ .

أما المفارقة الثانية فهي أنه بينما عجز إيلياهو ساسون الأب عن أن يشق له طريقا إلى داخل هذا القصر طوال سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . فإن موسى ساسون الابن يدخل الآن قصر عابدين : فى سيارة تحمل علم دولة إسرائيل .. ووسط الحراسة المسلحة التى ضمنتها له معاهدة إسرائيل مع السادات !

يومها تحدث هذا السفير الإسرائيلي الجديد فى القاهرة أمام السادات عن السلام والود والصداقة . وبعد أسبوعين اثنين كانت الطائرات الإسرائيلية تشق طريقها إلى جنوب مدينة بغداد .. لكى تدمر المفاعل النووى السلمى العراقى عن آخره .. !



الجزء الثاني

السلام الإسرائيلي

” ينبغي أن نوسع مجال الاهتمام
الاستراتيجي والأمن الإسرائيلي. بحيث
يشمل في سنوات الثمانينات دولا مثل
تركيا وإيران وباكستان. ومناطق مثل
الخليج الفارسي. وأفريقيا..“

أريل شارون - ديسمبر ١٩٨١

الفصل الرابع

معنى الأمن.. وحدود السلام الإسرائيلي

الدولة فى مفهوم القانون الدولى . تقوم على ثلاثة أركان : الشعب .. والإقليم .. والسيادة . بكلمات أخرى تكون الدولة . بالتعريف ، شعب محدد . يعيش فوق أرض محددة . وتوجد بالنسبة لها سلطة عليا تتم ممارستها على المواطنين والرعايا .. وتصبح مهمة الأمن القومى بالتالى هى تأمين وحماية هذه الركائز الثلاث .

ولكن إسرائيل لم تقم فى منطقتنا كدولة . وإنما قامت . وتستمر . كظاهرة !
فبإدنى ذى بدء ليس هناك عنصر «الشعب المحدد» . فإسرائيل لا تعتبر مواطنيها هم فقط الذين يعيشون داخل حدودها التى أقامتها بقوة السلاح .. وإنما مواطنيها هم يهود العالم كله . يهود «الشتات» .. الذين تعتبرهم جميعا فى حالة هجرة مؤقتة . وعليهم فى النهاية أن يعودوا بعدها إلى أرض وطنهم إسرائيل .

والركن الثانى . وهو الإقليم أو الأرض المحددة . غير قائم أيضا . فقد طالبت الحركة الصهيونية أولا بكل فلسطين . ثم . حتى عام ١٩٤٧ لم يكن اليهود قد استطاعوا بعد أن يملكوا سوى ٦.٥ ٪ من الأراضى . ومع ذلك فقد قبلوا بقرار ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين . وكان ذلك القرار يكفل لهم الحصول على ٥٥ ٪ من مساحة فلسطين كإقليم محدد تقوم فوقه دولة إسرائيل . مقابل ٤٥ ٪ من المساحة للدولة العربية فى فلسطين . بعدها خرجت إسرائيل من حرب ١٩٤٨/١٩٤٩ وقد استولت على ٧٧ ٪ من أراضى فلسطين . بحيث لم يعد أمام الشعب الفلسطينى سوى أن يختصر أماله وحياته القومية فوق ٢٣ ٪ منها .

الآن فإنه . حتى هذه الـ ٢٣ ٪ . فإن إسرائيل تسيطر عليها بقوة الاحتلال العسكرى وتقيم فوقها المستوطنات المتتالية . وتعلن بألف طريقة وطريقة أنها لن تخرج منها إلى الأبد وستحتفظ بسيادتها الكاملة عليها . وفوق ذلك تريد معاهدات صلح تفتح أمامها حدود الدول العربية الأخرى .

وهكذا لم نعد فقط أمام شعب غير محدد للدولة الجديدة .. وإنما نحن أيضا بصدد إقليم غير محدد لها . وهو أيضا نفس ما ينطبق على الركيزة الثالثة لقيام الدولة فى مفهوم القانون الدولى - ركيزة السيادة .

فإسرائيل لا تمد سيادتها الآن فقط إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. الخمس الباقي من فلسطين. وإنما هي تحقق سيادة عسكرية وسياسية فعلية داخل الأردن بإصرارها على ألا يتجاوز التسليح الأردني مستوى محدد. وعلى أن سماح الأردن بدخول أية قوات عربية لحمايته هو سبب كاف لشن الحرب ضده.

وإسرائيل تريد أن تمتد سيادتها العسكرية أيضا إلى الجزء الشمالي من السعودية. بإصرارها على ألا تضع السعودية في ذلك الجزء أية طائرات أو أسلحة بعيدة المدى. ونفس الشيء، تفعله إسرائيل بالنسبة لمصر. بإصرارها على تقييد مصر بنزع سلاح شبه جزيرة سيناء. وبألا تتجاوز التحصينات والمنشآت العسكرية المصرية نطاق خط قناة السويس.. إلخ. ونفس الشيء، ستفعله إسرائيل في الجزء المحتل من سوريا - إذا قبلت إسرائيل مطلقا أن تنسحب منه.

وإسرائيل تمارس سيادة أخرى. سياسيا وعسكريا. داخل لبنان. بما تشترطه من سيطرة الأقلية المارونية في لبنان على الأقلية المسلمة. ومن معاهدة صلح وسلام تتضمن نزعا لسلاح الجنوب اللبناني بعمق يتجاوز أربعة كيلومترات.

ولنلاحظ هنا أن المناطق التي تشترط إسرائيل تفريغها من السيادة العسكرية العربية. وهي الأردن وسيناء، والجزء الشمالي من السعودية والجنوبي من لبنان. هي بذاتها الأجزاء التي يعتبرها الفكر الصهيوني المبكر أجزاء من أرض فلسطين Eretz isreal التي يجب أن تكون جزءا من الدولة اليهودية.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد. فبالإضافة إلى ذلك يقوم «السلام الإسرائيلي» .. أو مفهوم إسرائيل للسلام في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.. على أن تمارس إسرائيل وظيفة أساسية. ودورا متفوقا. يجعلنا في النهاية أمام قوة مهيمنة على المنطقة بالفعل.. بغير حاجة ماسة إلى احتلال كل متر فيها.

وهكذا نصل في النهاية إلى الظاهرة التي تمثلها : فهي دولة.. لها شعب مطلق.. وإقليم مطلق.. وتمارس سيادة مطلقة. ومن هنا فقط نستطيع أن نفهم لماذا انطلقت إسرائيل بطائراتها ٨٠٠ كيلومتر إلى الشرق في يونيو ١٩٨١ لكي تدمر المفاعل النووي السلمي العراقي

جنوب العاصمة بغداد. ولماذا تهدد بنفس الشىء بالنسبة لليبياء، بل وحتى الباكستان، ولماذا هى تضع الآن معظم العواصم العربية داخل نطاق طائراتها وقذائفها بعيدة المدى. وفى سبيل تحقيق إسرائيل لغايتها هذه من فرض «السلام الإسرائيلي» على المنطقة بأسرها. فإنها فى الواقع تستخدم كل وسيلة متاحة لديها من القوة المباشرة. إلى التخريب الداخلى، إلى الخداع الدبلوماسى، إلى التنفيذ على مراحل. إلى التخدير بشعار مطاط وغامض تستخدمه هو «السلام» .. إلى إبرام التعهدات وخرقها فى أول فرصة بالغش والخديعة والقوة.

وقد كان الجنرال السويدى «كارل فون هورن» كبير مراقبى الهدنة السابق هو الذى سجل فى مذكراته خلاصة عمله قائلاً : «إن العرب يمكن أن يكونوا صعبا. وقليلى الاحتمال. وفى الواقع أحيانا يكونوا مستحيلين. ولكن قاموسهم فى السلوك كان على مستوى أسمى وأعلى من الإسرائيليين بلا نهاية. وأكثر تحضرا... إن كل مراقبى الهدنة التابعين للأمم المتحدة توصلوا إلى تلك الخلاصة دائما. وفى كل مرة سألتهم عما يحبونه أقل بالنسبة لعملهم ومهمتهم فإننى كنت دائما أحصل على نفس الإجابة : الغش والخداع المستمرين من جانب الإسرائيليين» .

ولأن الأمن القومى بالنسبة لأى دولة مهمته حماية وتأمين وجود الدولة. ولأن الركائز الثلاثة لإسرائيل مطلقة كما رأينا لتونا. فقد أصبح مفهوم الأمن الإسرائيلى بدوره طليقا.. يستهدف فى النهاية تأمين المثلث الإسرائيلى : تهجير يهود الشتات إلى إسرائيل. وتوسيع حدود الدولة مرحلة بعد مرحلة.. وفرض السيادة الإسرائيلية والسلام الإسرائيلى على المنطقة.

لقد قامت الدعوة من البداية لفكرة وجود إسرائيل كدولة على أساس عنصرى ذى طابع دينى. فالشعب اليهودى هو «شعب الله المختار» الذى سيقم دولته فى فلسطين محتفظا بنقائه اليهودى.. وسط عالم عربى متخلف، وأقل تجانسا ومرتبعة.

والطابع اليهودى هنا ليس هدفا فى حد ذاته. ولكن هو غطاء دينى إلى هدف سياسى.. تماما مثلما جاءت أوروبا إلى فلسطين فى القرن الثانى عشر حاملة على صدرها شعار الصليب.

وحتى قيام إسرائيل كدولة فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ . وبرغم التخطيط والعمل المستمرين لأكثر من نصف قرن قبلها . لم يكن عدد السكان اليهود الذين أمكن استقدامهم إلى فلسطين يزيد على ٦٥٠ ألف نسمة . وفى سنة ١٩٥٠ أصدرت إسرائيل «قانون العودة» بهدف فتح أبوابها أمام هجرة يهود «الشتات» حول العالم إليها . وبنص القانون نفسه فإن دور إسرائيل هو «جمع المتغيبين» . إذ أن الدولة لا تمن على أى يهودى بمنحه حق الإقامة فى إسرائيل - هذا الحق الذى ورثه من يهوديته» .

ولكن . حتى لا يتصور أحد أن إسرائيل تريد قدوم أى يهودى إليها لمجرد أسباب دينية . فإنها وضعت قواعد صارمة تحدد نوع من تريد من يهود العالم . وبمقتضى تلك القواعد يسمح للأغنياء اليهود أولا بالهجرة إلى إسرائيل . بغير شروط تتعلق بالسن أو العدد . أما غير الأغنياء فيجب أن يكون ثمانون بالمائة منهم على الأقل شبابا تحت سن الخامسة والثلاثين (أو عائلات لا يزيد سن عائلتها كذلك عن الخامسة والثلاثين) . . وأن يتعهد من يقع عليه الاختيار بالعمل فى الزراعة لمدة سنتين .

أما الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة والثلاثين فيجب ألا تتجاوز نسبتهم أكثر من عشرين بالمائة من الأعداد المسموح بها سنويا . وبشرط أن يكونوا من عائلات لها عائل قادر على العمل . أو يكون لهم أقارب فى إسرائيل يتعهدون بالإفناق عليهم .

بمعنى آخر . فإن إسرائيل تفتح أبوابها لقدم كل يهودى قادر على أن يمثل موردا بشريا أو ماليا لها كدولة . والمورد المالى مفهوم.. أما المورد البشرى فيهدف تمكين إسرائيل من احتلال مزيد من الأرض وإقامة مزيد من المستوطنات . فطبقا لتعبير ديفيد بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل فإن «المستعمرات والبلدان المقامة على الحدود بواسطة المهاجرين سوف تصبح الحائط الأول للدفاع عن الدولة الإسرائيلية . وهو حائط بشرى من لحم ودم . وليس حائط من الحجارة» . من البداية فإن قدوم المزيد من المهاجرين إلى إسرائيل لا يستهدف فقط احتلال أرض قائمة . وإنما يستهدف أساسا القفز لاحتلال أرض جديدة . أو بتعبير تيودور هرتزل فى مذكراته : «إن المساحة المطلوبة من الأراضى سوف تزداد مع زيادة المهاجرين» .

كان هرتزل يسجل تلك الكلمات عندما كان مشروع إقامة إسرائيل كدولة مازال مجرد حلم وطيف يتم السعى نحوه. وبمجرد تحول الطيف إلى دولة تحولت خطط جلب المزيد من المهاجرين إلى سياسة مقررة بإصدار «قانون العودة» .

وفى سنة ١٩٦٨ كان ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل يخاطب أعضاء المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين بقوله : «ساعدونا لكى نكسب معركة تهجير الأعداد اليهودية إلى إسرائيل. إن القوة الحقيقية هى قوة الأرقام. وحق الحركة الصهيونية فى الحياة يرتبط -ارتباطاً مباشراً- بنجاح هذه الحركة فى ميدان التهجير» .

وفى نفس المؤتمر قال ناحوم جولدمان الرئيس السابق للمنظمة الصهيونية العالمية : «إنه لمن دواعى الانحراف أن يكون خمس يهود العالم فقط ضمن دولة إسرائيل. وهذه حالة لن تحتل ولن تطاق فى المدى البعيد» .

ولقد احتاجت الحركة الصهيونية. قبل قيام إسرائيل كدولة. إلى خمسين سنة لكى تصل بعدد اليهود فى فلسطين إلى ثلثى مليون. لكن. بمجرد قيام إسرائيل كدولة. فإنها احتاجت إلى عشرين سنة فقط لكى تهجر إليها مليون يهودى من دول العالم. ثم احتاجت إلى عشر سنوات فقط بعد ذلك لكى تهجر إليها المليون الثانى.

وهكذا أصبحت إسرائيل تقترب الآن من ثلاثة ملايين.. بغير أن يبدو مطلقاً أن خطط وبرامج تهجير يهود العالم إليها قد تراجعت أو انكسرت. بل على العكس من ذلك. كلما قفزت إسرائيل إلى مرحلة أخرى من التوسع. كلما قفزت إلى الأمام ببرامجها لتهجير يهود العالم إليها. وهكذا نجد مثلاً أن أبريل شارون يعلن فى سبتمبر ١٩٧٧. وكان وقتها وزيراً للزراعة. إن «المشروع الإسرائيلى الخاص بإقامة سلسلة جديدة من المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضي العربية المحتلة. وخاصة فى الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن. يقصد منه توفير الظروف اللازمة لزيادة سكان إسرائيل إلى ستة أو ثمانية ملايين نسمة فى نهاية القرن الحالى.. إذ ينبغى أن يصبح الهدف الأساسى لإسرائيل هو مضاعفة عدد سكانها» . ومن المهم هنا أن نلاحظ العلاقة التنظيمية المستقرة بين إسرائيل وبين يهود العالم فى

هذا المجال، فعندما أصدرت إسرائيل في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ «قانون الحالة» أصبحت المنظمة الصهيونية العالمية هي نفسها الوكالة اليهودية لفلسطين، على أن يقسم العمل بينهما، فتعمل الأولى خارج إسرائيل، بينما تعمل الثانية في داخلها.

وعلى هذا الأساس فإن يهود العالم، الذين يمثلون خط العمق الأساسي بالنسبة للدولة اليهودية إنما يقومون بمهمة ثلاثية الأبعاد بالنسبة لإسرائيل. فهم أولا يمثلون عمقا بشريا. يمد إسرائيل بالمزيد من الشبان الذين تحمل مجتمع آخر تكاليف تعليمهم. ويأتون ليوفروا إمكانية لتوسعها الاقتصادي والعسكري. وهم ثانيا يمثلون عمقا سياسيا. يتولى توفير النفوذ السياسي داخل المجتمعات التي يعيشون فيها. خصوصا في الغرب. وهم أخيرا يمثلون بعدا اقتصاديا بتقديمهم الدعم لإسرائيل. الذي يمكنها من الحصول على أداة التمويل الاقتصادي والعسكري.^(١)

وقد أصبحت هذه العلاقة التنظيمية بين إسرائيل ويهود العالم تكفل لها. فوق سيل المهاجرين، تدفقا منتظما من الاستثمارات ورؤوس الأموال. بحيث إنه في مطلع الثمانينات أصبح متوسط ما تحصل عليه إسرائيل من هذا المورد يصل إلى خمسمائة مليون دولار في المتوسط سنويا.

وإسرائيل تعتبر أن يهود العالم الذين يعيشون خارجها هم يهود «الدياسبورا» أو يهود الشتات. وبينما هي تضم ما يقل عن ربع العدد الإجمالي لليهود العالم. فإن حوالى ١٠.٦ مليون يهودي يعيشون في الشتات. ولهم وظائف منتظمة فيما يزيد عن ثمانين بلدا. أهمها الولايات المتحدة. حيث تضم ٥.٧ مليون يهودي. أى أكثر من نصف يهود العالم - أكثر من إسرائيل نفسها. ويليهما الاتحاد السوفيتي الذين يصل عددهم إلى نحو ٢.٤ مليون.

(١) في عشية حرب يونيو ١٩٦٧ مثلا قامت المنظمة الصهيونية العالمية بتنظيم المظاهرات المؤيدة لإسرائيل وتسجيل آلاف المتطوعين اليهود في سفارات إسرائيل بأوروبا وأمريكا. كما سافرت لجنة من الحكومة الإسرائيلية للاجتماع سرا مع أربعين مليونيرا يهوديا في فندق بيت مايكل في لندن. حيث دفعوا خمسة ملايين جنيه ونصف المليون جنيه إسترليني. كما ساهم اللورد روتشيلد البريطاني بمليون جنيه إسترليني. كما حصلت اللجنة على ٣٥ مليون جنيه إسترليني عندما اجتمعت بأصحاب رؤوس الأموال اليهود في قاعة خاصة بمطار أورلي بباريس.

وبينما اليهود الأمريكيون هم الأكثر تنظيماً، وهم المصدر الأساسي لدعم إسرائيل بالأموال. إلا أن يهود الاتحاد السوفيتي أصبحوا في السبعينات مصدراً للإمدادات البشرية. فخلال سنوات الستينات وافق الاتحاد السوفيتي على هجرة نحو تسعة آلاف يهودي فقط. ولكن مع الضغط الأمريكي في السبعينات، وانحسار القوة العربية، قفز عدد اليهود الذين سمح لهم الاتحاد السوفيتي بالهجرة خلال سنوات تلك الحقبة إلى ٢٢٥ ألفاً. ذهب منهم إلى إسرائيل نحو ١٥٠ ألفاً. ويتم تنظيم عملية التهجير هذه على أساس أن يصل المهاجرين اليهود السوفيت إلى فينا أولاً. حيث يقوم باستقبالهم ممثلون للوكالة اليهودية. فمن يريد الاستمرار في رحلته إلى الغرب (الولايات المتحدة أساساً) تقوم منظمة يهودية أخرى اسمها (هياس) بترحيلهم إلى روما. حيث تقوم اللجنة الأمريكية المشتركة للتوزيع، ومنظمة «أورت»، بمساعدتهم على المضي في رحلتهم إلى الولايات المتحدة. وهناك تستقبلهم منظمات الطائفة اليهودية المحلية وتقدم لهم المساعدات المالية وغير المالية في بناء حياة جديدة، يرتبط كل منهم خلالها بتقديم المساهمات المالية لصالح إسرائيل.

أما الذين تنجح الوكالة اليهودية في إقناعهم بالهجرة إلى إسرائيل، فيتم ترحيلهم إليها وتسكينهم في المستوطنات القائمة أو الجديدة. والتي بدورها يتم تأسيسها من الأموال التي تجمعها الوكالة اليهودية من يهود العالم. خاصة اليهود الأمريكيون.

وعلى حد تعبير الدراسة التي ناقشها المؤتمر اليهودي العالمي بالقدس (كانت إسرائيل قد شكلت لجنة تضم ٣٤ من كبار الشخصيات اليهودية في الخارج برئاسة البارون جى. دى روتشيلد. وعضوية مجموعة من رؤساء البنوك وأساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية ورؤساء مؤسسات الاستثمار اليهودية في الخارج. وذلك لإعداد تقرير عن «الآثار المترتبة على السلام العربي الإسرائيلي فيما يتعلق باليهودية العالمية». وقد عرضت نتائج الدراسة في الاجتماع الموسع الذي عقده المؤتمر اليهودي العالمي في القدس - يناير ١٩٨١) فإن «... يهود الشتات يعدون بمثابة المصدر للمساندة الاقتصادية والمعنوية والسياسية التي لا غنى عنها. ومصدراً لا غنى عنه للهجرة التي ترغبها إسرائيل بشدة. ومصدراً للموارد الثقافية والعلمية والتكنولوجية. إن الاعتماد المتبادل بين إسرائيل ويهود الشتات، ولزوم

كل منها للآخر، لا يتطلب أى تأكيد. فالعلاقة لا تقدر. وهي حيوية لكل منهما. .
وحتى عام ١٩٧٢ كانت التبرعات والقروض التى تجمعها اليهودية العالمية لصالح إسرائيل تبلغ أكثر من نصف مجموع رؤوس الأموال الخارجية التى تحصل عليها إسرائيل. ومع اتجاه المساعدات الأمريكية لإسرائيل إلى التزايد فى مطلع الثمانينات. أصبحت تلك المساهمات المالية اليهودية تمثل ثلث الإجمالى الذى تحصل عليه إسرائيل من رؤوس الأموال الخارجية.

وتمتد مساهمات يهود العالم إلى كل نواحي الحياة فى إسرائيل. وليس فقط إلى بناء المستوطنات الجديدة أو المساهمة فى ميزانية المدفوعات. ففي عام ١٩٧٧ مثلاً أعلن عن «مشروع التجديد». حيث بمقتضاه تم رصد ١٣٥٠ مليون دولار خلال السنوات الأربع التالية. تستخدم فى تمويل إقامة مساكن جديدة داخل إسرائيل. وتقرر وقتها أن تساهم اليهودية العالمية بنصف هذا المبلغ.

ومرة أخرى، على حد تعبير دراسة المؤتمر اليهودى العالمى. فبالنسبة لليهود العالم فإن إسرائيل «تتوقع منهم أن يكونوا جبهة موحدة تأييدا لها فى مواجهة حكوماتهم». وقد حاول المؤتمر اليهودى العالمى فى اجتماعه بالقدس زيادة فاعلية «الاتصالات» المشتركة. والتوصيل إلى وحدة التفكير بالنسبة للمفاهيم التى تكون رموزاً أساسية لدى الطرفين. فعبارة «مركزية إسرائيل» مثلاً تعنى أن على كل يهودى أن يرى إسرائيل باعتبارها مركز حياته وتفكيره وبقائه. حيث «... الجهود المبدولة من أجل الدولة هى الحفاظ الأول لهؤلاء اليهود». وعبارة «نحن واحد» تعنى أن كلا من الإسرائيليين ويهود الشتات متفقون على أن كافة اليهود. أينما يعيشون، يكونون شعباً واحداً. ومفهوم «جدول الأعمال المشترك» يعنى أن «اليهود الإسرائيليين والطوائف اليهودية الأمريكية يشاركون فى جدول أعمال ذى اهتمامات مشتركة. ويتطلب حسماً مشتركاً ومتبادلاً»... الخ

على أى حال. فإن ما يعنينا هنا من هذه العلاقة التنظيمية هو ما يتعلق فى الأساس بالضلع الأول من مثلث الأمن الإسرائيلى - وهو تنشيط وتدفع الهجرة اليهودية الخارجية إلى إسرائيل. إنه أمر جوهري.. لعلاقته الوثيقة بالضلع الثانى فى هذا الأمن. وهو التوسع الجغرافى.

لقد قامت فكرة الدولة اليهودية من البداية كمجرد مشروع استثماري واستثماري. لا يرتبط حتى بأرض فلسطين على وجه الضرورة. في الواقع إن الحركة الصهيونية قامت من البداية على إقامة تلك الدولة في الأرجنتين وأمريكا الجنوبية. كما تروى لنا مذكرات تيودور هرتزل نفسه. مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة.

لكن. إزاء عمق تلك المحاولة. بدأ هرتزل يفكر في جزيرة قبرص كبديل ثان يمكن أن يكون خطوة أولى. ومع انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في سنة ١٨٩٧ تحدد الهدف باستعمار فلسطين. وإزاء بطة وتعثر المفاوضات مع بريطانيا العظمى. عاد هرتزل في سنة ١٩٠٣ يتفاوض مع الإمبراطورية العثمانية للسماح بإقامة مستعمرات يهودية في العراق كحل بديل. ثم عاد يتفاوض مع بريطانيا من أجل السماح لليهود باستعمار سيناء المصرية. وجاء هرتزل فعلا إلى مصر وقتها للتفاوض مع بطرس غالي باشا رئيس وزراء مصر المحتلة حينئذ. ومسح اللورد كرومر ممثل الاحتلال البريطاني. حول إمكانية نقل مياه النيل إلى سيناء لهذا الغرض. ولكن. إزاء معارضة كرومر لهذا المشروع من أساسه. عرض وزير المستعمرات البريطاني أن تتوجه حركة الاستعمار الصهيوني إلى أوغندا. في شرق أفريقيا. كبديل.

ويقول هرتزل في مذكراته : «لقد انطلقت من اقتراح أوغندا الذي تقدم به تشمبرلين ووصلت إلى موزمبيق. إنني سوف أحاول الحصول على هذه الأرض الخاملة من الحكومة البرتغالية. التي هي في أشد الحاجة إلى المال. على أنني أريد الحصول على موزمبيق بقصد المقايضة فقط. وسوف احصل من الحكومة البريطانية. لقاء تنازلي لها عن موزمبيق. على شبه جزيرة سيناء برمتها مع مياه النيل صيفا وشتاء. وربما حصلت على قبرص أيضا - وكل ذلك مقابل لا شيء» .

بعبارة أخرى. كان هرتزل يتفاوض على بدائل ثلاثة في وقت واحد بأمل التمكين في النهاية من أحدها. فهو يتفاوض مع الحكومة التركية لاستعمار العراق. ومع الحكومة البريطانية لاستعمار أوغندا. ومع الحكومة البرتغالية لاستعمار موزمبيق. وكل تلك المفاوضات تستهدف في النهاية الحصول على أي بديل ممكن. لمقايضته على فلسطين وسيناء.

لقد كان اسم فلسطين يطلق وقتها على كل المنطقة التي تشمل الآن كلا من: فلسطين ولبنان والأردن وسوريا. ويضيف هرتزل إليها أيضا سيناء المصرية التي يسميها هو «فلسطين المصرية»! إنه. باختصار. يحدد موقع الدولة اليهودية الجديدة على النحو التالي: «المساحة: من نهر مصر إلى الفرات. ولا بد من فترة انتقالية لتثبيت مؤسساتنا. يكون فيها الحاكم يهوديا... وما أن تصل نسبة السكان اليهود إلى الثلثين حتى تفرض الإدارة اليهودية نفسها سياسيا».

وكانت الفكرة مازالت طيفا يتم التفاوض بشأنه مع الدول الكبرى عندما توفي هرتزل في سنة ١٩٠٤. حيث كانت القيادة الصهيونية التالية المؤثرة هي حاييم وايزمان، الذي وضع عينيه بمجرد نشوب الحرب العالمية الأولى على بريطانيا العظمى. وفي تلك الفترة قال وايزمان: «إنني أعلم أن الله قد وعد بني إسرائيل بفلسطين. ولكنني لا أعرف الحدود التي رسمها. إنني أعتقد بأنها أوسع من الحدود المقترحة الآن. وربما ضمت شرقي الأردن. فإذا حافظ الله على وعده لشعبه في الوقت الذي يختاره فإن واجبنا هو إنقاذ كل ما يمكننا إنقاذه من بقايا إسرائيل».

ومع تطور الحرب العالمية الأولى لصالح بريطانيا العظمى وفرنسا. أصدرت المنظمة الصهيونية نشرة في لندن باسم «فلسطين». وفي ١٥ فبراير سنة ١٩١٧ حددت النشرة المساحات التي يريدها الصهاونيون لدولتهم المقترحة في فلسطين. وهنا يقول «إسرائيل سيف» السكرتير السياسي لحاييم وايزمان مفسرا: «لقد أضفنا خريطة تفصيلية للحدود المقترحة... ففي تلك الفترة كنت قد انتهيت من دراسة وثيقة لمشكلة الجغرافيا السياسية لفلسطين. ولقد وصلنا إلى خلاصة أن الحدود الشمالية (للدولة اليهودية المقترحة بفلسطين) يجب أن تكون إلى الشمال من صيدا. ثم تتحرك لكسي تضم مرتفعات الجولان وحوران. أما الحدود الشرقية فيجب أن تسير بموازنة سكة حديد الحجاز. ما بين عشرة وعشرين ميلا شرق خط السكة الحديد. إن هذا يعني أن تضم الدولة داخل حدودها. أفضل جزء من منطقة سقوط الأمطار. والذي سمي فيما بعد بشرق الأردن. أما بالنسبة للحدود الجنوبية فقد نشرنا مقالا منفصلا بحيث ركزنا بقوة على ضرورة إدماج وضم شبه سيناء إلى فلسطين (اليهودية) وذلك لهدفين: الدفاع عن قناة السويس. وضمان الأمن الأكبر لفلسطين».

بكلمات أخرى : يريد الصهيونيون أن تمتد دولتهم المقترحة من جنوب مدينة بيروت في الشمال (حتى تشمل صيدا ومنابع نهر الليطاني) ثم تمتد بطول عشرين ميلا شرق خط سكة حديد الحجاز، فتضم مرتفعات الجولان وحوران. والصفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن. وشبه جزيرة سيناء.

على أية حال. أصدرت الحكومة البريطانية في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ وعد بلفور. والذي سجلت فيه أنها «تتظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين». لكن.. بعد أن حصلت المنظمة الصهيونية على وعد بـ «وطن قومي» قفزت خطوة أخرى إلى الأمام. ففي اجتماع للجنة الوزارية البريطانية لبحث المسألة الشرقية. الذي عقد في ٥ ديسمبر ١٩١٨، كان أعضاء اللجنة مازالوا تحت هذا الانطباع. كما أنهم لم يكونوا راغبين في وجود التزام بريطاني محدد للحركة الصهيونية بينما الحرب العالمية مازالت قائمة. وبريطانيا مازالت في حاجة ماسة إلى المساعدة العربية لها ضد تركيا. ولذلك فإن اللورد جورج كورزون عضو مجلس الحرب البريطاني (وزير الخارجية فيما بعد) بدأ الاجتماع قائلا لزملائه من الوزراء : «إن عليكم أن تقرأوا فقط نشرتهم الدورية» فلسطين وتصريحاتهم في الصحف، لكي تروا أن برنامجهم يمتد ويتسع من يوم إلى يوم. إنهم يتحدثون الآن عن دولة يهودية. أما السكان العرب (في فلسطين) فهم ينسونهم ويتجاهلون تماما!

يستحق الذكر أن نسجل هنا أن سكرتير هذا الاجتماع الذي سجل مناقشات اللجنة هو أرنولد توينبي، المؤرخ الشهير فيما بعد. والذي كتب مرارا أن فكرة إسرائيل كدولة قد ولدت كمشروع استعماري بحث للسيطرة على العالم العربي. ومن ثم فمن المستحيل استمرار مثل تلك الدولة المصطنعة.

لقد كانت تلك هي فترة المد الاستعماري من جديد. ومع هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب. كان واضحا أن عملية التقسيم الكبرى لأراضيها بين المنتصرين قد أصبحت وشيكة. ولأن الحركة الصهيونية قد قامت على المنتصر الأكبر. بريطانيا العظمى. فقد بدأت تقنعها بحاجتها الماسة إلى لقمة أكبر في فلسطين. وهكذا كتب حاييم وايزمان رسالة

توسل إلى ديفيد لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ بدأها بقوله : «في اللحظة التي توشك أن تشترك مع زملائك في المفاوضات النهائية التي سيتوقف عليها مصير فلسطين. تود المنظمة الصهيونية أن تتوجه إليك في موضوع يسبب لها أعمق القلق. وهو مسألة حدود فلسطين الشمالية. لقد وضعت المنظمة الصهيونية. منذ البدء. الحد الأدنى من المطالب الأساسية لتحقيق الوطن القومي اليهودي. ولا داعي إلى القول بأن الصهيونيين لن يقبلوا. تحت أية ظروف. خط «سايكس - بيكو» حتى كأساس للتفاوض. لأنه لا يقسم فلسطين التاريخية ويقطع منبع المياه الذي يزود اللباني والأردن فحسب. بل يفعل أيضا أكثر من ذلك كثيرا» .

فالحركة الصهيونية تعترض على الصفقة السرية التي توصلت إليها بريطانيا وفرنسا لتقسيم مناطق النفوذ بينهما في فلسطين والشام. إنها تريد نصيبا أكبر لبريطانيا. لأنها متفقة مع بريطانيا على إقامة «وطن قومي» يهودي في فلسطين يحقق مصلحة الطرفين. ولذلك يشرح حاييم وايزمان لرئيس الوزراء البريطاني أهمية توسيع رقعة فلسطين لتضم منابع نهر اللباني ونهر الأردن. وهو يختم رسالته في النهاية قائلاً : «... لهذه الأسباب. نرى من الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي اللباني إلى مسافة نحو ٢٥ ميلا فوق المنحنى. ومنحدرات جبل حرمون الجنوبية. لضمان السيطرة على منابع الأردن. وإتاحة إعادة تخريج هذه المنطقة».

إن من المهم هنا أن نلاحظ أن عمق الـ ٢٥ ميلا داخل لبنان الذي يطالب بها حاييم وايزمان بضمه إلى الدولة اليهودية المقترحة في سنة ١٩١٩. هو نفسه عمق الأربعين كيلومترا داخل لبنان الذي طالب به مناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل. تحت اسم «منطقة أمن» في سنة ١٩٨٢.. بعد أن قام ١٢٠ ألف جندي لغزو لبنان. وفرض الشروط الإسرائيلية عليه. ومن البداية أطلق الصهيونيون على أطماعهم تلك عبارة «فلسطين التاريخية».. وتقدموا فعلا بتلك الحدود التي يسعون إليها في مذكراتهم الرسمية إلى مؤتمر السلام الذي أعقب الحرب العالمية الأولى. وتسجل المذكرة : «إن حدود فلسطين. يجب أن تسير وفقا للخطوط العامة المبينة أدناه. تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر الأبيض

المتوسط بجوار صيدا. وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرون. فتتجه منه إلى البيرة. متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون) حتى جوار بيت جن. وتتجه منه شرقا بمحاذاة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية. حتى تقترب من سكة حديد الحجاز وإلى الغرب منه. حتى ينتهي في خليج العقبة. وجنوبا. حدود يجرى الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية. وغربا. البحر الأبيض المتوسط.

ولقد أدت التطورات التالية إلى الحد من إمكانية تحقيق كل هذه الأطماع الصهيونية دفعة واحدة. فمن ناحية. اضطرت بريطانيا إلى التسليم لفرنسا بلبنان وسوريا. الأمر الذي أخرج بالتالي منابع اللبنيان ومرتفعات الجولان من وصاية بريطانيا. ومن ناحية أخرى أقامت بريطانيا إمارة شرقي الأردن وفصلتها عن فلسطين.. الأمر الذي أثار احتجاج الحركة الصهيونية على هذا التطور. الذي اعتبرت أنه «حرم فلسطين من ثلثي مساحتها بضرية واحدة»!

وإذا أضفنا إلى ذلك رفض بريطانيا من قبل السماح بالاستيطان اليهودي في سيناء. نجد في النهاية أن الحركة الصهيونية قد وجدت نفسها مضطرة إلى الاكتفاء «بفلسطين الصغرى» على حد تعبيرها. كمساحة أولية تتغلغل إليها لإقامة قاعدة الدولة اليهودية الجديدة. ولكن. برغم كل التطورات ستظل الفكرة الصهيونية مرتبطة دائمة بالتطلع إلى الاستيلاء على كل تلك الأراضي التي سعت إليها مبكرا داخل شرقي الأردن ومرتفعات الجولان ومنابع نهر اللبنيان وشبه جزيرة سيناء.

لقد ركزت الحركة الصهيونية على أن تقوم إسرائيل كدولة أولا - حتى ولو على الجزء الذي تعتبره هي «فلسطين الصغرى». وهكذا قبلت بقرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ كمجرد خطوة أولى وهو قرار كفل لها ٥٥ في المائة من أراضي فلسطين - أو نحو ١٤.٣٠٠ كيلومتر مربع ثم خاضت الحرب بعدها عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ لكي تضم فعلا ٧٧ في المائة من الأراضي - أو نحو ٢٠.٨٠٠ كيلومترا مربع.^(١)

(١) تم قبول إسرائيل كدولة في منظمة الأمم المتحدة في ١١ مايو. ١٩٤٩. ويلاحظ أنها الدولة الوحيدة التي تم قبول

بعدها بدأت إسرائيل كدولة تستعد للمرحلتين التاليتين : المرحلة الأولى هي ابتلاع الـ ٢٣٪ الباقية مما تعتبره فلسطين الصغرى (الضفة الغربية وقطاع غزة).. والمرحلة الثانية هي التوسع إلى فلسطين الكبرى . أو ما أصبحت تسميه «فلسطين التاريخية».. أو Eretz Yisrael.

وهكذا نجد أن أحلام التوسع المبكرة لم تكن مجرد بند في برنامج للمساومة. لقد أصبحت جزءاً أساسياً من جدول أعمال دولة قائمة بالفعل.. هي إسرائيل. من هنا فإن ديفيد بن جوريون. أول رئيس وزراء للدولة الوليدة. رفض الالتزام بأية حدود دولية لإسرائيل من البداية. مسجلاً في الكتاب السنوي الحكومي لإسرائيل عام ١٩٥٢ أن «إسرائيل كدولة. قد قامت في الجزء الغربي من أرض إسرائيل. فقد حصلنا على استقلالنا في جزء فقط من أرضنا الصغرى» . وحينما قبلت الحركة الصهيونية بمشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين - عربية ويهودية - فإن الأمر على حد تعبير بن جوريون وقتها: «لم يكن التصويت على جزء من فلسطين أو كل فلسطين. فالصهيونيون لا يرضون إلا فلسطين كلها. وإنما كان التصويت على أي من الطريقتين أسرع للوصول إلى الهدف الذي يجمعنا. وهو الحصول على كل فلسطين : هل أخذها على دفعات ؟ أو الانتظار حتى حين موعدها دفعة واحدة ؟» . في نفس الوقت. قرر حزب «حيروت» بزعامه مناحم بيغن «أن الوطن القومي اليهودي. الذي يشمل ضفتي الأردن. يشكل وحدة تاريخية وجغرافية كاملة. وتقسيم الوطن هو عمل غير مشروع. وأية موافقة على التقسيم لا تعتبر مشروعية أو ملزمة للشعب اليهودي. ومن

عضويتها بشروط محددة ينص عليها القرار بقوله : «..... ومع الأخذ بعين الاعتبار. إعلان دولة إسرائيل أنها سوف تقبل دون تحفظ التزامات الأمم المتحدة التي نص عليها الميثاق. وتلتزمها بواجباتها. منذ اليوم الأول الذي تصبح فيه عضواً في هذه المنظمة.

، ومع الأخذ بعين الاعتبار. التصريحات والشرح التي قدمها ممثلو حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الدائمة. والتي تعهدوا فيها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتخذة في التاسع والعشرين من نوفمبر. تشرين الثاني ١٩٤٧ (المعلقة بالحدود) وفي الحادي عشر من ديسمبر. كانون الأول ١٩٤٨ (التقسيم أو التوحيش للاجئين).. فإن الجمعية العامة تقرر قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة

واجب هذا الجيل أن يعيد الأجزاء المتقطعة من الوطن إلى حياض السيادة اليهودية». ثم عاد بيجن يعلن من جديد في ٧ أبريل سنة ١٩٥٠: «لن يكون سلام لشعب إسرائيل. ولا لأرض إسرائيل. ولا حتى للعرب. مادامنا لم نحرر وطننا بأجمعه بعد. حتى ولو وقعنا (مع العرب) معاهدة صلح».

وهكذا بدأت إسرائيل منذ لحظاتها الأولى في خرق اتفاقيات الهدنة التي وقعت عليها. فاحتلت بلدة «أم رشراش» المصرية على خليج العقبة (أصبحت فيما بعد ميناء إيلات). ثم قامت في سبتمبر ١٩٥٥ باحتلال منطقة العوجة التي كانت اتفاقيات الهدنة تقرر أنها منزوعة السلاح.

وقد سجل داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة وقتها خطورة الخطوة الأخيرة لإسرائيل بأنه تتلخص الأهمية الاستراتيجية للطرق المتفرعة منها (إلى الغرب في اتجاه مص) في أنه إذا فكر أحد الفريقين في عدوان على نطاق واسع على أراضي الفريق الآخر. فإن طرق مواصلاته الرئيسية والفرعية اللازمة للعملية العدوانية. يجب أن تمر في هذه المنطقة المنزوعة السلاح».

وهذا هو ما حدث بعد ذلك بالضبط. عندما بادرت إسرائيل في سنة ١٩٥٦ بشن غزوها لسيناء المصرية ضمن مؤامرة العدوان الثلاثي. وفي هذه المرة فسر همرشولد الأمر في تقرير رسمي له بقوله: «إن ثمة مجموعة ضخمة من الأدلة... تؤكد أن بن جوريون وعددا من مستشاريه كانوا يعدون العدة لاحتلال سيناء منذ أشهر طويلة. بل منذ سنوات. قبل أن يشنوا هجومهم الفعلي»...

ولم يكن بن جوريون وحده في ذلك. ففي ١٢ أكتوبر ١٩٥٥ وقف الإرهابي السابق مناحم بيجن. ورئيس وزراء إسرائيل فيما بعد. لكي يعلن في الكنيست الإسرائيلي عن «إيمانه العميق بضرورة شن حرب وقائية ضد الدول العربية دون أي تردد حتى تستطيع إسرائيل أن تقضي على القومية العربية. وأن توسع حدودها».

إن التوسع بقوة السلاح أصبح عقيدة أساسية تمثل الضلع الثاني من مثلث الأمن الإسرائيلي. بحيث أن إسرائيل قضت سنوات لكي تستعد لشن حرب ١٩٥٦ ضد مصر.

ثم قضت سنوات أخرى تستعد لشن حرب ١٩٦٧ ضد مصر وسوريا والأردن. وقد لخص ديفيد بن جوريون تلك العقيدة في حديث نشرته له جريدة «ها آرتس» الإسرائيلية في ٣ أكتوبر ١٩٦٧ بقوله: «علينا أن نتخذ من الفتوحات العسكرية أساسا للاستيلاء. وواقعا يجبر الجميع على الرضوخ والانحناء أمامه».

ومن هنا فإن إسرائيل. حينما قررت ضم القدس العربية المحتلة إلى أراضيها. وحينما قررت ضم مرتفعات الجولان رسميا في سنة ١٩٨١. ثم حينما كررت دائما أن سيادتها على الضفة الغربية وقطاع غزة هي سيادة نهائية. وحينما قامت في يونيو ١٩٨٢ بغزو لبنان وأصرت على منطقة أمن بعمق يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ كيلومترا داخل لبنان. فانهالا تفعل ذلك لمجرد التعجيل بمعاهدات صلح مع العرب كما يتوهم البعض. ولكنها تستكمل تنفيذ جدول أعمال فعلى قررته الحركة الصهيونية منذ عام ١٩١٧. جدول أعمال أصبح يمثل جزءا جوهريا من مثلث الأمن الإسرائيلي. مثلث. ناقشنا الامتداد البشرى باعتباره ضلعه الأول.. ثم التوسع الجغرافي باعتباره ضلعه الثاني. والآن ننتقل إلى الضلع الثالث. وهو فرض «السلام الإسرائيلي» على العالم العربي.

ومن الناحية الميدنية، فإن «السلام» هو مجرد كلمة محايدة تماما. والأسوأ من ذلك. أنه كلمة لا تملك قدرة ذاتية على أن تفرض نفسها على الواقع بالعدل والقسطاس على طرفين متناقضين. والسلام يختلف مضمونه من طرف إلى طرف. بحسب تصور كل الأطراف لنوع المصالح الحيوية التي يريد أن يكفلها بالسلام لنفسه. فالمعتدى والمعتدى عليه. والظالم والمظلوم. وقوة الاحتلال والشعب المتعرض للاحتلال. والقوى والضعيف. كلهم يتحدثون عن «السلام» وليس هناك قاموس دولى سياسى محايد ومسلم به نستطيع أن نحصل منه على تعريف مطلق وملزم ونهائي لكلمة «السلام». ومن هنا يصبح من الجوهري تماما أن نفرق بين ما يعنيه كل طرف من «السلام» في مواجهة الطرف الآخر.

وحينما نتحدث إسرائيل عن السلام فإنها تعنى «السلام الإسرائيلي» أو «السلام بشروط إسرائيلية». الذى يمثل بدوره الضلع الثالث فى مثلث الأمن الإسرائيلي.

لقد جاءت إسرائيل إلى منطقتنا كدولة . مستوعبة تماما دروس الحروب الصليبية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. ومن هنا جاء احتلالها للأرض في فلسطين احتلالا استيطانيا. جاء ليبقى ويمارس وظيفة محددة. وربما متكاملة. يريد أن يقوم بها. ومن البداية لم يكن يريد أن يقوم به ضد إرادة شعب فلسطين فقط. ولا حتى ضد إرادة العالم العربي فقط. وإنما ضد إرادة المجتمع الدولي كله. فمنذ لحظة قيامها الأولى انتهكت إسرائيل أساس مشروعيتها التي منحها لها المجتمع الدولي بقرار قبولها عضوا في منظمة الأمم المتحدة. ومن يومها أصدرت المنظمة الدولية. المعبرة عن المجتمع الدولي. ٥٢٢ قرارا ومشروع قرار، صدرت من مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة. بغير أن تمثل إسرائيل لقرار واحد من بينها طوال ٣٥ عاما.

ذلك لأن السلام الذي تسعى إليه إسرائيل. ليس هو السلام الذي يقصده المجتمع الدولي، انه سلام فريد للغاية، ومن ثم فلا سبيل أمامه للتحقق إلا بقوة السلاح.

على أن السلاح وحده لا يكفي. فالحروب تبدأ وتنتهي لتحقيق هدف سياسي. وما لم يتحقق هذا الهدف.. تظل هناك دائما إمكانية حرب جديدة. لكي تحصل بالقوة على ما لم تحصل عليه بالدبلوماسية. وقد كان «أبا أيبان» وزير خارجية إسرائيل مدركا لذلك. وهو يصرح في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٧ في أعقاب نشوة إسرائيل بانتصارها العسكري.

معترفا: «إن النصر العسكري لا يستقر ولا ينجح. إلا إذا دعمه صلح» .

فبرغم الانتصار العسكري الساحق الذي خرجت به إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ على ثلاث دول عربية. إلا أن هدفها السياسي لم يتحقق مطلقا. وهو فرض «السلام الإسرائيلي» على العرب بالقوة. والأكثر من ذلك أهمية. أن الطرف العربي الأساسي. وهو مصر. لم يكتف بمجرد رفض هذا «السلام الإسرائيلي» .. ولا بمجرد رفض التسليم بقبول الهزيمة أمام القوة العسكرية الإسرائيلية. وإنما بدأ على الفور مجهودا خارقا لإعادة بناء القوة العسكرية الكفيلة بمواجهة إسرائيل في ميدان القتال. وتحرير الأرض بالقوة.

والصراع العربي الإسرائيلي هو من البداية صراع تحقيق «السلام». فالطرف العربي يريد سلاما بشروط عربية.. والطرف الإسرائيلي يريد سلاما بشروط إسرائيلية.

ولذلك فإن فرض السلام الإسرائيلي على العرب بالقوة هو الضلع الثالث الجوهري في مثلث الأمن الإسرائيلي. وهذا «السلام الإسرائيلي» يقوم على أساس قبول العالم العربي بدور خاص وتمتيز ومسيطر لإسرائيل في المنطقة. دور له أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية سنناقشها تفصيلا بعد قليل. إنما الذى يعنينا الآن. فى المفهوم الشامل لهذا «السلام الإسرائيلى» أن نقرر اختصارا إنه يستهدف فى النهاية أن تصبح لإسرائيل اليد العليا المسيطرة على المنطقة بأسرها.

وإذا عدنا من جديد إلى مفهوم «أبا أيبان» وزير الخارجية الإسرائيلى الأسبق، وهو من يحلو لبعض العرب أن يعتبروه من «المعتدلين» داخل الخريطة السياسية الإسرائيلىة. فإننا سنجدّه يعبر عن هذا المعنى بقوله : «إن ما تطمح إليه علاقاتنا مع العرب: ليس من نوع العلاقات بين لبنان وسوريا مثلا، بل العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. القائمة على التبادل الاقتصادى من خلال فوارق تاريخية ولغوية وثقافية» .

بكلمات أخرى. فإن الولايات المتحدة هى بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية القوة العظمى المهيمنة. والجار المسيطر، على دول أمريكا اللاتينية سياسيا واقتصاديا وعسكريا. إنها علاقة يعرف فيها الجميع أن دول أمريكا اللاتينية تقبل التسليم بكونها منطقة نفوذ مفتوحة أمام هذا الجار الشمالى القوى. إنها دول مستقلة. ولها جيوش وأعلام وسفارات وسياسة خارجية وداخلية. ولكن مفاتيح مصيرها وسياساتها وأحوالها موجودة هناك فى الولايات المتحدة. بل أحيانا موجودة لدى شركة واحدة بالولايات المتحدة. بغير أن يضطر الجيش الأمريكى إلى احتلال شبر واحد منها !

وهكذا فإن التفكير الإسرائيلى لا يريد علاقة تقوم بين دول مستقلة متساوية ومتعادلة. كلبنان وسوريا. ولكنه يريد علاقة هيمنة ونفوذ وسيطرة فى اتجاه واحد، تنتحل إسرائيل لنفسها فيها دور القوة العظمى المسيطرة، ويقنع العرب لأنفسهم فيها بالحياة داخل دول مستقلة شكلا وخاضعة موضوعا، مثل جمهوريات الموز فى أمريكا اللاتينية.

ومرة أخرى، يكتب أبا أيبان مقالا مطولا، بمناسبة توصل إسرائيل إلى اتفاقيتى كامب ديفيد مع الرئيس السابق أنور السادات. قائلا فى مجلة «الشئون الخارجية» الأمريكية

— عدد شتاء ٧٨ / ١٩٧٩ : «..... فبالنسبة لهم (أى العرب) فإن الشرق الأوسط بالمعنى السياسى هو وحدة واحدة متراسة إسلامية اللون. وبالنسبة لنا هو نسيج من ألوان متعددة. حيث الخيط البارز فيها قد نسجته الخبرة اليهودية قبل قرون» !

هذا «الخيط البارز» أو الدور «المهيمن» .. عبر عنه بشكل أكثر وضوحا مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل فى كلمته أمام السادات فى الكنيسة الإسرائيلى، أثناء وجود الأخير إبان «مبادرته بالذهاب إلى هناك فى نوفمبر ١٩٧٧. لقد قال بيجن إن مستقبل الشرق الأوسط يتوقف على التعاون بين «العبرية الإسرائيلية» .. ورأس المال العربى !

هكذا. بكلمات واضحة قاطعة. يعتمد مفهوم «السلام الإسرائيلى» على أن تحتجز اسرائيل لنفسها دور العقل المفكر و «العبرى» الذى يسلم به العرب. ويقنعون لأنفسهم بدور مورد المال (ماليا وبشرى).. ومن هنا يتشكل مستقبل الشرق الأوسط !

إن المفهوم هو نفسه لدى أيان. قطب حزب العمل المعارض. وبيجن. قطب «ليكود» الحاكم. مفهوم علاقة إسرائيلية عربية تقوم على أساس التفوق والتخلف.. السيطرة والخضوع.. الهيمنة والاستسلام. ولأن إسرائيل قد اختارت لنفسها التفوق والسيطرة والهيمنة.. فلا يبقى أمامها سوى إرغام العرب على التخلف والخضوع والاستسلام. بالدبلوماسية والتفاوض.. أو بالقوة.

والقوة ليست فقط مجرد مفهوم عسكرى. وإن كان هو الأساس. إنها مزيج استراتيجى من القوة العسكرية.. والحرب النفسية.. والصراع بين إرادتين متناقضتين. هذا المزيج هو الذى يحدد معنى ومضمون إستراتيجية «السلام الإسرائيلى»

إن الاستراتيجية. بتعريف الجنرال اندريه بوفر. هى «فن الجدل بين إرادتين متعارضتين. تستخدمان القوة لحل الخلاف» .. وفى هذا الصدام بين الإرادتين «.. يتم التوصل إلى قرار حينما يفرض أحد الطرفين على العدو تأثيرا نفسيا معينا. فيجعله يقتنع بأنه لا فائدة من بدء الصراع أو. بدلا من ذلك. لا فائدة من الاستمرار فى الصراع» .

والاستراتيجية الإسرائيلية . بتعريف أبا أيبان الذى سجله مبكرا فى سنة ١٩٦٥ كوزير لخارجية إسرائيل تعتمد على «إن لسياستنا فى التطويق والردع هدفين.... فهمى بالمعنى الدقيق للأمن تهدف إلى حماية أراضينا وأرواحنا . وهى من ناحيتها السياسية تهدف إلى إدخال تيارات فكرية جديدة فى العقل العربى . نريد أن نخلق الشك... وبالتالى الاستسلام واليأس . من حلم العرب بهزيمة إسرائيل» .

بعدها بعشر سنوات كان هنرى كيسنجر ينجز لإسرائيل اتفاقيات فض الاشتباك بناء على رأيه المسبق . الذى سجله بقوله : يجب أولا أن يصاب العرب باليأس الكامل . قبل أن يبدأ التفاهم معهم (على السلام الإسرائيلى) .

وقد رفضت إسرائيل أن تفصح بشكل مفصل عن استراتيجيتها الكاملة للسلام . وتصورها المحدد لنوعه مع العرب . إنها قد تعلمت من تجربتها الأولى . فى مشروع المعاهدة الأولى للسلام مع مصر الذى قدمته فى سنة ١٩٤٨ . إن نجاحها فى فرض «السلام الإسرائيلى» على العرب لا يعتمد فقط على شروط محددة تقررها من جانبها . ولا فقط على هزيمة عسكرية فادحة توقعها بالعرب . ولكنه يعتمد أساسا على خلق مقدمات نفسية كافية لدى العرب . تجعلهم مستعدين لتقبل وابتلاع هذا السلام عندما يتم طرحه . هذه «المقدمات» تقود إلى إصابة العرب بيأس كامل من جدوى مواجهتهم لإسرائيل.. قبل أن يبدأ حتى تفاوضهم مع إسرائيل.

ولقد جاءت نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ بفرصة ذهبية كبرى لكى تعمارس إسرائيل ضغطها النفسى هذا على العرب (وبالأذات مصر) . ولكن إسرائيل . بينما حققت فى تلك الحرب انتصارا عسكريا ضخما . إلا أنها أصيبت فى نفس الوقت بهزيمة سياسية كاملة عندما رفض العرب «السلام الإسرائيلى» وهم منهزمون فى ميدان القتال.

لقد بدأ التمهيد لترويج فكرة «السلام الإسرائيلى» بالترويج لمطلب المفاوضات المباشرة . ولقد رفض العرب من البداية . بشكل قاطع . مجرد مناقشة هذا الاحتمال . بعدها . ابتداء من سنة ١٩٧١ . بدأت إسرائيل تتحدث عن حاجتها إلى «الأمن» وإلى

«حدود آمنة» . وبدلاً من أن تصبح القضية هي : الانسحاب الاسرائيلي.. مقابل السلام العربي. أصبحت القضية هي : الأمن الإسرائيلي.. مقابل السيادة الناقصة للعرب على أراضيهم.

وبمقتضى هذا المفهوم، الذى نصح به هنرى كيسنجر وبدأت إسرائيل تروج له. يصبح من الممكن عند الضرورة أن تعود السيادة الناقصة للعرب على بعض أراضيهم المحتلة.. بغير أن يقترن ذلك بممارسة حقوق السيادة الأساسية نفسها. فحينما تعود سيناء إلى مصر. أو الجولان إلى سوريا مثلاً وهى منزوعة السلاح. تصبح السيادة العربية هنا مجرد مفهوم شكلى وعاجز. يخلو من أى مضمون.

على أن القضية الأكثر شمولاً كانت هي : استراتيجية السلام. لقد بلورت إسرائيل من البداية مفهومها للسلام. وبدأت تروج له. بل تمارسه فعلاً. وأصبح تقبله عربياً يعتمد على نجاح إسرائيل فى خلق الظروف التى تصيب العرب باليأس الكامل فى مفهوم هنرى كيسنجر. وبالشك والاستسلام بمفهوم أبا أيبان. وبأنه «لا فائدة من الاستمرار فى الصراع» بمفهوم الجنرال بوفر.

وكان شمول مفهوم «السلام الإسرائيلي» يرجع إلى أن إسرائيل تريد بالسلام أن تحقق نفس ما كانت تريده بالحرب. إنه أيضاً أكثر تحديداً لأن تحقيقه يحتاج إلى مراحل زمنية متتابعة. أو متوازية. تبدو كل منها وكأنها منفصلة عن الأخرى وتتم مستقلة عنها.

وفيما بين حربى ١٩٦٧ : ١٩٧٣ لم يكن المقابل العربى المطروح ليزيد مطلقاً عما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧. أى : إنهاء حالة الحرب. لكن. فى أعقاب حرب ١٩٧٣ بدأت بعض الأطراف تثقيل فكرة «السلام» بغير أن تتفحص مطلقاً مضمون هذا السلام الإسرائيلى. وبغير حتى أن يتبلور المفهوم المضاد - مفهوم «السلام العربى» . بمعنى آخر. لم تتم أبداً من جانب الأصوات التى بدأت تبشر بإمكانية التحدث مع إسرائيل عن «السلام» .. أية دراسات موضوعية جادة لما تعنيه إسرائيل بهذا السلام. وللإستراتيجية التى تسعى بها إسرائيل نحو هذا السلام. وحتى عندما قام أنور السادات بما سماه «المبادرة» لزيارة إسرائيل والتفاوض المباشر مع حكومتها لتحقيق «السلام» .. حتى عندما بدأ التفاوض

فعلا.. لم يكن هذا نتيجة أية دراسات سابقة لنوع ومدى واحتمالات «السلام» الممكن. لقد بدت الفكرة لديه باعتبارها شيئا. أو وحيا. هبط عليه فجأة في لحظة تجلى مدهشة. بحيث أنه يكفى ترديد كلمة «السلام» لكي يجد الجميع أنفسهم متفقين فورا.

وأبسط نموذج لذلك هو أنه. في وسط فترة التفاوض. بل في الواقع بعد سنة من التفاوض المباشر هذا. نقلت وكالة أنباء اليونايتد برس في نوفمبر سنة ١٩٧٨ خبرا من حيفا يقول : «أعلن المتحدث باسم جامعة حيفا الإسرائيلية اليوم أن الجامعة ستبدأ بإدخال برامج دراسية جديدة. يطلق عليها اسم دراسات السلام. وذلك في ضوء احتمالات توقيع اتفاق السلام المصري الإسرائيلي. وقال المتحدث إن هذه البرامج ستتركز على تعميق فهم الأسلوب السلمي كوسيلة لحل الصراعات الدولية» .

فالفهم الإسرائيلي للسلام هو أنه مجرد وسيلة أخرى لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي. وهو شيء مختلف تماما عن مجرد الكلمة الرومانسية التي بدأ الترويج لها في الجانب العربى. وقد أصبح هذا المفهوم الإسرائيلي يعنى. قبل أى طرف آخر. مصر التي يدير السادات. باسمها - مفاوضات مباشرة - مع إسرائيل من قبلها بسنة. ومع ذلك.. لم تنشر الخبر في القاهرة سوى صحيفة واحدة. وهى : حتى فى نشرها له. وضعت فى صفحة الأخبار الخارجية، جنبا إلى جنب مع أخبار مساندة الصين لكمبوديا. وجهود أمريكا للوفاق مع موسكو. وتجدد المعارك فى تشاد !

وبرغم أن الخبر القادم من حيفا يشير إلى أن «السلام» قد أصبح موضوع دراسة أكاديمية يتم إعداد الطلبة لها فى الجامعة الإسرائيلية. إلا أن الحكومة الإسرائيلية كانت قد بدأت مبكرا فى إعداد دراستها الخاصة على ضوء تقديرها لنوع الإشارات التي خرجت بها من سلوك السادات وتصريحاته عقب حرب ١٩٧٣. وقد تمت أولى تلك الدراسات فى يناير ١٩٧٤. أى فى أعقاب الاتفاقية الأولى لفض الاشتباك مع مصر. وقامت بها مجموعة اقتصادية برئاسة افرام دوفرات المستشار الاقتصادى لوزير المالية الإسرائيلى. وحينما أشار المسئول الإسرائيلى إلى تلك الدراسة. فإنه فعل ذلك فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٧. حيث قال فى تصريحاته التي نقلتها وكالات الأنباء : «إن إسرائيل يمكنها أن تجنى بعض

الثمار من جراء تحقيق السلام. فسوف تفتح أسواقا جديدة مع الدول العربية. هذا بالإضافة إلى دول العالم الثالث التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل. ثم أن السلام سيكون من شأنه إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل. وبالتالي ستعمل شركات جديدة على استثمار أموالها في إسرائيل. وهى تلك التي كانت تخشى العرب... ونحن قد درسنا إمكانية الدخول فى مشاريع تنمية مشتركة مع العرب. وسوف يدرج مثل هذا الأمر ضمن مفاوضات السلام. وتلك المشروعات من بينها إقامة محطة مصرفية إسرائيلية للطاقة الذرية. بالإضافة إلى استغلال كل من الأردن وإسرائيل للبوتاس الذى يتم استخراجة من البحر الميت. وكذلك زيادة استثمار مصادر المياه فى وادى الأردن. وكذلك فى مجال استكشاف البترول...» .

وكان هذا هو ما جاء معلنا من إسرائيل فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٧. ومع ذلك فلم يطلب السادات أى دراسة جانبية. بل وحتى لحظة التفاوض الأخيرة قبل التوقيع مع إسرائيل رسميا فى كامب ديفيد. كان يرفض الاستماع لمشورة المستشارين والمساعدين الذين اختارهم هو. وفى مذكرات جيمى كارتر (١٩٨٢) التى روى فيها قصة أيام التفاوض تلك فى كامب ديفيد، فإنه أسرف بشدة فى مدح «مرونة» السادات وثقته بنفسه وتجاوزه للتفصيلات.. الخ. لكنه فى النهاية. عندما بدأ يذكر الوقائع، سجل أنه «.. عندما كان السادات فى كامب ديفيد كان يريد أن يتخذ بنفسه كل قرارات مصر. ولم يكن يحب وجود مساعديه معه عندما كان يجتمع معى. بل كان يبدو عليه شىء من عدم الراحة عندما يكونون حوله. وكان أقرب مستشاريه وهما نائب الرئيس ورئيس الوزراء فى القاهرة يشرفان على تصريف شئون مصر. ولم يكن الرئيس السادات يقضى وقتا طويلا مع مساعديه طوال إقامتنا فى كامب ديفيد. وفى مقابل ذلك. كان (بيجن) يعتمد اعتمادا كبيرا على مساعديه ومستشاريه» .

بل إن كارتر يسجل فى مذكراته واقعة أكثر غرابة. فقد كان مارا ذات صباح بالقرب من «الشاليه» الذى يقيم به السادات فى كامب ديفيد، حينما سمع نقاشا يدور بصوت عال بين السادات ومساعديه. وتوجس كارتر شرا. خوفا على السادات من مساعديه. فأمر بمضاعفة الحراسة حول السادات !

وما يعيننا هنا. هو أنه بينما التوصل إلى سلام. ومعاهدة سلام. تمثل بالنسبة لطرف أساس الصراع بحيث إنه لا بد أن يكون مضمون السلام مدروسا بدقة تامة. وتشاور داخلي مستمر. وقضية تتعلق بدولة.. فإنه بالنسبة لطرف آخر كان مسألة شخصية. ينغرد فيها وحده بالتفاوض بعيدا عن المساعدين الذين اختارهم بنفسه لهذه اللحظة. ويتقرر فيها مصير أجيال تالية. ومقدرات دولة. في غياب أى شهود محتملين. أو مساعدين درسوا مسبقا مصالح بلدهم.

ولقد كانت إسرائيل تريد من البداية مضمونا اقتصاديا للسلام الإسرائيلي. فوق مضمونه العسكرى والسياسى. وهذا المضمون الاقتصادى يعتمد على جسور مفتوحة بتعبير شيمون بيريز.. وعلى استيراد أيدى عاملة رخيصة من مصر بتعبير رئيس اتحاد الصناعات الإسرائيلى.. ومشروعات مشتركة بتعبير جاكوب جافيتز صوت إسرائيل فى مجلس الشيوخ الأمريكى. و.. و.. لكن الجانب الاقتصادى، مع أهميته القصى لإسرائيل. لم يكن هو الجوهر الوحيد لـ «السلام الإسرائيلى». أو السلام بشروط إسرائيلية. إنه مرة أخرى. مفهوم شامل خاضت إسرائيل الحروب لكى تفرضه على العرب. إنه ليس مفهوما رومانسيا يعتمد على أن يستريح طرف من القتال وينتهى الأمر. إنه هو نفسه «قتال».

وإذا كان القتال فى الحرب يستهدف غزو أراضى. فإن القتال فى السلام يستهدف غزو مجتمعات. لهذا فإن للسلام الإسرائيلى مفهوما قتاليا. وهدفا قتاليا. ويحتاج هو الآخر إلى مناخ شامل يرتبط به ولا ينبجح إلا من خلاله. وحينما تصر إسرائيل من البداية على أن تكون العلاقات الاقتصادية مثلا. وكذلك العلاقات الثقافية وأشكال محددة من المشروعات. جزءا من الاتفاق السياسى على السلام. فإنها لا تفعل ذلك عبثا. إنها تمهد الطريق لكى تطبق بعد ذلك هذا المفهوم القتالى للسلام.

لهذا يصبح من المهم للغاية أن نناقش أولا المفهوم الإسرائيلى للسلام بشكل تشريحي. إنه مفهوم مترايط. وإنه كان يبدو فى شريط التناول منفصلاً والأضواء تسلط واقعا على بعض جوانبه دون الآخر. إنه كبناء شامل يركز على أعمدة محددة. يجب أن نفحصها واحدا بعد الآخر بطريقة مجردة. قبل أن نعود إلى رؤيته فى النهاية بطريقة شاملة.

لقد ناقشنا في البداية أضلاع مثلث الأمن الإسرائيلي - الامتداد البشرى.. والتوسع الجغرافى.. وفرض «السلام الإسرائيلي» على العرب. ومثلث الأمن هذا يمكن أن يسمى «الاستراتيجية العليا».. أو ما نسميه نحن هنا «السلام الإسرائيلي». وبالطبع يحتاج فرض هذا «السلام الإسرائيلي» على العرب إلى وسائل وأدوات ومفاهيم وقدرات وأسس سياسية وعسكرية واقتصادية. وفي التطبيق تتداخل تلك الوسائل معا، وأحيانا تصبح لكل منها نتائج مختلفة، وأحيانا تطفئ بعضها على الأخرى. ولكننا هنا سننلجأ إلى تحليل أسس السلام الإسرائيلي بحسب طبيعتها الجوهرية، بادئين بالأسس ذات المضمون السياسى.

أ- المضمون السياسى للسلام الإسرائيلى

أولا : العمل لحساب قوة كبرى من خارج المنطقة :

فى دراسة عن ما «الذى تمثله إسرائيل بالنسبة لأمريكا» يقول الدبلوماسى اليهودى الصهيونى الأمريكى «بوجين روستو»^(١) : «بقدر ما يتعلق الأمر بإسرائيل. فإن لنا مصلحة مزدوجة: أن ننجز السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب.. وأن نحافظ على إسرائيل باعتبارها قلعة يؤدي وجودها وقوتها إلى إضعاف وتثبيط الاندفاعات الاستعمارية من جانب مصر وسوريا. أو من العراق. ولوقت طويل. فقد فهم السعوديون والإيرانيون (قبل سقوط الشاه) جيدا أن إسرائيل هى وحدها التى منعت مصر فى ظل ناصر من غزو وإخضاع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى. وإذا اضطررنا. كما يحتمل أن يحدث. إلى الدخول يوما ما فى مواجهة مع الدول المنتجة للبترول. فإن إسرائيل سوف تكون حليفا لا يعوض بالنسبة لها» .

(١) بوجين روستو كان وكيلاً لوزارة الخارجية الأمريكية للشئون السياسية من سنة ١٩٦٦ إلى ١٩٦٩. وقد لعب دورا حاسما فى المساعدة الأمريكية لإسرائيل إبان وبعد حرب يونيو ١٩٦٧. جنبا إلى جنب مع شقيقه والت روستو الذى كان مستشارا للرئيس جونسون للأمن القومى. ودراسه هذه نشرت فى مجلة كومنترى - إبريل ١٩٧٧

وهذه الرؤية الصهيونية الأمريكية، تطرح إسرائيل باعتبارها الحليف القادر على إنجاز ثلاث وظائف أساسية للولايات المتحدة:

أولاً: منع أية اتجاهات وحدوية عربية قد تقودها مصر أو سوريا أو العراق - وهى اتجاهات وحدوية يراها «روستو» باعتبارها «اندفاعات استعمارية» !

ثانياً: منع أى سياسى عربى، من طراز جمال عبد الناصر، من غزو وإخضاع السعودية أو دول الخليج العربى - هذا على افتراض صحة ما يزعمه «روستو» من أن عبد الناصر كانت لديه مثل تلك الأفكار على الإطلاق.

ثالثاً: ضرب السعودية ودول الخليج نفسها لحساب الولايات المتحدة، إذا أرادت الأخيرة أن توجه ضربة تأديبية إلى الدول العربية المنتجة للبترول.

والواقع أن الهدف الأخير يتزايد أهميته مع سنوات الثمانينات، وسنعود إلى مناقشته بشكل مستقل فيما بعد. إنما يعنينا الآن هو الفهم الإجمالى لوظيفة إسرائيل كدولة فى المنطقة. فإسرائيل من البداية قدمت نفسها كفكرة باعتبارها حصناً متقدماً للمصالح الغربية (بريطانياً أولاً، ثم بريطانيا وفرنسا، ثم الولايات المتحدة أخيراً) وسط منطقة معادية للغرب، وأن على الغرب، إذا كان يريد الاحتفاظ بمصالحه، أن يستخدم إسرائيل ويعتمد عليها لإنجاز تلك المهمة.

لقد كان هذا هو الفكر الصهيونى فى الأربعينات، ثم أصبح هو الفكر الإسرائيلى فى الخمسينات والستينات، وبلورته حربى ١٩٥٦، ١٩٦٧. وعندما كتبت صحيفة «عل همشمار» الإسرائيلية فى ١٤ فبراير سنة ١٩٧٩ تقول بمناسبة الثورة الإسلامية فى إيران: «إن انتصار الإسلام الشيعى الراديكالى فى إيران، لا يعنى فقط اضطراب ميزان القوى فى المنطقة، بل أيضاً تشجيع الحركات الروحية الإسلامية الراديكالية فى الدول العربية. لقد أصبح واضحاً الآن أن انتصار خومينى، فى إيران، معناه اضطراب ميزان القوى بين القوى الموالية للغرب، والقوى المضادة له. ومن جانب آخر يعنى هذا تعريض نظم الحكم لخطر عدم الاستقرار». عندما كتبت الصحيفة الإسرائيلية ذلك، فإنها كتبتة فى سياق مطالبة الولايات المتحدة باستثمار إسرائيل أكثر وأكثر، باعتبارها حصن الدفاع عن المصالح الغربية فى المنطقة.

ولقد كان هذا هو نفسه خط الدفاع الأخير الذى استخدمته إسرائيل فى معارضتها لصفقة الطائرات الأمريكية «أف - ١٥» إلى الملكة العربية السعودية. عندما عرضت على لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى. إن هدف الصفقة هو تقوية الإمكانيات العسكرية للسعودية. جنبا إلى جنب مع تقوية إسرائيل نفسها. ولكن إسرائيل رأت المبدأ نفسه خطيرا. فهى تريد تركيزا أمريكيا على إسرائيل وحدها - إسرائيل فقط - ولا تريد أبدا حصول السعودية على إمكانية عسكرية للدفاع عن نفسها.

ففى جلسة ٥ مايو سنة ١٩٧٨ استمعت اللجنة إلى صوتين. أولهما يمثل المصالح الأمريكية وهو «جورج بول» الوكيل الأسبق لوزارة الخارجية الأمريكية. الذى جاء ليؤيد الصفقة.. والآخر يمثل المصالح الإسرائيلية. وهو «عاموس بيرليوتر» عضو لجنة الأبحاث الذرية الإسرائيلية. الذى جاء ليعارض الصفقة.

وفى الجلسة دار هذا الحوار بين أعضاء اللجنة وبين الصوتين المتعارضين :
سناتور كليفورد كيس : أتمنى أن نتحدث بعض الوقت. بالقدر الذى تشاء (يامستر جورج بول). عن السبب الذى يجعلك لا تعتقد أن وجود إسرائيل (فى الشرق الأوسط) نافع (لأمريكا) لأغراض استراتيجية...

جورج بول : حسنا. أريد أن أوضح تماما إننى لا أقترح بأى معنى أن علينا أن نتخلى عن أصدقائنا.

سناتور كيس : أعرف ذلك إننى لا أقول إنك تقول ذلك.
جورج بول : إذا سألتنى السؤال الاستراتيجى المباشر. فسوف أقول هذا.. إن وجود صراع دائم بين العالم العربى وإسرائيل. أدى كثيرا جدا إلى عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط. ويخلق مشاكل ضخمة، ويتيح فرصة للاتحاد السوفيتى لكى ينشر نفوذه فى الشرق الأوسط. الأمر الذى أعتقد أنه لم يكن ليحدث لو كانت الصورة مختلفة. يجب أن أقول هذا بكل صراحة. إن هذا لا يفيد بأى معنى القول. أو الاقتناع. بأنه علينا ألا ندعم إسرائيل.

سناتور كيس : لقد أردت إجابتك الصريحة . إننى أريد أن أقول أن اختفاء التوترات بين التطلعات والمصالح القومية لكل من العرب وإسرائيل . لم يكن ليجعل الموقف أقوى بالنسبة للغرب . و (بعكس ذلك) كانت ستصبح هناك فوضى كاملة (فى الشرق الأوسط) إذا لم تكن هناك دولة قوية مثل إسرائيل . لكى تمنع العرب من تدمير أنفسهم . جورج بول : بكل صراحة يا سيدى .. أنا أشك فى ذلك ..

سناتور كيس : من الذى سيتولى (الأمور فى الشرق الأوسط) إذا حدث هذا ؟ جورج بول : حسنا . إن العرب لديهم مشاكلهم مع بعضهم البعض لفترة طويلة جدا . مع ذلك فإننى أقول إن العنصر الموحد . أو العنصر الذى يوحد بينهم ويجعلهم قوة عدوانية . هو إسرائيل . وأنه لو لم تكن إسرائيل هناك . فإن فرصة السوفييت لإساءة السلوك فى الشرق الأوسط كانت ستصبح ضئيلة جدا .

سناتور كيس : هذه نقطة مثيرة جدا للاهتمام . وسوف أكون مسرورا بسماع رأى الدكتور عاموس بيرليوتر حولها ..

عاموس بيرليوتر : ماذا ترغبه منى .. ياسناتور ؟

سناتور كيس : إننى أضع السؤال لك فى هذا الشكل .. هل لوجود إسرائيل قيمة . وأنا أعتقد أنها قيمة فائقة . بالنسبة للغرب فى ذلك الجزء من العالم ؟ وإذا لم تكن إسرائيل هناك (فى الشرق الأوسط) هل تزيد فرصة السوفييت فى عرقلة مصالح الغرب ؟

- عاموس بيرليوتر : حسنا . أولا . إننى أعتقد أن إسرائيل هى شئ أساسى للغرب بطرق عديدة . إنها أولا ديمقراطية . إنها دولة مستقرة . وهى أيضا أكثر حليف يمكن الاعتماد عليه . وهى الدولة الوحيدة القادرة فعلا . وعن حق . على مقاومة أى نوع من عدوانية وخديعة الاتحاد السوفيتى . إننى أتفق معك . ياسناتور . بالنسبة لذلك . إننى أيضا أريد أن أشير إلى ، وربما أصحح ، مفهوم مستر (جورج بول) الاستراتيجى . إن الاستراتيجية ليست اهتماما مستقبلا بذاته . إن الاستراتيجية تتصل بالسياسة . والآن . فالنقطة هى أنه من الناحية الاستراتيجية فإن إسرائيل مهمة استراتيجيا للغرب . ليست المسألة هى فقط أنها تمتلك قوة عسكرية . لأن هذه القوة يمكن أن تجنى وتروح . وكما أشرت من قبل .. فإن

السعودية ليست لديها قوة عسكرية. إن الاستراتيجية تعنى أنها فى تطابق مع . وتحالف مع : وتوازى مع : نوع المصالح والترتيبات والتطلعات الموجودة لدى الشعب الأمريكى . وفى هذا الخصوص فإنها (إسرائيل) مهمة استراتيجيا . وبالمعنى العسكرى . من المؤكد أنها مهمة استراتيجيا . لأنه إذا لم يكن بسبب إسرائيل . فإن كثيرا من الدول العربية لم تكن ستصبح موجودة اليوم . إننى أشك فى أن الأردن كانت ستصبح موجودة اليوم . إننى أشك فى وجود عدد من الدول العربية إذا لم يكن بسبب وجود إسرائيل.. ليس بسبب مصلحة إسرائيل فى وجودهم.. ولكن بسبب الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل فى المنطقة كقوة تحقق الاستقرار . مرة أخرى . تلك هى الوظيفة التى تطرحها إسرائيل لنفسها داخل الولايات المتحدة . طرحتها فى سنة ١٩٧٨ أثناء مناقشة صفقة طائرات (ال داف - ١٥).. وطرحتها مرة أخرى فى سنة ١٩٨١ أثناء مناقشة إمداد السعودية بأربع طائرات أمريكية للإنذار المبكر . والمهم فى الحالتين ليس أن كل صفقة قد مرت فى النهاية داخل مجلس الشيوخ . ولكن المهم هو حقيقة الاعتراض الإسرائيلى فى كل مرة . لأن إسرائيل تقيم نفعها للمصالح الأمريكية على أساس أنها هى وحدها التى يجب أن تتولى حماية المصالح الأمريكية فى المنطقة . لحسابها ولحساب الولايات المتحدة . بالإضافة إلى هذا التصور للوظيفة الإسرائيلية فى المنطقة : فإن السياسة التى روج لها وباشرها هنرى كيسنجر . إبان عمله كمستشار للرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى . وكوزير للخارجية . قامت على أساس افتراض جوهرى هو أن إسرائيل هى التى تقوم بحماية المصالح الأمريكية . ليس فقط ضد التطلعات القومية العربية . ولا فقط ضد السوفييت . ولكن أيضا ضد مصالح دول أوروبا نفسها . الحليفة للولايات المتحدة . بعد أن أصبحت الأخيرة تريد أن تحتكر المنطقة لنفسها تماما .

والواقع أنه . منذ كان المشروع الصهيونى مجرد فكرة ضبابية لدى حفنة قليلة من اليهود الأوربيين . كان الجميع متفقون على أنه لا توجد على الإطلاق أية فرصة عملية لنجاحه إلا إذا تم ربطه بمصالح أوربية كبرى تكون لها مصالح فى الشرق الأوسط . وهكذا فكر الصهيونيون أولا فى فرنسا النابليونية . ولكن غزا نابليون لمصر . وبالتالي أحلامه بالبقاء فى الشرق . لم تستمر أكثر من ثلاثة سنوات . انسحب بعدها إلى بلاده .

ولكن. بمجرد أن أصبحت لبريطانيا العظمى مصالح استعمارية كبرى في الشرق الأوسط. قفز الصهيونيون على الفور إلى القطار البريطاني. محاولين تحقيق ارتباط مصلحة بين مشروعهم الذي يحتاج إلى حماية سياسية عسكرية. وبين مصالح بريطانيا الاستعمارية التي تحتاج إلى ركيزة محلية بالمنطقة. وهكذا جرت المحادثات بين اللورد أشيلى. وموسى حاييم مونتغيور. وبين بالمرستون وزير الخارجية البريطاني فى سنة ١٨٣٨ وما بعدها. لإقامة «مستعمرة يهودية فى فلسطين». وكان إبان سعى بريطانيا الحثيث لإخراج مصر بأى ثمن من فلسطين.

ثم تحول المشروع الصهيونى إلى جهاز تنظيمى فعال مع انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول سنة ١٨٩٧ بقيادة تيودور هرتزل. ومن البداية جربت الحركة الصهيونية التفاوض وعرض مشروعها على كل قوة دولية موجودة على المسرح الدولى. لقد تفاوضت مع الامبراطورية العثمانية.. ومع الامبراطورية الروسية.. ومع الامبراطورية البريطانية..

وجاءت الحرب العالمية الأولى. التى خاضتها روسيا وألمانيا وتركيا فى جانب.. ضد بريطانيا وفرنسا فى الجانب الآخر. مع ذلك ظلت الصهيونية تعرض خدماتها سرا على كل طرف على انفراد. حتى تضمن لمشروعها النجاح مع الطرف الذى يصل إلى فلسطين قبل الآخر ! وقد خرجت الصهيونية من الحرب العالمية الأولى بوعود بلفور البريطانى فى يدها اليمنى كغطاء سياسى وعسكرى. وبرنامجها العملى للهجرة والاستيطان بفلسطين كالتزام واقعى. ولأن بريطانيا العظمى كانت لها مصالح أكبر بسبب وجودها العسكرى فى الشرق الأوسط. واهتمامها بحماية طرق مواصلاتها إلى مستعمراتها بالهند. فقد كانت هى الطرف الأكثر قدرة. والأكبر مصلحة. فى تغطية التسلل الصهيونى الاستعمارى إلى فلسطين.

مع ذلك، فمما يلفت النظر أن الحركة الصهيونية لم تضع بيضها كله فى سلة واحدة حتى النهاية. فمع نشوب الحرب العالمية الثانية كان ميزان القوى العالمية يتجه إلى التغير. إن بريطانيا مازالت هى القوة الأوروبية الأولى. ولكن فى مقابل ذلك كانت هناك الولايات المتحدة. القوة العظمى النامية. وكانت هناك أيضا اليابان، القوة العظمى الوليدة فى آسيا.

وقررت الحركة الصهيونية أن تعرض خدماتها. حتى على اليابان. فكما كشف كتاب صدر مؤخرا للحاخام الأمريكي «مارتين توكير»^(١).. تبين أن المنظمة الصهيونية عرضت على اليابان إنشاء دولة لليهود في منشوريا قبيل الحرب العالمية الثانية لقد عرف هذا المشروع باسم «مشروع فوجو».. وقد عرض اليهود فيه أن تساعد اليابان على الاستيطان في منشوريا (التي عرفت باسم ماندشوكو خلال الاحتلال الياباني لها من ١٩٣١ إلى ١٩٤٥). وذلك بهدف أن تكون تلك المنطقة هي بمثابة «دولة حاجزة» تعمل لحساب اليابان ضد أى تهديد سوفيتي محتمل.

وطبقا للوثائق السرية التي اطلع عليها المؤلف لتلك الفترة في أرشيف وزارة الخارجية اليابان فإن المفاوضات سارت على أساس توطين خمسين ألف يهودى ألماني في منشوريا. تكون ألمانيا النازية سعيدة بالتخلص منهم. وتكون اليابان سعيدة لأنهم سيعملون لحسابها. وقد سارت المفاوضات حثيثة مع «ستيغان وايز» رئيس المؤتمر اليهودى العالمى. إلا أن الأخير كان يرى المقامرة على الحصان الأمريكى في إقامة الدولة اليهودية بالشرق الأوسط هو أكثر ضمانا من المقامرة على الحصان الياباني لإقامة «إسرائيل الآسيوية» هذه. وعلى أى حال. فإنه أبلغ الزعماء اليهود في طوكيو في يونيو ١٩٤٠ باستعداده لتأييد إنشاء «إسرائيل الآسيوية» إذا أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية تأييدها لهذا المشروع. وبالطبع توقف كل شيء مع دخول اليابان في الحرب ضد الولايات المتحدة بهجومها على بيرل هاربور في ديسمبر ١٩٤١.

والذى يعنينا هنا هو فكرة «الدولة العازلة الحاجزة» وهي الفكرة التي عرضت بها الحركة الصهيونية مشروعها للدخول في مصلحة مشتركة مع القوى الامبراطورية. وأهمية هذه الفكرة تكمن في الدور المحورى الذى تلعبه في وظيفة إسرائيل كدولة أقيمت بالفعل في قلب العالم العربى. أولا بتحالف مع بريطانيا العظمى في فترة التأسيس. ثم بتحالف مع بريطانيا وفرنسا في فترة التثبيت. ثم بتحالف مع الولايات المتحدة في فترة التوسع. وفي المرحلة الثالثة كانت وظيفة «الدولة العازلة» هي محور الهدف المشترك بين المشروع الصهيونى وبين القوة العظمى الخارجية».

(١) نقلت وكالة الأنباء الفرنسية مقتطفات من الكتاب في ١٩٥٠/١٩٧٩.

فمع نشوب الحرب العالمية الأولى . ودخول بريطانيا وفرنسا الحرب ضد تركيا وألمانيا وروسيا . كان حاييم وايزمان هو القيادة الصهيونية التي قدر لها النجاح أكثر من القيادات الأخرى . بحكم علاقاته التي أتاحتها له وظيفته كمدير لعمل البحوث في وزارة البحرية البريطانية . وبحكم علاقاته داخل الحكومة البريطانية نفسها . وبحكم وجود أكثر من يهودى فى عدد من المناصب الرسمية الكبرى فى تلك الفترة.

وأحد هؤلاء الذين تفاوض معهم وايزمان بشأن إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين كان ديفيد لويد جورج . الوزير بالحكومة حتى سنة ١٩١٦ . والذي أصبح رئيسا للوزراء بعدها . وكان أساس ترويج مشروع الدولة الصهيونية هو وظيفة «الدولة الحاجزة» التي يحتاج إليها الطرفان : الصهيونيون لكي يستعمروا فلسطين . وبريطانيا العظمى لكي تستخدم فلسطين اليهودية هذه فى فصل المشرق العربى عن المغرب العربى لحسابها .

وفى الأيام المبكرة للحرب . فى نوفمبر سنة ١٩١٤ . صرح لويد جورج لرئيس تحرير جريدة «المانشستر جارديان» بأنه لن يعتبر أن الحرب قد نجحت إلا إذا تم إخراج كل العناصر غير التركية من الامبراطورية العثمانية . أو - بكلمات أخرى - تقسيم الامبراطورية العثمانية . فالروس سوف يأخذون أرمينيا والقسطنطينية .. والإنجليز يأخذون العراق .. والألمان يحتاجون إلى «عظمة من نوع ما من الجثة التركية» . ومن ثم يمكن إعطاؤهم باقى آسيا الصغرى . أما فلسطين . مازال الكلام للويد جورج . فربما يمكن إعطاؤها لليهود لتكون منطقة عازلة بين النفوذ الألمانى فى آسيا الصغرى . والنفوذ البريطانى فى مصر .

ثم تقرر . فى الاجتماع الذى عقده المجلس الوزارى البريطانى للحرب فى مارس سنة ١٩١٥ . إعداد الدراسات التفصيلية لتقسيم الامبراطورية العثمانية . وفى هذا الاجتماع قال لويد جورج إن الاستيلاء على فلسطين أصبح بالتحديد يمثل مصلحة بريطانية .

فى نفس الشهر . مارس ١٩١٥ . قام «هربرت إسكويث» رئيس الوزراء البريطانى بعرض مذكرة على مجلس الوزراء كان قد قدمها إليه قبل أربعة أشهر «هربرت صمويل» الوزير بالحكومة . وكانت المذكرة تناقش مستقبل فلسطين فيما لو احتلتها بريطانيا . إن صمويل كان وزيرا يهوديا (وهو الذى سيعين فيما بعد أول حاكم بريطانى لفلسطين تحت الانتداب) ..

وقد سجل صمويل في مذكرته أنه أعد مذكرته تلك بالاتفاق مع حاييم وايزمان.
وفي تلك المذكرة يقول صمويل إن إقامة دولة يهودية في فلسطين سيكون منحة تقدمها بريطانيا إلى اليهود.. مقابل أن يقوم اليهود بخدمة المصالح البريطانية في بلاد المشرق العربي.
أما في المداولات بين الصهيونيين أنفسهم. فقد كان هناك اتجاه لا يريد أن تتصور بريطانيا أنها ستعطي للصهيونية شيئاً بلا مقابل محدد. بل يريد ضبط العلاقة بين الطرفين مبكراً على أساس أن الأمر ليس أكثر من صفقة متوازية : بريطانيا ستعطي. ولكنها أيضاً ستتلقى مقابلاً معادلاً لما ستعطيها. هكذا. مثلاً. كتب «إسرائيل سيف» السكرتير السياسي لحاييم وايزمان رسالة تلقاها الأخير في ٧ فبراير سنة ١٩١٧ يقول له فيها: إن على الصهيونيين أن يتفاوضوا مع الحكومة البريطانية. ليس باعتبارهم متسولين لكرم بريطانيا.. ولكن كطلاب لعملية «تلاؤم سياسي» يأملون بها إعادة التسديد لبريطانيا العظمى فيما بعد بطريقة أكثر ثراءً!

لقد كان كل واحد من الطرفين يريد أن يوفق بين مصلحته ومصلحة الطرف الآخر في المدى البعيد. ولم تكن بريطانيا العظمى بأقل رغبة في إجراء عملية «التلاؤم السياسي» هذه.. إلا إنها كانت تضع في حساباتها توازنات أخرى يتطلبها مجرى الحرب بالنسبة لروسيا وألمانيا.. وبالنسبة للعرب الذين تحتاج إليهم بريطانيا في شق جبهة قتال ثانية ضد الأتراك.

وفي سنة ١٩١٧ أصبحت تلك التوازنات أقل أهمية لسببين: فأولاً خرجت روسيا من الحرب وتدهور الاندفاع العسكري الألماني. ومن ثم أصبح الميزان يميل بالتدريج لمصلحة التحالف البريطاني الفرنسي. وثانياً. بدأ الشريف حسين أمير مكة ثورته ضد تركيا بتحريض من بريطانيا. ولم يعد يملك التراجع.

وهنا أصدرت بريطانيا وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧. والذي تعد فيه اليهود بأنها «تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين». وقام بلفور وزير الخارجية البريطاني باختيار ضابط اتصال سياسي متعاطف مع الهدف الصهيوني. ليكون ممثلاً له في التفاوض مع اللجنة الصهيونية برئاسة حاييم وايزمان. وكان ممثل بلفور هذا هو «ويليام أورمسبي - جور» الوكيل المساعد لمجلس الحرب البريطاني.

وفي ١٩ إبريل سنة ١٩١٨ أعد «ويليام جور» مذكرة أرسلها إلى مورييس هانكي سكرتير المجلس الوزاري البريطاني للحرب قال له فيها : «إن بريطانيا (بعد أن احتلت فلسطين) أصبحت لها مصلحة في أن تكون فلسطين موالية لها. وهذه المهمة لن ينجزها سوى الصهيونيين. وصحيح أن حاييم وايزمان يكون أحيانا متعصبا جدا. وغير متهاون. ولكنه يسير بخطى طيبة» . ثم يختتم «جور» مذكرته قائلا : «يجب ألا تغيب عن بالنا هذه الحقيقة : كلما كان الفاصل والحاجز بين فلسطين ومصر أكثر عمقا. كلما كان هذا أفضل بالنسبة لكل من فلسطين. والامبراطورية البريطانية» .

وقد تبين فيما بعد أن مذكرة «ويليام جور» هذه قد تم وضعها. مرة أخرى. بالتنسيق مع حاييم وايزمان. وأن الهدف منها كان جزئيا هو الغالب على معارضة جناح من العسكريين البريطانيين. الذين كانوا أكثر معرفة بفلسطين وسكانها. وبالتالي أقل حماسا من السياسيين لإعطاء فلسطين لليهود.

في نفس الفترة كتب «جلبرت كلايتون» رئيس المكتب السياسي البريطاني في فلسطين إلى السير «كليف ويجرام» السكرتير الخاص للملك انجلترا. على أساس أن يستحث الأخير على المساهمة بنفوذه في الإسراع بدفع المشروع الصهيوني. وفي الرسالة يقول كلايتون: «إنني شخصا أجد تماما هذه السياسة الصهيونية. فمن وجهة النظر الامبراطورية سوف تؤدي تلك السياسة. إذا نفذت بطريقة ملائمة. إلى خلق حاجز وعازل قوى موالى لبريطانيا في الشمال من مصر وقناة السويس».

إن عملية «التلازم السياسي» إذن التي سعت إليها الحركة الصهيونية مع بريطانيا العظمى قد استقرت عند الهدف المشترك : تحويل فلسطين إلى دولة عازلة بين كل المشرق العربي والمغرب العربي. وهي لن تكون كذلك إلا إذا أصبحت يهودية. وحينما تصبح يهودية تكون الصهيونية قد أقامت لنفسها دولة.. وتكون بريطانيا العظمى قد أقامت لنفسها قاعدة لخدمة مصالحها في المنطقة.

وبقيام إسرائيل في المنطقة في سنة ١٩٤٨. وقع الانفصال البري لأول مرة بين المشرق العربي والمغرب العربي. بكيان أجنبي غريب عن المنطقة. متحالف مع قوة عظمى من خارج المنطقة لتحقيق مصالحها داخل المنطقة - التي هي بالضرورة مصالح متعارضة مع مصالح العالم العربي.

ولقد أصبح هذا أساسا سياسيا فى قاعدة الأمن الإسرائيلى . لأن إسرائيل فى الواقع لا تستطيع التمدد والتوسع داخل المنطقة إلا بوجود مثل هذا الشريان الحيوى الذى يحمى أهدافها.

وعندما خرجت بريطانيا العظمى من الحرب العالمية الثانية أقل قوة . لجأت إسرائيل أولا إلى توسيع قاعدة ارتباطها . فحصلت أولا على «البيان الثلاثى» فى سنة ١٩٥١ . من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بضمن وجودها . ثم عرضت خدماتها على بريطانيا وفرنسا عندما نشأت لدى الدولتين أسبابهما الخاصة لضرب مصر . كانت بريطانيا تريد معاقبة مصر على تأميمها قناة السويس.. وفرنسا تريد ضرب مصر بسبب مساندتها لثورة الجزائر من أجل الاستقلال.

ولأن العمل لحساب قوة كبرى من خارج المنطقة هو أساس سياسى فى قاعدة الأمن الإسرائيلى . فقد كانت إسرائيل أكثر من مستعدة لتأدية المهمة التى أوكلت لها فى غزو مصر سنة ١٩٥٦ بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا . ثم مرة أخرى فى يونيو ١٩٦٧ لتحقيق نفس الهدف . لحسابها ولحساب الولايات المتحدة فى هذه المرة.

وبرغم أن إسرائيل نقلت تحالفها مع الولايات المتحدة . إلا أن الأخيرة ظلت لسنوات عديدة محجمة عن إعطاء مشروعية تنظيمية علنية للدور الإسرائيلى فى الشرق الأوسط . لقد كانت إسرائيل هى التى عرضت على الولايات المتحدة فى الخمسينات إعطاءها تسهيلات عسكرية . والأخيرة هى التى رفضت . بعدها اكتفت الولايات المتحدة بتحالف واقعى مع إسرائيل دون أن تعطيه شكلا تنظيميا رسميا ومعلنا . وذلك حتى لا تضر الولايات المتحدة بمصالحها وتثير العداء ضدها فى العالم العربى .

ولكن اعتبارا من سنة ١٩٧٩ رأت الولايات المتحدة أنها لم تعد فى حاجة إلى تلك الضوابط السابقة على ضوء التطورات السياسية الجديدة بالمنطقة.. كما أن إسرائيل رأت من جانبها أن تستثمر تلك التطورات من أجل تعميق الالتزام الأمريكى السياسى والعسكرى بها . وفى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ . نفس اليوم الذى وقع فيه مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل معاهدته للسلام مع السادات فى واشنطن . وقعت إسرائيل مع الولايات المتحدة

مذكورة تفاهم تتعهد فيها الأخيرة باتخاذ خطوات جديدة تؤدي إلى مزيد من التحول الجوهرى فى ميزان القوى بالمنطقة لصالح إسرائيل. تعهدات تشمل :

١ - أن الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ التدابير التى تراها مناسبة فى حالة انتهاك معاهدة السلام (مع مصر) والتى قد تتضمن تدابير دبلوماسية واقتصادية وعسكرية.

٢ - وبتأييد أية إجراءات تتخذها إسرائيل إزاء أية انتهاكات محتملة (من جانب مصر) لإتفاق السلام بين مصر وإسرائيل.

٣ - والتزام الولايات المتحدة بالامتناع عن تقديم أسلحة لدول (عربية) قد تستخدمها ضد إسرائيل. وبأن تحول دون قيام الدول التى تتلقى أسلحة أمريكية بنقلها إلى أطراف ثالثة قد تستخدمها ضد إسرائيل.

٤ - والتزام الولايات المتحدة بتقوية الوجود الأمريكى فى المنطقة.

وكانت خطورة تلك التعهدات الأمريكية تكمن فى أنها تحمل موافقة أمريكية ضمنية على قيام إسرائيل باتخاذ تدابير ضد مصر، ومن بينها التدابير العسكرية. على أساس افتراض حدوث مخالفات. أو تهديد بمخالفات لمعاهدة السلام (لقد هددت إسرائيل فعلا بذلك لمنع مصر من تصعيد موقفها ضد الغزو الإسرائيلى).

للبنان ومذبحة بيروت فى سبتمبر ١٩٨٢^(١) كما أنها تعطى تعطى للولايات المتحدة الحق فى أن تفرض وجودها العسكرى فى المنطقة لدواع تتفق عليها مع إسرائيل. وهو أمر يتضمن تحولاً أكثر فداحة لصالح إسرائيل وضد مصر.

وبرغم أن رئيس وزراء مصر فى حينها قد سجل اعتراضه على هذا التطور. معتبراً أنه بمثابة تحالف لإسرائيل أمريكى ضد مصر. إلا أن السادات مضى فى توقيع المعاهدة مع مناحم بيجن فى واشنطن.

(١) فى ١٦ / ١٧ / ١٩٨٢ أذاع راديو إسرائيل أن شيمون بيريز رئيس حزب العمل المعارض قد اتهم رئيس الوزراء الإسرائيلى بيجن بأنه خلال الحرب فى لبنان هددت إسرائيل مصر تهديداً عسكرياً بقيام الجيش الإسرائيلى باستخدام الحرب إذا حاولت مصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

ومع عدم وجود اعتراض مصرى أو عربى فعال ضد هذا التصعيد فى العلاقة الأمريكية الإسرائيلية. فقد توصلت فى عام ١٩٨١ إلى ما سمي بـ «اتفاق التعاون الاستراتيجى» مع الولايات المتحدة - وهى تسمية لا تخفى مضمونه من حيث هو تحالف عسكرى رسمى لأول مرة وإن كانت تخفف من واقعه على الحكام الأصدقاء لأمريكا بالمنطقة.

وطبقا للمعلومات المنشورة فإن هذا «التعاون» يستهدف تدعيم فاعلية قوات الانتشار السريع التى أعددتها الولايات المتحدة للتدخل عند الضرورة فى منطقة الشرق الأوسط. وذلك عن طريق:

١ - إقامة مخازن للأسلحة والمعدات الأمريكية فى إسرائيل. وصيانتها بواسطة فنيين إسرائيليين.

٢ - تخويل الولايات المتحدة حق استخدام القاعدتين الجويتين الجديدتين فى صحراء النقب. اللتين أقامتهما على نفقتها لإسرائيل.

٣ - قيام الطائرات العسكرية الإسرائيلية بعمليات النقل الجوى للقوات الأمريكية.

٤ - تقديم ميناءى حيفا واسدود كمركزى صيانة للسفن الأمريكية.

٥ - الاشتراك الإسرائيلى مع الأسطول السادس الأمريكى. ويمثل ذلك فى ربط شبكة الإنذار المبكر للأسطول السادس مع شبكة الإنذار المبكر فى إسرائيل.

٦ - القيام بمناورات بحرية وبرية مشتركة.

وبوجود هذا الاتفاق. وغياب أية إجراءات مضادة من أى طرف عربى. يكون عمل إسرائيل لحساب قوة كبرى من خارج المنطقة قد انتقل إلى مرحلة جديدة تماما. لم تعد فيها إسرائيل مجرد عميل. ولكنها أصبحت الشريك السياسى والعسكرى للولايات المتحدة. الشريك الذى يجب أن تمر المصالح الأمريكية من خلاله.^(٢)

(٢) بعد أن تجدد الاتفاق لفترة بسبب قيام إسرائيل بإعلان ضم مرتفعات الجولان. كانت الولايات المتحدة هى التى سعت إلى تجديده. وهكذا أعلنت إسرائيل وأمريكا فى أول ديسمبر ١٩٨٣ عن النطاق الجديد لاتفاق التعاون الاستراتيجى وبمقتضاه تبدأ منطقة تجزية حرة بين البلدين. وتصبح القروض العسكرية والاقتصادية لإسرائيل مدع لا ترد. ويتم إمداد إسرائيل بالتكنولوجيا الأمريكية لصناعة أسلحة متطورة - كطائرات «الافى» كما تتلقى إسرائيل مساعدات أمريكية لتسويقها.

ثانيا : ضرب أى محاولة لوجود قوة عربية موحدة :

رأينا فى الصفحات السابقة كيف أن الوظيفة الأولى التى حصلت بمقتضاها فكرة إسرائيل كدولة على أوراق اعتمادها من القوى الكبرى . كانت هى قيامها بدور «الدولة العازلة» بين المشرق العربى والمغرب العربى . وقيام إسرائيل بالفعل فى مايو ١٩٤٨ أصبحت «الدولة العازلة» موجودة بالفعل . إلا إنه بقى على إسرائيل نفسها أن تضيف إلى هذا العازل المادى . عازلا آخر سياسيا وعسكريا . وهذا العازل الأخير لا يتحقق إلا بمنع وضرب أى محاولة جادة لوجود قوة عربية موحدة . وكذلك ضرب الدول العربية بعضها ببعض.. وكلاهما وجهان لنفس الأسلوب فى السلوك السياسى الإسرائيلى.

ومن الناحية المبدئية فإن الفكرة التى تروج لها إسرائيل فى الغرب . هى أن العالم العربى لا يمثل مفهوما سياسيا ، وإنما هو مجرد مفهوم جغرافى . إن العالم العربى لا يمثل أبدا لغة مشتركة وثقافة مشتركة وتاريخا مشتركا وباختصار : لا يمثل قومية واحدة . إنه مجموعة كيانات منفصلة تصادف أن جمعتها منطقة جغرافية واحدة . ليس أكثر ! والمصلحة الأمنية الكبرى لإسرائيل فى ترويج هذه الفكرة واضحة بقدر ما هى طبيعية . فوجود اتجاه قومى وحدوى يجمع العالم العربى . أو أجزاء مؤثرة منه . يعنى عمليا تنبه العرب إلى مصادر قوتهم وتنسيقها معا . حتى بغير وحدة سياسية اندماجية . فى هذه الحالة سيعمل العرب معا على علاج نقطة الضعف الأولى التى فرضت عليهم فى فلسطين لتكون عازلا فاصلا بين يدهم اليمنى ويدهم اليسرى .

والمفهوم غير السياسى للعالم العربى ليس مجرد فكرة تحاول إسرائيل الترويج لها فحسب . وإنما هو فى الواقع نتيجة تسعى إلى تحقيقها . وترى فيها ضمانا لأمنها . وإنما تحتاج إلى مجهود إيجابى من أجل الوقية وتعميق الخلافات بين الدول العربية وبعضها البعض . بهدف منع أى احتمال لوجود دولة قوية من بينها . أو مجموعة متفاهمة من الدول . وخصوصا تلك المجاورة لها مباشرة أو القريبة منها . وقد اعتبرت إسرائيل وحدة مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ كارثة كبرى بالنسبة لها . بقدر ما اعتبرت انهيار تلك الوحدة فى سنة ١٩٦١ فالا طيبا لمستقبلها .

وفى ١٩٦٧ عجلت إسرائيل بعدوانها ضد مصر وسوريا والأردن بمجرد بدء التنسيق العسكرى للأردن مع مصر. كما أنها اشترطت فى سنة ١٩٧٩ أن تكون التزامات مصر التى ارتبط بها السادات فى معاهدته مع إسرائيل. سابقة لالتزامات مصر فى أية اتفاقيات أخرى وتعلو عليها وتلغى كل ما يتعارض معها. وبإصرار إسرائيل على ذلك التعهد (فى المادة السادسة من المعاهدة فإن عينها كانت على إلغاء اتفاقية الدفاع العربى المشترك عمليا). والواقع أن هذا كله يمثل أساسا جوهريا فى القاعدة الأساسية (وكذلك العسكرية) لمفهوم الأمن الإسرائيلى. وفى أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ حدد ايان اييان وزير خارجية إسرائيل وقتها. العامل والضمانات التى تعطى لإسرائيل «أملا فى البقاء» وفقا للترتيب التالى :

أولا : استمرار المساعدات العسكرية الأمريكية المباشرة التى بدأت بصواريخ «هوك» .

ثانيا : استمرار حماية الدول الكبرى للوضع الراهن بالمنطقة.

ثالثا : استمرار الخلافات العربية. لأنه لو اتحد العرب لما بقى أحد يهتم بنا. ولسهل عليهم إذابة كياننا. لأننا سنبقى دائما شوكة فى الجسم الذى يحتوينا.

وفضلا عن الطاقات العربية التى يتم إهدارها بسبب تغذية وتنمية التناقضات فيما بين القوى المؤثرة فى العالم العربى. فإن إسرائيل تستخدم هذه الخلافات أيضا فى الترويج لفكرتها الأساسية. من محاولة إبعاد أى اهتمام دولى عن بؤرة الصراع العربى الإسرائيلى. وهى القضية الفلسطينية. وتحاول إسرائيل التظاهر دائما بأن «توترات المنطقة ترجع جذورها إلى المنافسات السياسية. والدينية. والقومية. والسلالية. والعسكرية. التى لا تتصل بالصراع العربى الإسرائيلى إلا اتصالا هامشيا فقط. من هنا فإن إسرائيل يهملها دائما الترويج لأفكار على هذا النحو : إن العرب مختلفون معا بغير وجود إسرائيل وكل طرف عربى له خلافاته مع طرف آخر. ولذلك فإن على الغرب أن يجعل إسرائيل أكثر قوة لأنها هى التى تستطيع فى هذه الحالة ترجيح طرف عربى على آخر. لمصلحة الغرب وإسرائيل معا.

وهنرى كيسنجر مثلا. وهو اليهودى الصهيونى الأمريكى المتعصب تماما لإسرائيل. ينطلق فى مذكراته فيزعم أنه لولا وجود إسرائيل القوية لاختفت من على الخريطة دول عربية «معتدلة» بمقاييسه فى الاعتدال بالطبع !

وإسرائيل تحاول أولاً أن توجه أنظار الدول العربية المؤثرة إلى اتجاه آخر. ولكنها بمجرد أن تنجح في ذلك. فإنها توجه ضربتها على الفور. فبعد أسبوع واحد من قيام العراق بشن حربه ضد إيران في سبتمبر ١٩٨٠. حاولت مجموعة من الطائرات المعادية. التي تحمل الشعار الإيراني. مهاجمة وضرب المفاعل النووي العراقي جنوب بغداد. وقد تبين فيما بعد أنها كانت طائرات إسرائيلية تم طلاؤها بالشعار الإيراني للتمويه ولم يكتشف ذلك إلا بعد أن نجحت إسرائيل بالفعل في تدمير المفاعل بغارة جوية مفاجئة في يونيو ١٩٨١.

لقد حاربت إسرائيل دائماً. ليس فقط حصول أي دولة عربية على معرفة تكنولوجية متطورة كما في حالة العراق في الثمانينات. ولكن أيضاً مجرد تطور اقتصادي عصري كما في حالة مصر في الخمسينات. فخلال سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ قامت إسرائيل بتعبئة أنصارها داخل الكونجرس الأمريكي لمنع وعرقلة تقدم الولايات المتحدة بعرضها للاستثمار في تمويل مشروع بناء السد العالي. الذي كان مشروعاً حيوياً أساسياً للاقتصاد المصري. كما شهدت سنة ١٩٥٥ أيضاً ذروة المحاولات الإسرائيلية لعرقلة انسحاب القوات البريطانية من قاعدتها في قناة السويس تنفيذاً للاتفاق المبرم مع مصر. وتفسيراً لذلك. فإن موشى شاريت رئيس الوزراء الإسرائيلي قال حينئذ إنه «... كان ينبغي على بريطانيا أن تجعل عقد اتفاق قناة السويس مشروطاً بعقد صلح مصري مع إسرائيل. أو أن تعطي لإسرائيل على الأقل معونة تتوازن مع الفائدة التي حصلت مصر عليها بعد سيطرتها على القناة» ! وقد يبدو الأمر لأول وهلة هنا متعلق بمصر. باعتبارها دولة مواجهة ذات حدود مشتركة مع فلسطين. ولكن الحقيقة في التفكير الإسرائيلي ليست على هذا النحو.

ففي سنة ١٩٥٤ قامت الولايات المتحدة بترؤيد العراق بشحنات محددة من الأسلحة. والعراق ليست له حدود مشتركة مع إسرائيل. ومع ذلك فقد اعتبرت إسرائيل أن هذا يمثل تهديداً لأمن المنطقة - أي تهديداً لأمن إسرائيل ذاتها. ولم تهدأ إسرائيل إلا بعد أن تلقت تأكيدات أمريكية بأن تلك الأسلحة هي لإغراء العراق على الدخول في تحالف غربي ضد السوفييت. ولم تهدأ تماماً إلا بعد أن أعلنت بريطانيا. على لسان أنتوني أيدن في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥. بأن إدخال العراق في حلف بغداد. الهدف منه صرف نظر العراقيين إلى اتجاه آخر (غير إسرائيل).

أيضا. فى سنة ١٩٧٠. وليبيا ليست ذات حدود مشتركة مع إسرائيل. ومع ذلك فإن إسرائيل اعتبرت أن موافقة الولايات المتحدة على الجلاء عن قاعدة «هوبس» فى ليبيا هى عمل ضار بأمن وسلامة إسرائيل !

وفى سنة ١٩٧٨ حاولت إسرائيل أن تعترض على قيام الولايات المتحدة بيع سستين طائرة «اف - ١٥» للسعودية لأن هذا يتعارض مع الأمن الإسرائيلى. ثم كررت اعتراضها أيضا على قيام الولايات المتحدة فى سنة ١٩٨١ بيع أربع طائرات للإنذار المبكر من طراز «أواكس» للسعودية - وهى طائرات ليست قتالية. وإنما كل مهمتها هى أن توفر كشفا مبكرا ضد أى اختراق معاد للأجواء السعودية. وعندما عجزت إسرائيل عن وقف الصفقة بدأت تطالب بما يعوضها عن هذا التحسن فى القدرات الدفاعية السعودية !

وفى نفس السنة. فى يونيو ١٩٨١. قامت الطائرات الإسرائيلية بخرق ثلاث دول عربية هى الأردن والسعودية والعراق. لكى توجه ضربتها المدمرة أخيرا إلى المفاعل النووى العراقى جنوب بغداد. مدعية إنه يمثل تهديدا لأمن إسرائيل. برغم حقيقة أن إسرائيل ذاتها تملك قوة ذرية غير مدنية. قوة عسكرية هجومية. منذ وقت طويل.

هكذا فإن الأمر لا يقتصر بالمرّة على الدول العربية ذات الحدود المشتركة مع فلسطين. ولا يقتصر أيضا على القدرات العسكرية لتلك الدول. وإنما يمتد إلى ضربها مدنيا وعسكريا أيضا. وقد رأينا من قبل كيف أن الفكر الصهيونى يرى أن من الوظائف الحيوية لإسرائيل كدولة. منع أى اتجاه وحدوى عربى. تقوده مصر أو سوريا أو العراق مثلا. بحجة أنه يمثل «اندفاعات استعمارية» خطيرة !

ثالثا : السلام المنفرد.. والحرب المنفردة :

ظل أحد الأسس التطبيقية الدائمة فى مفهوم الأمن الإسرائيلى هو عدم التعامل مع العرب مطلقا باعتبارهم طرفا واحدا أو مصلحة واحدة. وإنما كعدة أطراف مستقلة عن بعضها البعض. وذات مصالح يجب أن تجعلها إسرائيل متناقضة مع بعضها البعض. إن هذا المدخل يجعل أولا كل دولة عربية أضعف فى مواجهة إسرائيل مما لو كانت جزءا

من جبهة عربية متحدة.. وهو ثانيا يعطى لإسرائيل فرصة الوقعية بين الأطراف العربية ذاتها. وتنمية متناقضاتها مع بعضها البعض.

ولقد ارتبط هذا الأسلوب بإسرائيل من اللحظة الأولى لقيامها بالمنطقة. فرغم أن جيوش خمس دول عربية هي التي دخلت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ كطرف واحد. إلا إنه حينما حانت لحظة التفاوض من أجل الهدنة أصرت إسرائيل على التفاوض مع كل دولة على حده. وهكذا (مع امتناع العراق) أصبحت هناك اتفاقية هدنة مصرية إسرائيلية.. وسورية إسرائيلية.. ولبنانية إسرائيلية.. وأردنية إسرائيلية.

من لحظتها حرصت إسرائيل على ضرب كل طرف عربي بالآخر. فأبلغت السوريين مثلاً بـ «إننا نعتبر أن سوريا هي الركيزة في هذا الشرق الأوسط. ونرى إننا إذا كنا على وفاق مع سوريا. فإننا معا يمكن أن نجعل من هذه المنطقة قوة ثالثة في العالم. ونحن ندعو سوريا إلى عهد من الوفاق تكون معنا ونكون معها. لنؤلف معا مستقبل القوة في العالم» . في نفس الوقت كانت إسرائيل تحاول الاتصال سرا بمصر من خلف ظهر سوريا. مؤكدة لمصر أن قبولها لسلام منفرد مع إسرائيل قبل العرب الآخرين. سيخلق تعاوناً موريا إسرائيليا يضطر المنطقة بأسرها إلى الخضوع له والسير في طريقه. ولأن إسرائيل ترى أن مصر هي وحدها التي تمثل شيئا هاما في المنطقة من دون الدول العربية الأخرى. فإنها تبادر إلى تقديم هذا العرض المدهش للسلام المنفرد معها !

نفس الشيء فعلته إسرائيل مع الأردن.. ومع لبنان. وبرغم أن أى طرف عربي لم يقبل وقتها أن يقع في هذا الفخ الإسرائيلي المنصوب له. إلا أن إسرائيل ظلت تحرص دائما على أن تتعامل مع العرب منفصلين وليسوا متحدين. وعلى ألا تتعامل هي معهم مطلقا. حربيا أو سلاما. كقوة متحدة. أو كجبهة واحدة. فنفس الأسلوب الذى مارسته إسرائيل في التفاوض من أجل اتفاقيات الهدنة سنة ١٩٤٩. مارسته أيضا في التفاوض من أجل السلام في مؤتمر جنيف في ديسمبر ١٩٧٣. ثم حاولت أن تفرضه أيضا في التحضير لاستئناف مؤتمر جنيف ١٩٧٧. لقد أصرت على الدخول في مفاوضات منفصلة مع مصر. ومع سوريا. ومع الأردن. وظل الأمر كذلك إلى أن تم نفس فكرة مؤتمر جنيف نهائيا بعد

نجاحها في التفاوض مباشرة مع مصر بمفردها عقب مبادرة السادات بالذهاب إلى القدس .
وبدء طريق الصلح الثنائي بينه وبين إسرائيل.

ويقول الصحفي اليهودي الفرنسي «إريك رولو» المتخصص في شئون الشرق الأوسط بجريدة «لوموند» الفرنسية : «منذ حرب ١٩٦٧ وأنا أسمع كثيرين من المسؤولين الإسرائيليين أن السلام المنفرد مع مصر هو هدفهم وحلمهم . لأنه يعنى خروج مصر من الصراع . والآن - فى نوفمبر ١٩٧٨ - فإننى أتذكر إننى التقيت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بالجنرال بارليف . الذى أدهشنى بأن قال لى إن لدى إسرائيل علامات ودلائل قوية للغاية على أن هناك فرصة طيبة للتوصل إلى سلام منفرد مع مصر . ولم أستطع أن أصدق وقتها .

وقد سجلت صحيفة «الفائنانشال» تايمة البريطانية فى نفس الفترة أنه «كان من أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية على المدى البعيد بصفة دائمة التعامل مع مصر على نحو ثنائى . إن الاتفاق المنفصل مع مصر هو حلم إسرائيل الدائم . لأن هذا يعنى عدم تكرار التحالف العربى الفعال . كاذى تم فى أكتوبر سنة ١٩٧٣ . ومن ثم يعنى نهاية الصراع العربى الإسرائيلى» .

والواقع إن إسرائيل حاولت باستماتة تقديم هذا الإغراء مبكرا إلى مصر فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ مباشرة . وقد مارست كلا من أسلوب الإغراء وأسلوب الضغط عسكريا وسياسيا بالاشتراك مع الولايات المتحدة لإقناع مصر بالخروج من الصراع مقابل استعادة سيناء كاملة ، وبغير أى قيود تستلزم نزع سلاحها ، بلا جدوى . وقد كشف جمال عبد الناصر عن ذلك مرة فى لقاء مع أساتذة وطلاب الجامعات فى نهاية سنة ١٩٦٨ ، عقب مظاهرات الطلبة الشهيرة وقتها .

قال عبد الناصر : إننى أستطيع أن أستعيد لكم سيناء كلها غدا إذا أردتم .
ثم سكت عبد الناصر لحظة قليلة قبل أن يضيف قائلا : ولكن أحدا منكم لم يتساءل عن ثمن ذلك . إن الثمن هو أن يكون هذا سلاما منفصلا لمصر مع إسرائيل . وتخليا مصريا عن القضية القومية . وانفصالا كاملا لمصر عن العالم العربى . فهل أنتم مستعدون لكل تلك النتائج ؟.

وبالطبع رفض الجميع وقتها تسديد مصر هذا الثمن تحت أى ظرف. وبرغم أى ضغط. والواقع أن عبد الناصر كان لديه وقتها عرض أمريكي رسمي بعودة إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ بالنسبة للجبهة المصرية وحدها. وقد رفضه عبد الناصر رسمياً أيضاً لأنه حل منفصل مع مصر وحدها. ولأنه رأى أن مصلحة مصر تحتم الإصرار على التسوية الشاملة التى تعيد إسرائيل إلى حدود يونيو على الجبهات السورية والأردنية والمصرية معا. وليس على الجبهة المصرية وحدها.

والواقع أن الضغط الأمريكى الإسرائيلى على مصر من أجل قبول الحل المنفصل وصل إلى ذروته سنتى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ بالغارات الإسرائيلية المروعة ضد المدنيين المصريين. وفى نفس الوقت كان الضغط العسكرى مصحوباً بإغراء آخر على الجبهة الدبلوماسية. جوهره الاستعداد لانسحاب إسرائيل من غزة وسيناء. بغير أية طلبات لنزع سلاح الأخيرة.

وهكذا أعلن ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل صراحة فى حديثه مع مجلة نيوزويك الأمريكية (١٧ فبراير ١٩٦٩) قائلاً : «خلال الحقيبتين الأخيرتين كررنا دائماً قولنا بأننا مستعدون لمناقشة مشاكلنا مع ناصر. إننى ما زلت مستعداً لأن أطيّر إلى القاهرة غداً. إننى لا أريد أن أتحدث معه باعتبارى غازياً أو منتصراً.. إننى أستطيع أن أضمن بكلمتى لناصر بأن «إسرائيل الكبرى» لم تكن ولن تكن مطلقاً هى سياستنا. إننى مستعد لمقابلته فى أى مكان. وأى وقت. ولن أنازع فى إجراءات أو جدول أعمال أو فى شكل المائدة» .

وبعد تلك الكلمات المعسولة التى تفيض رقة وعذوبة. يأتى دور الإغراء الجاد. فإسرائيل كما يسجل رئيس وزرائها فى حديثه إلى المجلة الأمريكية. مستعد لإعادة شبه جزيرة سيناء كاملة إلى مصر. وبلا أية قيود. حيث «إننا لم تكن لنا فى أى وقت طلبات من أجل نزع سلاح سيناء» على حد تعبيره.

«أما بالنسبة لمرتفعات الجولان»... هنا بدأت الشروط وبدأ الثمن.. «إننا ببساطة لن نتنازل عنها. ونفس الشيء بالنسبة للقدس. فهنا لا مرونة على الإطلاق». فبصريح العبارة. رئيس وزراء إسرائيل مستعد لإعطاء مصر كل ما تريده. إذا كانت هى مستعدة

للالانفصال عن القضية القومية والتخلي عن القضية الفلسطينية والانفصال عن سوريا ومطالبها بضرورة استعادة الجولان المحتلة.

ومن وجهة نظر إسرائيل. فإن هذا المدخل المنفصل إلى السلام. هو المقدمة الأساسية والشرط الجوهري للبدء في إقامة «السلام الإسرائيلي» في المنطقة بأسرها. إنه أولا يجعل العرب يبدأون سلامهم مع إسرائيل بانقسام خطير يسهل فيما بعد مهمة التغلب عليهم واحدا بعد الآخر. وثانيا فإنه ينمى التناقضات العربية محولا لها إلى صدامات عربية. تجعل من المستحيل أن يوجد في السلام موقف عربي موحد. بمثل ما يوجد في الحرب موقف موحد. وأخيرا فهو ممارسة إسرائيلية لمبدأ «فرق.. تسد» مع كيانات عربية تكون هي بنفسها قد قضت على احتمالات تكاملها الاقتصادي في المستقبل.

وفي الإصرار على المدخل المنفرد إلى السلام مع العرب. لا يوجد في إسرائيل معتدل ومتطرف. إن أحد «المعتدلين» الذين صدرتهم إسرائيل إلى العالم العربي هو «يوري أفينيري» الذي يحلو للبعض أن يعتبروه من الحماثم في إسرائيل. وفي مقال نشره أفينيري في مجلة «الشئون الخارجية» الأمريكية. عدد خريف ١٩٧٨. نجده أولا في الثلث الأول من المقال يرفض بشدة مفهوم التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي. ويهتف بأكثر الكلمات حرارة لأسلوب الاتفاقيات الجزئية والمنفردة الذي اتبعه هنري كيسنجر. إن هذا الأسلوب. في رأى أفينيري. هو الذي أدى إلى «ترويض» كل من مصر وسوريا. وجعل مصر تغير أولوياتها السياسية. ففتحول من «التورط» في الخارج إلى الاهتمام بالداخل. كما أنه هو الأسلوب الذي جعل سوريا تتورط في لبنان.

بعدها يوجه أفينيري هجوما عنيفا إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بسبب اتجاهه في البداية إلى انعقاد مؤتمر جنيف. وهو المؤتمر الذي كانت إسرائيل ستضطر بمقتضاه إلى تقديم تنازلات أساسية حتى من قبل انعقاده. فاضطرار إسرائيل إلى التعامل مع العرب كجبهة موحدة. كما بدأ الموقف العربي فعلا حتى أكتوبر ١٩٧٧. لم يكن في رأى أفينيري سيؤدى إلا إلى نهاية واحدة هي: إضعاف إسرائيل. وتقوية «المتطرفين» العرب وفي مقدمتهم الفلسطينيين. إن كارتر اضطر إلى تغيير تناوله «العاجز» هذا مع مطلع سنة ١٩٧٨ (بعد

مبادرة السادات) عائدا مرة أخرى إلى الأسلوب «المثالي» الذي هو في رأى أفيتيرى التركيز على سلام منفرد مع مصر. وحتى في الطريق إلى هذا السلام فبان كارتير لم يتفهم جيدا هدف إسرائيل الاستراتيجى فى خلق عازل بين سيناء المصرية... وبين الشعب الفلسطينى فى غزة.

ونفس هذا المفهوم كتبه المعلق الصهيونى الأمريكى «جورج ويل» فى الأسبوع التالى مباشرة لمبادرة السادات بالذهاب إلى القدس. لقد كتب يقول إن كارتير أخطأ فى سعيه فى البداية إلى تسوية شاملة. وفى وضعه القضية الفلسطينية فى قمة - بدلا من قاع - جدول الأعمال. إن السعى إلى تسوية شاملة يفترض أن هناك إسرائيل. ثم هناك الطرف الآخر. ولكن كلمة «الطرف» هى غير ملائمة. إنها تفترض اتفاق المصالح العربية. وهذا يضر بأمن إسرائيل. وهكذا يكتب «جورج ويل» لأنه ليس هناك شيء «اسمه العالم العربى» فهذا مجرد تعبير جغرافى وليس تعبيرا سياسيا.

ثم يستخلص المعلق الصهيونى الأمريكى نتائج قائلا : «يجب ألا تكون هناك جنيف. إن على أمريكا أن تعطى لإسرائيل ومصر وقتا كافيا لكى يتفقا. ولحظتها سوف تنتهى أزمة الشرق الأوسط. ولا تصبح هناك بالتالى ضرورة لأى تسوية شاملة» !

وفى النهاية نجد خلاصة للموقف الإسرائيلى كله فى محاضرة الدكتور «كلينتون بيلى» بجامعة تل أبيب. حينما قال فى ٨ ديسمبر ١٩٧٨ : «... مع وضع مثل هذه الحقائق فى الاعتبار. تصبح الأهداف الرئيسية للسياسة الإسرائيلية واضحة بما فيه الكفاية... ألا وهى سلب الفلسطينيين أمههم فى أن تكون لهم دولة. وخلق صراع مصالح بين الدول العربية الرئيسية - التى هى مصر وسوريا - وبين القضية الفلسطينية... ويعتبر إعادة فرض السيادة المصرية على سيناء. والسورية على الجولان. مصلحة قومية فى نظر كل من مصر وسوريا. أما القضية الفلسطينية فتعتبر مصلحة قومية إضافية. وبوسع إسرائيل أن تضع الاختيار أمام كل من مصر وسوريا على هذا الأساس. إذ باستطاعة كل منهما استعادة أراضيها من خلال إبرام سلام منفرد مع إسرائيل. والتخلى عن حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم. هذا وإلا. فليس أمام كل منهما سوى أن يواصل الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية مخاطرا

بإشعال مزيد من الحروب. وعدم استرداد أرضه على الإطلاق... فإذا اتضح للشعب المصرى أولا. ثم للشعب السوري بعد ذلك. إن فى مكانه استرداد سيناء. ثم الجولان أو الجزء الأكبر منها. عن طريق التخلي عن تأييد حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم. فإن زعماء مصر وسوريا سوف يتعرضون فى النهاية إلى ضغط لحملهم على الموافقة على هذا العرض. إن هذا سوف يصبح مستحيلا فى حالة واحدة فقط : إذا أصر العرب على التفاوض مع إسرائيل كطرف واحد.

ومن الملفت أن نرى تلك الرؤية الإسرائيلية الواضحة والمعلنة بعد أقل من عشرين يوما من ذهاب السادات إلى القدس. ونرى أيضا إلى أى حد دخل البعض إلى هذا الفخ بقدميه.

رابعا : لا دولة فلسطينية:

هناك زاويتان فى الرؤية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية : زاوية سياسية، وأخرى جغرافية.

فالزاوية السياسية تمثلها الكلمات الشهيرة لجولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل فى سنة ١٩٦٨، عندما قالت : لا يوجد شيء اسمه شخصية فلسطينية.. أو قضية فلسطينية.

بالطبع جولدا مائير كانت تعلم دائما. وإسرائيل تعلم دائما. أن هناك شعبا فلسطينيا كاملا طرده إسرائيل من أربعة أخماس أرضه. وتحتل الآن خمسها الآخر. ولكن الرؤية الإسرائيلية هنا هى : أن هناك حركتين قوميتين تتصارعان على نفس المنطقة من الأرض.. قومية إسرائيلية. وقومية فلسطينية. ولا حل أمام إحداهما سوى ذبح الأخرى.

و «الذبح» الإسرائيلى للقضية الفلسطينية يكون أولا بتحويلها إلى مجرد قضية لاجئين. ثم فى اللحظة التالية تطالب إسرائيل بأن يتم تسكين أولئك اللاجئين فى أى مكان. بتوطين بعضهم فى البلاد العربية. وبعضهم الآخر بالتهجير إلى كندا وأستراليا مثلا. لقد كانت تلك هى الرؤية الإسرائيلية منذ ديفيد بن جوريون. إلى ليفى أشكول. وجولدا مائير. وإسحاق رابين. وانتهاء بمناحيم بيغن وإسحاق شامير.

وعندما قدم مناحيم بيجن مشروعه الشهير «السلام» إلى السادات في اجتماع الإسماعيلية (ديسمبر ١٩٧٧) باعتباره الاستجابة الإسرائيلية لقيام الأخير بالذهاب إلى القدس. فإن المشروع يحكم على الشعب الفلسطيني باختصار بأن يختار بين : جواز سفر إسرائيلي.. أو جواز سفر أردني. بكلمات أخرى : على الشعب الفلسطيني أن يذوب تحت جلد شعب آخر. وبذلك لا يصبح هناك «شيء» اسمه شخصية فلسطينية أو قضية فلسطينية.

أما الجانب الآخر في هذه الرؤية الإسرائيلية فهو الجانب الاستعماري البحث : إن إسرائيل تريد الاستيلاء نهائيا على الخمس الباقي من فلسطين. بقوة الغزو العسكري.

وفي شهر إبريل سنة ١٩٧٨ كان عيزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي يقول : إن الضفة الغربية لنهر الأردن لم تكن أبدا جزءا من الأردن. وقطاع غزة لم يكن جزءا من مصر. إن مصر لا تريد قطاع غزة ولا تدعيه. والرئيس كارتر يقول إن مصر لا تريد دولة فلسطينية في الضفة الغربية. إذن. لمن يجب أن نعيدها ؟ لماذا لا نتحدث عن نوع المجهود المشترك من أجل حكم وإدارة الضفة الغربية ؟

بعدها بأربعة أشهر كان موشي ديان وزير الخارجية الإسرائيلية يقول : إننا. كحكومة وحزب العمل كمعارضة. متفقان على عدم قبول دولة فلسطينية. وعدم العودة إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧. وعدم التفاوض مع منظمة التحرير. وعدم إيقاف المستوطنات.

وفي سنة ١٩٨٢ أعلن كل من إسحاق شامير. وأريل شارون. وزيرى الخارجية والدفاع الإسرائيليين : أنه إذا كان ولا بد من إقامة دولة فلسطينية. فالجميع أمامهم الأردن. فليذهبوا إليها ويعلموها دولة فلسطينية هناك !

ومن البداية قال مناحيم بيجن نفس الشيء عمليا في مشروعه الذى قدمه إلى السادات في الإسماعيلية أثناء اجتماعه به في ديسمبر ١٩٧٧ : هناك حكم ذاتي. إداري. للفلسطينيين في الضفة الغربية. هناك انتهاء للحكم العسكري. ولكن.. تظل السيادة والأمن هما وظيفة إسرائيل.

وقبل ذلك كان أقصى ما طرحته حكومة حزب العمل الإسرائيلي هو «خطة ألون».. وبمقتضاها يتم اقتسام الضفة الغربية مع الأردن : الثلث المزدحم بالسكان الفلسطينيين يعود

إلى الأردن.. والثلاثان الآخران يتم تفريغهما من الفلسطينيين لكي تستولى عليه إسرائيل نهائيا. مع حزام إضافي من المستوطنات الإسرائيلية بهذا نهر الأردن. بكلمات أخرى: إما أن يتم تقسيم جغرافي للأرض. الثلث للأردن والثلاثان لإسرائيل. وإما أن يتم تقسيم وظيفي على كل الأرض: فبعض المرافق المدنية. ورصف الطرق وكنس الشوارع يكون من نصيب الفلسطينيين... والسيادة الأمنية والعسكرية. بل وحتى التعليمية وكذلك السيادة النهائية. من نصيب الإسرائيليين. وبالطبع ينتهي بنا كلا الحلين إلى نفس النتيجة - وهي إعدام القضية الفلسطينية بل والشخصية الفلسطينية من أساسها.

وحتى بعد توقيع اتفاقتي كامب ديفيد بين إسرائيل والسادات. كان إلياهو بن إليسار المدير العام لمجلس الوزراء الإسرائيلي «أول سفير إسرائيلي إلى السادات فيما بعد» يقول: ليس هناك أى أمل فى أن يتحول الحكم الذاتى الذى وقعت إسرائيل عليه (فى الاتفاقية) إلى الاستقلال. لن تكون هناك دولة فلسطينية فى الضفة الغربية فى أى وقت. ولا فى ظل أية ظروف ولا توجد حكومة إسرائيلية تستطيع أن تتعدى هذا الخط الأحمر. وخرج مناحم بيجن يقول: إنه إذا تصور المجلس الإدارى (الذى يفترض أن يقوم تنفيذا لكامب ديفيد) فى الضفة الغربية وغزة لحظة واحدة. إن الحكم الذاتى الإدارى سيتحول إلى مفهوم سياسى. فإننا سنعيد الحكم العسكرى على الفور. وسوف يكون هذا أول وآخر إعلان له. لقد التزمنا فقط بمجلس إدارى للحكم الذاتى. وهذا يعنى إنه إدارة فقط ولا شيء غير ذلك. ويوجد فارق بين الحكم الذاتى والسيادة. فلا طابع بريد ولا علم ولا جيش سوى الجيش الإسرائيلى.

بعدها بأسبوعين نشر الصحفى الإسرائيلى «أمنون كابيلوك» واقعة ذات دلالة نقلا عن موسى ديان نفسه الذى قال: «لابد من الاستيلاء على مزيد من الأراضى بواسطة الحكومة العسكرية (فى الضفة الغربية وقطاع غزة) ولابد أن يصدر رئيس الوزراء أوامره إلى عيزرا وايزمان وزير الدفاع. الذى ينبغي عليه بدوره أن يأمر بإقامة سور حول المساحات اللازمة. كما يتعين على «إيرليخ» وزير المالية أن يمدنا بالمبالغ التى نحتاجها».

وسأله صحفى : ماذا لو اعترض المصريون والأمريكيون على ذلك ؟
رد دايان قائلا : نحن لسنا على استعداد لتوقيع معاهدة سلام ثلاثهم وحدهم. وإذا
رفضوا التوقيع فلا يهم.. فماذا يستطيعون أن يفعلوه لنا ؟ أن يطردونا ؟ لقد قلت ذلك منذ
ثلاثة أشهر للسفير الأمريكى. وأنا على استعداد لتكراره !
ولكن الذى حدث بعد ذلك فعلا. هو أن إسرائيل حصلت على المعاهدة التى تريدها
تنفيذا لاتفاقيتى كامب ديفيد. ووقعها السادات مع مناحم بيغن وحضور جيمى كارتر فى
واشنطن - مارس ١٩٧٩.

ووقتها قدم إسحاق موراي وزير الطاقة الإسرائيلى إيضاحاته لما سيحدث. فى حديث
نشرته صحيفة «معاريف» الإسرائيلية. فقال إن الحكومة (الإسرائيلية) لن تلغى. ولكن
مثلا جاء فى اتفاقيتى كامب ديفيد. فإنها «سوف تنسحب» فقط ولكنها ستظل مصدرا
للسلطة المحلية.

وسأله الصحفى : أى أنها ستصبح وزارة للمستعمرات ؟
رد الوزير الإسرائيلى : ولماذا نستخدم هذا التعبير.. مستعمرات ؟ إن يهودا والسامرة (
الضفة الغربية) وغزة ليست مستعمرات. ولكن..

- لكن ماذا ؟

- إنها مناطق نملك عليها حق السيادة.

والواقع إنه من الملفت هنا أن نرى جراً إسرائيل فى إقامة سلسلة كثيفة من المستوطنات
بالضفة الغربية وغزة. والجولان وسيناء. ولم تبدأ فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة. إن
برنامج الاستيطان الإسرائيلى لم يأخذ دفعته الكاملة إلا اعتباراً من سنة ١٩٧٥. بتوقيع إسرائيل
اتفاقية فض الاشتباك الثانية مع مصر. وهى الاتفاقية التى التزم فيها السادات عملياً بإنهاء
حالة الحرب. وبأن تظل هذه الاتفاقية سارية حتى تحل محلها اتفاقية أخرى. وهى أيضاً
الاتفاقية التى حصلت إسرائيل معها على مذكرة تفاهم بينها وبين الولايات المتحدة. تعهد
فيها هنرى كيسنجر باسم الولايات المتحدة. بعدم التفاوض مع. أو الاعتراف بمنظمة التحرير
ال فلسطينية إلا إنها إذا اعترفت الأخيرة بالقرار ٢٤٢. وبشرط التشاور المسبق مع إسرائيل!

واعتباراً من يونيو ١٩٦٧. وحتى إبريل سنة ١٩٧٥. لم تكن إسرائيل قد أقامت في الأراضي العربية المحتلة كلها سوى ٤٤ مستوطنة : ثمان منها في سيناء. وأربع في قطاع غزة. و ١٥ في الضفة الغربية. و ١٧ في الجولان.

أما في الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٧. أى خلال سنتين فقط. فقد ارتفع العدد إلى ٨٦ مستوطنة. أى أن عددها تضاعف تقريباً مع تأكيد الاتجاه العربى إلى السلام.

وفيما بعد، واعتباراً من سنة ١٩٧٩. زاد من جديد معدل إقامة المستوطنات الجديدة. بحيث إنها أصبحت ١١٥ مستوطنة في تلك السنة؛ زادت إلى ١٤٨ مستوطنة في نوفمبر من السنة التالية من بينها ١٠٧ في الضفة الغربية و ٣٠ في الجولان و ١١ في قطاع غزة. في نفس الوقت بدأت إسرائيل التخطيط لزيادة مستوطناتها في الضفة الغربية إلى ١٦٤ قبل عام ١٩٨٧.

هذا يعيدنا من جديد إلى القضية الفلسطينية.

والقضية الأولى التى تروج لها إسرائيل. كمبرر لاستحالة انسحابها من الضفة الغربية وقطاع غزة. هى أن هذا يمثل خطراً شديداً على أمنها. وهو خطر يصبح أكبر وأضخم فى حالة وجود أى احتمال لقيام دولة فلسطينية بالضفة الغربية والقطاع. وقد بلغ من نجاح إسرائيل فى ترويج حجة «الأمن» هذه لرفض قيام الدولة الفلسطينية. أن بعض الأصوات فى الجانب العربى قد تقبلت تلك الحجة وبدأت هى الأخرى ترددها. بتخاذل. أو بسوء معرفة. ونستطيع هنا أن نعرف القيمة الفعلية لتلك الحجة الإسرائيلية الملفقة. والتى تخفى مجرد أطماع مباشرة فى الأراضي العربية. من خلال دراستين تناولتا هذه النقطة بالذات : هل يمثل قيام الدولة الفلسطينية بالضفة والقطاع أى خطر على الإطلاق على أمن إسرائيل؟ ولنبدأ بالدراسة الأولى. وهى دراسة نشرت فى مجلة «ويرلد فيو» الأمريكية سنة ١٩٧٨، وكتبها «جيرالد هيمن» الأستاذ بكلية سميث.

يرد الأستاذ الأمريكى أولاً فى دراسته على مزاعم بيجن رئيس وزراء إسرائيل. بأن بنى إسرائيل هم أصحاب الأرض فى الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين كلها. فيقول:

«إن استخدام رئيس الوزراء مناحم بيجن للتاريخ كمبرر ليس كافيا. فأولا: إن قوة الجدل التاريخي. من أخذ ماذا من من ؟ من الذى فقد الأرض ومتى. من الذى تكون مطالبه مشروعة.. إلخ يمكن أن تقودنا فقط إلى طريق مسدود. لأن الجدل كله يعتمد على : من أين يبدأ العد والحساب. ولكن مهما بدأنا من عدة آلاف من السنين فى الماضى. فإن حقيقة استقرار العرب. ولا نقول ملكيتهم. هى (بالنسبة لفلسطين) ليست محل نزاع أو جدل طوال المائة جيل السابقة على سنة ١٩٤٨ أو سنة ١٩٦٧. وأيا كانت شرعيتهم. فإن وجود اللاجئين والمقيمين بالضفة الغربية. سمها جوديا وساماريا فالنتيجة واحدة. يشكل حقيقة لا جدل فيها. إن دول المواجهة (العربية) ليست رغبة فى إقامة سلام بغير تسوية مقبولة للقضية الفلسطينية. ليس هذا فقط. بل إن تلك الدول، حتى لو أرادت غير ذلك. فليس من الواضح مطلقا ما إذا كانت تستطيع أن تفعل. وأن ما يزيد على مليونين ونصف مليون فلسطيني عربي يعيشون فى دول المواجهة تلك. وحتى فى ظل أكثر خطط الليكود تفاؤلا. فإن مليوناً منهم سوف يصبحون.. إما مواطنين فى إسرائيل. أو رعايا تستعمرهم إسرائيل. وإذا تمت الحالة الأولى فإنها ستشكل تهديدا لاستقرار - هو الآن مقلقل - فى أى دولة (عربية) يتوطنون فيها. وفى الحالة الثانية. فإنهم سيشكلون تهديدا عسكريا وديموجرافيا لإسرائيل ذاتها» .

ثم يضيف الأستاذ الأمريكى قائلا : «إن الاقتراح الذى يطرحه رئيس وزراء إسرائيل هو امتصاص هذه الملايين من الفلسطينيين فى الدول العربية التى يقيمون فيها نتيجة للغزو الإسرائيلى لأراضيهم. وهو اقتراح أجوف. بقدر ما هو غير واقعى. وفى النهاية لن يقبل هذا التشتت الفلسطينى بأقل مما هو كيان سياسى لهم. وهو ما يعنى فى النظام السياسى الجارى.. دولة مستقلة.

ثم يقول الأستاذ الأمريكى : «إننا لو نحننا مشروعية هذا الهدف الفلسطينى جانباً. فإن إسرائيل نفسها سوف تكسب من قيام دولة فلسطينية بأكثر مما ستخسر. فقيام الدولة الفلسطينية هو أبعد ما يمكن عن دمار إسرائيل. بل إنه سوف يساعد فى تأمين مشروعية وجود إسرائيل ذاتها. وهذا سوف يتحقق من ثلاثة نواح على الأقل :

ثأولا: إن قيام الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يركز اللاجئين (الفلسطينيين) داخل منطقة واحدة. إنهم الآن منتشرون فيما بين لبنان والضفة الغربية وغزة وسوريا و - منذ «الأيام السوداء» فى سبتمبر» فى الأردن بدرجة أقل. وطالما هم يشكلون تهديدا لاستقرار هذه الدول المجاورة لإسرائيل. فإنها ستكون أكثر هدوءا إذا غادروها.. إن لم تصبح أكثر أمنا أيضا. وفى السنوات الثماني الماضية وحدها كان الفلسطينيون سببا فى قيام حربين أهليتين. وغزوتين (أصبحت ثلاثة بعد الغزو الإسرائيلي الجديد للبنان - يونيو ١٩٨٢). لقد كان الفلسطينيون مصدرًا لمعارضة العرش الهاشمي منذ قيام شرقي الأردن بضم الضفة الغربية فى سنة ١٩٤٨. وإذا كان هناك شيء يتفق فيه اللبنانيون. فهو أن «اللاجئين» الفلسطينيين الذين يتراوح عددهم ما بين ٤٠٠ ألف و ٦٠٠ ألف. يجب أن يغادروا لبنان بعد التوصل إلى اتفاق سلام.

والفلسطينيون الآن هم عنصر متطاير ومتبخر فى منطقة سهلة الاشتعال. إن القضاء على سبب تبخرهم سوف يؤدي إلى استقرار المنطقة كلها. وإذا لم يحدث ذلك. فإن تركهم سوف يجعل السيطرة على تبخرهم أكثر سهولة. فبدلا من العمل السرى البشع فى تنظيمات مسلحة تحت الأرض. ورحلات طليقة سهلة عبر حدود دولية. وترحيب بهم فى منازل أمنة داخل أربع دول. وازدراء للسيادة الوطنية. والاتفاقيات الدولية. سيتم احتواء الفلسطينيين فى دولة واحدة.

ثانيا: إن وجود مثل هذه الدولة يؤدي إلى نتائج معينة. فربما يخلق الفلسطينيون نوعا جديدا من الدولة. وربما لا تتطابق دولتهم مع النموذج العام الذى مازال يميز معظم الدول. بالرغم من الإعلانات الثورية المثالية. وربما لا تخضع ثورتهم. والرؤيا التى تهتدى بها للفكر الروتينى والبيروقراطى والطبيعى إلى حد ما. وربما تكون هذه الدولة الفلسطينية ثورية بحق. ولكن حتى الآن. ليس هناك سبب لكى نتوقع مثل هذا الانفصال والابتعاد عن النموذج العادى للدول. إن حكومة هذه الدولة الفلسطينية سوف تكون قلقة بشأن أمنها الداخلى وسيادتها الوطنية ومواردها المحلية والتنمية الاقتصادية وأراضيها وعلاقاتها الدولية.

ولأن هذه الدولة سوف تحكم مساحة لا تزيد على ٣٣٠٠ ميل مربع . وسيتراوح سكانها ما بين مليون ونصف إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون من السكان . بمتوسط دخل لا يزيد على ٣٥٠ دولارا للفرد سنويا . فليس من المحتمل أن تبدد طاقتها في التحريض على الثورات بين . أو الحروب مع . جيرانها الأكثر قوة . وإذا حدث و بددت طاقتها بهذا الشكل . فإنها بالضرورة سوف تدفع الثمن .

فعلى المستوى العسكرى والاقتصادى والسياسى . سيكون الانتقام من دولة . أسهل كثيرا منه ضد حركة تحت الأرض ومجموعة غير محددة من معسكرات اللاجئين . إن إسرائيل نفسها كانت لديها دائما مشكلة مستمرة من توجيه ردودها إلى الفدائيين . بينما قدرتها على الانتقام ضد الدول المجاورة قد ضمنت لها درجة من التعايش معهم . وحتى على أساس اعتبارات الأمن الإسرائيلى . فإن التعايش مع دولة فلسطينية سيكون حينئذ أسهل من التعايش مع حركة فلسطينية . إن أى رد انتقامى مطلوب سيتمكن توجيهه ضد الطرف الملائم . بغير أن يكون هناك حاجة بالضرورة إلى توريط وإقحام طرف ثالث - سواء كان هذا الطرف لبنان أو الأردن أو حتى سوريا . وبدلا من وجود شبكة أميبية .. سيكون هناك بناء إقليمى .. دولة .. هدف واضح وغير غامض وله موارد ثمينة .

ثالثا : هذه الدولة . على الأقل فى الضفة الغربية التى هى مكان القلب فيها . سوف تكون مغلقة برياً . إنها سوف تكون محاطة تماما بإسرائيل الأكثر إحكاما . وبالأردن المتنبه واليقظ والقلق . إنها لن تكون لها حدود مشتركة مع أى دولة تقوم . فى الوقت الحاضر على الأقل . بتشجيع السلوك «المغامر» . إن كل جيرانها سيكون لديهم ما يخسروه بأكثر مما يكسبوه من حصول الدولة الفلسطينية على أى قدرة عسكرية أو سياسية .

ولكى نكون متأكدين - هكذا يستمر الأستاذ الأمريكى فى دراسته - فإن غزة سوف تمثل منفذا محددا إلى البحر . ومن ثم إلى الإمدادات العسكرية . ولكن الطريق البرى الوحيد بين غزة والضفة الغربية يمر عبر إسرائيل . إن غزة ليس بها ميناء ذو تسهيلات ملموسة . وحتى لو وجد بها مثل هذا الميناء (مستقبلا) فليس من المحتمل أن تسمح إسرائيل بقدوم سفن إمدادات حربية إليه .

أما المنافذ الوحيدة الأخرى فستكون.. إما بالجو. أو سينااء المجردة من السلاح. أو عبر خليج العقبة.. ثم من العقبة إلى مسافة ٣٠٠ ميل عبر الأردن إلى عمان؛ وهو طريق سيكون من السهل رصده ومنعه في ظل الاتفاقيات الدولية الملائمة. وبالطبع سيكون ممكنا إمداد الضفة الغربية بالجو مباشرة. ولكن هذا سيكون باهظ التكاليف ومن السهل رصده. فلاتائرات تستطيع أن تصل إلى الضفة الغربية بغير أن تطير فوق إسرائيل أو فوق الأردن. وهكذا فإن نشوء ونمو تهديد عسكري ملموس ضد إسرائيل أو الأردن هو أمر لا يحتمل أن يحدث، وهو بالتأكيد لن يحدث بغير إنذار مبكر كاف.

مع ذلك فإن الإسرائيليين قلقون مما هو أكثر من وجود قوة عسكرية حديثة. إن تل أبيب على بعد ثمانية أميال فقط من الحدود الغربية للضفة الغربية. والقدس تقع على تلك الحدود مباشرة. وقد أشار مستر بيجن إلى أن كلتا المدينتين ستكونان عرضة لمجرد إرهابي واحد مسلح يحمل قاذفا للصواريخ على كتفه. وهو يجادل بأن أحد لا يمكن أن يضمن أمن الأهداف الإسرائيلية داخلها من هذا المدى القريب.

ومع أن هذا أكثر صعوبة بالتأكيد فإنه يمكن الآن لإرهابي مشحون بالتصميم إطلاق صاروخ من كتفه وهو في الضفة الغربية. إن الأربعين ميلا الأخرى على الحدود الغربية للضفة الغربية تمثل أمنا ضعيفا، إذا كانت تمثل أى أمن على الإطلاق. فأى شخص يستطيع أن يقيم قاذفا متحركا للصواريخ مداه ثمانية أميال سيكون قادرا على أن يقيم قاذفا آخر. ربما أكثر تعقيدا قليلا. بعدى عشرين أو حتى خمسين ميلا.

أكثر من ذلك، فإن نفس الاعتبارات التي تدعم الرغبة الإسرائيلية من أجل منطقة حاجزة فاصلة في الشرق سوف تجعل من الضروري أيضا وجود خيارات إسرائيلية إضافية من الأراضي في الشمال. إن حيفا تقع على بعد عشرين ميلا فقط من الحدود اللبنانية. وبينما لعبت إسرائيل دورا مباشرا في توازن القوى داخل جنوب لبنان. إلا إنه لم تكن هناك حتى مارس ١٩٧٨ أية ادعاءات رسمية بأن الأمن الإسرائيلي يتطلب ضم أراضي لبنانية. وحتى غزو ١٥ مارس (١٩٧٨) كان موجها إلى معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية. كرد انتقامي على غارة فدائيين ضد أنطوبس. وليس كضربة وقائية لضمان هامش إضافي من الأمن لمدينة حيفا.

وبينما تزعم إسرائيل الآن أنها ترفض الدولة الفلسطينية حتى لا تجعل سكان حيفا وتل أبيب يصبحون رهائن للفلسطينيين.. فإن السكان الفلسطينيين للدولة الفلسطينية هم الذين سيصبحون في الواقع . وبدرجة مشابهة . رهائن لإسرائيل . وأى حركة مغامرة بواسطة الفلسطينيين ستكون عرضة للانتقام من نفس النوع .

مع ذلك . فليس هناك شك في أن أى تنازلات سياسية أو إقليمية في الضفة الغربية أو أى مكان آخر هو أمر يشكل تهديدا لإسرائيل . ولكن الاحتفاظ بالضفة الغربية . لو كان هذا ممكنا أصلا . سوف يحمل فى ثناياه تهديده الخاص . والتهديد الأكثر وضوحا هنا هو التهديد المستمر بالحرب . إن إسرائيل قد يكون لديها الآن التفوق العسكرى . ولكن لا يمكن استمرار بقاء تلك الفجوة . إن الإسرائيليين أنفسهم يشيرون إلى أن العرب يستطيعون أن يخسروا حروبا عديدة . ولكنهم لا يستطيعون خسارة حرب واحدة . ويواجه الإسرائيليون تفوقا عدديا ضدهم . والنسبة التى تطرح عادة هى ٦٠ إلى واحد . برغم أنه ليس من الواضح مطلقا من أين جاء هذا الرقم - ووجود المساندة المالية للسعودية وللبيا والإمارات تعنى أنهم يواجهون أيضا تفوقا فى التمويل ضدهم . وحتى لو وقفت أوروبا وأمريكا الشمالية مع إسرائيل بصلاية . وهذا افتراض غير محتمل بالمرة . فإن هذه العوامل يجب أن تؤتى نتائجها سريعا ولكن لو نحينا مؤقتا مسألة الحرب - يقول الأستاذ الأمريكى - فإن قيام إسرائيل بضم الضفة الغربية له تكاليف محددة ويفرض تهديدات محددة . فمن الناحية الديموجرافية . فإن الفلسطينيين يفوقون الآن بالفعل الإسرائيليين عددا . والسكان الفلسطينيون يتزايدون بمعدل ثلاثة ونصف فى المائة سنويا . أى إنهم يتضاعفون عدديا كل عشرين سنة أو نحو ذلك . إن هذا يعنى أنهم يفوقون معدل تزايد الإسرائيليين بنسبة أربعين فى المائة .

وبصرف النظر عن نحو مليون فلسطينى يعيشون اليوم فى الضفة الشرقية . وبعضهم سيكون قادرا على العودة إلى الضفة الغربية حتى فى ظل الشروط التى أعلنها رئيس الوزراء بيجن . فإن المليون ونصف مليون فلسطينى فى غزة والضفة الغربية . وإسرائيل ما قبل ١٩٦٧ . سوف يفوقون الإسرائيليين عددا فى وقت ما خلال الستين سنة القادمة . أى معدل حياة الجيل الإسرائيلى الحالى .

واحتفاظ إسرائيل بالضفة الغربية وغزة سيجعلها شيئاً مختلفاً جداً عنها اليوم. لبنان أخرى. ولكن أسوأ: إن المبدأ الوحيد الذي يجعله ييجن غير قابل للتفاوض. وهو بقاء إسرائيل. سوف يصبح حينئذ مجرد مسألة ثقل ووزن انتخابي وعوامل ديموجرافية. هذا بالطبع. إلا إذا تم إنكار ومنع حقوق المواطنة على سكان تلك المناطق التي تم إدماجها حديثاً (بغير أن نقول تم ضمها). ومنع حقوق المواطنة عليهم في أي دولة - إسرائيلية أو مستقلة - وفي مثل تلك الحالة فإن إسرائيل ستصبح. ليس لبناناً آخر. ولكن روديسياً أخرى.

وعسكرياً فإن نتائج «الاندماج» قد ترجح الكفة أيضاً ضد إسرائيل. فمقابل تكاليف حراسة حدود ما قبل ١٩٦٧، وهي الحدود الأطول والأقل تنظيماً. هناك تكاليف الاحتفاظ بجيش احتلال. وفي مقال أخير عن هذه المسألة بالذات قال الجنرال «ماتيتياهو بيليد» إن الدفاع عن الحدود الجديدة يتطلب عشرات الألوف من الجنود. مقابل آلاف قليلة فيما قبل ١٩٦٧. وأن التحصينات الحديثة تحتاج إلى «بلايين الجنيهات الإسرائيلية».. بينما فيما قبل ١٩٦٧، لم تكن هناك ضرورة إلى سنت واحد يتم إنفاقه على مثل هذا المشروع الذي لا طائل منه. وأن نفقات الدفاع كانت تمثل ١٢ ٪ من إجمالي الدخل القومي قبل سنة ١٩٦٧. بينما هي الآن تحتاج إلى ٣٦ ٪، و «حتى هذا القدر من الصعب اعتباره كافياً لمواجهة احتياجات الدفاع الحالية». وعلى أية حال، فإن الجنرال بيليد يجادل بأنه لا شيء، من كل هذا الإنفاق، أياً كان حججه، أدى إلى زيادة الأمن الإسرائيلي. وقيام دولة فلسطينية، يفترض أنها سيتم منعها من الاحتفاظ بالفرقتين المسلحتين اللتين كانت الأردن تحتفظ بهما في السابق على الضفة الغربية. وسوف يكون مطلوباً منها أن تحافظ على نفس القيود الواقعة على التسليح وإمدادات الدفاع التي كانت مصر تفرضها في غزة والأردن وتفرضها في الضفة الغربية. بما يجعل مثل هذه الدولة عرضة للضربات الانتقامية. والحرب عند الضرورة. بواسطة إسرائيل إذا سمحت تلك الدولة لقوات عصابات بالعمل من أراضيها. وهذا الأمر لن يكون متمشياً أساساً مع طبيعة الدولة الفلسطينية من بدايتها. والجنرالات الإسرائيليون الآن. حتى أولئك الذين هم على شاكلة الجنرال بيليد. لا تعرف عنهم الرغبة في التفريط في مثل هذه المزايا الاستراتيجية لحدود إسرائيل فيما قبل يونيو ١٩٦٧.

بكلمات أخرى : تريد هذه الدراسة الأمريكية أن تقول بالدليل إنه إذا كانت المسألة مسألة أمن.. فإن إسرائيل تعرف أن حدود ما قبل ١٩٦٧ هي الأكثر أمنا. والأقل تكلفة. فوجود حجة بتهديد خارجي للأمن الإسرائيلي في حالة قيام الدولة الفلسطينية هو إذن حجة غير صحيحة بالمرّة. حجة ملفقة.

والواقع أن هناك ما هو أكثر. فالأستاذ الأمريكي يضيف في دراسته قائلا : إن ما لم يأخذه الجنرال (الإسرائيلي) في الاعتبار وهو يثبت أن الدفاع عن حدود إسرائيل ما قبل ١٩٦٧ أقل تكلفة : هو دوريات الحراسة الداخلية. وتكاليف الاحتلال بعيدا عن الحدود ذاتها. فبالإضافة إلى التكاليف العادية للأمن الداخلي في دولة لا جدل في مشروعيتها، فإن الأمن الداخلي في منطقة متنازع عليها تكاليف أكبر بدرجة ضخمة، وقد أثبت ذلك ربع قرن من الحرب في فيتنام.

وعلى المستوى الأكثر وضوحا. فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي (للضفة الغربية وغزة) سوف يؤدي بالتأكيد إلى احتضان حركة عصابات مضادة. إن التقدير القياسي للمحافظة على الأمن في هذه الحالة هو عشرة جنود نظاميين مقابل كل عضو واحد في حركة العصابات. برغم أن هذا رقم تخميني. لكن : لا حاجة للتخمين حول حرب العصابات داخل المناطق «المندمجة» وداخل إسرائيل ذاتها، فالأمر في هذه الحالة مؤكد. إن ما ستجربه إسرائيل هو نمو حركة معادية للاستعمار تكمل وتتم نوع الإرهاب الذي كانت (منظمة) الأرجون رائدة له حينما كان رئيس الوزراء يبجن على رأسها. إن كل صندوق بريد : كل سوق : كل ناصية شارع. كل أتوبيس وسيارة ومرفق عام، سوف يكون فحا عاما محتملا : أو فحا حقيقيا في الأغلب. إن كل سكان إسرائيل سوف يكونون رهائن لهذه الحركة. وسوف تكون هناك شبكة من الجواسيس. والجواسيس المضادين : والشرطة العسكرية. وعمليات الاستصلاح. وبالطبع - سوف يؤدي جنود الاحتلال إلى تحويل إسرائيل من ديمقراطية إلى معسكر مسلح، و مثل هذا سيكون معسكرا مسلحا : وتحت الحصار أيضا.

يقول الأستاذ الأمريكي في دراسته : إن هذا التحول سوف يكون فقط جزءا من الثمن السياسي الذي ستدفعه إسرائيل في حالة ضمها للضفة الغربية وقطاع غزة. إن الجدل

الداخلى حول الاستعمار. والجنسية. والهوية. ونمو السيطرة العسكرية. سوف يتكاثر بفعل المساندة الدولية المتلاشية. والعزلة المتزايدة. وسيكون هناك نتيجة لذلك شعور نام بجنون الاضطهاد. فى النهاية. يستطيع المرء أن يتنبأ بحدوث يقظة وتنبه داخل المجتمع الإسرائيلى للضحايا المدنيين لحرب عصابات طويلة وممتدة. وربما تصاعدا فى المعدل الحالى للهجرة من إسرائيل. وهو معدل يعكس حتى الآن فسادا اقتصاديا وسياسيا. إن المجتمع الإسرائيلى.. سوف يكون مضطرا إلى قبول تآكل مستمر لموارده الخاصة. وإلى تخصيص ثلث دخله القومى الإجمالى سنويا وحوالى نصف ميزانيته. والتضخم الذى لا يمكن تفاديه. وتزايد الدين الداخلى. والخوف المستمر من أن تخسر إسرائيل الحرب يوما ما. و - بالطبع - الثمن السيكولوجى الشامل لعقيلة الحياة داخل الحصار. والسؤال هو : أى نوع من الناس سيكون الإسرائيليون. إذا تغذى جيل بعد جيل بمثل هذا النوع من البيئة؟.

يجيب الأستاذ الأمريكى على هذا السؤال الذى يطرحه. بقوله : إنه إذا كانت التكاليف المعنوية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة تمثل هذا الارتفاع. واحتمال استمرار نجاح إسرائيل فى الاحتفاظ باحتلال شعب رافض له. وله حلفاء أقوياء. هو يمثل هذا الانخفاض. يكون هناك إذن اختياران اثنان واضحا فقط. وكل منهما بسيط الاختلاف عن الآخر : الاختيار الأول هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة. والثانى هو نوع من «العلاقة» بين «كيان» فلسطينى وبين الأردن. إنهما اختياران بسيطا الاختلاف لأن الاختيار فى النهاية سيرجع إلى فلسطين. فالأردن لن تريد. ولا حتى تستطيع طويلا. أن تفرض اتحادا فيدراليا. أو كونفيدراليا. أو حتى علاقة. ضد رغبة الفلسطينيين.

هأولا: أى «علاقة» تحمل مخاطرة للأردن نفسه. لأن الفلسطينيين يفوقون غير الفلسطينيين عددا فى مثل هذا الكيان أيا كان بناؤه السياسى. والفلسطينيون يفوقون غير الفلسطينيين عددا فى الضفة الشرقية وحدها. وستكون النسبة ١:٢ إذا أضفنا الضفة الغربية. وبالطبع. فإن الأرقام ليست هى العنصر الوحيد للقوة والسيطرة. ولكن. حينما تتمتع أغلبية سلالية متحمسة بمثل هذه الميزة. فلا يمكن تجريدها منها بسهولة. وستكون

تلك هي الحال، خاصة وأن الحكم الهاشمي للملك حسين يقوم أساسا على ولاء جنوده من البدو ومن غير الفلسطينيين. وإضافة مليون على الأقل إلى مليون ونصف مليون فلسطيني سيكون له بعض التأثير في عدم استقرار الأردن.

ومن ناحية أخرى: فإن هؤلاء الفلسطينيين إذا تم إرغامهم على «علاقة» مع الأردن.. فإنهم سوف يأخذون أزمة الهوية التي يعانون منها معهم. ولا يبدو محتملا أن يتمكن الأردن. أو يستمر طويلا، في إنكار المطالبة الفلسطينية بالاستقلال الوطني. إن قبول الملك حسين لقرارات الرباط ورجوعه المستمر إليها يجعل من أى إصرار على السيادة الأردنية يبدو كأطماع توسعية، إن لم تكن احتلالية. ولكن لو نحينا الرباط جانبا. فسيكون شيئا باهظ التكاليف. ففى الأرواح والأموال، ومفرط الصعوبة إن لم يكن مستحيلا، الاحتفاظ بالفلسطينيين مغقلين داخل بناء سياسى يعتبرونه أجنبيا. أو احتلاليا. أو غير مشروع. والملك حسين من جانبه لا يبدو من المحتمل أن يريد للأردن وضعها مكان إسرائيل.

وبالنظر أماما إلى امتداد حقبة أو حقبتين ويكون من الصعب أن نرى كيف تستطيع أى تسوية تتم بالتفاوض، أن تنكر التزاما وإصرارا فلسطينيا بالهوية السياسية المنفصلة. إن القومية، مهما كان مستقبلها مبهما فى عالم يتجه إلى البلقنة، فإنها لم تزح من طريقها امبراطوريات أوربية قوية فحسب، ولكنها حديثا جدا مزقت باكستان وأثيوبيا. ولو لم يكن الضغط الدولى القوى، لكانت مزقت أيضا نيجيريا. أما يوغوسلافيا، والهند، والفيليبين، وعدد آخر من الدول الأفريقية، وحتى كندا، فهى تعيش على أرض قلق، وإذا استمر الفلسطينيون يطلبون دولة، فليس من الواضح كيف تستطيع إسرائيل أن تمنعها. معنويا أو عسكريا أو سياسيا، ولا يبدو حتى إن من مصلحة إسرائيل أن تفعل ذلك.

مع ذلك، فإن إسرائيل هى، بالضبط، تمنع قيام الدولة الفلسطينية، ملفقة حجة أن فى قيام هذه الدولة خطرا مدمرا على أمن إسرائيل؛

وهنا ينهى الأستاذ الأمريكى دراسته بقوله: إن الفرصة المتاحة للسلام موجودة الآن. وفى مقابل فرصة الحياة فى أمن وسلام. التى ستحصل عليها إسرائيل، فإن أقصى ما ستفعله إسرائيل هو العودة إلى حدود كانت هى نفسها أكثر من رغبة فى قبولها قبل حرب

الأيام الستة في (١٩٦٧) . وقبول مبدأ تقرير المصير في أراضى كانت الأردن تسيطر حينئذ - تقرير مصير . لم تكن إسرائيل لتستطيع أن تفعل إزاءه شيئا لو أن الملك حسين أتاحه . وقبله الفلسطينيون . في مايو ١٩٦٧ . إنها ستكون قصة ساخرة محزنة لو أن إسرائيل رفضت الآن الاعتراف العربى بالأمر الواقع ، واعتبرته شيئا قاصرا تماما . فى الوقت الذى كانت سترحب به قبل حرب يونيو ١٩٦٧ . وتعتبره أعجوبة الأعاجيب !

هذه هى النقطة التى ينتهى إليها الأستاذ الأمريكى فى دراسته عن الدولة الفلسطينية . وهى تكاد تكون نفس النقطة التى يبدأ منها أستاذ فلسطينى دراسته عن نفس الموضوع . دراسة كتبها الدكتور وليد الخالدى ، ونشرتها مجلة «الشئون الخارجية» الأمريكية فى نفس السنة - ١٩٧٨ .

يقول الأستاذ الفلسطينى فى دراسته : خلال حياة معظم القراء . فإن الكلمات التالية وجهها اللورد «بيل» إلى الفلسطينيين العرب عام ١٩٣٧ (أثناء ممارسة بريطانيا لسلطة الانتداب على فلسطين) .. وهو يلخص لهم تقريره الذى يوصى فيه بتقسيم فلسطين (بين الفلسطينيين واليهود) : «لو أنكم أخذتم فى الاعتبار ، ماذا تعنى إمكانية وجود ملجأ فى فلسطين لآلاف عديدة من اليهود الذين يعانون (من الاضطهاد فى أوروبا) . فهل الخسارة التى يتسبب فيها التقسيم لكم ، على ما هى من الضخامة ، أكثر مما يستطيع أن يتحملة الكرم العربى ؟

ولقد كانت إسرائيل تحلم أولا بتقسيم فلسطين بينها وبين الفلسطينيين .. بينما رفض العرب . فإذا كان العرب اليوم يقبلون بتقسيم فلسطين راضين بأن تكون للشعب الفلسطينى مساحة أصغر كثيرا مما كانت فى ظل أية صيغة سابقة للتقسيم . فإن هذا تطور هام طال انتظاره من جانب الإسرائيليين . وكذلك من جانب المراقبين الخارجيين . وسيكون الأمر مأساويا إذا لم يتم الاعتراف بهذا التطور حينما وقع . وسيكون مأساويا إذا تم الاعتراف به .. وإنكاره .

إن قرار تقسيم فلسطين الذى أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ قد كفل لإسرائيل نحو ٥٥ ٪ من فلسطين ، وللفلسطينيين ٤٥ ٪ . ولكن ، حتى ٤ يونيو ١٩٦٧ كانت إسرائيل قد قفزت بالأرض التى استولت عليها إلى ٧٧ ٪ من فلسطين . ولم يبق سوى الضفة الغربية وغزة . التى تمثل الآن مجرد ٢٣ ٪ من فلسطين .

هل يمكن أن يكون حقيقيا.. مرة أخرى.. ماتزعمه إسرائيل من أن قيام دولة فلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة. خطر عليها ؟

هنا يبدأ وليد الخالدي بالجانب العسكى. فيقول إنه ليس من المتصور أن تكون الدولة الجديدة مسلحة بأكثر الأسلحة تطورا فتصبح خطرا. ليس متصورا أيضا أن تكون مجردة تماما من السلاح. فتصبح عاجزة عن حماية أمنها لمنع الغزوات المسلحة من المجموعات الإسرائيلية المتطرفة التي تسعى لإقامة مستوطنات. إن المقصود إذن هو مستوى من القوة المسلحة يتفادى هذين الاحتمالين.

من هنا يطرح وليد الخالدي تصورين عمليين لما سيكون عليه الموقف على الطبيعة من حيث مقارنة مستويات القوة المفترضة للدولة الفلسطينية. وبين كل من جارتها : إسرائيل والأردن. وذلك بناء على الأرقام المعروفة دوليا وقت الدراسة.

والتصوران هما . أن تكون للدولة الفلسطينية نصف قوة الأردن حاليا. أو ثلث تلك القوة. وطبقا لذلك نستطيع أن نعرف على وجه الدقة مدى الجدية في زعم إسرائيل بخطر الدولة الجديدة عليها مثلا. إن القوة الجوية للأردن (وقت الدراسة) تبلغ ٧٨ طائرة مقاتلة. فإذا سمح للدولة الفلسطينية بامتلاك نصف قوة الأردن. فهذا يعنى أن تكون لديها ٢٦ طائرة فى الضفة الغربية و ١٣ طائرة فى قطاع غزة. أما إذا امتلكت ثلث قوة الأردن. فستصبح لديها ١٨ طائرة مقاتلة فى الضفة. وثمانى طائرات فى غزة. وكل هذا فى مقابل إسرائيل. التى لديها ٥٧٤ طائرة مقاتلة !

بالنسبة لطائرات الهليكوبتر مثلا. تمتلك الأردن ١٨ طائرة. فإذا كان للدولة الفلسطينية نصفها تكون النتيجة أن تصبح لها ست طائرات فى الضفة وثلاث فى غزة. أما إذا كان للدولة الفلسطينية ثلث القوة الأردنية. فسيصبح لها أربع طائرات فى الضفة واثنتان فى القطاع. وفى المقابل تمتلك إسرائيل ١٨٦ طائرة هليكوبتر !

فى الدبابات مثلا. إذا امتلكت الدولة الفلسطينية نصف قوة الأردن. فهذا يعنى أن تكون لديها ١٧٤ دبابة فى الضفة. و ٨٦ دبابة فى القطاع. فإذا امتلكت ثلث قوة الأردن. يصبح لديها ١١٥ دبابة فى الضفة. و ٥٧ دبابة فى القطاع. وفى المقابل لدى إسرائيل ٣٠٦٥ دبابة !

فى العربات المدرعة.. نصف قوة الأردن يعنى أن تكون للدولة الفلسطينية ٤٧ عربة مدرعة فى الضفة الغربية. و ٢٣ فى القطاع. أما ثلث قوة الأردن فمعناه أن تمتلك الدولة الفلسطينية ٣٠ عربة مدرعة فى الضفة الغربية و ١٥ فى القطاع. وفى المقابل تمتلك إسرائيل ٣٦٠٠ عربة مدرعة !

وهذان التصوران العمليان اللذان يطرحهما الدكتور الخالدى فى دراسته . يؤكدان معا كذب إسرائيل المطبق فى ادعاء الخطر من قيام الدولة الفلسطينية.

ثم تقول الدراسة إن الدولة الوليدة سوف تواجه أولا ضرورة السماح لأعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين المشتتين بالاستقرار فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وفى هذا المجال سوف يكون التعاون مع الأردن ضروريا. إلا أنه رغم هذا ستظل الدولة الجديدة عاجزة عن امتصاص كل اللاجئين الفلسطينيين. وهنا لابد من تطبيق القرار ١٩٤ الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٨. وأعادته تأكيده مرات عديدة تالية. وهو قرار أيدته الولايات المتحدة. إنه يتيح الاختيار أمام اللاجئين ما بين العودة إلى فلسطين. أو قبول التعويض.

من هنا لابد من إزالة المستوطنات الإسرائيلية تماما فى الضفة الغربية وقطاع غزة. فهناك سبب عملى. وهو أن الدولة الوليدة ستحتاج إلى كل بوصة فى أراضيها لحل مشكلة اللاجئين. وهناك سبب سيكولوجى. لأن استمرار المستوطنات الإسرائيلية سيكون سببا للسخط من جانب أولئك الفلسطينيين الذين ستعجز الدولة الجديدة عن استيعابهم. ثم أخيرا سبب سياسى. هو عدم التقليل من سلطة الحكومة الفلسطينية الجديدة. ومن استقرار التسوية.

فإذا لم تكن الدولة الفلسطينية خطرا عسكريا على إسرائيل. ولا خطرا اقتصاديا. إذن.. هل يمكن أن تكون خطرا سياسيا ؟ هل تتحول الدولة الفلسطينية إلى بؤرة راديكالية فى المنطقة كما تزعم إسرائيل ؟

هناك ثلاثة أسباب تثبت أن هذا غير صحيح:

أولاً: سيكون قيام الدولة الفلسطينية ضمن إطار دولي للتسوية. يتضمن بالضرورة كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وثانياً: سيكون هناك أيضاً الإطار الإقليمي للتسوية. فمع انسحاب إسرائيل من أراضي مصر وسوريا. لن تحتاج أى منهما إلى وضع قوتها على الحدود. وبالتالي يمكن الاتفاق على ضمانات عربية جماعية.

ثالثاً: دعنا ننظر مرة أخرى إلى الميزان العسكى. للمقارنة بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. إن علينا هنا إذن أن نلاحظ عدم الاستمرار الإقليمي فى الدولة الجديدة. فقطاع غزة ستفصله عن الضفة الغربية أراضي إسرائيلية بعرض ما بين ٢٠ و ٣٥ ميلاً. وحتى باستعادة القدس الشرقية. فإن القدس الغربية (الإسرائيلية) ستظل مسيطرة على الطريق الرئيسى الذى يربط بين نابلس فى الشمال.. والجليل فى الجنوب.

ويلاحظ أيضاً حالة التطويق حول الدولة الجديدة. فكل من قطاع غزة والضفة الغربية محاط بالكامل تقريباً بواسطة إسرائيل. الأول من الشمال والشرق. والثانى من الشمال والغرب والجنوب الشرقى.

ونلاحظ كذلك طبيعة المنافذ التى ستكون متاحة إلى أراضى الدولة الفلسطينية. فإذا كانت تل أبيب تبعد ١٥ ميلاً من الضفة الغربية. فإن الضفة الغربية هى أيضاً على نفس المسافة من تل أبيب. إن المنافذ ليست فقط مسألة مسافة. إنها أيضاً مسألة مساحة منظورة. أو مزروعة. أو طرق مواصلات وقدرات على التنقل. وفوق كل شىء، هى وظيفة ميزان قوى.. يضاف إليها الرؤية بالعين المجردة كميزة إضافية. فقطاع غزة يتراوح عرضه ما بين خمسة وعشرة أميال وطوله ثلاثون ميلاً. وهكذا. فكل ياردة مربعة يمكن اختراقها من الجانب الإسرائيلى سيرا على الأقدام خلال ساعة. وبالسيارة خلال دقائق، وبالطبع لا يحتاج الأمر لأى وقت إضافى للإنذار بالنسبة للطائرات. أما الضفة الغربية فطولها ٨٥ ميلاً. وأعرض منطقة فيها أقل من أربعين ميلاً. بينما أضيق منطقة هى عند القدس. حيث

تبلغ أقل من عشرين ميلا. وهكذا. فإنه ليست هناك نقطة على الضفة الغربية تقع خارج نصف قطر ٢٥ ميلا من أقرب نقطة على الحدود الإسرائيلية. ومعظمها يقع داخل نصف قطر ٢٠ ميلا من الحدود. وليست هناك زراعة عائقة أو مانعة. أو بيئة يصعب اختراقها فتمنع القدوم من الحدود الإسرائيلية إلى أى مكان فى الضفة الغربية. على الأقدام فى ست ساعات. وبالسيارة خلال ساعة. ولا وقت بالطبع لإنذار مبكر ضد قدوم الطائرات. وبالإضافة إلى كل ذلك، فليست هناك غابات كثيفة تغطي أى جزء من الضفة الغربية.

أما عن منافذ اتصال الدولة الفلسطينية الجديدة بالعالم الخارجى. فإن المطار الوحيد فى قطاع غزة هو على مرمى حجر من إسرائيل. والميناء الوحيد صغير ومجرد مخرج مؤقت. ومقارنة القوات الفلسطينية التى ستكون موجودة بالقطاع مع القوات الإسرائيلية. هى مقارنة تتحدث عن نفسها. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأسطول الإسرائيلى متاح أيضا لمراقبة ساحل قطاع غزة. بالنسبة للضفة الغربية فليس لها منفذ إلى البحر. إن بها مطارا واحدا شمال القدس محدود المقدرة. إنها داخل مرمى مدافع المورتار والمتوسطة. والحدود الإسرائيلية. وبالعين المجردة من داخل إسرائيل يمكن رؤية أى طائرة قادمة إليها أو خارجة منها. والاتصال البرى للضفة مع العالم العربى يمر عبر الأردن. والعبور بالسيارات من وإلى الأردن يتم عبر طريقين رئيسيين بنقطتى عبور على نهر الأردن. إن الطريقين المؤديين إلى العبور من الجانب الأردنى يمران خلال سهل مفتوح وضيق. وحينما نصل إلى الجانب الفلسطينى يبدآن فى صعود جبال نابلس والقدس. ومع مراعاة التفوق الجوى الإسرائيلى. فإن مثل هذه الأرض على كلا جانبي نهر الأردن هى مقبرة نموذجية للمدركات.

والأردن. باعتباره طرفا فى التسوية. سيكون حريصا على مراقبة القوات المسلحة للدولة الفلسطينية. إن موقعه يجعله مسيطرا على طرق النفاذ إلى الدولة. وأيضا على الاتصال الوحيد للدولة من خلال أراضى عربية (العقبة الأردنية) يمكنه من ممارسة سيطرة فعالة على مرور كل المركبات إلى الدولة الفلسطينية. إن هذا يمكن تدعيمه أيضا بتفتيش من الأمم المتحدة عند نقطتى العبور على نهر الأردن. ونفس الشيء فى مطار القدس. وهكذا فإن كل الفتحات يمكن إغلاقها عند الضرورة.

والضفة الغربية بها تناسق من التخوم المنتفخة على إسرائيل. بقاعدتها على نهر الأردن. وطول هذه القاعدة من الشمال إلى الجنوب ٤٥ ميلا. وهناك طريق يسير موازيا للنهر من الحدود الإسرائيلية قرب بحيرة طبرية. إن جيشا يعبر الصحراء السورية في اتجاه المنافذ الأردنية إلى الضفة الغربية سيكون عليه أن يسير مئات الأميال قبل أن يصل إلى الحدود الشرقية للأردن والتي هي نفسها على بعد مئات الأميال من نهر الأردن. وفي مقابل ذلك فإن أى رتل اسرائيلى مدرع يتجه من بحيرة طبرية جنوبا.. يستطيع فى أقل من ساعتين أن يقطع كل اتصال للدولة الفلسطينية مع العالم العربى. وإسرائيل تستطيع أيضا أن تأتى بلواءاتها الخمسة للمظلات. والـ ١٨٦ طائرة هليكوبتر (بغير أن نضيف ٥٧٤ طائرة مقاتلة) للاستيلاء على نقطتى العبور على نهر الأردن.

وهكذا. ففي الخلاصة. فإن أى قيادة للحكومة الفلسطينية فى الدولة الجديدة. أى قيادة تتولى مسئولية الحكم. سوف تكون لديها أوهام قليلة عن فاعلية النضال المسلح فى أية مواجهة مع إسرائيل. إنها ستكون متنبهة بشدة إلى الثمن الباهظ لثل هذه المواجهة. ويختتم وليد الخالدى دراسته قائلا: «إن مشكلة الأمن الحقيقية التى يفرضها قيام الدولة الفلسطينية هى: كم من الوقت سيكون الجنرالات الإسرائيليون قادرين على رفع أيديهم عن مثل هذه البطة الشهيية الجالسة؟».

والآن. من هاتين الدراستين التفصيليتين. الأولى أمريكية والثانية فلسطينية. نستطيع أن نخرج بمجموعة من الحقائق.

هاولا: ليس صحيحا مطلقا ما تروج له إسرائيل من أن فى قيام الدولة الفلسطينية خطرا على وجودها وأمنها. لا عسكريا. ولا سياسيا. ولا اقتصاديا.

وثانيا: إن محاولة الترويج لحجة احتياج إسرائيل إلى الأمن. ليس إلا تورية واضحة للرغبة فى التوسع الجغرافى. فإسرائيل تريد ابتلاع الـ ٢٣ ٪ الباقية من فلسطين. قبل أن تنفّر إلى خارجها.

وثالثا: إن القضاء على الشخصية الفلسطينية من حيث هى. هو هدف إسرائيلي شامل. يمثل أساسا سياسيا ثابتا فى «السلام الإسرائيلى» الذى تريد إسرائيل فرضه على العالم العربى.

وإسرائيل حينما تقيم المستوطنات بكثافة في الضفة الغربية. فإنها في الواقع تعمل بثبات وانتظام على تهويد الأرض. ورئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجن لم ينكر في أى وقت أطماع إسرائيل الصريحة في الضفة الغربية. وفي الوقت الذى تواجه إسرائيل في داخلها أزمة كبرى لتوفير استثمارات للإسكان. وتواجه ارتفاعا مستمرا في ديونها الخارجية. فإنها تخصص الأموال لإقامة المزيد من المستوطنات. لقد وصل نصيب الفرد الإسرائيلي الواحد من الدين الخارجى الإسرائيلى فى سنة ١٩٧٩ إلى ٣٥١٣ دولارا. وفى العام التالى قفز هذا الرقم إلى ٣٩١٨ دولارا. ومن المتوقع أن يرتفع فى مطلع عام ١٩٨٤ إلى ٥٢٦٨ دولارا. وبرغم هذا كله، وبرغم التضخم. ورفع أسعار السلع الأساسية. وزيادة الضرائب. فإن البرنامج الوحيد الذى لم ينكمش. بل يتوسع دائما. هو برنامج إقامة المستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفى البداية كانت إسرائيل ترفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بحجة أنها تريد تدمير إسرائيل (برغم حقيقة أن لدى المنظمة اعترافا من ١١٢ دولة. ولديها مكاتب تمثيل رسمية فى أكثر من تسعين دولة. فوق تمثيلها كعضو مراقب فى الأمم المتحدة). لكن بعد ذلك أعلن رئيس وزراء إسرائيل إن إسرائيل لن تعترف بالمنظمة.. حتى لو اعترفت المنظمة بإسرائيل. ذلك لأن القضية بالنسبة لإسرائيل ليست قضية اعتراف.. وإنما قضية أرض. والمسألة ليست فى خطورة ملفقة للدولة الفلسطينية تدعيها إسرائيل.. وإنما المسألة رغبة فى التوسع.. وابتلاع المزيد من الأراضي العربية.

خامسا : عزل مصر عن العالم العربى :

برغم أن هذا العامل الأساسى فى الأمن الإسرائيلى يخضع لدراسة تفصيلية فى تحليلنا لإطار الأمن المصرى. إلا إنه نظرا لجوهريته بالنسبة للأمن الإسرائيلى فإننا سنتناوله هنا بشئ، من التركيز :

فخلال الفترة الأولى مباشرة لتطبيع العلاقات رسميا بين إسرائيل ومصر تنفيذا لمعاهدة السادات مع إسرائيل. قام ثلاثة من الأساتذة الإسرائيليين فى معهد «شيلوا» بجامعة تل

أبيب بزيارة مصر. فى مهمة لجمع المعلومات من على الطبيعة. تساعد فى استكمال دراساتهم السابقة عن الرأى العام فى مصر.

وعندما نشروا النتائج الأولى لدراساتهم تلك فى مطلع سنة ١٩٨٠ سجلوا تلك الملاحظة: إنهم اتجهوا إلى إحدى دور السينما فى القاهرة لمشاهدة فيلم سينمائى سمعوا أنه الأكثر شعبية فى ذلك الوقت. وكان الفيلم فى جوهره يتضمن نقدا لاذعا ضد نظام عبد الناصر. لكن «الأمر المذهل» على حد تعبيرهم هو أنه فى المشهد الوحيد الذى يستعين فيه الفيلم بصورة وصوت جمال عبد الناصر فى لقطة تسجيلية لم تستغرق سوى ثوان معدودة. انطلقت الجماهير فى قاعة السينما تصفق بحماس منقطع النظير للزعيم الذى مضى على وفاته أكثر من عشر سنوات.

ويقول الإسرائيليون الثلاثة: «لقد خرجنا بإحساس أنه، بالسماح بإطلاق القيود.. والحرية المحددة التى اتبعها السادات. سوف تصل إلى نقطة يمكن أن تكون خطيرة. إن معارضة تطبيع العلاقات (مع إسرائيل) أصبحت فى هذه اللحظة أكثر من معارضة معاهدة السلام»^(١).

فالإسرائيليون الثلاثة يرون فى حماس الجماهير المصرية لجمال عبد الناصر هو بمثابة نقطة خطر - من وجهة نظرهم طبعاً . خطر يستدعى من السادات تقييد الحريات بما يكفل السيطرة على هذا الحماس. لقد كان هذا قبل نحو سنة ونصف من الإجراءات القمعية الشهيرة التى اتخذها السادات ضد المعارضة المصرية وكل من يختلف معه فى معاهدته مع إسرائيل - وهم الذين اعتبرتهم إسرائيل فى حينها معوقون لتطبيع العلاقات معها. ولعبت هى نفسها دوراً فى قمعهم. على اعتبار أن هذا يمثل ضامناً «لتعميق» التطبيع !

والواقع أن إسرائيل لم تنكر فى أى وقت عداؤها لسياسات عبد الناصر. فجولدا مائير أعلنت عدة مرات خلال رئاستها لمجلس الوزراء الإسرائيلى أنه لا يمكن لإسرائيل التوصل إلى سلام فى ظل وجود عبد الناصر. وطوال غارات العمق الشهيرة التى قامت بها إسرائيل

(١) جريدة "معزيف" الإسرائيلية ١٩٨٠/١/٢٥.

ضد مصر سنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٠. أعلن موسى ديان صراحة أن الهدف من تلك الغارات هو إقناع الشعب المصري بضرورة التوقف عن التمسك بزعامة عبد الناصر.

ومن هنا، فإنه بمجرد وفاة عبد الناصر، أصبح «حاييم بارليف» رئيس أركان الحرب الإسرائيلي قادر على أن يخاطب طلبة الكلية الحربية الإسرائيلية في نوفمبر ١٩٧٠ قائلا: «إنه بموت عبد الناصر أصبح «المستقبل مشرقا أمام إسرائيل».

ومن بين كل ردود الفعل الأجنبية لوفاة عبد الناصر المفاجئة، كان ملفتا للنظر صوت مناحم بيغن بالذات، الذي خرج وقتها ليصرح علنا بأن وفاة عبد الناصر إنما تعني بالنسبة له وفاة عدو ميرر. حيث إن عبد الناصر - والكلمات مازالت لمناحم بيغن - كان أخطر عدو لإسرائيل - ولهذا السبب فإن إسرائيل لا تستطيع أن تشارك في هذا الحديث الذي يملأ العالم كله عن حكمة عبد الناصر وزعامته وقدرته.

وفي مذكرات هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، يسجل إنه عارض مبادرة روجرز الأمريكية الشهيرة لأنه كان يرى دائما أن على الولايات المتحدة ألا تتقدم بأى مبادرات للسلام في الشرق الأوسط إلا بعد تحقيق ثلاثة شروط. أولها «القضاء على عدوانية عبد الناصر» .. وإسقاطه.

ولقد عبر المؤلف الإسرائيلي - وعضو الكنيست «أمنون روبن إشتاين» عن الرؤية الإسرائيلية في هذا الصدد بقوله : «إن مصر يجب ألا تكون طرفا في الصراع الإسرائيلي العربي. إن تورط مصر الكبير في النزاع اليهودي العربي تمخض بصفة خاصة عن سياسة ناصر، التي كانت تقوم على أساسين تنقصهما الحكمة. ويتمثلان في إمكانية وجود وحدة عربية تخضع للسيطرة المصرية، ومعاداة الغرب. والآن بعد أن تم القضاء على هذين المبدئين، انهار كل مبرر لحرب مصرية طويلة ومكثفة ضد إسرائيل».

والواقع أن تلك الرؤية الإسرائيلية، التي كتبها المؤلف الإسرائيلي للقارئ الفرنسي فى مجلة «لوموند دبلوماسيك» ، عدد يناير ١٩٧٨، تتضمن الدقة في التعبير عن الموقف الإسرائيلي بقدر ما تتضمن من المغالطة في تسمية الحقائق، إما المغالطة فتكمن أولا في أن

عبد الناصر لم يكن هو الذى قام «بتوريطة مصر فى النزاع «اليهودى العربى» . لقد دخلت مصر حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ . فى ظل حكم ملكى من قبل أن يقوم عبد الناصر بثورته بأربع سنوات . وبقرار من البرلمان المصرى المعبر عن كل فئات السلطة السياسية فى حينها .

بل إن مصر رأت الخطر الشديد عليها فى حركة الاستيطان الصهيونى لفلسطين . من قبل حتى أن تقوم إسرائيل كدولة رسمياً . لقد كان مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد ورئيس الوزراء هو الذى أثار مع السفير البريطانى بالقاهرة قلق مصر من هذا الخطر مبكراً . وفى سنة ١٩٣٧ . أيضاً من المغالطة تصوير الأمر على أساس أن سياسة عبد الناصر كانت تقوم على «إمكانية وجود وحدة عربية تخضع للسيطرة المصرية» : فالمؤلف الإسرائيلى لم يوضح متى . وأين . سعت مصر على الإطلاق إلى فرض سيطرتها على أى دولة عربية . والحالة الوحيدة لقيام وحدة اندماجية عربية كانت هى حالة مصر وسوريا التى قامت فى فبراير ١٩٥٨ . وهى وحدة لم يكن عبد الناصر هو الذى سعى إليها . وإنما قبلها تحت إلهام القيادات العسكرية والسياسية السورية فى حينها . ومع كل الأخطاء التى شابت تلك الوحدة . فإنه عندما وقعت المؤامرة لضرب تلك الوحدة (سبتمبر ١٩٦١) فإن عبد الناصر لم يحاول «فرض السيطرة المصرية» على الوضع الانفصالى الوليد .

لم يكن هناك وجود إذن . لا قبل ولا أثناء عبد الناصر . لمثل تلك السيطرة المصرية على حد تعبير إسرائيليين مثل «أمنون روبنشتاين» .. أو يهود صهيونيين مثل «يوجين روستو» الذى رأيناه من قبل يسمى أية اتجاهات وحدوية استعمارية تقوم بها مصر أو سوريا أو العراق «اندفاعات استعمارية» .

والواقع أن تلك التسميات روجت لها دائماً كل قوة استعمارية كانت لها أطماعها الخاصة فى العالم العربى . ابتداء من بريطانيا فى القرن الماضى . إلى فرنسا فى منتصف خمسينيات هذا القرن . والاتحاد السوفييتى فى أواخر الخمسينات . والولايات المتحدة فى الستينات . وإسرائيل منذ قيامها .

ولقد كانت هناك تحت قيادة عبد الناصر - وهذه هى عقدة المسألة كلها - سياسة

عربية وفهم كامل لمسئوليات مصر ودور نشط لتجميع إمكانيات القوة العربية. وهذا الدور كان يسمى إلى بناء وحدة عربية ضد أطماع إسرائيل بالمنطقة. وإسرائيل. مثل كل قوة استعمارية. رأت مثل هذا الاتجاه خطرا عليها. فإذا أضفنا إلى ذلك أن إحدى الوظائف الأساسية التي سعت إليها الدولة الصهيونية من البداية هي وظيفة «الدولة العازلة الفاصلة» بين مشرق العالم العربي وغربه.. تصبح لدينا الحقيقة المتكاملة : إن عزل مصر عن العالم العربي ليس أساسا عابرا في الأمن الإسرائيلي. ولكنه في الواقع أساس ملازم للدولة ذاتها وقدرتها على الوفاء بوظيفة أساسية لها. وظيفة تمثل جزءا من فاعلية إسرائيل كنقطة وثوب للمصالح الخارجية عن المنطقة.

فلقد ارتبط قيام إسرائيل كدولة منذ لحظتها الأولى بنشوء واقعة مادية أولية. هي أن مصر. ومن خلفها المغرب العربي كله. أصبحت منفصلة بريا لأول مرة عن المشرق العربي. وعلى الفور بدأت إسرائيل كدولة تحاول تطوير هذا الانفصال الجغرافي السياسي. إلى انفصال معنوي واقتصادي واستراتيجي.

وعندما قام «مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع الإسرائيلي بتحليل المزايا التي ستعود على إسرائيل من توصلها إلى معاهدة السلام مع السادات. قال^(١) إنه في أحسن الأحوال سوف تؤدي المعاهدة إلى أن تصبح مصر خارج أى حرب تنشب بين إسرائيل وأية دولة عربية. وحتى إذا لم يتحقق ذلك. فإن مصر سوف تتردد قبل أن تقرر التدخل. مما يعطي إسرائيل فسحة من الوقت تستطيع خلالها أن تركز قواتها المسلحة على حدود الدول العربية الأخرى. أما في أسوأ الأحوال. فإن مصر قد تشعر بأنها مضطرة للتدخل. ولكن حينئذ فإن السلام وتجريد سيناء من السلاح سيؤجلان قيامها بذلك لعدة أيام لها وزنها. ولا تحتاج إسرائيل لأكثر منها. بكلمات أخرى : فإن إسرائيل تريد من البداية تحييد مصر عندما تقوم بشن حروبها التالية ضد كل دولة عربية على حده. وفي أسوأ الأحوال لن تكون هناك إمكانية لتدخل مصر. فيما لو قررت ذلك. في عصر أصبحت نتيجة الحروب تتحدد فيه خلال يومين أو ثلاثة. وأحيانا خلال ساعات.

(١) جريدة "الجيوغرافيك بوست" الإسرائيلية ١٩٧٨/١٢/٧.

ولا تقتصر الرؤية الإسرائيلية على القيام بفصل مصر والمغرب العربي . عن المشرق العربي . بالمعنى الجغرافى السياسى أو العسكرى فحسب . . ولكن تطلمات إسرائيل تقدمت لما هو أبعد فى السنوات الأخيرة . لقد قامت إسرائيل بتجربة مبكرة فى هذا الشأن فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة . حينما بدأت ما سمته بسياسة «الجسور المفتوحة» بين الضفة الغربية المحتلة وبين الأردن . فالسياسة الإسرائيلية التى بدأت بمحاولة تصريف منتجات الضفة الغربية فى سوق الضفة الشرقية . انتهت خلال سنوات قليلة إلى تصريف جزء من منتجات إسرائيل نفسها إلى كلا الضفتين . بل وتسربت إلى دول عربية أخرى على أساس أنها إنتاج فلسطينى . ونفس الشئ ، بدأت إسرائيل تعد له عقب غزوها الشامل للبنان فى يونيو ١٩٨٢ . وفيما يتعلق بمصر بالذات ، فإن عزلها ماديا وعسكريا عن المشرق العربى يؤدى فى النهاية إلى عزلها سياسيا . وعلى حد تعبير الصحفى الفرنسى «إريك رولو» فإن «مرجع قوة مصر ليس هو فقط موقعها الجغرافى وكثافتها السكانية . وإنما هو أيضا زعامة مصر التقليدية للعالم العربى . وحينما تتجرد مصر من القدرة على ممارسة هذه الزعامة . فإن هذا يعنى تقليل قيمتها إلى قوة صغرى . صحيح أنها ستظل قوة هامة . لكنها قوة صغرى» .

إن موقع مصر لن يتغير على الخريطة . ولكن دلالة هذا الموقع . وفاعليته السياسية . هى التى ستتغير . وليس التغير متعلقا فقط بسلبية جديدة فى الدور المصرى . ولكنه يتعلق بحرية جديدة . ويد طليقة . يكتسبها الدور الإسرائيلى فى المنطقة .

وعندما قال مناحم بيجن «ان السلام بين مصر وإسرائيل معناه السلام» .. وابا اييان عندما كتب بعدها نفس الشئ . فإن كليهما يعبر فى النهاية عن حرية عمل . ويد طليقة . اكتسبتها إسرائيل فى المشرق العربى . ولم تكن لتتوفر لها مطلقا فى ظل وجود القدرة المصرية حرة فى الساحة العربية . وطبقا «للسلام الإسرائيلى» فإنه فى اللحظة التى يتم فيها تحييد مصر عسكريا تصبح إسرائيل أقوى مما كانت عليه عشر مرات . والدول العربية فى المشرق أضعف مما كانت عليه عشر مرات .

وطبقا للرؤية الإسرائيلية فإن الأمر يتجاوز مجرد ميزان القوى العسكرى . إنه يتعلق أيضا بسعى إسرائيل إلى أن تسرق موقع مصر وأهميتها . فالمشروع الإسرائيلى بشق قناة منافسة لقناة

السويس تبدأ من إيلات في خليج العقبة وتنتهي إلى البحر الأبيض المتوسط. وكذلك خط أنابيب البترول الذي أقامته بالفعل. هما خطوتان عمليتان في هذا الاتجاه. ومحاولة إسرائيل إقناع الولايات المتحدة. عقب توقيع إسرائيل على معاهدتها مع السادات في مارس ١٩٧٩. بأن تربط المعونات الاقتصادية لمصر بدخول مصر في تعاون اقتصادي مع إسرائيل. ونفس التوصية انتهى إليها المؤتمر اليهودي العالمي في اجتماعه بالقدس في يناير ١٩٨٠. تمثل في الواقع محاولة لجعل إسرائيل هي البوابة التي يجب أن يمر منها رأس المال الأمريكي.

والواقع أن مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل لم يكن غامضا وهو يعلن في أعقاب توقيع المعاهدة الإسرائيلية مع السادات: إن المادة السادسة في المعاهدة. وبالأذات الفقرة الخامسة تمثل بالنسبة لإسرائيل جوهر المعاهدة مع مصر.

وذلك لأن تلك الفقرة الخامسة التي يعينها بيجن تنص على: «مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة. يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتها الأخرى. فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة وناقذة». وبالنسبة لإسرائيل فإن هذا يعني إلغاء التزامات مصر نحو العالم العربي طبقا لاتفاقية الدفاع العربي المشترك. بمعنى آخر. يعني عزل مصر عن العالم العربي. وهو الأساس الجوهرى في مفهوم «السلام الإسرائيلي».

سادسا : استخدام الأقليات في العالم العربي سياسيا :

هناك أربع حالات مؤكدة. توضح بشكل عملى الرؤية الإسرائيلية للأقليات الدينية في العالم العربي فى ضوء «السلام الإسرائيلي» الذى تسعى إسرائيل إلى فرضه على المنطقة. الحالة الأولى من الجزائر. فعندما جاء الزعيم الفرنسى الراحل شارل ديغول إلى السلطة فى فرنسا عام ١٩٥٨. واقتنع بحتمية جلاء فرنسا عن الجزائر. وبدء التفاوض لاستقلالها. واجه معارضة شديدة من بعض المنظمات العسكرية الفرنسية مع الجزائر وفرنسا. وعلى رأسها الجيش السرى O. A. S التى خاضت ضد الجنرال معارك ضارية بهدف منع الجزائر من الحصول على استقلالها. لأنها فى رأيهم أرض فرنسية.

ولكن الملفت في الأمر أنه تم تعبئة الأقليات اليهودية في الجزائر ضد الجنرال وسياسته. منضمين إلى الجنرالات الذين يحاربونه ويحاربون حصول الجزائر على استقلالها. بل إن السلطات الفرنسية اكتشفت وجود فرع لمنظمة الجيش السرى بين اليهود. ثم اكتشفت أن إسرائيل قد ساهمت بالسلاح والمال والتنظيم في مساندة هذا التمرد العسكرى لمنع استقلال الجزائر. وطلبت من اليهود فى الجزائر الانضمام إلى المتمردين الفرنسيين ضد كل من ديجول فى فرنسا. والثورة الجزائرية فى الجزائر. وخلال هذا كله قام «جاك سوستيل» زعيم المتمردين العسكريين بعدة زيارات سرية إلى إسرائيل لأجراء مزيد من التنسيق. ويقول «بيير جالانت» فى كتابه «الجنرال» : إن ديجول ظل إلى آخر أيام حياته مشحونا بالمرارة بسبب هذا الموقف الإسرائيلى المتآمر ضده.

أما الحالة الثانية فهى من مصر. وبرغم قلة البيانات المنشورة عن هذه الواقعة. إلا إنها كافية فى دلالتها السياسية. فمع أن مصر لم تكن مطلقا من بلاد الفتنة الطائفية. إلا إنه مع قدوم سنة ١٩٧٢ فوجئ المصريون جميعا بأنهم يتم ضربهم لأول مرة بسلاح الفتنة الطائفية على حين غرة.. لقد كانت هناك فى البداية مظاهرات طلابية تضغط من أجل شن الحرب التى طال الاستعداد لها لتحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلى. لكن. فجأة. وخلال وقت وجيز عقب المظاهرات. استقبلت صناديق البريد المنزلية لعدد معروف من الشخصيات العامة منشورات تطالب لأول مرة بحقوق سياسية للأقلية القبطية فى مصر. بدعوى أنها أقلية تتعرض لاضطهاد من الأغلبية المسلمة.

كان ظهور تلك النغمة نشازا بالمرة بالنسبة لبلد مثل مصر. والأهم من ذلك أن الانشغال بها يمكن أن يطفى على المظاهرات الحقيقية التى قامت تطالب بالتحرك العسكرى ضد الاحتلال الإسرائيلى فى سيناء. وكانت المنشورات التى أُلقيت فى صناديق البريد تطالب بمزيد من الوجود «القبطى» فى الإعلام المصرى والقوات المسلحة ومجلس الوزراء.. إلخ. وكان بعض تلك المنشورات يحمل اسم منظمة مريبة هى مجلس الكنائس العالمى. وبعضها يحمل أسماء فريق من الأقباط المهاجرين فى كندا وأستراليا والولايات المتحدة. لكن النسبة الكبرى من المنشورات لوحظ إنها مطبوعة بحروف.

وعلى ورق، ليس من الأنواع التي تستخدم في مصر أو تنشر في مطابعها، وبلاستمرار في البحث تبين أنها مطبوعة في إسرائيل، وقد سربها إلى مصر عملاء لجهاز المخابرات الإسرائيلي «الموساد» ، وهو الأمر الذي سجلته لجنة تقصى الحقائق التي شكلها مجلس الشعب في حينها.

ولم يكن الأمر يتعلق في الواقع بوضع الأقباط كأقلية دينية في مصر. وإنما الخطير في الأمر، وهو ما يتردد لأول مرة في التاريخ المعاصر لمصر، هو الدعوة إلى مطالب سياسية للأقباط في مواجهة الأغلبية المسلمة. والدعوة إلى وجود «تمثيل قبضي» في المراكز الأساسية للسلطة وفي الصحافة والإعلام المصري. وفي المؤسسات التعليمية والأمنية!

ولأن الأمر لم يعالج بحسم وحزم في تلك المرة الأولى. ولأنه لم يتم التوعية بدرجة كافية بدور المخابرات الإسرائيلية. فإن هذه «الفتنة الطائفية» سرعان ما عادت تتكرر بعدها بفترة وجيزة وخاصة بعد أن أصبحت الرغبة في تمزيق مصر من الداخل أكثر إلحاحاً.

(وفي شهر يوليو ١٩٨٢ نشرت الصحف الفرنسية أحاديث لبشير الجميل القائد العسكري لحرب الكتائب اللبناني المتحالف مع إسرائيل. يكرر فيها مطالبه بالنسبة للأقليات في مصر. مكرراً محاولة إسرائيل السابقة تحويلها إلى قضية سياسية.)

في نفس الوقت كان يجري شيء آخر مع العراق في هذه المرة. فالعراق تضم أقلية كردية تصل في بعض التقديرات إلى مليونين ونصف المليون. وفي سبتمبر سنة ١٩٧٠ توصلت الحكومة العراقية إلى تفاهم مع المتمردين منهم. وبدأت بالفعل في برنامجها لتعمير المناطق الفقيرة التي يسكنونها.

لكن. فجأة. عاد التمرد الكردي إلى الظهور بعد أن اتخذ في هذه المرة شكل المقاومة المسلحة المنظمة بدقة. وباعداد كبيرة من المتمردين وصلت أحياناً إلى مائة ألف. وبمطالب سياسية لا تقل عن الانفصال وإقامة دولة كردية مستقلة شمال العراق.

وللوهلة الأولى لم يكن يبدو أن لإسرائيل دخلاً من قريب أو بعيد بهذا كله. وكل

ما بدا هو فقط وجود مساعدة إيرانية للمتمردين الأكراد. لقد بدا هذا منطقيا. حيث تميزت علاقات شاه إيران وقتها مع العراق بتوتر وصل إلى درجة العداء. وهو عداء أصبح يفرض على العراق أن يستخدم الجزء الأكبر من جيشه لقمع التمرد الكردي المسلح في حدوده الشمالية خلال فترة حاسمة (سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٢) في الجهود العربية لتشكيل جبهة شرقية تتكون من العراق وسوريا والأردن لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

واستمرت المقاومة الكردية المسلحة تتصاعد بزعامة الملا مصطفى البرزاني. وطوال ثلاث سنوات بدا العراق أن جزءا من شعبه يوشك فعلا على تحقيق الانفصال بالقوة. وبدا أيضا أنه كلما قضى العراق على طابور مسلح من المتمردين. يفاجأ بعدها بطوابير أخرى أكثر عددا وأقوى تسليحا. وأصبحت الدلائل تشير إلى أن الأكراد يحصلون على تمويل وصل إلى مائة مليون دولار سنويا. فضلا عن المعونات العسكرية. وكلتاهما يتم الحصول عليه «من الخارج» .. وهذا هو كل شيء !

ثم فجأة. توقف التمرد الكردي الانفصالي. بعد مفاوضات إيرانية عراقية جزائرية. أدارتها الجزائر أثناء انعقاد مؤتمر منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) الذي انعقد بالجزائر في مارس سنة ١٩٧٥.

في نفس الوقت نشبت أزمة سياسية حادة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.. بسبب الأكراد في العراق !. هنا فقط تبين الدور الإسرائيلي من البداية. فالعراق هو العمق الأساسي لتدعيم سوريا عسكريا ضد إسرائيل إذا فكرت سوريا في عمل جبهة شرقية فعالة لتحرير أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي. وهو الأمر الذي كان يسير على قدم وساق في سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣. ولكن قدرة العراق العسكرية تصاب بشلل بالطبع. إذا تم امتصاصها في إخماد تمرد داخلي مسلح. على النطاق الواسع الذي أصبح عليه الأكراد. وهكذا بدأت إسرائيل تستثمر أقلية عراقية موجودة فعلا. وتحول مطالبها الاقتصادية إلى مطالب سياسية. وتمدها بالمال والسلاح. جنبا إلى جنب مع شاه إيران الذي كانت خصومته مع العراق جزءا من أحلام الهيمنة على المنطقة. وبالذات دول الخليج العربي. لصالح الولايات المتحدة.

ولكن. بمجرد أن توقف التمرد الكردي فجأة. بدأت تتسرب المعلومات عن حقيقة وحجم الدور الإسرائيلي. وكان آخر ما تسربت من تلك المعلومات هو ذلك الذي نشرته مجلة «نيوزويك» الأمريكية في عددها الصادر في ٧ ابريل سنة ١٩٧٥. وتقول فيه : «أحد أسباب الغضب الإسرائيلي واقتقاد الثقة خلال مفاوضات الشرق الأوسط الأخيرة. يرجع إلى حقيقة أن الأمريكيين عرفوا مقدما بالقرار المفاجئ لشاه إيران بإيقاف مساعدة المتمردين الأكراد في العراق. ورغم هذه المعرفة المسبقة، إلا أن الأمريكيين لم يخبروا حكومة إسرائيل بقرار الشاه. فلمدة خمس سنوات. كانت إسرائيل تمد الأكراد بالأسلحة والمستشارين العسكريين. في ترتيبات ثلاثية مع الولايات المتحدة وإيران. لقد كان الشاه في ذلك الوقت يساند الأكراد. ولكن شحنات السلاح الأمريكية إلى إيران لم تكن تكفي لكي يمد المتمردين بحاجتهم». لهذا. أصبح دور إسرائيل هو أن تحصل على الأسلحة وت شحنها إلى المتمردين الأكراد. مع «المستشارين» عن طريق إيران. لكي يتم استخدامها ضد الحكومة العراقية. و «قد علم الإسرائيليون بتغيير موقف الشاه. من الشاه نفسه. بعد أيام عديدة من معرفة واشنطن بهذا التغيير».

والواقع أنه في تلك الفترة نشأ تفاهم مشترك وتنسيق بين دوافع الشاه ودوافع الولايات المتحدة. فبالنسبة للشاه. مثل الاتفاق مع العراق أغراء خاصا له. لأنه بمقتضى الاتفاق حصل من العراق على تنازلات إقليمية في شط العرب أصبح يحتاج معها إلى تثبيتها.. لفترة. وبالنسبة للولايات المتحدة. كانت ترى أنه بعد أن انتهت حرب أكتوبر قبل سنة ونصف. وبعد أن تمت الاتفاقية الأولى لفض الاشتباك مع السادات. وتفاوضه من أجل الاتفاقية الثانية التي تضمن لإسرائيل عمليا إنهاء الحرب من جانبه. فإنه لم تعد هناك إمكانية عملية لقيام حرب عربية ضد إسرائيل لتحرير الأراضي المحتلة. وبغياب مصر. سيكون الميزان العسكري لصالح إسرائيل تماما ومختلا بشدة ضد سوريا. بما يجعل في النهاية قيام جبهة شرقية أمرا مستحيلا عمليا. ومن هنا فلن تكون هناك خطورة عسكرية من انضمام العراق إلى سوريا في مجهود عسكري مشترك لتحرير الأراضي السورية المحتلة. وهكذا حصل التفاهم الأمريكي المشترك مع الشاه. الذي أعطاه الضوء الأخضر لكي يتفق مع العراق. وبهذا انتهى التمرد الكردي فجأة.. بمثل ما بدأ فجأة.

لكن. في نفس التوقيت.. بدأت في لبنان أزمة أخرى فجأة. سرعان ما سيتم جرجرة سوريا إليها. ففي شهر ابريل سنة ١٩٧٥ بدأ التمرد الماروني في لبنان ضد الوجود الفلسطيني !.

إن الصورة السياسية في لبنان تقوم على أسس طائفية منذ سنة ١٩٤٣ (وإن كانت جذورها ممتدة تاريخيا إلى أبعد من ذلك). وقد كان جوهر الاتفاق بين القوى الوطنية اللبنانية الذي تم التوصل إليه في تلك السنة هو : استقلال لبنان... فالمسلمون في لبنان يلتزمون بعدم السعي إلى وحدة عربية مع سوريا. ومقابل ذلك يلتزم المارونيون اللبنانيون بعدم الاعتماد على حماية خارجية من فرنسا. ولكي يضاعف المسلمون من طمأنة المارونيين. فقد وافقوا على أن يكون للمارونيين منصب رئيس الجمهورية. بينما رئيس الوزراء يجب أن يكون مسلما سنيا. ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا.. وهكذا. ولم تكن تلك إلا صورة هشة لنوع التوازن الذي ستسير به لبنان منذ الاستقلال فصاعدا. وهو نوع من التوازن أصبحت مؤسسات الدولة تعكسه بوضوح.

مع ذلك. كانت بذور الفتنة الطائفية في لبنان موجودة دائما. وجاهزة للتفجير بين وقت وآخر. إن ما ساعد على ذلك هو أن المسلمين في لبنان. مع أغليبيتهم العديدة. أصبحوا يزدادون فقرا.. بينما المارونيون. رغم كونهم أقلية. يزدادون ثراء.. وذلك بسبب استخدامهم السلطة التي يتيحها منصب رئيس الجمهورية في أحيان عديدة لتنمية مناطق في لبنان دون غيرها. وشيئا فشيئا بدأ الخلل السياسي يدعم نفسه بخلل اقتصادي.

وبرغم أن لبنان كان إحدى دول المواجهة العسكرية مع إسرائيل في الحرب الأولى (١٩٤٨) إلا أن الاتفاق الصامت الذي سارت على أساسه السياسة اللبنانية بعد ذلك كان هو الحد الأدنى من الالتزامات السياسية مع العالم العربي. حتى لا «تتورط» لبنان في التزامات عملية معادية لإسرائيل. هكذا أصبحت السياسة اللبنانية فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي هي أقرب ما يمكن إلى الحياد الفعلي. الذي تؤكد مظاهر عملية محددة. في مقدمتها عدم الأخذ بنظام التجنيد الإجباري. والقيادة المارونية للجيش. وتحول الجيش نفسه إلى قوة رمزية أقرب ما تكون لاعتباره قوة لحفظ الأمن الداخلي.

وفى سنة ١٩٥٨ تفجرت فى لبنان أزمة سياسية كبرى. إبان وجود كميل شمعون فى منصب رئيس الجمهورية. بسبب اتجاهه إلى تعديل الدستور اللبنانى لكى يسمح له بإعادة ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة لست سنوات أخرى. وكانت أهمية تلك العملية هو ارتباطها بهدف آخر يسمى إليه شمعون. وهو انضمام لبنان إلى حلف بغداد - الحلف الذى رفضه العالم العربى بأسره ما عدا العراق تحت الحكم الملكى.

وقتها بدأت أزمة سياسية كبرى. سرعان ما تحولت إلى حرب أهلية أدت فى النهاية إلى تدخل أمريكى مسلح بنزول القوات الأمريكية فى لبنان بناء على طلب شمعون. وفى النهاية تم حل الأزمة على أساس عدم تعديل الدستور وعدم تجديد مدة كميل شمعون. وبالتالى عدم انضمام لبنان إلى أية أحلاف خارجية. وذلك.. من جديد.. فى مقابل عدم مطالبة المسلمين اللبنانيين بتعاون أوثق مع الوحدة السورية المصرية التى كانت قد أعلنت رسميا فى فبراير من تلك السنة - ١٩٥٨.

وفى كل الأحوال كانت إسرائيل تتابع ما يجرى فى لبنان عن قرب. ولكن تلك المتابعة لم تتحول إلى تدخل نشط وكثيف فى أى وقت بسبب توازن القوى الذى يحكمه الدور العربى النشط الذى تمارسه مصر فى المنطقة. ومع أن المارونيين اللبنانيين كانوا أول من عقد اتفاقية مع الوكالة اليهودية فى سنة ١٩٣٨. أى قبل قيام إسرائيل كدولة بعشر سنوات. إلا أن هذا التعاون المعلن انتهى بقيام إسرائيل.

ولكن حرب يونيو ١٩٦٧ جاءت لكى تخل بتوازن القوى فى المنطقة إخلالا شديدا. ضد العرب ولصلحة إسرائيل. وبرغم أن الهزيمة العربية الفادحة أدت إلى تركيز مصر على إعادة البناء العسكرى لإزالة أثار العدوان. إلا أن النفوذ السياسى المصرى فى المنطقة كان لايزال قويا بما سمح له باحتواء أية اتجاهات انقسامية أو انفصالية فى العالم العربى. وهكذا. مثلا. استطاعت مصر أن تقوم بدور نشط فى حل الصدام المارونى الفلسطينى داخل لبنان ١٩٦٩. وهو الدور الذى جاء بمقتضاه إلى القاهرة كل من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والعماد البستانى قائد الجيش اللبنانى. وتم توقيع اتفاقية القاهرة، التى تنظم العمل بالنسبة للمقاومة الفلسطينية فى لبنان.

فى السنوات التالية أصبح الصدام المارونى الفلسطينى داخل لبنان أكثر تفجرا. لأن نشاط المقاومة الفلسطينية من الجبهة اللبنانية مع إسرائيل يهدد بتحول لبنان تدريجيا إلى دولة مواجهة فعلية مع إسرائيل. فضلا عن أن المتعصبين من المارونيين وجدوا أن فى الوجود المسلح للفلسطينيين ما يقوى المسلمين فى مواجهة «الميلشيات» المسلحة التى كان حزب الكتائب قد شكلها. مع ذلك. ظلت الأزمات الصغيرة المتتابة قابلة للاحتواء بالموقف العربى العام.

وفى تلك المرحلة كان الصراع فى المسرح اللبنانى يقوم على مستويين :

● فهناك صراع لبنانى - لبنانى.. أساسه الخلل السياسى الاقتصادى لصالح المارونيين وضد المسلمين فى لبنان.

● وهناك صراع مارونى - فلسطينى.. أساسه تضامن المسلمين مع المقاومة الفلسطينية. بينما القيادات المارونية تريد إغلاق الجبهة اللبنانية أمام المقاومة الفلسطينية. وتجريد المخيمات الفلسطينية من أية حماية مسلحة ضد الغارات الإسرائيلية.

وحتى تلك النقطة كان العمل السرى هو وسيلة إسرائيل فى التدخل. وهو عمل كان يعتمد أساسا على التجسس وجمع المعلومات والإعداد العسكرى للمتطرفين المارونيين استعدادا للمواجهة المسلحة. وأصبحت القراءة الإسرائيلية للموقف الشامل بالمنطقة تشير إلى خلل أضخم لصالحها وضد الأطراف العربية. فلقد رأت إسرائيل فى اتجاه السادات بمصر إلى عقد اتفاقية ثانية لفض الاشتباك معها. ابتعادا آخر لمصر عن الساحة العربية. وبالذات عن سوريا. وضعفا آخر فى الموقف السورى نتيجة انهيار التضامن مع مصر.

وهكذا. فى ١٣ ابريل ١٩٧٥. وقعت مذبحة مروعة فى عين الرمانة. عندما قامت ميلشيات حزب الكتائب المارونى بمهاجمة سيارة أتوبيس تقل عددا من اللاجئين المدنيين الفلسطينيين بعد مشاركتهم فى الاحتفال بذكرى دير ياسين. وقد ترتب على هذا الهجوم مقتل ٢٦ فلسطينيا وجرح تسعة وعشرين آخرين. وقد أعلن تقي الدين الصلح رئيس وزراء لبنان حينئذ رسميا. وكذلك الشيخ حسن خالد مفتى الجمهورية اللبنانية. بل وبعض القيادات المارونية نفسها. الإدانة الكاملة لحزب الكتائب عن تلك المذبحة التى لم يكن هناك من تفسير لها سوى بدء حرب أهلية فى لبنان.

وبالفعل، سرعان ما تصاعدت الأحداث لتصبح حرباً أهلية كاملة. تحالفت فيها القوى اللبنانية مع الفلسطينيين. ففى مواجهة حزب الكتائب والمتطرفين المارونيين. ومع مطلع سنة ١٩٧٦ تحولت معونات السلاح الإسرائيلية إلى تحالف معلن مع حزب الكتائب. وبعد أن كانت «الكتائب» ترفع فى البداية شعار ترويض المقاومة الفلسطينية. أصبحت تطالب بإخراجها من لبنان بالكامل. ثم فى النهاية أصبحت تدعو إلى تقسيم لبنان وإقامة الدولة المارونية. ومع تلك التطورات. كان يتطور أيضا مستوى الدعم الإسرائيلى.. بحيث تضاعفت شحنات السلاح. ثم قامت إسرائيل بفرض حصار بحرى على لبنان لمنع وصول الأسلحة إلى المسلمين اللبنانيين. أو الفلسطينيين. وأخيرا قامت إسرائيل بغزو عسكى شامل للجنوب اللبنانى فى مارس ١٩٧٨. وبدأت تعلن بصراحة عن مساندتها لقيام دولة مارونية فى لبنان. ولم تستطع قوات الردع العربية (وهى قوات تتكون أساسا من قوات سورية. كانت الجامعة العربية قد قررت فى ١٩٧٦ إرسالها إلى لبنان فى محاولة لاحتواء الموقف) أن تواجه الغزو الإسرائيلى. نتيجة لأن تلك المواجهة سوف تصبح أساسا مواجهة بين إسرائيل وسوريا ذاتها. ومع أن فرنسا ربطتها دائما علاقات خاصة كقوة حماية للمسيحيين فى لبنان. إلا أنها رأت فى التحالف الإسرائيلى الكامل مع المتطرفين المارونيين اللبنانيين خطرا شديدا. جعل وزير خارجيتها يدين علنا هذا التحالف فى أكتوبر سنة ١٩٧٨. ويعلن: إن إسرائيل هى المسئولة عن الحرب المارونية فى لبنان.

ولقد تمخضت الحرب الأهلية عن تقسيم فعلى للبنان. بمناطق للمارونيين وأخرى للمسلمين. بل إن العاصمة بيروت أصبح نصفها الشرقى مارونيا خاضعا لسيطرة الكتائب. بينما نصفها الغربى مسلما خاضعا لسيطرة القوى الوطنية المتحالفة. بميناء «جوبه» عاصمة عسكرية للفريق الأول.. وميناء «صيدا» عاصمة عسكرية للفريق الثانى. وبالإضافة إلى ذلك فإن الغزو الإسرائيلى الشامل للجنوب اللبنانى فى مارس ١٩٧٨ قد أسفر عن تفرغ الجنوب من سكانه. وتسليم مساحة منه لعميل جندته إسرائيل. رائد منشق اسمه سعد حداد. ليكون تحت الإشراف الإسرائيلى الفعلى: بجسور مفتوحة مع إسرائيل. وإذاعة مستقلة. ومجموعة من المرتزقة جندتهم إسرائيل ليعملوا معه.

أخيرا. وكان هذا في ٢ مارس سنة ١٩٧٩، أعلن عيزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي حينئذ. بأن إسرائيل قد اعتمدت ثلاثين مليون دولار سنويا لدفع مرتبات ميليشيات سعد حداد في الجنوب اللبناني.

وفي نفس الوقت كانت إسرائيل مستمرة في إمداداتها العسكرية لحزب الكتائب: الذي أصبحت قواته تتلقى تدريباتها برئاسة بشير الجميل في إسرائيل.. استعدادا لمعركة فاصلة ضد الوجود السوري الفلسطيني في لبنان. وبالفعل، في يونيو ١٩٨٢ قامت إسرائيل بغزو شامل جديد للبنان، بقوات زادت في مجموعها عن ١٢٠ ألفا مدعمن بحرا وجوا.

وفي البداية زعمت إسرائيل أن الهدف هو خلق منطقة آمنة بعمق أربعين كيلوا مترا داخل الجنوب اللبناني. وأعلنت الولايات المتحدة تفهمها وتأييدها لهذا الهدف ! (رغم حقيقة سريان الوقف الكامل لإطلاق النار في الجنوب طوال الأحد عشر شهرا الأخيرة. باتفاق ساهمت في التوصل إليه الولايات المتحدة نفسها). وبعد قليل، قفزت إسرائيل بغزوها إلى هدف آخر لم يكن أقل من الوصول إلى بيروت الشرقية بالتحالف مع ميليشيات الكتائب. ومن هنا استكملت إسرائيل حصارا محكما ضد بيروت الغربية. مقرر أن هدفها الآن هو تدمير البناء العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية نهائيا. وأنها تصر على إخراج كل المقاتلين من لبنان بأكمله. وتوقيع معاهدة سلام مع لبنان تكون هي الثانية مع دولة عربية (بعد اتفاقية إسرائيل مع السادات).

ولقد استمر الحصار الإسرائيلي ضد هذا النصف الغربي من العاصمة اللبنانية، بمن فيه من مسلمين لبنانيين ومن فلسطينيين. لسبعة وسبعين يوما. حصارا استخدمت فيه إسرائيل كل الوسائل. من الغارات الجوية الوحشية المتواصلة، إلى قطع إمدادات المياه والكهرباء والطعام عن السكان. في أول مرة تصل فيها إسرائيل إلى ضرب ومحاصرة عاصمة عربية منذ سنة ١٩٤٨. وهكذا بدأ مبعوث للرئيس الأمريكي. هو فيليب حبيب. يتوسط للتوصل إلى اتفاق يحقق لإسرائيل بالدبلوماسية ما عجزت هي عن تحقيقه بالغزو العسكري. ونتيجة الاتفاق: خرجت قيادات ومقاتلو منظمة التحرير (٧ آلاف) من بيروت. ليتم توزيعهم على عدد من

الدول العربية. وبمجرد أن تتحقق ذلك. نفذت إسرائيل هدفها التالي. وهو فرض حليفها بشير الجميل القائد العسكري لحزب الكتائب. ليصبح رئيسا للجمهورية اللبنانية. وأصبح مقررا أن يمارس بشير الجميل سلطاته. كرئيس للجمهورية. اعتبارا من ٢٣ سبتمبر ١٩٨٢. ولكن فجأة. وفي الأسبوع السابق على توليه الرئاسة رسميا. جرى اغتيال الجميل. داخل معقله الحصين - مقر حزب الكتائب - الذي هو بدوره داخل بيروت الشرقية. معقل حزب الكتائب.

كانت المشكلة هي أن انتخاب بشير الجميل رئيسا للبنان تحت الاحتلال الاسرائيلي. تتويجا لسنوات سابقة من التحالف المشترك بينه وبين إسرائيل. أصبحت لإسرائيل خلالها استثمارات ضخمة في حزب الكتائب. بحيث وصلت قيمة الأسلحة التي حصل عليها الحزب مجانا من إسرائيل إلى مائتين وخمسين مليون دولار. وبعد أن أنفقت إسرائيل في غزوها ما يزيد على ألفي مليون دولار. وتعرضت لإدانة العالم كله خصوصا بعد حصارها لبيروت الغربية. أصبحت إسرائيل تريد الحصول على المكاسب الأساسية التي طال انتظارها: إخراج الفلسطينيين والسوريين بالكامل من لبنان.. علاقات طبيعية وحدود مفتوحة للبنان مع إسرائيل.. هيمنة إسرائيلية على الشؤون اللبنانية.. ثم توقيع معاهدة سلام رسمية بين لبنان وإسرائيل.

وفي كل تلك الأهداف كان بشير الجميل أكثر من متعاون مع إسرائيل. لكنه رأى. إزاء المعارضة الإسلامية اللبنانية لانتخابه رئيسا للبنان.. وإزاء حاجته للأموال العربية فيما بعد. أن يطلب فسحة من الوقت قبل التوقيع على معاهدة رسمية للسلام مع إسرائيل. وهنا. لم يكن مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل في حالة تسمح له بتحمل تلك الماطلة من حليفه الصغير داخل لبنان. لقد استدعى بشير الجميل إلى اجتماع سرى معه في إسرائيل (وكان ذلك قبل اغتيال الجميل بأسبوعين) لكي يوبخه على ترده هذا. ولكي يفهمه صراحة أنه لن يحصل على المهلة التي يريد. بعدها صرح وزير الخارجية الإسرائيلية بأن على بشير الجميل أن يلتزم بتطابق الأهداف مع إسرائيل. يعنى : لقد صنعنا لك تفعل ما نريده نحن.. وليس ما تريده أنت أو تفكر في أن تريده :

فى نفس الوقت كان الرئيس الأمريكى رونالد ريجان قد أعلن فجأة فى أول سبتمبر عن مبادرة خاصة به للسلام فى الشرق الأوسط بعد إخراج منظمة التحرير من بيروت. وتتعلق بإنهاء السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وإدخال الأردن كطرف مفاوض يمكن أن يرتبط بمستقبل كلا من المنطقتين. وبرغم أن مبادرة ريجان حكمت على الشعب الفلسطينى بالحرمان من حقه فى إقامة دولته الخاصة. وحرمة. حتى. من حقه الطبيعى فى تقرير مصيره إلا أن إسرائيل اعتبرت أن المضى مع ريجان فى مبادرته تلك سيحرمها من جنى ثمار غزوها للبنان. فرفضتها على الفور.

ولأن إسرائيل كانت قد دربت ونظمت قوات حزب الكتائب اللبنانى طوال السنوات السابقة. وأمدتها بأسلحة تجاوزت ٢٥٠ مليون دولار. ولأنها تريد الحصول على مكسب ملموس ودائم ومحدد من غزوها هذا للبنان. ولأنها تريد ألا يكون هناك أى طرف آخر مؤثر داخل لبنان غيرها. حتى ولو كان هذا الطرف هو الولايات المتحدة. ولأنها تريد أن تسد الطريق أمام مبادرة ريجان للضفة الغربية.. لهذا كله، بدا لها أن العمل الوحيد الذى يكفل لها هذا كله هو أن تقتال حليفها المتردد هذا بشير الجميل !

فإسرائيل. إذا كانت قد حركت الأقلية المارونية فى لبنان. وأمدتها بالتخطيط والتدريب والسلاح طوال ثماني سنوات. فلكى تحقق أهدافها هى. وليس أهداف حزب الكتائب اللبنانى. بالطبع يستطيع حزب الكتائب أن يحقق لنفسه بضعة مكاسب هامشية فى الطريق. ولكن حتى هنا. يجب أن تكون تلك المكاسب متلائمة ومتماشية مع الأولويات الإسرائيلية. وهكذا، فحينما تردد بشير الجميل فى التسليم ببعض تلك الأولويات.. تخلصت منه إسرائيل على الفور.

والواقع أن الأولويات الإسرائيلية بالنسبة للبنان، لم تكن وليدة عام ١٩٨٢، ولكنها ارتبطت بالأفكار الصهيونية ذاتها. حتى من قبل قيام إسرائيل كدولة. لقد رأينا مبكرا كيف أن الحركة الصهيونية طالبت فى سنة ١٩١٧ بأن تضم الدولة الصهيونية المقترحة جزءا من لبنان الحالى يتجاوز مدينة صور اللبنانية، حتى تضم لنفسها مياه نهر الليطاني (وهى منطقة بعق ٤٠ كيلومترا داخل لبنان - نفس العقق الذى أعلنت إسرائيل فى سنة ١٩٨٢ أنه يلزمها كمنطقة أمن).

ورأيانا أيضا كيف أن الوكالة اليهودية كانت قد أبرمت إتفاقية مع المارونيين اللبنانيين مبكرا في سنة ١٩٣٨. ورغم أن هذا التعاون قد توقف بقيام إسرائيل كدولة في سنة ١٩٤٨، إلا أن أطماع إسرائيل في لبنان لم تتوقف. وبالتالي فإن تفكيرها في استخدام الأقلية المارونية في لبنان لحسابها لم يتوقف.

لقد كتب ديفيد بن جوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، في مفكرته الشخصية عام ١٩٤٨ أنه ينبغي الإطاحة بالحكومة اللبنانية وإقامة دولة مارونية في لبنان تكون حدودها الجنوبية عند نهر الليطاني. وبعد ذلك بثماني سنوات أكد أنه يجب على إسرائيل أن تمد حدودها حتى نهر الليطاني - الأمر الذي يتضح معه أنه يفكر في الدولة المارونية باعتبارها نصف الطريق إلى الاستيلاء الإسرائيلي الكامل.

والواقع أن بن جوريون، ورئيس أركان حرب حينئذ موسى ديان، كانت تستبد بهما فكرة التدخل في لبنان إلى درجة حاول فيها أن يفرضها على الواقع حينئذ. ويكفي هنا أن نعيد قراءة ثلاثة رسائل، نشرتها جريدة «دافار» الإسرائيلية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧١، وهي رسائل متبادلة بين كل من ديفيد بن جوريون.. وموشى شاريت وزير خارجية إسرائيل في حكومة بن جوريون، والذي كان حينئذ رئيسا للوزراء أثناء التقاعد المؤقت لبن جوريون (١٩٥٤ - ١٩٥٦).. الياهو ساسون، الذي قام بدور بارز في المفاوضات سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ أثناء وبعد اتفاقية الهدنة الإسرائيلية مع الدول العربية.

ولقد جرى تبادل تلك الرسائل أثناء تقاعد بن جوريون في مستعمرة «سديه بوكر» سنة ١٩٥٤. ووجود موشى شاريت في مقعد رئيس الوزراء.

الرسالة الأولى

«من بن جوريون إلى شاريت»

سديه بوكر - ٢٧ / ٢ / ١٩٥٤

«بعد أن تنحيت عن الحكومة قررت في قرارة نفسي ألا أتدخل ولا أبدى رأيا في شئون سياسية جارية. وبما أنني دعيت من جانبكم. فقد وجدت أنه من واجبي أن

استجيب لرغبتكم. وخاصة لرغبتك كرئيس للحكومة. لذلك أسمح لنفسى بالعودة إلى موضوع لا يروقك. وأن أركز عليه محددًا. ألا وهو موضوع لبنان.

«بدون ما صلة بالإحداث الجارية (كان فى تلك الأثناء قد عين محمد نجيب من جديد رئيسا للدولة. فى مصر. وهذه خطوة حكيمة لا مثيل لها من جانب ناصر أو جماعته - صحيفة دافار) فإنه من الواضح أن لبنان هى أضعف حلقة فى سلسلة الجامعة العربية. لكن مصر هى الدولة الأشد تماسكا ورسوخا بين الدول العربية. والأغلبية العظمى كتلة متراسة مكونة من جلدة عرقية واحدة وموحدة فى الدين واللغة. والأغلبية المسيحية لا تمس سلامة الدولة والأمة. وهذا الوضع لا ينطبق على المسيحيين فى لبنان. فإنهم أغلبية. ولهذه الأغلبية تقاليد وحضارة تختلف كلية عن تقاليد وحضارة باقى بلاد الجامعة العربية. وإنشاء دولة مسيحية هنا هو شىء طبيعى له جذور تاريخية. وسيلقى تأييد قوى كبيرة فى العالم المسيحى. سواء الكاثوليكى أو البروتستانتى.

«وهذا الأمر لا يكاد يكون فى حيز الإمكان فى «الأيام الهادئة» أولا لغياب المبادرة والجرأة من جانب المسيحيين. ولكن فى وقت البلبله والاضطرابات والثورة أو الحرب الأهلية يتغير الوضع فيقول الضعيف أنا بطل. إن هذه الساعة هى الساعة المواتية للعمل على إقامة دولة مسيحية بجوارنا. فبدون مبادرتنا ومساعدتنا الفعالة لن يتم الأمر. ويبدو أن هذه المهمة الرئيسية الآن. أو على الأقل. إحدى المهام الرئيسية لسياستنا الخارجية. ويجب بذل الإمكانيات والوقت والجهد والعمل بجميع السبل التى من شأنها أن يؤدى إلى تغيير جذرى فى لبنان».

« وإذا تطلب الأمر مالا. فيجب ألا نبخل بالدولارات. حتى ولو جازفنا بالمال مجازفة. فإنه يجب التركيز على هذا الموضوع بكل قوانا. فهذه فرصة تاريخية لا يمكن اغتفار تبديدها. ولسنا فى حاجة بالمرّة إلى عمل شىء لحساب الغير. ولكن فى رأى يجب عمل كل شىء بسرعة وبأقصى الاندفاع. والأمر لا يتحقق أبدا بدون اجتزاء حدود لبنان. ولكن إذا عثر على الأشخاص والمهاجرين فى لبنان ليتطوعوا لإقامة دولة مارونية فإنهم ليسوا فى حاجة إلى حدود موسعة وجمهور إسلامى كبير. ولن يكون هذا حجر عثرة.

« لا أدري ما إذا كان لنا أشخاص في لبنان. لكن هناك شتى أنواع السبل. إذا كان في النية القيام بهذه المحاولة المطروحة،

المخلص - د. بن جوريون

الرسالة الثانية

«من شاريت إلى بن جوريون - القدس - ١٨ / ٣ / ١٩٥٤»

«حضرة السيد بن جوريون. التمس عفوك ألف مرة على تأخر ردي على رسالتك الخاصة بلبنان. صحيح إنني قدمت على التوردي السلبي على الفكرة التي طرحتها في حديثنا بمنزلك في تل أبيب. ولكن على اثر الحديث قلت لنفسى إنه ينبغي دراسة الموضوع. فعمدت إلى قسم الأبحاث بوزارتي لوضع دراسة أساسية خاصة بالمحاولات التي بذلت في السابق من أجل أن تضفى على لبنان صفة «جمهورية مسيحية». والاحتمالات الماثلة الآن لحركة تنشأ. إذا نشأت. لإحراز هذا الهدف. ونظرا لضيق الوقت فإنه لم يعد لدى متسع لدراسة معطيات. وللاستئناس برأى أحد. بل أكتب طبقا للذاكرة فقط.

«قبل كل شىء، يتوجب على أن أحدد افتراضا جذريا اتبعه دائما. وهو أنه إذا كان هناك أحيانا سبب ومصلحة لعنصر خارجي في أن يتدخل في الشؤون الداخلية لأى بلد لتأييد حركة سياسية تتأمر من داخله سعيا وراء هدف. فإنه من قبيل الصدفة فقط أن تبدى هذه الحركة أى نشاط ذاتي ينطوى على احتمال لتصعيدها أو اكتسابها نجاحا بواسطة تشجيع ودعم من الخارج. لا جدوى ولا فائدة في محاولة إثارة حركة من الخارج إذا لم يكن لهذه الحركة وجود في الداخل».

«وبقدر ما أعلم لا توجد في لبنان الآن حركة تنوى تحويل البلاد إلى دولة مسيحية. تكون السلطة الحاسمة فيها بأيدي الطائفة المارونية. ومن الجائز أن يكون قد انطلقت ذات مرة شعار كهذا في لبنان. ومن الجائز أيضا أن يكون في لبنان أشخاص رفعوا هذا الشعار. لكن حتى في هذه الحالة فإن الأمور لم تصل إلى درجة الحركة الجادة، ولم تجعل الموضوع عملية دائبة ومنظمة. ولكن على مر الزمن سكنت حتى هذه الأصوات».

«ولا عجب في الأمر. فإن تحويل لبنان إلى دولة مسيحية هو واحد من المستحيلات إذا كان المقصود جهداً مدبراً وموجهاً لهذا الغرض. وأنا أتخفظ في قول «جهداً مدبراً» لأنني لا استبعد احتمال تحقق الأمر على اثر سلسلة من الهزات تمر بالشرق الأوسط تحزم الأمور وتلقى بالأنماط السائدة إلى بوتقة الصهر لتخرج منها قوالب جديدة. أما في لبنان الحالي كما هو مصاغ في مساحته وتركيبه السكاني وعلاقاته الدولية. فإنه لا يتصور أى مبادرة جادة في هذا الاتجاه».

إن سكان لبنان المسيحيين ليسوا أغلبية. ولا هم حتى يشكلون مجموعة متماسكة داخل نفسها. ولا من ناحية دينية. ولا من ناحية سياسية. أما عن المارونيين فإن أغلبهم يؤيدون منذ عدة سنين نفس الأشخاص العاملين من أعضاء الزعامة السياسية في طائفتهم. الذين تخلوا عن حلم إعادة المسيحية. ووجهوا كل همهم إلى خلق ائتلاف مسيحي إسلامي داخل لبنان. ولقد أدرك هؤلاء الزعماء بأنه لا أمل في أن يعيش لبنان الماروني في سلام. وأن مصلحة هذه الطائفة تستدعي قبول أهون الشرور. وهذا معناه : مشاركة المسلمين في الحكم ودخول لبنان جامعة الدول العربية. على أمل وعلى افتراض أن تردع هذه التسوية مسلمي لبنان عن حنين الاتحاد مع سوريا، وتنمى فيهم نوازع الاستقلال اللبناني.

«لذلك فإن الأغلبية العظمى من أبناء الطائفة المارونية المنقادة في هذا الاتجاه ستعتبر كل محاولة لرفع راية الانزواء والتعاطف الماروني، مؤامرة خطيرة على مركز الطائفة كلها ومساساً بأمنها وكيانها، وستبدو مثل هذه المبادرة في نظرها وخيمة العواقب. إذ أنها ستتمزق دفعة واحدة نسيج المشاركة المسيحية الإسلامية في إطار لبنان الحالي، الذي نسج بعمل دؤوب، ومن خلال بذل تضحيات غالية على مر جيل من السنين».

«قد تقول إن هذه الاعتراضات على المشروع لا تليق بجوهره. إذ أنه يقوم على سلخ تلك المناطق التي يرجح سكانها كفة الميزان لصالح الإسلام ضد المسيحية. أى منطقة صور والبقاع وطرابلس. ولكن من ضمن أن هذه المناطق ستتحلى بسهولة عن انتمائها إلى لبنان. وعن صلتها السياسية والاقتصادية ببيروت؟».

«بعد كل هذه الأمور فإنني لا أعارض فقط. بل كنت أوافق حتما على تقديم مساعدة فعالة لأي غليان يحدث بين الطائفة المارونية بهدف انفصالها. حتى لو كان هذا الغليان يتم بدون أى أمل فى إحراز الهدف. كنت سأجد فى هذا الغليان فى حد ذاته فائدة. وكنت سأجد خيرا فى زلزلة الاستقرار الذى كان مرتبطا به. وفى المتاعب التى كان سيثيرها فى وجه الجامعة العربية، وفى تحويل الأذهان عن العقدة الإسرائيلية العربية. وفى مجرد إشعال جذوة مطالب الاستقلال لدى المسيحيين».

«ولكن ماذا أفعل إذا كان هذا الغليان لا وجود له كما سبق وذكرت فى بداية كلامي، وفى مثل هذه الحالة أخشى أن أية محاولة من جانبنا لإثارة المسألة ستؤخذ على أنها مساومة عنترية على سلامة وكيان الآخرين، واستعدادا للتضحية بمصالحهم الأساسية، من أجل كسب ميزة مساوية مؤقتة لإسرائيل.

«أضف إلى ذلك أنه إذا لم يحتفظ بالموضوع فى الكتمان وافتضح أمره، وهذه مجازفة لا يجوز ب بأى حال تجاهلها فى أوضاع الشرق الأوسط. فإنه لا يمكن تقدير الضرر الذى يصيبنا تجاه الدول العربية والدول الغربية العظمى فى آن واحد، وهو ضرر لن يعوضنا عنه حتى نجاح الخطة».

«أسف إن كنت قد أثقلت عليك فى إطالة التحليل، لكننى أردت أن أعرض أمامك رؤيتى للمشكلة بأقصى قدر من الكمال».

موشيه شاريت

الرسالة الثالثة

من ساسون إلى شاريت - روما - ٢٥ / ٣ / ١٩٥٤

«إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية، القدس، من ١ - ساسون - روما».

«قرأت بإمعان الرسالتين المتبادلتين بين السيد د. بن جورين بشأن مشروع دولة مسيحية/مارونية فى لبنان. واستأذنكم فى إبداء بعض الملاحظات لإكمال الصورة وتوضيح الأمور:

١- من الصعب الاعتراض على افتراضك القائل أنه لا معنى ولا مصلحة فى إثارة حركة من الخارج، إذا لم تكن هذه الحركة قائمة فى الداخل. لكن الوضع فى لبنان أبعد من أن يكون

على هذا النحو في نظري. إننا نجانب الحقيقة إذا حددنا بشكل قاطع بأن جميع المارونيين بما فيهم أهالي «بكركي» مقر الزعامة الروحية وراثسة الكنيسة المارونية سلموا بالوضع القائم من صميم قلوبهم. فلو كان الأمر كذلك فلماذا لانزال نرى معارضة مارونية شديدة لكل مشروع عراقي أو سوري لا يتحدث عن الوحدة العربية أو اتحاد فيدرالي عربي وحسب. بل عن شيء أكثر وتواضعا؟ من مجرد مزيد من التقارب بين البلاد العربية؟!

٢- لن نساير الحقيقة إذا قلنا أن جميع الزعماء المارونيين تخلوا عن أحلام إعادة لبنان المسيحي إلى سابق عهده، وأدركوا أن مصلحة طائفتهم تستدعي اختيار «أهون الشرين» ومعناه مشاركة مع المسلمين ودخول الجامعة العربية. ونسمع حتى يومنا هذا هجمات مارونية على أولئك الذين يفكرون في إمكان قيام اتحاد اقتصادي مع سوريا، ولا نزال نقرأ حتى الآن على صفحات الصحف المارونية تحذيرات للرئيس الماروني لثلا يتمادى في المشاركة مع المسلمين.

٣- اتبع العاملون من بين الساسة المارونيين سياسة اختيار أهون الشرور بعد أن هجرهم أصدقاؤهم الفرنسيون والصهيونيون وكذلك البريطانيون. إن حقيقة بحث هؤلاء العاملين عن طريق الاتصال بالولايات المتحدة لأن بواسطة عقد اتفاقات عسكرية واقتصادية منفردة. تدل على أنهم لا يؤمنون بأن دخولهم الجامعة العربية يضمن لهم سيادة وحرية واستقلال لبنان زمنا طويلا.

٤- صحيح أنه لا يوجد غليان ظاهر للعين بين الطائفة المارونية. ولو كان له وجود لوجدنا فيه خيرا. ورأينا المنفعة في خلخلة الاستقرار التي تواكبه، وفي المتاعب التي سيحدثها هذا الغليان للجامعة العربية.. الخ. ولكن في رأيي ليس من الصعب خلق الغليان المطلوب لوجود أسس لإثارته.. صحيح أن الأرض تميد تحت أقدام المارونيين. إلا أن هذه الحقيقة كان يجب أن تفتح عيون كل ماروني لاجداث الغليان المطلوب.

٥- لكن إذا سألتني. أهنالك فرصة لمثل هذا الغليان إذا حدث وسار على ما ينبغي لبلوغ الهدف؟ أرد عليك بلا تردد ردا سلبيا:

• فلا أجد لدينا الأشخاص المناسبين والمؤهلين والقادرين على الانصراف كلية إلى هذا العمل.

- ومنذ قيام دولتنا قطعنا كل الاتصالات التي كانت لنا مع العالم العربى ومع لبنان بصفة خاصة. وليس من السهل علينا تجديد ذلك فى وقت قصير.
- لا أجد المبالغ الكثيرة اللازمة لمثل هذا العمل، وهى أموال ستلقى فى ساحة المقامرة.
- أشك فيما إذا كان المارونيون أنفسهم سيكونون مستعدين للإخلاص لمثل هذا الموضوع حتى النهاية، إذ أنه لا يجوز وضع الثقة حتى فى كتاب «بيير الجميل»، فاللبناني الماروني ليس برجل نضال ولا برجل التضحية، فهو يتحمس بسرعة، ويبرد بسرعة. إنه بطل فى الكلام وضعيف فى ساعديه.
- بالطبع لن يظل الموضوع طى الكتمان، بل سيفتضح. لكنى لا أقدر أنه سيسبب لنا فى الظروف الراهنة ضررا كبيرا تجاه الدول العربية، فهذه الدول تنسب إلينا ألوانا من الخطط الخيالية والنوايا الغربية والأنشطة الهدامة. ثم لماذا يحق لها أن تتعرض لنا ولا يحق لنا ذلك؟ لماذا يحق لها أن تتحدث فى اجتماعاتها وفى المساجد وعلى صفحات الجرائد عن رغبتها فى مهاجمتنا وفى تجويعنا والقائنا فى البحر، ويحرم علينا أن نقوم بأى عمل من شأنه أن يخلخل استقرارها ويحبط خطط وحدتها. ويعرضها أمام العالم على أنها دول متنازعة تحاول الواحدة منها ابتلاع جارتها؟
- ومع ذلك فإننى أقرك تماما فيما يتعلق بالضرر الذى يقع علينا إذا افتضح الأمر من ناحية الدول الغربية العظمى. رغم أنها هى ذاتها تفعل ذلك فى عدة أماكن.
- آسف إذا كنت قد أثقلت عليك فى الإفاضة بالكلام. لكننى أردت أن أسهم بقسطى المتواضع لتوضيح الأمور وإكمال الصورة.

الياهو ساسو

○○○

ومن متابعة الرسائل الثلاثة، نستطيع أن نخرج بما يلى:

- أولا: إن هدف إقامة الدولة المسيحية فى لبنان، هو شىء يراه الفكر الإسرائيلى مهما وأساسيا وضروريا لأمن إسرائيل.
- ثانيا: إن إسرائيل، فى سبيل انجاز هذا الهدف، يجب أن تبذل المال. وتعرض على

الأشخاص المناسبين والأدوات المناسبة داخل لبنان، الذين يمكن أن يتلاءم وطموحهم مع تجزئة لبنان.

ثالثا: إن اعتراضات موسى شاريت والياهو ساسون على ما يريده بن جوريون لم تكن اعتراضات على الهدف ومكاسبه لإسرائيل.. وإنما هي اعتراضات على فرصة تنفيذه. وحجم المتاعب المحلية والدولية التي سيواجهها التنفيذ. مع ذلك فالجميع اتفق على أن مجرد إثارة الغليان في لبنان للتجزئة، حتى ولو لم تقم الدولة المارونية في النهاية. هو أمر مفيد ومطلوب إسرائيليًا.

رابعا: إن ما رآه موسى شاريت رئيس وزراء إسرائيل في سنة ١٩٥٤ غير ممكن عمليا. رآه اسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل في سنة ١٩٧٥ ممكنا. ورآه مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل في سنة ١٩٧٧ ملحا وممكنا معا. ورآه اسحاق شامير في سنة ١٩٨٣ أمرا حيويا من الناحية الاستراتيجية.

والواقع أنه إذا كانت إسرائيل قد زاولت نشاطها في لبنان سرا من البداية، إلا أن مناحم بيجن كان واضحا تماما، خاصة بعد الغزو الإسرائيلي الشامل الأول للبنان في مارس ١٩٧٨. بحيث أنه أعلن في ٩ أغسطس من نفس السنة، وبصراحة كاملة، إن إسرائيل «ستقوم من الآن فصاعدا بحماية الطائفية المارونية في لبنان».

ولم تكن المسألة هي «من الآن فصاعدا» فقط، ولكنها كانت تنفيذا لجدول أعمال جرى التفكير فيه بالفعل من قبلها بـ ٢٢ سنة. ففي سنة ١٩٥٥ قال موسى ديان. وقتها كان رئيسا لأركان حرب الجيش الإسرائيلي - إن الشيء الوحيد المطلوب هو الحصول على ضابط لبناني، ولو حتى يرتبه رائد، إما بشرائه أو بكسب وده. يقبل أن يعلن من نفسه منقذا للشعب الماروني، وحينئذ سيدخل الجيش الإسرائيلي لبنان ويحتل الأرض اللازمة ويقيم دولة مارونية تتحالف مع إسرائيل.

وكما رأينا فقد تأجل التنفيذ فقط لصعوبات عملية. فالأقلية المارونية كانت تسيطر على لبنان يفعل الانتداب الفرنسي منذ عام ١٩٢٠. ولذلك فهي لم تكن تميل إلى تشجيع الاتجاهات المتطرفة التي يمثلها حزب الكتائب الفاشي، وهو حزب تشكل عام ١٩٣٦ عقب عودة مؤسسة

من زيارة لألمانيا النازية حينذاك، مشحونا بالتعصب الطائفي العنصرى. ومع قيام إسرائيل، أصبح هناك مجال مشترك لتبادل الغزل. ولكن التيار القومى العربى كان لايزال قويا بما يمنع مثل هذه التفجيرات الطائفية فى جسده. ثم مع الانقراض على التيار القومى أصبحت هناك إمكانية لبروز اتجاهات التعصب الطائفى بصوت عال وهكذا. بدأت تنمو فى لبنان تلك الأفكار شديدة التعصب التى طرحها أمثال شارل مالك. وسعيد عقل. وكمال الحاج. وأمين ناجى.. الخ. أفكار تمهد الطرق للتعامل بالرصاص فى الداخل، والاعتماد على إسرائيل باعتبارها الجواد الرابح فى الخارج. وبالنسبة لذلك الاتجاه المتطرف داخل المارونيين اللبنانيين فإن لبنان هو حضارة مستقلة بذاتها، و «فى البدء كان لبنان» و «لبنان وطن الله» وهو «ثلاثا الحضارة» و «لبنان يجب أن يعلن استقلاله عن العرب» و لبنان مستقلا. لم يكن يكتفى بتقرير مصيره. بل كان يقرر مصير الكون» و «لبنان من دول الجودة لا الكثرة.. و «الكثرة» هم بالطبع العرب المتخلفون. أما «الجودة» فهم الأقلية المارونية التى يجب أن تواجه «البربرية» حولها.. إلى آخر نفس القاموس الذى استخدمته إسرائيل من قبل لكى تنتحل لنفسها دورا داخل المنطقة. قاموس. يقوم أساسا على تعظيم الذات واستعارة الشعور الفوقى على الآخرين لا يكتمل إلا بتحقيق أولئك الآخرين. وقد زعر أحد الصحفيين الأوربيين مرة عندما قال له مسئول فى حزب الكتائب مرة : «لا تتوهموا أن العرب قد نسوا بواتيه.. وسيأتى يوم يهاجمون فيه أوروبا نفسها» ! «لقد كان يشير بذلك إلى المعركة التى جرت فى مدينة «بواتيه» فى جنوب فرنسا. والتى أوقفت الزحف العربى على أوروبا من ناحية اسبانيا عام ٧٣٢. هناك خطر عربى إذن لا يهدد لبنان المارونى فحسب. ولكنه يهدد أوروبا وحضارتها. وعلى الغرب المتحضر أن يؤيد المارونيين فى وقوفهم ضد البرابرة المسلمين العرب !

والواقع أن مثل تلك الأفكار. التى يروجها حزب الكتائب مكررا تجربة إسرائيل من قبل. لم تجد من يتصدى لها بين المسلمين اللبنانيين فقط، ولكن بين المارونيين أيضا. الذين رأوا فيها أفكارا عنصرية سوداء تنذر بمستقبل عاصف من الخطر. لكن: إزاء لغة الرصاص التى بدأ استخدامها، وإزاء الدور المكثف الذى بدأت تقوم به إسرائيل. والفرصة التى يمثلها التراجع العربى العام. أصبح ممكنا للبرنامج أن يمضى قدما حتى النهاية.

وهكذا أصبح الدور الذي قامت به فرنسا، ثم الولايات المتحدة، هو دور تريد إسرائيل أن تقوم به لحسابها هذه المرة. وأصبح لابد أن نفهم هذا الدور في إطار المفهوم الإسرائيلي للسلام في المنطقة. إن إيجال آلون كتب من قبل في كتابه «بناء الجيش الإسرائيلي» إن على إسرائيل أن تتبنى فلسفة : تفضل قيام دولة مستقلة للدروز تكون حاجزا بين إسرائيل وكل من سوريا والأردن. وشيمون بيريز سجل في كتابه «تسليح إسرائيل» إن على إسرائيل أن تتبنى فلسفة «الأقليات الدينية» في العالم العربي باعتبارها أحد الخطوط المرشدة في برنامجها السياسي والعسكري. والمحللون السياسيون الإسرائيليون. خصوصا بعد حرب يونيو ١٩٦٧. سجلوا سعى إسرائيل إلى تكوين «رأى عام صهيوني» مساند لإسرائيل داخل العالم العربي «تكون الأقليات الدينية ركيزة له. والتفكير الإسرائيلي اعتمد كثيرا على المناادة بإقامة دولة طائفية في المنطقة - دولة للأكراد في العراق. وللدروز في سوريا. وللماورنيين في لبنان. كجزء من حزام الأمن الإسرائيلي. بل إن كثيرين في الجانب الإسرائيلي طالبوا بتوسع هذا المفهوم لكي يشمل دولا عربية أخرى. في مقدمتهم مصر والسودان وفي وثيقة بعنوان «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات» نقرأ بصراحة ووضوح ما يلي: «إن مصر. إذا ما قسمت. فإن بلادا مثل ليبيا والسودان. وحتى الدول الأكثر بعدا. لن تستمر في البقاء بصورتها الحالية وسوف تلحق بسقوط وتفسخ مصر. إن وجود دولة قبطية مسيحية في صعيد مصر إلى جانب عدد من الدويلات الضعيفة ذات السلطة المحلية جدا وببلا حكومة مركزية - كما هو قائم حتى الآن هو المفتاح لتطور تاريخي.. يبدو فقط حتميا على المدى البعيد. إن الجبهة الغربية. التي تبدو على السطح أكثر إشكالية. هي في الحقيقة أقل تعقيدا من الجبهة الشرقية التي تشهد أهم الأحداث الرئيسية حاليا. فانقسام لبنان تماما إلى خمسة أقاليم يقدم سابقة للعالم العربي كله. بما في ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية. وتقسيم سوريا والعراق فيما بعد إلى وحدات عرقية أو دينية مثلما يحدث في لبنان. وهو هدف إسرائيل الأول على الجبهة الشرقية في المدى البعيد. بينما يظل هدفها القريب تفسخ القوة العسكرية لهذه الدول»^(١)

(١) نشرت تلك الوثيقة أولا بالعربية في فبراير ١٩٨٢ بمجلة «كيفونيم» التي تصدر عن إدارة الاستعلامات بالمنظمة الصهيونية

ولقد رأينا حتى الآن أربعة نماذج تطبيقية لهذا المفهوم الإسرائيلي في كل من الجزائر ومصر والعراق ولبنان. ومن وجهة النظر الإسرائيلية فإن هذا التوظيف لدور الأقليات الدينية في المنطقة، وتحويله إلى دور سياسى، يستطيع أن يحقق عدة أهدافا. فهو يؤكد شرعية إسرائيل في المنطقة. حيث فى هذه الحالة لن تصبح هى الدولة الوحيدة القائمة على أساس دينى. بل ستكون إلى جانبها دويلات أخرى فى الجانب العربى. وهو ينقل المواجهة الإسرائيلية العربية إلى داخل الجبهة العربية نفسها. فكما تسعى إسرائيل دائما إلى نقل كل حرب عسكريا إلى الأرض العربية تحت شعار «الحرب الوقائية» كذلك تسعى إلى نقل الحرب سياسيا إلى الأرض العربية تحت شعار «الحرب الدينية».

وثالثا تتيج لإسرائيل حلفاء جددًا ضد القضية العربية من بين العرب أنفسهم. حلفاء. يمكن لقضيتهم أن تغطى على القضية الأساسية التى هى الصراع العربى الإسرائيلى. ثم انه يفتح شهية المتطرفين داخل الأقليات الدينية العربية لتحويل الكيان الدينى لها إلى كيان سياسى. وفى هذه الحالة سوف يصبح على الأغلبية داخل المجتمعات العربية أن تخضع لابتزاز سياسى مستمر. حتى لا تقبل فى النهاية الاعتراف بالاتجاهات الانفصالية. إن الانفصال الوظيفى سوف يصبح بديلا عن الانفصال السياسى الجغرافى. والبدايل التى تستطيع الأغلبية فى هذه الحالة أن تختار بينها سوف تنحصر بين بديلين اثنين : فإما أن تقبل الموت بالراصص.. أو تقبل الموت بالسلم. وفى كلتا الحالتين سوف يصبح الموت مسألة وقت.

إن المجتمعات العربية تميزت طوال تاريخها كله بتسامح كامل مع الأقليات الدينية. ولكنها لم تسمح مطلقا بأن تتحول الأقليات الدينية إلى أقليات سياسية. وفى اللحظة التى كان يحدث فيها ذلك. فإنه كان يتحول إلى مقدمة أكيدة لانهيارها واحتلالها. بل إن كل قوى الاحتلال الأجنبية كانت تستخدم دائما هذا السلاح للتمكين من احتلالها للأراضى العربية. هكذا فعل الصليبيون مثلا فى القرن الثانى عشر. وفرنسا فى لبنان وسوريا فى القرن العشرين. ثم فرنسا فى مصر فى القرن الثامن عشر وبعدها بريطانيا فى القرن العشرين. ثم فرنسا فى الشمال الإفريقى العربى.. الخ.

العالمية. ثم أعيد نشرها باللغة الانجليزية بإصدار خاص من جمعية الخريجين العرب من الجامعات الأمريكية.

وإسرائيل . بجعلها «حماية الأقليات» أساسا سياسيا لأمنها . لا تنتحل لنفسها دورا ملفقا . وإنما هي في الواقع تضرب الأغلبية بالأقلية معا . الأغلبية لأنها تفاجأ بالحرب وقد انتقلت مدنيا إلى أرضها . والأقلية لأنها تكتشف بعد فوات الأوان أن ما تفعله إسرائيل إنما تفعله لحسابها هي . وليس لحساب أقلية هنا أو أقلية هناك . ولعل في اغتيال بشير الجميل بלבnaan نموذجا لما تفعله إسرائيل في اللحظة التي يتصور فيها الحليف الصغير أنه يستطيع التمتع بهامش ضئيل من المناورة ، أو حرية الإرادة .

سابعا : السيطرة على البترول في الثمانينات :

في منتصف أغسطس سنة ١٩١٨ . أى في المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى . قال جيمس بلفور وزير الخارجية البريطاني لزملائه أعضاء المجلس الوزاري للحرب : «إنني لا يهمني في ظل أى نظام أن نحتفظ بالبترول . لكنني واضح في أنه من اللازم والمهم لنا تماما أن يكون هذا البترول متاحا لنا» .

إن البترول المقصود هنا . الذى يعنيه بلفور بكلماته تلك . هو بترول الشرق الأوسط . وقتها كانت بريطانيا إمبراطورية عظمى . وكانت هي بذاتها موجودة بقوة احتلال في الشرق الأوسط . ولكن : بعدها بنصف قرن . اختلفت الصورة . لقد انسحب الوجود العسكرى البريطانى من الشرق الأوسط . وبريطانيا نفسها تخلت عن زعامتها للغرب إلى الولايات المتحدة . والبترول ذاته أصبح أكثر أهمية وحيوية في الصراع العالمى من أجل الطاقة والموارد الأولية .

وعندما بدأ الحديث في الولايات المتحدة . قبل حرب أكتوبر بفترة طويلة ، عن احتمالات مواجهة الغرب لازمة في الطاقة . كانت العناصر الصهيونية في الولايات المتحدة هي التي تقلل من هذا الاحتمال . بل وكررت دائما قولها إن الحديث عن احتمال مواجهة أزمة في الطاقة هو مجرد إنذارات مزيفة تطلقها وتروجها شركات استخراج البترول نفسها من وقت لآخر . للتأثير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . حتى تكون أقل انحيازاً لإسرائيل . لكن . سرعان ما تبين أن الحديث عن أزمة الطاقة هو حديث جاد تماما . واحتمال قائم بالفعل . اعتبارا من سنة ١٩٧٢ . وفي العام التالى مباشرة جاء الحظر البترولى العربى لكى يزيل أية أوهام عن حجم الأزمة واحتمالاتها . وهكذا بدأ الغرب كله . بقيادة الولايات المتحدة . ينتبه إلى حقيقة أن

البتروال العربى لن يظل محايدا سياسيا إلى ما لا نهاية فى الصراع العربى الإسرائيلى . وأنه فضلا عن الأهمية الاستراتيجية التى كانت للبتروال دائما . فقد نشأ لأول مرة احتمال قيام الغرب بعملية مقايضة تعتبرها إسرائيل خطرا عليها . فمقابل عودة إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية . يمكن للغرب أن يضمن عدم استخدام البتروال سياسيا ضد مرة أخرى .

وكان العامل الأساسى فى الموقف هو أن أهمية البتروال الاستراتيجية تتزايد بالنسبة للغرب سنة بعد سنة أخرى . وفى سنة ١٩٤٧ مثلا كانت الولايات المتحدة تستورد فقط ٨,١٪ من احتياجاتها البتروالية . وفى سنة ١٩٧٣ ارتفعت تلك النسبة إلى ٣٦,١٪ وبالإضافة إلى ذلك فإن أهمية منطقة الخليج العربى على وجه الخصوص تزايدت بعد الثورة الإسلامية فى إيران وموقفها المعادى للسياسات الأمريكية . وفى سنة ١٩٨٢ أصبحت الولايات المتحدة تحصل من منطقة الخليج على أكثر من ٢٠٪ من احتياجاتها البتروالية . بينما تحصل أوروبا الغربية على ٥٦٪ من وارداتها البتروالية ، واليابان على ٦٨٪ من احتياجاتها من منطقة الخليج العربى وحدها .

وبرغم أن منظمة الدول المصدرة للبتروال «أوبك» قد تكونت فى سنة ١٩٦٠ وتضم ١٣ دولة منتجة ، هى السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا والجزائر وليبيا وقطر والإمارات العربية ونيجريا وجابون واندونيسيا وإكوادور ، إلا أن قوتها التفاوضية مع الشركات كانت تقترب من نقطة الصفر حتى قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ . هنا فقط تغير ميزان القوى جذريا ، بحيث أنه فى اجتماع واحد عقدته المنظمة فى طهران ، وبقار واحد فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ ، أصبحت دول المنظمة قادرة على أن ترفع سعر البتروال الخام الذى تنتجه إلى ١١,٦٥ دولارا للبرميل - أى نحو أربعة أمثال سعره السابق .

وبالطبع كان للولايات المتحدة خططها الخاصة لتحديد البتروال العربى سياسيا فى المستقبل . وكذلك للسيطرة على قدرة الدول المنتجة فى رفع الأسعار . ولكن ما يهمنى هنا هو التفكير الإسرائيلى الذى استدار ١٨٠ درجة كاملة بعد الحظر البتروالى العربى : من تقليل أهمية البتروال كسلاح سياسى . إلى المبالغة فى التخويف منه . واستثمار مخاوف الغرب القائمة بالفعل من استخدامه سياسيا مرة أخرى فى المستقبل .

ولقد قامت إسرائيل، كفكرة وكدولة، على ربط نفسها بالمصالح الاستعمارية في الشرق الأوسط. وفي السبعينات كان هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الصهيوني هو الذى قال فى مذكراته إنه كلما زاد الالتزام بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية، وكلما ربطت نفسها بتلك المصالح فى الشرق الأوسط، كلما أدى هذا إلى مزيد من العمق فى العلاقة الأمريكية الإسرائيلية.

وبالطبع، لم تكن إسرائيل فى انتظار هذه النصيحة لكى ترشح نفسها للقيام بدور فى الخطط التى بدأت دراستها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ لأحكام السيطرة الأمريكية على المنطقة. وكما هى الحال فى كل مرة، كان لإسرائيل مصلحتها الخاصة فى تجريد العرب من ورقة الضغط البترولية القوية فى أيديهم. وأصبح عليها أن تلاثم بين هذه المصلحة، وبين المصلحة الأمريكية فى ضمان التدفق البترولى، بسعر مناسب، إليها وإلى الغرب. وهكذا، مع مطلع الثمانينات، بدأ الاتجاه يتزايد لإدخال السيطرة على البترول العربى كأساس فى الأمن الاسرائيلى لابد من بنائه بحذر، وبالتدريج، وبفاعلية.

والولايات المتحدة من جانبها لا تستطيع فى كل مرة المجرى، بقواتها العسكرية إلى الشرق الأوسط مباشرة لكى تقوم «بتحجيم» دول البترول العربى. رغم إنها هددت بذلك فعلا كاحتمال وارد سنة ١٩٧٥، تهديدا علنيا. الولايات المتحدة لا تستطيع، حتى إذا جاءت بقواتها، أن تحتفظ بها طويلا. برغم أنها بدأت تخطط فى سنة ١٩٧٩ لبناء قوة عسكرية قادرة على الانتشار السريع فى الشرق الأوسط للسيطرة على منابع البترول. لقد بدأت تلك القوة بالفعل مناوراتها العسكرية بالمنطقة عام ١٩٨٠، وهى تعتمد على تشكيلات مشتركة، بحرية وجوية وبرية، ووفقا للبيانات الأمريكية الرسمية فإن مهمة تلك القوة هى «ضمان تدفق البترول بلا عوائق» و«ردع العدوان من الخارج» أى خارج منطقة الشرق الأوسط، «ومساعدة بلدان المنطقة فى ردع العدوان». وعلينا أن نلاحظ هنا أن تشكيل تلك القوة لم يتقرر إلا بعد سقوط الشاه ونجاح الثورة الإسلامية فى إيران.

مع ذلك، تظل قدرة الولايات المتحدة على التدخل عسكريا بقوة الانتشار السريع تلك مرتبطة باعتبارات سياسية أخرى، منها مثلا مدى تعاون دول فى المنطقة، من بينها مصر

والسودان والصومال وعمان. فضلا عن دول البترول العربي نفسها. ومنها التكلفة السياسية المحتملة في مواجهة القوى العظمى الأخرى. والتكلفة الاقتصادية لنقل تلك القوة. وبعض وحداتها يجب نقلها من كاليفورنيا في أقصى الغرب من الولايات المتحدة - نصف الطريق حول العالم - إلى الشرق الأوسط.

في مقابل ذلك. هكذا يسير المنطق الإسرائيلي الجديد. هناك إسرائيل موجودة في المنطقة بالفعل. ويتم دعمها للقيام بمثل هذه المهام كلما تطلب الأمر ذلك. وهكذا بدا الأمن الإسرائيلي في محاولة بلورة دور لنفسه. في الصراع من أجل البترول العربي. وخاصة بعد سقوط الشاه في إيران وقيام الثورة الإسلامية هناك - المعادية بطبيعتها للسياسات الأمريكية. ويقول المؤلف اليهودي الصهيوني الإنجليزي «جون كيمش»: «إن إسرائيل. بنجاحها في إقامة قوة عسكرية - قوة حقيقية - في الشرق الأوسط. أصبحت بطبيعتها عنصرا محوريا ومركزيا في تأمين إمدادات بترول الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان... لقد أصبحت هي العقاب الممكن الوحيد الذى يستطيع الأمريكيون والأوروبيون واليابانيون تطبيقه في مواجهتهم ضد بارونات البترول العرب والدوليين... الذين ستظل إمدادات البترول تعتمد على حسن نواياهم».

ثم يضيف «جون كيمش» فى كتابه «فلسطين.. أو إسرائيل» وهو كتاب موجه للقارئ الغربى: «إن حكام إيران. والعربية السعودية. والكويت. وليبيا. والعراق. وسلطين ومشايخ الخليج... يسكون بأوروبا كرهائن فى أيديهم. وأيضا الولايات المتحدة إلى درجة ما. إن لديهم البترول.. بينما الآخرون يحتاجون إليه.. واعتماد العالم الغربى واليابان على بترول الشرق الأوسط لا يعادله فى الواقع سوى اعتماد حكام الشرق الأوسط على أموال البترول التى يحصلون عليها من شركات البترول الغربية و - ليس هذا عاملا دنيئا - الوجود العسكرى الإسرائيلى فى الشرق الأوسط».

بعبارة أخرى: إن إسرائيل هى الرادع النهائى الذى يجب أن يعتمد عليه الغرب فى تأمين تدفق البترول العربى. أكثر من ذلك. يقول جون كيمش. فإنه «مع إعلان أزمة الطاقة الأمريكية فى شتاء سنة ١٩٧٢. جاء إعلان إعادة استعمار الشرق الأوسط

بواسطة القوى الأعظم» . فإذا كان الاتجاه هو إلى «أعادة استعمار» الشرق الأوسط بإسرائيل أكثر من مستعدة للمشاركة ، لحسابها ولحساب الآخرين ، كما فعلت دائما من قبل .

ولقد رأينا من قبل فكرة استخدام إسرائيل ضد دول البترول العربي . هي إحدى ثلاث مهمات لوجود إسرائيل في الثمانينات كما حددها «بوجين روستو» الوكيل الأسبق لوزارة الخارجية الأمريكية للشئون السياسية . وهو نفسه يهودى صهيونى متعصب لإسرائيل . عندما كتب في إبريل ١٩٧٧ يقول إنه «... إذا اضطررنا . كما يحتمل أن يحدث . إلى الدخول فى مواجهة يوما ما مع الدول المنتجة للبترول . فإن إسرائيل سوف تكون حليفا لا يعوض بالنسبة لنا» .

فى نفس الوقت يسجل تقرير المؤتمر اليهودى العالمى الذى عقد بالقدس فى يناير ١٩٨١ أن الحظر البترول العربى فى أواخر سنة ١٩٧٣ و «... ما صاحبه على الفور من قيام منظمة الأوبك . وبشكل انتهازى . برفع سعر البترول إلى إضعاف ما كان عليه قبل الحرب» هذا الحظر البترولى هو واحد من أهم ثلاثة متغيرات فى الوضع العالمى منذ الحرب العالمية الثانية» .

ثم يسجل التقرير امتعاضه الشديد من «القبول السلبي لقرارات الأوبك بشأن أسعار وإنتاج وإمدادات البترول من جانب الدول الصناعية» لأن هذا أدى إلى «منح نفوذ سياسى هائل للدول المنتجة للبترول . خاصة دول الشرق الأوسط... وقد أمكن تلك الدول من ممارسة نفوذ كبير على صانعى القرار السياسى فى الدول المستوردة للبترول» .

فالدول العربية البترولية إذن تمارس سلوكا «انتهازيا وضاعطا» يتيح لها «نفوذا سياسيا فى عواصم الدول الصناعية الكبرى فى الغرب» وتلك علامة خطر كبرى يحذر المؤتمر اليهودى العالمى من تأثيرها على مستقبل إسرائيل .

ثم انتقل التقرير إلى علامة الخطر الثانية وهى «تحركات القوة الخبيثة من جانب الاتحاد السوفيتى فى أفريقيا . باستخدام وكلائه الكوبيين والألمان الشرقيين... ثم استخدام القوات المسلحة السوفيتية مؤخرا فى أفغانستان . حتى يتحقق للسوفيت تحكم استراتيجى

فى تدفق البترول من الخليج الفارسى إلى الدول الصناعية» . ولذلك . فعلى الولايات المتحدة خصوصا أن تتحرك قبل أن يتحرك الاتحاد السوفيتى . وذلك حتى لا يتم . قطع شرايين البترول عن العالم الغربى وخنق اقتصادياته . بحيث إنه يصعب فهم السلبية التى سمح بها الغرب بقيام هذا الوضع المتسم بالفوضى المتزايدة . والذى يجنح نحو قيام أنظمة حكم هدفها العمل من أجل أن يخبو نجم العالم العربى وينهار» .

وهكذا . فبان تقرير المؤتمر اليهودى العالمى . بعد أن يصيح «الذئب.. الذئب !» . يقدم الحل المثلث لمنع العالم العربى من الانهيار . والحل هو : الاعتماد على إسرائيل ! فعلى حد تعبير التقرير . فإنه وسط هذه الفوضى المهددة للغرب «.. يصبح لإسرائيل أهمية إيجابية عظمى بالنسبة للغرب . ويتضح التسليم بهذه الحقيقة من معاداة الاتحاد السوفيتى لإسرائيل . ودعمه للعداء العربى ضدها . ومساندته لإدانة دول العالم الثالث لها» .

فإذا كان لإسرائيل أن تقوم بهذا الدور إذن . فلا بد أن يكون ذلك لحساب الولايات المتحدة على وجه الخصوص . لأن «الولايات المتحدة هى الوحيدة . فيما يبدو . من بين القوى الغربية الكبرى التى تعترف بالأهمية الجيوبوليتيكية لإسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط» . لكن المشكلة التى يجب التغلب عليها هى أنه «حتى الولايات المتحدة نفسها تبدو متأرجحة بين الاعتراف بذلك . وبين الاعتماد الخطير على المملكة العربية السعودية . كحصن يضم قوة موالية لها وللاستقرار فى المنطقة» .

والواقع أن إسرائيل تخشى تماما من ازدياد حاجة الولايات المتحدة على وجه الخصوص إلى البترول العربى . لأن هذا يجعل الأخيرة أكثر اهتماما بالتوصل إلى تسوية مقبولة للصراع العربى الإسرائيلى . وقد عكس الاهتمام المتزايد من الصحافة الإسرائيلية بالأثر السياسى المحتمل للبترول العربى . القلق الكامن من احتمال خروج إسرائيل من «اللعبة القادمة» .. ومن ثم فهى تريد أن تحجز لنفسها من الآن دورا فيها .

وطبقا لما نشرته المصادر الإسرائيلية^(١) فإن الاحتياطى المؤكد للبترول لدى الولايات المتحدة يشكل فقط ٦.٤ ٪ من احتياطى البترول العالمى . ولو استمرت الولايات المتحدة

(١) جريدة «هآرتس» الإسرائيلية ٢٩/٣/١٩٧٩

فى استخراج البترول من مصادرها بمستوى سنة ١٩٧٥ مثلا (حوالى ١٧.٣٪ من الإنتاج العالمى) فإن هذا يعنى أن احتياطياتها من البترول سيكفيها لمدة ثلاث عشرة سنة ونصف سنة فقط. إى حتى سنة ١٩٩٢ تقريبا. فى مقابل ذلك نجد أن احتياطي البترول فى الشرق الأوسط يقدر بحوالى ٥٥ ألف مليون طن. ولو استمر الإنتاج بمعدل سنة ١٩٧٥ (وكان ٩٨٣ مليون طن) فإن دول الشرق الأوسط تستطيع إذن أن تستمر فى استخراج البترول من حقولها لمدة ٥٦ سنة أخرى.

من هنا فإن التفكير الإسرائيلى بدأ يتطلع ، مع أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، إلى محاولة أن تختلس إسرائيل لنفسها دورا يفرضها فرضا كطرف فى معادلة البترول. وقد سبقت إسرائيل ذلك بالحصول على الأسلحة والقدرات العسكرية طويلة المدى التى تضع عددا أكبر من البلاد العربية داخل نطاق تخطيطها العسكرى ، ومن بينها بالطبع البلاد العربية البترولية.

وطبقا لتقرير أمريكى متخصص أعده معهد «أميريكان انتربرايز» بواشنطن^(١) فإن : «.. زيادة عدد البلاد التى تصيب فيها إسرائيل أهدافا فى صراع مستقبل ، أو أى حرب مستقبلية ، لا يجب أن يكون مفاجئا، على ضوء التحذيرات التى أعلنها بالفعل القادة الإسرائيليون ، إن دولا عربية أخرى من بينها بالتأكيد الدول العربية البترولية يجب أن تدرك أنها أيضا قد تكون معرضة لأعمال إسرائيلية عقابية» .

ثم يضيف التقرير قائلا : «وفى هذا المجال يجب ملاحظة استخدام إسرائيل للطائرات من طراز (سى - ١٣٠) كحاملة لجنود المظلات ، بما يتمشى مع الهدف الإسرائيلى المقرر لتشكيل وبناء قوة ضاربة قادرة على ضرب الأعداء المحتملين فى مسافات بعيدة ، مثل الكويت أو ليبيا»^(٢).

(1) Implicaton of The 1976 Arab. Israeli Military Status : J. Pranger & Daie R. Tahtinen J American Enterprice Institute Washington

(٢) المرجع السابق. وبالإضافة إلى ذلك فقد ورد أيضا فى :

:Aviation Week & Space Technology ١٩٧٦/٢/٢٣

وحينما أقام مركز الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب ندوة عن مشكلات إسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات. جاءت كلمة أرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي لكي تتضمن^(٣) إنه «ينبغي أن نوسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والأمن الإسرائيلي. بحيث يشمل في الثمانينات دولا مثل تركيا وإيران وباكستان. ومناطق مثل الخليج الفارسي، وأفريقيا...». والواقع أن السلوك الإسرائيلي في السنوات الأربع الأخيرة على وجه الخصوص يشير إلى مجموعة خطوات قد تبدو منفصلة عن بعضها البعض. ولكنها تبدو أيضا متكاملة إذا أخذنا عنصر البترول العربي في الحسبان. إن قصف إسرائيل للمفاعل النووي السلمي العراقي. وضمها للقدس. ثم الجولان. ثم منطقة أمن بعمق ٤٠ كيلومترا داخل لبنان. ثم غزو لبنان ووضعه بأكمله تحت الوصاية الإسرائيلية. وإعادة الفلسطينيين إلى المخيمات كلاجئين ينتظرون الإحسان من السماء والأمم المتحدة. وإصابة سوريا بالشلل عسكريا. والتهديد بأن تكون الأردن هي نفسها الدولة الفلسطينية.. كل هذا هو إعداد للمسرح الجغرافي والسياسي بالمنطقة لما هو أهم.

هذا الأهم والأخطر سوف يكون في النهاية هو منابع البترول العربي في الخليج، وستكون الحجة وقتها هي أن تأمين إمدادات البترول يتم لحساب الغرب الصناعي. ولمنع أي قوة معادية. محلية أو خارجية. من استخدام البترول سياسيا ضد الولايات المتحدة. وفي سعي إسرائيل لذلك. فإنها في الواقع لا تحتاج بالضرورة إلى احتلال كل متر في الخليج العربي. بل وربما لا تحتل مترا واحدا على الإطلاق. ولكنها يكفي أن تكون قد أثبتت للجميع أنها قوة عظمى بما فيه الكفاية. وأن تجعل قوتها في المنطقة محل تصديق من يعينهم الأمر. أما الباقي فيمكن التوصل إليه بتغذية وتنمية اضطرابات داخلية تجعل التدخل ممكنا فيما بعد. فما فعلته إسرائيل في لبنان لم يبدأ في سنة ١٩٨٢، وإنما بدأ بعمل «سلسلة من الهزات» وتغذية «غليان» و «خلخلة الاستقرار» على حد تعبير موشى شاريتياهو ساسون قبلها بسنوات طويلة.

(٣) جريدة "معزيف الامرائيلية" - ١٨ / ١٢ / ١٩٨١

وفي سعى إسرائيل إلى انتحال دور لنفسها في معادلة البترول العربي فإنها تريد أن تضرب عصافورين بحجر واحد.

فاولا: هي تريد أن ترشح نفسها للغرب على هذا النحو، كوكيل عنه في ضمان وحماية إمداداته من البترول العربي، خصوصا إذا ظلت الدول العربية البترولية عارية من أى نظام دفاعى عربى قابل للتصديق ولا يترك ثغرة أمام الولايات المتحدة. بكلمات أخرى، تريد إسرائيل أن تقول إنه لابد من أن تذهب الولايات المتحدة بنفسها إلى الخليج عسكريا، وعليها فقط أن توكل المهمة إلى السمسار الإسرائيلى، مقابل العمولة السياسية والعسكرية الكافية. ومن ناحية ثانية فإن وجود هذا الخطر الإسرائيلى، مرثيا وواضحا وقابلا للتصديق، هو أيضا سلاح كاف للابتزاز ضد دول الخليج نفسها. وهكذا يصل مثل هذا السيناريو فى النهاية إلى أن يصبح حزام الدول العربية البترولية تحت حماية ووصاية الوكيل الإسرائيلى، ويدافع له الجزية أيضا.

أما بالنسبة لإسرائيل نفسها فالمكاسب واضحة ومغرية. لعل أهمها هو أن تحقق إسرائيل لنفسها مزيدا من الارتباط مع المصالح الاستراتيجية للغرب، وللولايات المتحدة على وجه الخصوص.. التى ستقول فى تلك اللحظة نفس ما قاله جيمس بلفور وزير الخارجية البريطانى فى سنة ١٩١٨ : «اننى لا يهمنى فى ظل أى نظام نحتفظ بالبترول.. ولكن من اللازم والمهم لنا تماما أن يكون هذا البترول متاحا لنا» .

ب. المضمون العسكرى للسلام والأمن الإسرائيلى

مع التبلور المبكر لمفهوم «الأمن الإسرائيلى» و «السلام الإسرائيلى» .. ومع جوهرية الأداء الوظيفى لإسرائيل لأنه يرتبط بفكرة قيام إسرائيل نفسها كدولة عازلة وسط العالم العربى، كان من الواضح أن الوسيلة الوحيدة لإقامة مثل هذا السلام هو فرضه على العالم العربى بالقوة العسكرية. فالذى سيأتى بالعرب إلى مائدة المفاوضات للتوقيع على شروط «السلام الإسرائيلى» لن يكون هو الاقتناع، بل الخوف.. والذى يجعل العرب يتكيفون مع تلك الشروط لن يكون ترك الأمور على ما هى عليه.. بل الهزيمة.

وإذا كان قد بدا على الدولة الوليدة بعض درجات الهدوء في السنوات القليلة التالية مباشرة على قيامها في سنة ١٩٤٨ ، فإنها كانت مرحلة تثبيت وجود الدولة ، وامتصاص واستيعاب الأراضي التي خرجت بها من حرب ١٩٤٨ / ١٩٤٩ ، فضلا عن احتمائها خلف غطاء دولي غربي هو «البيان الثلاثي» الذي أعلنته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا سنة ١٩٥١ .

ولكن . بمجرد أن انتهت إسرائيل من مرحلة «التثبيت» هذه.. انطلقت على الفور في محاولتها لفرض «السلام الإسرائيلي» على العالم العربي. وهكذا فإنها . اعتبارا من سنة ١٩٥٣ بدأت تستعد لغزو سيناء . الذي قامت به فعلا ضمن «العدوان الثلاثي» مع بريطانيا وفرنسا في سنة ١٩٥٦ .

ولكن . بمجرد أن اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب من سيناء في مارس ١٩٥٧ بدأت تستعد لحرب يونيو ١٩٦٧ . التي احتلت بها أراضي ثلاث دول عربية . ثم . بمجرد أن توصلت إلى معاهدة مع السادات لتحييد مصر وضمان السلام على جبهتها الجنوبية . استدارت إسرائيل إلى لبنان لكي تغزوها وتفرض عليها شروطا أمنية تخل تماما بسيادة لبنان وعرويته .

فالهدف السياسي الإسرائيلي الشامل هو فرض السلام الإسرائيلي «على المنطقة» . ولكي يكون هذا ممكنا . كان من الضروري أن نتأمل ونحلل مضمونه العسكري . ومجموعة الأسس التي يقوم عليها هذا المضمون .

أولا : إسرائيل هي القوة العسكرية الرادعة :

الردع بالمفهوم الشامل يعني إقناع الخصم بأنه لا جدوى من المقاومة . ولا مفر من الإذعان والقبول بما يفرضه الطرف الآخر . وبهذا المفهوم فإن «الردع» يمكن إذن أن يتضمن وسائل سيكولوجية وإعلامية ودبلوماسية وسياسية واقتصادية . بقدر ما يتضمن بالطبع وسائل عسكرية . ولأننا نقتصر الآن على بحث الجانب العسكري فقط . فإن الردع يستلزم توفير القوة العسكرية القادرة أولاً على إقناع الخصم بأنه لا جدوى من المقاومة ولا بد من الإذعان . والقادرة ثانيا على تحقيق كل هدف سياسي يدخل في إطار الأمن الإسرائيلي .

وهكذا. فإن الحكومة الإسرائيلية قامت مبكرا في سنة ١٩٥٣ بوضع برنامج لبناء قوة عسكرية رادعة. وتبلورت عقيدتها العسكرية في مفهوم شن الحرب الوقائية. أو ضربة الإجهاض. لمنع أى احتمال بتحسين القوة العربية كما ونوعا. مع ذلك. أصرت إسرائيل في سنة ١٩٥٦. أثناء التخطيط البريطاني الفرنسي المشترك لضرب مصر عسكريا. على الحصول على تعهد بضرب المطارات المصرية وحماية إسرائيل جويا. قبل أن تتقدم هي لغزو سيناء. إلا أنه رغم «انتصار» إسرائيل عسكريا في حربي. ١٩٥٦ و ١٩٦٧. فإنها أصيبت بهزيمة سياسية كبرى في كلتا المرتين. إن فرض «السلام الإسرائيلي» على الحرب لم يتم. والهزيمة العسكرية لم تجعل العرب اقرب إلى قبول هذا السلام. بل إنها في الواقع جعلتهم أكثر إصرارا على قبول التحدى الإسرائيلي وأكثر جدية في الاستعداد لمواجهته. وفي طريق إسرائيل للتحويل إلى بناء قوة عسكرية رادعة. فإنها استثمرت كل شئ. ابتداء من العلاقة الخاصة مع فرنسا في الخمسينات. ثم مع ألمانيا الغربية بدرجة ما. والولايات المتحدة بدرجة اكبر في الستينات. وأخيرا مع الولايات المتحدة وحدها في السبعينات. ولقد جعل التوازن بين أمريكا والاتحاد السوفيتي من المستبعد التورط في مواجهات عالمية. ولكن سرعانا ما بلورت الولايات المتحدة لنفسها بعد ذلك مفهوم «الحرب المحدودة» كبدائل عن عدم استخدام الرادع النووي. ولأن المواجهة بين القوتين قد تحولت إلى تعايش سلمى ثم إلى وفاق في النهاية. فإن إسرائيل أصبحت تقوم بالوكالة بتنفيذ ما تعجز عنه القوى الخارجية في المنطقة. وأصبح هدف تحويل إسرائيل إلى قوة عسكرية رادعة وكبرى بالمنطقة لا يرتبط فقط بأهداف إسرائيلية، بل ويرتبط أيضا بدور تريد الولايات المتحدة أن تلعبه بغير أن تتحمل هي مباشرة وزر المسؤولية عنه في التوازن الدولي. ولقد ساعد هذا الاتجاه. عدم وجود عمل عربي فعال. خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. لإحباط هذا المستوى الجديد في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. أو حتى مجرد الاعتراض عليه.

ولقد حدث مثلا. أثناء نظر مجلس الشيوخ الأمريكي لصفقة عسكرية أمريكية جديدة إلى إسرائيل. إن وجه أحد أعضاء المجلس سؤاله إلى هنرى كيسنجر عن تقديره لاحتمال

أن تؤدي الصفقة إلى استفزاز العرب وإثارة غضبهم. فرد عليه كيسنجر : إن العرب لن يحتجوا.. لأنهم في الواقع لن ينتبهوا !

وهكذا. فإن رغبة الولايات المتحدة في حماية مصالحها. والتي منعته من أن تكون موردا مباشرا للسلاح إلى إسرائيل طوال الخمسينات. وحتى سنة ١٩٦٧. قد تحولت إلى تعامل محدود بعد حرب يونيو. ثم إلى تعامل ضخم ابتداء من سنة ١٩٧١. ثم أخيرا إلى تعامل أوسع نطاقا منذ سنة ١٩٧٥.

وهكذا. فإنه لم تزد قيمة صادرات السلاح الأمريكي إلى إسرائيل في سنة ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ عن ٢٥ و ٨٥ و ٣٠ مليون دولار على التوالي.. فإنها ارتفعت من ثلاثين مليون دولار إلى ٥٤٥ مليون دولار مرة واحدة في سنة ١٩٧١. ثم ٣٠٠ مليون دولار في ١٩٧٢. ثم ٣٠٧.٥ مليون دولار في سنة ١٩٧٣. وفي سنة ١٩٧٤. وكنتيجة مباشرة لتعويض خسائر إسرائيل في حرب أكتوبر. قفزت إلى ٢٤٠٠ مليون دولار. وخلال أقل من خمس سنوات من حرب أكتوبر «منحت الولايات المتحدة لإسرائيل مساعدات بلغت قيمتها عشرة بلايين دولار. أكثر من نصفها معدات عسكرية»^(١).

مع ذلك. فقد كان التطور الأكثر خطورة هو ما فعلته إسرائيل في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣. فتجربة الجسر الجوي والبحري الأمريكي لإنقاذ إسرائيل أثناء الحرب وبعدها. قد جعلت إسرائيل تركز في اتفاقياتها مع الولايات المتحدة على الحصول على حقوق تصنيع بعض المعدات العسكرية المتطورة كجزء من زيادة قدراتها على الاستقلال العسكري وتوسيع القاعدة المحلية لإنتاج السلاح. وكانت آخر خطوة في هذا الاتجاه هي موافقة الولايات المتحدة على تمويل مشروع إنتاج الطائرة «لافي» في إسرائيل بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٤ وإنتاجها بالتكنولوجيا الأمريكية.

ولم يرتبط حجم ومستوى القوة العسكرية الرادعة لدى إسرائيل بوجود سلام رسمي مع العرب من عدمه. فبينما هي توقع الاتفاق الثاني لفض الاشتباك مع مصر في سنة ١٩٧٥. كانت

(١) مجلة «تيم» الأمريكية - ١٩٧٨/٣/٧٧

تعلم أن خطر وجود حرب عربية قد أصبح بعيدا جدا. بعد أن تلاشت علاقة مصر العسكرية بالاتحاد السوفيتي، وبعد أن تعهدت مصر في الاتفاقية بعدم استخدام القوة أو التهديد بها مع إسرائيل. وبأن تظل الاتفاقية سارية المفعول إلى أن تحل محلها اتفاقية سلام نهائية.

مع ذلك. بل وربما لهذه الأسباب نفسها. فإن إسرائيل ضاعفت جهدها لدعم وتطوير قوتها العسكرية. وهكذا كان في مقدمة «الثن» الذي أعطاه هنري كيسنجر لإسرائيل في الاتفاقية هو كميات أضخم وأكثر تطورا من السلاح. من بينها صاروخ «بيرشنج» طويل المدى. وطائرات «أف - ١٦»، والتفاوض للحصول على حق تصنيع أسلحة متطورة جديدة. والتعهد للحصول على إمدادات عسكرية منظمة وأوسع نطاقا لدى طويل زمنيا - قدرته إسرائيل بعشر سنوات.

ومرة أخرى نشأت تطورات سياسية جديدة أدت إلى القضاء نهائيا على احتمال حرب عربية. على الأقل في المدى القريب أو المتوسط. وكان أبرز تلك التطورات هو قيام الرئيس المصري السابق أنور السادات بالذهاب إلى القدس والتفاوض المباشر على صلح منفرد. وهو ما تم التوصل إليه مع إسرائيل بالفعل في كامن ديفيد. في سبتمبر ١٩٧٨. مع ذلك ظل بناء القوة العسكرية الإسرائيلية الرادعة يسير قدما. وعلى نطاق أضخم. وتقدمت إسرائيل إلى الولايات المتحدة ببرنامج كامل للمشتريات العسكرية أسمته «ماتمون - سي» لتمويل مشتريات إسرائيل العسكرية لمدة تسع سنوات تالية. وبمقتضى ذلك البرنامج فقد وضعت إسرائيل خطة لدعم قوتها العسكرية يتكلف تنفيذها ثلاثة عشر بليون ونصف بليون دولار. ومبتدئها تسع سنوات، وتطلب من الولايات المتحدة زيادة معونتها العسكرية لإسرائيل من ألف إلى ١٥٠٠ مليون دولار سنويا.

وكان هذا طبيعيا تماما.. لأن القوة العسكرية الرادعة لا تريد بها إسرائيل مجرد تفادى الحرب مع العرب. أو حتى مجرد الانتصار عليهم في حرب جديدة. وإنما تريد بها أساسا فرض «السلام الإسرائيلي» على المنطقة بأسرها.

والواقع إن المعونات العسكرية الأمريكية التي تلقتها إسرائيل منذ قيامها بلغت ١٨ ألف مليون دولار (من بينها ١٧٠٠ مليون دولار في ميزانية ١٩٨٣. الثلث منحة لا ترد. والثلثان

فى شكل قروض ميسرة على ٣٠ سنة). وهذه المعونات هى بخلاف المعونات الاقتصادية. التى بلغت ٨٠٦٠ مليون دولار لنفس الفترة. وفى ديسمبر ١٩٨٣ أعلن أن الولايات المتحدة قررت تحويل كل معوناتنا العسكرية الإسرائيلية. وبالكامل. إلى منح لا ترد. وقد أصبحت إسرائيل. وفى ظل معاهدتها للصلح مع مصر. تنفق ما قيمته ٥٥٠٠ مليون دولار سنويا على مشتريات السلاح. يمثل النصيب الأمريكى منها نحو الثلث. وقبل الغزو الإسرائيلى الشامل للبنان فى يونيو ١٩٨١ كانت القوة الجوية الإسرائيلية قد وصلت إلى ٦٠٢ طائرة حديثة ومتطورة / ٨٥ ٪ منها أمريكى الصنع. وبالإضافة إلى ذلك. فى الأسبوع الذى جرى فيه الغزو نفسه كانت الحكومة الأمريكية قد قررت التقدم إلى الكونجرس بمشروع صفقة جديدة لإمداد إسرائيل بـ ٧٥ طائرة جديدة من طراز «أف - ١٦» تبلغ قيمتها ٢٥٠٠ مليون دولار.

وإسرائيل هى إحدى خمس دول يسمح لها بأن تصرف أموال المعونة الأمريكية خارج أمريكا. كما أنها تحصل على امتيازات أخرى من الحكومة الأمريكية من بينها القيام بتنفيذ عقود دفاعية أمريكية وحق امتلاك أحدث الأسلحة الأمريكية المتطورة بما فيها الأجهزة الالكترونية. وقد استطاعت مثلا شركة «تاديران Taderan» وهى شركة إسرائيلية أمريكية فى تل أبيب. إن تنتزع عرضا من شركة أمريكية هى شركة «دالاس للالكترونيات» لتنفيذ عقد قيمته ٤٠ مليون دولار لتزويد الدبابات والمصفحات فى الجيش الأمريكى بأحدث أجهزة الراديو. كما تقوم شركة «برانت وهوايتى» بتزويد الطائرات الإسرائيلية الصنع «ليفى» بأحدث الأجهزة الالكترونية الأمريكية. وإما الطائرة الإسرائيلية طراز «كفير» فهي تستخدم دينامو وآلات جنرال إلكترونك الأمريكية.

والواقع إن إسرائيل تشتري مباشرة ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار أجهزة عسكرية سنويا من خمسة عشر ألف شركة أمريكية. وهو الأمر الذى يثير أحيانا سؤالا لدى بعض الأمريكيين هو : هل تؤدي هذه المعونات الأمريكية والقروض طويلة الأجل. وحق الشراء المباشر من الشركات الأمريكية. إلى تحكم الولايات المتحدة فى سياسة إسرائيل.. أو أن الأمر يصبح أحيانا عكس ذلك ؟

وقد رد مرة أحد مسئولى وزارة الدفاع الأمريكية على ذلك بقوله : « ليست المسألة هي أننا لا نستطيع التحكم فى سياسة إسرائيل. وإنما المسألة هي أننا اخترنا بمحض إرادتنا ألا نقوم بممارسة أى نوع من التحكم على إسرائيل » !

والواقع أن هذا التضخم المفاغجى فى العلاقة العسكرية بين إسرائيل وأمريكا لم يحصل على فرصته كاملة إلا فى سنوات غياب رد الفعل العربى ولمزيد من السخرية المحزنة أيضاً.. سنوات توجه السادات إلى الصلح مع إسرائيل.. وإذا نحينا الجانب السياسى فى العلاقة الأمريكية الإسرائيلية جانباً. يظل الأمر المجرد أماننا هو الحقيقة التى بدأت إسرائيل تروج لها عشية وأثناء غزوها الشامل للبنان فى سنة ١٩٨٢ : إن إسرائيل أصبحت القوة العسكرية الرابعة فى العالم.

ويعتمد جوهر القوة العسكرية الرادعة لإسرائيل. خصوصاً بعد سنة ١٩٧٧. على جعل كل العواصم العربية المؤثرة داخل نطاق سيطرتها العسكرية. ومن هنا اختارت إسرائيل أسلحة دون أخرى. وفضلت طرازاً من الطائرات على الآخر. يجعل بغداد والخرطوم والقاهرة وطرابلس والرياض. فضلاً عن دمشق وعمان وبيروت. فى نطاق قدراتها على الردع العسكرى. وقد حصلت إسرائيل على تلك الأسلحة والطائرات والصواريخ طويلة المدى علناً وفى وضوح النهار. وطبقاً لتخطيط لم تنكره هى فى أى وقت. وتنفذه وتسير فيه قدما سنة بعد أخرى. وهكذا. فحينما تحدث أرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى عن استراتيجية إسرائيل فى الثمانينات فإنه لم يخف امتداد هذه القوة العسكرية الرادعة حتى الخليج العربى والباكستان شرقاً. والدول العربية فى الشمال الإفريقى غرباً.

ويسجل أحد التقارير الأمريكية المتخصصة^(١) أنه : « بالنظر إلى أنواع المعونات العسكرية (الأمريكية) التى تزايد تفضيل إسرائيل لها... فإن المرء يستخلص وجود تركيز أساسى فى التخطيط العسكرى بالشرق الأوسط على نمط الحرب التى تخوضها

(1) Implications of The 1976 Arab J Israeli Military Status : American Enterprise InstituteJ Washington J 1976

قوات لا تشتبك مباشرة في قتال الخط الامامي للجبهة. ومثل هذه الحرب ستكون موجهة ضد أهداف وراء خطوط القتال - أهداف اقتصادية في البنية الأساسية. مثل مراكز المواصلات والسكة الحديد والنقل والموانئ والسدود. وأيضا ضد أهداف مدنية بالكامل بهدف إشاعة حالة من الهلع والرعب» .

ويسجل التقرير أيضا أن إسرائيل قد لجأت إلى هذا الأسلوب عندما قامت بضرب أهداف مدنية بالعمق المصرى كرد على حرب الاستنزاف التى شنتها مصر سنتى ١٩٦٩ و ١٩٧٠. ثم كررت ذلك بضربها الأهداف المدنية فى العمق السورى أبان حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣. ولذلك فانه «منذ حرب أكتوبر أصبح فى مقدمة قوائم الأسلحة التى تطلبها إسرائيل وتحصل عليها. تلك الأسلحة التى تكفل لها توجيه ضربات وقائية اجهازية فعالة ضد أهداف فى المؤخرة والعمق بكل من مصر وسوريا - أهداف كالمطارات ومراكز الإمداد والتموين ومراكز القيادة ومراكز الدفاع الجوى - وهى أهداف يمكن أن توجد منتشرة بامتداد البلد كله فى كل حالة. وهذه الأسلحة (التي تحصل عليها إسرائيل منذ حرب أكتوبر) تتضمن الصواريخ أرض - أرض. وجو - أرض. والقنابل الموجهة بأشعة ليزر. وأسلحة مثل هذه يمكن إطلاقها من الأرض أو الجو أو البحر» .

وقد «زادت إسرائيل بالتحديد من قدرتها على شن حرب وقائية واجهازية فعالة ضد كل من مصر وسوريا. خصوصا ضد الأهداف المدنية الاقتصادية ومراكز المواصلات والسكة الحديد والتتقل التى تشكل البنية الأساسية فى كل من البلدين» .

إن التقرير يستخلص أن دروس حرب أكتوبر التى خرجت بها إسرائيل «قد لا يكون بالضرورة فى الاتجاهات السلمية» لأن إسرائيل بدأت على الفور تعيد بناء قوتها على الردع المسبق. بنظم أكثر تطورا. وبحيث تكون قادرة. حينما يناسبها ذلك. على أن تبادر بالحرب. خصوصا ضد مصر أو سوريا. وأن تصيب العمق فى كل من البلدين بأسلحة تكون خارج نطاق الدفاع الجوى المصرى أو السورى. أسلحة كالطائرات التى يتم توجيهها من الأرض أو الجو. والقنابل الموجهة لاسلكيا. والصواريخ. و «كلها يمكن أن تنجز مهمات

في الحرب الاجهاضية المسبقة كان مستحيلا بالنسبة لإسرائيل حتى الآن أن تقوم بها». ومن المهم هنا أن نذكر. أن إسرائيل كانت تفعل ذلك. في نفس الوقت الذي يتجه فيه السادات نحوها من اجل السلام. ويكفي هنا أن نشير إلى ضخامة السلاح الذي حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة في أعقاب الاتفاقية الثانية لفض الاشتباك مثلا مع مصر. فمع أن مصر تعهدت في تلك الاتفاقية بإنهاء حالة الحرب عمليا مع إسرائيل. إلا أن إسرائيل حصلت بعدها على ارتباط امريكي بأسلحة وصلت قيمتها في بعض التقديرات إلى ١٥ بليون دولار.^(١)

ولا يفيد في الرد هنا أن الولايات المتحدة وضعت في سيناء طبقا للاتفاقية محطات للإنذار المبكر. لأن «هذه المحطات قد فقدت صلاحيتها بفعل نفس الأسلحة التي حصلت عليها إسرائيل بواسطة نفس الاتفاقية لفض الاشتباك... وبهذا الشكل تكون الولايات المتحدة قد وضعت نظاما للإنذار للحرب السابقة. وأمدت (إسرائيل) بأسلحة من اجل الحرب القادمة» ! كذلك فإن إسرائيل تزيد كل يوم من عدد البلدان العربية التي تدخل في نطاق نيرانها وقدرتها على التدمير.. خصوصا بالطائرات والصواريخ بعيدة المدى (الصاروخ بيرشنج مثلا تبلغ سرعته ثلاثة ماخ. أو مائة ميل في الدقيقة تقريبا) وبحيث لا يستطيع الطرف العربي الدفاع ضدها. إلا بان يبادر بالهجوم. وهو ما تعرف إسرائيل انه غير محتمل وغير وارد في برنامج اى طرف عربي !

ثانيا : المبادرة بالحرب دائما إلى الأراضى العربية :

منذ لحظات الولادة الأولى. اعتنقت إسرائيل العقيدة الهجومية في الحرب. بما يسمح لها بالاحتفاظ في يديها دائما بزمam المبادرة العسكرية. وهو أمر يوفر لها من البداية مزايا عديدة ضد أى طرف عربي تواجهه.

(١) اشار الرئيس الامريكي جيرالد فورد وقتها إلى ان قيمة الأسلحة التي ستحصل عليها إسرائيل «ملفوسة جدا» . بينما اشارت جريدة «الواشنطن بوست» في ٢١ / ٩ / ١٩٧٥ إلى ان القيمة خمسة عشر بليون دولار.

فمنذ الهدنة الأولى التي تم التوصل إليها مع إسرائيل. كانت هي التي تبادر دائما إلى خرق الهدنة ضد الجانب العربي. في الوقت نفسه كان فيه الجانب العربي يعتقد أن الطابع الدولي للاتفاق سيردع إسرائيل من خرقه. وهكذا. ففي ظل هذا الخرق المفاجئ للهدنة. زادت إسرائيل من مساحة الأرض التي استولت عليها. بحيث أصبحت في حينها ٧٧ ٪ من أراضي فلسطين. بينما كفل لها قرار التقسيم ٥٥ ٪ فقط. وميناء «إيلات» الإسرائيلي الحالي هو نفسه نموذج حي لذلك: فهو أصلا بلدة «أم رشرش» المصرية. وقد استولت عليه إسرائيل خرقا للهدنة.

ومن البداية لخص ديفيد بن جوريون أول رئيس لوزراء إسرائيل عقيدة إسرائيل بالمبادرة بالحرب ونقلها إلى الأراضي العربية خرقا لأي تعهدات دولية بكلماته هذه: «إن المهمة الأولى لوزارة الخارجية الإسرائيلية هي تبرير أعمال وزارة الدفاع الاسرائيلية!» وقال موشى شاريت وزير الدفاع الاسرائيلي: «إنني أفضل ان نهجم العرب وبيدنا العالم.. عن ان ننتظر الهجوم ويؤيدنا العالم.

ولم يحدث أن بادر العرب بالحرب سوى مرة واحدة هي حرب أكتوبر ١٩٧٣. ومن هنا كان النجاح المصري في العبور مثلا. ومع ذلك فبمجرد أن تم العبور لجأت مصر بناء على تعليمات السادات إلى التوقف والدفاع الثابت: بما أدى في رأى المحللين العسكريين إلى ضياع فرصة ذهبية من مصر للتقدم في سيناء بعد الانهيار العسكى الإسرائيلي هناك خلال الأيام الأولى. وهذا الموقف جعل إسرائيل تركز أولا على ضرب الجبهة السورية. وعندما عادت إلى الجبهة المصرية. فإنها عادت مرة أخرى وقد تمتعت بالقدرة على المبادرة في اختيار مواقع ومدى وأهداف هجومها.

على أن المبادرة بالحرب. فضلا عن عنصر المفاجأة واكتساب مراكز أفضل من البداية. تتيح لإسرائيل مزايا أخرى أساسية. في مقدمتها نقل الحرب إلى الجانب العربي. فضلا عن أن هذا يجعل إسرائيل ذاتها آمنة. فإنه يمتص طاقة الجانب العربي ويحول رده إلى مجرد حرب دفاعية داخل أراضيه هو. متحملا في ذلك خسائر ضخمة في موارده ومنشآته فضلا عن الخسائر العسكرية ذاتها.

وفى ظل استسلام عربي غريب لهذا المبدأ. بحجة أن الوضع الدولي لا يسمح بمهاجمة إسرائيل ذاتها. فإن إسرائيل تمكنت دائما من احتلال المزيد من الأراضي العربية الإضافية فى كل مرة. تصبح هى فى حد ذاتها ورقة المساومة الجديدة والضغط من أجل مرحلة أخرى فى «السلام الاسرائيلى». فإما القبول بكل هذا التوسع الجغرافى الإسرائيلى من جانب العرب. وإما القبول بجزء منه. مع إعطاء تنازلات سياسية وعسكرية تجعل إسرائيل فى موقف أقوى فى حربها التالية !

وهكذا فإن إسرائيل حينما واجهتها مصر بحرب استنزاف سنتى ١٩٦٩ / ١٩٧٠ لجأت إسرائيل إلى شن الغارات الجوية فى العمق المصرى. وعندما غزت إسرائيل لبنان فى يونيو ١٩٨٢ قالت فى البداية إن هدفها تأمين مساحة فى الجنوب اللبناى بعمق ٤٠ كيلومترا. وقبل أن يفيق أحد لهذا المطلب العدوانى. قامت إسرائيل بحصار بيروت الغربية. وقبل أن يفيق أحد مرة أخرى لهذا التطور الجديد قامت إسرائيل بغزو بيروت الغربية. وفى النهاية. لم تعد القضية هى قيام إسرائيل بغزو لبنان أصلا. وإنما أصبحت مجرد إخراج إسرائيل من بيروت الغربية ! إما إخراجها من لبنان فلا بد من المساومة بشأنه للحصول على تنازلات سياسية وأمنية.

ومبادرة إسرائيل بالحرب تسمى أحيانا «الحرب الوقائية» أو «ضربة الإجهاض» أو «الحرب الدفاعية» كما يطلق مناحم بيجن على غزو إسرائيل فى ١٩٦٧ لأراضى ثلاثة دول عربية. وكل تلك التسميات هى فى النهاية تعبيرات مختلفة ومتكررة للحرب العدوانية. وإسرائيل. بحرصها الدائم على المبادرة بالحرب. لا تفعل ذلك فقط ضد قوة عربية قائمة. ولكن أيضا ضد قوة عربية محتملة. فعندما بادرت إسرائيل فى يونيو ١٩٨١ إلى تدمير المفاعل النووى السلمى العراقى جنوب بغداد. لم يكن هناك أى خطر محتمل من العراق على إسرائيل. بل كانت العراق ممتصة تماما بحربها الدامية مع إيران. ولم يكن المفاعل نفسه عسكريا. وإنما للإغراض السلمية ويخضع للتفتيش الدولى (وهو ما لم تخضع له إسرائيل بالنسبة لمفاعلاتها) فضلا عن أن العراق وقعت على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (بينما لم تفعل إسرائيل ذلك). ومع هذا كله. اعتبرت إسرائيل أن

مجرد حيازة العراق لمعرفة تكنولوجيا متقدمة على هذا المستوى هو خطر على أمنها. ومن ثم بادرت بشن الهجوم على أرض العراق نفسها.

ثالثا : إسرائيل قوة نووية - أو الرادع الشامل :

فى ١٣ يونيو ١٩٥٢ تألفت لجنة الطاقة الذرية فى إسرائيل. ضمن إطار وزارة الدفاع الإسرائيلية. وفى النصف الأول من سنة ١٩٥٣ وقعت إسرائيل مع فرنسا اتفاقا للتعاون المشترك فى مجال الذرة. ولم يتم الكشف عن هذا الاتفاق إلا فى نوفمبر سنة ١٩٥٤. حينما كشف «جون موك» ممثل فرنسا فى الأمم المتحدة ووزير دفاعها السابق. فى نيويورك عن وجود هذا الاتفاق. وفى نفس الشهر اضطر ممثل إسرائيل إلى تأكيد النبأ. قائلا إن هناك وحدة تجريبية لإنتاج الماء الثقيل فى إسرائيل. وإن العملية قد «عدلت وطبقت فى فرنسا» . ثم أعلن موشى شاريت رئيس وزراء إسرائيل بعدها أمام الكنيست الاسرائيلى أن فرنسا وإسرائيل قد عقدت اتفاقا للتعاون فى مجال البحث الذرى ينص على تبادل المعلومات فى ميدان الذرة.

وقد أتاح هذا التعاون الذرى مع فرنسا لإسرائيل أولا أن تحصل على ثروة من المواد والمعلومات العلمية. فضلا عن تدريب العلماء والفنيين الاسرائيلى فى منشآت أكثر تطورا وتقدما. ثم اختصار الوقت اللازم للتوصل إلى المعرفة الذرية المطلوبة.

وفى سنة ١٩٥٧ قرر ديفيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل أن الوقت قد حان لكى تمتلك إسرائيل السلاح الذرى. وكان رأيه وقتها هو «إن إمكانية السلام بين إسرائيل والشعوب العربية تتوقف إلى حد كبير على قوة إسرائيل العسكرية... على قوة كافية لتكون رادعا فعلا. وعلى احترام مركز إسرائيل الدولى. فإذا اقتنع الحكام العرب بأنهم لا يستطيعون تصفية إسرائيل. سواء بالإجراءات العسكرية. أو بمحاصرتها وعزلها. فإنهم سيدركون ضرورة السلام والتعاون مع إسرائيل» .

بكلمات أخرى يريد بن جوريون أن يقول إن العرب سيأتون إلى إدراك «ضرورة» السلام مع إسرائيل عندما يقتنعون بأنه لا جدوى من المقاومة. ولا بديل عن الإذعان.

ولكن. هل السلاح الذري لإسرائيل له دور في تحقيق هذا الإذعان، العربي ؟، إن الإجابة العملية هي ما قامت به إسرائيل فعلا. ففي سنة ١٩٦٤ حصلت على مفاعل نووي إقامته في ديمونا بصحراء النقب. وقوته ٢٤ مليون وات حراري. يبلغ انتاجه السنوي ٨٧٦٠ جراما من البلوتونيوم. أي ما يكفي لانتاج قنبلة ذرية. سرعان ما ستتضاعف خلال عشر سنوات لكي تصبح ما يكفي لانتاج عشر قنابل ذرية صغيرة.

وقد أعلنت إسرائيل رسميا أن الهدف من أبحاثها هو استخدام الذرة في الأغراض السلمية. فبغير ذلك لا تستطيع إسرائيل تحمل المسؤولية الدولية المترتبة على أن تكون هي أول من يدخل هذا السلاح الخطير إلى الشرق الأوسط. بل إن إسرائيل. مبالغة في السرية. زعمت للولايات المتحدة في البداية أن ما يقام في ديمونة. هو مجرد مصنع للنسيج. ومع ذلك رفضت إسرائيل طلبا أمريكيا بالنتقيش على مركز ديمونة. وعادت من جديد في سنة ١٩٦٦ ترفض طلبا تقدم به وفد الكونجرس الأمريكي برئاسة السناتور نيبوكوف بزيارة منطقة ديمونا كلها. واعتبارا من سنة ١٩٧١ أوقفت إسرائيل حتى زيارات العلماء الأمريكيين لمركز ديمونة.

والواقع كان لها علاقتها الذرية الخاصة مع الولايات المتحدة نفسها. بالتوازي مع العلاقة الفرنسية. ففي يوليو ١٩٥٥ عقدت إسرائيل اتفاقية مع الولايات المتحدة لتبادل المعلومات الخاصة بالمفاعلات المتخصصة في مجال البحث العلمي. وحصلت بمقتضاها على ٦٥٠٠ تقرير من «لجنة الطاقة الذرية الأمريكية». كما أسهمت الحكومة الأمريكية في إقامة مفاعل إسرائيل في «ناحال سوريك». أصبح قادرا على استخدام ١٠ كيلوجرامات من اليورانيوم. وابتداء من سنة ١٩٦٥ أسقطت إسرائيل من الاتفاقية شرط الإشراف الدوري الأمريكي للتحقق من أنه لا يستخدم بقصد صنع أسلحة نووية. مكتفية بتقديم تقرير دوري إلى لجنة الطاقة الذرية الأمريكية.

مع ذلك بدأت تتسرب بواسطة إسرائيل نفسها معلومات عن قدرتها الذرية. بعد أن تحولت سياستها من الإنكار الكامل إلى «نصف إنكار». ونصف إعلان. ومن هنا نستطيع أن نفهم تصريح أفرايمم كاتزيم رئيس إسرائيل في أول ديسمبر ١٩٧٤ حينما قال : إن إسرائيل لديها إمكانية ذرية. وقد لا تعني كلماته بالضرورة قنابل ذرية. ولكنها تعني

بالتأكيد القدرة على إنتاجها. ومن ناحية أخرى فإن مصادر المخابرات الأمريكية تعتقد أن إسرائيل يمكن أن يكون لديها الآن ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ قنبلة ذرية صغيرة^(١) قد لا تكون من أحدث طراز ولكنها ذات قوة تدميرية كافية بمقاييس الشرق الأوسط.

وربما يكون التصور المنتشر أن الاستخدام الوحيد للسلاح النووي هو في حالة الردع الشامل: أو كمجرد رادع استراتيجي. لكن ما يتم إغفاله غالبا هو أنه بالنسبة لدولة تقوم عقيدتها العسكرية على الهجوم المسبق فإنه «... سيكون هناك اتجاه لتحريك الأسلحة الذرية إلى خارج نطاق الردع.. وإدخالها في استراتيجية الهجوم نفسها. بكلمات أخرى : حيث توجد الحرب الحقيقية. فإن الأسلحة الذرية سوف تستخدم تدريجيا» على حد تعبير المحللين الأمريكيين «روبرت برانجر» و «ديل تاهينين» .

والواقع أنه بغير حتى أن تنتظر إسرائيل لحظة الاستخدام الفعلي لقدرتها النووية. فبأن مجرد وجود تلك القدرة لدى إسرائيل وحدها: ووجود الجانب العربي عاريا منها -متصورا أن في الضمانات الدولية ما يكفيه- يعني أن تمتلك إسرائيل قدرة على ابتزاز العالم العربي كله سياسيا. ومن هنا فقط نستطيع أن نفهم إصرار إسرائيل على تدمير المفاعل النووي السلمي العراقي في يونيو ١٩٨١. رغم فشلها في محاولتها الأولى لتدميره في سبتمبر ١٩٧٩. وبقاء الجانب العربي مجرد من «التوازن» مع إسرائيل في هذا المجال. يمكن إسرائيل من استخدامه بالفعل كرادع نفسي وسياسي يضعف تماما القدرة العربية على الصمود أمام محاولة إسرائيل فرض «السلام الإسرائيلي» على المنطقة.

رابعا : حلف عسكري بزعامة إسرائيل

مع مطلع عام ١٩٧٩ بدأت تتردد اقتراحات تجريبية عن الحاجة إلى استخدام وسيلة حديثة لضمان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وتصادعت تلك الاقتراحات مع زيارة وزير الدفاع الأمريكي لبعض دول المنطقة. وإسرائيل. في فبراير من تلك السنة. وفي نفس

(١) جريدة «يوسطن جلوب» ٣١ / ٧ / ١٩٧٥ - «الواشنطن بوست» ١٥ / ٣ / ١٩٧٦ - «نيويورك تايمز» ١٦ / ٣ / ١٩٧٦.

الوقت صرح السناتور «هنري جاكسون» الذى اعتبر طويلا صوت إسرائيل الأول فى مجلس الشيوخ. مطالبا بضرورة قيام حلف عسكرى فى منطقة الشرق الأوسط يتكون من الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر والملكة العربية السعودية.

وفى مقال كتبه إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق فى صحيفة «جويش كرونيكل» البريطانية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٧٩ كتب بصراحة : «إنه يجب إبرام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على وجه السرعة من أجل إقامة جبهة إسرائيلية مصرية مشتركة موالية للغرب» . وقبل ذلك كتبت صحيفة «يديعوت احرونوت» الإسرائيلية فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ تقول : «إن مصر الآن فى حاجة إلى عقد حلف عسكرى مع إسرائيل. لكى تتمكن مصر من حماية منابع النيل ضد الخطر السوفيتى»

والواقع أن تلك الفكرة كانت تعكس تصورا إسرائيليا محددا. كانت قد أشارت إليه وكتبت عنه من واشنطن بالتفصيل فى مقال لى بجريدة «الأخبار» القاهرية فى ٤ أغسطس سنة ١٩٧٨ تحت عنوان «السلام على الطريقة الإسرائيلية» : العقل من إسرائيل. والمال من السعودية. والأيدى العاملة الرخيصة من مصر. فيتكون حلف عسكرى فى الشرق الأوسط! والمفهوم الإسرائيلى فى هذا الاتجاه عبر عنه مقال أبرزته جريدة «النيويورك تايمز» الأمريكية فى ٣ يوليو ١٩٧٨. وكتبه «إدجار برونجمان» رئيس فرع أمريكا الشمالية للمؤتمر اليهودى العالمى. بعنوان «نحو منظمة دفاعية فى الشرق الأوسط» .

والكاتب اليهودى الصهيونى يبدأ بالتقرب من القارئ الأمريكى. فيقول : «إن الرغبة فى إبعاد الروس من منطقة الشرق الأوسط هى عامل موضوعى يجمع بين دول الشرق الأوسط (بما فيها إسرائيل).. ثم يجمع بينها وبين الولايات المتحدة. وتلك هى الحقيقة الرئيسية التى تغيب عن الجميع وسط الجمود الحالى (فى عملية السلام) بالشرق الأوسط... إن مثل تلك الرغبة الجماعية (فى إبعاد الروس) هى التى ولدت بعد الحرب العالمية الثانية منظمة حلف شمال الأطلسى. وهو معاهدة أمن مشترك تقوم على القوة العسكرية وإعادة البناء الإقليمى الذى يدل عليه مشروع مارشال. وفيما بعد تفتحت السوق الأوروبية المشتركة. وتلك العناصر أدت معا إلى نهضة أوروبا الغربية».

ثم ينتقل رئيس المؤتمر اليهودى العالمى لشمال أمريكا إلى فكرته الأساسية . فيقول : «أن هناك شيئاً موازياً لذلك فى الشرق الأوسط . وهو منطقة رئيسية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة المعنوية والاقتصادية والاستراتيجية... إن الولايات المتحدة لديها التزام اخلاقى غير قابل للنقصان نحو إسرائيل.. إن لديها أيضاً احتياجاً متناقصاً لمواد البترول العربية . والمطلوب الآن فى الشرق الأوسط هو شيء مشابه لحلف شمال الأطلسي.. فالآن يمكن ربط الشرق الأوسط بمعاهدة مماثلة . ولنسمها منظمة الدفاع بالشرق الأوسط . ضد التهديدات الخارجية . والولايات المتحدة موجودة كشريك كامل» .

ويواصل الكاتب الترويج للفكرة فيقول : «من الذى يشترك فى هذا المشروع ؟ إنهم : إسرائيل . ومصر . والسعودية . والأردن ، ودولة الإمارات العربية . والكويت . والبحرين . وعمان . وقطر . وربما المغرب . وإيران . والسودان» .

إن أحد أهداف الحلف سوف تكون . طبعاً . هى إبعاد الروس عن الشرق الأوسط . ولكن ما هى أهدافه بالنسبة للمنطقة نفسها ؟ يرد رئيس المؤتمر اليهودى العالمى لأمريكا الشمالية فى مقاله قائلاً : «فقط . فكروا فيما يحدث لو جمعنا معاً : البراعة الإسرائيلية .. والأموال السعودية .. والأيدى العاملة المصرية» .

تلك إذن هى الفكرة الأساسية . فبعد أن يضم الكاتب الصهيونى معظم دول الجامعة العربية (التى لن يكون لها وجود فى تلك الحالة بالطبع) مضيفاً إليها إسرائيل وإيران (قبل سقوط الشاه) فإن فكرته الأساسية هى : هناك تخلف عقلى تعاني منه كل من السعودية ومصر ، بحيث إن كلا منهما لن يشفيه من هذا المرض إلا «البراعة» الإسرائيلية القادمة فى الطريق . إنها نفس الفكرة التى أعلنها مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل بالكنيست فى مواجهة السادات من قبل . عندما تحدث عن الزواج بين «العبقرية اليهودية والأموال العربية» .

مع ذلك فإن الكاتب الصهيونى لم ينته بعد من شرح كل «مزايا» فكرته . فهناك مزايا أخرى جانبية . هناك مزايا بالنسبة للعرب . ثم بالنسبة لإسرائيل . وهكذا يواصل ترويج فكرته أمام القارئ الأمريكى فيقول : «إن العالم الإسلامى المعتدل يستطيع - بهذا التحالف الجديد الذى سيحقق السلام - أن يجتاز توتراته الداخلية من أجل المنفعة المشتركة...»

ثم هناك مزايا أخرى في المدى القصير... مثلاً وجود قاعدة عسكرية للحلف الجديد في الضفة الغربية لنهر الأردن. وهي على بعد تسعة أميال فقط من البحر الأبيض. يمكن أن يسهل اتفاق الإسرائيليين والعرب.. وبنفس المعيار. فإن وجود قاعدة عسكرية للحلف الجديد تحل محل القاعدة الجوية الإسرائيلية الحالية في سيناء يمكن أن يقضى أيضاً على الشكوك الإسرائيلية المصرية.

هكذا إذن. في رأى رئيس المؤتمر اليهودى العالمى لشمال أمريكا. يخرج الجميع سعداء: إسرائيل سعيدة بالأرض بعد وضع علم أمريكى عليها. ومصر سعيدة بتشغيل وتأجير أيديها العاملة الرخيصة. والسعودية سعيدة بإزاحة هموم استثمار أموالها من صدها. والولايات المتحدة سعيدة بقواعدها العسكرية الجديدة التى أصبحت متاحة لها على الأرض العربية.. وبالذات فى سيناء والضفة الغربية!

ومرة أخرى لم تكن تلك الفكرة إلا عرضاً جديداً لفكرة قديمة كانت إسرائيل تسعى إليها من البداية. فقبل هذا العرض الجديد بأربعة عشر عاماً. طرح إيجال آلون نائب رئيس وزراء إسرائيل الأسبق فى كتابه «الصراع العربى الإسرائيلى» فكرة تقوم على «تكوين رابطة كومنولث إقليمية للتعاون الاقتصادى والسياسى والعلمى والثقافى. والتعاون فى مجال الأمن. تضم جميع دول المنطقة أو معظمها».

وهى أيضاً نفس الأفكار التى روج لها وزير الخارجية الأمريكى الأسبق فى منتصف السبعينيات فى «قمة الهجوم السياسى الأمريكى الذى قاده فى ذلك الحين» على حد تعبير المصادر الإسرائيلية^(١) أثناء تفاوضه مع السادات. حيث إن كيسنجر «هو الذى أدى إلى انتقال مصر من الصيغة السوفيتية إلى الصيغة الغربية». فمن أجل الترويج لمثل هذا الحلف. بدأت إسرائيل تروج لفكرة أن الإخطار السوفيتية تتزايد فى الشرق الأوسط. وخصوصاً فى اثيوبيا واليمن الجنوبية و.. فى الخليج الفارسى انتهى المعقل الهام الموالى للأمريكيين فى إيران. وفى شمال الشرق الأوسط. بتركيا. هناك أزمة اقتصادية صعبة وعدم استقرار. إن الولايات المتحدة تحاول أن تعمل على استقرار قلب الشرق الأوسط. كما تخلق فى هذه المنطقة حلفاً مستقراً موالياً لها.

(١) جريدة «عل هשחר» الإسرائيلية ١٩٧٩/٢/١٤

وكان السادات قد أعلن في سنة ١٩٨١ . قبل شهور قليلة من اغتياله . بأنه ربما يفكر في إدخال مصر في عضوية حلف شمال الأطلسي . ولعله كان يجس النبض نحو الفكرة الأصلية عندما ذكر ذلك . لأنه إزاء رد الفعل المضاد لفكرته . تراجع عنها فيما بعد . فلقد جاءت تصريحات السادات تلك في أعقاب جولة قام بها ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكي وقتها (وأحد أكبر أنصار إسرائيل داخل إدارة ريجان . إلى أن تمت أقالته) ساعيا إلى ترويج فكرة التوصل إلى إجماع استراتيجي بين إسرائيل ومصر والسعودية وبعض دول المنطقة . إجماع . يتفق على أن الخطر الأول في الشرق الأوسط هو النفوذ السوفيتي وليس الصراع العربي الإسرائيلي واحتلال إسرائيل للأراضي العربية) وأنه في سبيل مواجهة هذا الخطر ستقوم الولايات المتحدة بتعبئة ومساعدة أنصارها وأصدقائها بالشرق الأوسط .

وعلى أية حال فإنه . سواء كانت التسمية هي «حلف ثلاثي» .. أو «منظمة دفاعية للشرق الأوسط» .. أو «كومنولث إقليمي» .. أو «عضوية في حلف الأطلسي» .. أو «إجماع استراتيجي» .. فإن الهدف الإسرائيلي يظل قائما وواضحا في جميع الحالات ، وهو جرجرة مصر والسعودية على وجه الخصوص إلى مكان آخر واهتمامات أخرى ، وانفصال مصر عن العالم العربي . وعن قضيتها القومية . وعزل البترول العربي عن القضية الفلسطينية . إن لم يكن ما هو أبعد مدى .

ج- المضمون الاقتصادي للأمن و«السلام الإسرائيلي»

لم يكن مناحم بيجن يتكلم من فراغ عندما قال في مواجهة السادات إبان وجود الأخير في الكنيست الإسرائيلي : إن منطقة الشرق الأوسط سوف تتحول جنة لو تحقق التعاون الكامل بين العبقرية اليهودية ورأس المال العربي .

وبصرف النظر عن المضمون السياسي لتلك النظرة التي تمجد الذات وتحقر الآخرين . فإن هذا التصور يمثل تطبيق مفهوم «حارة اليهود» على نطاق أوسع وأكثر شمولاً بمنطقة الشرق الأوسط . إن إسرائيل . وقد أصبحت دولة . إنما أصبحت في نفس الوقت هي «حارة اليهود» في المنطقة . بحيث تسعى إلى أن تنام ليلا في «حارة اليهود» الخاصة بها . ثم تنطلق صباحا لتمسك في يدها بمفاتيح السيطرة الاقتصادية على العالم العربي . وهو جوهر الطموح الإسرائيلي لمرحلة ما بعد الحرب . أو مرحلة «السلام الإسرائيلي» .

فحتى قيام إسرائيل كدولة في سنة ١٩٤٨، كان يهود مصر مثلاً يشكلون أقل من نصف في المائة من السكان. ومع ذلك فإن الرأسماليين اليهود كانوا يساهمون في إدارة وتوجيه ١٠٣ شركات من بين مجموع ٣٠٨ شركات مصرية. وبالإضافة إلى ذلك فإن ثلث الأراضي المصرية كانت مرهونة في البنوك العقارية المملوكة لليهود. وكذلك كان النشاط اليهودي في البورصة يحتل ٩٨ ٪ منه، وكان عدد كبير من شركات الأراضي الزراعية التي تمتلك الأراضي وتستغلها وتضارب فيها مملوكة لليهود. وكانت ضاحية المعادى في القاهرة. وسموحة في الإسكندرية. مملوكة لليهود.

وبالطبع فإن وجه الخطورة هنا لا يكمن في حقيقة كون المسيطرين مجرد يهود. ولكن في حقيقة أن التصور الإسرائيلي يجعل لتلك السيطرة أهدافاً سياسية. وليست مجرد أهداف اقتصادية.

وقد رأينا من قبل، كيف أن إسرائيل، من قبل حتى أن تبدأ مع السادات مفاوضات للسلام والصلح، كانت قد أعدت دراسات فعلية عن استراتيجيتها الاقتصادية في مصر في مرحلة ما بعد السلام، وبدأت تعد العدة لمواجهة الآثار الجانبية التي يمكن أن تنشأ عن تلك الاستراتيجية. فرئيس اتحاد الصناعات الإسرائيلية مثلاً بدأ يتحدث عن إغراء استئجار الأيدي العاملة الرخيصة من مصر. ويقول إن الحدود المفتوحة أمام العمال المصريين ستمد الاقتصاد الإسرائيلي بحاجته إلى عدد كبير من العمال غير المؤهلين اللازمين لرصف الطرق! وعقد في إسرائيل مؤتمر اقتصادي لبحث التحديات والمزايا بعد السلام، وهو مؤتمر أطلق عليه «عندما يحل السلام» وكان يرى أن نجاح إسرائيل الاقتصادي في مصر يرتبط بأن يتم نشر مراجع تعليمية وثقافية مصرية جديدة «تجتث الاتجاه المعادي لإسرائيل والصهيونية في مصر من جذوره»!

في نفس الوقت صرح المسؤولون في بنك «ليومي إسرائيل» بأن الاحتمال الأكبر في ظل السلام هو أن تصبح إسرائيل هي المركز المالي الدولي في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وعلى حد تعبيرهم فإن «رؤوس الأموال الأجنبية واليهودية التي ظلت حتى الآن محجمة عن استثمار أموالها في الاقتصاد الإسرائيلي ستندفع الآن إلى إسرائيل. والمليونيرات اليهود الذين اكتفوا

حتى الآن بالتبعية لإسرائيل من دخلهم في الولايات المتحدة سوف يتجهون بكل قوة إلى الاستثمار المباشر» .

وقد حدث في نفس اليوم الذي اجتمعت فيه وفود مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في كامب ديفيد أن اجتمع في القدس عدد من المتخصصين في معهد ترومان التابع للجامعة العبرية . لدراسة الأهداف الإسرائيلية من التغلغل الاقتصادي في مصر نتيجة لمعاهدة الصلح.^(١) ولقد جرى التركيز على خطورة «عق الزجاجة» الاقتصادي الذي تمر به مصر . وإن اجتياز عق الزجاجة هذا يحتاج إلى أربعة مليارات من الدولارات سنوياً لكي «تستطيع مصر فقط أن تطفو فوق سطح الماء» . وحيث إن إسرائيل أصبحت لها مصلحة في ترجيح كفة السادات في مصر ضد خصومه . فإن الضرورة تفرض تبعية جماعات الضغط اليهودي في الولايات المتحدة من أجل هذا الهدف .

ولكن ، وهنا يتم تناول المسألة بشكل محدد ، لابد من أن يكون أساس العلاقة الأمريكية المصرية هو أن تشترط الولايات المتحدة وجود مشروعات إسرائيلية مصرية مشتركة حتى يستطيع رأس المال الأمريكي التقدم لتمويلها - على حد توصية المؤتمر اليهودي العالمي بالقدس في يناير ١٩٨١ . من هنا يصبح مفهوما اتجاه الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة وحدوده . فهو ليس ضغطاً على الولايات المتحدة لتقديم رؤوس أموال إلى مصر . وإنما هو في الواقع استخدام لرأس المال الأمريكي في الضغط على مصر للدخول في مشروعات مشتركة مع إسرائيل . وأن يكون هذا مفهوماً على أساس أنه جزء من عملية «تطبيع العلاقات» التي نصت عليها إسرائيل في معاهدتها مع السادات . في نفس الوقت . قام الهستدروت اتحاد العمال الإسرائيلي بدراسة مجالات التغلغل الإسرائيلي الممكنة في الاقتصاد المصري . وكان من بين المجالات التي أوصى بها : مجال البترول . وقيام إسرائيل باستيراد سلع من بينها البرتقال المصري لتصنيعه وإنتاج مركبات منه في إسرائيل وتصديرها إلى الخارج . كنموذج لعلاقات مماثلة .. الخ .

بكلمات أخرى . تتفق كل الدراسات الإسرائيلية على نقطة أساسية : إن العلاقة الاقتصادية يجب أن يكون أساسها هو أن مصر تقدم المواد الخام . وإسرائيل هي التي تقوم بتصنيعها وتصديرها إلى الأسواق الخارجية !

(١) جريدة «عل هشمعار» الإسرائيلية - ١٩٧٩/٢/٢٣

ومرة أخرى هو مفهوم «العبقرية اليهودية» مع «التخلف العربي» !
من ناحية أخرى . تمثل تجربة إسرائيل في «الحدود المفتوحة» مع لبنان أثناء الغزو
العسكري في يونيو ١٩٨٢ مثلاً واضحاً . فطبقاً لتصريحات المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم .
فإن البضائع التي سربت إلى إسرائيل إلى السوق اللبنانية خلال شهر واحد من الغزو فاقت قيمتها
ما سربته إلى السوق المصرية خلال سنة كاملة .
ومن قبل . طبقت إسرائيل مسألة «الحدود المفتوحة» تلك في الضفة الغربية المحتلة منذ يونيو
١٩٦٧ . واستخدمت إسرائيل تلك التجربة لاستكشاف احتمالات التسلسل إلى السوق العربية
الضخمة لاستهلاك منتجاتها على أساس أنها من إنتاج الأراضي العربية المحتلة نفسها .
وطبقاً لمفهوم «السلام الإسرائيلي» فإن ما تطمح إليه إسرائيل هو أن تكون هي الوسيط
الاقتصادي بين الصناعات الأمريكية والأوروبية من ناحية . وبين السوق العربية الاستهلاكية
من ناحية أخرى . خصوصاً على ضوء العلاقة مع الولايات المتحدة . وأيضاً علاقة إسرائيل
المبكرة مع السوق الأوروبية المشتركة . ولذلك فإن في مقدمة جدول الطلبات الإسرائيلية في
ظل اية اتفاقيات سلام . الإصرار على إلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية . وهو مكسب أول . ثم
فتح السوق التجارية العربية والنص على إقامة مشروعات مشتركة . وهو مكسب ثاني إيجابي .
وقد حدث . بمجرد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد بين إسرائيل والولايات المتحدة والسادات . أن
بدأت الأصوات اليهودية في مجلس الشيوخ الأمريكي تدعو إلى تلك المشروعات الاقتصادية المشتركة
بين إسرائيل ومصر باعتبارها أحد «الضمانات الأساسية للسلام» . وكما سبق القول . فإنها مشروعات
يمكن أن تكون صيغتها هي : رأسمال أمريكي . وإدارة إسرائيلية . وأيدى عاملة مصرية رخيصة .
وفي السنوات الأولى من «السلام الإسرائيلي» قد يقتصر طموح إسرائيل على الدخول في
تلك المشروعات مع وفي الدول العربية التي تقبل هذا السلام . وذلك حتى يمكن للسوق
العربية أن تستوعب منتجاتها تحت لافتة الشريك العربي . ولكن الطموح النهائي في المدى
الطويل هو أن يكون نمط العلاقة الاقتصادية هو : منتج إسرائيلي .. ومستهلك عربي .
ومثلما ترى إسرائيل بضرورة وجود «مجال حيوي» لتفوقها العسكري الرادع في المنطقة
العربية . كذلك فإنها تطمح إلى وجود «مجال حيوي» لها بالمعنى الاقتصادي في العالم العربي .

المجال الحيوى : نتيجة نهائية «للسلام الإسرائيلى»

تعبير «المجال الحيوى» استخدمه الزعيم النازى الألماني أدولف هتلر فى العشرينات . ومارسه بالفعل بالغزو العسكرى فى الثلاثينات والنصف الأول من الأربعينيات فى محاولة لتبرير حاجة ألمانيا إلى مناطق نفوذ تسيطر عليها سياسيا وعسكريا واقتصاديا . تحقيقا لشعاره العنصرى العصرى «ألمانيا.. فوق الجميع» .

وإسرائيل تصر . عسكريا . على حاجتها لوجود مجال حيوى بحجة حاجتها للأمن ضد الدول العربية . وبمقتضى هذا المفهوم العسكرى للأمن الإسرائيلى . يصبح على مصر أن تنزع سلاح سيناء . وعلى لبنان أن تفرغ جنوبها من السكان المسلمين محتفظة فيه بالمارونيين فقط . وعلى الأردن ألا تسعى إلى أمن مشترك مع أية دولة عربية أخرى . بل حتى عليها ألا تحصل على صواريخ متحركة للدفاع الجوى عن نفسها . وعلى السعودية أن تحتفظ بطائراتها المقاتلة فى حدودها الشرقية مع الخليج وليس فى حدودها الشمالية . وعلى العراق ألا يفكر فى الحصول على معرفة علمية متطورة... فكل هذا تعتبره خطرا مباشرا على أمنها يستدعى من إسرائيل أن تشن الحرب .

وإسرائيل تريد سياسيا أن تبتعد الدول العربية عن بعضها البعض وتتناقص كل منا مع الأخرى . وألا تساند القضية الفلسطينية وأن تلغى مصر عمليا اتفاقية الدفاع العربى المشترك وأن تتحول الجامعة العربية إلى منظمة للتحالف الإقليمى تضم إسرائيل وتتحول كل أقلية دينية إلى أقلية سياسية متحالفة مع دولة أجنبية .

وإسرائيل تريد اقتصاديا أن تفتح كل دولة عربية سوقها أمام منتجاتها وأن تلتزم بالدخول مع إسرائيل فى مشروعات مشتركة لا يأتى رأس المال الأجنبى إلا عن طريقها... الخ . وفوق هذا كله فإسرائيل تشترط من كل دولة عربية تريد سلاما معها . أو حتى تتفاوض . أن تمنع من إعلامها أية رؤية انتقادية للسياسات الإسرائيلية بحجة أن ذلك يمثل روحا معادية ضد أهداف إسرائيل (كما أعلن مناحم بيجن فعلا فى خطابه بالكنيست الإسرائيلى . يناير ١٩٧٨ . كشرط لإعادة وفده العسكرى - وكما فعل بعد ذلك مرارا فى

طلباته من السادات ضد من يعتبرهم بيجن معادين للسياسة الإسرائيلية) وتصر إسرائيل أيضا في أى اتفاق سلام على أن يتم تعديل المناهج التعليمية والبرامج الثقافية العربية بما ينفي تماما أى تناول للأهداف الإسرائيلية وللتاريخ الصهيونى تعتبره إسرائيل من جانبها تناولا «عدوانيا» .

والقبول بكل هذا هو قبول ب «السلام الإسرائيلى» . وهو قبول يتم تحت تهديد القوة العسكرية الرادعة . والتي تحرص الآن على وضع كل العواصم العربية فى مرمى نيرانها .

وحينما قال مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل فى أغسطس ١٩٧٨ مشيرا إلى مفاوضاته مع السادات : «لا أحد يستطيع أن يحصل على أى شىء مقابل لا شىء» فإنه كان يعنى بالفعل أن الأرض العربية هى رهينة لدى إسرائيل تريد مقابلها تنازلات إقليمية وسياسية واقتصادية . لأن هناك ثمننا لكل شىء . طالما يأتى إليها الطرف العربى بعد أن اختار أن يتخلى عن سلاحه ويستسلم لمجرى المفاوضات . نفس الشىء حدث وسيحدث كلما فكر العرب فى التفاوض بغير حلول بديلة يملكونها إذا فشل هذا التفاوض .

ورغم زوال خطر الحرب نهائيا من الجانب العربى ضد إسرائيل . ولو فى سبيل استعادة الأراضى العربية المحتلة . فإن إسرائيل سعت إلى الحصول على الصواريخ «بيرشنج» والطائرات «أف - ١٦» و «أف - ١٥» التى تنقل خطرهما العسكرى إلى كل عاصمة عربية . وفى اللحظة التى كانت إسرائيل تحصل على معاهدة للصلح مع أكبر دولة عربية . وقعها معها السادات . فإنها كانت تبدأ فى تنفيذ أكبر خطة عرفتها لمضاعفة قوتها العسكرية الرادعة - خطة وصلت تكاليفها إلى ثلاثة عشر بليون دولار .

إن من المدهش أن نرى تزايد الإنفاق العسكرى الإسرائيلى إلى هذا المستوى . فى الوقت الذى بلغت فيه ديون إسرائيل الخارجية ما يتجاوز ١٨ بليون دولار . وبلغ فيه نصيب الفرد الواحد من تلك الديون ٣٨١٨ دولارا . وسيرتفع فى مطلع ١٩٨٤ مرة أخرى إلى ٥٢٦٨ دولارا . وإسرائيل تفعل كل هذا . مرة أخرى . رغم اضطرابها المستمر لتخفيض قيمة عملتها . فالجنيه الإسرائيلى الذى كان يعادل أربعة دولارات عند قيام إسرائيل فى سنة ١٩٤٨ أصبح يساوى الآن مجرد أربعة سنتات . والمواطن الإسرائيلى يتحمل واحدا من

أعلى معدلات الضرائب في العالم. وتشكل الضرائب التي يسددها نحو سبعين في المائة من ميزانية الدولة (مقابل ٤٣٪ في الولايات المتحدة مثلا).
وحيثما تخصص إسرائيل ثلث ميزانيتها للإنفاق العسكري. فإن هذا من أجل «الاحتفاظ بفرصة تحقيق نصر عسكري واضح في أي حرب جديدة خلال وقت معقول على حد تعبير رئيس أركان الجيش الإسرائيلي.
ولأن «السلام الإسرائيلي، هو مثل «الحرب الإسرائيلية» يمثل خطرا لا يقتصر على دولة عربية دون أخرى. ولأنه يمثل خطرا جماعيا مشتركا بالنسبة للعرب. فلا بد لمواجهته. أو احتوائه على الأقل. من مجهود مشترك. ذلك لأن الأمن الإسرائيلي يعنى في جوهره «عدم الأمن العربي».

□□□□

”إن العرب قد يحتقروننا، أو يكرهوننا.
أو يشتمون وينفرون منا. ولكنهم تعلموا أنهم
إذا أرادوا الحصول على تسوية.. فعليهم أن يأتوا
إلينا. فلا أحد آخر يستطيع أن يعطيها
لهم... فمن الناحية الاستراتيجية. يدنا
قوية جدا إذا عرفنا كيف نلعب بها.“

هنرى كيسنجر

٢٤ أكتوبر ١٩٧٣

الفصل الخامس

حالة للتأمل

قراءة فى مذكرات كيسنجر

كما يحدث في كل صراع دامي. يتبلور كل شيء أحيانا في لحظات. ولحظات مضادة تعبر عن مغزى الصراع كله.

والاستدارة الحادة في الصراع العربي الإسرائيلي لا يمكن الحديث عنها إلا بالحديث عن هنري كيسنجر. فلقد جاء الدور الذي لعبه كيسنجر في الصراع مفاجئا. وعاصفا. وملتبسا. بحيث إنه أولا كان منظورا لكل من يريد أن يرى. وممكنا إجهاضه تماما لكل من يملك الإرادة والإيمان بقضية بلدة وقوميته.

ولأن هذا لم يحدث. فإن الغزو العسكري الخاطف الذي قامت به إسرائيل في يونيو ١٩٦٧. لم يكن ليحقق نتائجها السياسية مطلقا إلا بالسماح بالغزو السياسي الخاطف الذي قام به كيسنجر في أكثر اللحظات حسما: حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣.

لم تكن الحرب وليدة لحظتها. فيوما بعد يوم. وساعة بعد ساعة. وشهيدا بعد شهيد. جرت عملية إعادة بناء القوات المسلحة المصرية من الانقراض في يونيو ١٩٦٧. لقد كان الهدف واضحا من البداية «فما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».. ولكن الأمر عندما تم في النهاية كان أقرب إلى المعجزة. فالقوات المسلحة المصرية تم بناؤها تحت النيران. إنها لم تلتقط أنفاسها لتستريح. ولا كان الطريق معبدا أمامها للتقدم. ولا السماء مفتوحة لتحلق. لقد كانت هناك عقبة في كل لحظة.. وتضحيات في كل دقيقة.. وغارة جوية معادية في كل يوم.. ولكن كان هناك أيضا هدف واضح من البداية: تحرير سيناء بقوة السلاح.

لم تكن المسألة هي مجرد أرض سيناء. ولكن استعادة الأرض مرتبط أشد الارتباط بوسيلة استعادتها. فكما أصبح معروفا الآن من الوثائق المنشورة. فإن مصر تلقت عروضاً محددة باستعادة سيناء. وأول عرض مبكر قدمته الولايات المتحدة رسمياً في نوفمبر ١٩٦٨. نعم. فلتأخذ مصر سيناء بغير نقطة دماء واحدة تريقتها. ولكن بثمن آخر تدفعه هو: قبولها الصلح المنفرد مع إسرائيل. ليس حتى الصلح المنفرد القائم على معاهدة سلام تعاقدية. ولكن مجرد إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وترك الدول العربية الأخرى وحدها في الساحة لا شأن لمصر بها.

وبالطبع رفضت مصر العرض فوراً لأسباب عديدة. السبب الأول منها هو أن الصلح المنفرد معناه نسف نهائي لجوهر أمن مصر واستقلالها. ولأن مصر رفضت أن تدفع هذا

الثمن السياسى الفادح من البداية. فلم يكن أمامها سوى أن تستعد لكى تحارب. فى الواقع. إن مصر كانت تستعد وتحارب فى نفس الوقت.. وهذا ما جعل المجهود المطلوب خارقا.

لقد أعلنت مصر حرب الاستنزاف ضد الاحتلال الإسرائيلى. وهى التى تعتبر عمليا الحرب الرابعة بين مصر وإسرائيل. وفى نفس الوقت. مع تطور القوة المسلحة المصرية يوما بيوم. تم التدريب على خطة عبور قناة السويس - فى تسع تجارب عملية على فرع دمياط من نهر النيل - وذلك فى سنتى ١٩٦٩ و ١٩٧٠. وكانت اللمة الأخيرة فى الأعداد لحرب أكتوبر هى بناء «حائط الصواريخ» الشهير بطول قناة السويس. وهو الشبكة الصاروخية الضخمة التى نجحت مصر فى إتمام بنائها فى تمام الساعة الواحدة من صباح يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٧٠. فمنذ تلك اللحظة. أصبح ممكنا فى النهاية توفير الحماية الفعالة. -ضد تفوق إسرائيل فى الجو- للقوات المصرية التى ستعبر قناة السويس لتحرير سيناء.

وكان الموقف السياسى يتأخص فيما يلى :

إسرائيل أفلتت من يديها فرصة الضغط على مصر للدخول معها فى صلح منفرد. باعتباره المقدمة الضرورية لفرض الاستسلام على العالم العربى. وقد جربت إسرائيل كل ما تستطيعه عسكريا. من ضرب فى العمق إلى الغارات على الأهداف المدنية إلى أكثر من ٧٥ غارة بطائرات الفانتوم يوميا وآلاف الأطنان من القنابل لمنع مصر بأى ثمن من إقامة حائط الصواريخ فى جبهة القناة. وفشل هذا كله. وأصاب حرب الاستنزاف إسرائيل فى مرحلتها الأخيرة بخسائر فادحة جعلت وزير خارجية إسرائيل (أبا أيبان) يبلغ الولايات المتحدة بأن «سلاح الطيران الإسرائيلى قد بدأ يتآكل». من هنا كانت إسرائيل تلهث وهى تستغيث أخيرا بوقف إطلاق النار. ومدير الإمدادات الإسرائيلية يقول علنا إن هذه هى أول حرب تهزم فيها الدولة الإسرائيلية.

والولايات المتحدة رأت أن الموقف فى المنطقة يغلت من يديها تماما. فالعداء العربى لسياستها يتزايد يوما بعد يوم. والدعم السوفيتى لمصر وصل فى مستواه إلى أبعاد خطيرة. تضمنت وجود قوة قتالية لأول مرة فى العمق المصرى. واستمرار الموقف على هذا النحو فيه

خطورة أكيدة على المصالح الأمريكية بالمنطقة. ومن هنا تقدمت الولايات المتحدة بمبادرة روجرز التي تستجيب أساسا للمطلب العربي بانسحاب إسرائيل إلى حدود يونيو ١٩٦٧ على جميع الجبهات. والتمهيد لذلك يوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور.

ومصر أصبحت تستطيع أن تسترد أنفاسها أخيرا لخمس دقائق. قبل أن تحسم أمرها. فإما أن تؤدي المبادرة الأمريكية فعلا إلى تسوية سلمية تعيد إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ على الجبهات المصرية والسورية والأردنية.. وإما أن يبدأ التلاعب بعد وقف إطلاق النار. وهو الاحتمال الذى كان مرجحا لدى جمال عبد الناصر. وفي هذه الحالة لن تكون مصر قد خسرت شيئا باتاحة مجرد ثلاثة شهور فقط كفرصة لاختبار مدى جدية المبادرة الأمريكية. وإنما تكون قد كسبت عسكريا وسياسيا. وبالتالي فإن الخطوة التالية مباشرة هي عبور قناة السويس لتحرير سيناء بالقوة - الأمر الذى تم فى النهاية جزئيا فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣.

والاتحاد السوفيتى كان يدعم المطلب العربي الأساسى باستعادة الأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧. وكان هذا الدعم سياسيا فى مواجهة الولايات المتحدة. وعسكريا بإمداد مصر وسوريا بالسلاح فى مواجهة إسرائيل. ولم يكن الاتحاد السوفيتى يفضل اللجوء إلى الحرب.. حيثما ترك له العرب فرصة الاختيار. ولكن. كما أثبتت حرب الاستنزاف وبعد ذلك حرب أكتوبر. لم يكن أمامه مفر إذا بدأ الطرف العربى الحرب فعلا.. سوى أن يمد العرب بالمزيد من السلاح.

فى تلك الفترة كانت ظروف عديدة تدفع بهنرى كيسنجر إلى بؤرة الأحداث. بحيث إنه عندما بدأت حرب أكتوبر. كان قد مضت عليه أسابيع قليلة فى منصبه الجديد كوزير للخارجية. كان كيسنجر من البداية مستشارا للرئيس الأمريكى للأمن القومى. جاء به ريتشارد نيكسون عندما تولى رئاسة الولايات المتحدة فى يناير ١٩٦٩. ولأسباب عديدة كانت وظيفة كيسنجر كمستشار تجعله بعيدا عن صياغة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. برغم تلهفه على هذه المهمة بالذات.

إن كيسنجر لم يكن مجرد يهودى أمريكى فقط. ولكنه يهودى أمريكى متعصب لإسرائيل إلى أقصى حد. وطبقا لكلماته هو «فإن ارتباطى بإسرائيل من البداية هو ارتباط

عاطفي» و «معظم قادة إسرائيل كانوا أصدقاء» شخصيين لي» .. ولكن «امن إسرائيل يمكن المحافظة عليه في المدى الطويل عن طريق جعله مرتبطا بمصلحة استراتيجية الولايات المتحدة. وليس بالمشاعر الشخصية» .. إلى آخر الأفكار والتعهدات التي قطعها على نفسه من الصفحة الأولى في مذكراته «سنوات البيت الأبيض» .. و «سنوات الاضطراب» .. وهما مجلدان يتجاوزان ٢٥٠٠ صفحة.

من تلك المذكرات نفسها سنرى ما ساهم به كيسنجر. وبكلماته هو. في قلب الصراع الدامى. سنرى ذلك بوضوح. مع مراعاة حقيقة أولية. وهى أن كيسنجر لا يعتبر تلك المذكرات ختاماً لحياته السياسية. فهو مازال يتطلع إلى أدوار أخرى.. وبالتالي مازال حريصاً على حجب جزء من الحقائق التي يمكن أن تثبت عليه نهائياً ولأنه لدولة أخرى غير الولايات المتحدة التي يحمل جنسيتها.

يقول كيسنجر إنه من البداية كان ضد مبادرة وليم روجرز. وزير الخارجية الأمريكى (١٩٦٩ - ١٩٧٣) .. وعندما فشل في عرقلتها لجأ إلى «حرب مؤخرة» ضدها داخل الإدارة الأمريكية.

وكان كيسنجر يصوغ اعتراضاته على نحو فريد يمكن أن يلائم عقلية واهتمامات الرئيس نيكسون. فالهدف النهائي لمبادرة روجرز هو التسوية الشاملة التي تتطلب انسحاب إسرائيل إلى حدود يونيو ١٩٦٧. والسياسة الأمريكية تخطئ بهذا التفكير لأنها بذلك تكافئ العرب «الراдикаليين» على تشدهم. وعلى حصولهم على الدعم العسكرى من الاتحاد السوفيتى.. ثم إنها تضعف الحليف الوحيد لأمرىكا فى المنطقة. وهو إسرائيل.. وتقوى نفوذ السوفيت.

طبعاً من البداية. يتضح مدى الخداع والتحايل فى منطق كيسنجر هذا. فإذا كان يعتبر جمال عبد الناصر فى مصر مثلاً «للراдикаليين» فى العالم العربى. ومن ثم لا يجب السماح له مطلقاً باستعادة سيناء. فماذا عن الملك حسين فى الأردن ؟

إن كيسنجر يقرر أن الملك حسين من البداية هو «أكثر القادة العرب اعتدالاً فى المنطقة. وهو صديق مخلص للولايات المتحدة» .. وفضلاً عن ذلك فإنه لم يستعن بالسلاح السوفيتى

مطلقا لاستعادة أراضيه . بل لم يحارب أصلا بعد يونيو ١٩٦٧ . معتمدا على الدبلوماسية . فلماذا إذن لم يحاول كينسجر ، طوال خمس سنوات ونصف قضاها في السلطة أن يساعد الملك حسين في أسعادة الضفة الغربية المحتلة ؟

لم يجب كينسجر على هذا السؤال . لكنه أجاب على أسئلة أخرى . إنه من البداية قرر في مذكرة قدمها إلى الرئيس نيكسون ، أنه قبل أن تتحرك الولايات المتحدة نحو الحل الشامل في الشرق الأوسط . لابد من حدوث ثلاثة تطورات أساسية :

أولا : إسقاط جمال عبد الناصر في مصر .

ثانيا : طرد الوجود السوفيتي في مصر .

ثالثا : القضاء على القوة العسكرية للفدائيين (الفلسطينيين) .

ومع مطلع عام ١٩٧٣ كانت التطورات الثلاثة قد وقعت جميعا . ومع ذلك لم يطالب كينسجر في أية لحظة بتحريك أمريكي نحو الحل . لقد اختفى جمال عبد الناصر . ليس بالإسقاط ولكن بالوفاة الطبيعية . وأصبح في السلطة أنور السادات الذى خلفه . وبدأ بعرض مشروع لاتفاقية جزئية مع إسرائيل في فبراير ١٩٧١ وليس بالتسوية الشاملة . ثم قام بالفعل بطرد الخبراء السوفييت من مصر في صيف ١٩٧٢ . والفدائيون الفلسطينيون كانوا قد تلقوا ضربة مدمرة أخرجتهم من الأردن في شهر سبتمبر ١٩٧٠ .

أكثر من ذلك . فإن السادات بدأ في إجراء اتصالات مع الولايات المتحدة . ومع كينسجر نفسه كمستشار للأمن القومي . من خلال قناة اتصال نظمتهما المخابرات منذ نهاية يوليو ١٩٧٢ . وأوفد بالفعل مستشاره حافظ إسماعيل للاجتماع مع كينسجر مرتين . في محاولة لاستكشاف إمكانيات التوصل إلى حل بمساعدة الولايات المتحدة .

وفي فبراير ١٩٧٣ طلب الرئيس نيكسون من هنرى كينسجر مذكرة بالنقاط التي يقترحها كموضوع للمقابلة الوثيقة التي تحددت لحافظ إسماعيل بواشنطن مع الرئيس الأمريكي . وأراد كينسجر أن يكون حذرا . فكتب مذكرة لرئيسه يقول فيها : إن مصر عليها أن تقدم تنازلات لإسرائيل إذا كانت تريد الحصول على تسوية . وفي مدى التسوية هناك ثلاثة اختيارات أمام الولايات المتحدة :

أولاً : عدم التحرك. وترك الأمور على ما هي عليه.

وثانياً : التحرك سعياً لتحقيق اتفاقية مؤقتة تنسحب إسرائيل بمقتضاها من ٣٠ إلى ٤٠ كيلو متراً إلى الشرق في سيناء. مقابل قيام مصر بتطهير وفتح قناة السويس (وهو المشروع الذى كانت إسرائيل نفسها أعلنت استعدادها له قبل ثلاثة أشهر).

وثالثاً : العمل للاتفاق على المبادئ العامة التى تحقق التسوية الشاملة.

وقد جاءت تأشيرات نيكسون على تلك المذكرة موحية ومعبرة عن أفكاره. ففي البديل الأول كتب نيكسون إنه غير ممكن لأن معناه أن الولايات المتحدة سوف تفاجأ يوماً بنشوب حرب (وهو ما حدث بعد ذلك فعلاً). أما عن البديل الثانى فلم يعلق عليه نيكسون. أخيراً البديل الثالث كتب نيكسون عنه : إن هذا هو الطريق الصحيح للعمل.

مع ذلك. لم يحدث شئ.

لقد كان كيسنجر فى الواقع يصوغ أفكاره فى كل مرة على نحو مختلف حتى يحقق الهدف الحقيقى. وفى هذه المرة كانت الصيغة التى يبلورها فى ذهنه هى : يجب أولاً أن يصاب العرب باليأس الكامل.. قبل أن يحدث أى تحرك (أمريكى).

المهم.. بدلاً من أن يأتى هذا اليأس الكامل.. جاءت الحرب المفاجئة.

والواضح أن مصر كانت ستبدأ الحرب قبلها بمسنتين. فلقد تقرر أخيراً أن يتحرك الجيش المصرى إلى سيناء فى نوفمبر ١٩٧١. لكن السادات أصدر فى اللحظة الأخيرة قراراً بتأجيل الحرب بسبب نشوب حرب أخرى بين الهند والباكستان. وكما ذكر السادات بعد ذلك. فإنه قرر تأجيل الحرب لأنه أدرك أن الاتحاد السوفيتى سيكون مشغولاً تماماً فيها بمساعدة الهند.

على أية حال. قامت الحرب فى النهاية. وهى جاءت مفاجأة بسبب عوامل عديدة. منها أن السادات نفسه قد هدد بالحرب مرات عديدة علناً طوال السنوات الثلاثة السابقة. بما جعل تلك التهديدات فى النهاية لا تؤخذ بجدية كافية. لكن العامل الأكبر الذى جعل الحرب غير متوقعة. هو أن إسرائيل حصلت فى سنتى ١٩٧١ و ١٩٧٢ على صفقات سلاح جديدة من الولايات المتحدة. زادت من تفوقها العسكرى.

وهكذا، فعندما أيقظوا هنرى كيسنجر فى الثامنة (بتوقيت نيويورك) من صباح ٦ أكتوبر ١٩٧٣ لكى يبلغوه بمفاجأة نشوب الحرب. كان كيسنجر قد مضى عليه أسبوعان فى منصبه كوزير للخارجية. الذى تولاه إلى جانب كونه مستشارا للرئيس للأمن القومى.

كان كيسنجر فى نيويورك لحضور اجتماعات الدورة السنوية للأمم المتحدة. بينما كان نيكسون فى فلوريدا. وقد بدأت الاتصالات على الفور بين كبار المسؤولين فى الإدارة الأمريكية. كما بدأ كيسنجر فى إجراء اتصالات تليفونية مع أبا أيبان وزير الخارجية الاسرائيلى. والدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصرى. ومع نائب وزير الخارجية السورى.. وكلهم فى نيويورك.

فى نفس الوقت بدأت تجتمع فى واشنطن «مجموعة العمل الخاصة» التى تضم كبار المسؤولين فى وزارتى الدفاع والخارجية ووكالة المخابرات المركزية وهيئة أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية.

أما كيسنجر. الذى أسرع خلال ساعات قليلة بالعودة إلى واشنطن. فلم يكن منزعجا من النتيجة العسكرية المحتملة للحرب. فكل تقارير المخابرات عن توازن القوى فى المنطقة. متفقة على أن التفوق العسكرى الإسرائيلى سيجعل مصر وسوريا - وقد بدأت بالحرب من جانبهما - تتعرضان فى هذه المرة إلى ضربة إسرائيلية خاطفة وأكثر إبلاما ووجيعة من ضربة يونيو ١٩٦٧. ولحظتها ستكون مصر وسوريا هما اللتان ستلجآن إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن مستغيثتان بوقف إطلاق النار.

ومن هنا فإن كيسنجر ركز اهتمامه على الموقف السياسى : «... كانت أول قضية بعد نشوب الحرب تتعلق بالتكتيكات فى الأمم المتحدة. إننا لم نكن نريد (إجراء) مناقشة فى الجمعية العامة. فهذا يعنى مساندة دول عدم الانحياز للموقف العربى المتطرف، والسوفييت يتصرفون كحماسى للعرب. وحلفاؤنا الأوربيون مضطرون على الأقل إلى التزام الصمت المحرج. بينما الولايات المتحدة (تقف) وحدها معزولة. إن موقفنا (سيكون) أفضل فى مجلس الأمن بالرغم من أننا هناك أيضا سنواجه مشاكل».

لم يشغل كيسنجر باله لحظة واحدة لحقيقة أن هذه الحرب المصرية السورية هى

لاستعادة أراضيها التي احتلتها إسرائيل فعلا منذ ست سنوات. ولا حقيقة أن هناك قرارا من مجلس الأمن يحمل رقم ٢٤٢ وصدر في نوفمبر ١٩٦٧ ملزما لإسرائيل بالانسحاب. وبعدم جواز احتلال الأراضي بالقوة. ولا حقيقة أن الولايات المتحدة تملصت دائما من وعدها في البداية بالعمل على تنفيذه. ولا حقيقة أن المجتمع الدولي كله. بما فيه حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا الغربية. يرى ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة كشرط أولى للسلام.

يقول هنري كيسنجر أن أول شيء فكر فيه بعد أن تلقى مفاجأة اندلاع الحرب هو مطالبة كل من مصر وسوريا بالعودة إلى مواقعهما.. قبل الحرب ! ولكي يتم ذلك أصبح لابد في رأيه من التقدم إلى مجلس الأمن بمشروع قرار أمريكي سوفيتي مشترك. لأن مثل هذا القرار سوف : «... يمنع موسكو من مضايقتنا بمشروعات قرارات من جانبها. وربما يؤدي إلى الفصل بين موسكو وبين أصدقائها العرب... فإذا وافق السوفيت (على تلك الفكرة) وأذعن العرب يمكن حينئذ احتواء الحرب. إن خسائرتنا (السياسية) في العالم العربي حينئذ سوف توازنها الخسائر التي ستلحق بالسوفيت. الذين سيتصورهم العالم العربي في هذه الحالة. كما حدث في سنة ١٩٧٢. باعتبارهم يعطون أولوية لعلاقاتهم مع واشنطن. فإذا رفض السوفيت فكرة القرار المشترك. كما هو محتمل. فإننا نكون قد كسبنا الوقت لصالح إسرائيل لكي تتولى هي إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الحرب بالوسائل العسكرية. وعند تلك النقطة نستطيع أن نقبل مجرد وقف بسيط لإطلاق النار كحل. ونصر في حينها على عودة إسرائيل إلى خطوط ما قبل الحرب إذا كانت قد تجاوزتها. وبمجرد أن نوضح موقفنا المتوازن على هذا النحو. فإن هذا سوف يهدئ من حماسة حلفائنا الأوروبيون الذين قد يغريهم الأمر باتخاذ موقف منحاز لطرف واحد».

هكذا اتصل كيسنجر في الساعة التاسعة و ٣٥ دقيقة (بتوقيت نيويورك) صباح يوم ٦ أكتوبر بالسفير السوفيتي في واشنطن دوبرينين حيث قد «... حذرته من أنه لو تصرف السوفييت على نحو متجرد من الشعور بالمسؤولية فلن يكون أمامنا سوى أن نترك الطبيعة تأخذ مجراها. أي ببساطة تنتظر الانتصار الإسرائيلي الحتمي».

إن إسرائيل المنتصرة. والعرب المهزومون. هو حكم من الأحكام الطبيعية وقدر لا فكاك منه - هكذا يرى كيسنجر !

أما إذا رفض السوفييت الانضمام إلى كيسنجر في محاولته تلك المعادية لمصر وسوريا. فإن هذا سوف يؤثر كثيرا على العلاقات بيننا «هكذا قام كيسنجر بتحذير السفير السوفيتي». وحتى لا يتعلل السوفيت ببطء الاتصالات أو أية عوائق أخرى. فقد عرض كيسنجر على السفير السوفيتي أن يتيح له الخط الساخن في البيت الأبيض. المتصل مباشرة بالكرملين. لإبلاغ رسالته.

وبسرعة ماثلة اتصل كيسنجر فوراً بكورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة لكي يبلغه بمعارضة الولايات المتحدة لأي مناقشة قد يحاولها العرب للأزمة في الأمم المتحدة. ثم.. زيادة في التأكيد.. عاد كيسنجر يتصل من جديد بالسفير السوفيتي. لكي يزعم له بأنه سمع إشاعة تقول إن مصر تنوى التقدم بندا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. فإذا كان هذا صحيحا ف... «إننا سنقاوم مثل هذا الاقتراح الفادح» وعلى موسكو... ألا تدمر كل شيء أمضينا ثلاث سنوات في بنائه، بالنسبة للعلاقة الأمريكية السوفيتية.

وبرغم أن تهديدات كيسنجر كانت تبدو عصبية وصريحة. إلا إنه في النهاية كان يرى أنه إذا رفض السوفييت التعاون معه في ردع المصريين والسوريين سياسيا في مجلس الأمن فالحل هو : «... إننا سوف ندع الإسرائيليين يضربونهم ليوم أو يومين. وهذا سوف يجعلهم يستسلمون... إن سلوكنا يجب أن يكون عنيفا وحازما» .

في الساعة الثانية والتصف ظهرا. وبينما كيسنجر يعود بالطائرة إلى واشنطن. تلقى رد موسكو على رسالة الخط الساخن. إن الرد لا يشير من قريب أو بعيد إلى اقتراح كيسنجر الخاص بالتقدم إلى مجلس الأمن بمشروع مشترك.. إن كل ما ردت به موسكو هو أنها تفكر.. وعندما تنتهي إلى قرار فسوف تبليغ واشنطن !

ومع ذلك يتصل كيسنجر من جديد بالسفير السوفيتي لكي يحذر مرة أخرى من أية محاولة عربية لفتح مناقشة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. إن كيسنجر لم يكن يفعل ذلك من فراغ. ففي كل مرة يطرح فيها الصراع العربي الإسرائيلي للنقاش في الجمعية

العامة تنتهى الولايات المتحدة إلى الوقوف بمفردها مع إسرائيل ضد العالم أجمع . والمجتمع الدول أصبح يحفظ عن ظهر قلب حقيقة الأمر كله . والآن.. فإن كيسنجر يريد أن يحمي الدبلوماسية الأمريكية من فضيحة جديدة تتلبس بها.

وعلى الفور تم استدعاء «مجموعة العمل الخاصة» فى واشنطن إلى اجتماع طارئ. إن المجموعة تضم كيسنجر نفسه وكلا من نائبه كمستشار للأمن القومى ونائبه كوزير للخارجية . كما تضم أيضا وزير الدفاع شليزنجر ورئيس هيئة أركان الحرب المشتركة ورئيس وكالة المخابرات ومساعد وزير الخارجية للشرق الأوسط ومساعد وزير الدفاع للأمن الدولى . ومسؤولين أمريكيين آخرين». وفى الاجتماع الأول الذى رأسه كيسنجر لمجموعة العمل الخاصة مساء هذا اليوم الأول من الحرب - السبت - كانت المعلومات المتوافرة تجمع على أن إسرائيل سوف تكون لها اليد العليا فى مجرى الحرب خلال يومين أو ثلاثة على الأكثر . وإسرائيل نفسها أكدت ذلك بمعلومات من عندها.

ثم صدرت الأوامر إلى الأسطول الأمريكى السادس فى البحر الأبيض بالتحرك إلى مواقع أكثر قربا من مناطق القتال . ولم يكن التنفيذ السريع سهلا . فحاملتا الطائرات اللتان يضمهما الأسطول.. إحداهما فى اليونان والأخرى فى أسبانيا . فى نفس الوقت كان الأسطول السوفيتى فى البحر الأبيض يتخذ هو الآخر موقف الترقب . لقد كانت بعض وحداته مرابطة فى الإسكندرية وغادرتها فى اليوم السابق مباشرة على الحرب . لكن المعلومات الأمريكية سجلت أنها لم تتجه شرقا فى الطريق إلى بلادها . وإنما اتجهت غربا لتنتظر هناك فى عرض البحر . وفيما بعد تقابل الأسطولان قرب جزيرة كريت .

إن كل طرف يريد أن يقول للآخر إنه بعيد عن الأحداث بما يؤكد عدم تدخله .. ولكنه أيضا قريب منها بما يسمح له بالتدخل إذا نشأ أى طارئ . لقد كانت كل واحدة من القوتين العظميين تريد من القوة الأخرى أن تفهم إشارتها.. بغير كلمات !

وحتى التاسعة مساء كان كيسنجر يحاول تليفونيا إقناع الزيات . وزير الخارجية المصرى الموجود فى نيويورك . بفكرة الرضوخ لمشروع قرار بإعادة القوات المصرية إلى مواقعها.. قبل الحرب !

فى نفس هذا اليوم الأول من الحرب. استدعى كيسنجر القائم بالأعمال الإسرائيلى فى واشنطن - حيث لم يكن السفير قد عاد بعد من إسرائيل - لى يتلقى منه ويعطيه كل المعلومات المتوافرة لديه عن مصر وسوريا والسوفييت. وليقول له : «إننا بالتأكيد سنوافق لكم على المعدات العسكرية.. التى قد تحتاجون إليها»!

فى صباح اليوم التالى. الأحد ٧ أكتوبر. كانت المعلومات الواردة إلى واشنطن قد بدأت تشير إلى تطورات مزعجة. فالمصريون أقاموا بالفعل خطأ على الضفة الشرقية لقناة السويس بامتداد القناة وعرضه نحو خمسة أميال. والسوريون شقوا طريقهم متقدمين إلى مرتفعات الجولان. وإسرائيل اعترفت بخسارتها لخمس وثلاثين من الطائرات الأمريكية ذات الأداء العالى. وقد كشف هذا عن مدى قوة وفعالية الدفاع الجوى فى مصر وسوريا. وخصوصا حائط الصواريخ بامتداد قناة السويس - الذى كانت مصر قد أقامته فى أغسطس عام ١٩٧٠. مع ذلك. لم يكن هناك ما يغير من التقديرات الأولى لدى كيسنجر: إن الهجوم الإسرائيلى المضاد على وشك أن يبدأ بعد ٢٤ ساعة نتيجة استكمال التعبئة. وإسرائيل نفسها أخطرت الولايات المتحدة انه من بين أحد عشر جسرا أقامها المصريون للعبور على قناة السويس إلى الشرق. فان الطائرات الإسرائيلية قد دمرت تسعا منها.

وسرعان ما جاءت من جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل رسالة حملت مزيدا من الاطمئنان إلى قلب كيسنجر. إلى درجة أنها ترجو كيسنجر أن يؤجل أى تصويت فى مجلس الأمن على مشروع القرار الذى يعده. وذلك حتى يوم الأربعاء أو الخميس (١٠ و ١١ أكتوبر) حيث ستكون إسرائيل وقتها فى موقف الهجوم على الجبهتين المصرية والسورية معا. لكن. فقط من باب الاحتياط. فان إسرائيل تريد بعض المعدات المتطورة عسكريا من نوع خاص. خصوصا الصواريخ الالكترونية «سايد ويندر» المضادة للطائرات. وجولدا مائير تخطر كيسنجر بان هناك طائرة جامبو ٧٤٧ من طائرات شركة «العال» المدنية الإسرائيلية هى الآن فى طريقها إلى نيويورك لشحن ما يمكن الحصول عليه !

ويقرر كيسنجر هنا أنه بالنسبة للإمدادات الحربية فإن وزارة الدفاع الأمريكية قررت أن

إسرائيل ليست في حاجة مطلقاً إلى أية إمدادات أمريكية إضافية عاجلة. بل أن جيمس شليزنجر وزير الدفاع رد على كيسنجر بكلمات ذات مغزى عندما قال له: إن شحن أية معدات حربية (أمريكية) إلى إسرائيل الآن.. سوف ينسف أية صورة لنا كوسيط بين الطرفين في المستقبل بعد وقف القتال.

وهكذا فإن كيسنجر هو الصوت الوحيد المؤيد لطلبات إسرائيل داخل اجتماعات مجموعة العمل الخاصة. التي تضم كبار المسؤولين الأمريكيين في مجال الدفاع والخارجية والمخابرات.

ويحاول كيسنجر هنا أن يبرر موقفه. فيسجل في مذكراته أنه كان يريد أن يخلق لدى إسرائيل الحافز لكي تكون معتدلة في طلباتها الإقليمية - أي طلباتها من الأراضي العربية- بعد الحرب!.

لكن كيسنجر في الواقع يخادع القارئ الأمريكي في هذه النقطة كما سيفعل في نقاط عديدة تالية. إنه يعرف جيداً أن شحن سلاح أمريكي لإسرائيل بعد ٢٤ ساعة من نشوب الحرب يمكن أن يكون رادعاً سياسياً للعرب فوق قيمته كرادع عسكري. وهو إشارة مبكرة تعني أن الولايات المتحدة تلقى بثقلها مع إسرائيل في تمسكها بالأراضي العربية المحتلة. لهذا فان كيسنجر لم ينتظر حتى أن تحتاج إسرائيل إلى أسلحة. فكما رأينا من قبل. فإنه أبلغ الإسرائيليين من اللحظة الأولى بأن الولايات المتحدة ستعد إسرائيل بالمعدات والأسلحة... التي قد تحتاج إليها!

لكن. ها هو كيسنجر يفاجأ بأن أحداً لم يؤيده في اجتماع «مجموعة العمل الخاصة» الذي يتم تحت رئاسته. مع ذلك فإن هذا لم يمنعه من الحصول على مساعدة ألكسندر هيج. كبير موظفي البيت الأبيض. في إقناع الرئيس نيكسون بشحن طائرات شركة «العال» المدنية الإسرائيلية بصواريخ «سابويندر» الإلكترونية من قاعدة فارغينيا - واشترط نيكسون أن تزيل تلك الطائرات أولاً علاماتها المميزة. وهكذا حصلت إسرائيل فعلاً على جسر جوى أمريكي متكرر اعتباراً من اليوم الثاني للحرب !
وكما رأينا من قبل فإن كيسنجر. منذ اللحظة الأولى لنشوب القتال. لم ينقطع عن

الاتصال بالسفير السوفيتي دوبرينين. متعجلا رد موسكو على فكرة إعادة الأطراف المتحاربة إلى مواقعها قبل الحرب. ويسجل كيسنجر الآن أنه في كل مرة كان السفير السوفيتي يخطر به بان رد بريجنيف قادم بعد ساعتين. ثم بعد ساعة.. الخ. أخيرا جاء الرد في الثالثة والنصف عصرا من اليوم الثاني للحرب (على رسالة نيكسون التي أبلغت له صباح اليوم السابق. والرد هو : إن الاتحاد السوفيتي مستعد للمساهمة مع الولايات المتحدة بجهد مشترك إذا كان الهدف هو انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. بعد ذلك. لم يرد برسالة بريجنيف شيء مطلقا عن مشروع القرار المشترك الذي اقترحه عليه الولايات المتحدة بإعادة الدول المتحاربة إلى مواقعها قبل الحرب.

وطوال تلك الساعات والدقائق. كان اتصال كيسنجر مستمرا بالقائم بالاعمال الإسرائيلي. ليجعل معه أولا التطورات الجارية وشحنات السلاح السرية لإسرائيل. وليخطر أول بأول بكل المعلومات الواردة إليه كمستشار للأمن القومي ووزير للخارجية معا. وكان هناك منذ سنوات طويلة اتفاق أمريكي - إسرائيلي بتبادل المعلومات. وبمقتضى ذلك الاتفاق كانت كل المعلومات التي تحصل عليها الولايات المتحدة عن دول الشرق الأوسط يتم إبلاغها إلى إسرائيل أوتوماتيكيا.

وهنا يذكر كيسنجر أن صديقه الحميم «سيمحا دينتز» السفير الإسرائيلي في واشنطن قد عاد لتوه من إسرائيل. وبعد أن شرح كيسنجر طوال صفحتين جذور علاقته الحميمة مع السفير الإسرائيلي. يسجل أنه تلقى من السفير بشرى طازجة : إن إسرائيل تحتاج الآن إلى ٤٨ ساعة فقط «لإنهاء العمليات الحربية لصالحها على الجبهتين المصرية والسورية». وكيسنجر هو الآخر يبلغ السفير الإسرائيلي ببشرى طازجة : إن طائرات شركة «العالم» تستطيع أن تزيد ما تشحنه من صواريخ «سايد ويندر» الإلكترونية إلى ثمانين صاروخا. إلى جانب المعدات الأخرى.

ففي نفس اليوم - الأحد ٧ أكتوبر - تلقى كيسنجر أول رسالة من الرئيس المصري السادات أثناء الحرب.. لقد جاءت الرسالة عبر قنوات الاتصال السرية التي كانت المخابرات قد نظمتها من قبل. وفي الرسالة يقوم حافظ إسماعيل (مستشار السادات)

بإخطار هنرى كيسنجر بشروط مصر لإنهاء الحرب الدائرة الآن. فيقول إن الشروط مازالت هي نفسها المعروفة من قبل. وهي أن إسرائيل عليها أن تنسحب من كل الأراضي المحتلة. مع موافقة مصر على وجود قوات دولية في شرم الشيخ مؤقتا.

وهنا يضيف كيسنجر في مذكراته مسجلا : «كان من الواضح أن هذه الشروط هي مجرد موقف افتتاحي. فمن اتصالاته المبكرة معنا كان السادات متنبها تماما إلى أننا نعتبر مثل هذه الشروط غير قابلة للتحقيق». ولكنني لا اعتقد أن السادات في هذه المرحلة كان يسعى إلى اتفاق. لقد كان يسعى إلى إجراء حوار.

ثم يشرح كيسنجر أن اهتمام السادات بإرسال تلك الرسالة في مثل هذه الظروف التي تدور فيها الحرب كان بالنسبة له. أى بالنسبة لكيسنجر. أهم من المضمون. لكن. إلى جانب ذلك. فإن الرسالة نصت أيضا على إقرار من السادات بنواياها من الحرب. حيث جاء بالرسالة بالحرف الواحد : «.. أننا لا ننوى تعميق القتال أو توسيع المواجهة (العسكرية)»..

وهنا يعلق كيسنجر بقوله : «إنه إذا كان لتلك الجملة أى معنى. فهو أن مصر لا تنوى المضى في العمليات الهجومية ضد إسرائيل بما يتجاوز (شريط) الأراضي التي استولت عليها فعلا حتى الآن (الأحد ٧ أكتوبر)». كما لا تنوى استخدام الولايات المتحدة باعتبارها حاملة للكراباج ضد إسرائيل - بمثل ما فعل عبد الناصر عام ١٩٦٧.

ويضيف كيسنجر معلقا بقوله : «إنني لم أكن آخذ السادات بجدية من قبل. إلى أن جاءتنى منه تلك الرسالة. فبسبب تهديداته السابقة بالحرب. وهي التهديدات التي لم ينفذها. فأننى استبعدته تماما على أساس أنه ممثل بأكثر مما هو رجل دولة. أما الآن فقد بدأت افهم... وفجأة بدا قرار السادات قبل ١٦ شهرا بطرد المستشارين السوفييت من مصر يتخذ بالنسبة لى أهمية جديدة. فحينما اتخذ السادات ذلك القرار واجهتنى مشكلة فهم لماذا لم يسع السادات إلى التفاوض معنا مسبقا بشأن رحيل المستشارين السوفييت. بدلا من أعطائه هذا التنازل إلى الولايات المتحدة بلا مقابل».

الآن. فى الساعة الرابعة عصرا يوم الأحد ٧ أكتوبر. وفقط بعد ورود تلك الرسالة من السادات عن طريق حافظ إسماعيل. وبعد أن أفصح السادات عن نواياها غير المعلنة من

الحرب. فإن كيسنجر يسجل أنه بدأ يأخذ السادات بجدية لأول مرة !
إن تلك الرسالة كانت بالنسبة لكيسنجر أكثر أهمية ودلالة من طرد الخبراء السوفييت
من مصر - هكذا يوضح كيسنجر بلا لف ولا دوران.

مع ذلك. فقد قرر كيسنجر أن يؤجل الرد على رسالة السادات حتى اليوم التالي. لكنه
الآن قرر الاجتماع بالسفير الإسرائيلي في واشنطن. سيما دينتز. العائد لتوه من إسرائيل !.
وعندما اجتمعت «مجموعة العمل الخاصة» بواشنطن مرة أخرى في الساعة السادسة
مساء نفس اليوم - الأحد ٧ أكتوبر - اتفق رأى الأعضاء (ومن بينهم وزير الدفاع شليزنجر)
على أنه من الصعب تصور أن ينجح الجيش المصرى فى عبور قناة السويس بهذا الأداء.
ثم يكتفى بان يجلس هناك.

وكان أصحاب ذلك الرأى يعلمون أن كل حرب لها فرصتها الذهبية التى تتاح مرة
واحدة ويتوقف عليها مصير كل شىء بعدها. الآن خلق الجيش المصرى تلك الفرصة بالأداء
المرتفع لمقاتليه. ومن هنا اجمع كل الأعضاء فى «مجموعة العمل الخاصة» بواشنطن على
أن مصر ستستمر فى التقدم بسيئاء.

.. ما عدا كيسنجر بمفرده ! لقد وجد كيسنجر نفسه الآن فى موقف جعله يرد عليهم
بقوله : «إننى متأكد من أن السادات. بعد أن عبر القناة بجيشه. سيجلس هناك.. فقط.
إننى لا اعتقد أنه سيتقدم (داخل سيناء) أكثر من ذلك» .

ولحظتها لم يسأله زميله وزير الدفاع شليزنجر. من أين له بهذا «التأكيد» وهو ليس
رجلا عسكريا - كما أن كيسنجر نفسه لم يكشف عن ما يعرفه. فى اليوم التالى - الإثنين
٨ أكتوبر - رد كيسنجر على رسالة السادات عن طريق حافظ إسماعيل. ويقول كيسنجر
إن هدفه فى الرد كان مجرد كسب للوقت وعدم تقديم أى التزام. لذلك فإنه يطلب من
السادات أن يوضح بعض الغموض فى : «.. رسالة تلقيناها عن طريق شاه إيران. يخبرنا
فيها بان مصر راغبة فى السماح بتواجد (قوات من) الأمم المتحدة فى الأراضى التى تجلو
عنها إسرائيل» بسيئاء.

وكما يقرر كيسنجر فإن هدفه من استهلاك الوقت كان هو الانتظار على أحر من الجمر الاكتساح الإسرائيلي المنتظر. وقد قررت إسرائيل الآن أن تركز هجماتها بعنف طوال الثماني والأربعين ساعة القادمة على القوات السورية لمنع تقدمها. أما في الجبهة المصرية فقد استعدت إسرائيل لوقف الجيش المصري عند النقطة التي وصل إليها. والآن فإن السفير الإسرائيلي دينتز يخطر كيسنجر بأن : «هناك إمكانية طيبة في أننا سوف ندفع السوريين خلفا كل المسافة (التي تقدموها) إلى ما وراء خط وقف إطلاق النار قبل الحرب. ونحن أيضا نخرج القوات المصرية من سيناء».

مرة أخرى فإن كيسنجر يخطر السفير الإسرائيلي بكل ما لديه من معلومات أولا بأول. حتى ما لم يتأكد منها بعد. مثل معلومات وردت بأن الملك فيصل وحافظ الأسد والسادات يحثون الملك حسين على الدخول في الحرب.

ولضمان سرعة التدفق المستمر في المعلومات دقيقة بدقيقة. يسجل كيسنجر أنه استدعى «سكروفت» نائبه كمستشار للأمن القومي وقال له أمام السفير الإسرائيلي بالحرف الواحد: أعطهم (للإسرائيليين) كل ذرة معلومات لدينا من أجهزة المخابرات بمجرد وصولها».

ومرة أخرى كان معنى هذا في الواقع أن كيسنجر قد جعل من جهاز الأمن القومي الأمريكي يعمل رسميا لحساب إسرائيل. فكل معلومة سياسية وعسكرية عن تحركات ونوايا مصر وسوريا. والدول العربية الأخرى. وعن التحركات السوفيتية. وعن صور الاستطلاع التي تلتقطها الأقمار الصناعية والطائرات الأمريكية للمنطقة. وكذلك الاتصالات الدبلوماسية. تسلم إلى إسرائيل أولا بأول!.

في الوقت نفسه وردت إلى الرئيس الأمريكي نيكسون رسالة من بريجينيف يقول له فيها : «لقد اتصلنا بالحكومات العربية الصديقة. وتشاورنا مع زعمائنا حول مسألة وقف إطلاق النار (الذي كانت أمريكا اقترحتة) ونحن ننتظر منها ردا سريعا. إننا نأمل أن يستمر التعاون بيننا وبين واشنطن حفاظا على السلام العالمي».

وهنا يعلق كيسنجر قائلا : «إن رسالة بريجينيف جاءت في وقتها. فمع انتظارنا للضربة الإسرائيلية الحاسمة أصبحت خططنا (الآن) هي تأجيل اجتماع مجلس الأمن إلى

أن تسيطر إسرائيل على الموقف عسكريا. حينئذ ندعو مجلس الأمن إلى الانعقاد ونطالب وقتها بعودة الأطراف المتحاربة إلى مواقع ما قبل الحرب.. وهو ما تريده إسرائيل. ونكون بذلك قد أصبنا عصافيرين بحجر واحد : الإيحاء للحكومات العربية بأنه «لولا الضغوط الأمريكية لما توقف زحف الجيش الإسرائيلي. بينما نكرر على إسرائيل أنه لولا مساعدتنا وإخلاصنا لها لما تمكنت هي من السيطرة عسكريا على الموقف» .

وفجأة. في الساعة الثانية إلا الربع من صباح الثلاثاء ٩ أكتوبر. استيقظ كيسنجر على مكالمة تليفونية من صديقه السفير الإسرائيلي دينتز.

ويقول كيسنجر إن المكالمة. في هذه الساعة المتأخرة. بدت محيرة له. فحسب التقديرات التي كان السفير الإسرائيلي نفسه قد أخطره بها قبل ساعات قليلة. فإن المعركة يجب أن تكون الآن في طريقها إلى التحول لنصر إسرائيلي حاسم. ما هي المشكلة إذن ؟ ما الذي يدعو إلى التعجل ؟ إن طلبات إسرائيل من السلاح انحصرت حتى الآن في أنواع معينة من الذخيرة والمعدات الإلكترونية. وتقريبا كل طلبات إسرائيل تمت الاستجابة لها. لقد كان هناك بعض التملل والماطلة والبيروقراطية من جانب وزارة الدفاع (الأمريكية). ولكن إسرائيل حصلت بالفعل على صواريخ «ساندو يندر» .. وحصلت أيضا على موافقة بالإسراع في تسليمها طائرات فانقوم إضافية. لكن الإسرائيليين يريدون التزاما أمريكيا بمعدل محدد في التوريد. وطلب منه كيسنجر أن يتحدثا في هذا الموضوع مبكرا في الصباح.

لكن السفير الإسرائيلي عاد يوقظ كيسنجر من جديد في الثالثة صباحا. إنه يكرر نفس الرسالة. وكيسنجر يستجيب في أغرب علاقة بين وزير خارجية دولة عظمى وسفير اجنبي.

في الثامنة صباحا اجتمع كيسنجر بالسفير الإسرائيلي دينتز. وتم الاجتماع في «غرفة الخرائط» بالطابق الأرضي من البيت الأبيض - وهو المكان الذي يجرى فيه كيسنجر مقابلاته السرية.

لقد صحب السفير معه الجنرال «موردخاي جور» الملحق العسكري بسفارته. والإثنان يخبران كيسنجر بأن إسرائيل قد خسرت حتى الآن ٤٩ طائرة. من بينها ١٤ فانقوم. إن

هذا الرقم كان مرتفعاً ولكنه لم يكن مفاجئاً طالما أن مصر وسوريا في حوزتهما أعداد كبيرة من صواريخ أرض/جو السوفيتية المتطورة. لكن الصدمة الحقيقية كانت في تطور آخر : فإسرائيل خسرت حتى الآن خمسمائة دبابة. من بينها ٤٠٠ دبابة على الجبهة المصرية وحدها.

ثم قال السفير الإسرائيلي لكيسنجر : إن هذه الأرقام يجب أن تبقى سرية. لأن الدول العربية التي مازالت تختار لنفسها موقف التحفظ حتى الآن قد تنضم إلى المعركة لو عرفت بحجم النجاح المصرى السورى.

ثم قال السفير الإسرائيلي إنه حتى بالنسبة للحكومة الأمريكية نفسها «... لا يجب أن يعرف احد مطلقاً بهذه الأرقام». إنها أرقام سرية جداً ويجب أن يبقوها كيسنجر كذلك ولا يطلع عليها أحد سوى الرئيس نيكسون وحده. إن إسرائيل تريد أن تذكر كيسنجر مرة أخرى بأنه رجلها الأول داخل الإدارة الأمريكية. رجلها الذى لا تثق فى أحد سواه.

وشىء آخر : إنه إذا أمكن إمداد إسرائيل بالطائرات بسرعة.. فإن إمدادها بالدبابات لن يكون كذلك. والطائرات المدنية السبع لشركة «العالم» .. التى تشكل جسراً جويًا يشحن لإسرائيل يومياً المزيد من المعدات الإلكترونية.. لن تفى بالغرض. هل يمكن شحن دبابات من القواعد الأمريكية فى أوروبا لإسرائيل ؟ إن هذا أيضاً يحتاج إلى وقت. الأمر إذن يتطلب تحركاً سريعاً لإنقاذ الموقف. أما الآن - يقول السفير الإسرائيلي «... فإننا نركز على إحراز نصر سريع فى الجبهة السورية» .

ثم شىء ثالث. لقد انتحى السفير الإسرائيلي بكيسنجر جانباً. وبدأ يهمس فى أذنه برسالة شفوية عاجلة كلفته جولدا مائير رئيسة الوزراء بإبلاغها إلى كيسنجر بمفرده شخصياً. الرسالة الهامسة هى : إن رئيسة وزراء إسرائيل تعرض القدوم سرا إلى واشنطن للتوصل إلى الرئيس نيكسون حتى يعد إسرائيل بمساعدات عسكرية عاجلة. أكبر وأضخم. فبما يشير كيسنجر على رئيسة الوزراء ؟

يقول كيسنجر : إننى رفضت الفكرة فى التو واللحظة. وبغير مشاور مع الرئيس ! لكن

لماذا هذا الرفض القاطع . وفورا ؟

بكلمات كيسنجر الحرفية فإن التفسير هو : «إن مثل هذه الزيارة سوف تأخذ جولدا بعيدا عن إسرائيل لمدة لا تقل عن ٣٦ ساعة. فإذا غادرت جولدا إسرائيل بينما تدور معركة كبرى. فإن هذا سيكون علامة على الرعب والفرع. بحيث إنها يمكن أن تؤدي إلى انضمام كل الدول العربية التي مازالت على الهامش. إلى المعركة. إنها سوف تترك إسرائيل بلا قيادة. في أكثر الأوقات احتياجا لشجاعة جولدا التي لا تهاب.. واحتياجا للقرارات التي لا بد من اتخاذها.... ففي نفس تلك اللحظة كان دايان (وزير الدفاع الإسرائيلي) يوصي بانسحاب إسرائيل شرقا في سيناء (للابتعاد عن مرمى النيران المصرية).. ولأن الزيارة لا يمكن المحافظة على سريتها. فسوف نكون مضطرين لإعلان سياسة إمدادات عسكرية ضخمة لإسرائيل... إن العالم العربي سوف يشتعل ضدنا. والاتحاد السوفيتي ستكون الأرض مهددة أمامه .

إذن.. ما العمل ؟

لا شيء سوى أن تبقى «جولدا الشجاعة التي لا تهاب» في مكانها.. وسوف يتكفل كيسنجر. رجل إسرائيل الأول في الإدارة الأمريكية. بالأمر كله. فخلال دقائق. استدعى كيسنجر. «مجموعة العمل الخاصة» إلى اجتماع عاجل لا يحضره «سوى أكبر المسؤولين في الوزارات والأجهزة المختصة. ولا أحد غيرهم ضمانا للسرية» .

ثم يشرح كيسنجر ما حدث في الاجتماع بقوله «إنني رويت حديث دينتز وجور معي. بعد أن حذفت أرقام الخسائر في الدبابات. وشعر زملائي بالتشكك. لقد أفاد كولي (مدير المخابرات المركزية) بأن إسرائيل تتقدم على الجبهة السورية. ومتعاسكة في سيناء. والمسألة ببساطة هي أن إسرائيل تحاول الحصول منا على القدر الأقصى من المساعدة العسكرية قبل النصر. كعلامة على الدعم غير المحدود. من أجل الحرب.. وفترة ما بعد الحرب أيضا .

وقال جيمس شليزنجر وزير الدفاع : إنه لا بد من التفرقة بين الدفاع عن بقاء إسرائيل.. والدفاع عن غزوات إسرائيل (الناتجة عن حرب ١٩٦٧). إن التدخل بدعم أمريكي

لإسرائيل. في الوقت الذي لا يسمى فيه العرب إلا لتحرير أراضيهم المحتلة. سوف يؤدي إلى إفساد علاقات أمريكا بالعرب.. وهكذا. وجد كيسنجر نفسه مرة أخرى وحده.. بينما كل أعضاء مجموعة العمل الخاصة ضده !.

لكن رجل إسرائيل المخلص لم ييأس. فمرة أخرى. هو يعلم تماما أن أهمية السلاح الأمريكي المعلن لإسرائيل أثناء الحرب لا تكمن فقط في قيمته العسكرية. وهي كبيرة. ولكنها تكمن في الدرجة الأولى في قيمته كرادع نفسي وسياسي لمصر وسوريا. فإذا تقدمت أمريكا بدعم عسكري معلن لإسرائيل. فإن هذا يجعل النفوس الانهزامية بين العرب تجاهر على الفور بتراجعها. ومتعللة بأن العرب أصبحوا يحاربون أمريكا.. وليس إسرائيل !

لقد قال مدير وكالة المخابرات المركزية لكيسنجر إن إسرائيل لديها من الذخيرة والمعدات ما يكفيها للاستمرار في الحرب لمدة أسبوعين آخرين على الأقل. ولكن كيسنجر يتشبث برغم هذا بضرورة الدعم العسكري الأمريكي المباشر لإسرائيل. و «.. لأسباب سيكولوجية بقدر الأسباب العسكرية». وعندما وجد كيسنجر أن الجميع ضده. تراجع نصف خطوة إلى الخلف. مقترحا وضع مجموعة من البدائل المتاحة.. وترك القرار للرئيس نيكسون.

هكذا اجتمع كيسنجر بنيكسون في الخامسة إلا الربع عصر اليوم نفسه - ٩ أكتوبر - بعد أن صحب معه إلكسندر هيج كبير موظفي البيت الأبيض. ونائبه سكوكروفت. وزير. وعرض كيسنجر البدائل المتاحة على الرئيس. وكانت تتراوح بين استمرار الوضع الحالي (الجسر الاسرائيلي).. وبين القيام بجسر جوي أمريكي مباشر.

واتخذ نيكسون قرارا متحفظا - مازال في صالح إسرائيل ولكن ليس إلى المدى الذي يطمح إليه كيسنجر. إن كل ما يمكن إبلاغ إسرائيل به هو التزام الولايات المتحدة بتعويض خسائرها في الحرب. ورفض نيكسون الموافقة على طلبين بالذات : أن يتم إمداد إسرائيل بقنابل اللازور.. وأن يتم شحن المعدات على طائرات أمريكية.

لكن كيسنجر يعلم أن عليه أن يتحرك وسط مآزق عديدة. فكما صرح هو من قبل «إذا انتهى كل شيء. كما أتوقع. وتحاشينا الصدام مع السوفييت. وغضبة العرب. نكون قد قمنا بمعجزة!».

فى نفس اليوم أشارت التقارير إلى أن الزعيم السوفيتى بريجنيف قد وجه رسالة إلى الزعيم الجزائرى هوارى بومدين يحثه فيها على انضمام الجزائر إلى المعركة. كما أفاد السفير الأمريكى بالأردن بأن السوفييت كما يبدو يحاولون نفس الشئ مع الملك حسين.

وثارت ثائرة كيسنجر. وأمسك بالتليفون بعصية لكى يتحدث مع السفير السوفيتى دوبرينين. يحذره من قيام موسكو بتشجيع بلاد أخرى على دخول المعركة ضد إسرائيل. وفى نفس الوقت بادر كيسنجر بكتابة رسالة إلى الملك حسين. محاولا أن يرشوه فيها بالكلمات المعسولة. والوعود الغامضة. وهو الأسلوب الذى ستلاحظه على كيسنجر دائما كلما كان بصدد المطالبة بمكاسب لإسرائيل.

إنه يناشد الملك حسين باعتباره «رجل دولة» ألا يدخل فى المعركة الجارية. وحتى تكون الكلمات أكثر وقعا.. فإنه يلوح للملك حسين بأنه فى حالة التزامه بعدم دخول المعركة. ستتاح له المكافأة التى قدر بعد ذلك ألا يحصل عليها الملك حسين مطلقا : «إننى أعد جلاتلك بجهد أمريكى نشط (لاستعادة الضفة الغربية) بمجرد أن تتوقف الحرب»! فى نفس الوقت قرر كيسنجر أن يرد على آخر رسالة من السادات وردت عن طريق حافظ إسماعيل. إن السادات أرسل يشكر الولايات المتحدة على «حسن نواياها» .. ويعرب عن تقديره «للنوايا الطيبة» للحكومة الأمريكية.

ويقول كيسنجر: «إننى فى ردى على حافظ إسماعيل ذكرت فى غموض أن أفعالنا (لتعويض إسرائيل خسائرها العسكرية) إنما تمثل الحد الأدنى الذى يتحمله رأى العام.. وبذلك أعطى مصر صيغة لإنقاذ ماء وجهها تسمح لها بأن تدعى لتلك الخطوات (التي تم الإعلان عنها). وقد أكدت على أن الولايات المتحدة تفهم الآن بوضوح الموقف المصرى بالنسبة للتسوية السلمية. لكننى تجنبته أى تعليق على (نوع ومدى) هذه التسوية. وفى العرف الدبلوماسى. فقد كانت كلماتى هذه تساوى الإشارة إلى أن الموقف المصرى لا يصلح كبداية».

كانت أنظار الجميع. وفى مقدمتهم كيسنجر. مركزة أساسا على الموقف العسكرى. لأن هذا هو الذى سيحسم فى النهاية نوع ومدى التسوية القادمة. وهكذا. فعندما تلقى كيسنجر فى صباح الأربعاء ١٠ أكتوبر رسالة من السوفييت موجهة إلى نيكسون تخبره بأن موسكو

لن تعترض الآن على مشروع أمريكي إلى مجلس الأمن بوقف إطلاق النار في المواقع القائمة لحظة سريان القرار. أما إذا أصرت واشنطن على عودة القوات المتحاربة إلى مواقعها قبل الحرب. فإن المندوب السوفيتي سوف يستخدم حق الفيتو.

كان المفروض أن يكون هذا الموقف السوفيتي الجديد مرضيا للولايات المتحدة. ولكنه بالنسبة لكيسنجر لم يكن كذلك. إنه يعمل ذلك بقوله : «لو كان السوفييت قد تقدموا بمشروع قرار على هذا النحو إلى مجلس الأمن فعلا.. فإنه كان سيحصل على شبه أجماع. بما في ذلك موافقة حلفائنا الأوروبيين. ولو أننا سائرنا السوفييت في خطتهم هذه. فإن الحرب كانت ستنتهي إلى نصر واضح وقاطع للقوات العربية التي تحارب بالسلح السوفيتي.. وموقف الولايات المتحدة في دبلوماسية ما بعد الحرب كان سيصبح ضعيفا تماما.. ومسألة أننا وحدنا من بين الدول العظمى الذين نستطيع أن نحقق تقدما كانت ستنسف تماما أيضا» .

وحتى لا يفاجئ السوفييت الولايات المتحدة بمثل هذا الموقف. اختار كيسنجر في هذه المرة أن يعاظمهم. لقد اتصل بالسفير السوفيتي دوبرنين وأخبره بأن الاقتراح السوفيتي «بناء».. ولكنه يحتاج إلى وقت لدراسته. بعدها استعمله من جديد بحجة أن الرئيس نيكسون سيبت في الأمر بعد أن يفرغ من مقابلة اليوم مع موبوتو سيكيو رئيس زامبيا..! وكان كيسنجر في نفس اليوم أيضا (١٠ أكتوبر) قد صحا على أنباء «منذرة بالسوء» . السوفييت قد بدأوا في إقامة جسر جوى لإمداد سوريا بالأسلحة وقطع الغيار. إن نحو عشرين طائرة نقل سوفيتية هي الآن في طريقها. عبر المجر ويوجوسلافيا. إلى دمشق.

وكالعادة. كان كيسنجر يتشاور مع السفير الإسرائيلي دينتز ويبلغه بكل التطورات أولا بأول. إنه الآن يطلب منه أن يبلغ حكومته. وقد ضمنّت تعويضا أمريكيا عن خسائرها في الحرب. أن تنطلق بأقصى ما تستطيع.. ولا تحتزن احتياطات من الذخيرة أو المعدات. وحتى تستوعب إسرائيل الموقف تماما. فإن كيسنجر يقرر للسفير بمنتهى الوضوح بأن «كل شيء يعتمد الآن على قيام الإسرائيليين بدفعهم - أي المصريين والسوريين - إلى الخلف بأسرع ما يمكن. بهدف إعادتهم إلى خطوط ما قبل الحرب أو ما خلفها ولو حتى. في جبهة واحدة على الأقل».

ومرة أخرى ترجمت إسرائيل الإشارات.. إلى موقف عملي للغاية : مزيد من التركيز على الجبهة السورية.. !

أما داخل الحكومة الأمريكية نفسها فقد كان الانشقاق مستمرا. فالمسؤولون الآخرون. بخلاف كيسنجر. يؤمنون بأن المصالح الأمريكية لها الأولوية على المصالح الإسرائيلية.. ومن هنا فإنهم يخشون تماما من تزايد الشعور العربي بالعداء نحو السياسة الأمريكية كلما طال أمد الحرب.

لقد اتصل جيمس شليزنجر وزير الدفاع تليفونيا بكيسنجر لكي يخبره بتطور مزعج : إن الملك فيصل، ملك السعودية. بعد أن ماطله الملك حسين في الموافقة على تحريك اللواء السعودي المربط في الأردن إلى سوريا. قرر إرسال لواء مسلح من السعودية مباشرة إلى الجبهة السورية ليشارك فوراً في القتال ضد إسرائيل.

وقد بلغ من انزعاج شليزنجر من هذا التطور السعودي أنه حث زميله كيسنجر على ضرورة التوصل في مجلس الأمن بسرعة لتحقيق وقف إطلاق النار، مباشرة وفورا. وإذا راوغت إسرائيل في التنفيذ فإن من الممكن إرسال قوات أمريكية مقاتلة لغرض القرار عليها بالقوة.

ولكن كيسنجر لم يكن ليستسلم بسهولة. إنه، بكلماته، قال لزميله وزير الدفاع : «بالنسبة لهذا الشيء السعودي، أعتقد أنه على كل شخص الآن أن يلتزم فقط بالهدوء». إن لواء سعودي يتحرك اليوم معناه أن أمامه يومين قبل أن يكون قادرا على الوصول إلى أي مكان قريب من الأحداث. وربما يحرك الأردنيون أيضا لواء إلى هناك. وهذا طيب لأنه أقل ما يستطيعون عمله. إننا سوف نستمر في التمسك بطريقتنا ليوم آخر أو نحو ذلك... ولست أعتقد أننا في حاجة إلى قوات (أمريكية) لاحتلال أي شيء الآن» .. !

كان هدف كيسنجر هو أن يجنب إسرائيل بأى ثمن الالتزام بوقف إطلاق النار من موقع الهزيمة الكاملة. ويبدو أن باقي الأجهزة الأمريكية كانت تشعر بأن كيسنجر يستغل تماما انشغال الرئيس نيكسون في وقائع فضيحة ووترجيت. التي كانت قد بدأت تقترب منه. لقد قبل نيكسون منذ ساعات قليلة استقالة نائبه سيبرواجنيو. والأمور تسير بالنسبة له

داخليا من سىء إلى أسوأ.. وبالتالي فإنه لا يتابع سوى الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية نحو الحرب العربية الإسرائيلية.

لكن.. إذا كانت تلك الخطوط منحازة إلى إسرائيل مرة. فإن كيسنجر يريد أن تصبح فى التنفيذ منحازة إلى إسرائيل عشر مرات. من هنا كان واضحا أن أجهزة الحكومة. خصوصا وزارة الدفاع. تحاول أن تماطل وتسوف فى تنفيذ طلبات كيسنجر.. الأمر الذى دعاه إلى أن يبدأ اجتماع «مجموعة العمل الخاصة» بقوله محذرا : «إننى. باسم الرئيس. أطلب استقالة أى مسئول غير راغب فى مساندة الإجراءات التى اتخذناها لدعم إسرائيل عسكريا. إننا نحتاج إلى توصيل تلك المعدات فى الوقت الذى تشن فيه إسرائيل الهجوم... وليس حينما نريد من الدبلوماسية العمل. فإذا شعرت إسرائيل بأننا تخلينا عنها.. وإذا اعتقد العرب بأنهم فعلوها بأنفسهم.. فإننا نكون قد غرقنا» .

إن رجل إسرائيل الأول فى الإدارة الأمريكية يشعر بأن كل ساعة تمر لها ثمن. ولذلك فهو لا يريد أن يفرط فى استثمار دقيقة واحدة لصالح إسرائيل. بل إنه. أكثر من ذلك. فإن إسرائيل أخطرت كيسنجر بأنه من المقبول لها الآن المضى فى مجلس الأمن من أجل وقف إطلاق النار. مع ذلك يسجل كيسنجر فى مذكراته : «كنت أستطيع التصرف بناء على هذا التأكيد. ولكننى، زيادة فى التأكيد. طلبت من الحكومة الإسرائيلية أن توضح لى التوقيت الملائم لها.. لكى نتقدم نحن فيه بهذا المشروع إلى مجلس الأمن» !

فى نفس الوقت ظلت موسكو فى انتظار رد نيكسون على اقتراحها بوقف إطلاق النار، ولكن فى كل ساعتين أو ثلاثة. يطلب كيسنجر السفير السوفيتى دوبرينين لكى يعده بأن الرد يجرى إعداده. بعدها يطلبه ليحذره من استمرار الجسر الجوى لإمداد مصر وسوريا بالسلاح. فهذا سلوك يتسم بالتجرد من الشعور بالمسؤولية. وأخيرا طلبه فى العاشرة إلا الرابع مساء ليقول له : اناتولى.. نحن لن نكون قادرين على إعطائك إجابة قبل الغد..

وفهم دوبرينين تماما مغزى سلوك كيسنجر. فقال له على الفور : إنك تلعبها جيدا..! لا تبالغ إذن فى اللعب على نغمة تجردنا من الشعور بالمسؤولية !

فى اليوم التالى عقد كيسنجر مؤتمرا صحفيا. هاجم فيه قيام الاتحاد السوفيتى بإمداد

العرب بالسلاح، وقيام بريجنيف بمناشدة الرئيس الجزائري بومدين بالانضمام إلى مصر وسوريا في القتال.. وعموما فإن بيانات السوفيت المؤيدة للجانب العربي ليست عاملا مساعدا في رأى وزير الخارجية الأمريكى.

خلال ساعات جاءت مذكرة غاضبة من موسكو : كيف تشكو الولايات المتحدة من بيانات السوفييت المؤيدة للعرب ؟ ألا يقوم المسئولون الأمريكيون. وفي مقدمتهم كيسنجر شخصا. بإصدار بيانات مؤيدة لإسرائيل..؟.

ثم قال دوبرينين. لكيسنجر. إن الاتحاد السوفيتى لن يتخذ موقف اللامبالاة إزاء تهديدات إسرائيل لدمشق. فإذا استمرت إسرائيل فى تقدمها. فقد تفلت الأمور فى النهاية.

وبالطبع لم يرد كيسنجر. لكنه توجس شرا من التهديد الضمنى الذى ذكره له السفير السوفيتى دوبرينين. خاصة بعد أن أخبره الأخير بأن هناك رسالة رسمية قادمة من بريجنيف خلال ساعات إلى الرئيس نيكسون. وكعادة كيسنجر. فإنه أطلع السفير الإسرائيلى دينتز فورا على كل كلمة قالها دوبرينين.

وأسرع السفير الإسرائيلى إلى الخط التليفونى المباشر الذى يربط سفارته بإسرائيل. ثم عاد يتصل بكيسنجر فى الثامنة إلا الربع مساء ليبلغه برسالة شخصية عاجلة من جولدا مائير. إن رئيسة وزراء إسرائيل مهتمة للغاية بالتهديدات الضمنية التى ذكرها السفير السوفيتى «دوبرينين» اليوم. ولذلك فإن جولدا مائير تفوض هنرى كيسنجر شخصا بالتقدم إلى مجلس الأمن هذا المساء بمشروع قرار لوقف إطلاق النار.. إذا كان كيسنجر يعتقد أنها خطوة حكيمة.

كانت هذه الرسالة الواردة من رئيسة وزراء إسرائيل فى الثامنة إلا الربع مساء ١٢ أكتوبر تعكس بالفعل ضراوة القتال الذى تواجهه إسرائيل على أرض المعركة. وهى تعكس أيضا الصورة الحقيقية التى ترى بها إسرائيل مجرى الحرب. لكن إسرائيل يهملها ألا تتسرب حقائق تلك الصورة مطلقا، ولذلك فهى، مرة أخرى. لا تأتمن عليها سوى رجلها فى واشنطن: هنرى كيسنجر!.

وفى نفس الوقت تلقت واشنطن من موسكو رسالتين بدلا من رسالة واحدة. وكلتاها كانتا احتجاجا على ضرب إسرائيل للمدنيين فى مصر وسوريا. وعلى ضربها لسفينة تجارية فى ميناء سورى. لكن الأهم من ذلك. بالنسبة لكيسنجر. كان هو حقيقة أن ٨٤ طائرة شحن سوفيتية قد نقلت معدات حربية إلى مصر وسوريا خلال الأيام الثلاثة الأخيرة.

ثم جاء اليوم التالى - ١٣ أكتوبر - ليكون حاسما من نواح عديدة. فمن ناحية. حركت مصر الفرقة ٢١ المدرعة إلى شرق القناة. ورصدت الأجهزة الأمريكية فرقة أخرى تستعد للعبور. إن السادات. بعد أن اختار التوقف فى مكانه أياما عديدة. يبدو الآن إنه غير رآيه.

وإسرائيل غيرت من تكتيكاتها؛ وقد ساعدها على ذلك ما أسماه كيسنجر «الحماقة الاستراتيجية المصرية». والتأثير النفسى لإعادة إمداد إسرائيل بالسلاح والذخيرة من جانب الولايات المتحدة.

ومن ناحية ثالثة. فإن إسرائيل رغبة منها فى شحن أكبر كمية من السلاح الأمريكى إليها فى أقصر وقت. لم تكتف بطائرات «الجامبو» المدنية السبع لشركة «العال».. وإنما بدأت تسعى إلى استئجار طائرات «تشارتر» مدنية أمريكية لتحمل المعدات إليها. ولكن شركات الطائرات رفضت التعاون مع إسرائيل خوفا من المقاطعة العربية. فى نفس الوقت شحنت الحكومة الأمريكية عشر طائرات «سى - ١٣٠» العملاقة بالمعدات الحربية إلى إسرائيل. إلى جانب إصرار كيسنجر على أن تقوم طائرة أمريكية عسكرية أخرى بشحن جزء من المعدات إلى جزر الأزور فى الأطلنطى. حتى تأخذها إسرائيل من هناك. فتستفيد من قصر المسافة وتعدد رحلات الشحن. لقد بدأ أخيرا الجسر الجوى الأمريكى المباشر إلى إسرائيل. بعد أن استمر أسبوعا بشكل غير مباشر.

ومن ناحية رابعة. فقد رصدت أجهزة المخابرات الأمريكية فى هذا اليوم وحده ٦٧ شحنة عسكرية سوفيتية تم نقلها جوا إلى الجانب العربى. ومعظمها إلى مصر.

من ناحية خامسة رفض شاه إيران التصريح للطائرات السوفيتية بالاتجاه إلى سوريا عبر إيران. مضاعفا بذلك صعوبات الإمداد السريع لتعويض الجبهة السورية التي عانت خلال الأيام الأخيرة من تركيز إسرائيل هجماتها عليها. إن الشاه حليف مخلص لإسرائيل يريد أن يساعد بأى شكل فى هزيمة العرب.

أما فى الميدان الدبلوماسى ، فقد كان كيسنجر ينتظر رد بريطانيا على طلبه فى الليلة السابقة بأن تتقدم إلى مجلس الأمن بمشروع القرار المقترح لوقف إطلاق النار. إن وزير الخارجية البريطانى. سير إريك دوجلاس هيوم. اتصل بكيسنجر ليخبره (بناء على الاتصال مع القاهرة) بأن السادات يرفض مجرد وقف إطلاق النار، وهو لن يقبل أى شىء أقل من التزام إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧. أما إذا كان كيسنجر يرفض ذلك، فإن الفرصة الوحيدة لفرض وقف إطلاق النار على مصر لن تأتى إلا إذا ضغط السوفييت على السادات بوقف إمداداتهم العسكرية، وهو لا يعتقد أن السوفييت يمكن أن يذهبوا إلى هذا المدى.

أخيرا طرح وزير الخارجية البريطانى فكرته على كيسنجر : لماذا لا نتقدم إلى مجلس الأمن بمشروع قرار يتضمن. إلى جانب وقف إطلاق النار. تشكيل قوة بوليس دولى تتسلم الأراضي العربية المحتلة وتبقى فيها إلى أن ينعقد مؤتمر دولى للسلام...؟

وعلى الفور... رفض كيسنجر الاقتراح البريطانى.. !

وتفسيرا لذلك يقول كيسنجر : «إن هذا المشروع البريطانى بالنسبة لإسرائيل أسوأ من مشروع السادات. فبعد كل شىء، فأن تقديم فكرة القوة الدولية معناه الافتراض مسبقا أن تنسحب إسرائيل فورا إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، بينما السادات (من خلال اتصاله بكيسنجر عبر القناة السرية للمخابرات) لم يعد يطلب الآن سوى مجرد موافقة إسرائيل على مبدأ الانسحاب. لذلك، فإبنى قلت لوزير الخارجية البريطانى إننا لن نؤيد مثل هذا المشروع» ! وبمجرد أن وضع كيسنجر سماعة التليفون. استبعد بريطانيا على الفور من ذهنه كشریک محتمل معه يسعى إليه. وبدأ يفكر فى... استراليا !

إن كيسنجر يكرر فى مذكراته مرة بعد مرة فكرة «إننا لا نستطيع أن ندع إسرائيل

تخسر الحرب» .. متجاهلا حقيقة الأرض التي يجرى عليها القتال هي أرض مصرية وسورية تحتلها إسرائيل بالفعل منذ ست سنوات. وكيسنجر لا يريد أن يذهب بأفكاره تلك صريحة إلى مجلس الأمن ضمن مشروع أمريكي. لأن هذا سيؤدي إلى تصاعد العداء العربي ضد الولايات المتحدة. الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى إضعاف موقف كيسنجر داخل الإدارة الأمريكية نفسها. وترجيح كفة كل الآخرين الذين يطالبون بموقف أمريكي متوازن. لذلك فإن كيسنجر يريد أن يشق طريقه وسط الواقع الدولي الذي يدركه أمامه لأنه «.. إذا دفعنا الأمور إلى مواجهة تكشف فيها كل الأطراف عن نفسها. فإننا سنكون وحدنا مع إسرائيل. ومن المحتم أننا سنصبح معزولين في الأمم المتحدة.. لقد كان واضحا أننا نواجه مزيجا من الضغوط العربية. والمخاوف الأوروبية. والانتهازية السوفيتية... إن مصر وسوريا ستكونان قادرتين على الحصول على الأغلبية من أجل وقف إطلاق النار حينما تصبح الأشياء ساخنة جدا. ونحن لن نكون قادرين على وقف هذا لأي مدة طويلة بغير تكاليف سياسية ضخمة» .

ماذا يفعل رجل إسرائيل الأول في الإدارة الأمريكية ؟

إنه يستصرخ إسرائيل قائلا لسفيرها دينتز : «الآن وقد قررنا أن نرفع الجسر الجوي إلى قدرته القصوى. وبالطائرات العسكرية الأمريكية. دعنى أحتكم على الإسراع بهجماتكم العسكرية بحيث يمكن إتمامها خلال ٤٨ ساعة من ذهابنا إلى مجلس الأمن حينما يحدث ذلك. إننا لا نستطيع تجميد الأمور (في مجلس الأمن) أكثر من ذلك. ولن نكون قادرين على تبرير اعتراضنا على شيء - يقصد وقف إطلاق النار - تعرف دول عديدة أننا كنا نريده وندعوا إليه منذ أيام قليلة» .

والصورة - يقول كيسنجر - هي إنه منذ بدأت الحرب فإن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان يسعى إلى استراتيجية مشابهة. فكل منهما يسعى إلى تمكين أصدقائه من أن تكون لهم اليد العليا في المعركة. وحينما تتطور الأمر «بدأ كل جانب في تعويض أصدقائه عن خسائهم. فنحن بدأنا مبكرين. من اليوم الثاني للحرب مباشرة (بالسماح بجسر طائرات العال بالعمل) .. ثم قفز السوفييت بجسورهم الجوي يوم الأربعاء

(١٠ أكتوبر) . وكان من المقرر أن نحقق نحن أيضا نفس القدر من اليوم التالى لولا الصعوبات التى واجهناها من الشركات المدنية لطائرات الشحن. ولكننا أخيرا (بعد التحول إلى جسر أمريكى مباشر) سرعان ما سبقنا السوفييت وتجاوزناهم فى إمداداتهم بمجئى يوم الأحد ١٤ أكتوبر.

ثم يضيف كيسنجر قائلا: «لقد كان لدينا مصدران للقوة. إن حليفنا فى النهاية أقوى وأكثر قدرة على الاستفادة من إعادة إمداده. ثم أننا مستعدون للمغامرة والمجازفة بأكثر مما كانت موسكو مستعدة. فمجرد أن أصبح المأزق واضحا فإننا تحركنا بطريقة حاسمة. بل حتى بطريقة قاسية ووحشية. لكى نكسر هذا المأزق» .

والآن فإن كيسنجر. بعد أن رفضت بريطانيا أفكاره بالنسبة لمجلس الأمن. ورفضت موسكو اختيار استراليا كبديل. فإنه بدأ يلجأ إلى تخدير موسكو سعيا إلى تحييدها. لقد قال للسفير دوبرينين : إننا الآن سوف نغسل أيدينا من الأمر كله.. ونذع الطبيعة تأخذ مجراها!.

كانت الجملة الأخيرة قد تكررت من قبل فى أحاديث كيسنجر وأفكاره.. فهو بكلماته. يعتبر أن انتصار إسرائيل وهزيمة العرب هو بمثابة حكم من أحكام الطبيعة.. وشئ لا فكاك منه لأنه إرادة القدر ومشيئة السماء التى لا ترد...!

وكما سنلاحظ فى مراحل عديدة تالية. فإن كيسنجر هنا كان فقط يخادع الآخرين ويحتال عليهم. لكنه فى قرارة نفسه كان يعرف على وجه الدقة أين توجد الحقيقة.

فمباشرة بمجرد أن انتهى من توجيه تحذيره هذا إلى السفير السوفيتى. استدعى سكوكروفت نائبه فى مجلس الأمن القومى ليصدر إليه تعليماته «... بشحن السفن الأمريكية بالمعدات (الحربية) إلى إسرائيل. بحيث إنه حينما يجئ وقف إطلاق النار ويوقف الجسر الجوى لكل جانب.. لا ينقطع فجأة شريان الحياة لإسرائيل».

إن أى تقدم تحرزه إسرائيل فى ميدان القتال إذن ليس لأن «الطبيعة تأخذ مجراها».. ولكنه بفضل شريان الحياة هذا الذى يستमित كيسنجر نفسه للإبقاء عليه ممدودا لإسرائيل. بل إنه. مع ضمان كيسنجر لفعالية «شريان الحياة» هذا.. ومعرفته بتفوقه حجما ونوعا عن

الجسر السوفيتي لكل من مصر وسوريا.. إلا أن كيسنجر مازال يريد مزيدا من الضمانات لصالح إسرائيل التي «يرتبط بها عاطفيا وعقليا» . لقد وجه رسالة إلى شاد إيران . الصديق والحليف الوحيد لإسرائيل بالمنطقة . يشكره فيها على موقفه . الذى رفض حلفاء أمريكا بأوروبا الغربية اتخاذ مثله . إن الشاهد رفض التصريح بالمرور الجوى لطائرات الجسر الجوى السوفيتي المتجه إلى مصر وسوريا . حتى يعطل من إمكانية تعويض المقاتلين المصريين والسوريين بالسلاح . وبالإضافة إلى ذلك اتخذ الشاهد إجراءات أخرى على الحدود الإيرانية العراقية لشغل أكبر عدد من القوات العراقية فتتخفف قدرة العراق على نجدة سوريا إلى أدنى مستوى . موقف يستحق الشكر من كيسنجر كما فعل في رسالة منه إليه . يحث فيها الشاهد على الاستمرار فى موقفه لأن الشاهد يدرك أن أى انتصار عربى فى هذه الحرب هو انتصار للرايكاالية العربية..!

وباعتبار أن الشاهد هو أسوأ حاكم مستبد شهدته إيران فى تاريخها . فإن بدنه يقشعر دائما من كل شيء فيه شبهة رايكاالية.. أو إشاعة رايكاالية! ثم أن الشاهد قامر من البداية على إسرائيل ضد العرب أجمعين.. ولم يعد أمامه . مثل كل مقامر . إلا أن يستمر فى الرهان . مهما كان الثمن.

وفى الوقت الذى أدى فيه موقف الشاهد هذا إلى زيادة المسافة التى يجب أن تقطعها طائرات الإمداد السوفيتية (بعد أن أصبحت الآن ١٤٠ طائرة يوميا) إلى كل من مصر وسوريا . ومن ثم جعل الأمر أكثر صعوبة.. كان الجسر الجوى الأمريكى يأتى إلى إسرائيل يوميا بألف طن من الأسلحة والمعدات . بل إن تركيا واليونان وإسبانيا . وكل أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي ما عدا البرتغال وهولندا . أعلنوا رفضهم التام لاستخدام أراضيهم فى نقل المعدات لإسرائيل . أو حتى خروج الطائرات الأمريكية من أراضيهم للاستطلاع فوق مناطق القتال بالشرق الأوسط.

وخشية أن تثير الدول العربية المتاعب لأمريكا بسبب الجسر الجوى لإسرائيل (فقد كان كيسنجر يعرف من قبل أن عدم وجود غضبة عربية سيكون معجزة) فإنه بعد التشاور مع نيكسون بدأ بالكتابة إلى السادات فى مصر والملك فيصل فى السعودية . وكان كيسنجر يعلم أن حججه التى يبدىها فى تلك الرسائل غير مقنعة لأحد . فالجسر

الجوى الأمريكى لإسرائيل لم يكن أبدا ردا على الجسر الجوى السوفيتى لمصر وسوريا.. لأن الأول بدأ فعلا قبل الأخير بأربعة أيام كاملة. ثم أن كيسنجر فى رسائله تلك كان يخلق لنفسه الحق فى ضرب القوات المسلحة بمصر وسوريا.. كما لو كان هذا شرطا ضروريا للدور الدبلوماسى الأمريكى بعد وقف القتال.. !

على أية حال. لقد بدأ السادات دفع القوات المصرية الجديدة إلى سيناء يوم ١٤ أكتوبر كما هو متوقع. وكان كل من نيكسون وكيسنجر لا يتوقعان أن تستمر المعركة المصرية الإسرائيلية فى سيناء طويلا الآن على ضوء الظروف الجديدة. وبالفعل جرت معركة الدبابات هذه بحيث اشترك فيها من الجانبين ألفى دبابة. فى واحدة من أكبر معارك الدبابات فى التاريخ.

وهكذا. كما يسجل كيسنجر فى مذكراته. فإنه مع بزوغ فجر يوم الإثنين ١٥ أكتوبر كان مجرى القتال قد بدأ يتحول قليلا إلى صالح إسرائيل. ومن ناحية أخرى - يقول كيسنجر - بدأ السوفييت «يقضون طعمنا». إن كيسنجر رفض من قبل اقتراحهم بأن ينص مشروع قرار مجلس الأمن على التزام إسرائيل بالعودة إلى حدود يونيو ١٩٦٧. وبدلا من ذلك فإنه إبلغهم بأن أقصى ما يمكن هو ربط وقف إطلاق النار فى المشروع المقترح بإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (لسنة ١٩٦٧).. الذى يعتبره كيسنجر محتاجا إلى التفسير فى حد ذاته. الآن.. يقول السوفيت إنهم يدرسون اقتراح وزير الخارجية الأمريكى.

فى نفس الوقت بدأت ترد إلى واشنطن فى ١٥ أكتوبر ردود على الرسائل التى تم توجيهها فى اليوم السابق لعدد من الحكام فى الشرق الأوسط. وبكلمات كيسنجر فإن هذه الردود... قد أدهشتنى. إن الدول العربية المختلفة قد لا تكون استوعبت بعد حجم الجسر الجوى (الأمريكى لإسرائيل) لكنها تعرف على الأقل أنه ملموس. مع ذلك فإن ردود الفعل جاءت أكثر اعتدالا مما توقعناه.

ومبدئيا فإن شاه إيران قال فى رده إنه طالما حذر من قبل من تأثير السماح للسلاح السوفيتى بتحقيق نصر حاسم فى المنطقة. بكلمات أخرى. فإن الشاه يغمر لكيسنجر

بعينه : إن الحجة التي تروج لها.. مقبولة. فلتوافق السماء إذن مستر كيسنجر في تحقيق انتصار إسرائيلي حاسم على مصر وسوريا.. !

أما السادات. فقد أرسل ردا. عن طريق حافظ إسماعيل وقناة المخابرات السرية. كان الجديد فيه من وجهة نظر كيسنجر ثلاثة أشياء : فأولا : لا يوجد أى طرف آخر يتكلم باسم مصر. بكلمات أخرى على كيسنجر ألا يلقي بالا بما يقوله الاتحاد السوفيتي في واشنطن. ثانيا : السادات يقدر مجهود الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار كإجراء «تمهيدى» لتسوية سياسية. بكلمات أخرى - إن الشروط التي سبق لوزير خارجية بريطانيا أن أبلغها لكيسنجر باعتبارها معبرة عن موقف مصر لم تعد الآن قائمة. ثالثا : السادات يدعو كيسنجر لزيارة مصر.. !

ويعبر كيسنجر عن سعادته بهذه التطورات بقوله : «لقد كان السادات يعرف إننا نعمل على إحباط خططه العسكرية. لقد كان يستطيع بسهولة أن يستخدم الجبر الجوى (الأمريكي) كعذر للنكسات التي جعلت الهزيمة في سيناء حتمية. وكان يستطيع أن يطلق الغوغاء في العالم العربي ضدنا. كما فعل عبد الناصر مع استفزاز أقل سنة ١٩٦٧. ولكن السادات كان متعبا من إراقة الدماء في سبيل قضايا عديمة الجدوى. لقد كان مستعدا لأن ينيذ اتخاذ مواقف.. من أجل تقدم ممكن. وبالعكس عبد الناصر. فإن السادات رأى أنه لا مستقبل له في أن يكون قائدا للعرب الراديكاليين الذين يخلطون الانحياز بالخطابة الرنانة. لقد اخذ السادات قدرا من الدعم السوفيتي.. يكفي غالبا للاحتفاظ بالتوتر مرتفعا.. ولكنه غير كاف مطلقا للتوصل إلى تسوية» !

لكن الرد السعودي جاء. في رأى كيسنجر. أكثر تعقيدا. فالرد الأول جاء من الأمير فهد نائب رئيس الوزراء. على رسالة كيسنجر. ويقول فيه : إن الموقف يتدهور.. وإنه يشعر بأن أصدقاء أمريكا هم الآن في موقف بائس.

أما الرد الثاني فقد جاء من الملك فيصل ردا على رسالة نيكسون إليه. لقد أرسل فيصل برده في ١٧ أكتوبر. وكانت كلماته مختصرة.. ومركزة.. وحاسمة. فالملك فيصل يطالب أولا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس. وهو يحث على وقف كل شحنات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل. لكنه لم يحدد سوى عقوبة غامضة

وغير مباشرة لو لم تدعن أمريكا : فإذا لم تنه الولايات المتحدة دعمها لإسرائيل.. فإن العلاقات السعودية الأمريكية سوف تصبح «فاترة» .

وكان التحليل الذى قدمه كيسنجر هو : إذا كانت المسألة فى النهاية ستصبح مجرد علاقة «فاترة» مقابل كل هذا الدعم بالسلح الأمريكى لإسرائيل.. فإن الأمر بالتأكد يستحق المخاطرة. هكذا طمأن كيسنجر نفسه . ورئيسه . إلى موقف الملك فيصل.. مؤقتا.

لكن . فى اليوم السابق - أى ١٦ أكتوبر - كان السادات قد وجه نداء مفتوحا إلى الرئيس نيكسون فى خطاب عام ألقاه فى القاهرة. وبعدها بعث كيسنجر برسالة إلى السادات عبر القناة السرية للمخابرات. ذكر له فيها إنه «.. فيما عدا العمل على التوصل لوقف إطلاق النار. فإننى لم اعد السادات بشئ» أكثر من العمل على تحقيق تسوية تتمشى مع القرار ٢٤٢ بكل أجزائه . بما فيها «انسحاب قوات كما يتصورها ذلك القرار» .

أما الذى يتصوره كيسنجر نفسه . أو الموقف الأمريكى فى هذه المرحلة . فلا شئ محدد. إن كيسنجر يعتمد على جهود إسرائيل فى ميدان القتال لكى «تردع» العرب عن التمسك بمطالبهم حتى يقتنعوا أنها قضايا «عديمة الجدوى» . بكلمات أخرى : لابد من أن يصاب العرب باليأس الكامل قبل التحرك نحو أى تسوية - نفس منطق ما قبل الحرب- لذلك فإن كيسنجر يطلب من وزارة الدفاع الأمريكى أن تضع فى اعتبارها أن يكون حجم الجسر الجوى الأمريكى أعلى من نظيره السوفيتى للعرب بنسبة ٢٥ ٪ .

فى نفس اليوم تلقت واشنطن معلومات مباشرة من إسرائيل بأن الموقف العسكرى يتحسن تماما لصالحها على الجبهتين المصرية والسورية (وهنا يحذف كيسنجر حقيقة أن إسرائيل تلقت قبل أيام صورا للجبهة المصرية التقطتها طائرات استطلاع أمريكية.. الأمر الذى كان وراء عبور ٢٥ دبابة إسرائيلية - كبداية - إلى الضفة الغربية للقناة. فيما سيعرف تدريجيا باسم «الثغرة» ..

ثم وردت معلومات أخرى إلى واشنطن بأن رئيس الوزراء السوفيتى أليكسى كوسيجين قد ألغى اجتماعا له مع ضيفه رئيس وزراء الدنمارك . واستقل الطائرة من موسكو إلى القاهرة مباشرة للتباحث مع السادات. ولم يأخذ كيسنجر هذا التطور بانزعاج. ولكن بارتياح. لأن

المهمة الوحيدة التي يستطعمها رئيس الوزراء السوفيتي في القاهرة هي الضغط على السادات لقبول وقف إطلاق النار - وهو ضغط لابد سيصيب العلاقة المصرية السوفيتية بالمرارة. في اليوم التالي ١٧ أكتوبر. توجه أربعة من وزراء الخارجية العرب إلى واشنطن. يمثلون السعودية والجزائر والمغرب والكويت. حيث اجتمعوا بكيسنجر أولاً ثم بالرئيس نيكسون. وكان هناك اختلاف ذو مغزى في لهجة كل من المقاتلين. فبالنسبة لكيسنجر. فإنه حذر الوزراء العرب الأربعة من أن يتجاوزوا في طلباتهم التزاما عاما بالقرار ٢٤٢. وألا يسعون للحصول على التزام إسرائيلي مسبق بالعودة إلى حدود ١٩٦٧ لأنه «... إذا أصرتم على كل شيء. كشرط مسبق قبل وقف إطلاق النار. فإن الحرب سوف تستمر». لقد كان كيسنجر يحاول أن يمزج أفكاره الخاصة للوزراء العرب بأفكار السياسة الأمريكية. أما نيكسون. فبرغم التزامه بإسرائيل كحليف للولايات المتحدة.. إلا إنه لم يكن يعتبر نفسه رجل إسرائيل في أمريكا. لذلك قال للوزراء العرب : «إنني سأعمل على وقف إطلاق النار. ليس لكي أوقعكم في خديعة التوقف عند خطوط وقف إطلاق النار. ولكن لكي استخدمه للذهاب من هناك إلى تسوية على أساس القرار ٢٤٢... إنني أضمن لكم ذلك». والفرق بين كلمات كل من كيسنجر ونيكسون قد يبدو طفيفاً لأول وهلة.. لكنه فارق ذو مغزى. سرعان ما ستزداد أهمية هذا المغزى شيئاً فشيئاً مع تطور الأحداث. لكن الآن. في ١٧ أكتوبر. كان كيسنجر يستطيع أن يطمئن رئيسه إلى شيء هام : إن هدوء الوزراء العرب الأربعة. جنباً إلى جنب مع رد الملك فيصل بأن كل ما سيحدث هو «فتور» العلاقات السعودية الأمريكية.. كل هذا يؤكد أن رد الفعل العربي للموقف الأمريكي جاء أكثر اعتدالاً بمراحل.. مما كان يتوقعه نيكسون ويخشاه كيسنجر. وبكلمات كيسنجر في مذكراته : «فإن الجسر الجوي الأمريكي لإعادة إمداد إسرائيل بالأسلحة لم يلحق بنا أضرارا.. بل وربما زاد من اقتناع العرب بأن الولايات المتحدة هي المفتاح الحقيقي إلى تحقيق تسوية سلمية».

لقد روج كيسنجر من البداية لفكرته الأساسية طوال الحرب : إن اللهجة الخشنة مع العرب.. والدعم غير المحدود لإسرائيل.. هما اللذان سيحسمان الموقف. والآن فكل الدلائل

تشير إلى صحة تنبؤات كيسنجر.

... إلا دليلا واحدا.

فلقد اجتمع وزراء البترول العرب لتوهم في الكويت. وأصدروا قرارا بالإجماع بتخفيض إنتاج البترول العربي بنسبة خمسة بالمائة فورا. ثم نسبة مماثلة شهريا. إلى أن تنسحب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧. أكثر من ذلك. اتخذت الدول العربية الست الأعضاء في منظمة «الأوبك» قرارا برفع سعر البترول بنسبة ٧٠ ٪. من ٣.٠١ دولار إلى ٥.١٢ دولار للبرميل الواحد.

كان هذا تطورا ثوريا أبرز تماما قيمة البترول العربي في دعم القضية القومية.. ونقل المعركة إلى مستوى دولي يتجاوز كثيرا ميدان القتال والشرق الأوسط كله.

فأوروبا الغربية. واليابان. تعتمد على البترول العربي تماما في اقتصادها. ولقد كانت أوروبا الغربية. منذ بداية حرب أكتوبر. ترفض الاشتراك في لعبة كيسنجر.. وتحث الولايات المتحدة على سياسة أكثر توازنا في الاعتراف للعرب بحقوقهم في استعادة أراضيهم المحتلة. أما الآن فلم تعد أوروبا ترفض داخل المكاتب المغلقة. أو أروقة مجلس الأمن. من الآن فصاعدا ستحرص أوروبا الغربية. دولة دولة. على أن يكون انفصالها عن السياسة الأمريكية واضحا. وقاطعا. ومعلنا. ويضع أوروبا الغربية على أبعد مسافة ممكنة من الولايات المتحدة في الساحة الدولية. ومن الآن فصاعدا لن يستطيع كيسنجر أن يخدع أحدا بأن المواجهة هي بين سلاح سوفيتي.. وآخر أمريكي. إن المواجهة هي بين إسرائيل كقوة احتلال.. والعرب كأصحاب حق في استعادة أراضيهم. بعد أن راوغتهم السياسة الأمريكية طوال ست سنوات. فطوال تلك المدة لعبت أمريكا لحساب إسرائيل.. والآن فإن أوروبا الغربية ستدفع الثمن.

ومن الملفت هنا أن كيسنجر يقفز في مذكراته قفزا بالنسبة لعلاقة هذا التطور الخطير بحرب أكتوبر. إنه يتناوله في أقل من نصف صفحة. محيلا قارئه الأمريكي إلى فصل آخر في المذكرات يتناول فيه «أزمة الطاقة». بالطبع كيسنجر يهيمه لأسباب ذاتية التقليل تماما. وأحيانا إجهاض. حقيقة أن هذا الموقف العربي البترولي جاء نتيجة حتمية لحرب أكتوبر.. التي جاءت بدورها نتيجة حتمية لما دعا إليه كيسنجر من البداية : إنه يجب أن يصاب العرب أولا باليأس الكامل.. قبل التحرك نحو أى تسوية.. !

وقد رأينا أنه طوال الحرب كان كيسنجر يختلس لدعم إسرائيل العسكى حجة انه لا يجب السماح للسلاح السوفيتى بالانتصار على السلاح الأمريكى. الآن سيختلس حجة أخرى : إنه لا يجب السماح للعرب بالحصول على أراضيهم المحتلة بممارسة الضغط البترولى على أمريكا..!

إن كيسنجر سيروج لتلك الحجة داخل وخارج الإدارة الأمريكية قدر استطاعته. ولأن المواجهة السياسية هى المواجهة العسكرية.. تحتاج إلى طرفين وليس إلى طرف واحد.. فانه سيبقى على الطرف العربى أن يسمى لهزيمة أهداف كيسنجر.. أو يستسلم ويمهد لنجاحها. وإذا كان كيسنجر يمثل اتجاهها قائما بالفعل داخل الإدارة الأمريكية.. إلا أن هناك دائما اتجاهها آخر أكثر صرامة فى الالتزام بالمصالح الأمريكية. والطرف العربى هو الذى يملك فى النهاية أن يرجح كفة أحدهما على الآخر.

ولكن هذا كله لن يحسمه إلا دبلوماسية ما بعد الحرب. أما الآن فبعد أن وردت إلى واشنطن قرارات مؤتمر وزراء البترول العرب. فإن كيسنجر يكرر. من خلال السفير دينتزر. حثه للحكومة الإسرائيلية للإسراع بحسم الموقف العسكى لصالحها.

فى اليوم التالى. الخميس ١٨ أكتوبر. أعلنت إسرائيل أنها تقوى رأس الجسر الذى أقامته عبر القناة إلى الضفة الغربية. والذى أصبح الآن يعرض ثمانية أميال إلى الشمال وأربعة أميال إلى الجنوب.

فى نفس اليوم جاء رد الملك فيصل على رسالة الرئيس نيكسون (الذى تمتصه فضيحة ووترجيت يوما بعد يوم). إن فيصل يذكر فى رسالته أن هذه الحرب الجارية لا يمكن إنهاؤها إلا إذا عادت إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧. لكن «.. إذا استمرت الولايات المتحدة فى الوقوف جنبا إلى جنب مع إسرائيل. فإن هذا سيضعف من الصداقة السعودية الأمريكية». وفى هذه المرة. وحتى يتأكد الملك فيصل أن كلماته لن تؤخذ باستخفاف كما حدث فى الرسالة السابقة. فإنه اتخذ موقفا عمليا للغاية فى نفس اليوم : إن السعودية قررت خفض انتاجها بنسبة عشرة بالمائة شهريا. وليس مجرد الخمسة بالمائة التى أعلنها وزراء البترول العرب فى اليوم السابق. ثم : حذرت السعودية من أنها قد توقف تماما شحن

البتروال السعودي إلى الولايات المتحدة إذا لم يتم التوصل إلى «نتائج سريعة ملموسة» بالنسبة للمطالب العربية.

ثم جاء السفير الإسرائيلي دينتزر في نفس المساء إلى كيسنجر برد جولدا مائير على فكرة ربط وقف إطلاق النار بالقرار ٢٤٢. إن كيسنجر لا يريد أن تتقدم الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن بأى شيء إلا إذا ضمن مسبقا انه مُرض لإسرائيل. الآن. وقد أدركت إسرائيل من رجلها في واشنطن أنها تستطيع أن تقرر للسياسة الأمريكية ما يحلو لها. فإن جولدا مائير تعترض ! لقد كان القرار ٢٤٢ بمثابة «الكتاب المقدس» الذى تتمسك به إسرائيل طوال ست سنوات سابقة. بكلمات كيسنجر. وتفسره على هواها. لكن الآن.. فطالما هي تمتلك الاختيار.. فإن جولدا مائير تبلغ كيسنجر بأن القرار ٢٤٢ «كان نتيجة لحرب ١٩٦٧ ولا علاقة له بالحرب الحالية» ! وفى تلك اللحظة لم يتذكر كيسنجر إنه وزير خارجية دولة عظمى اسمها الولايات المتحدة. ولكنه تذكر فقط انه رجل إسرائيل فى واشنطن. لذلك. فبدلا من أن ينهر السفير الإسرائيلي. فإنه ألع بأن يحث حكومته مرة أخرى وأخرى. على أن تستكمل عملياتها الحربية القاضية ضد المصريين والسوريين خلال ٤٨ ساعة.. !

إن استمرار السماح لإسرائيل بالتقدم العسكرى. بفعل الدعم العسكرى والغطاء السياسى الأمريكى يمكن. بكلمات كيسنجر نفسه. أن «يعرض للخطر علاقاتنا مع أوروبا واليابان. ويدفع (العرب) إلى حظر بترول». وإلى مواجهة مع السوفييت. وتحدى الباقين لنا من أصدقائنا العرب». إن كيسنجر يعرف المخاطر إذن. ولكنه مع ذلك يحاول الاستمرار فى تغطية إسرائيل سياسيا ضد هذا كله...!

وكان يمكن أن يستمر الأمر على هذا النحو طويلا.. لولا أن كيسنجر ليس هو اللاعب الوحيد على المسرح. ففي الساعة التاسعة والربع من نفس المساء. الخميس ١٨ أكتوبر. جاء السفير السوفيتى برسالة عاجلة من بريجنيف إلى الرئيس نيكسون. إن السوفييت أعدوا مشروع قرار لتقديمه إلى مجلس الأمن ينصر على ثلاثة نقاط : وقف إطلاق النار.. ونداء بانسحاب إسرائيل فورا من الأراضي العربية المحتلة تنفيذا للقرار ٢٤٢.. ونداء لإجراء المشاورات الملائمة بهدف التوصل إلى سلام عادل.

وأبلغ كيسنجر السفير السوفيتي باعتراضه التام على النقطة الثانية.. أما النقطة الثالثة فتحتاج إلى إيضاح. وبما حبذا.. لو قصد بها مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والعرب (وهو مطلب إسرائيلي رفض العرب الاستسلام له في قمة هزيمتهم عام ١٩٦٧).

ثم اتصل كيسنجر بالرئيس نيكسون ببشره بقوله : إن السوفييت كما يبدو. قادمون إلينا في طريقنا.. !

بعدها اتصل بالسفير الإسرائيلي دينتز لكي يطلع على موقف نيكسون. والسوفييت. وكل المعلومات الواردة إلى واشنطن كما هي العادة.

لكن. ما زال كيسنجر يحتاج إلى ستارة دخانية لكي يحجب مغزى حركته.. أو بالأدق.. عدم حركته. لهذا فإنه يكتب إلى الملك حسين رسالة يبشره فيها بأنه بمجرد وقف إطلاق النار فإن مصالح الأردن سوف توضع بالطبع.. في الاعتبار.

ما هي هذه المصالح ؟ وكيف يفهما كيسنجر على وجه الخصوص ؟ لم تحدد الرسالة. رسالة أخرى إلى السادات. عبر القناة السرية للمخابرات : إن كيسنجر يكرر الأمل في وقف إطلاق النار.. !

لكن. لماذا لا يذهب كيسنجر إلى مجلس الأمن ؟ لماذا. حتى. لا يتوقف عن عرقلة جهود الآخرين للذهاب إلى مجلس الأمن ؟ إن كيسنجر نفسه يقرر أن السوفييت لو تقدموا بمشروعهم إلى مجلس الأمن فإنه «سوف يمر بالتأكيد لأنه سيحظى بمساعدة أصوات أوروبا ودول عدم الانحياز. بل وحتى الصين قد تؤيده. فباسم أى شيء سنعترض نحن لحظتها على القرار ؟ وإذا اعترضنا. فإننا سوف نكون بمفردنا في الأزمة التي تتبع ذلك. دافعين السوفييت إلى تهديدنا. والأوروبيين إلى الانفصال عنا. والرايكاالية العربية إلى التحريض ضدنا» .

ولم يوضح كيسنجر لقارئة الأمريكي أبدا ما الذي يقصده هنا بهذه «الرايكاالية العربية» هل هي السادات الذي - حتى في هذه المرحلة - يعتبره كيسنجر «نصف خصم.. في طريقه إلى أن يصبح صديقنا» أو الملك حسين ؟

لقد كانت تكتيكات كيسنجر تستهلك نفسها الواحد بعد الآخر. والأزمة تتصاعد أبعادها الدولية يوما بعد يوم. بل ساعة بعد ساعة. وإسرائيل. برغم محاولتها للتقدم

فى الجبهتين المصرية والسورية. إلا إنها تدفع فى تلك المحاولة ثمنا ضخما أمام ضراوة المقاتلين فى الجبهتين. وبرغم كل مراوغات كيسنجر وحيله منذ بدأت الحرب. إلا أن الـ «٤٨ ساعة أخرى» لم تتحقق أبدا. ونجاحها النهائي ليس مضمونا مطلقا بفضل حقيقتين برزتا على المسرح الدولى لأول مرة : الأداء العصرى الحديث والمتطور للمقاتل المصرى والسورى.. والموقف العربى الصلب الذى أعطاه سلاح البترول أبعادا دولية ضخمة النتائج.. وبدأت تلزم جميع الأطراف بتحديد موقفها بوضوح.

إن كيسنجر يجهد نفسه فى البحث عن تكتيكات جديدة. أملا فى أن تتحقق المعجزة «خلال ٤٨ ساعة» لا تأتى أبدا. لقد أصبح للإسرائيليين ٣٠٠ دبابة على الضفة الغربية لقناة السويس. وهم يحاولون الاتجاه إلى الإسماعيلية شمالا وإلى البحيرات المرة جنوبا. لكن الانهيار الذى يسعون إليه فى جبهة القتال لم يحدث أبدا.. لا فى مصر.. ولا فى سوريا.

ولأن عنصر الوقت أصبح حاسما لجميع الأطراف.. فقد اتخذت السوفييت خطوة جديدة. لقد وجه بريجنيف رسالة عاجلة إلى الرئيس الأمريكى نيكسون. يطلب فيها منه إيفاد وزير خارجيته هنرى كيسنجر إلى موسكو غدا. ٢٠ أكتوبر. بسلطات كاملة. للتشاور فى الموقف. ورأها كيسنجر فرصة جديدة لكسب الوقت..!

لكن نيكسون لم يرها كذلك. فمصالح الولايات المتحدة أوسع نطاقا وأكثر شمولاً من إسرائيل. وإذا كان نيكسون. فى غياب أية ضغوط مضادة. سوف يميل إلى دعم إسرائيل. إلا إنه فى ظل موقف دولى يحتم عليه الاختيار.. فإنه سيعطى لمصالح أمريكا الأولوية على أطماع إسرائيل. والخطر على مصالح الولايات المتحدة يزداد مع استمرار الحرب ساعة بعد ساعة. فالدول العربية المنتجة للبترول أعلنت حظرا شاملا على تصدير البترول إلى الولايات المتحدة. والسوفييت الآن بدأوا يفقدون صبرهم على مراوغات كيسنجر. وحلفاء أمريكا فى أوروبا الغربية واليابان يسجلون علنا اختلافهم القاطع من السياسة الأمريكية فى الأزمة. من هنا لم يتردد نيكسون لحظة واحدة فى الاستجابة لدعوة السوفييت. فكلف كيسنجر بالسفر إلى موسكو فى الموعد المحدد. وخرج كيسنجر محاولا التفاهم مع السفير السوفيتى

دوبرينين. إنه يريد أن يضمن ألا يتخذ السوفييت عملا منفردا. بالذهاب إلى مجلس الأمن مثلا. أثناء تواجده في موسكو. إنه سيسافر في صباح السبت (٢٠ أكتوبر) فيصل إلى موسكو في مساء. لكنه يرجو ألا تبدأ المباحثات إلا في صباح اليوم التالي.

لم يوضح كيسنجر السبب. لكن كان واضحا تماما أن كلا من القوتين العظميتين تفهم تماما لعبة القوة الأخرى. فالسوفييت يقيمون جسرا جويا لإمداد القاهرة ودمشق بالأسلحة. لكنهم عاجزون عن التأثير الدبلوماسي في العاصمتين لقبول وقف إطلاق النار. والولايات المتحدة تقيم جسرها الجوي والبحري إلى إسرائيل ولكنها تريد أولا أن تضمن تحول الموقف العسكري بحسم لصالح إسرائيل قبل أن تتدخل دبلوماسيا. وكيسنجر يشرح هذا مرة أخرى بوضوح للسفير الإسرائيلي. ويبيّنه بأن رحلته إلى موسكو تعني ثلاثة أيام إضافية لإسرائيل لعلها تفعلها هذه المرة وتحسم الموقف العسكري.

إن كيسنجر يشق طريقه وسط هذه الشبكة المتقاطعة بطريقة ماهرة. وإن لم تكن نتيجتها مضمونة. فكسب الوقت والمراوغة والتحايل قد يحقق لإسرائيل موقفا عسكريا أفضل. لكن العبارة ستظل في نهاية المطاف. بعد هذه المواجهة العسكرية. متوقفة على من الذي سينتصر سياسيا على الآخر.

ولم يكن كل هذا يخفى على كيسنجر. لذلك فقد كانت أهمية حسم إسرائيل للموقف العسكري تكمن بالنسبة له في محاولة المساومة فيما بعد بثمن سياسي لصالح إسرائيل. انه الآن يكرر إلحاحه على السفير الإسرائيلي بحسم الموقف العسكري. ويطلعه على آخر التطورات في موقف جميع الأطراف لحظة بلحظة. إنه يريد من الحكومة الإسرائيلية إخطاره أولا بأول. وبالتفصيل. بمجريات الحرب على الجبهتين. يريد ثلاثة تقارير على الأقل يوميا طوال الأيام الثلاثة التي تستغرقها رحلته إلى موسكو. واستجابة لرغبة جولدا مائير. فإن كيسنجر يخطر السفير الإسرائيلي بأنه سيعارض في موسكو محاولة ربط وقف إطلاق النار بتنفيذ القرار ٢٤٢. ولكنه إذا فشل في ذلك. فسوف يعارض على الأقل افتراض بان القرار ٢٤٢ يعني انسحابا فوريا وكاملا لإسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. وفي جميع الأحوال فلن تصل المباحثات مع السوفييت إلى نتائج قاطعة قبل مساء الأحد. إننا

الآن يوم الجمعة. وأمام إسرائيل ٧٢ ساعة أخرى يجب أن تحقق خلالها أقصى مكاسب عسكرية في ميدان القتال. أقصى مكاسب. مفهوم ؟.

لم تكن إسرائيل في حاجة إلى مزيد من الفهم للقاموس الذي يتكلم به رجلها في واشنطن. فجسر المعلومات والاتصالات ممتد بينهما ٢٤ ساعة يوميا وإسرائيل تحصل بانتظام. منذ اليوم الأول من الحرب على «كل ذرة معلومات» في تقارير المخابرات والاستطلاع التي يتلقاها كيسنجر كمستشار للأمن القومي. وكذلك المعلومات عن نوايا الآخرين التي يعرفها كوزير للخارجية.

لكن. مع اقتراب طائرة كيسنجر من موسكو مساء السبت (٢٠ أكتوبر) كان هناك تطوران هامان. الأول هو تقرير أرسلته إسرائيل إليه في الطائرة. به مواقع القوات الإسرائيلية بالتحديد في كل من جبهتي القتال. ثم -وهذا هو التطور المزعج تماما بالنسبة لكيسنجر- تقرير تفيد فيه إسرائيل أن قواتها المسلحة قد وصلت حاليا إلى درجة من الإغناء والإجهااد في ميدان القتال أمام القوات المصرية والسورية.. بحيث أن هذا العامل وحده هو الذي سيضع في أي لحظة حدا لمحاولة التقدم الإسرائيلي.. بصرف النظر عما يجري أو لا يجري من مباحثات في موسكو. إن إسرائيل تعاني لأول مرة. في سيناء والجولان. من مستوى قتالي عربي لم تعرفه منذ قيامها. إن إسرائيل تحاول.. ولكنها لا تضمن الاستمرار في المحاولة.

أما التطور الآخر فقد كاد يقلب خطط كيسنجر كلها رأسا على عقب. فإذا كانت تطورات فضيحة ووترجيت قد امتصت من البداية جزءا كبيرا من اهتمامات الرئيس نيكسون السياسية.. إلا أن الأبعاد الدولية الخطيرة لما يجري في الشرق الأوسط. عسكريا وسياسيا. بدأت تفرض عليه ضرورة أن يستعيد الخطوط في يديه حتى لا يفلت الموقف. لقد أعد نيكسون مسودة رسالة إلى الزعيم السوفيتي بريجنيف. ينوئ إرسالها إليه عن طريق السفارة السوفيتية في واشنطن. ويخطر فيها بأن وزير خارجيته قادم إلى موسكو. وهو مفوض منه تماما. أي من نيكسون. بسلطات كاملة. وأن «الالتزامات التي قد يرتبط بها (كيسنجر) في مجرى مناقشاتكم معه تتم بمساندتي ودعمي الكاملين».

ثم استرسل نيكسون مواصلا نداءه إلى بريجنينف من أجل «التزام صلب من كلينا بأن نكرس جهودنا الشخصية لتحقيق هذا الهدف.. السلام النهائي.. وأن نعبر عن القيادة القوية التي سيجدها أصدقاؤنا في المنطقة مقنعة. إنني بعثت برسالة إلى الدكتور كيسنجر لينقلها إليكم شفويا. بالتزامي القوي في هذا الصدد» .

ويصف كيسنجر شعوره بمجرد أن قرأ رسالة رئيسه بقوله «لقد شعرت بالرعب والفرغ. إن الرسالة تعني أنني قد تجردت من أي قدرة على التسويف والمعاطفة (مع السوفييت). إن إخطارهم في موسكو بأنني مفوض بـ «سلطة كاملة» يجعل من المستحيل على أن أزع لهم بحاجتي إلى مراجعة الرئيس في واشنطن للحصول على موافقته. ولو فقط لاستهلاك الوقت من أجل التشاور مع إسرائيل. أكثر من ذلك. فإن الرسالة تتضمن أننا والسوفييت سوف نفرض تسوية شاملة على الأطراف المعنية في الشرق الأوسط. وانني مفوض لمناقشة هذا الموضوع أيضا.. وهو تنازل (أراه) مضادا تماما لاستراتيجيتنا حتى الآن. والتي سعت إلى فصل وقف إطلاق النار عن التسوية السياسية» .

وأرسل كيسنجر على الفور. من طائرته المتجهة إلى موسكو. إلى نائبه في مجلس الأمن القومي يروجوه إبلاغ الرئيس نيكسون برأيه في ضرورة وقف هذه الرسالة عن المضي في طريقها. لكن الرد جاء تسريعا إلى كيسنجر في الطائرة. لقد تم تسليم الرسالة إلى السفارة السوفيتية في واشنطن رسميا فعلا. في الساعة الحادية عشر و ٢٥ دقيقة صباح اليوم السبت ٢٠ أكتوبر.

ولم يعد أمام كيسنجر من حيلة سوى أن يدبر أموره في موسكو. لقد كان قد تم التفاهم من قبل على ألا تبدأ المباحثات إلا في صباح اليوم التالي. ولكن الآن. بعد وصوله إلى موسكو بالفعل. فإنه تلقى دعوة لتناول العشاء مع بريجنينف.

وكان من الطبيعي أن يبدأ بريجنينف مناقشة. قال إنها «غير رسمية» .. مع كيسنجر. لقد قال بريجنينف لوزير الخارجية الأمريكي أن خطر هذه الحرب كان كامنا في الشرق الأوسط طوال السنوات الأخيرة.. وأنه لو كان الرئيس نيكسون. وكيسنجر معه. قد استمعوا إلى نصيحته في يونيو الماضي.. لما كانت هذه الحرب قد نشبت.

وكان بريجنيف، كما يشير كيسنجر هنا في مذكراته، قد حاول إقناع نيكسون أثناء اجتماعهما معا في سان كليمنت بالولايات المتحدة في يونيو الماضي، بعرض متكامل لحل الأزمة في الشرق الأوسط. إن العرض هو أن تشترك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معا في فرض تسوية سلمية على كل من العرب وإسرائيل حتى لا تنشب الحرب من جديد. وهذه التسوية، كما حددها بريجنيف وقتها، تقوم على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧، مقابل التزام العرب بإنهاء حالة الحرب. ويومها قال بريجنيف لنيكسون: فليكن اتفاقنا هذا سريا.. أو علنيا.. كما تشاء. ولكنى أرى أن هذه هي التسوية الوحيدة الممكنة للنزاع.

ولكن نيكسون رفض هذا العرض في لحظتها.. مفضلا ترك الأمر ليتابعه بعد ذلك وزير خارجيته كيسنجر.. الذى لم يتابع أى شئ، بالطبع.

والآن، فى مساء ٢٠ أكتوبر، وبعد أن قامت الحرب فعلا، فإن بريجنيف يذكر كيسنجر بعرضه هذا.. وبأنه مازال قائما. لكن كيسنجر يقول له: لقد جئت لمناقشة وقف إطلاق النار.. وليس لمناقشة التسوية السياسية..!

وقال له بريجنيف: كيف يتمشى هذا مع رسالة نيكسون بأنك مفوض بسلطات كاملة؟ يسجل كيسنجر في مذكراته، إنه عند تلك النقطة جرى بعض التشاحن. لكن بعدها تم الاتفاق على تأجيل المناقشة إلى المباحثات الرسمية فى الصباح التالى.

ويقول كيسنجر: إننى مقتنعا بأننا فى موقف قوى لتحقيق الشروط التى نسعى إليها. وهى: وقف إطلاق النار، والربط بطريقة غامضة بينه وبين القرار ٢٤٢. وفتح الطريق أمام مفاوضات بين إسرائيل والعرب.. تكون هى أول مفاوضات مباشرة بين الدولة اليهودية منذ قيامها وبين العرب. لكن كيسنجر عاد من عشائه مع بريجنيف إلى بيت الضيافة. لكى يجد مفاجأة فى انتظاره. وفى هذه المرة جاءت المفاجأة من رئيسه هو..!

فقد أرسل إليه الرئيس نيكسون التعليمات التفصيلية التى كان قد أشار إليها من قبل فى رسالته إلى بريجنيف. فى هذه المرة التعليمات حاسمة، وواضحة، وقاطعة. يحدد فيها نيكسون رؤيته لأبعاد الأزمة وكيفية حلها.

يقول نيكسون في تعليماته إلى وزير خارجيته إنه أصبح مقتنعا الآن بأن على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن يشتركا معا في استخدام نهاية هذه الحرب الدائرة الآن لغرض تسوية شاملة في الشرق الأوسط.

وأضاف نيكسون في تعليماته القاطعة لوزير خارجيته : «إن النجاحات (العسكرية) الإسرائيلية الحالية يجب ألا تصرفنا عن المضي في تحقيق تسوية عادلة.. الآن». ويقر نيكسون إنه أدرك متأخرا جدا صحة رأي بريجينيف التي أدلى بها إليه في سان كليمنت عند اجتماعهما معا في شهر يونيو الماضي ، والمتعلقة بضرورة وأسس التسوية العادلة.

ثم ، في إشارة من نيكسون إلى الضغوط اليهودية المحتملة داخل الولايات المتحدة ضد مثل هذه التسوية الشاملة . يقول بالحرف الواحد : «إن الاعتبارات السياسية داخل الولايات المتحدة لن يكون لها مطلقا . وأكرر : لن يكون لها مطلقا . تأثير على قراراتنا في هذا الصدد. إنني أريدك أن تعرف أنني مستعد للضغط على الإسرائيليين إلى المدى المطلوب . بصرف النظر عن النتائج السياسية الداخلية» .

كانت هذه أول صراحة حقيقية للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٠ عندما تقدمت الولايات المتحدة بمبادرة روجرز . فالعرب من البداية يريدون التسوية الشاملة القائمة أولا على إعادة إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ .. بينما تريد إسرائيل الصلح المنفرد مع مصر فقط . لأن هذا يعزل مصر عن العالم العربي أولا . ويطلق يد إسرائيل وأطماعها ضد الشعب الفلسطيني والأراضي العربية والمنطقة كلها ثانيا .

إن هذا في الواقع جوهر الصراع الدائر منذ يونيو ١٩٦٧ . وهو أيضا المبرر الوحيد لكل التضحيات التي تحملتها مصر وسوريا . وكل التضحيات التي تقدمها القوات المسلحة في كل من مصر وسوريا الآن منذ بدأت حرب أكتوبر . فمصر وسوريا لم تعدان لهذه الحرب من البداية من أجل اتفاقيات جزئية أو منفردة . وإنما بالضبط من أجل هذه التسوية الشاملة . وإذا كان الرئيس الأمريكي نيكسون قد وصل . لأسباب خاصة بمصالح بلاده . إلى نفس النتيجة الآن عبر طريق آخر.. فإن هذا يعني أن الطرف العربي يستطيع بمزيد من الصمود تحقيق الهدف السياسي الشامل . انه نجاح حتمي . إذا عرفت الأطراف العربية - مصر

وسوريا على وجه الخصوص - كيف تدير الآن المواجهة السياسية التي أصبحت على وشك أن تبدأ. وتضحيات ست سنوات سابقة. بالمال والجهد والرجال والصمود والمناورة والمضادة والمقاومة والتخطيط والمواجهة والإصرار.. كل هذا تم تسديده مقدما بالفعل.. من أجل هذه اللحظة الفاصلة التي تحتاج قبل كل شيء إلى التمسك بالهدف الشامل المقرر من البداية. وكان كيسنجر يدرك هذا كله.. ويدرك أن العوامل المضادة له ضخمة وفي صالح العرب على طول الخط.. من هنا كانت مراوغاته ومحاولاته التي تحركها رغبته الدائمة من البداية من: إنه يجب أن يصاب العرب أولا باليأس الكامل.. قبل أن يبدأ أى تحرك. وكيسنجر فى ذلك كان يمثل مجرد اتجاه واحد داخل السياسة الأمريكية. لكن.. فى مقابل ذلك.. كان هناك الاتجاه الآخر. الذى يرى أن السياسة «المتوازنة» هى الضمان الحقيقى فى المدى الطويل للمصالح الأمريكية بالشرق الأوسط. وبالتالي فإنه لابد من موقف حازم ضد أطماع إسرائيل فى المنطقة.

الاتجاه الأول يريد الدفاع عن بقاء إسرائيل.. وغزواتها أيضا.. بينما الاتجاه الثانى يريد الدفاع عن بقاء إسرائيل.. فحسب.

والذى يجعل الاتجاه الأول قوة راجحة داخل السياسة الأمريكية هو عدم وجود ضغط عربى حقيقى على الولايات المتحدة. أما فى حالة وجود ضغط جاد. مصحوب بالإصرار العربى. فإن هذا يؤدى فورا إلى ترجيح الاتجاه الثانى.

من هنا يجئ اتجاه نيكسون أخيرا فى تلك اللحظات الحرجة من حرب أكتوبر. لقد وجد أن الاتجاه الأول لم يؤد فى النهاية إلى استسلام المقاتل المصرى أو السوري.. كما لم يؤد إلى حماية المصالح الأمريكية.. بل وجد أن الخطر يتزايد أمامه على هذه المصالح نفسها. هكذا فإن كيسنجر.. فى ليلته الأولى هذه فى موسكو. كان يدرك أن قدرته على المناورة تنخفض.. ورئيسه الآن مستعد لدفع كل ثمن سياسى من أجل ما وجد أنه لا مفر منه : التسوية الشاملة.. العادلة.. وأوروبا الغربية تضغط على حليفاتها. والاتحاد السوفيتى لم يعد يحتمل المزيد من المراوغة. وإسرائيل ذاتها تعترف فى برقيتها السرية بأن قوتها ستفقد كل قدرة على التقدم فى أى لحظة.

ويقول كيسنجر : اننى خرجت لتوى من مباحثات «غير رسمية» مع بريجينيف رفضت فيها بالضبط ربط وقف إطلاق النار بالاتفاق على التسوية السياسية. والآن فأن جهلى ساعيتها بتعليمات الرئيس نيكسون جاء نعمة !

ثم يسرع كيسنجر بتلفيق المبررات لقارئة الأمريكى : فما يتصوره الرئيس نيكسون الآن هو مفاوضات مطولة تقوم بغرض نتائجها على إسرائيل. بينما الفصل الأخير من الحرب يتم خوضه بسلاح سوفيتى فى الجانب العربى. إن العرب (لو مضينا فى الطريق الذى يريده نيكسون) سوف ينسبون إلى موسكو فضل إرغامنا على السير فى طريق تفاديانه حتى الآن. وسوف يختفى نفوذنا فى الدول العربية. وسوف يميلون إلى الاعتماد على الاتحاد السوفيتى إلا إذا كان السوفييت مستعدون للانفصال عن البرنامج العربى المتشدد (أى انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧).. وهو الأمر الذى لم نرى حتى الآن مطلقا أى ذرة دليل عليه..!!

وأسرع كيسنجر بإرسال برقية إلى سكوكروفت نائبه كيمستشار للأمن القومى لإبلاغ مضمونها إلى الرئيس نيكسون. قال فيها : «إن الرسالة التى بعث بها الرئيس نيكسون إلى بريجينيف قد استخدمت ضدى بالفعل. فالسكرتير العام (بريجينيف) رفض أن يسلم بصحة حجتى عندما قلت له على أن أرجع بأى مشروع إلى واشنطن للدراسة. ونود بحقيقة أن لدى بالفعل سلطات كاملة حولها لى الرئيس. وكنتيجة لذلك فإن موقفى هنا يبدو بلا حل. فإذا نفذت خطاب التعليمات التى بعث بها الرئيس. فإن هذا سيؤدى إلى التدمير التام لقدرتى الضئيلة التى مازالت لدى على المساومة. إن هدفنا الأول يجب أن يكون وقف إطلاق النار. إن هذا سيكون من الصعب بما فيه الكفاية إقناع الإسرائيليين بقبوله. وسيكون مستحيلا كجزء من اتفاق عالمى. وإذا استمرت الحرب. فالتأج لا يمكن التنبؤ بها. إننا نستطيع سلوك الطريق الموجود فى ذهن الرئيس بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار يكون مقبولا لإسرائيل. ولكن.. ليس قبل ذلك..»

ولأن كيسنجر يريد أن يضمن وصول وجهة نظره إلى الرئيس نيكسون بصيغة مناسبة يمكن للرئيس أن يقبلها. فإنه لم يكتف ببرقيته تلك إلى نائبه. وإنما اتصل تليفونيا بأكثر

الأشخاص قريبا من الرئيس بحكم منصبه : ألكسندر هيج كبير موظفى البيت الأبيض. وقال له هيج : أرجوك أن تحل عن أكتافى.. فلدى الرئيس هنا فى واشنطن ما يكفيه من المتاعب..! وكان هيج يشير بذلك إلى التطورات الجديدة المتلاحقة بشأن فضيحة ووترجيت. على أية حال. فقبل المضى مع كيسنجر فى مذكراته. علينا أن نلاحظ هنا كذبه فى نقطتين جوهريتين :

أولا- بالنسبة لوقف إطلاق النار الذى «سيكون من الصعب بما فى الكفاية إقناع إسرائيل بقبوله» . فكيسنجر نفسه أول من يعلم من الرسالة السرية التى تلقاها فى الطائرة من السفير الإسرائيلى دينتز بأن إسرائيل تتعجل التوصل إلى وقف إطلاق النار. بل إن موسى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى نفسه أعلن فى اليوم التالى أن إسرائيل ليست فى موقف يسمح لها بمعارضة وقف إطلاق النار.

وثانيا- فإن النقطة الأخرى التى يكذب فيها كيسنجر على رئيسه هى زعمه «نستطيع سلوك الطريق الموجود فى ذهن الرئيس بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار...» . فالتسوية الشاملة إذن يمكن السعى إليها بعد وقف إطلاق النار.. وهو الأمر الذى لن يسعى إليه كيسنجر مطلقا. بل سيحاول عرقلته قبل وبعد وقف إطلاق النار.. !

المهم. بدأ صباح ٢١ أكتوبر والقتال مستمر بضراوة على الجبهتين المصرية والسورية.. وكيسنجر فى موسكو يحس أنه أصبح محاصرا بين السوفييت أمامه.. والرئيس نيكسون من خلفه.. بعد أن أصبح كلاهما مقتنعا بأن الطريق الصحيح هو التسوية الشاملة (التي تقوم أساسا على إعادة إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧).. وأن الخطوة الأولى هى ربط وقف إطلاق النار على الأقل بتلك التسوية بشكل جاد وواضح.

وبينما كيسنجر فى هذه الورطة. وقبل أن يتجه إلى الجلسة الأولى من المباحثات الرسمية مع ليونيد بريجنيف.. وردت إلى كيسنجر رسالة من حافظ إسماعيل فى القاهرة عبر القناة السرية للمخابرات.. بعثت بها واشنطن إليه.

وبكلمات كيسنجر فإن الرسالة «.. تشير لأول مرة إلى أن السادات قد يكون راغبا فى فصل وقف إطلاق النار عن التسوية الشاملة. وأن القاهرة سوف تكون قانعة بعقد مؤتمر

للسلام. مع ضمان من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لوقف إطلاق النار. وأن يلي ذلك الإسراع بانسحاب القوات الإسرائيلية .

ثم يعلق كيسنجر قائلا : «إننا لم نكن في أى موقف لنعطى مثل هذا الضمان. ثم.. من الناحية الأخرى. فإننى لم اعتبر أن رسالة حافظ إسماعيل هي الكلمة الأخيرة (لـ مصر) في هذا الصدد» !

لقد ذهب كيسنجر يتفاوض مع بريجنيف من موقف قوى إذن. وعندما طرح السوفييت مشروعه ذو النقاط الثلاثة لوقف إطلاق النار بدأ كيسنجر بمعارضته. إن الولايات المتحدة توافق على النقطة الأولى - التى هى مجرد وقف إطلاق النار. أما النقطة الثانية. وهى التى تطالب بانسحاب إسرائيليا فوراً من جميع الأراضي العربية إلى خط ٤ يونيو ١٩٦٧ بما يتمشى مع القرار ٢٤٢. فقد رد كيسنجر بأنه لم يحدث اتفاق بين العرب وإسرائيل على مثل هذا الخط. أما النقطة الثالثة. وهى المتعلقة بضرورة إجراء «مفاوضات ملامة». فقد طلب كيسنجر تطوير المعنى بحيث يصبح التزاما واضحا على العرب بالتفاوض المباشر مع إسرائيل.. !

وحتى لا يتناقض كيسنجر مع المشروع السوفيتي. فقد قدم مشروعا مضادا من جانبه والمشروع ينص فى نقطته الأولى على وقف إطلاق النار. أما النقطة الثانية فتفادى تماما أى ذكر لكلمة «انسحاب» .. وتطلب من الأطراف فقط أن تبدأ تنفيذ قرار مجلس الأمن السابق رقم ٢٤٢ بكل أجزائه. ثم النقطة الثالثة. وتطلب التفاوض العاجل بين الأطراف المعنية فى ظل «الإشراف الملائم» .

يقول كيسنجر : «بينما اعتاد الاتحاد السوفيتي دائما على المساومة طويلا عند كل نقطة.. إلا إنهم فى هذه المرة. ولدهشته الشديدة. فوجئ بهم يوافقون على المشروع الأمريكى فى جوهره. مع تعديلات طفيفة فى الصياغة. ثم طلبوا وجود تفاهم سوفيتي أمريكى محدد على معنى «الإشراف الملائم» .. فاتفق الطرفان على أن المعنى هو رعاية وإشراف أمريكى سوفيتي مشترك.. ويكون بوجود دبلوماسيين أمريكيين وسوفييت عند بدء المفاوضات. وبعد ذلك فقط حينما تناقش القضايا الأساسية.

ويقول كيسنجر : إن انتهائنا إلى الاتفاق على الرعاية والإشراف الملائم . وإن الإشراف أمريكي سوفيتي . كان يعنى ميزة منع تطفل أطراف أخرى فى عملية التفاوض . وهى أطراف ستكون ضاغطة إلى الولايات المتحدة . وأقصد بذلك حلفاءنا الأوربيين.. !

إن أوروبا الغربية . التى يعتمد اقتصادها كله على البترول العربى . هى مجرد متطفلة فى رأى هنرى كيسنجر.. !بقى شىء آخر لابد من الاتفاق عليه فى موسكو . وهو توقيت تقديم المشروع إلى مجلس الأمن.. فالواضح أن السوفييت فى هذه المرة كانوا يريدون تحديد كل شىء مقدما . وبدقة . حتى لا يتركوا بعد ذلك أية احتمالات مفتوحة للتهرب أو المراوغة والمماطلة . إن رأيهم هو أن مجلس الأمن يمكن أن يجتمع الآن.. فى هذه الدقيقة.. ويسرى وقف إطلاق النار من لحظة صدور القرار.. أى الآن أيضا .

ولكن كيسنجر يريد شيئا آخر . إنه يريد أن توجه الدعوة لانعقاد المجلس فى الساعة السادسة مساء اليوم (٢١ أكتوبر) لكن الاجتماع ذاته يتم بعد ثلاثة ساعات بحجة المشاورات . ثم لا يسرى وقف إطلاق النار إلا بعد التصويت بائنتى عشرة ساعة أخرى.. ! وكان هذا يعنى عمليا الحرص الشديد من كيسنجر على إتاحة ٢٨ ساعة كاملة أخرى أمام إسرائيل.. لعلها تسجل مزيدا من التقدم فى جبهتها القتال.. !

وأذعن السوفييت لكل هذه الطلبات . لكنهم . فى رأى كيسنجر . لجأوا إلى حيلة أخرى . فلقد قاموا بالتشويش الشديد . الذى لا يستطيع كيسنجر التأكد من وجوده أبدا على أجهزة الاتصال فى طائرته الرابضة فى مطار موسكو . وهم يعرفون بالقطع أنه سوف يستخدمها فى نقل الجدول الزمنى الجديد إلى إسرائيل على وجه الخصوص . وهنا يعبر كيسنجر فى مذكراته عن الغيظ الشديد من إنه نتيجة لذلك فقد حرمت إسرائيل طوال أربع ساعات (إلى أن غادر هو موسكو) من معرفة الجدول الزمنى المتفق عليه فى موسكو . وهى ساعات كانت تستفيد بها فى تنظيم مجرى عملياتها العسكرية لتحقيق مكاسب سريعة فى جبهتى القتال قبل وقف إطلاق النار.. !

ولكن كيسنجر لم يكتف بكل هذا «القتال» فى موسكو من أجل ساعات إضافية لإسرائيل . فمن خلف ظهر السوفييت بالطبع أرسل برقية إلى جون سكالى المندوب الأمريكى

فى مجلس الأمن يقول له فيها : إننا لسنا بقدر حرص الاتحاد السوفيتى على صدور القرار من مجلس الأمن فى منتصف الليلة كما يتضمن اتفاقى مع بريجنيف.

وفهم المندوب الأمريكى المغزى من كلمات وزير خارجيته. وبالرغم من أنه لم ينجح فى تعطيل التصويت على القرار نتيجة لذلك أكثر من خمسين دقيقة.. إلا أن كيسنجر اعتبرها انجازا هاما لصالح إسرائيل.. !

لقد صدر قرار مجلس الأمن أخيرا. حاملا رقم ٣٣٨. وأثناء ذلك أبرقت جولدا مائير إلى كيسنجر فى موسكو تطلب منه القدوم إلى إسرائيل قبل عودته إلى واشنطن. إن رئيسة وزراء إسرائيل تريد أن تعتمر بنفسها «كل ذرة معلومات» لدى رجل إسرائيل الأول.. ! وعلى الفور.. غير كيسنجر من مسار الرحلة كلها. مع ما صاحب هذا من صعوبات عملية فى الحصول على تصريحات بالمرور فى أجواء دول جديدة فجأة.. لكى يستجيب لطلب رئيسة وزراء إسرائيل. وبرغم كل مشاعر وانحياز ولاء هنرى كيسنجر لإسرائيل. إلا إنه يصف لحظة وصوله إلى مطار «بن جوريون» بإسرائيل فى الساعة الواحدة ظهرا يوم ٢٢ أكتوبر على النحو التالى : «لقد كتب الكثير فيما بعد عن كيف أن إسرائيل كانت تتلطف على الاستمرار فى الحرب. وكيف كان وقف إطلاق النار بالتالى مؤثما لها. لكن. لا أحد كان سيخمن ذلك من استقبالننا. إن الجنود والمدنيين (الإسرائيليين) رحبوا بالسلام القادم باعتباره أكبر نعمة. لقد كانت إسرائيل بطولية. ولكن ثباتها واحتمالها كان يصل إلى نقطة الانهيار. إن أولئك الذين جاءوا للترحيب بنا بدوا شاعرين بعمق بكيف أصبحوا قريبين من الهاوية. وكيف أن أسبوعين من الحرب قد استنزفتهم. إن مجموعات صغيرة من الجنود والمدنيين كانوا يصفقون بالدموع فى عيونهم. إن تعبيرهم أظهر درجة من التعب والإرهاق تشير بشكل ملموس إلى حدود الاحتمال الإنسانى. لقد كان الشعور بالوهن والانهاك طاغيا على إسرائيل. بصرف النظر عما تظهره الخرائط العسكرية».

ويواصل كيسنجر كلماته قائلا : «إن نفس الشعور كان سائدا فى هرتزليا. قرب تل أبيب. فى المبنى العصرى الغامض المسمى بيت الضيافة. على قمة تل. حيث استقبلتنى جولدا مائير ووزراؤها. لقد كان محاطا بالأسلاك الشائكة. والأمن كان صارما.

إن الحجرات كانت مؤثته بأسلوب عصرى لا يرتفع تماما إلى مستوى الأناقة. لقد زرت هذا المبنى فى مناسبات عديدة أخرى. والغرض الواضح الوحيد لهذا المبنى هو أنه لم يستخدم مطلقا لإيواء «الضيوف». لقد كان مكانا آمنا للاجتماعات السرية مع الضيوف الأجانب.

«لقد قام بتحيتنا كل من جولدا مائير. ودايان. وديفيد اليعازر رئيس أركان الحرب. وضباط ووزراء آخرون بمن فيهم إسحاق رابين. الذى لم يكن يشغل منصبا رسميا فى ذلك الوقت. وجلس خلال المناقشات مبهما لا يقول شيئا. إن الإجهاد والتعب. جسمانيا ونفسيا. كان مطبوعا على كل وجه. إن المظهر الإسرائيلى المميز بالتفاخر والتظاهر بالشجاعة لم يكن غائبا. ولكن الأمر تطلب مجهودا ضخما بحيث بدا مجهدا للمشاركين بأكثر مما بدا درعا لهم. لقد تحدثوا عن انتصارات وشيكة. ولكن بغير اقتناع. وكما لو كانوا يدعمون بذلك صورة مناعتهم. لقد كانت هناك دمدمات عن كيف كان من المحتمل أن يحاصروا الجيش المصرى الثالث تماما ويتم تدميره خلال ثلاثة أيام أخرى من القتال. ولكن هؤلاء كانوا نفس القادة الذين كانت لهم من قبل تنبؤات متكررة عن «نحن نحتاج إلى ثلاثة أيام أخرى».. وثبت باتساق أنهم مفرطون فى التفاؤل.. وإلى جانب ذلك.. لم يكن هناك سيناريو يمكن به إعطاء إسرائيل ثلاثة أيام أخرى بغير المخاطرة بأزمة بين القوتين العظميين وتدمير مراكز الولايات المتحدة فى العالم العربى.. وقادة إسرائيل يعرفون ذلك».

ويضيف كيسنجر : «على أية حال. فإن الجيش الثالث (المصرى) لم يتم التلويح به فى مناقشاتنا ببית الضيافة. وحينما سألت جولدا.. ماذا كان سيصبح هدف إسرائيل التالى إذا لم يكن قد تم التوصل لوقف إطلاق النار.. فإنها ذكرت لى بور فؤاد فى أقصى الطرف الشمالى للقناة. فى منطقة الجيش الثانى (المصرى) - أبعد ما يمكن عن الجيش الثالث. وإذا كان هناك شىء واحد واضح فى إسرائيل فى يوم إعلان وقف إطلاق النار. فهو أنها تلقت ما يكفيها من الإصابات. إن قتلها الألفين يعادلون مائتى ألف قتيل بالنسبة للولايات المتحدة. «أما فى أعماقهم. فإن الإسرائيليين يعرفون أنهم. بينما كسبوا المعركة الأخيرة. فإنهم فقدوا هالة المناعة. إن الجيوش العربية (فى مصر وسوريا) لن يتم تدميرها. والدول

العربية لم تكسب. ولكنها لم تعد تحتاج إلى أن تجبن أو تخور أمام المقدرة الإسرائيلية. إن إسرائيل، بعد أن تجنبت بالكاد كارثة. قد تغلبت عسكريا. لقد انتهت بأراضي عربية أكثر مما خسرتها. ولكنها كانت مقبلة على مستقبل موحش وغير مؤكد. معتمدة على دائرة متقلصة من الأصدقاء.

لم يكن أول سؤال وجهته جولدا مائير إلى كيسنجر عندما انفردت به في غرفة خلفية متعلق بالحرب. ولكن بالكابوس الذى تحسه هي من المستقبل : هل هناك اتفاق سرى أمريكى سوفيتى لفرض الانسحاب على إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ ؟

يقول كيسنجر فى مذكراته : «إننى أنكرت هذا بقوة.. فسألتنى : إذن. هل هناك اتفاق لفرض أية حدود أخرى على إسرائيل ؟ لقد أنكرت لها هذا أيضا. وبينما هى تستكشف كل الاحتمالات الممكنة للخديعة الأمريكية. فإنها كانت تضرب نموذجا للشعور بعدم الأمن الكامن فى الموقف الإسرائيلى الجغرافى والديموجرافى واعتمادها الكامل على الولايات المتحدة. فطوال أسبوعين وقفنا إلى جانب إسرائيل ومددناها بالعتاد والأسلحة. وخاطرننا ثم عانينا أخيرا من حظر بترول. ومن الضغوط الدبلوماسية. وأنجزنا فى القرار ٣٣٨ أكثر بكثير مما كان ممكنا التنبؤ به فى الأسبوع الأول (من الحرب) حينما لم تكن المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل محل اعتبار أو تصور مطلقا. ثم يضيف كيسنجر «لقد ذهب جزء كبير من الوقت فى (المناقشة) ما إذا كانت الفقرة الثانية لقرار وقف إطلاق النار. وهى التى تضمن تنفيذ القرار ٢٤٢. كانت مرتبطة عضويا بالمفاوضات المباشرة فى الفقرة الثالثة من القرار. بكلمات أخرى : هل المفاوضات المباشرة ستقتصر على تنفيذ العودة إلى حدود ١٩٦٧، أو هل سيكون لإسرائيل الحق فى طرح تفسيرها الخاص للقرار ٢٤٢ ؟ أننى أكدت من جديد لجولدا مائير وزملائها أنه لم تكن هناك اتفاقات سرية (فى موسكو) ولا أى قيود على ما يمكن طرحه من أى طرف».

والواقع إن كيسنجر يقدم هنا اعترافا خطيرا جدا. فبصريح العبارة هو يعطى الضوء الأخضر لإسرائيل لكى ترفض العودة إلى حدود ١٩٦٧ ! وهو يعطيها هنا الضوء فى إطار مؤتمر السلام الذى يفترض عقده بعد الحرب تنفيذًا للقرار ٣٣٨ الذى صدر لتوه من مجلس

الأمن. أيضا. هو يعطى لها الضوء الأخضر برغم معرفته المسبقة بالاقتناع الأخير الذى توصل إليه رئيسه نفسه. ريتشارد نيكسون. بضرورة عودة إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧. وبفرض ذلك عليها بالعقوبات والضغط الأمريكية المباشرة لو لزم الأمر. !

لكن هذا التصرف الخطير من جانب كيسنجر لن يكون الوحيد فى تلك المرحلة الحاسمة من الصراع العربى الإسرائيلى. فى الواقع سيكون هناك ما هو أخطر.

فقبل أن يغادر كيسنجر إسرائيل. تلقى تقرير عسكريا إسرائيليا بالمواقع الدقيقة للقوات الإسرائيلية لحظة سريان وقف إطلاق النار. وأهدافها. على الجبهتين المصرية والسورية. فى نفس الوقت. قامت واشنطن بإبلاغ كيسنجر بوصول رسالة جديدة من حافظ إسماعيل فى القاهرة. من خلال القناة السرية للمخابرات. تدعوه باسم السادات لزيارة القاهرة فى طريق عودته من إسرائيل إلى واشنطن. ويقول كيسنجر إنه استنتج من ذلك تلهف مصر على التفاوض. ولذلك «.. رفضت هذه الدعوة بأدب» .. زاعما فى رده أن الدعوة قد وصلت إليه بعد مغادرته للمنطقة متجها إلى لندن.. ! فى لندن قال السير إليك دوجلاس هيوم وزير الخارجية البريطانى لكيسنجر إنه غير متأكد من استمرار وقف إطلاق النار. فلديه معلومات تشير إلى أن الرئيس حافظ الأسد يخطط لهجوم يبدأ فى اليوم التالى ضد القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية.

وبمنتهى الهمة والنشاط، وحتى «.. لا يضيع الوقت فى إجراء اتصالات عن طريق واشنطن» بادر كيسنجر على الفور، من طائرته فى مطار هيثرو بلندن، فى إجراء مكالة تليفونية مع السفير السوفيتى بلندن. لكى يعلى عليه رسالة تحذير إلى موسكو ضد نوايا الرئيس الأسد، فإذا «بدأت سوريا فى شن هجوم.. لن نكون مسئولين عن النتائج» .

والواقع إنه تم فعلا خرق وقف إطلاق النار.. ولم تكن سوريا هى التى فعلت ذلك.. وإنما إسرائيل. فقد عاد كيسنجر إلى واشنطن فجر الثلاثاء ٢٣ أكتوبر. وفى الصباح وجد فى انتظاره رسالتين : الأولى من حافظ إسماعيل بالقاهرة تخبره بأن إسرائيل قد خرقت وقف إطلاق النار وتحاول احتلال مواقع جديدة: وهو يستفهم عما تفعله الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للتأكد من إزعان إسرائيل لقرار مجلس الأمن.

أما الرسالة الثانية فهي من السفير الأمريكي في إسرائيل. كينيث كيتنج. إن جولدا مائير دعت السفير إلى تناول الغداء معها (بعد ساعات قليلة من مغادرة كيسنجر لإسرائيل). وأثناء الغداء، اشتكت له من أن القوات الأردنية في الجبهة السورية لم تتلق بعد التعليمات بالامتناع لقرار وقف إطلاق النار. وطالما أن جولدا مائير - يقول السفير - تجنبت تماما الحديث عن جبهة قناة السويس. فإنه لابد أن يذكر لوزير خارجيته كيسنجر أن العسكريين الإسرائيليين زعموا له مبكرا وجود خرق مصري لوقف إطلاق النار. إن السفير يسجل تشككه في صحة ذلك، وجولدا مائير أقرت بأن القادة العسكريين لديها يتوصلون السماح لهم بيومين أو ثلاثة أيام أخرى لإتمام محاصرة الجيش الثالث (المصري) في الجنوب.. ولكن مجلس الوزراء رفض هذا الطلب ولسوء الحظ، هكذا يكمل السفير رواية جولدا مائير. فإن المصريين بدأوا بهجوم كبير أثناء الليل. ولذلك فإنها - تقول رئيسة وزراء إسرائيل - أمرت الجيش الإسرائيلي بالاستمرار في القتال إلى أن يتوقف المصريون! إن السفير الأمريكي في إسرائيل يبلغ وزير خارجيته في واشنطن، بطريقة مهذبة تماما. انه يتشكك في صحة ما تقوله رئيسة وزراء إسرائيل.

هنا فقط يتذكر هنري كيسنجر، بطريقة عابرة تماما. شيئا هاما كان قد نسيه.. ! إنه الآن يسجل بكلماته إنه حينما كان «.. في إسرائيل. ولكي أحظى بمساندتهم، فإنني أشرت لهم إلى أنني سوف أتفهم الأمر إذا أفلتت ساعات قليلة من موعد سريان وقف إطلاق النار. وأن تفلت تلك الساعات بينما أكون عائدا بطائرتي - إلى واشنطن» .

اعتراف خطير آخر من كيسنجر !

فأولا. هو لم يكن في حاجة إلى أي مجهود لكي «يحظى بمساندتهم» في إسرائيل لوقف إطلاق النار. هو نفسه ذكر قبل قليل كم كانت إسرائيل متلهفة. حتى من قبل محادثات موسكو. لوقف إطلاق النار. بل هو أيضا ذكر حالا.. إنه وجد لحظة وصوله لإسرائيل واجتماعه برئيسة وزرائها أن احتمال إسرائيل «كان يصل إلى درجة الانهيار» .

وثانيا. فإن هنري كيسنجر هنا استثمر منصبه كوزير لخارجية الولايات المتحدة الأمريكية. لكي يعطي إسرائيل ضوءا أخضر. قاطعا تماما.. بل ومحرضا في الحقيقة.. لكي

تخرق وقف إطلاق النار. وصفاقة كيسنجر وحدها هي التي تجعله يكتب في مذكراته قائلا إنه كان يستهدف بذلك «تعمييض إسرائيل عن الساعات الأربع التي ضاعت بسبب انهيار وسائل الاتصال في موسكو. ولكن هذا القتال الجديد يستمر أبعد كثيرا من الهامش الإضافي الوجيز الذي تضمنته كلماتي. فنحن الآن تجاوزنا وقف إطلاق النار بعشرين ساعة» !

إن كيسنجر. باعترافه هو، كان محددا في تحريضه لإسرائيل على خرق وقف إطلاق النار، وكان محددا مرة أخرى في أن هذا الخرق يجب أن يبدأ بعد مغادرته لإسرائيل و«بينما أكون عائدا بطائرتي - إلى واشنطن» ولم يكن كل هذا يحتمل أي شك. حيث كان وقف سريان وقف إطلاق النار قد حان فعلا، ونفذ فعلا. أثناء وجود كيسنجر في إسرائيل.. !

على أي حال، يقول كيسنجر في مذكراته إنه كان واضحا لديه أن موسكو لم تستوعب بعد حجم ونطاق هذا الخرق الإسرائيلي الكامل لوقف إطلاق النار على الجبهة المصرية. لأنه في الساعة السابعة والدقيقة العشرين من صباح نفس اليوم (٢٣ أكتوبر) أبلغته السفارة السوفيتية في واشنطن برد موسكو على رسالة كيسنجر إليها في اليوم السابق من مطار لندن. والرد هو أن معلومات موسكو تؤكد أن الرئيس حافظ الأسد لا يخطط لهجوم حسب مزاعم كيسنجر.

أما بالنسبة للجبهة المصرية فمن الواضح أن موسكو لم تكن تعرف بعد بالقتال الإسرائيلي والهجوم واسع النطاق الذي بدأته إسرائيل أثناء الليل.

والآن: في التاسعة والنصف صباحا، يتصل كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة من نيويورك بكيسنجر تليفونيا.. ليخبره بأن مصر قد اشتكت رسميا من الخرق الاسرائيلي لوقف إطلاق النار. وأنه: أي فالدهايم. يقترح إيفاد قوة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار. لكن كيسنجر يرد عليه بأنه يحتاج إلى وقت إضافي للتشاور مع زملائه. ومع السوفييت !

ولم يكن كيسنجر هو الذي يحتاج في الواقع إلى وقت للتشاور. إن إسرائيل هي التي تحتاج إلى وقت للتقدم. فعندما اتصل كيسنجر بالسفارة السوفيتية لكي «يتشاور» كان كل ما اقترحه هو أن يجتمع مجلس الأمن لكي يكلف فالدهايم بإصدار «نداء» للأطراف المعنية بوقف

إطلاق النار. وأثناء هذا كله تكون إسرائيل قد «أفلتت» بساعات أخرى إضافية.. وفي النهاية لن يوقفها عن الهجوم مجرد «نداء» يصدره إليها فالدهايم من مكتبه في مدينة نيويورك. لكن، بمجرد أن أغلق كيسنجر الساعة مع القائم بالأعمال السوفيتي (فلم يكن السفير دوبرنين قد عاد بعد من موسكو).. عاد القائم بالأعمال يتصل به لينقل إليه تطورا خطيرا في الاتجاه المضاد.

يقول كيسنجر : «لقد كانت هناك مذكرة من بريجنيف موجهة إلى - وهذا إجراء غير عادى بالمرّة حيث هناك عادة لم تتبدل في الماضي بأن يتوجه بريجنيف في مخاطباته إلى الرئيس نيكسون - وفي الرسالة يخبرني بريجنيف بأن القوات الإسرائيلية تتحرك جنوبا بمحاذاة الضفة الغربية لقناة السويس» .

ويذكر بريجنيف في رسالته العاجلة هذه أن تلك الأخبار قد وردت إلى موسكو «من مصادرها الخاصة المعتمدة». وبكلمات أخرى - هكذا يفسر كيسنجر - فإن موسكو لم ترد إليها تلك المعلومات من مصادر مصرية. ولكن من طائرات الاستطلاع (ميج - ٢٥) فوكسبات السوفيتية التي توجد للسوفيت في مطار غرب القاهرة وتقوم بمهام استطلاعية.

وبريجينيف يسجل في رسالته أن هذه الأعمال الإسرائيلية «غير مقبولة» وتمثل «خداعا وتحايلا فاضحا».. وهو يقترح اجتماعا عاجلا لمجلس الأمن ظهرا، أى خلال ساعتين. لإعادة تأكيد وقف إطلاق النار. وإصدار أمر للقوات الإسرائيلية بالعودة إلى المواقع التي كانت عليها لحظة صدور القرار ٣٣٨ في اليوم السابق - ٢٢ أكتوبر.

إن بريجنيف إذن لن يكفيه مجرد «نداء».. إنه يريد إجراء محددا، ويريد أساسا إجبار إسرائيل على العودة إلى خط ٢٢ أكتوبر.

كان هذا سلوكا غير عادى بالمرّة من جانب بريجنيف. مع ما عرفت به موسكو من بطله في التصرف وفي اتخاذ القرارات. ومن حرص شديد على تفادى الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. ولذلك فإن الأمر يستحق وقفة هنا لفهم هذه السرعة المفاجئة التي بدأ بريجنيف يتصرف بها.. لأنها جزء من فهم القاموس غير المكتوب الذي تتعامل

به القوتان العظيمان.. ولخطورة النتائج الدولية التي أخذ بها السوفييت سلوك كيسنجر معهم.. ومع إسرائيل.

فالاتحاد السوفيتي.. كقوة عظمى.. يعرف بلا شك جوهر اللعبة القائمة.. حتى وإن أغمض عينه عنها أحيانا.. أو بدا عاجزا فيها أحيانا أخرى.. أكثر من ذلك يدلنا سلوك السوفييت على أنهم كانوا يعرفون من البداية أن كيسنجر يراوغ ويماطل أملا في أن تحقق إسرائيل مكسبا عسكريا يحسن من موقفها السياسي حينما تبدأ المساومات.. ولبعض اللحظات بدا على الاتحاد السوفيتي أنه لا يواجه مناورات كيسنجر بما يكفي من الحزم.. لقد أمر كيسنجر في موسكو على جدول زمني لوقف إطلاق النار.. كان القادة السوفييت يعرفون بالتأكيد أنه ليس في مصلحتهم.

ولكن.. بمجرد أن تم الاتفاق رسميا بين الطرفين.. اختلف الأمر.. لم تعد المسألة هنا هي مصر وسوريا في جانب.. ثم إسرائيل في جانب آخر.. لم تعد أيضا قيام طرف بإغماض عينيه عن مراوغات طرف آخر.. لقد أصبح هناك اتفاق محدد بين القوتين العظيمين مباشرة.. ووحدهما.. وأى خداع في التنفيذ لن يؤخذ كمراوغة أخرى.. ولكنه سيؤخذ كخداع في الاتفاق نفسه.

لقد خرجت المسألة عن نطاقها المحلي.. مصر وسوريا وإسرائيل.. وخرجت أيضا عن علاقة السوفييت بالعرب.. أو علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل.. لقد تحول الأمر الآن إلى خداع وغش مباشر تتعرض له إحدى القوتين من القوة الأخرى.. لا مجال إذن لإغماض العين.. أو غش الطرف.. أو التظاهر بأن الأمر قابل للعلاج.

من هنا أولا وجه بريجنيف.. وهو الذي يحتم عليه العرف الدبلوماسي أن يتخاطب مع الرئيس نيكسون.. رسالته إلى كيسنجر مباشرة.. يريد أن يقول له بطريقة محددة للغاية: إنني أعرف أنك أنت الذي تغش في قواعد اللعب.

ومن هنا أيضا جاءت مطالبة بريجنيف باتخاذ إجراءات محددة.. وللتوصل إلى نتيجة محددة.. هي العودة إلى خط ٢٢ أكتوبر.. بكلمات أخرى يريد بريجنيف أن يقول لكيسنجر: لقد رضينا بإصراك على استبعاد الربط الصريح لوقف إطلاق النار مع التسوية الشاملة.

ورضينا بالتفاوض عن ٢٨ ساعة فرصة إضافية لإسرائيل قبل وقف إطلاق النار. لقد رضينا في النهاية باتفاق مجحف. ولكن.. طالما اتفقنا في النهاية. فيجب الالتزام بالاتفاق.. حرفيا. وسوف يكون ملفتا هنا، أن نرى فيما بعد الاختلاف الجذري بين نيكسون وكيسنجر في الفهم والتصرف. فكيسنجر يريد مكاسب إضافية لإسرائيل مهما كان الثمن، والأسلوب رخيصا. أما نيكسون. وبحكم أنه المسئول الأول عن صورة الولايات المتحدة كقوة عظمى، فقد كان فهمه للمسألة على نفس النحو الذي يفهمها بريجينيف بها.. بالضبط. هناك اتفاق تم ويجب احترامه. وهناك التزامات تحددت ولا بد من الوفاء بها.. بلا غش في قواعد اللعب. أو تحايل لن تخفى دوافعه أبدا عن الطرف الآخر.

لكن حتى الآن فإن كيسنجر كان يقامر على شيء واحد : إن السوفييت سيدعونون في النهاية لأنهم من البداية لا يريدون مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. ومن ثم تستطيع إسرائيل أن تخرج سليمة بما يمكن أن تكون قد اختلسته من مكاسب إضافية من الأراضي المصرية والسورية.

ومبدئيا. كان أول ما فعله كيسنجر بمجرد تلقي رسالة بريجينيف. هو الاتصال بالسفير الإسرائيلي في واشنطن لإبلاغه بهذا التطور. وخلال دقائق.. كانت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل تطلب كيسنجر على سماعه التليفون.

ماذا يقول لها وزير خارجية الولايات المتحدة ؟

لقد أخبرها أولا بأن الولايات المتحدة لن تتمكن من الاعتراض على مشروع يتقدم به الاتحاد السوفيتي إلى مجلس الأمن يطلب فيه عودة القوات المتحاربة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر وفق القرار ٣٣٨، الذي يعلم الجميع أن أمريكا نفسها هي الراعية له من البداية.

ثم. بكلمات كيسنجر نفسها. قال لها بالحرف الواحد : «إنني اقترح عليك أن تنسحب إسرائيل. في هذه الحالة. مئات قليلة من الباردات من أى مواقع تكون قد وصلت إليها الآن (نتيجة لخرق وقف إطلاق النار) ثم تقفين وتقولين إن هذا هو خط ٢٢ أكتوبر !

وأضاف كيسنجر يقول متهمكا لرئيسة وزراء إسرائيل : كيف يمكن لأى شخص أن يعرف مطلقا أين يوجد خط (٣٣ أكتوبر) في الصحراء؟!.

فى هذه اللحظة كانت جولدا مائير هى الأكثر ذكاء من كيسنجر. بعد أن التقطت فوراً المعنى الخفى فى كلماته عبر التليفون. فقد قالت له على الفور : حسناً.. إنهم سيعرفون أين سيكون خطنا.. الآن !

لقد فهمت جولدا مائير معنى الضوء الأخضر الجديد من كيسنجر. لأن الأمور سيكون حلها بسيطاً لو تأزمت : تنسحب قوات إسرائيل مئات قليلة من اليرادات وتقول جولدا مائير : هذا هو خط ٢٢ أكتوبر. ومن لا يصدق. فليثبت العكس.. !

لقد كان هنرى كيسنجر. وزير خارجية قوة عظمى تعرف بوسائلها فى الاستطلاع الجوى. أين بالضبط يوجد خط ٢٢ أكتوبر. وكان كيسنجر. على وجه الخصوص. يعرف من التقرير العسكرى الذى أعطته له إسرائيل قبل مغادرته لها أين يوجد خط ٢٢ أكتوبر. والآن فهو نفسه أيضاً الذى يقول لرئيسة وزراء إسرائيل متهمكاً أن أحداً لن يعرف مطلقاً أين كان يوجد خط ٢٢ أكتوبر !

ضوء أخضر صريح أخر إلى إسرائيل.. من رجلها فى واشنطن-يقول كيسنجر : «لقد أدركت أننا بصدد أزمة بعد محاصرة الجيش الثالث (المصرى).. وكان أول مجهود لى هو بهدف كسب الوقت لنزع القنابل. وهكذا اتصلت بالقائم بالإعمال السوفيتى فى الساعة الحادية عشر و ٣٢ دقيقة صباحاً لكى أخبره بأننا لن نمانع فى دعوة مجلس الأمن للانعقاد ظهراً (أى بعد نصف ساعة) ولكننا لن نكون مستعدين للتصويت إلا فيما بعد. وفى جميع الأحوال فأننا لن نوافق على الانسحاب إلى خط ٢٢ أكتوبر» !

كان كيسنجر يعرف أنه - شاء أو لم يشأ فإن الولايات المتحدة ستوافق فى النهاية على ضرورة العودة إلى خط ٢٢ أكتوبر. لأن الأمر متعلق باتفاق مباشر بين موسكو وواشنطن وليس بمجرد قرار لمجلس الأمن. ومع معرفته تلك فلا بأس من البدء بإثارة الجدل لبعض الوقت مع موسكو أملاً فى ساعات إضافية تحصل عليها إسرائيل فى ميدان القتال. إن أهمية هذه الساعات بالذات ربما تعادل أهمية الحرب كلها، لأن هدف إسرائيل الآن هو محاصرة الجيش المصرى الثالث الموجود فى الضفة الشرقية للقناة عن طريق التقدم جنوباً إلى السويس وقطع طريق الإمدادات عنه من الضفة الغربية. فلو استطاعت إسرائيل تحقيق تلك

الخطبة في ثلاثة أيام أخرى. أو ثلاث ساعات أخرى. فإنها تكون قد حصلت في يدها على ورقة ضخمة للمساومة بعد ذلك. فليكن هناك غش إذن. أو تحايل أو كذب أو خداع. لا يهم.. وإنما المهم ورقة ضخمة تستر عورات إسرائيل التي كشفها المقاتل المصرى فى سيناء والسورى فى الجولان. ومهمة كيسنجر فى هذه الحالة هى تغطية إسرائيل سياسيا لأى وقت إضافي ممكن.

ولكن. فى خلال أقل من ساعة من رسالة كيسنجر إلى موسكو. وردت من موسكو فى الساعة الثانية عشر ظهرا والدقيقة ٣٦ رسالة من بريجينيف إلى نيكسون. وعلى غير العادة. بدأت الرسالة بعبارة «السيد الرئيس المجل». ليس هناك «عزيزى».. وليس هناك أصلا اسم نيكسون. إن السوفييت يريدون للرسالة طابعا رسميا صارما من بدايتها. ثم يقول بريجينيف فى رسالته إن الاتحاد السوفيتي يرى أن خرق وقف إطلاق النار هذه المرة هو «خيانة» فى ظل «ضمان» كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لوقف إطلاق النار. لذلك فإن بريجينيف يطلب «اتخاذ أكثر الإجراءات حسما «بصفة» مشتركة «وبغير» أى تأخير لفرض وقف إطلاق النار.

وأصبح لابد أن يتولى الرئيس نيكسون بنفسه الرد على رسالة بريجينيف العاجلة. ولكن نيكسون يعرف قواعد اللعبة جيدا. ويعرف أيضا أن الولايات المتحدة كقوة عظمى قد تجاوزت مرحلة الغش الرخيص طالما أن هناك اتفاقا تم بالفعل. لذلك فإن نيكسون لا يتهرب فى رده ولا يراوغ. لقد أقر بالمسؤولية الكاملة للولايات المتحدة عن التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار. إن اتفاق موسكو قائم إذن. والضمان الأمريكى للتنفيذ شئ، لا يجادل فيه الرئيس الأمريكى. لهذا يؤكد نيكسون فى رده موافقته على ضرورة إعادة إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر. وضائق فرصة كيسنجر فى المناورة. لقد أبلغ كيسنجر موسكو قبل ساعة بأن الولايات المتحدة -فى جميع الأحوال- لن توافق على العودة إلى خط ٢٢ أكتوبر. والآن. بعد أقل من ساعة. يتدخل الرئيس نيكسون لتصحيح قواعد اللعبة.

وكيسنجر لا يريد أن يتم ضبطه متلبسا بعدم تنفيذ أوامر رئيسه. لذلك فإنه ينفذ. لكن هذا لم يعنمه - خارج سياق الموضوع - من محاولة اختلاس مكسب. أى مكسب.

لإسرائيل. لذلك فإنه. بعد أن أبلغ القائم بالأعمال السوفيتي برسالة الرئيس نيكسون يقول له إنه لو أن مصر. فقط. فقط. أفرجت عن أسرى الحرب الإسرائيليين لديها فإن هذا «سيجعل الأمور أسهل كثيرا» بالنسبة للعودة إلى خط ٢٢ أكتوبر... ! إنه بالطبع ليس طلبا رسميا أمريكيا. ولكنها إضافة شخصية من كيسنجر لعله ينجح في تجريد مصر من ورقة قوية تملكها لحظة المساومة. لعل... وعسى !

كان واضحا أن السوفييت لن يكتفوا في هذه المرة برد الرئيس نيكسون. فالعبرة بالموقف الحقيقي في ميدان القتال. وحينما وجدوا أن إسرائيل مستمرة في محاولتها للتقدم، اتخذ بريجنيف خطوة «لم يسبق السماع بمثلها» على حد تعبير كيسنجر في مذكراته.

لذلك فإنه في الساعة الثانية والدقيقة ٢٦ (مازلنا في يوم ٢٣ أكتوبر) بعث بريجنيف رسالة جديدة إلى الرئيس نيكسون. أصبحت هي الرسالة الثانية خلال أقل من ساعتين. لابد أن القائم بالأعمال السوفيتي نقل إلى موسكو حديث كيسنجر الشفوى معه بشأن استحسان قيام مصر بالإفراج عن أسرى الحرب الإسرائيليين. ولابد أنهم ازدادوا شكا نتيجة لذلك في الدوافع الأمريكية.

إن إسرائيل. التي كانت مرتعدة واحتمالها «كان يصل إلى درجة الانهيار» قبل ٢٤ ساعة فقط. اكتسبت الآن شجاعة مفاجئة وشهية متفتحة لاقتناص هذه الورقة المحتملة بأى ثمن. ورقة استكمال حصار الجيش المصرى الثالث. بل إنها الآن تتطلع إلى حلم آخر: تدمير الجيش الثالث!

لكن المسألة كانت قد خرجت من يد كيسنجر. بالإضافة إلى ذلك أصبحت هناك اعتبارات أخرى يصوغها كيسنجر على النحو التالى : «... لم تكن لنا مصلحة في رؤية السادات يتم تدميره. وبالذات عن طريق انهيار وقف إطلاق النار الذى كنا شركاء فى رعايته.... فإذا سقط السادات فإن المرجح هو انه سيحل محله قائد راديكالى يعمل إلى السوفييت. وسوف تقوم الأسلحة السوفيتية فى وقت قياسي بإعادة تشكيل ما يعادل الجيش الثالث. ثم عاجلا ستكون هناك حرب أخرى».

لكن الأمور، بتعبير كيسنجر، بدت مختلفة في القاهرة بشكل درامي. ففي الساعة الثالثة والربع عصرا وصلت. عبر القناة السرية للمخابرات، رسالة عاجلة من السادات إلى الرئيس الأمريكي نيكسون. تدل على فداحة الموقف. لقد عرض السادات اقتراحا غير عادى هو أن الولايات المتحدة - التى لا توجد لها أصلا علاقات دبلوماسية مع مصر منذ ست سنوات - أن .. تتدخل بفاعلية. حتى لو تطلب هذا استخدام قوات مسلحة (أمريكية) لكى تضمن التنفيذ الكامل لقرار وقف إطلاق النار تماشيا مع الاتفاق الأمريكى السوفيتى .

ثم يضيف كيسنجر معلقا : بالرغم من أنه، أى السادات. هدد بنهاية العلاقة المصرية الأمريكية الوليدة. إلا أن الرسالة تنتهى بـ «مع أحر تحياتى» !

ثم يتساءل كيسنجر فى تهكم : كيف تصور السادات إمكانية أن نرسل قوات أمريكية ضد حليفنا إسرائيل ؟

فى الخامسة والربع مساء تم إبلاغ بريجينيف بأن واشنطن توافق على التقدم بمشروع أمريكى سوفيتى مشترك إلى مجلس الأمن لإعادة وقف إطلاق النار ومطالبة القوات المتحاربة بالعودة إلى خط ٢٢ أكتوبر، وهكذا صدر فعلا القرار ٣٣٩ من مجلس الأمن، على أن يكون ساريا اعتبارا من الساعة الواحدة صباحا بتوقيت واشنطن - الساعة السابعة صباحا بتوقيت القاهرة (الأربعاء ٢٤ أكتوبر).

وفى هذه المرة أعلنت سوريا رسميا قبولها لوقف إطلاق النار، حيث لم تكن قد أعلنت ذلك من قبل.

قبل أن تمر ساعات على سريان وقف إطلاق النار الجديد. تلقى كيسنجر رسالة من حافظ إسماعيل فى القاهرة تفيد بأن «الإسرائيليين قد استأنفوا هجماتهم». بعدها رسالة أخرى من السادات، عبر القناة السرية للمخابرات، إلى الرئيس نيكسون، حيث «يتوسل إلى نيكسون مرة أخرى بأن تتدخل الولايات المتحدة، حتى على الأرض، لإرغام إسرائيل على الإنذاع لوقف إطلاق النار» .

وهنا فإن ما يشغل كيسنجر هو : «إننا إذا تركنا هذا يستمر، فإن مواجهة مع السوفييت ستكون حتمية» .

وكالعادة، طلب كيسنجر السفير الإسرائيلي ديتنز ليتشاور معه، خاصة على ضوء البيان الرسمي الذى صدر قبل ساعات قليلة من موسكو بتحذير إسرائيل «بأفح النتائج» إذا لم توقف عدوانها.. وعلى ضوء معلومات أخرى تلقتها واشنطن بإعلان حالة التأهب فى القوات السوفيتية المحمولة جوا، وتزايد قطع الأسطول السوفيتى فى البحر الأبيض، مع ازدياد الانغماس الشخصى للزعيم السوفيتى ليونيد بريجينيف فى الموضوع كله.

وأضاف كيسنجر فى مكالمته مع السفير الإسرائيلى قائلا : «إنه وبرغم كل صداقتنا مع إسرائيل. فإن هناك حدودا لا نستطيع أن نتجاوزها. وأحد هذه الحدود هو ألا نجعل زعيم القوة العظمى الأخرى يبدو كما لو كان معتوها. فإذا طلب السادات من السوفييت. كما فعل معنا. استخدام قوتهم فى فرض وقف إطلاق النار. فإن إسرائيل سوف تفيق إلى رشدها على الفور».

فى تلك اللحظات بدأ كيسنجر يركز انتباهه على الاتجاه الآخر مستغريا : لماذا سكت السوفييت فجأة خلال الساعات القليلة الأخيرة ؟ إن ما يقلق كيسنجر هو خشيته من أن يكون هذا هو الهدوء الذى يسبق العاصفة. ولذلك قرر كيسنجر. من باب الاحتياط. أن يبادر هو بالاتصال بهم لجس النبض.

ففى العاشرة إلا الربع صباحا (ونحن الآن فى ٢٤ أكتوبر) اتصل كيسنجر بالسفير السوفيتى دوبرنين العائد لتوه من موسكو.

وقال له كيسنجر : يبدو أن أولئك الناس فى الشرق الأوسط قد فعلوها من جديد !! وحتى لا يضع كيسنجر نفسه فى موقف الدفاع فإنه أضاف قائلا : «فى هذه المرة ربما يكون المصريون هم الذين بدأوها.. لسنا متأكدين بعد.. إننى أريدك فقط أن تعرف ما نفعله».

ولم يعلق السفير السوفيتى. فالوقف الآن أصبح اخطر كثيرا من العاب كيسنجر الصغيرة هذه. ثم تلقى السادات. عبر قناة المخابرات السرية. ردا على رسالته الأخيرة إلى نيكسون. والرد يقول : «لقد أخطرنا رئيسة الوزراء الإسرائيلية لتوها بأنه تم صدور تعليمات صارمة إلى القوات الإسرائيلية لكى تبقى فى مواقف دفاعية. ولا تطلق النار إلا إذا تعرضت للنيران».

ويقول كيسنجر : «إن تلك الرسالة كانت وسيلة غير مباشرة من جانبنا لمنع السادات لبعض الوقت من التفكير في مبادرات أخرى من جانبه» أى منعه من الاستعانة بالسوفييت. وحتى يهدأ السادات.. فإن كيسنجر يعده بأنه قادم إلى مصر يوم ٧ نوفمبر (أى بعد ١٤ يوما) !.

ثم أرسل كيسنجر إلى السفير السوفيتي بصورة من رد الرئيس نيكسون على السادات. ليضرب بذلك عصافيرين بحجر واحد : فالولايات المتحدة تريد أن تثبت لبريجينيف حسن نيته.. ومن ناحية أخرى تريده بالطبع أن يدرك المدى الذى يقامر إليه السادات عليها هى. فليهدأ بريجينيف إذن هو الآخر !

مع ذلك فإن كيسنجر مازال قلقا من انكشاف هذا كله. وأخيرا وقع فعلا ما كان يرتاب فيه ويخشاه. ففي العشرة و ١٩ دقيقة اتصل به السفير السوفيتي دوبرينين لكى يخطر كيسنجر بقدم رسالة من بريجينيف.

إن الرسالة تبدأ بكلمة «السيد الرئيس» .. فحتى كلمة «المبجل» اختفت هى الأخرى. إن بريجينيف أولا يبلغ نيكسون بتفاصيل الهجمات الإسرائيلية ضد الجيش المصرى على جانبي قناة السويس. بعدها يقول بريجينيف : «نحن بالطبع لدينا تساؤلات عما يوجد وراء هذا كله. إننى أريد أن أقول بصراحة. يسيادة الرئيس. إننا واثقون من أن لديك إمكانيات التأثير على إسرائيل بهدف وضع حد لمثل هذا السلوك الاستفزازي من جانب تل أبيب. ونحن نأمل أن يلتزم كل منا بالصدق فى كلمته. والصدق فى تنفيذ التفاهم الذى توصلنا إليه (فى موسكو). وسوف أقدر قيامكم بإخطارى بخطواتكم نحو إذعان إسرائيل بصرامة لقرارى مجلس الأمن الصادرين فى ٢٢ و ٢٣ أكتوبر» .

وعلى الفور. فى العاشرة والنصف من صباح ٢٤ أكتوبر هذا. أى بعد ١١ دقيقة فقط من وصول رسالة بريجينيف. عقد كيسنجر اجتماعا طارئا برئاسته لمجموعة العمل الخاصة. وفى الاجتماع كشف كيسنجر بوضوح عما فى داخل نفسه.. فقال بكلماته هو : «إن العرب قد يحتقروننا. أو يكرهوننا. أو ينفرون ويشتموننا. ولكنهم تعلموا أنهم إذا أرادوا تسوية فعليهم أن يأتوا إلينا. فلا أحد آخر يستطيع أن يعطيها لهم. لقد اعتمدوا

على السلاح الروسى ثلاثة مرات. وثلاثة مرات خسروا. لذلك فمن الناحية الاستراتيجية. فإن يدنا قوية جدا. إذا عرفنا كيف نلعب بها .

إن اليد القوية التى يقصدها هنا هى إسرائيل بالطبع. وهو هنا يريد أن يوضح من جديد وظيفتها بشكل يجعلها متسقة مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة.

من ناحية أخرى فإن إسرائيل تناور من جديد لاستكمال المهمة التى لا يبدو أنها تتم أبدا - مهمة استكمال حصار الجيش المصرى الثالث. بقطع كل طرق إمداده من الضفة الغربية للقناة. إن إسرائيل تواجه مقاتلا مصريا ضاريا فى كل متر وكل بوصة. والساعات تمر فى جبهة القتال بغير أن تنكسر مطلقا إرادة هذا المقاتل المصرى فى الميدان. وكلما ازدادت ضراوة المقاتل المصرى فى الجيش الثالث وصموده. كلما أدى هذا إلى تجميع مزيد من السحب فى الساحة الدولية فى اتجاه المواجهة التى يزداد قلق كيسنجر منها بدقة بدقيقة. إن كل متر يصمد فيه هذا المقاتل المصرى الضارى يحرك جبلا من الضغوط فى واشنطن وموسكو معا.

وهنا بعث السادات برسالة جديدة إلى نيكسون. يصفها كيسنجر بقوله : «إن السادات يسجل موافقته (فى الرسالة) على شىء لم نعرضه عليه مطلقا. وهو موافقته على إرسال مراقبين أمريكيين وقوات أمريكية لتنفيذ وقف إطلاق النار فى الجانب المصرى. أما الجديد فهو ما كنت أخشاه قبل ثلاثة ساعات. حيث يخبرنا السادات (الآن) بأنه يوجه نفس الطلب رسميا إلى السوفييت» !

بعد قليل أذاعت القاهرة أنها طلبت اجتماع مجلس الأمن لكى تطلب منه إرسال «قوات» أمريكية وسوفييتية مشتركة إلى الشرق الأوسط. !

وهنا يعلق كيسنجر بقوله : «نحن لم نكن مستعدين لإرسال قوات أمريكية إلى مصر. ولا نحن سنقبل أيضا إرسال قوات سوفيتية. إننا لم نعمل طوال السنوات الأخيرة على تخفيض الوجود السوفيتى العسكرى فى مصر. لكى نتعاون (الآن) فقط فى إدخاله (من جديد) بقرار من الأمم المتحدة ! ولا نحن سنشارك فى قوة مشتركة مع السوفييت. لأن هذا يحقق مشروعية لدورهم فى المنطقة ويقوى العناصر الراديكالية. إن الدول المعتدلة

المعادية للسوفيت - مثل السعودية والإمارات والكويت والأردن - قد يتتابها الرعب والهلع إزاء هذا المظهر من التعاون الأمريكي السوفيتي. إن القوة السوفيتية قد ثبتت استحالة إخراجها (فيما بعد) وسوف تكون أمامها أعذار لا تنتهي لكي تتدخل في أى نقطة ضد إسرائيل. أو ضد الحكومات العربية المعتدلة في هذا الشأن.

وبالطبع كيسنجر هنا يزيّف الحقائق الأساسية أمام القارئ الأمريكي لمذكراته. فواحدة من تلك الدول العربية «المعتدلة» التي يشير إليها. وهي الأردن. كانت في تلك اللحظة تقف في مواجهة إسرائيل على الجبهة السورية. والدول الثلاثة الأخرى. السعودية والإمارات والكويت. قد أعلنتن حظرا كاملا على تصدير بترولها إلى الولايات المتحدة بسبب دعمها لإسرائيل.

إن إسرائيل إذن. وليس السوفييت. هي مصدر الخطر من البداية. لكن كيسنجر يريد اختلاس الصفحة الأخيرة بمفردها. قاطعا كل صلة لها بأسبابها. إنه يريد صرف انتباه قارئه الأمريكي إلى اتجاه آخر.. إلا إسرائيل.

لكن الأمور لا تسير على هوى كيسنجر.. تماما.

ففى الساعة الثالثة و ٣٥ دقيقة بعد الظهر بدا السوفييت يتحركون في توتر. لقد وردت رسالة. هذه المرة من وزير الخارجية السوفيتي أندريه جروميكو. يبلغ فيها قرينه الأمريكي كيسنجر بأن التأكيدات الإسرائيلية اليوم بالالتزام بوقف إطلاق النار. والتي زعمت واشنطن أنها تلقته من إسرائيل. هي تأكيدات مزيفة.

ثم : لا تهديد ولا وعيد ولا كلمات رنانة. فقط. موسكو تطلب إبلاغ الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون برأيها هذا.

وفكر كيسنجر في معنى ذلك : هل ينزعج.. أو لا ينزعج ؟ يقلق.. أو لا يقلق ؟ فى النهاية قرر ألا يقلق. فبالتوقيت المحلي فى موسكو تكون الآن قد تجاوزت منتصف الليل. لابد إذن أن القادة السوفييت قد ناموا. وبالتالي فلن يتحركوا من جديد قبل الصباح التالى. هناك إذن تسع ساعات متاحة من الهدوء فى موسكو.. والفرصة لإسرائيل.. والتهنئة الذاتية لكيسنجر.

لكن فجأة. فى الساعة السابعة وخمس دقائق بتوقيت واشنطن. الثانية وخمس دقائق

صباحا بتوقيت موسكو. قرر القادة السوفيت الدخول في مواجهة حاسمة. لقد اتصل السفير السوفيتي دوبرينين بكيسنجر لكي يخبره بأن جاكوب مالك (المندوب السوفيتي في مجلس الأمن) قد تلقى تعليمات بتأييد أى مشروع قرار يطلب إرسال قوات سوفيتية وأمريكية إلى الشرق الأوسط. إذا تقدمت به أى دولة.

وبلغة القوى الكبرى فهم كيسنجر على الفور مغزى هذا التطور. فمن السهل دائما على قوة عظمى أن تجد داخل الأمم المتحدة دولة أخرى تتقدم باسمها بأى مشروع قرار إلى مجلس الأمن. وفي هذه الحالة القائمة على وجه الخصوص فإن مصر أعلنت من قبل فعلا عن نيتها في هذا الاتجاه.

هنا فقط أدرك كيسنجر أخيرا أن الأزمة التي كان يأمل من البداية في تفاديها أصبحت ماثلة بطريقة قاطعة. إن معنى هذا التطور هو أن السوفييت قد قرروا بالفعل استعدادهم لإرسال قوات سوفيتية إلى مصر لفرض الامتثال لوقف إطلاق النار. برغم معرفتهم المؤكدة بأن هذا يعنى المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة. الآن فقط لم يعد هناك مفر أمام كيسنجر من الاعتراف بـ «إننا مقبلون على ما يمكن أن يصبح أفدح أزمة في السياسة الخارجية تواجه رئاسة نيكسون. لأنها تتضمن مواجهة مباشرة بين القوتين العظميين». وخلال الدقائق العشرة التالية بدأ كيسنجر يحتاط بسرعة لمثل هذا التطور القادح. وبالطبع هو اتصل بالرئيس نيكسون. الذى كان «مهتاجا كما لم يحدث من قبل».. فامتصاص نيكسون في تطورات قضية ووترجيت هو الذى أوصل الأمور إلى هذه الدرجة. ثم اتصل كيسنجر بسفير الصين أملا في ضمان الفيتو الصينى ضد مشروع القرار الذى يؤيده السوفييت. ثم اتصل بالمندوب الأمريكى فى مجلس الأمن.. ثم بالسفير الإسرائيلى.. ثم بالسفير البريطانى لبحث بلاده على التضامن مع الولايات المتحدة.. ثم بالسفير السوفيتي دوبرينين، محاولا تهدئته وراجيا له ألا تدفع بلاده الأمور إلى هذه الدرجة الخطيرة.. عارضا عليه التعاون في إرسال المزيد من مراقبي الأمم المتحدة.

ولكن السفير دوبرينين قال لكيسنجر : لقد أصبحوا في موسكو غاضبين إلى درجة إنهم يريدون الآن إرسال قوات. وليس مجرد مراقبين. للتأكد من انصياع إسرائيل.

وقال له كيسنجر : إننا فى جميع الأحوال لن نوافق على زهاب قوات سوفيتية.. فأرجوكم لا تجعلوا المواجهة بين بلدينا حتمية بإصراركم هذا.
ومرة أخرى رد عليه دوبرينين فى برود قاشلا : إذا كان لديك ما تريد إبلاغه إلينا.. ففضل. ولكنى متأكد من أنهم فى موسكو قد درسوا كل الاحتمالات قبل الإقدام على هذه الخطوة.

وهنا وضع كيسنجر سماعة التليفون متأكدا من أن الموقف فى هذه المرة أصبح أكثر جدية مما تخيل.. وأكثر خطورة.

بعد قليل عاد كيسنجر يتصل بالسفير السوفيتى من جديد. للمرة الثانية خلال أقل من ساعة. ويسجل كيسنجر فى مذكراته أنه قال للسفير إنه يبلغه رسميا بأن القتال متوقف الآن فى الشرق الأوسط. لكن دوبرينين رد عليه ببرود وعدم اكتراث قائلا : إذا كانت لديك معلومات محددة.. فقلها لى حتى أنقلها إلى موسكو رسميا. وبالطبع لم يعلق كيسنجر !
ثم يسجل كيسنجر فى مذكراته : «وسط هذه المواجهة المتزايدة. جاءتنى برقية متنافرة (مع تصاعد الأحداث) رسالة من حافظ إسماعيل بقبول السادات لاقتراحى زيارة القاهرة فى السابع من نوفمبر» .. !! ثم تلقت واشنطن أنباء بأن محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصرية الموجود فى نيويورك قد تحدث فى مجلس الأمن مطالباً الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى رسميا بإرسال قوات !

وهنا لم ينتظر كيسنجر حتى يتحول طلب مصر إلى مشروع قرار رسمى. لقد بادر إلى كتابة رسالة تحذيرية إلى السادات فى القاهرة. بعثها باسم الرئيس نيكسون. وتقول الرسالة : إن واشنطن ستعارض إرسال أى قوات (أمريكية أو سوفيتية).. وإن السادات لو تمسك بطلبه فإن وزير الخارجية كيسنجر سوف يلغى زيارته المقررة إلى القاهرة بعد أسبوعين. إن واشنطن - وقد أدركت مدى تلهف السادات على مقابلة كيسنجر فى القاهرة- تنذره بأن مستر كيسنجر لن يأتى إلا إذا سحب السادات طلبه الذى أعلنه فى القاهرة ونيويورك !
والآن يجب أن ننتظر قليلا إذن لنعرف مدى فاعلية هذا الإنذار الغريب.

فى التاسعة و ٣٥ دقيقة مساء بتوقت واشنطن (الرابعة و ٣٥ دقيقة صباحا بتوقت موسكو) وردت رسالة عاجلة جديدة من بريجينيف إلى الرئيس نيكسون. ويقول كيسنجر أن تلك الرسالة لم تكن بأقل من إنذار صريح. فهى: «تقترح إرسال قوة سوفيتية أمريكية مشتركة لكى تنفذ. ليس فقط وقف إطلاق النار. ولكن تنفذ أيضا التفاهم الذى توصلنا إليه معكم بالنسبة لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن» .

بكلمات أخرى - وهذا كيسنجر يفسر - فإن بريجينيف. يريد الآن فرض التسوية الشاملة. ثم يضيف فى رسالته إلى نيكسون قائلا إنه : «.. من الضرورى أن ننضم معا. بلا تأخير. اننى أقولها بلا مواربة.. إنكم إذا وجدتم من المستحيل عليكم الاشتراك معنا فى هذا الخصوص. فسوف تواجهنا ضرورة اتخاذ الإجراءات الملائمة على وجه السرعة بشكل منفرد. إننا لا نستطيع السماح بالتعنت من جانب إسرائيل» .

ويعلق كيسنجر هنا بقوله : إن هذه الرسالة كانت تمثل واحدة من أكثر التحديات خطورة. التى يواجهها رئيس أمريكى من زعيم سوفيتى.. ابتداء من جملتها الافتتاحية «السيد الرئيس» .. إلى جملتها الأخيرة التى تطلب «إجابة واضحة وفورية» .

وفى البداية لم يصدق كيسنجر كلمات الرسالة بينما السفير دوبرنين يعليها عليه فى التليفون.. فعاد كيسنجر يقرأها للسفير من جديد كلمة كلمة لكى يتأكد من عدم الخطأ.

ثم عاد كيسنجر يقرأ الرسالة من جديد بعد أن وضع سماعة التليفون. إن بريجينيف ينذر الرئيس الأمريكى بأنه إذا لم يتعاون معه بإرسال قوات مشتركة. فإن الاتحاد السوفيتى سوف يتصرف بمفرده. ويعلق كيسنجر بأن هذه خطوة سوفيتية : «لا يمكن التفكير فيها. فإذا وافقنا على دور مشترك مع الاتحاد السوفيتى. فسوف تعود قواته إلى داخل مصر مشمولة ببركاتنا. فإما إننا سنكون ذيلا للحدأة السوفيتية فى لعبة قوة مشتركة ضد إسرائيل.. أو إننا سننتهى بالصدام مع القوات السوفيتية فى بلد (يقصد مصر) يتجه إلى مشاركة الأهداف السوفيتية بالنسبة لوقف إطلاق النار.. أن الاستراتيجية التى اتبعتها بجهد وكدح خلال أربع سنوات من الدبلوماسية وأسبوعين من الأزمة سوف

تتحطم. إن مصر سوف يتم اجتذابها من جديد في الفلك السوفيتي. والاتحاد السوفيتي وحلفائه الراديكاليين سيظهرون باعتبارهم العامل المسيطر في الشرق الأوسط. والصين وأوروبا (الغربية) ستعمران بالصدمة من ظهور تعاون سوفيتي أمريكي في مثل هذه المنطقة الحيوية. وإذا انهار المجهود المشترك وتحول إلى أزمة سوفيتية أمريكية - كما هو محتمل - فإننا سوف نكون بمفردنا .

وهنا نلاحظ أن كيسنجر. مرة أخرى. يريد أن يقول إن هذا كله بسبب التدخل السوفيتي. لكن. أليست أطماع إسرائيل وغزواتها هي التي أدت إلى احتمال هذا التدخل السوفيتي ؟ أليس الضوء الأخضر من كيسنجر نفسه لإسرائيل. ومن قبله الدعم العسكري والسياسي الأمريكي لها. هو الذي وصل بالموقف الآن. في تلك اللحظة. إلى أكثر التحديات خطورة، بين القوتين العظميين ؟ هنا يصمت كيسنجر تماما مكررا حجته بعد أن يحذف أسبابها المباشرة. لماذا إذن. كما يتوقع كيسنجر نفسه. إذا حدثت مواجهة مباشرة فعلا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ستقف أوروبا الغربية ضد حليفها الولايات المتحدة ؟ هل أوروبا الغربية أيضا تدور في الفلك السوفيتي ؟ هل الصين ؟ هل....

إن كيسنجر لا يريد لأنه من البداية يريد أن يزرع في ذهن قارئه الأمريكي فكرة وجود تطابق كامل بين المصلحة الأمريكية وإسرائيل. فإذا استقرت تلك الفكرة يصبح على الولايات المتحدة - إذا أرادت أن تدافع عن مصالحها بالشرق الأوسط - أن تبدأ بالدفاع عن غزوات إسرائيل.

لكن الأحداث تتلاحق بسرعة. وهو أمر أصبح يفرض على كل الإدارة الأمريكية النتائج الفادحة التي يمكن أن تؤدي إليها تلك المغالطة الكبرى. إن كيسنجر. مبدئيا. يبلغ ألكسندر هيج ليقوم الأخير بإبلاغ الرئيس نيكسون. ولكن هيج يرى أن الرئيس قد نام فعلا وحالته النفسية سيئة.. فضلا عن أن هيج نفسه يعتقد أن السوفييت إنما يحاولون أن يبلغوا ويخادعوا الولايات المتحدة.. فليس من المعقول أن يرسلوا قوات في نهاية حرب.

لكن سرعان ما أكدت المعلومات التالية جدية التهديد السوفيتي : فالمخابرات الأمريكية أفادت بتوقف الجسر الجوي السوفيتي إلى مصر وسوريا في نفس هذا اليوم برغم معرفة

السوفييت بأن الجسر الأمريكي المائل لإسرائيل مستمر ومتزايد. وكان هذا يعنى بوضوح بالنسبة لواشنطن أن الاتحاد السوفيتى يقوم بحشد وتجميع الطائرات لنقل بعض الفرق المحمولة جوا. والتي سبق رفع درجة استعدادها. أيضا. ارتفع عدد قطع الأسطول السوفيتى فى البحر الأبيض إلى ٨٥ (وبعد قليل ارتفع مرة أخرى إلى مائة قطعة بحرية).. ثم.. معلومات أخرى بأن أسطولا سوفيتيا صغيرا من ١٢ سفينة. ويتضمن سفينتى إنزال برمائيتين. يتجه نحو الإسكندرية.

وأخيرا.. رفع درجة الاستعداد للقوات السوفيتية فى ألمانيا الشرقية. وعاد كيسنجر يتصل بالسفير السوفيتى دوبرينين ليخطر به بأن رسالة بريجينيف تحت الدراسة. ويروى كيسنجر إنه كان فى الواقع يأمل من تلك المكالمة أن يقول له السفير إن الاتحاد السوفيتى لن يتصرف إلا بعد الحصول على الرد الأمريكى. وعندما لم يحدث هذا.. ازداد قلق كيسنجر.

لقد بادر كيسنجر أولا إلى شرح الموقف للسفير الإسرائيلى دينتز. ثم عاد يتشاور مع ألكسندر هيج.. واتفق الاثنان على ضرورة تحويل اجتماع مجموعة العمل الخاصة إلى اجتماع لمجلس الأمن القومى الأمريكى. على أن ينعقد الاجتماع فى «غرفة الخرائط» بالبيت الأبيض.

وبدأ الاجتماع فى الحادية عشر إلا الثلث ليلا بتوقيت واشنطن. وحضره إلى جانب كيسنجر كل من شليزنجز وزير الدفاع وكولبى مدير وكالة المخابرات المركزية والأدميرال مور رئيس هيئة أركان الحرب وألكسندر هيج كبير موظفى البيت الأبيض وعدد آخر من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين.

واستمر الاجتماع حتى الثانية صباحا.

وفى البداية تم إعداد صيغة الرد الذى سيذهب إلى بريجينيف باسم الرئيس نيكسون. والرد هو : إن الولايات المتحدة لا توافق على الدخول فى قوة مشتركة تتجه إلى الشرق الأوسط. أما إذا قرر الاتحاد السوفيتى من جانب واحد إرسال قوة سوفيتية فإن الولايات المتحدة تعتبر هذا انتهاكا للوفاق بين القوتين العظيمين. وانتهاك لاتفاقية منع انتشار

الأسلحة النووية. لكن.. الولايات المتحدة مستعدة، بل وراغبة، في المشاركة في قوة مراقبة حقيقية تابعة للأمم المتحدة. لضمان وقف إطلاق النار.

وحتى يتم سحب السجادة من تحت أقدام السوفييت. تقرر توجيه رسالة إلى السادات في القاهرة تطلب منه سحب أى طلب له بإرسال قوات مقاتلة إلى مصر.

بعدها بقليل. في الساعة الواحدة و ٣٥ دقيقة صباحا (وقد أصبحنا الآن في ٢٥ أكتوبر) جاء السفير الإسرائيلي دينتز للمرة الرابعة خلال ساعتين ونصف. لكي يبلغ كيسنجر رجاء جولدا مائير ألا تطلب منها الولايات المتحدة الانسحاب إلى خط ٢٢ أكتوبر. ووعده كيسنجر ثم سأله بوضوح : في حالة الضرورة.. كم يلزمكم من الوقت لتدمير الجيش (المصرى) الثالث ؟

بالطبع لو كانت إسرائيل تستطيع ذلك لفعلته منذ وقت طويل وانتهت من الأمر كله.. ولكن هذا السؤال الذى يوجهه كيسنجر إلى السفير الإسرائيلي في الساعة الثانية وتسع دقائق صباحا يعكس تماما مدى الغل والتربص الذى يفتك به نتيجة للضراوة التى يقاتل بها المصريون. فلو كانت إسرائيل انتهت من تلك المهمة. كما بشرت من قبل. لما وصل الأمر الآن إلى مثل هذه المواجهة مع السوفييت. إن كيسنجر لا يريد تقديرا شخصيا من السفير ولكنه يريد من حكومته إجابة تفصيلية محددة على وجه السرعة. كم يلزمها من الوقت لتدمير الجيش المصرى الثالث ؟

قبل ذلك. وأثناء الاجتماع الطارئ فى البيت الأبيض وردت معلومات جديدة بأن ثمانى من طائرات النقل السوفيتية الضخمة انتينوف ٢٢ أصبحت مستعدة للإقلاع من بودابست إلى مصر خلال ساعات قليلة. وقدرت المخابرات الأمريكية أن السوفييت أصبحوا قادرين الآن على نقل خمسة آلاف جندي بالجو إلى مصر.. يوميا.

وإزاء خطورة ومغزى هذه الإجراءات السوفيتية فى مجملها. فقد تقرر اتخاذ إجراءات أخرى مضادة من جانب الولايات المتحدة. إجراءات لا يتم اعل رسميا. لكن تستطيع موسكو أن تراها وترصدها فتدرك أن واشنطن جادة فى الذهاب إلى حد المواجهة المباشرة.

ولم تكن تلك الإجراءات بأقل من : إصدار الأمر إلى الفرقة ٨٢ الأمريكية المحمولة جوا بالاستعداد للتحرك.. وتحريك عدد إضافي من حاملات الطائرات لتنضم إلى الأسطول الأمريكي السادس فى البحر الأبيض.. وأخيرا وهذا هو ما شغل العالم طويلا بعدها. إعلان حالة التأهب فى جميع القواعد العسكرية الأمريكية حول العلم...!

لقد كان هذا الإجراء الأخير بالذات هو ما أثار ثائرة حلفاء أمريكا فى أوروبا الغربية حيث توجد قواعد لحلف الأطلنطى على أراضيهم أعلنت فيها الولايات المتحدة حالة التأهب بدون استئذانهم أو حتى التشاور معهم.. ! إن الحلفاء الشركاء مع الولايات المتحدة أدركوا أولا أن الولايات المتحدة لم تكلف خاطرها بالتشاور المسبق معهم علما بأنهم بعد هذا الإجراء يصبحون فى قلب المواجهة النووية مع الاتحاد السوفيتى. وثانيا فإن حكومات أوروبا الغربية وجدت شعوبها معرضة لخطر لم تكن أبدا طرفا فى أسبابه. وأخيرا. فمهما زعم كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى بأن تلك الإجراءات موجهة لردع الاتحاد السوفيتى. إلا أن أوروبا الغربية تعرف تماما أن المستفيد الأول فيما يجرى هو إسرائيل.. والردع هنا موجه ضد الطرف العربى قبل السوفييت.

وفى المؤتمر الصحفى الذى اضطر إليه كيسنجر بعد ذبوع الخبر الخطير بإعلان حالة التأهب حول العالم. حرص وزير الخارجية الأمريكى على ألا يشير مطلقا إلى رسالة الزعيم السوفيتى بريجنيف التى هدد فيها نيكسون. ويقول كيسنجر إن ما دفعه إلى ذلك سببان.. فأولا - حتى لا يجعل المواجهة مع بريجنيف حتمية.. وثانيا- لأن «القوى العظمى تتحمل التزاما بالآ تذل كل منهما الأخرى» .

ولم يكن كيسنجر يعرف بعد ماذا سيكون رد الفعل فى الجانب الآخر نتيجة لتلك الإجراءات التصاعدية. لكن الذى جعل الاطمئنان يراوده لأول مرة هو تطور جوهرى : فلقد رد السادات على واشنطن بأنه يسحب طلبه بإرسال قوة سوفيتية أمريكية مشتركة. ويستبدل بذلك قوة دولية. إن السادات لا يريد أن يفرط أبدا فى وعد مستر كيسنجر بالحضور إلى القاهرة بعد أسبوعين !

وهنا تنفس كيسنجر الصعداء لأول مرة. فبغير طلب رسمى من مصر لا يستطيع الاتحاد

السوفيتي إرسال قوات إلى هناك. وإذا حدث جدلا وغامر بذلك فسيكون من الأسهل كثيرا على الولايات المتحدة أن تقاومه ومعها العالم كله. وهكذا شعر كيسنجر بالارتياح مسجلا.. «أننا قد أصبحنا الآن على وشك كسب اللعبة السياسية.. والسادات بدأ مراهنا بمستقبله على دعم الدبلوماسية الأمريكية بأكثر مما يراهن على الضغط العسكري السوفيتي».

ولكن، في نفس الوقت صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ بناء على مشروع من دول عدم الانحياز وموافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالطبع. ينص على زيادة عدد مراقبي الأمم المتحدة وتشكيل قوة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية مع ضرورة عودة القوات المتحاربة إلى خط ٢٢ أكتوبر. الذي هو من الأساس مطلب مصري.

أما بريجنيف. فقد وردت منه رسالة جديدة في الثالثة إلا الثلث عصرا موجهة إلى نيكسون. لقد تجاهل بريجنيف في رسالته أية إشارة إلى أزمة الليلة الماضية، لكنه يؤكد نيته في إرسال سبعين مراقبا سوفيتيا إلى مصر للتأكد من ثبات وقف إطلاق النار هذه المرة.. ويطلب من الولايات المتحدة أن تفعل نفس الشيء.

ووافق كيسنجر على الطلب السوفيتي. وتم الاتفاق على تخفيض الرقم إلى ثلاثين مراقبا سوفيتيا ومثلهم من الولايات المتحدة. لكن. قبل أن يتم التنفيذ بالفعل. أعلن إسماعيل فهمي القائم بأعمال وزير الخارجية في القاهرة أن مصر قررت الاستغناء عن هؤلاء الستين مراقبا. إنها لا تريدهم.. وليست في حاجة إليهم.

وهنا كيسنجر نفسه على كل تلك التطورات الجديدة.. ثم يمضي في مذكراته محاولا الرد على كل الأصوات الأمريكية والأوروبية التي اعتبرت إعلان حالة التأهب في قواعد أمريكا حول العالم بمبالغة شديدة في رد الفعل وفشلا كاملا في تقييم الموقف من أساسه.

في نفس اليوم. وقد أصبحنا الآن ٢٦ أكتوبر ووقف إطلاق النار يبدو ثابتا وصلبا في هذه المرة. جرى تبادل الرسائل مع السادات عبر القناة السرية للمخابرات. إنه يطلب من أمريكا مساعدته في توصيل بلازما الدم والإمدادات الطبية الأخرى إلى الجيش الثالث المحاصر. إن إسرائيل-يقول كيسنجر-كانت مازتال تأمل في استسلام الجيش الثالث. ولذلك رفضت مرور قافلة الإمدادات الطبية المصرية المرسلة تحت رعاية الأمم المتحدة. بل ورفضت دخول مراقبي الأمم المتحدة أنفسهم إلى المنطقة.

وعاد السادات يشكوا من جديد إلى نيكسون في رسالة منه إليه في نفس اليوم. ذاكرا فيها إنه يعد الترتيبات من أجل زيارة كيسنجر المقررة في ٧ نوفمبر. ويضيف «إننا نعد مشروعات شاملة نأمل أن تكون نقطة تحول في الاتجاه إلى تسوية سلمية نهائية» .

ويعلق كيسنجر على هذه النقطة بقوله : «كان من الواضح أن كلا منا. نحن والقاهرة. نحاول استخدام رحلتي (المقررة) للمناورة من أجل موقف نتمكن فيه من دق إسفين بين الاتحاد السوفيتي ومصر. ولكي نمنع السادات من الاستغاثة بالمساعدات السوفيتية. أما بالنسبة للسادات فهو يستخدمها لإغرائنا بمنع إسرائيل من تدمير الجيش الثالث. وكما حدث فعلا. فإن تلك الأهداف قد اندمجت معا .

وفيما يتعلق بإمدادات الجيش الثالث.. من الملفت هنا أن الرئيس الأمريكي نيكسون كان أكثر حزما في مواجهة المشكلة. فقد طلب من وزير خارجيته كيسنجر إبلاغ الإسرائيليين «بشكل قوى» بضرورة الإذعان لوصول الإمدادات للجيش الثالث. فالوقف جاد و... لا بد من أن نحافظ من جانبنا على الاتفاق» مع السوفييت. على حد تعبير نيكسون.

وكان كيسنجر يقف بمفرده في محاولة دعم إسرائيل إلى آخر مدى أملا في تحسين مركزها السياسي لحظة التفاوض فيما بعد. ولكن الإدارة الأمريكية كلها. ابتداء من الرئيس نيكسون فما يليه : لم تكن مستعدة على الإطلاق للدخول في مواجهة بين القوتين العظميين من أجل الاستمرار في الضغط على الجيش الثالث. لقد فشلت إسرائيل في تدميره عسكريا.. والآن في ظل وقف إطلاق النار تريد منع الإمدادات غير العسكرية عنه أملا في أرغامه على الاستسلام بلا رصاصة واحدة.

ولذلك. بدأت وزارة الدفاع الأمريكية تدرس احتمالا آخر لتنفيذه في حالة الضرورة: قيام الولايات المتحدة نفسها بتوصيل الإمدادات إلى الجيش الثالث. وبالقوة المسلحة الأمريكية مباشرة لو لزم الأمر. لقد وضعت الوزارة بالفعل خطة كاملة لعمل جسر جوي من طائرات «سى - ١٣٠» لحمل الإمدادات إلى الجيش الثالث.

ولذلك فإن ما يهم كيسنجر الآن. وما أبلغه فعلا إلى السفير الإسرائيلي دينتيز هو : ضرورة السماح بمرور الإمدادات الطبية والغذائية إلى الجيش الثالث.. فهو على هذا النحو لن يتحول إلى

قوة مقاتلة. وبذلك فإن استمرار الحصار سيعطي لإسرائيل قوة مساومة في المفاوضات التالية.. بشرط أن يتم هذا بلا إذلال واضح حتى لا يضطر السادات إلى طلب المساعدة من السوفييت مرة أخرى.. وحتى لا يضطر نيكسون إلى موافقة وزارة الدفاع على المضي في مشروعها. إن رجل إسرائيل الأول يعطيها تقارير دقيقة أولا بأول عن أفكار المطبخ الداخل في الحكومة الأمريكية.. ! والمطلوب من البداية هو ضرب وإذلال الجيش المصري.. بشرط الاحتفاظ بالسادات في الحكم.

وإسرائيل.. من قراءتها للصورة. ترى أن الفرصة ربما تكون مازالت أمامها لساعتين أخريين. أو لساعة واحدة أخرى. بل حتى لنصف ساعة أخرى. إنها تستمر إذن في محاولة الهجوم. إن كيسنجر يبلغها أولا بأول برسائل السادات إلى واشنطن عبر القناة السرية للمخابرات. والسادات في رسالته الأخيرة يواصل الاستغاثة بنيكسون قائلا له: «إنني في اللحظة التي تسلمت فيها رسالتك المشجعة بالنسبة لمستقبل السلام. يشن الإسرائيليون هجماتهم جوا وبرا ضد الجيش الثالث».

وعندما نقل كيسنجر تلك التطورات إلى رئيسة وزراء إسرائيل في التليفون. أجابته جولدا مائير بشكل قاطع بقولها: «دعني أخبرك بما يلي: .. إنهم. أي الجيش الثالث. ليسوا في موقف يائس.. لكن السادات وحده هو الذي في موقف يائس!».

وكانت رئيسة وزراء إسرائيل جادة تماما في كلماتها تلك التي قالتها لكيسنجر. ففي نفس ذلك اليوم (٢٦ أكتوبر) أعدت الحكومة الإسرائيلية تقريرا تفصيليا ردا على سؤاله في الليلة السابقة بشأن كم يلزم إسرائيل من الوقت لتدمير الجيش الثالث.

وفي الرد تقرر الحكومة الإسرائيلية ما يلي بوضوح: إن الأمر يحتاج إلى ثلاثة أو أربع أيام أخرى من القتال الإسرائيلي المتواصل.. والقتال لابد أن يشمل الجبهة المصرية كلها وليس فقط الجيش الثالث.. وحتى في هذه الحالة لن تفي إمكانات إسرائيل العسكرية الحالية بالمهمة. ولابد من ضمانات أمريكية بتسليم قدر ضخم من المعدات المتطورة على وجه السرعة إلى إسرائيل.. !

إن قصة «الثلاثة أو الأربعة أيام الأخرى» هذه كانت أمنية إسرائيلية مستمرة منذ عشرين يوما ولكنها لم تتحقق أبدا. ولكن حتى لو أخذنا هذه المرة على علاتها. فإنه لم تكن هناك إذن أقل فرصة للنجاح في تدمير الجيش الثالث المصري. والمهم أن إسرائيل كانت تعرف ذلك. والولايات المتحدة كانت تعرف ذلك أيضا. إذن. فإسرائيل باستمرارها في القتال كانت في الواقع تمارس ضغطا سياسيا على السادات بعفرده. بعد أن قدرت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل أن «السادات هو وحده الذى فى موقف يأس» .

ويعود كيسنجر لكى يروى أن السادات قد أرسل رسالة أخرى إلى واشنطن أبلغها كيسنجر إلى السفير الاسرائيلى. وفى الرابعة والربع عصرا بتوقيت واشنطن (العاشرة والرابع بتوقيت القاهرة) رد السفير الإسرائيلي بأن حكومته مستعدة للاستجابة إلى السادات. ولكن فى مقابل ثمن سياسى جديد هو المفاوضات المباشرة.. ! إن إسرائيل. مرة أخرى تريد استثمار هذه الفرصة نتيجة لقراءتها للموقف السياسى. وليس العسكرى. وطالما أن السادات بهذا التلهف. إذن فليدفع الثمن تنازلا بعد تنازل.. بدءا من قبول المفاوضات المباشرة مع إسرائيل.. التى رفضتها مصر دائما. حتى فى ظل هزيمة ١٩٦٧ الفادحة.

وكيسنجر هنا يعلق قائلا : «إننى لو دفعت بهذا الطلب فى أجهزتنا البيروقراطية (يقصد وزارة الدفاع الأمريكية) فإن النتيجة المؤكدة هى البدء فورا فى عملية أمريكية لإعادة إمداد الجيش الثالث. وهو الأمر الذى كانت توصى به وزارة الدفاع» .

لذلك. أخفى كيسنجر تماما هذا الطلب الإسرائيلي عن زملائه !
لكن المشكلة هى أن مجلس الأمن سوف ينعقد فى التاسعة مساء - بتوقيت واشنطن. ولا بد أن السوفييت سيتخذون فى الجلسة موقفا محددا وصليا. وفضلا عن ذلك. كان «جون سكالى» المندوب الأمريكى فى مجلس الأمن قد أخطر كيسنجر بأن الولايات المتحدة إذا لم تتخذ خطوات ملزمة لإسرائيل فورا فإنه «لن يبقى لنسا صديق واحد» فى مجلس الأمن والأمم المتحدة كلها. بكلمات أخرى : على وزير الخارجية الأمريكى أن يتحمل أمام الرئيس نيكسون مسئولية وقوف الولايات المتحدة وحدها أمام المجتمع الدولى إذا لم تتحرك قبل الساعة التاسعة.

من هنا كانت فرصة كيسنجر في مساعدة إسرائيل على استثمار الموقف تنحصر في ساعات قليلة. ولذلك فقد بادر إلى الكتابة إلى حافظ إسماعيل في القاهرة يطلب إبلاغ السادات بأن الإسرائيليين يطلبون مفاوضات مباشرة لبحث مسألة إمداد الجيش الثالث. إن كيسنجر لم يقل أن هذا طلب أمريكي، فهو لا يجرؤ على أن يسجل على نفسه. ولكنه ذكر فقط أنه اقترح إسرائيلي.. لعل وعسى.. !

لكن كيسنجر لم يكن ساذجا. لقد كان يعرف أنه من غير أى تنازل سياسى يأتى من القاهرة. فإن الإمدادات ستصل إلى الجيش الثالث، شئت إسرائيل أو لم تشأ.. وبالقوة العسكرية الأمريكية لو احتاج الأمر. وكيسنجر يريد أن يجنب إسرائيل بأى ثمن تلك الكارثة. لذلك فإنه فى التاسعة إلا الربع (حيث لم يصل بعد رد القاهرة) اتصل بالسفير الاسرائيلى وقال له : «إننى أتكلم معك الآن. ليس كوزير لخارجية الولايات المتحدة. ولكن كصديق. يبدو أن إسرائيل ترى أن اغتصابها أفضل من أن تتخذ هى قرارا من جانبها. إننى أرى أنكم ستدعون بمجرد أن يبدأ الضغط. وأنا أريد لإسرائيل أن تتجنب هذا الموقف حتى لا تكون هذه سابقة تستخدم ضدكم فى المستقبل. إننى أريد من إسرائيل أن تقدم أفكارا تسمح بإضعاف المناقشات فى مجلس الأمن والتخفيف من حدتها.

فى النهاية قال كيسنجر لصديقه السفير الإسرائيلى : شىء واحد أعدك به وأسعى إليه.. إنكم لن تتعرضون للضغط لحظة واحدة قبل أن يصبح الضغط شيئا لا مفر منه.. ! لكن مرة أخرى. لا تسير الأحداث على هوى كيسنجر.. تماما. ففي التاسعة وردت رسالة من بريجينيف إلى نيكسون. وتحمل تحذيرا وتهديدا واضحين. قال بريجينيف فى رسالته : «إنكم وعدتم السادات بالتصرف خلال ساعات. ولكن الوقت قد مر بدون نتيجة. لذلك.. إذا لم ترد إلينا الأخبار خلال الساعات القليلة القادمة بأنكم اتخذتم الإجراءات الضرورية لحل المشكلة.. فسوف تصبح لدينا أخطر الشكوك فى نوايا الجانب الأمريكى. وسلوك إسرائيل هذا سوف يعرض السلام العالمى للخطر.

ويعترف كيسنجر فى مذكراته قائلا : «إننى ناورت طول اليوم - ٢٦ أكتوبر - لكى أمنع إعلان موقف أمريكى رسمى بالانفصال (سياسيا) عن إسرائيل».

لكن. بمجرد أن عاد خطر المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. انعدمت قدرة كيسنجر على المزيد من المناورة. فالذى سيتصرف هنا هو الرئيس الأمريكى وليس وزير خارجيته. وعند هذا المستوى فإن الذى سيملى السياسة هو المصالح الأمريكية. وليس الولا الشخصى لإسرائيل.

من هنا قرر الرئيس نيكسون التصرف بحسم.. بحيث لم يعد أمام وزير خارجيته سوى أن ينفذ بلا لف ولا دوران. فورا. وبناء على ذلك. عاد كيسنجر يتصل بالسفير الإسرائيلى دينتز فى الساعة العاشرة والدقيقة ٥٨ بتوقيت واشنطن ليبلغه بما يلى : «دعنى أعطيك رد فعل الرئيس «نيكسون» فى أجزاء منفصلة. أولا - هو يريد منى أن أوضح لكم بشكل قاطع أننا لا نستطيع أن نسمح بتدمير الجيش المصرى الثالث. فى ظل ظروف تحققت بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار. وهو الموقف الذى تم التوصل إليه جزئيا بواسطة مفاوضات شاركنتم فيها نحن. وبناء على ذلك فإن هذا الاتجاه ليس قائما بالنسبة للولايات المتحدة. ثانيا : هو (أى الرئيس نيكسون) يريد منكم. قبل الساعة الثامنة من صباح غد. الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالإمدادات غير العسكرية للجيش الثالث والسماح بوصولها إليه. وإذا لم يكن فى استطاعتكم الموافقة على ذلك. فسوف يكون علينا أن نؤيد فى الأمم المتحدة قرارا يعالج فرض تنفيذ القرارين ٣٣٨ و ٣٣٩. لقد تم دفعنا إلى هذا متململين. بسبب عجزكم عن التوصل إلى قرار. وأيا كانت الأسباب. فهذا ما يريد الرئيس منى أن أخبركم بأنه موقفنا... إن على أن أكرر لكم. إن سلوككم هذا انتحارى. فلن يسمح لكم بتدمير هذا الجيش» .

لقد نفذ كيسنجر أخيرا تعليمات الرئيس نيكسون.. بغير أن يمنع هذا من حرصه على مسألة هامة للغاية، وهى المحافظة على سرية هذا الإنذار المحدد. ويروى كيسنجر نفسه فى مذكراته أنه أخبر السفير الإسرائيلى بأنه لن يدع القاهرة تعرف بهذا التحول الأمريكى.. كما لن يدع أى حكومة أخرى تعرف به أيضا. إن أى علانية ستسحب من إسرائيل فرصة الادعاء بأنها تتصرف باختيارها..

لكن من المهم أن ندرك فى هذه النقطة حقيقة متكررة : إنه حيثما تجد الولايات المتحدة نفسها فى مأزق حقيقى وجاد. فإن الرئيس الأمريكى يتصرف مضطرا طبقا لما تملبه عليه

المصلحة الأمريكية.. وليست الأطماع الإسرائيلية. وفي مثل هذا الموقف تنعدم تماما قدرة إسرائيل على المناورة والتلاعب. كما تنعدم فرصة أنصارها داخل الإدارة الأمريكية على مساعدتها. فمنطق الأزمة هنا هو الذى يرجح الفريق الأول على الفريق الثانى.. وكلاهما يمثل اتجاها كامنا فى السياسة الأمريكية كما سنلاحظ دائما. وقيام نيكسون بتوجيه هذا الإنذار القاطع إلى إسرائيل. وطلبه أن ترد عليه قبل الثامنة صباحا. لم يجعله محتاجا فى الواقع إلى أية إجراءات أخرى كما سيتبين فيما بعد.

وإسرائيل من البداية كانت تعرف ذلك تماما.. ومناورتها كلها لم تكن فى الواقع موجهة ضد الجيش الثالث بعد أن عجزت عن جعله ينهار عسكريا. واعترفت فى تقرير رسمى بأن هذا لن يتاح لها مطلقا. لكن. من ناحية أخرى. كانت إسرائيل ترى «أن السادات هو وحده الذى فى موقف يائس».. فلماذا إذن لا تجرب معه. أملا فى اختلاس أى مكسب سياسى فى اللحظة الأخيرة ؟ !

لقد قام نيكسون بإخطار بريجنيف. ردا على رسالته. بأنه ملتزم بإبلاغه خلال عشر ساعات. بالإجراءات العملية المحددة التى اتخذتها إسرائيل للإذعان لتوصيل الإمدادات إلى الجيش الثالث. وهكذا كان الموقف الاسرائيلي محسوما إذن بمجرد صدور الإنذار الأمريكى إليها.. ومحسوما أيضا بتمهد الولايات المتحدة لموسكو بموعد محدد لإبلاغها بالنتائج العملية. هنا يقول كيسنجر فى مذكراته : «بينما كنت قد بدأت فى إعداد رسالة للرد على رسالة السادات الأخيرة. لكى أخطره بحل مشكلة الجيش الثالث نهائيا وتمهدنا بذلك.. قام السادات نفسه بحل المشكلة من أجلنا.. ففى الساعة الثالثة وسبع دقائق صباحا من هذا اليوم (٢٧ أكتوبر) تلقينا من حافظ إسماعيل (عن طريق القناة السرية للمخابرات) إن السادات قد وافق على إجراء مباحثات مباشرة بين الضباط المصريين والإسرائيليين برتبة عميد لمناقشة النواحي العسكرية فى تنفيذ قراراتى مجلس الأمن ٣٣٨ و ٣٣٩ الصادرين فى ٢٢ و ٢٣ أكتوبر. إن المفاوضات يجب أن تتم تحت إشراف الأمم المتحدة. عند الكيلومتر ١٠١ من طريق القاهرة / السويس. والطلب الوحيد للسادات - كما يقول كيسنجر - هو أن يكون وقف إطلاق النار كاملا قبل الاجتماع بساعتين. وهو اجتماع من المقترح أن يتم فى

الثالثة عصرا من نفس اليوم. السبت. ومرور قافلة واحدة من الإمدادات غير العسكرية إلى الجيش الثالث تحت إشراف الصليب الأحمر والأمم المتحدة !

ولم يصدق كيسنجر نفسه. فهذا التنازل المفاجئ من السادات كان أكبر من كل ما تخيله ! من هنا يهنئ كيسنجر نفسه. ويهنئ إسرائيل. بهذا التطور المفاجئ. قائلا : « هكذا فإن إسرائيل أصبحت على وشك الدخول في أول مفاوضات عربية إسرائيلية مباشرة منذ استقلالها. لقد احتفظت بالسيطرة على الطريق المؤدى إلى الجيش الثالث. بينما الأمم المتحدة كانت تضغط بالإجماع علينا لكي تنسحب إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر.. وكل هذا مقابل السماح بمرور قافلة واحدة من الإمدادات غير العسكرية » !

وبالطبع.. تم إخطار إسرائيل فورا بهذا التطور غير المتوقع.. وبالطبع رحبت إسرائيل بالموافقة على طلبات السادات فورا. وبالطبع.. لم يفت كيسنجر أن يستثمر هذا التطور لردع السوفييت عن مزيد من التدخل. فقد تم إبلاغ موسكو بأن كل ما طلبه السادات هو مرور قافلة واحدة.. وبأنه عرض التفاوض المباشر مع إسرائيل على المستوى العسكري.. وبأن الترتيبات لتنفيذ هذا كله ستتم خلال ساعات. لماذا يريد السوفييت إذن أن يكونوا ملكيين أكثر من الملك - أكثر من السادات ؟ !

مع ذلك.. فلم يبدأ شيء في الموعد المقرر !
فإسرائيل.. قد وضعت هذه التنازلات الجديدة من السادات في جيبيها. وأرادت أن تعترضه حتى النهاية. فإذا كان باب التنازلات المصرية مفتوحا أمام إسرائيل بهذه السهولة والسرعة فلا بد إذن من المزيد. لقد اتجه الوفد العسكري المصري نحو مكان الاجتماع في الموعد المتفق عليه.. لكي يفاجأ بنقطة حراسة إسرائيلية تعترضه عند الكيلو ٨٥. وعندما أبلغ كيسنجر شكوى الجانب المصري إلى جولدا مائير تليفونيا زعمت إنه كان هناك إهمال في إبلاغ التعليمات الجديدة إلى الوحدات الإسرائيلية بالسماح لوفد عسكري مصري بالمرور.. !
وسألها كيسنجر عن سبب عدم وجود ممثل للأمم المتحدة فقالت له : ياه.. لقد نسينا أيضا أن نبلغ الجنرال سيلاسفيو (كبير مراقبي الأمم المتحدة).. !

بالطبع تحدد موعد جديد، فبدلاً من الثالثة عصر السبت ٢٧ أكتوبر أصبح الموعد هو منتصف الليل. وحينما جاء منتصف الليل، لم يبدأ الاجتماع إلا في الواحدة والنصف من صباح الأحد ٢٨ أكتوبر، ويهدف مناقشة السماح بقافلة واحدة من الإمدادات غير العسكرية إلى الجيش الثالث !

إن إسرائيل - وقد لاحظت إلحاح السادات على مرور قافلة واحدة من الإمدادات إلى الجيش الثالث - استنتجت وقدرت على الفور أن هذا الجيش المصرى الثالث لابد أن يكون على وشك الموت عطشا وجوعا، بخلاف ما تراه أمامها في ميدان القتال. لذلك قررت تعطيل مرور الإمدادات إليه أطول فترة ممكنة للضغط على أعصابه - أو أعصاب السادات - أيهما أسرع فى الانهيار.

ولم يكن هدف إسرائيل من المراوغة هو مجرد الحصول على تسع ساعات إضافية، وإنما الهدف السياسى الأهم هو شىء آخر. لقد يئست إسرائيل تماما من إمكانية زحزحة الجيش المصرى الثالث بوجهة واحدة من مواقعه فى ظل الحصار الذى ألقت بثقلها كله لتحقيقه. إلا أن إسرائيل رأت طريقا آخر مفتوحا أمامها سياسيا، للحصول على تنازلات. لماذا إذن لا تعتصره ؟ لماذا لا تستثمره فى أن تحدد من البداية المناخ السيكولوجى الذى تسعى إلى فرضه فى المنطقة.. لإسرائيل هى التى تمنح وتمنع.. وهى التى توافق وترفض.. وعلى المفاوضات التى بدأت لتوها أن تعكس هذه الصورة.. يوما بعد يوم. إن هذا يدعم الصورة التى تروجها إسرائيل لنفسها من أنها خرجت منتصرة.. بينما مصر هى المهزومة !! أما كيسنجر، فإنه عند هذه النقطة يعلق قائلا : «إن التحول نحو المفاوضات (المباشرة)

بين مصر وإسرائيل قد بدأ، وسرعان ما سيصبح اتجاها غير قابل للنقض أو الإلغاء !

لقد توقفت المواجهة العسكرية إذن.. لكى تبدأ المواجهة السياسية. إن كلا من المقاتل، المصرى فى سيناء والسورى فى الجولان، قد أثبتت صلابته وقدرة فائقين.. وأثبت أيضا أداء متطورا ومرتعا للغاية ظل يستعد له طوال ست سنوات سابقة. وحطم على أرض الواقع كل الأساطير التى حاولت إسرائيل الترويج لها لشل القدرة العربية على الصمود والمقاومة. وبالنسبة لمصر، فإن المقاتل المصرى، وفى حدود الهدف الذى قرره له السياسة، ظل

لاثنين وعشرين يوما يقاتل بضراوة. وإيمان أكيد بالنصر. وثقة في أن هذه الحرب هي الطريق الوحيد إلى تحقيق الهدف القومي المحدد منذ يونيو ١٩٦٧. وهو التسوية الشاملة التي تعيد إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧.

الآن توقفت المواجهة العسكرية.. وأصبح على المواجهة السياسية أن تبدأ. وفي هذه المواجهة السياسية فإن مصلحة مصر تكمن في هدف أساسي هو التسوية الشاملة.. بينما مصلحة إسرائيل كما هي من البداية : الصلح المنفرد مع مصر وحدها. والفصل بينها وبين سوريا.

وحرب أكتوبر: بكل ما حدث. جعلت مصر في وضع يسمح لها بأن تفرض ما تريده سياسيا. بينما انخفضت قدرة إسرائيل إلى حدها الأدنى. وعلى ذلك فمن الآن فصاعدا سوف يتوقف كل شيء على السؤال الكبير : هل ستدور المواجهة مع إسرائيل على المستوى السياسي بنفس الكفاءة والقدرة التي أديرت بها على المستوى العسكري ؟



فلنبدأ أولا بالصورة التي يرسمها هنري كيسنجر في مذكراته تقييما للصورة السياسية في أعقاب الحرب مباشرة.

يقول كيسنجر : «إننا نعرف أن إسرائيل رفضت بصلابة العودة إلى حدود ١٩٦٧. بما في ذلك التخلي عن مدينة القديمة في القدس، بينما لا يوجد دولة عربية واحدة. حتى الأكثر اعتدالا، ستطلب أقل من ذلك في إطار التسوية الشاملة. إن إسرائيل. وهي تعاني من الصدمة المذهلة للهجوم العربي كانت تتصرف كالمشلولة. إنها على وشك إجراء انتخابات. وهي تسعى إلى استعادة صورتها. و (ممارسة) الضغوط عليها من أجل مفاوضات شاملة كان من المرجح أن تؤدي إلى إجراءات يائسة مثل إنهاء وقف إطلاق النار. أو إلى انهيار نفسي. بأكثر مما يؤدي إلى تسوية».

«أما بالنسبة للعرب. ففي ظل مدخل شامل يصبح على كل الأطراف المعنية أن توافق. والعناصر الراديكالية في العالم العربي سيكون لها الاعتراض. ومصر سوف تفقد السيطرة

على قراراتها هي . والاتحاد السوفيتي سوف يدخل نفسه كمحام عن الجانب العربي .
يبرز برنامجا يقوم على الحد الأقصى . وهو برنامج علمتنا سنوات من التجربة أنه غير قابل
للتحقيق . وسوف يقوم حلفاؤنا . في أوروبا واليابان . بتأييد الموقف العربي . و (الجميع)
تاركينا معزولين تماما .

وكيسنجر يسوق المبررات السابقة في مذكراته في إطار تبريره للسياسة التي سلكها
فيما بعد . وهي سياسة «الخطوة خطوة» .. التي استهدفت من البداية نفس الطريق إلى
التسوية الشاملة .

إن علينا أن نخضع من تقييم كيسنجر قاموسه الخاص الذي يلون به الحقائق . فحديثه
عن «العناصر الراديكالية» في العالم العربي هو حديث ملفق . طالما إن الدول الثلاثة التي
تحتل إسرائيل أراضيها بالفعل هي مصر وسوريا والأردن .. ثم أنه يعترف بأن كل الدول
العربية . حتى «الأكثر اعتدالا» من وجهة نظره .. كلها تصر على التسوية الشاملة - هي
تسوية يعرف كيسنجر من البداية أن جوهرها هو إعادة إسرائيل إلى حدود يونيو ١٩٦٧ .
وفي هذه النقطة لا يوجد بالنسبة للعرب من هو راديكالي أو غير راديكالي .

علينا أن نخضع أيضا من تقييم كيسنجر الاحتمال الأول الذي رأى أن إسرائيل يمكن أن
تسلكه . وهو قيامها بإنهاء وقف إطلاق النار . إن مثل هذه الخطوة . كما أقر كيسنجر نفسه في
أجزاء سابقة . لم تكن تتوقف مطلقا على مجرد رغبة إسرائيل . فهي كانت معرضة للانهايار
العسكري التام منذ الأسبوع الأول للحرب . إنما الأمر يتوقف على اعتبارات أخرى خارج نطاق
الرغبة الإسرائيلية تماما . من هذه الاعتبارات : إلى أي حد تستطيع الولايات المتحدة أن تلتزم
لإسرائيل بجسر جوي آخر لإمدادها بالأسلحة ؟ إلى أي حد سيستجيب الاتحاد السوفيتي
لجسر مماثل للعرب ؟ إلى أي حد تستطيع الولايات المتحدة احتمال مواجهة أخرى مع
الاتحاد السوفيتي ؟ .. إلى أي حد أيضا . بل أساسا . ستسمح مصر وسوريا بذلك عسكريا ؟
في هذه النقطة لا يبقى إذن سوى التفسير الآخر الذي طرحه كيسنجر نفسه . مبررا به
عدم الاتجاه إلى التسوية الشاملة . وهو الخشية من إصابة إسرائيل بـ «انهيار نفسي» يمنعها
من «استعادة صورتها» السابقة كذراع طويلة في المنطقة .

ثم تأتى إلى العوامل الموضوعية التى وضعها كيسنجر نفسه فى تقييمه. فإسرائيل تحتاج إلى تفادى التسوية الشاملة فى هذه المرحلة لأنها : فى حالة شلل.. وتريد استعادة صورتها.. وحتى لا تصاب بانهييار نفسى. وكل تلك عوامل ضعف فى الموقف الإسرائيلى. فى مقابل ذلك فإن العرب يحتاجون بالذات إلى التسوية الشاملة لأنهم : متفقون على ذلك بما فيهم الدول «الأكثر اعتدالا».. ولأن الاتحاد السوفيتى سيناصرهم.. ولأن أوروبا الغربية واليابان ستتنضم إليهم ضد الولايات المتحدة.. ولأن الولايات المتحدة ستكون معزولة تماما إذا فكرت فى معارضة هذه التسوية الشاملة. وكل تلك العوامل هى قوة فى الجانب العربى. لكن كيسنجر حذف عمدا عامل قوة آخر خرج به العرب من حرب أكتوبر - هو سلاح البترول. لقد استخدمه العرب كسلاح سياسى بفاعلية لصالح قضيتهم القومية لأول مرة.. وهو استخدام أدى إلى نتائج ضخمة على الجانب الدولى. وضاعف تماما من القدرة العربية على تعبئة المجتمع الدولى فى صف التسوية الشاملة. وضد أى شىء أقل منها.

إن كل المبررات القائنة إذن. فى أعقاب الحرب. هى مبررات تمكن العرب أخيرا من الحصول على حقوقهم الأساسية. ومحورها إعادة إسرائيل إلى حدود يونيو ١٩٦٧. وهى مبررات تعبر عن أسلحة قوة. ولكنها أسلحة - أيضا - لن تظل محتشدة فى حالة تجمع وتعبئة إلى مالا نهاية. فالفرصة الكبرى للعرب إذن للحصول على حقوقهم الشاملة هى الآن.. فى أعقاب الحرب.. ولن تعود مثل هذه الفرصة مرة أخرى لسنوات طويلة تالية.

ولهذه الأسباب بالضبط سيحاول كيسنجر منع الطرف العربى من تحقيق هذه التسوية الشاملة بأى ثمن - طالما كان هذا فى استطاعته. لكن. المواجهة السياسية تحتاج إلى طرفين على الأقل. ولا تقوم على طرف واحد. من هنا فإن أهداف كيسنجر هذه لن يقدر لها النجاح مطلقا.. إلا إذا وجد طرفا يقبل الانزلاق معه إلى الفخ الذى ينصبه والهاوية التى يعدها ضد مصر وسوريا والفلسطينيون والعالم العربى بأكمله.

كانت العوامل التى يراها كيسنجر مساعدة له فى محاولة تحقيق هذا الاختراق السياسى عقب الحرب هى : «إننا أوشكنا أن نصل إلى هدف استراتيجيتنا. لقد انتهت الحرب. وانتهى معها الخطر الأكثر إلحاحا على الموقف الأمريكى فى الشرق الأوسط. لقد بدونا

باعتبارنا العامل المحورى فى الدبلوماسية. ومصر قد بدأت تتحرك فى اتجاهنا. الأمر الذى يخلق حافزا بالنسبة للنظم الراديكالية (العربية) لإعادة فحص المقدمات التى تعتمد عليها سياستها. والسادات أعطى بوضوح إشارات عن نيته لتغيير الطريق - فلا تفسير آخر يمكن أن يتلاءم مع سلوكه المنضبط. والمقيد تماما.. معنا. وكل هذا تم اتخاذه بينما وقفنا نحن إلى جانب أصدقائنا فى إسرائيل وقت الحرب. ومنها عزلتهم فى الدبلوماسية المشحونة بالفوضى حول وقف إطلاق النار» .

تلك هى العوامل التى سيقامر بها كيسنجر. فى رهانه الكبير لحظة أن تبدأ السياسة عملها.

مقابل ذلك، كانت هناك عوامل أخرى مضادة. فالجيش الثالث المصرى لن يظل ساكنا لمدة طويلة. والدول العربية جميعا اتخذت خطوات عملية بالفعل للتضامن مع مصر وسوريا عسكريا. والحظر البترولى العربى مستمر ومرتببط بإعادة إسرائيل إلى حدود يونيو ١٩٦٧.. وأوروبا الغربية واليابان تضغطان بقوة على الولايات المتحدة للاستجابة إلى هذا الحق العربى.. والاتحاد السوفيتى يزمجر فى محاولات أمريكا التقليل من نفوذه فى الشرق الأوسط. ووسط هذا المناخ، يقول كيسنجر. كانت «العصية العامة ضخمة فى القاهرة التى جعلت السادات غير قانع بانتظار وصولى إلى هناك (فى ٧ نوفمبر). إننا لم نكن ندرك هذا تماما بعد. ولكن كانت له مصلحة كبرى فى التدليل على الدور الحاسم لأمريكا.. بقدر ما لنا نحن مصلحة فى ذلك. وهكذا تم اخطارى فجأة فى ٢٨ أكتوبر بأن إسماعيل فهمى القائم بعمل وزير الخارجية المصرى قد تم إيفاده إلى واشنطن بواسطة الرئيس السادات. وبغير إخطار سابق لنا».

ويرى كيسنجر فى مذكراته أن خلاصة الانطباع الذى خرج به من مباحثاته مع إسماعيل فهمى (الذى عين وهو فى واشنطن وزيرا للخارجية بدلا من الزيات) هو أن السادات «... لا يقبل قط بوجود إسرائيل.. ولكن فهمى لم يترك لدينا شك فى أنها - مصر - لن تدع الفلسطينيين يقفون فى طريق الحل - وهذا تغيير ملحوظ عن الموقف الذى اتخذه حافظ إسماعيل معى فى وقت مبكر من هذه السنة» .

وإذا كان لنا أن نقبل كلمات كيسنجر هنا، فإن هذا يعنى فى الواقع تحولا جذريا فى الموقف السياسى المصرى الثابت منذ يونيو ١٩٦٧، وهو أن التسوية الشاملة هى الهدف. ولا هدف غيره. إن الإشارة. حتى، باحتمال مثل هذا التحول ستكون نذيرا مبكرا بما سىلى من تطورات.. ولكنه ليس بعد نذيرا نهائيا.

فى الناحية الأخرى فإن جولدا مائير ذهبت هى أيضا إلى واشنطن يوم ٣١ أكتوبر. لكى تنسق خطواتها التالية مع الولايات المتحدة قبل أى تحرك. وكما يقر كيسنجر فى مذكراته فإن جولدا مائير قالت لهم فى واشنطن بوضوح ما يلى : «لقد جئت الآن لأن الأشياء بلغت مرحلة يجب فيها الوضوح... إننا (أى فى إسرائيل) نحتاج إلى معرفة الخطط التى تناقش هنا. نحتاج إلى معرفة : هل سنعرف بالأشياء بعد عملها ؟ بعد أن ترسمها الأطراف الأخرى ؟.. ربما يكون على إسرائيل أن تفعل كل شىء تريده مصر. ولكن علينا أن نعرف ما الذى يتم تخطيطه بين كل الأطراف».

وكان أسلوب كيسنجر فى شرح الموقف هو أن يقول لجولدا مائير : «إذا لم نحقق أى تقدم، فلن يكون لدى العرب حافز للتعامل معنا، وسوف يصبح من المستحيل فصل مصر عن الاتحاد السوفيتى. ولن يكون هناك بديل معتدل عن الراديكالية العربية». ولنلاحظ هنا مبدئيا أن ما يعنيه كيسنجر بـ «الراديكالية العربية» هو كل من يطالب بإعادة إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.

فى مقابل ذلك، كانت اللهجة التى استخدمها الرئيس نيكسون مع جولدا مائير هى : «إن المشكلة التى عليكم التفكير فيها هى ما إذا كانت السياسة التى اتبعتها - وتقوم على تجهيزكم بطائرات فانتوم وسكاى هوك - يمكن أن تنجح فى ظل عدم وجود التسوية. إن السؤال هو ما إذا كانت سياسة كهذه.. تقوم فقط على الاستعداد للحرب هى كافية أم لا؟ إن هذه الحرب الأخيرة تثبت النتيجة الطاغية.. وهى أن سياسة حفر الخنادق. حيث تقولون لنا إن علينا أن نعطيكم السلاح وأنتم عليكم الحرب.. لا يمكن أن تكون هى النهاية. إن سياستكم يجب أن تتحرك، بينما أنتم تتحركون نحو المحادثات». فلنلاحظ هنا أيضا الاختلاف الجذرى بين لهجة نيكسون ولهجة كيسنجر فى التعامل مع جولدا مائير.. لأن مثل هذا الاختلاف سوف تترتب عليه نتائج هامة فيما بعد.

فى نفس الوقت يسجل كيسنجر أن صبر زملائه على إسرائيل كاد ينفد فى الاجتماعات اليومية لمجموعة العمل الخاصة ويروى بوضوح أن «... بعض زملائى كانوا ما يزالون يحثون على إعادة إمداد الجيش الثالث (المصرى) بواسطة جسر جوى أمريكى، وفى إحدى النقاط قامت وزارة الدفاع بالفعل بتحديد وتخصيص الطائرات من أجل إنجاز هذه المهمة».

ويسجل كيسنجر أنه بذل أقصى ما يستطيع من جهد لكى يعارض هذا الاتجاه بقوة.. راجيا من زملائه فى المجموعة، وخصوصا جيمس شليزنجر وزير الدفاع، ألا يظهروا علنا أى استياء من إسرائيل.

ويبرر كيسنجر موقفه هذا بقوله : «إن نفوذنا فى الشرق الأوسط يعتمد على أن يرى العرب إسرائيل باعتبارها حليفا وثيقا لنا. من الصعب تحريكه. إن حدوث شقاق منظور بيننا سوف يشجع الأوربيين والاتحاد السوفيتى ودول عدم الانحياز على الضغط علينا». والنقطة الهامة والملفتة هنا هى أيضا حرص كيسنجر الشديد على أن يزرع فى ذهن العرب صعوبة تحريك إسرائيل، وهى صورة سيجرب كيسنجر الترويج لها عند بعض الأطراف العربية. لأن هذا يؤدى إلى نتيجتين : تحقيق حالة من اليأس العربى تسمح بتنازلات لإسرائيل يسمى إليها كيسنجر من البداية.. ومنع تراكم ضغوط على أمريكا تؤدى بدورها إلى ضغوط على إسرائيل.

غادر كيسنجر واشنطن فى اليوم الخامس من نوفمبر (١٩٧٣). لكى يتوقف فترات قصيرة فى المغرب وتونس قبل أن يتجه إلى مصر. وبكلمات كيسنجر فإنه كان يحاول الترويج للمدخل الذى يمكن أن يعتمد عليه نجاح أو فشل الاتفاقات الجزئية التى يسمى إليها لإبعاد العرب عن تمسكهم بالتصوية الشاملة. هذا المدخل هو زرع فكرة أن : «الآخرين - يقصد السوفييت - يستطيعون إعطاء السلاح إلى العرب. ولكن الولايات المتحدة هى وحدها التى تستطيع أن تعيد إليهم الأراضى» .

وحذف كيسنجر حقيقة هامة أخرى. وهى أن السلاح أيضا يمكن أن يستعيد الأراضى المحتلة. بل إن هذا هو بالضبط الذى يرغم كيسنجر الآن على المجئ إلى القاهرة. إن قوة مصر هى التى أتت به. وليس ضعفها.

على أى حال. لم يكن ما يروج له كيسنجر يعبر بدقة عن السياسة الأمريكية فى تلك المرحلة.. بقدر ما كان يمثل حرصه هو على تحقيق أكبر قدر من المكاسب لإسرائيل على حساب العرب.

ففى السادس من نوفمبر. وبينما كيسنجر لم يصل بعد إلى القاهرة. تلقى من واشنطن تقريراً فى الطائرة عن نتائج اجتماع عقده الرئيس نيكسون لأعضاء حكومته فى نفس اليوم. لبحث مشكلة الطاقة نتيجة لاستمرار الحظر البترول العربى.

ويسجل كيسنجر فى مذكراته أن التقرير يقول : «... فى نهاية اجتماع الوزارة فاجأ الرئيس نيكسون كل شخص بحديث قصير عن الشرق الأوسط... لقد قال الرئيس إنه لا يريد من أحد من الحاضرين تدوين ملاحظات. ولا يريد مناقشة لما سيقوله. ولكنه يريد من الحكومة أن تعلم أنه فيما يتعلق بالطاقة، فربما يكون ضروريا (للولايات المتحدة) ممارسة ضغط على إسرائيل لمنع حدوث نقص فى البترول. وقال الرئيس إن جولدا (رئيسة وزراء إسرائيل) قد أظهرت فى البداية بعض المرونة. ولكنها بعدها أصبحت متصلبة تماما. ومن الواضح أنها تعتقد أن الإسرائيليين يستطيعون مجرد الاحتفاظ بما فى حوزتهم الآن (من الأراضى العربية المحتلة). وقال الرئيس نيكسون إنه ربما يكون ضروريا بالنسبة للولايات المتحدة أن تذهب إلى الأمم المتحدة. وربما تمارس أنواعا أخرى من الضغوط على إسرائيل. إنه يأمل ألا يكون هذا ضروريا. ولكن إذا كان كذلك. فإنه يتوقع من الوزراء أن يفهموا. وأن يساندوا. ما قد يحدث».

ومرة أخرى يصاب كيسنجر بالفرع والهلع والذعر. مسجلا انتقاده للتفكير فى اعتصار إسرائيل لإنهاء الحظر البترول العربى. مستخدما الحجج التالية :

أولا: إن هذا سيضع سابقة خطيرة لاستخدام البترول ضدنا مع ارتفاع المطالب العربية (ومن قبل - حينما وجه نيكسون إنذارا لإسرائيل بشأن إمدادات الجيش الثالث - قال كيسنجر للسفير الإسرائيلى إنه. كصديق. لا يريد أن يضع سابقة للضغط الأمريكى على إسرائيل).
ثانيا: إننا يجب أن نحرض على عدم تدمير سمعة إسرائيل من العناد. (لأن كيسنجر يريد الترويج لدى العرب بأنه فى حاجة إلى التنازلات منهم لصالح إسرائيل تساعده فى تخفيف هذا العناد الإسرائيلى المقترض).

وكالعادة، أسرع كيسنجر إلى الاتصال بالكسندر هيج كبير موظفي البيت الأبيض. والجنرال سكوكروفت نائبه للأمن القومي، يروجهما العمل على منع تسريب أية أخبار عن موقف الرئيس نيكسون هذا - لأن العرب لو أدركوا لحظة واحدة أن هذا موقف الرئيس نيكسون.. فلن ينجح كيسنجر في أن يستخرج منهم التنازلات التي يريدها لصالح إسرائيل. والمهم هنا أن نلاحظ أن هذه هي المرة الثانية التي يقرر فيها نيكسون استعداده للضغط على إسرائيل بما فيه الكفاية، كلما حانت جولة حاسمة من المفاوضات نحو الحل النهائي. فالمرّة الأولى كانت عندما اتجه كيسنجر إلى موسكو للتفاوض.. فأخبطه نيكسون باستعداده الآن للضغط من أجل التسوية الشاملة (القائمة على إعادة إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧).. وهذه هي المرة الثانية بينما يتجه كيسنجر إلى القاهرة للتفاوض من أجل السلام. وإذا كان قد قات على الطرف العربي أن يستثمر المرة الأولى. فلعله لا يفرط في هذه الفرصة الثانية وقد هدأت جبهة القتال. وأصبح ممكنا تحليل الموقف الدولي بدقة وروية.

ولم يكن موقف نيكسون هو التطور الوحيد يوم ٦ نوفمبر. ففي نفس هذا اليوم أصدرت دول السوق الأوروبية المشتركة بيانا عن الشرق الأوسط تطالب فيه بانسحاب إسرائيل العاجل إلى خط ٢٢ أكتوبر كوسيلة لتثبيت وقف إطلاق النار. ثم بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وعودتها إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ كطريق إلى السلام. لقد كانت هذه إشارة محددة من دول أوروبا الغربية. الحليفة للولايات المتحدة. تسجل فيها مقدما أنه في ظل أي إصرار عربي على إعادة إسرائيل إلى حدود يونيو ١٩٦٧ فإن أوروبا ستقف مع الجانب العربي ضد إسرائيل. وضد الولايات المتحدة لو لزم الأمر. وقد كان هذا تطورا أوروبا إيجابيا في الموقف الذي سجلته منذ نشوب حرب أكتوبر، حيث رفضت تركيا واليونان وإسبانيا وبريطانيا وإيطاليا. وباختصار كل أوروبا الغربية ما عدا هولندا والبرتغال السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها بأراضيها في الجسر الجوي إلى إسرائيل. لقد رفضت حتى السماح لطائرات الاستطلاع الأمريكي بالإقلاع من أراضيها إلى الشرق الأوسط. والآن فإن أوروبا الغربية. بعد أن رأت الأداء الضار للمقاتل المصري

والسورى فى ميدان القتال.. والتضامن العربى الشامل بحظر البترول. فإنها تبلور هذا كله فى موقف سياسى محدد وواضح.

لقد كان هذان التطوران الأساسيان يوم ٦ نوفمبر - إحداهما غير معلن وإن كان التحليل السياسى الصحيح للموقف كفىل بالتعرف عليه.. وهو استعداد نيكسون للضغط الحازم على إسرائيل. والتطور الأوروبى الآخر معلن وواضح. وكلاهما يضاف إلى عناصر القوة الأخرى فى صالح مصر يبدأ كيسنجر جولته ومهمته : الحظر البترولى العربى.. المساهمة العربية الفعالة عسكريا بالإمدادات التى جاءت إلى مصر فعلا وأخذت مكانها فى جبهة القتال.. إعادة ترتيب الأوضاع العسكرية فى منطقة القناة.. ثم الدعم السوفيتى.

لقد كان هذا كله كفىلا بأن يكون الموقف الافتتاحى على الأقل فى التباحث مع كيسنجر هو الإصرار على التسوية الشاملة. ولناخذ فى اعتبارنا هنا حقيقة جوهرية : إن كيسنجر حتى الآن ناور وخادع وكذب ولفق وماطل واختلس لإسرائيل فرصة أخرى.. ولكنه لم ينجح نهائيا بعد مطلقا. إن نجاحه لن يكون نهائيا إلا إذا ترجم مناوراتها كلها إلى اتفاق سياسى يرجح كفته هو على باقى الإدارة الأمريكية كلها ابتداء من نيكسون فما يليه. لم ينجح كيسنجر سياسيا بعد إذن.. ومازالت كل أوراق القوة فى يد مصر، وفرصتها الآن فى استخدامها بمهارة هى الفرصة الكبرى. وفن التفاوض يقتضى على الأقل البدء بالإصرار على الحد الاقصى.

لقد وصل كيسنجر إذن إلى القاهرة فى أول زيارة له إليها. وفى صباح ٧ نوفمبر، قبل اجتماعه المقرر مع السادات، جاء إليه «آرنود دى بورشجراف» مراسل مجلة «نيوزويك» الأمريكية، وقال له :

- إن معلوماتى فى مصر تشير إلى أن ضباط الجيش المصرى يعتبرون أن استمرار الحصار الإسرائيلى للجيش الثالث هى إهانة لا تحتمل للكرامة المصرية. ولذلك فإنهم يضغطون على السادات بقوة كى يسمح لهم باستئناف الحرب والقضاء على الثغرة الإسرائيلىة تماما. وأنا أتوقع أن يضطر السادات فى النهاية بالسماح لهم بذلك.

وهنا يعلق كيسنجر بقوله : «إنه بالرغم من أن بورشجراف تنبأ قبل ستة أشهر بنشوب هذه الحرب، وبالرغم من أن الأحداث أثبتت صحة تنبؤه. إلا أننى رأيت أنه فى هذه المرة

كان مخططاً تماماً.. لأسباب بسيطة. فالسادات كان مرناً ومنضبطاً معنا تماماً طوال الحرب برغم ما فعلناه.. ثم أنه ألح بشدة على مجيئى إلى القاهرة فى هذه الزيارة. ولو أنه كان يفكر حقاً فى احتمال استئناف القتال (ضد إسرائيل) لما فعل هذا أو ذاك.. !!
تلك إذن كانت هى الفكرة المسبقة لكيسنجر عن السادات بعد أن حلل سلوكه. وها هو الآن يتجه إلى مقابله وبدخله هذا الانطباع الخطير.

يقول كيسنجر : «عندما وصلت إلى قصر الظاهرة صباح يوم ٧ نوفمبر. وجدت فى انتظارى اثنين من معارفى السابقين.. إحداهما حافظ إسماعيل مستشار السادات. والآخر أشرف غربال.. لقد أسرعا بى عبر سلالم عريضة إلى أعلى. حيث المبنى الذى يطل على الحديقة الواسعة للقصر. وعند نهاية السلالم اكتشفت سبب هذا الصمت الغير طبيعى فى الحديقة».

لقد كان السبب ببساطة هو أن السادات قد جمع كل الصحفيين والمراسلين الأجانب الذين تم العثور عليهم.. لكى يلتقطوا الصور الصحفية والتليفزيونية للقائه المنتظر مع كيسنجر.. !

وهكذا ظهر السادات : مرتدياً بدلة عسكرية وبالطو على كتفيه.. ليقول لهنرى كيسنجر بود وحرارة : أهلاً.. أهلاً.. !

ويقول كيسنجر إنه فوجئ بهذا الود. خاصة وأن الجميع يعرفون الدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى تسليح إسرائيل طوال الحرب. والمناورات التى قام بها كيسنجر نفسه فى محاولاته لتحريض إسرائيل على إبادة الجيش المصرى الثالث. ولذلك - يقول كيسنجر- فإنه قرر أن يتظاهر هو الآخر بالود والحرارة !

وبمجرد أن رأى السادات أن الصور قد تم التقاطها له مع كيسنجر بما فيه الكفاية. سحب كيسنجر من يده : متجهاً إلى غرفة واسعة مغلقة. لكى يتم الاجتماع بينهما على انفراد.
وقبل أن يعطى السادات لكيسنجر الفرصة ليعرض ما لديه. أو يطرح ما يحمله معه. انطلق السادات فجأة ليقول لكيسنجر : إن لدى خطة لك.. تستطيع أن تسميها «خطة كيسنجر».. !

وتهيأ كيسنجر على الفور لكي يستمع إلى السادات وهو يعرض عليه الموقف الافتتاحي لمصر في هذه الجلسة الأولى من المفاوضات الحاسمة بعد حرب كبرى على الجبهتين المصرية والسورية. إن السادات سيبدأ بلا شك بالإصرار على انسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧. والتمسك بالتسوية الشاملة على جميع الجبهات - سيناء والجولان والضفة الغربية - فبعد كل شيء، كان هذا هو موقف مصر الذي تمسكت به منذ حرب يونيو ١٩٦٧ وحاربت من أجله. ثم إن مصر مرتبطة مع العالم العربي بأجمعه في الإصرار على هذه المطالب المشروعة التي يؤيدها المجتمع الدولي. بل إن الشهداء المصريين الذين سقطوا في حرب الاستنزاف. ثم الآن في حرب أكتوبر. قد ضحوا بأرواحهم بالضبط من أجل التسوية الشاملة. وليس أي شيء آخر.

ولكن. بدلا من ذلك. نهض السادات واقفا. واتجه إلى مجموعة خرائط معلقة على الحائط. وبدأ يشير إلى كيسنجر إلى الخط الذي يطمح أن تنسحب إسرائيل إليه. قائلا إنه: خط العريش رأس محمد.. !

وتنفس كيسنجر الصعداء !

إن السادات لم يتحدث عن التسوية الشاملة. ولا حتى عن انسحاب إسرائيل من سيناء. ولكنه يتحدث فقط عن استرداد ثلثي سيناء. مع ترك الثلث الأخير إلى مفاوضات لاحقة !

وكانت المغارقة الكبرى هنا هي أن هذا كان هو نفس ما اقترحه السادات علنا في فبراير سنة ١٩٧١ بعد أربعة شهور فقط من توليه الرئاسة. وقبل حرب أكتوبر. وحظر البترول العربي. بسنتين كاملتين.. ! بل إنه كان نفس ما أعلنه موسى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي في ديسمبر سنة ١٩٧٠ في أول محاولة لسير غور السادات كرئيس جديد لمصر.. !

ومع التواضع الشديد في اقتراح السادات هذا. وانفصاله الكامل عن الهدف المصري المعلن لحرب أكتوبر نفسها، وعن الهدف العربي الرسمي في فرض حظر البترول. وتجاهله الكامل للموقف على الجبهة السورية - شريك مصر في الحرب - بل وللسياسة المصرية

كلها منذ يونيو ١٩٦٧، إلا أن كيسنجر فى الواقع أصبح يريد الآن أن يختبر السادات أكثر وأكثر.

يقول كيسنجر فى مذكراته هذه: إننى لم أعتقد أن من الحكمة أن نبدأ برفض واحدة من أفكار السادات... لهذا قلت له: قبل أن نتحدث فى هذا الموضوع الذى تطرحه.. هل لك أن تروى لى كيف استطعت أن تحقق مثل تلك المفاجأة المذهلة يوم ٦ أكتوبر؟

وابتسم السادات وبدأ يتحدث عن نفسه!.

بعدها شكّا السادات إلى كيسنجر من الاتحاد السوفيتى. إن السوفييت - هكذا يقول السادات لكيسنجر - يعطون لعلاقتهم بالولايات المتحدة الأولوية على علاقتهم بمصر. والدليل الذى يسوقه السادات على ذلك لكيسنجر هو البيان الأمريكى السوفيتى المشترك الذى كان قد صدر قبل سنة ونصف..!

ثم بدأ السادات يشكو إلى كيسنجر من العسكريين المصريين! إن السادات يقول لكيسنجر: لقد كنت أريد أن أشن هذه الحرب فى نوفمبر العام الماضى (١٩٧٢) ولكن العسكريين المصريين كانوا فى الواقع متشككين فى جدوى الخطة الموضوعة، بل وفى جدوى الحرب نفسها..!

هنا فقط يسجل كيسنجر أول انطباع له عن السادات. والانطباع، بكلمات كيسنجر فى مذكراته هو: «إن السادات يمثل بالنسبة لى (كيهودى صهيونى أمريكى متعصب لإسرائيل) أفضل فرصة لى قلب المشاعر والاتجاهات والمواقف العربية نحو إسرائيل، وهى فرصة تتاح لأول مرة منذ قيام إسرائيل كدولة».

وهكذا، فعندما عاد كيسنجر إلى الحديث، استغرق نصف ساعة فى جس النبض بالنسبة لمجموعة المفاهيم الأساسية التى يريد البدء بها. ويروى كيسنجر أنه استخلص هذا الشرح فى قوله للسادات: «ليس لدينا أى حافز لى نكون مقبلين على دول زبائن للاتحاد السوفيتى. إن سياسة (جمال) عبد الناصر من محاولة اغتصاب تنازلات منا عن طريق تعبئة دول العالم الثالث ضدنا، مع الدعم السوفيتى، لم تثمر

فى الماضى ، ولن نسمح لها بأن تثمر فى المستقبل. إن السلام فى الشرق الأوسط لا يمكن أن يأتى بهزيمة حلفاء أمريكا (يقصد إسرائيل) كما أظهرنا لتونا.. !

لقد كانت هذه بداية موحية من كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة - جاء يتفاوض بشأن قرارات مجلس الأمن. فبدأ بالحديث عن سياسات جمال عبد الناصر.. والعلاقة مع الاتحاد السوفيتى ودول عدم الانحياز.. وكلاهما يجب الابتعاد عنه..!

ويروى كيسنجر فى مذكراته أن السادات سأله بعد ذلك : ماذا عن إسرائيل.. ؟ وكيسنجر يرد عليه بقوله : إن مصر فقدت آلاف من القتلى فى قضية لم يتم تخفيضها أبدا فى شروط ربما كانت أمريكا تؤيدها... إن إسرائيل هى بالفعل عنيدة. وأحيانا تبعث على الحقن. ولكن... عليك أن تفهم سيكولوجية بلد لم يتمتع مطلقا بالحد الأدنى من صفة السيادة. والقبول. من جانب جيرانها.

ومرة أخرى كانت هذه بداية عصماء، يستمع إليها رئيس أكبر بلد عربى. تحتل إسرائيل فى هذه اللحظة ذاتها أرضها غرب قناة السويس ! إسرائيل عنيدة. ومعدورة.. وربما تستحق الشفقة، ثم انزلق كيسنجر بالحديث من هنا: إلى نقطة سوف تتردد بعد ذلك. لحظة التنازلات الكبرى لصالح إسرائيل.

ويروى كيسنجر أنه قال للسادات : «إننى استحثك على التفكير فى السلام مع إسرائيل.. على أساس أنه مشكلة نفسية. فإذا لم تكن إسرائيل تستطيع أن تقيم أمنها على الغلبة المادية، فإنها لا تستطيع أيضا أن تكون آمنة بغير ثقة.. وتلك هى المساحة المطلوبة من مصر، أكثر البلاد العربية مكانة ونفوزا. فإذا قدمت مصر هذا العنصر. فإننا سوف نبذل جهدنا للحصول على تغيرات إقليمية، بالرغم من أنها قد لا تكون بالضخامة الموجودة فى «خطة كيسنجر» التى اقترحتها أنت الآن».

لم تكن تلك كلمات وزير خارجية الولايات المتحدة، ولكنها أراء محامى انتدبته إسرائيل ليروج للصورة التى تريدها لنفسها فى القاهرة. إن مصر. البلد الذى تعانى أرضه من احتلال إسرائيلى مضى عليه ست سنوات وأكثر. والبلد الذى مات أطفاله فى بحر البقر ودمرت قناطره النيلية فى نجع حمادى واستشهد عماله فى أبو زعبل بفعل غارات العمق

الإسرائيلية. مصر هذه هي المطلوب منها الآن أن توفر الثقة لإسرائيل - قوة الاحتلال!. ولم تكن تلك مقدمة مفاوضات. ولكنها بداية خطيرة. من الملفت أن كيسنجر نفسه يقر بأنه لم يجربها مع أى بلد آخر. ولا مع أى رئيس آخر.

وكان من المهم للغاية. طالما تم السماح لكيسنجر بأن يذهب إلى هذا المدى. أن تتاح الفرصة لفحص أرائه تلك. أو محاولة نقضها على الأقل.

ولكن هذا لم يحدث. وبدلاً من ذلك. يكتب كيسنجر في مذكراته انه انطلق في الحديث. مسجلاً انه طرح على السادات اختياريين : «.. فباعتداده على بيان السوق الأوروبية المشتركة. وعلى الدعم السوفيتي. تستطيع إن تصر على (إعادة إسرائيل إلى) خط ٢٢ أكتوبر. انه سيكون أمراً صعباً. وربما مريباً. بالنسبة لنا. ولكن. بالتدريج. ربما يتم إغراؤنا على المضي في هذا الطريق. وربما يحتاج الأمر إلى بضعة أسابيع لتحقيق ذلك. ثم.. من أجل أى شئ، يصبح عليك أن تبقي بكل هذه الضغوط؟ لجعل إسرائيل تتراجع بضعة كيلومترات قليلة على الضفة الغربية لقناة السويس؟ إنها عملية لا بد من تكرارها بعد ذلك في ظروف أكثر صعوبة للتوصل إلى فصل حقيقي للقوات يؤدي إلى تراجع إسرائيلي عبر قناة السويس».

ثم استرسل كيسنجر يعرض على السادات الاختيار الآخر : «إن الطريق الأفضل هو التعايش مع الأمر الواقع (الذي هو حصار إسرائيل للجيش المصري الثالث). والذي يمكن تحمله بفعل نظام الإمدادات غير العسكرية للجيش الثالث. ومع نزاع القتيل من التوترات العاجلة. فإن الولايات المتحدة سوف تفعل كل ما في وسعها لترتيب فض اشتباك حقيقي للقوات. يتحرك الإسرائيليون بمقتضاه خلفاً عبر قناة السويس - برغم أنه لن يكون تحركاً إلى المدى الذي تريده أنت (خط العريش/رأس محمد). ولا حتى ما يتجاوز مضائق سيناء. مع ذلك. فسوف يكون هذا أول انسحاب إسرائيلي من أرض عربية احتلت لفترة طويلة. إن هذا سوف يخلق الثقة من أجل خطوات أخرى.. عليك أنت أن تختار. وسوف أفعل ما في وسعي بالنسبة لأى من الطرفين».

ثم يقول كيسنجر في النهاية معلقاً : «إننى كنت في الواقع أقول (للسادات) إن المفتاح الحقيقي إلى السلام هو تسليمه المستمر باستمرار الجيش الثالث محاصراً في الصحراء

لأسابيع تالية. معتمداً في ذلك على تقدير مسئول أمريكي قابله لتود. ولا تجربة له في دبلوماسية الشرق الأوسط.

ونلاحظ هنا مبدئياً نقطة جوهرية للغاية : فكيسنجر. برغم كل ولائه لإسرائيل وحرصه على اختلاس التنازلات لها بأي ثمن. لم يفكر أبداً أن إعادة إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر ممكنة. لقد اقر صراحة بأن هذا ممكن - لأن هذا في الواقع هو التزام أمريكي مع السوفييت فضلاً عن حق مصر فيه بمقتضى قرارات مجلس الأمن. إعادة إسرائيل ممكنة. فقط - وهذا هو كل ما استطاع كيسنجر أن يضيفه - فقط هذا يحتاج إلى أسابيع قليلة لإتمامه. فإذا أصر السادات إذن على خط ٢٢ أكتوبر. فإن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تتصل من تعهداتها بذلك.

أما الاختيار الآخر الذي يطرحه كيسنجر على السادات. فإنه لا يقول أن هذا موقف أمريكي، وإنما هو يطرحه فقط كمجرد اختيار آخر غير ملزم.

وهنا، فنلاحظ أيضاً أن إصرار مصر على إعادة إسرائيل أولاً إلى خط ٢٢ أكتوبر ليس مجرد مطلب سياسي مشروع فقط. وإنما هو أيضاً ضرورة عسكرية. فخط ٢٢ أكتوبر معناه فك الحصار الإسرائيلي على إمدادات الجيش المصري الثالث وتخفيض الأداء العسكري الإسرائيلي إلى مستوى الحقيقي مقارنة بالأداء المصري. أما السكوت عن هذا الخط. فإنه يعني قبول مصر التفاوض في ظل حصار إسرائيلي قائم بالفعل ضد الجيش الثالث - وهذا هو الذي يعنيه كيسنجر في الاختيار الثاني الذي يطرحه على السادات. وهو اختيار معناه السماح لإسرائيل بالاستمرار في إهانة الجيش المصري الثالث والتشهير به في العالم كله. وتأكيد ما تروج له إسرائيل دعائياً من أنها تستطيع لو أرادت أن تقتل الجيش المصري من الجوع !

مرة أخرى. نلاحظ أن كيسنجر يقول إنه لم يحاول إلزام السادات بشيء. وإنما ترك له حرية الاختيار كاملة.

وهنا يستمر كيسنجر في مذكراته قائلاً : «... ثم أدهشني السادات حينئذ. إنه لم يجادل أو يساوم. لم يناقش التحليل الذي طرحته عليه. لم يقدم بديلاً. لقد خالف الأسلوب المألوف في الدبلوماسية.. الذي هو أن يرى المرء ما يستطيع استخراجه من الطرف الآخر

مقابل أى تنازل يقدمه إليه. إنه ببساطة قال لى إنه يوافقنى على كل التحليل الذى طرحته عليه. والمشروع الذى اقترحته. ولقد اقر السادات بأن الأمر كان حماقة وطيشا من مصر أن تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال تكدير ومضايقة الولايات المتحدة. وأن مصر قد خاضت ما يكفيها من الحروب».

إن الجملة الأخيرة وحدها تمثل «تعهدا» خطيرا يبلغه السادات إلى كيسنجر فى الوقت الذى توجد فيه إسرائيل غرب قناة السويس. مع ذلك فإننا سنراقب السلوك العملى أولا حتى نعرف ما إذا كان السادات يعنى ذلك.. أو لا يعنيه.

ومبدئيا. فإن منطق كيسنجر كان فيه من الخداع بقدر ما فيه من التناقض.

فأولا هو قد ذكر أن الضغوط القائمة لصالح مصر وإعادة إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر يجب ادخارها إلى ما هو أهم فيما بعد. لكنه يحذف أن مصر لن تبدأ الآن فى تعبئة تلك الضغوط. وإنما هى ضغوط قائمة بالفعل. ومعنى التفريط فيها الآن هو صعوبة تجميعها مرة أخرى فى المستقبل.. وإلا. فهل سيكون من الممكن على العرب إعادة الحظر البترولى فى كل مرة يحلو لهم ذلك مثلا ؟

إن هذا يعيدنا مرة أخرى إلى جوهرية الإصرار على إعادة إسرائيل أولا إلى خط ٢٢ أكتوبر قبل أية مساومات سياسية. فهذا المطلب المصرى هو أولا محل اتفاق بين القوتين العظميين. والولايات المتحدة لم تتنصل فى أى لحظة من مسئوليتها فى هذا الصدد. وإعادة إسرائيل أولا إلى خط ٢٢ أكتوبر يجعل موقف مصر التفاوضى أقوى بكثير فى المرحلة التالية. لأنه يخرج المساومة على الجيش الثالث نفسه من المفاوضات. خاصة وأنه لمنع مثل تلك المساومة كادت تقع مواجهة حقيقية بين القوتين العظميين. والصمود البطولى للجيش الثالث طوال حلم إسرائيل بمجرد «ثلاثة أو أربعة أيام أخرى» يجب ألا تذهب هدرا.

ثم. من ناحية أخرى. فإن الانتظار أسابيع قليلة لفرض الانسحاب الإسرائيلى إلى خط ٢٢ أكتوبر لم يكن يمثل أية خطورة عسكرية على الجيش الثالث نفسه مطلقا. فإذا كانت إسرائيل تحاصر هذا الجيش. حتى. من الغرب.. فإن قوات الحصار الإسرائيلية تلك ذاتها أصبحت بدورها محاصرة من المصريين هى الأخرى من الغرب. والقوات المصرية التى

تحاصر القوة الإسرائيلية الآن من الغرب ومن الشرق أصبحت تستطيع أن تسحق الجيب الإسرائيلي كله وتحويله إلى مصيدة فعلية فيما لو لجأت مصر إلى القتال من جديد. وبالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل. حتى بغير أن تعود مصر إلى القتال. كانت مضطرة إلى الاحتفاظ بحالة تعبئة كاملة. وخطوط إمدادات طويلة إلى غرب القناة - الأمر الذى هو فى حد ذاته عامل ضاغط جوهري آخر على إسرائيل يجعلها ترضخ فى النهاية فيما لو حدث إصرار على إعادتها إلى خط ٢٢ أكتوبر. الذى سيؤدى بدوره إلى إضعاف موقف إسرائيل العسكرى والتفاوضى فيما بعد.

لكن المسألة كلها فى الواقع كانت ترتبط بتنازل خطير يسعى كيسنجر إلى الحصول عليه مبكرا.. الآن.. وقبل أى حديث فى تسوية سياسية شاملة. أو حتى مجرد مبدأ عودة إسرائيل إلى حدود يونيو ١٩٦٧. هذا التنازل هو أن تفقد مصر من الآن عمليا أى اختيار عسكرى تضغط به على إسرائيل لتحرير أراضيها.. بحيث إنه من الآن لا يكون متاحا أمام مصر سوى مجرد العمل الدبلوماسى وحده الأمر الذى سيؤدى فى كل مرحلة إلى إلحاق المزيد من الضعف بالموقف التفاوضى المصرى فى المرحلة التالية. فتأجيل فك الحصار على الجيش الثالث الآن يعنى التأخر إلى مرحلة الفصل بين القوات.. التى تعنى بدورها استقدام قوات من الأمم المتحدة تكون حاجزا كاملا بين مصر وإسرائيل.. وهذا يعنى من جديد تجريد مصر من قدرتها على شن الحرب بينما إسرائيل تحتل معظم سيناء. فضلا عن كل الأراضى العربية الأخرى.

وهنا يقول كيسنجر إنه علم فيما بعد أن كل المستشارين المصريين - حول السادات - قد عارضوا بشدة موافقة السادات على استمرار حصار إسرائيل للجيش الثالث. ولكن السادات رفض آرائهم جميعا..!

على أى حال. مع عودتنا الآن إلى مذكرات كيسنجر. فإنه يسجل أن السادات قد وافقه على الفور بلا جدل ولا مناقشة. بل إن السادات. من أجل إعطاء فرصة للدبلوماسية التى يريدها كيسنجر. قد وافق على تنحية مسألة خط ٢٢ أكتوبر جانبا. الأمر الذى يعنى استمرار إسرائيل فى الترويج لحصارها للجيش المصرى الثالث.

وبكلمات كيسنجر فإن السادات برر ذلك بقوله «اننى أريد إتاحة الفرصة لك كاملة لكى تباشر الأفكار التى تقولها. فأى شىء أقل من ذلك هو أمر تافه بما لا يبرر مخاطر ومعاناة الحروب»!!.

ثم يروى كيسنجر فى مذكراته أن السادات استرسل قائلا له : «إن الجيش الثالث على أى حال ليس هو جوهر المسألة بين مصر وأمريكا. إننى مصمم على إنهاء أسطورة عبد الناصر»!

ومرة أخرى. كان السطر الأخير يمثل تعهدا خطيرا يقدمه السادات إلى هنرى كيسنجر. وهو تعهد يدخل فى صميم السياسة الداخلية لمصر.

ومع ذلك فلم يكن هذا هو كل شىء. فمن بين ما أتى به كيسنجر فى حقيقته. مشروع يقترح فيه على السادات إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة. لقد أعلنت مصر فى يونيو ١٩٦٧ قطع تلك العلاقات نتيجة لدور الولايات المتحدة مع إسرائيل فى حرب يونيو.

وقد تضامنت معظم الدول العربية مع مصر فى ذلك القرار وقتها وفعلت مثلها. وطوال السنوات الست التالية (ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣) ألحت الولايات المتحدة على مصر لإعادة العلاقات الدبلوماسية. إلا أن مصر فى كل مرة كانت تريد ثمنا محددا لتلك الخطوة : أن تعلن الولايات المتحدة رسميا بوضوح موقفها من ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضى العربية التى احتلتها فى حرب يونيو. ولأن الولايات المتحدة كانت تراوغ فى كل مرة. فقد كانت مصر بالتالى ترفض فى كل مرة أن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع أمريكا. إن العلاقات بين الدول الأجنبية ليست علاقات عائلية. وإنما هى علاقات مصالح. وبالدقة تبادل مصالح مع مصالح. لا بد إذن من ثمن محدد لكل شىء. ومقابل واضح لكل تنازل.

والآن - فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣ - يأتى هنرى كيسنجر حاملا معه مشروعا أمريكيا جديدا بإعادة العلاقات.. لعله يقنع به السادات. وكانت أهمية هذه الخطوة بالنسبة لأمريكا تكمن فى نقطة بسيطة للغاية. إن الولايات المتحدة لن تنجح مطلقا فى استعادة

علاقاتها الدبلوماسية مع الدول العربية الأخرى إلا أذا بدأت مصر.. فيغير الشرعية المصرية لتلك الخطوة.. لن تسترد الولايات المتحدة أبدا علاقاتها المقطوعة رسميا مع الدول العربية.

وهكذا تهباً كيسنجر لإقناع السادات بأن تقدم مصر لأمريكا هذا التنازل الجوهري. ولكي يعرف منه ماذا تريد مصر الآن في مقابل ذلك.

ولكن.. قبل أن يفتح كيسنجر فمه بكلمة واحدة.. إذا بالسادات يقابله بقوله : إننى سوف أعيد العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بأسرع ما يمكن. وبمجرد أن ينتهى هذا فإننى سوف أتحرك إلى بناء الصداقة بين مصر وأمريكا.

لم يكذ كيسنجر يصدق أذنيه. فحتى هذه اللحظة مازالت الولايات المتحدة فى معسكر العدو.. ومازالت إسرائيل محتلة سيناء والضفة الغربية والجولان. ومازالت تحاول فتك الجيش المصرى الثالث جوعا فوق أرضه بأسلحة أمريكية. ومازالت أمريكا تراوغ فى تفسير قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وضرورة تطبيقه على جميع الأراضى العربية المحتلة.

لكن السادات أدهش كيسنجر أكثر وأكثر عندما أضاف قائلا : إننى سأعلن نواياى هذه فورا بعد اجتماعنا هذا. وسأعلن اليوم أيضا رفع درجة المشرف على قسم رعاية المصالح المصرية فى واشنطن إلى درجة سفير.

وأخيرا قال السادات إنه يأمل ويرجو (السادات هو الذى يرجو) أن تفعل الولايات المتحدة أيضا نفس الشيء. وتصدر بيانا بنفس المعنى !!

وهكذا لم يعد كيسنجر فى حاجة إلى أن يتكلم أصلا فى المشروع الذى جاء به من واشنطن. مسجلا فى مذكراته عن تلك النقطة : «إننا سعيينا طوال أربع سنوات سابقة إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر. ومن هنا فقد حملت معنى مشروعا بذلك لكى أحاول إقناع السادات به». لكن... الآن فقط سيكتشف كيسنجر انه ليس فى حاجة إلى إقناع السادات. فالسادات أكثر من مستعد لكل شيء.. وبغير أن يفتح كيسنجر فمه.

وهكذا يسجل كيسنجر فى زهو وخيلاء ونشوة : «إننا اتفقنا - السادات وأنا - على أن يمارس السفيران - المصرى والأمريكى - عملهما فورا.. من قسمى رعاية المصالح فى القاهرة وواشنطن»!

مع ذلك ظلت القضية الرئيسية قائمة : قضية استرداد مصر لأرضها المحتلة. ثم هناك أيضا القضية العاجلة : قضية عدم السماح لإسرائيل بإهانة العسكرية المصرية يوميا عن طريق عرقلتها وصول الإمدادات الغذائية والطبية للجيش المصرى الثالث. وكان الطريق الذى يقترحه كيسنجر على السادات يبدأ أولا من إسقاط طلب مصر إعادة إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر.. وينتهى بوعود غامضة وبأشياء هلامية غير محددة من شخص عرف عنه العالم كله مدى صهيونيته وتعصبه لإسرائيل. بل ودوره الأساسى فى تحريض إسرائيل على إبادة الجيش المصرى الثالث أثناء الحرب.

وهنا يكتب كيسنجر فى مذكراته قائلا : «إن السادات لم يظهر لى أى قدر من العصبية بسبب الأخطار الكامنة فى الأسلوب الذى اقترحته عليه : والذى أصبح السادات الآن ملتزما باتباعه» ! لذلك. كان السادات هو الذى بادر كيسنجر بقوله : لماذا لا تطرح أنت الآن مشروعا محددا للبدء فى سلوك هذا الطريق الذى اقترحته ؟ إنك.. يا دكتور كيسنجر.. تعرف أفضل منى ما الذى يمكن لإسرائيل أن تقبله.. أو لا تقبله.. !

وهكذا.. طالما أن الأمر أصبح يتعلق فى النهاية بما تقبله إسرائيل ولا تقبله. فإن كيسنجر بدأ بالضبط يعرض مشروعا - كانت جولدا مائير هى التى رجته فى واشنطن أن يعرضه على السادات.. لعل وعسى !

ووافق السادات على الفور على المشروع الذى عرضه كيسنجر، وهو ما عرف بعد ذلك باسم «مشروع النقاط الست» وينص على :

- ١ - توافق مصر وإسرائيل على الاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار الذى أمر به مجلس الأمن.
- ٢ - يوافق الطرفان على البدء فورا فى تسوية مسألة العودة إلى موقع ٢٢ أكتوبر فى إطار الاتفاق على فض الاشتباك والفصل بين القوات تحت رعاية الأمم المتحدة.
- ٣ - تتلقى مدينة السويس يوميا إمدادات من الطعام والمياه والأدوية. وجميع الجرحى المدنيين فى مدينة السويس يتم ترحيلهم.

٤ - يجب ألا يكون هناك عقبات أمام وصول الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية (لسينا).

٥ - تستبدل نقاط المراقبة الإسرائيلية على طريق القاهرة / السويس بنقاط مراقبة من الأمم المتحدة. وفي نهاية طريق السويس يمكن لضباط إسرائيليين الاشتراك مع الأمم المتحدة في الإشراف على الإمدادات غير العسكرية التي تصل إلى شاطئ القناة.

٦ - بمجرد تولي الأمم المتحدة نقاط المراقبة على طريق القاهرة / السويس، يتم تبادل جميع الأسرى ومنهم الجرحى.

إن الجديد في تلك النقاط الست لم يكن النقطة الأولى، فوقف إطلاق النار قائم بالفعل. والنقاط ٣ و ٤ و ٥ كلها تتعلق بشيء واحد هو وصول الإمدادات غير العسكرية إلى الجيش الثالث. التي كانت أيضا قد بدأت تصل، ولم تكن إسرائيل تستطيع اعتراضها، فكيسنجر نفسه أول من يعرف أن وزارة الدفاع الأمريكية وضعت بالفعل خططا لنقل الإمدادات بواسطة جسر جوى أمريكى مباشر لو لم تدعن إسرائيل.

تبقى النقطة السادسة التي تمثل تنازلا كبيرا من مصر كانت إسرائيل تسعى إليه من البداية خارج نطاق التفاوض السياسى لكى يكون تنازلا بلا مقابل - وهو الإفراج عن أسرى الحرب الإسرائيليين لدى مصر.

أما النقطة الثانية، التي قد تبدو ولأول وهلة وكأنها تتناول إعادة إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر، فالواقع إنها تتناوله : «فى إطار الاتفاق على فض الاشتباك والفصل بين القوات». بكلمات أخرى : مصر توافق على أنه لا عودة إلى خط ٢٢ أكتوبر إلا بعد الاتفاق على الفصل بين القوات، وساعتها لن تكون هناك ضرورة أصلا لمثل هذا الخط. أما إذا لم يتم الاتفاق ؟ ساعتها بالطبع ستكون إسرائيل فى موقعها الحالية التي تعطيها قوة أكبر لإحكام وتشديد حصارها ضد الجيش الثالث المصرى !

على أى حال فإن كيسنجر فى مذكراته هذه أوضح حقيقة الأمر فكتب يقول : «إن جولدا مائير كانت هى نفسها التي وضعت صياغة تلك النقطة أثناء رحلتها الأخيرة إلى واشنطن «بأمل أن يطرحها كيسنجر على السادات كمحاولة أولى، والآن فقط، بعد أن قبلها السادات فعلا، فإن كيسنجر يرسل إلى جولدا مائير فورا تعهدا

أمريكا بأن الولايات المتحدة لن تطلب منها العودة إلى خط ٢٢ أكتوبر!! .

وهنا يقول كيسنجر في مذكراته إن اتفاق النقاط الست هذا قد تضمن تقريبا كل النقاط التي كانت الحكومة الإسرائيلية قد طلبتها، بل إنها أكثر من ذلك فقد: «تجاوزت في الواقع كل ما كانت جولدا مائير تسلم به» على حد تعبير كيسنجر! وبالإضافة إلى هذا كله . يواصل كيسنجر . كان هناك تفاهم مع السادات على أن مصر سوف «تخفف» الحصار البحري الذي كانت قد بدأت به لحظة الحرب عند باب المندب في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ضد الملاحة الإسرائيلية. وحينما وافق السادات على هذا التنازل الجديد إلى كيسنجر. أضاف قائلا لكيسنجر إنه يرجوه تكتم هذا الأمر وعدم الإعلان عنه. والسبب الذي ذكره السادات لكيسنجر هو : «أن وجود تنازلات علنية أكثر من اللازم - من جانبي - سوف يضر بموقفي مع العرب»! .

ويقول كيسنجر إنه بمجرد أن تم الاتفاق على النقاط الست بينه وبين السادات ، فلم يكن هناك وفد للتفاوض ولا أشخاص للتفاوض.. ولا حتى حافظ إسماعيل الذي كان السادات من قبل يتراسل مع كيسنجر عن طريقه. لم يكن هناك سوى السادات بمفرده ! وبمجرد أن اتفق السادات مع كيسنجر على كل شيء في هذا الاجتماع المغلق ، صفق السادات بيديه ، وأرسل يستدعي إسماعيل فهمي وزير الخارجية وجوزيف سيسكو مساعد كيسنجر. لقد تم استدعاؤهما من مكانهما في حديقة قصر الطاهرة لأخذ ما تم الاتفاق عليه بالفعل.. ووضعه في الصياغة الرسمية.

ولم يكن كيسنجر يحلم مطلقا بأن يحقق ما توصل إليه ، بل ولم يكن يتصور أن يتعد الحديث، هكذا تماما، عن التسوية الشاملة والحل الشامل لو، في أقل القليل، خط ٢٢ أكتوبر. وكان أكثر ما يخشاه كيسنجر هو أنه في حالة تمسك السادات بكل هذا فإنه : «لم يكن هناك شك في أن الرئيس نيكسون سوف يأمر بالمضي في إستراتيجيته لو أنني فشلت في مهمتي» .. وهي الإستراتيجية التي صرح بها نيكسون ووزراؤه وتم إبلاغها إلى كيسنجر في الطائرة وهو في طريقه إلى القاهرة في اليوم السابق - ٦ نوفمبر - حيث كان الرئيس نيكسون يعد حكومته للانضمام إلى أوروبا الغربية ودول

عدم الانحياز والاتحاد السوفيتي للضغط على إسرائيل للالتزام بالانسحاب إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، من خلال الأمم المتحدة، وأيضا من خلال : «ممارسة أنواع أخرى من الضغوط، على حد تعبير نيكسون. ولكن الولايات المتحدة لم تعد الآن في حاجة إلى شيء من هذا كله.

بل إن كيسنجر أصبح يستطيع أن يقول بملء الصوت للعالم العربي. ولأوروبا الغربية. ولدول عدم الانحياز. والاتحاد السوفيتي. بل يقول لرئيسه نفسه : ابتعدوا جميعا عن المسرح. فلا ضرورة للضغط على إسرائيل. ولا للاستمرار في محاصرتها ! ومن الآن فصاعدا.. أصبح كيسنجر يستطيع أن يؤكد لكل الإدارة الأمريكية إنه هو وحده الذى يستطيع استخراج التنازلات الضخمة من مصر.. أو بالدقة من خلال رجل واحد فى مصر. وكيسنجر نفسه لا يستطيع أن يخفى مشاعره تلك بالنصر المبين. فيكتب فى مذكراته قائلا : «لقد جئت إلى القاهرة أملا فى خطوة واحدة إلى الأمام فى استراتيجية تتقدم حثيثا. بوصة بوصة. طوال السنوات الأربع الأخيرة. والآن. فى لقاء واحد مع رئيس مصر. وبعد شهر واحد من بداية الحرب. فإننا حققنا وأنجزنا اختراقا. إن السادات قد رهن سياسته على الارتباط بأمريكا. فإذا تابعنا هذه الاستراتيجية بحكمة. فسوف يصبح من الصعب عليه بطريقة متزايدة أن يتراجع عن هذا الطريق. إن تخفيض النفوذ السوفيتي أصبح الآن مسألة وقت ومهارة من جانبه» .

فى مقابل هذا كله.. فعندما خرج الاثنان - السادات وكيسنجر - للإجابة عن أسئلة الصحفيين.. توجه أحدهم بالسؤال إلى السادات قائلا : سيادة الرئيس.. هل ستقلص الولايات المتحدة الآن جسرهما الجوى من إمدادات السلاح إلى إسرائيل ؟ وأجابه السادات : يجب أن توجه هذا السؤال إلى الدكتور كيسنجر.. !

فالواقع أنه لم يخطر على بال السادات أن يوجه هو هذا السؤال إلى كيسنجر أثناء التفاوض معه.. فإن كيسنجر يرد هو على الصحفي قائلا : من حسن حظي اننى لم أسمع السؤال.. ! وكانت الإجابة موحية.. فلماذا تقدم الولايات المتحدة تنازلا لم يطلبه منها أحد ؟ أما فى إسرائيل. فقد كان التعليق الأول الرسمى الذى قالته جولدا مائير رئيسة الوزراء.

بمجرد أن عرفت بنجاح كيسنجر في الحصول على موافقة السادات على النقاط الست . وهو قولها : إن هذا الانجاز خيالي.. انجاز لا يكاد يصدق .. !

وبالفعل . كان الاتفاق إنجازا يفوق كل ما توقعته إسرائيل.. أو تحلم به ! كانت اتفاقية النقاط الست التي قبلها السادات من كيسنجر بغير أى جدل أو مناقشة.. تتضمن اخطر تنازلين تسعى إليهما إسرائيل . فأولا.. وافق السادات عمليا على التنازل عن ضرورة انسحاب إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر، وهو الانسحاب الذى كانت إسرائيل ملتزمة به بنص قرار مجلس الأمن الدولى، وبحكم الاتفاق الأمريكى السوفيتى المشترك.

أما التنازل الجوهرى الأخير، فهو أن إسرائيل أصبح فى يدها الآن اعتراف مصرى رسمى بأن الجيش المصرى الثالث خاضع فعلا لحصار إسرائيلى - وهو أمر كان يعنى إسرائيل تماما لكى تروج فى العالم كله ادعاءها السابق بأنها هى التى انتصرت ومصر هى التى انهزمت فى حرب أكتوبر.

ولأن النقاط الست هذه . التى وافق عليها السادات فى اجتماعه المنفرد المغلق مع كيسنجر . كانت اقتراحا إسرائيليا من الأساس.. لذلك فإن كيسنجر فى القاهرة لم ير ضرورة لكى يسافر بنفسه إلى إسرائيل للحصول على موافقتها الرسمية على الاتفاقية.. إن السادات قد أعطى لإسرائيل أكثر بكثير مما كانت تتوقعه أو تحلم به . وبتعبير كيسنجر فإنه : «تجاوزَ تماما حتى ما كانت جولدا مائير تتوقعه وتسلم به» فى مباحثاتها بواشنطن قبل أربعة أيام فقط.

من هنا فقد بعث كيسنجر باثنين من مساعديه إلى إسرائيل . وهما جوزيف سيسكو وهال سوندرز . للحصول على موافقة إسرائيل الرسمية على اتفاق النقاط الست.

وكان أول ما قالته جولدا مائير لمساعدى كيسنجر هو : إن هذا الاتفاق هو انجاز خيالي . وشئ لا يصدق ، أرجو إبلاغ كيسنجر بذلك فورا.. !

مع ذلك . فإن جولدا مائير تضيف قولها بأنه كان يجب على كيسنجر أن يأتى بنفسه لإبلاغها بموافقة السادات.

وكان السبب فى ذلك بسيطا . فإن كيسنجر يروج لدى السادات بأن إسرائيل «صعبة»..

و«عديدة».. فإن إسرائيل يجب من ناحيتها أن تؤكد ذلك لكي تحصل على المزيد من التنازلات الكبرى في المستقبل. يجب إذن على كيسنجر أن يأتي بنفسه إلى إسرائيل حتى لا يتصور العرب أن إسرائيل شيء مفروغ منه، أو أن الولايات المتحدة تغنيهم عن محاولة «إقناعها»! ويسجل كيسنجر في مذكراته هذه أن اتفاق النقاط الست الذي قبل به السادات قد أعطى لإسرائيل كل ما كانت تسعى إليه من مصر. حيث: «إن الاتفاق ألزم مصر بالإفراج عن أسرى الحرب الإسرائيليين. وأدى إلى إعفاء إسرائيل من كل الضغوط الدولية عليها لكي تنسحب إلى خط ٢٢ أكتوبر. وأعفاها من الحصار المصري عند مضيق باب المندب (في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر). وكل هذا في مقابل السماح بعدد صغير من نقاط التفتيش التي ترفع علم الأمم المتحدة على طريق القاهرة / السويس.. بينما تحتفظ إسرائيل لنفسها بالسيطرة الفعلية على هذا الطريق. وكما أن السادات سمح لإسرائيل بأن تقوم بتفتيش الإمدادات الغذائية التي تصل إلى الجيش المصري الثالث - في الوقت الذي تعرف فيه إسرائيل تماما أن الموقف الدولي لا يسمح لها بضرب هذا الجيش».

مع ذلك. لم يكتف كيسنجر بكل هذا. فبمجرد أن ضمن تنازل السادات هذا في جيبه. فإنه بادر بإرسال تعهد أمريكي إلى إسرائيل بأن الولايات المتحدة الآن تستطيع أن تقر أنها سوف تستخدم حق الفيتو ضد أي مشروع قرار في مجلس الأمن يطلب من إسرائيل الانسحاب إلى خط ٢٢ أكتوبر.

وإسرائيل هي الأخرى. بعد أن ضمننت كل هذا في جيبها. فإن فريق المفاوضات الإسرائيلي برئاسة جولدا مائير. يناقش التنازلات الأخرى غير المكتوبة التي أعطاها السادات لكيسنجر. فلتكن الولايات المتحدة حليفا لإسرائيل.. وليكن هنري كيسنجر نفسه هو رجل إسرائيل الأول في واشنطن. ولكن أيضا صديقا شخصيا لجولدا مائير وكل قيادات إسرائيل. ولكن هذا كله شيء.. وتحويل الالتزامات الشفوية إلى التزامات مكتوبة هو شيء آخر تماما تصر عليه إسرائيل.

وهكذا قالت جولدا مائير لمساعدى كيسنجر : إن من الضروري وضع التنازلات الشفوية الإضافية التي أعطاها السادات في صياغة مكتوبة. ضمن «مذكرة تفاهم» توقع عليها

الولايات المتحدة مع إسرائيل. إن تلك المذكرة يجب أن تكون تفصيلية تماما.. تضع فيها إسرائيل تفسيرها الخاص لكل واحدة من النقاط الست. ويجب أن تقرر الولايات المتحدة كتابة أيضا أن السادات قد وافق على كل تلك التفسيرات الإسرائيلية. وخاصة قبول تفتيش إمدادات الجيش الثالث. وقبوله أيضا برفع الحصار المصري على باب المندب. وليس مجرد «تخفيفه».

وقال لها سوندرز مساعد كيسنجر : إن السادات قال إنه يقبل هذه التنازلات كأمر واقع. ولكنه يرجو عدم إعلانها لأنها ستضعه في مركز حرج للغاية أمام الدول العربية. ولأنها ستكون ضربة موجعة يشعر بها كل مواطن عربي فوق رأسه.

ولكن، إذا كان السادات يهمل ألا تعرف الدول العربية، وخصوصا سوريا، بحجم التنازلات التي أعطاها لإسرائيل. فإن إسرائيل يهملها أن تدفع تلك التنازلات بأى ثمن.. ولنفس السبب. إن إسرائيل تريد بأى شكل دق إسفين بين مصر من ناحية وبين الدول العربية الأخرى من ناحية ثانية، وخصوصا سوريا. شريكة مصر في حرب أكتوبر.

وهنا قال سوندرز مساعد كيسنجر لرئيسة وزراء إسرائيل : إننى فى هذه الحالة أقترح عليك أن تقومى بإعلان كل هذه التفسيرات فى الكنيست - البرلمان - الإسرائيلى. ونحن نتمتع لك بأن الولايات المتحدة لن تناقض تلك التفسيرات !

وبالفعل. كان هذا هو ما فعلته جولدا مائير بالضبط. وبرغم هذا كله. فإن جولدا مائير لم تعلن موافقتها على اتفاقية النقاط الست إلا بعد مناقشتها كلمة كلمة فى اجتماع طارئ لمجلس الوزراء الإسرائيلى. ثم جلسة خاصة للكنيست. ثم أخيرا. أعلنت جولدا مائير أنها توافق فقط من حيث المبدأ. انتظارا لبعض «التوضيحات» من جانب كيسنجر !

وهنا يقول كيسنجر معلقا : «إن جولدا مائير كانت تعرف جيدا جدا أن كل تلك التوضيحات التى تريدها قد أصبحت فى جيبيها بالفعل». ومع ذلك.. فطالما إسرائيل أصبحت تحصل على التنازلات المصرية بمثل تلك الضخامة والسرعة.. فلماذا لا تؤكد إذن الصورة التى يروجها عنها كيسنجر. من أنها «منتصرة».. و «عنيده».. و «يصعب تحريكها» ؟!

غادر كيسنجر القاهرة إلى عمان العاصمة الأردنية. وكان الملك حسين قد تلقى من كيسنجر أثناء الحرب رسائل عديدة تحثه على عدم فتح الجبهة الأردنية للقتال منضمة إلى مصر وسوريا. ومقابل ذلك كتب له كيسنجر بضعة وعود غامضة بأنه سيتم أخذ مصالح الأردن بعين الاعتبار بعد الحرب.

والآن وقد توقفت الحرب يذهب كيسنجر إلى عمان لكي يقول للملك حسين شيئا غريبا. إن مشكلة الملك حسين - يقول كيسنجر - هي أنه اتخذ لنفسه موقفا وسطا طوال الحرب.. فهو لم يشارك في الحرب. بمعنى إنه لم يفتح الجبهة الأردنية للقتال مع إسرائيل.. وفي نفس الوقت هو قد شارك إلى حد ما. بمعنى إنه أرسل قوة محدودة من جيشه للمساهمة مع السوريين في القتال بالجزولان !

الآن. بعد أن استجاب حسين بالفعل لنصيحة كيسنجر أثناء الحرب. فإن كيسنجر يعلق في مذكراته قائلا : «لسوء الحظ. فإن الطريق الوسط الذي اختاره حسين لا يقدم سوى حوافز ضئيلة من أجل (حصوله على) المساندة الخارجية من الولايات المتحدة لاستعادة الضفة الغربية المحتلة..!!»

من هنا فإن كل ما يقدمه كيسنجر للملك حسين هو أن توجه الدعوة إلى الأردن لحضور الجلسة الافتتاحية لمؤتمر السلام المقرر انعقاده في جينيف. تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. ولقد وثق الملك حسين في كيسنجر أكثر مما يجب. واعتمد تماما على الدبلوماسية التي ستخذه الآن تماما - ولسنوات طويلة بعدها.

في الرياض كانت الزيارة أكثر أهمية. نظرا لحيوية الدور الذي لعبته المملكة العربية السعودية في حظر البترول العربي. وبالتالي الدور الذي يمكن أن تلعبه في إنهاء هذا الحظر. وكان الرئيس نيكسون أكثر اهتماما بإنهاء هذا الحظر بحكم أنه المسئول مباشرة كرئيس للولايات المتحدة عن مصالحها الحيوية. ومن ثم فهو أكثر انزعاجا من استمرار حظر البترول. ويتلهف بشدة على التوصل إلى نهاية مبكرة له.

وهكذا. ففي ٨ نوفمبر (١٩٧٣) تلقى كيسنجر برقية أثناء رحلته هذه. من البيت

الأبيض تخيره بان : «... الرئيس نيكسون ليس محتاجا فقط إلى إحراز تقدم بالنسبة لموضوع إنهاء الحظر البترول. بل انه أيضا محتاج إلى قدوم الملك فيصل لزيارته في واشنطن.. وهو يأمل أن يتم هذا الاجتماع في وقت مبكر من الأسبوع القادم» .

ولكن كيسنجر لم يجد في الرياض على الإطلاق مناخا يسمح له بالذهاب إلى هذا المدى مع الملك فيصل.

لقد بدأ كيسنجر حديثه مع الملك فيصل بتناول أهمية قبول العرب للسلام مع إسرائيل وقبولها كدولة.

ورد عليه الملك فيصل قائلا : إن السلام مع إسرائيل ممكن. ولكن فقط بعد توفر ثلاثة شروط :-

أولا: أن تنسحب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ على الجبهات الثلاث الأردنية والمصرية والسورية.

وثانيا: قبول إسرائيل لعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين شردتهم إسرائيل من ديارهم سنة ١٩٤٨

ثالثا: أن تتحول إسرائيل إلى دولة إسلامية يهودية.

وهنا يصرخ كيسنجر في مذكراته معلقا: إن الملك فيصل كان يكرر لي باختصار نفس البرنامج الذي تطالب به منظمة التحرير الفلسطينية.

لهذا قال كيسنجر للملك فيصل: إن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بهذه الشروط. ورد عليه الملك فيصل: إن إسرائيل سوف ترضخ وتنسحب. في نفس اللحظة بالضبط التي تدرك فيها أنك ستوقفون عن حمايتها واحتضانها.

هكذا إذن لم يجد كيسنجر أى مجال لاستدراج الملك فيصل إلى فخ الحلول الجزئية التي تجهض وتنسف التسوية الشاملة التي يريدها العرب. فالملك فيصل هنا يلتزم بالموقف العربي الموحد، وهو الإصرار على التسوية الشاملة التي تعيد إسرائيل إلى حدود يونيو ١٩٦٧ على جميع الجبهات.

لهذا استدار كيسنجر بالحديث إلى الموضوع الآخر الذى يعنى الولايات المتحدة بشدة. وهو حظر البترول العربى الذى تم إعلانه تضامنا مع مصر وسوريا. إن كيسنجر يحاول أن يشرح للملك المأزق الأمريكى الذى أدى إليه الحظر العربى .

ورد عليه الملك فيصل بقوله : لسوء الحظ فإن مركز المملكة العربية السعودية أكثر حرجا.. إننا نريد أولا دليلا عمليا على حدوث تقدم حقيقى بالنسبة لانسحاب إسرائيل الشامل ، قيل أن نذهب إلى إخواننا العرب ونتقدم إليهم بأى اقتراحات. وقاطعه كيسنجر قائلا : لكن السعودية بلد صديق للولايات المتحدة..

ورد عليه الملك فيصل : من أجل هذا بالضبط. فإننا لا نستطيع أن نتصرف بمفردنا.. وهنا يعلق كيسنجر فى مذكراته قائلا : لقد فشل حديثى عن الجغرافيا السياسية مع الملك فيصل، فقررت أن أجرب معه مدخلا سيكولوجيا آخر.. ولذلك قلت له : إن من المؤلم بالنسبة لنا أن نتعرض للضغط من جانب بلد صديق.. ونحن لن نستسلم لمثل هذا الضغط. !

ورد عليه فيصل باختصار : إننى أعانى أكثر منكم.. ولكن هذا موقفنا.. قال كيسنجر : لكننا لا يمكن أن نبدو للعالم كما لو كنا نستسلم للابتزاز..

رد الملك فيصل فى حزم : إن تفسيرك صحيح. ولكن لسوء الحظ فإن يد السعودية ليست طليقة فى هذا الموضوع بالذات. طالما أن قرار فرض الحظر البترولى العربى لم يكن قرارا سعوديا منفردا. ولكنه قرار اتخذته الدول العربية بالإجماع. ولذلك يجب أن يتم أى مراجعة له بالإجماع أيضا. إن ما أريده هو أن تقدموا إلينا أسبابا مقنعة أقولها لزملاي حتى أقترح عليهم رفع الحظر. فى هذه النقطة يقول كيسنجر : إننى حاولت بعد ذلك أن أقنع الملك فيصل بقبول حل وسط.. فإذا لم تكن السعودية مستعدة لرفع حظر البترول كليا. فلعلها على الأقل تستطيع تخفيف هذا الحظر.

ورد الملك فيصل مبكرا : إذا كنتم حقا تريدون رفع حظر البترول. فكل ما نريده هو انسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود يونيو ١٩٦٧ ، وعودة اللاجئين الفلسطينيين المشردين منذ سنة ١٩٤٨ إلى ديارهم.

قال كيسنجر : لكن الولايات المتحدة قد تعجز عن إرغام إسرائيل على ذلك.. !

وعلى الفور رد الملك فيصل على تلك المراوغة بقوله : حسنا.. إننى أقبل منك هذا التفسير فى حالة واحدة.. أن تخرج الولايات المتحدة إلى العالم علنا. وتعلن أن موقفها الرسمى هو ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود ١٩٦٧ والسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. إننا فى تلك الحالة فقط يمكن أن نفهمكم..

هكذا إذن فشل كيسنجر فى الرياض أن يعزل السعودية أو يفصلها عن الموقف العربى الموحد. بقدر ما نجح من قبل مع السادات. إن العرب لن يستطيعوا استخدام سلاح البترول هذا كل يوم. فذلك هى فرصتهم التى يجب عليهم استثمارها الآن حتى النهاية.. وإلا فابدا.

وكما لاحظ كيسنجر أن السادات قد تفاوض معه فى القاهرة على انفراد. وبغير أى محضر مكتوب تحتفظ به الحكومة المصرية فى سجلاتها.. فإن هنا فى الرياض. برغم علاقات الود الطويلة بين السعودية والولايات المتحدة. إلا أن الملك فيصل يتفاوض معه فى وجود مستشاريه السعوديين.. وفى ظل محضر مكتوب لكل ما جرى فى الاجتماع.

إنها ليست مفاوضات عائلية.. ولكنها مواقف دول ستؤثر بفداحة فى المستقبل. وبعد ذلك طار كيسنجر من السعودية إلى إيران.. لكى يجتمع بشاه إيران - الحليف المخلص للولايات المتحدة منذ ٣٧ سنة. على حد تعبير كيسنجر.

ويقول كيسنجر إن السبب الرئيسى الذى جعله يذهب إلى إيران. كان هو تقديم الشكر والامتنان إلى شاه إيران.. على دعمه الكامل لإسرائيل ضد مصر وسوريا أثناء الحرب.

ويضيف كيسنجر قائلا : «إننا مدينون للشاه بالكثير. مقابل ولائه وإخلاصه الكاملين لنا خلال حرب أكتوبر. فبينما سمحت الدول الغربية الحليفة لنا فى منظمة شمال الاطلنطى بمرور الإمدادات العسكرية السوفيتية فى مجالهم الجوى. من خلال الجسر الجوى الذى قام به الاتحاد السوفيتى لإمداد الجيش المصرى والسورى بالأسلحة.. فإن الشاه وحده رفض تماما السماح بوصول تلك الإمدادات السوفيتية إلى مصر وسوريا أثناء القتال. وبالإضافة إلى ذلك. ظل شاه إيران يبلغنا أولا بأول بكل ما لديه من معلومات عن نوايا مصر وسوريا والعرب بصفة عامة. كما أنه رفض تماما الانضمام إلى الحظر البترولى العربى ضدنا. حتى لا يؤدى هذا إلى الضغط على إسرائيل. وزيادة على ذلك. أعطى

شاه إيران لإسرائيل كل ما تحتاجه من إمدادات بترولية. لكي تستمر في محاولتها إبادة الجيش المصرى فى سيناء. والجيش السورى فى الجولان» .
والآن فإن الشاه يؤكد لكيسنجر شيئا آخر فوق كل ما فعله: إنه سوف يزيد دعمه للشورة الكردية داخل العراق. حتى يرغب العراق بذلك على الاحتفاظ بجيش كبير على حدودها مع إيران.. فتعجز بالتالى عن تقديم أى دعم عسكرى إضافى إلى سوريا فى حالة استئناف القتال!

عاد كيسنجر إلى الولايات المتحدة بعد جولته الأولى هذه فى الشرق الأوسط. وهى الجولة التى لم ينجح فيها إلا مع السادات. حيث كان نجاح كيسنجر معه «يتجاوز كل آماله» على حد تعبيره. مما جعل كيسنجر يسجل فى مذكراته هذه أنه لم يكن بأقل من الاختراق الكبير لمصر.. والنجاح الخيالى لإسرائيل.

وأصبح من المفترض أن تكون الخطوة الثانية هى الاتجاه إلى مؤتمر السلام بجينيف. وهو المؤتمر الذى سينعقد تحت الإشراف والرئاسة المشتركة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. طبقا للاتفاق الذى توصل إليه كيسنجر فى موسكو أثناء الحرب. وتنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨. ويقول كيسنجر فى مذكراته هذه: إن الفكرة الأصلية فى عقد مثل هذا المؤتمر. وقد ظهرت متأخرة فى الدبلوماسية التى أدت إلى وقف إطلاق النار فى مباحثات موسكو. كانت هى عقد مؤتمر يضم الإسرائيليين والعرب تحت رعاية وإشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. ويضيف كيسنجر قائلا: «ولا شك فى أن السوفييت قد اقنعوا زبائنهم العرب (مصر وسوريا) بوقف إطلاق النار على أساس أن فكرة «الإشراف» المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سوف تتيح وسائل يستطيع بها السوفييت الضغط لصالح الحد الأقصى من المطالب العربية. بكلمات أخرى: هذا يعنى تنفيذ التصور الشامل الذى حاول برجينييف أن يقنع به نيكسون فى سان كليمنت» .

إن هذا «التصور الشامل» الذى يشير إليه كيسنجر هو انسحاب إسرائيل الشامل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ مقابل إنهاء العرب لحالة الحرب إنه. فى قاموس كيسنجر هنا هو «التصور الشامل» .. وهو «الحد الأقصى» .. وهو «برنامج الراديكاليين العرب» ..

وكان بريجينيف قد حاول أن يقنع نيكسون بالاتفاق على مثل هذه التسوية. أثناء لقاء القمة بينهما في سان كلمينت بالولايات المتحدة في يونيو (قبل حرب أكتوبر بأربعة شهور) ولكن نيكسون رفض الفكرة في حينها. إلا أنه أثناء حرب أكتوبر أقر نيكسون بأنه أدرك متأخرا عدالة هذه التسوية وضرورة العمل على فرضها على إسرائيل، وأبرق بذلك فعلا إلى كيسنجر أثناء تفاوض الأخير في موسكو - كما لاحظنا من قبل.

والآن في الإعداد لمؤتمر جينيف - يقول كيسنجر - فإن : «... السادات كان لديه أوضح إدراك لأهدافه. لقد كان مصمما على أن يقلب تحالف مصر مع الاتحاد السوفيتي. وأن يقيم بدلا من ذلك علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة. إن تلك كانت مناورة خطره. لأن في أى نقطة وسطى كان (السادات) يتحمل مخاطرة أن يصبح بعيدا جدا عن الاتحاد السوفيتي بما يحرمه من دعمه الدبلوماسي: ومع ذلك ليس قريبا بما فيه الكفاية من الولايات المتحدة بما يجعلنا نتصرف كنصير لمصر».

ثم يضيف كيسنجر: «إن السادات واجه مأزقا آخر مشابهها في علاقاته مع إخوانه العرب. فالسادات لم يكن ليصل إلى أهدافه مطلقا لو أنه سمح لسوريا بالاعتراض على سياسته. مع ذلك، فإلى أن يتم ضبط عملية السلام في مجراها، فإن السادات يحتاج إلى التهديد بتحديد (العودة إلى) العمل العسكى كوسيلة للمساومة. وبغير استمرار التحالف مصر مع سوريا، فإن أحدا لن يصدق مثل هذا التهديد أو يأخذه بجدية على الإطلاق». وباختصار، يقول كيسنجر، فإنه: «بالنسبة للسادات. فإن توصله إلى فض اشتباك مع إسرائيل هو الخطوة الأولى فيما يجب أن يكون (في رأى السادات) سلاما منفصلا بين مصر وإسرائيل. أما (حافظ) الأسد فربما تكون رؤيته هي أن فض الاشتباك هو مجرد المرحلة الأخيرة قبل تجدد المواجهة ضد إسرائيل. في المستوى الدبلوماسي على الأقل». وبالنسبة للأردن فإن الملك حسين: «يحبذ انعقاد مؤتمر جينيف، لأن مشاركته فيه سوف تساعد في الادعاء بالتحدث باسم الفلسطينيين. والتوصل إلى أى اتفاق لفض الاشتباك يمكن أن يخدمه في إقامة سابقة لإعادة الأردن إلى الضفة الغربية. وبالنسبة لنا. فإننا كنا نريد حضور حسين في مؤتمر جينيف لنفس السبب».

وإسرائيل أيضا - يقول كيسنجر - لها مصلحة في : «مؤتمر جينيف يؤدي إلى دبلوماسية الخطوة - خطوة. فبينما ترغب إسرائيل بما فيه الكفاية في البقاء حيث هي لفترة. إلا أن ذلك يستلزم استمرارها في تعبئة فرق عسكرية عديدة حتى تحتفظ بالأراضي الموجودة فيها عبر قناة السويس. الأمر الذي يستلزم استمرار إسرائيل في التعبئة العسكرية. ثم أن سوريا تحت أي ظرف لن تفرج عن أسرى الحرب الإسرائيليين لديها إلا إذا تم بالفعل انسحاب إسرائيلي من جزء من الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل» .

في نفس الوقت كانت تدور بين مصر وإسرائيل مفاوضات مباشرة على المستوى العسكري عند الكيلو متر ١٠١ على طريق السويس. في وجود من الأمم المتحدة. مفاوضات يرأس الوفد المصري فيها اللواء محمد عبد الغنى الجمسى. والوفد الإسرائيلي يرأسه الجنرال آهارون باريف.

وفي تلك النقطة يقول كيسنجر في مذكراته ما يلي : «لكي أكون صريحا، فإننا لم نكن متحمسين لتحقيق تقدم مفاجئ في مباحثات الكيلو متر ١٠١ قبل أن ينقد مؤتمر جينيف» . وهكذا يقرر كيسنجر إنه بادر في يوم ٣ ديسمبر إلى طلب السفير الإسرائيلي في واشنطن ليقول له : «أفترض أن (الجنرال) باريف قد خرج بطلا في فض الاشتباك.. فماذا ستناقشون إذن في (مؤتمر) جنيف يوم ١٨ ديسمبر ؟».

والواقع أن تلك الكلمات تخفي أشياء أكثر خطورة مما يوحي به كيسنجر هنا في كلمات ملتوية. فحقيقة الأمر هي أن إسرائيل. وقد خرجت من حرب أكتوبر لتوها كانت ما تزال تسيطر عليها حالة «الانهيار النفسى» التي يسمى كيسنجر من البداية إلى نهايتها منها. لقد ظلت مباحثات الكيلو ١٠١ تدور لعدة أيام. وفي كل مرة تعرض إسرائيل الانسحاب إلى مسافات أعمق داخل سيناء (بدلا من خط ٢٢ أكتوبر).. مقابل قيام مصر بتخفيض ملموس فى حجم ومستوى قوتها العسكرية. وفى يوم ٢٦ نوفمبر (١٩٧٣) قدم الجنرال آهارون باريف ممثل الجانب الإسرائيلي إلى اللواء محمد عبد الغنى الجمسى ممثل الجانب المصرى مشروعا متكاملا. والمشروع تعرض فيه إسرائيل على مصر الانسحاب شرقا إلى خط قريب من خط العريش / رأس محمد. بشرط أن تقوم مصر فى مقابل ذلك بتخفيض قواتها المسلحة فى

سيناء لتصبح قوة رمزية. وقد أبدت مصر اهتماما بهذا العرض.. لكن الوفد العسكري المصري برئاسة الجسمى اشترط أن يكون تخفيض القوات متبادلا، وليس التزاما مصرية منفردا. وكان دافع إسرائيل إلى تقديم هذا العرض، والانسحاب هكذا من ثلثي سيناء دفعة واحدة. وهو دافع بسيط بقدر ما هو مفهوم. فبعد القتال الضارى والبطولى الذى فوجئت به إسرائيل من الجيش المصرى طوال حرب أكتوبر، أصبحت إسرائيل مستعدة لأن تفعل كل شئ، حتى تبعد الجيش المصرى من الالتحام بها مباشرة مرة أخرى فى ميدان القتال. فإذا كان كيسنجر ينقل إلى إسرائيل الصورة السياسية عن مصر من خلال اجتماعه الوحيد مع السادات.. فإن إسرائيل تعرف تماما الصورة العسكرية أمامها الآن فى ميدان القتال. وهى صورة تريد إسرائيل أن تفر من مواجهتها بأى ثمن حتى لا تعطى للجيش المصرى مرة أخرى فرصة الالتحام بها مطلقا. من هنا كان عرضها على المستوى العسكرى بالانسحاب من ثلثي سيناء.

لكن، بعد ثلاثة أيام فقط من تقديم هذا العرض الإسرائيلى إلى اللواء الجسمى فى مباحثات الكيلو متر ١٠١ فوجئ الجانب المصرى بأن الجنرال باريف يأتى ويعلن إنه يسحب المشروع الإسرائيلى ويعدل عنه تماما..!

ولقد كان هذا انقلابا مفاجئا وغريبا فى حينها. ولم يعرف أحد، إلا فيما بعد، أن الذى كان وراء هذا الانقلاب هو هنرى كيسنجر نفسه. والذى دبر ذلك من مكتبه فى واشنطن. إن كيسنجر كان من البداية يصر على تلقى تقارير يومية عما يجرى بين مصر وإسرائيل فى مباحثات الكيلو متر ١٠١. وكانت تلك التقارير تصله فى واشنطن متأخرة يومين تقريبا. وهكذا، فإنه بمجرد أن علم أن إسرائيل تعرض مثل هذا الانسحاب العميق فى سيناء كأساس لاتفاقية أولى لقض الاشتباك مع مصر، فإنه اتصل بالحكومة الإسرائيلية على الفور. قائلا لهم إن عليهم ألا يعطوا المصريين أى شئ، إلا ببطء، وبصعوبة. وبعد مؤتمر جنيف.. وعن طريقه هو..!

وهكذا سحبت إسرائيل مشروعها فورا. فلا شك إن رجل إسرائيل فى واشنطن يعرف أفضل ما الذى يمكن أن يتحمله السادات فى القاهرة. وفى تفسير تلك الواقعة، يتفق «مارفن كالب وهرنارد كالب» فى كتابهما بعنوان

«كيسنجر» .. مع «ويليام كوانت» فى كتابه «حقبة القرارات» . إن الجميع يتفقون على أن كيسنجر لم يكن يريد فى الواقع أن يشجع مصر وسوريا على التطلع إلى تحقيق انسحابات إسرائيلية كبيرة، لأنه يريد أن يضبط العملية فى انسحابات طفيفة صغيرة. تتم على خطوات متباعدة يتحكم فيها هو.

ثم إذا كانت إسرائيل تخشى من استئناف الجيش المصرى للحرب، فإن كيسنجر أصبح يعرف أفضل نوايا مصر، بعد أن قال السادات إنه لا يريد أن يحارب مرة أخرى. وهكذا إذن، لم تكن المسألة هى مجرد : «إننا لم نكن متحمسين لتحقيق تقدم مفاجئ فى الكيلومتر ١٠١» ولا مجرد منع الجنرال باريف من «أن يخرج بطلا» كما يلف كيسنجر ويدور فى مذكراته. المسألة هى حرص كيسنجر على ترويج صورة محددة لإسرائيل تكون محل تصديق الطرف العربى - صورة أنها لا بد لها من تنازلات مصرية على وجه الخصوص مقابل انسحاب طفيف بطنى.. بالإضافة إلى إصرار كيسنجر على حماية إسرائيل من التصرف تحت وطأة الانهيار النفسى الذى سببه لها المقاتل المصرى فى سيناء والسورى فى الجولان.

على أى حال، فبعد انقلاب الموقف الإسرائيلى يوم ٢٩ نوفمبر، قرر اللواء الجسمى ممثل الجانب المصرى إنه لا جدوى من الاستمرار فى مباحثات الكيلو متر ١٠١. ومن ثم أعلنت مصر قطعها. (ولم يتم بعد ذلك أى انسحاب إسرائيلى إلى خط العريش/رأس محمد إلا بعدها بسبع سنوات كاملة - وفى إطار مختلف تماما حصلت إسرائيل بمقتضاه من السادات على معاهدة الصلح الرسمية).

وفى اليوم التالى لتوقف مباحثات الكيلو متر ١٠١. اجتمع كيسنجر فى واشنطن بالسفير أناتولى دوبرينين. وفى الاجتماع أبلغه السفير بأن الاتحاد السوفيتى يرى أن مصر معها الحق فى المطالبة بانجاز اتفاق فض الاشتباك قبل انعقاد مؤتمر جنيف. وليس بعده. وأراد كيسنجر أن يهدئ السوفييت، فأخبر دوبرينين بأن الولايات المتحدة تستطيع الآن أن تلتزم للاتحاد السوفيتى بالقيام بجهد كبير فى مطلع شهر يناير (١٩٧٤) أى بعد شهر واحد - لإبرام اتفاق فصل القوات بين مصر وإسرائيل.

والذى حدث بعدها أن موسكو أخطرت سفيرها فى القاهرة سيرجى فينوجرادوف بهذا الالتزام الأمريكى على لسان كيسنجر، وهنا يضيف كيسنجر فى مذكراته قائلا : «إن السفير فينوجرادوف، بدافع من التفاخر، وعجزا منه عن مقاومة إحراز نقطة هزيلة حتى بالمقارنة بتقويض الثقة (بين القوتين العظميين) ذهب يخطر إسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى بهذا الجدول الزمنى كما لو كانت الدبلوماسية السوفيتية هى التى فرضته... وقد لقى فينوجرادوف من فهمى تعليقات ساخرة نتيجة لذلك» !!

و... نسى كيسنجر أنه يقوم بإبلاغ إسرائيل أولا بأول بكل «ذرة معلومات» تتلقاها الولايات المتحدة عن مصر وسوريا.. وكل الدول العربية المعنية !

عندما تم الاتفاق على انعقاد مؤتمر للسلام فى جنيف بين العرب وإسرائيل تحت إشراف الأمم المتحدة، والرئاسة المناوبة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.. كان هذا الاتفاق يتم تحت ضغط حرب أكتوبر نفسها، التى حققت لمصر وسوريا انتصارا استراتيجيا لا مثيل له من قبل.

وكانت دوافع كل من العرب وإسرائيل فى الاتجاه إلى هذا المؤتمر مختلفة تماما. فالعرب يريدونه مؤتمرا لبحث التسوية الشاملة القائمة على انسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود ٤ يونيو سنة ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق السياسية الكاملة للشعب الفلسطينى. وكان هذا جوهر الموقف السياسى الموحد الذى اتفق عليه الملوك والرؤساء العرب فى اجتماعهم بالجزائر بعد شهر واحد من توقف الحرب. وفى ذلك الاجتماع، أنكر السادات بشدة الادعاء السورى بأنه قد بدأ فى الواقع يتجه إلى حل منفرد مع إسرائيل عن طريق كيسنجر.. بل إلى جزء محدود - حتى - من هذا الحل المنفرد.

أما إسرائيل.. فقد كانت تريد فقط تحويل مؤتمر جنيف المقترح إلى مجرد واجهة شكلية تسجل فحسب سابقة وجود درجة من التفاوض المباشر بين العرب وبينها. أما الانجاز الحقيقى.. فتريده إسرائيل أن يتمخض عن حلول جزئية على نطاق زمنى ممتد يتيح لها الإفلات من الحصار الدولى الذى فرضته عليها الحرب، وبشرط أن تكون تلك الحلول الجزئية الصغيرة، أو اتفاقية الخطوة / خطوة كما جرت تسميتها بعد ذلك،

تحت إشراف الولايات المتحدة وحدها بعيدا عن مشاركة السوفييت أو أوروبا الغربية، وبحيث يكون مهندسها هو رجل إسرائيل الأول في واشنطن : هنرى كيسنجر نفسه. ومع مطلع شهر ديسمبر (سنة ١٩٧٣) بدأت إسرائيل تسجل مجموعة من طلبات جديدة ترجو من كيسنجر تحقيقها قبل أن تحضر مؤتمر جنيف، الذى أصبح مقرا انعقاده فى الثامن عشر من نفس الشهر. أولا - إسرائيل لا تريد دورا ملموسا للسكترير العام للأمم المتحدة فى الإشراف على المؤتمر. وثانيا - هى تعترض على الإشارة إلى «الفلسطينيين» فى خطاب الدعوة لحضور المؤتمر.. حتى لا يؤدى هذا إلى اشتراكهم الفعلى بالمفاوضات فى مرحلة لاحقة. وثالثا - تريد إسرائيل أن يسمى كيسنجر لدى سوريا للإفراج عن أسرى الحرب الإسرائيليين لديها.. قبل انعقاد مؤتمر جنيف. إن إسرائيل قد حصلت على هذا التنازل الضخم من السادات بالنسبة لمصر.. فلماذا لا تجرب الحصول على مثله من سوريا..؟!

ولكن سوريا رفضت تماما مجرد مناقشة هذا الطلب الأمريكى.. لأن أسرى الحرب الإسرائيليين هم ورقة قوية للغاية فى يد سوريا لحظة بداية المساومات السياسية.. فلماذا تفرط فيها سوريا الآن بلا مقابل.. ؟ !

وهكذا بقيت مشكلة الصياغة التى سيتم بها الإشارة إلى الشعب الفلسطينى فى خطاب الدعوة إلى مؤتمر جنيف. لقد أعد كيسنجر مشروعا للدعوة يشير فقط إلى أن قضية اشتراك «الفلسطينيين» فى مباحثات السلام سيكون من بين بنود جدول أعمال مؤتمر جنيف.. ولكن إسرائيل مع ذلك مازالت تأمل فى حذف تلك الإشارة المتواضعة من صيغة الدعوة قبل أن تعلن حضورها للمؤتمر.

وهكذا اتجه كيسنجر إلى الشرق الأوسط فى ١٣ ديسمبر ١٩٧٣ فى رحلة جديدة للاتفاق على شكل ومضمون الدعوة لحضور مؤتمر جنيف. وفى رحلته السابقة كان كيسنجر قد اختار أن يبدأ جولته بالاجتماع بالملك الحسن فى المغرب والرئيس بورقيبة فى تونس.. حتى يستفيد من تأثيرهما فى أنور السادات فى القاهرة. ولكن الآن.. بعد أن وجد كيسنجر أن السادات نفسه أكثر من متعاون معه فى كل مشروعاته.. بل ولديه استعداد كامل لإعطاء

التنازلات الضخمة التي يطلبها منه كيسنجر بلا جدول ولا مناقشة.. فإن المشكلة لم تعد هي مصر.. وإنما المشكلة الآن هي سوريا.

وهكذا قرر كيسنجر أن يبدأ جولته الثانية هذه بالاتجاه إلى الجزائر. حتى يستكشف من خلالها احتمالات الموقف السوري بالنسبة لمؤتمر جنيف الوشيك الانعقاد.

ولكن: بمجرد أن بدأت المباحثات في الجزائر. وجد كيسنجر أن الرئيس هواري بومدين هو الآخر (مثل الملك فيصل في السعودية من قبل) متمسك تماما بالتسوية الشاملة. وبالتالي يرفض الحلول الجزئية التي يسعى إليها كيسنجر.

وقال له بومدين: إنكم - في الولايات المتحدة - تريدون أن تصبح إسرائيل هي شرطي المنطقة ضدنا.. ولذلك فبالنسبة لنا كعرب.. لا يمكن أن يكون أى حل أمريكي عادلا.

ثم أضاف بومدين قائلا: هناك خطوتان مهمتان ستؤثران كثيرا في الموقف.. فأولا لابد أن تنجزوا اتفاقية فض الاشتباك على الجبهة المصرية قبل انعقاد مؤتمر جنيف وليس بعده كما تريد إسرائيل.. وثانيا - يجب أن تتوقف جهودكم الحالية لعزل سوريا.. فسوريا يجب أن تكون هي الأخرى جزءا أساسيا من الجهود الدبلوماسية الأمريكية..

وبمجرد أن غادر كيسنجر الجزائر بادر الرئيس بومدين إلى إبلاغ مصر وسوريا على الفور بضمون مباحثات كيسنجر معه. الآن إذن فشل كيسنجر في فصل الجزائر عن الموقف العربي الموحد المتمسك بالتسوية الشاملة بمثل ما فشل من قبل في فصل السعودية عن مصر وسوريا ولكن.. يبقى مصر نفسها.. ولذلك اتجه كيسنجر إلى القاهرة ليجتمع بالسادات.

كانت مصر حتى تلك اللحظة يوم مجيء كيسنجر في ١٣ ديسمبر. تعيش حالة الطوارئ الفعلية على جبهة القتال. فالجيش المصري الثالث محاصر في الصحراء. وإمداداته الغذائية تخضع يوميا للرقابة بواسطة نقاط التفتيش الإسرائيلية التي وافق عليها السادات. والجيش الثاني في حالة طوارئ. والاشتباكات المتناثرة تجرى يوميا مع قوات الثغرة الإسرائيلية.

وفي القاهرة كانت أنوار المطار مطفأة. والشوارع نفسها مظلمة امتدادا للقيود التي كانت حرب أكتوبر قد فرضتها. ولقد اختار السادات مكانا آخر في هذه المرة لكي يستقبل فيه كيسنجر. إن السادات إذا كان قد استقبل كيسنجر في المرة الماضية في قصر الطاهرة.

فإنه سيستقبله هذه المرة في استراحته الجديدة الفاخرة بالقناطر الخيرية (وفي المرة التالية سيستقبله في استراحته الجديدة بأسوان، ثم استراحته الجديدة بالهرم. ثم في قصر المنتزه بالإسكندرية.. وهكذا) !

في الطريق إلى القناطر الخيرية عرف كيسنجر أن هذه السيارة نفسها التي يستقلها كانت هي سيارة الرئاسة الرسمية للرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وبالطبع كانت المعلومة ملفقة ومثيرة للنشوة بالنسبة لكيسنجر الذي قال له السادات إنه يتعهد - السادات هو الذي يتعهد - بالقضاء نهائيا على أسطورة جمال عبد الناصر.

ويقول كيسنجر : «لقد انطلقت السيارة داخل الاستراحة الأنيقة الضخمة في القناطر الخيرية. وهي استراحة تقع في الجزء الفسيح الأخضر من وادى النيل.. وتشتمل استراحة السادات هذه على حدائق فسيحة جميلة من أزهار الياسمين وأشجار التين. وقد ظلت السيارة تنطلق بنا داخل الاستراحة إلى أن وصلنا إلى سلاطى تؤدي إلى فيلا أنيقة واسعة. وإلى يسار المدخل كانت توجد صالة واسعة.. حيث وجدت السادات ينتظرني فيها.. مرتديا الزي العسكري» !!

وكما هي العادة. كان السادات محيطا نفسه بأكبر عدد من الصحفيين والمصورين.. لكي يسجلوا لقاءه المهم مع «صديقه» هنرى كيسنجر ! وكما هي العادة أيضا، تفاوض السادات بعد ذلك بمفرده تماما مع كيسنجر.. بلا مستشارين أو مساعدين أو حتى إسماعيل فهمى وزير الخارجية.. وبالتالي بلا أى محضر مكتوب تحتفظ به الدولة المصرية. أخيرا كما هي العادة. كان السادات هو الذى بدأ الحديث. بغير أن يستمع أولا إلى ما يحمله كيسنجر من أفكار أو مشروعات. فإذا كان كيسنجر قد جاء للترتيب لانعقاد مؤتمر جنيف، فإن السادات لا يخوض كثيرا فى هذا الموضوع لأن لديه ما هو أكثر أهمية. وهو تصويره - أى تصور السادات - للمستقبل !.

هكذا يسجل كيسنجر فى مذكراته : «حينما بدأ السادات يرسم تصويره للمستقبل.. فإنه قال لى إنه لا يثق فى الاتحاد السوفيتى مطلقا.. ولذلك فإنه سوف يمضى قدما الآن فى طريقه. إنه بالتدريج سوف يستأصل الآثار الأخيرة للوجود السوفيتى فى مصر

وينهيها. فهناك الآن أربع طائرات نفثة أسرع من الصوت من طراز ميج / ٢٥ فوكسبات موجودة في مطار غرب القاهرة، وهذه الطائرات السوفيتية الأربع كان السوفييت قد جاءوا بها إلى القاهرة قبل ثلاث سنوات ونصف لإمداد مصر بالصور الاستطلاعية للقوات الإسرائيلية في سيناء. والآن- هكذا يستمر السادات في حديثه إلى كيسنجر- يجب أن تعود تلك الطائرات الأربع إلى بلادها. وكذلك ستتم إعادة الأسطول السوفيتي الصغير المرابط في ميناء الإسكندرية لحمايتها ضد أى ضربة إسرائيلية محتملة فيما لو استؤنفت الحرب. أما بالنسبة لمعاهدة الصداقة السوفيتية المصرية (التي كان السادات نفسه هو الذى عقدها مع موسكو فى سنة ١٩٧١) فإن السادات الآن يقول إنه.. إما أن يجعلها تتلاشى.. أو يلغىها كلية.. فهو لم يقرر بعد أيهما .

وبعد تلك «التعهدات» الاختيارية التى تطوع بها السادات إلى كيسنجر من جانب واحد.. بدأ دور التوسلات !

إن السادات يقول لكيسنجر : «إن كل تلك الإجراءات تحتاج إلى أن تحرز عملية السلام شيئا من التقدم. بالطبع.. أنا اعترف لك بأمانة إننى مازلت أعتمد على إمدادات السلاح السوفيتي.. ولكنى الآن أود أن أتحول إلى الأسلحة الأمريكية. وبرغم إننى لا أرى إمكانية عاجلة لتحقيق ذلك الآن..» !

ثم.. قال السادات بعد ذلك جملة مدوية، أملا فى أن تترك انطبعا من أى نوع لدى كيسنجر، فقال له : «لكن.. إذا حدث جمود دبلوماسى، فربما أجد نفسى مدفوعا مرة أخرى للحرب ولكنى أطلع الآن إلى الولايات المتحدة» !.

واختتم السادات حديثه بجملة أخرى سيردها بعد ذلك مرارا وتكرارا كشعار للمستقبل، حيث أشار إلى حقبة كيسنجر الصغيرة قائلا : «إن لديك كل الأوراق هنا.. يادكتور كيسنجر» !. وهنا يبدأ كيسنجر بتسجيل تعليق، تهكمى المغزى بعمق فى مذكراته قائلا : «إن السادات كان يريد بوضوح أن يحرر نفسه من العلاقات السوفيتية. وهكذا، فكل ما علينا أن نفعله لكى نغريه بقطع روابط مع خصمنا الرئيسى - الاتحاد السوفيتي - هو أن نمضى نحن فى طريق.. كنا قد قررناه فعلا.. ولكن لأسبابنا الخاصة» !

أما بالنسبة لتلميح السادات الغامض باحتمال «اضطراره» للعودة إلى الحرب.. فيوضح كيسنجر تماما إنه لم يأخذ هذا التهديد بمحمل الجد على الإطلاق. فبعد كل شيء.. لا يحكم المرء على نوايا خصمه من مجرد كلمات عابرة للغاية. تقال في مجال «الاضطرار» على مقعد وثير وسط حديقة من أزهار الياسمين. ثم إن السادات نفسه دلل بسلوكه العلني مع كيسنجر، وتعهداته التي تطوع بها من جانب واحد، على أن سماحه للجيش المصرى باستئناف القتال غير وارد في ذهنه مطلقا. وكيسنجر نفسه كانت لديه معلومات مؤكدة منذ المرة الماضية له بأن قيادات الجيش المصرى تصر على القضاء على الثغرة الإسرائيلية بقوة السلاح.. بينما السادات يمنعهم تماما ويفرض السماح لهم بذلك.

وزيادة في التأكيد، أراد كيسنجر اختبار مدى جدية السادات مرة أخرى وسبر غوره. فقال له بوضوح غريب : «مع كل احترامى، فإننى لا أعتقد أنه يوجد أمامك اختيار عسكرى. فإذا أنت بدأت الحرب من جديد، كما ألمحت فى ثنائيا كلماتك، فإن الظرف الموضوعى لحرب أكتوبر سوف يكرر نفسه. إن الجيش المصرى ما زال مسلحا بالمعدات السوفيتية. وسيظل يعتمد على جسر جوى لإعادة إمداده بالسلاح. وأنت سوف تعود إلى الاتحاد السوفيتى. ونحن سوف نحافظ على مصلحتنا الجيوبوليتيكية فى التدليل على أن السلاح السوفيتى لا يحسم الأمر. والنتيجة سوف تكون جمودا آخر، عند مستوى أعلى من العنف، ونفس المآزق التى تتم مواجهتها الآن. لاحظتها فقط سوف تكون أنت أسير لموسكو وعاجزا عن التحول إلينا».

لقد بدأت تلك الكلمات من هنرى كيسنجر مشحونة بدرجة كافية من الصفاقة والجرأة على رئيس أكبر دولة عربية خرجت من حرب كبرى لتوها، وهو رئيس يجلس كيسنجر نفسه فى هذه اللحظة ضيفا عليه - فضلا عما هي مشحونة به من المغالطات الساذجة.

ولكن، لمفاجأة كيسنجر الشديدة، فإن رد فعل السادات كان هو ما يلى حرفيا : «لقد استمع السادات إلى كلماتى تلك.. وجاء رد فعله تماما كما حدث فى اجتماعى به قبل شهر واحد، فبغير جدل ولا مناقشة، وافقنى السادات على كل ما قلته» !!

ومرة أخرى، كان هذا شيئا ملفتا تماما أن يسلم السادات بتشخيصات كيسنجر المزيفة تلك باعتبارها قضية مسلما بها. لقد كان غريبا، مثلا، ألا يشغل نفسه بالدافع وراءها.

فالفكرة الكامنة في كل ما يقوله كيسنجر هي : عليك أن تياأس من وجود أى بديل آخر . فليس أمامك سوى أن تسلم فقط بما أعرضه عليك .. كما هو !

ولم يكن كيسنجر أيضا ليجرؤ على توجيه تلك الكلمات إلى السادات إلا بناء على تحليل مسبق لسلوك السادات وشخصيته . لأن كيسنجر نفسه يعرف تماما أن الذى أرغمه الآن على المجئ إلى المنطقة هو قوة مصر - التى أثبتتها في ميدان القتال - ليس ضعفها . وإذا كانت عودة مصر إلى الحرب هي الآن شيء لا جدوى منه .. فما الذى يرغم كيسنجر إذن على المجئ الآن ؟ ما الذى يضطره أصلا إلى مغادرة مكتبه في واشنطن وتلمس الوساطات ، في البداية وساطات إلى مصر . والآن وساطات إلى سوريا ؟ !

ثم إن الأمر في الواقع لم يكن يتعلق فقط بحرب جديدة قادمة .. ولكنه يتعلق أساسا بحرب انتهت فعلا وتضحيات كبرى بذلتها مصر وسوريا فعلا . ومواقف محددة تضامنت فيها الدول العربية فعلا . وحظر بترولى عربى قائم ومستمر فعلا . ودعم من دول أوروبا الغربية ودول عدم الانحياز فعلا . والقضية العاجلة هي أن هناك الآن مقابلا متكافئا مع وجود كل عوامل القوة هذه . إن التضحيات المصرية السورية . التى تحملها مدنيون وعسكريون منذ يونيو ١٩٦٧ . والمواقف العربية المحددة . هدفها هو الوصول إلى تسوية شاملة . وليس مجرد الفتات الذى يطرحه كيسنجر الآن باعتباره الاختيار الوحيد المتاح . والشئ الملفت حقا في الموضوع كله هو أن كيسنجر نفسه أول من يعرف بتزييف التشخيص الذى يوافقه عليه السادات هكذا بلا أى جدول ولا مناقشة .. بدليل أن كيسنجر نفسه لم يجرؤ قبل ذلك ولا بعد ذلك على استخدام تلك اللهجة مع أى ملك أو رئيس عربى آخر .

أيضا من الملفت تماما أن السادات . برغم هذا كله . يرد على كيسنجر بقوله : «لقد كان معك الحق تماما فيما قلت لى فى زيارتك السابقة قبل شهر . من أن السلام مع إسرائيل هو مجرد حاجز نفسى... لذلك فإننى أرجوك أن تنقل إلى جولدا مائير إننى أريد السلام مع إسرائيل فعلا . وسوف أسير فى طريقي هذا . منفردا لو لزم الأمر . ولكن إسرائيل يجب أن تساعدنى بعض الشيء» !

وهنا. فإن كيسنجر لم يوضح في مذكراته أبدا ما هو نوع تلك «المساعدة» التي يريجوها السادات ببساطة هكذا من جولدا مائير. عن طريق «صديقه» هنري كيسنجر. خاصة وأن إسرائيل في تلك اللحظة ذاتها تحتل الأراضي المصرية غرب قناة السويس. وتهدد بقتل الجيش المصرى الثالث من الجوع.. !

لكن كيسنجر يسجل أن السادات سأله : هل تعتقد أن جولدا مائير (رئيسة وزراء إسرائيل) قوية بما يكفي ليعمل السلام معها..؟

رد عليه كيسنجر : إذا كانت قوة فرد واحد هي الشيء الوحيد المطلوب.. إذن فلتعتبر من الآن أن جولدا مائير هي الرجل الذى تبحث أنت عنه.. !!

كانت إجابة كيسنجر هذه فى الواقع تهكمية وساخرة بما فيه الكفاية. فهو أول من يعرف أن الصراع العربى الإسرائيلى من البداية لم يكن بهذا القدر من الاستهتار والاستخفاف مطلقا بما يسمح لرجل واحد فى مصر، أو امرأة واحدة فى إسرائيل، بتغيير مجراه هكذا فى لحظة تجلى كما يسمى السادات. إن آلاف الشهداء المصريين الذين قتلهم إسرائيل فوق الأرض المصرية كانوا تعبيراً عن صراع جاد جدا.. يقرر مصير الشرق الأوسط نفسه لسنوات عديدة تالية - بما فيه مصير مصر نفسها.

ثم يسترسل كيسنجر فى مذكراته مسجلا تلك الطلبات والرجاءات المثيرة للتأمل من جانب السادات فى تلك اللحظات الحاسمة بعد حرب كبرى سجل فيها الجيش المصرى أروع انجازاته. وحانت لحظة ترجمة تلك الإنجازات إلى نتائج سياسية يتحمل السادات بمفرده مسئوليتها.

يقول كيسنجر : إن السادات قال لى. بلا مناقشة. إنه يوافقنى على حضور مصر إلى مؤتمر جنيف.. حتى ولم تحضر سوريا.. ويوافقنى على تأجيل بحث أى اتفاق لفض الاشتباك إلى ما بعد المؤتمر.. ويوافقنى على عدم الإشارة إلى القضية الفلسطينية من أساسها طوال مرحلة فض الاشتباك !

لكن. بينما كان كيسنجر يحصل على كل هذه التنازلات مرة واحدة من جلسة واحدة أخرى مع السادات، كان الرئيس الأمريكى نيكسون يعمل على مستوى آخر فى واشنطن.

لقد استدعى نيكسون السفير السوفيتي في واشنطن فجأة إلى مقابله في اجتماع خاص معه في البيت الأبيض . وهو حدث غير عادى بتعبير كيسنجر . وكما قرأ كيسنجر في البرقية التي وردت إليه في مكتبه في واشنطن فإن : «الرئيس أمر قبل دقائق باستدعاء السفير دوبرينين لكي يجتمع به بمفرده . لقد أشار الرئيس بصفة عامة إلى إنه يريد التحدث معه عن الشرق الأوسط . ولكنه لم يحدد أكثر من ذلك . لقد جاء دوبرينين فعلا . واجتمع بالرئيس لنحو نصف ساعة . وانصرف لتوه . وقد سألت دوبرينين عن كيف سارت المقابلة . فقال إنها كانت طيبة جدا . وأنها واحدة من أكثر مقابلاته مع الرئيس بعثا على الرضا والارتياح » .

وهنا يسجل كيسنجر انزعاجه الشديد من إعلان تلك المقابلة بحجة أنها : «تحول رئاسي لتقوية علاقاتنا مع السوفييت . في نفس اليوم الذي أخبرني فيه السادات أنه يخطط لإنهاء وإلغاء المعاهدة المصرية السوفيتية» .

لكن الأمر لا يتعلق بالسوفييت في الواقع . وإنما يتعلق بإسرائيل . فكيسنجر حريص على أن يحتكر وحده التفاوض بين إسرائيل والعرب . لأنه يرى الفرصة ذهبية أمامه للحصول على تنازلات ضخمة لحساب إسرائيل حيثما أمكن ذلك . إما في ظل تحرك من نيكسون . وفي وجود أطراف أخرى سواء كانوا السوفييت أم دول أوروبا الغربية . فإن موقف العرب سيكون هو الأقوى .

لذلك فإن كيسنجر يبرق فوراً إلى صديقه الكسندر هيج كبير موظفي البيت الأبيض . وإلى نائبه . يجرهما محاولة استخلاص أية معلومات بشأن ما ناقشه الرئيس نيكسون مع السفير السوفيتي . وحتى لا يبدو قلق كيسنجر مفرطاً وملفتاً . فإنه في برقيته يتحجج بالسادات قائلاً : «إن السادات ينظر شذراً إلى أى اتصال أمريكي سوفيتي باعتباره تواطؤاً...!» .

وحتى لا يكون هناك أى لبس في أن قلق كيسنجر يتعلق أساساً بإسرائيل . وليس بالسوفييت . فإنه يسجل في مذكراته هذه فرحته الطاغية لأن الكسندر هيج نجح في عرقلة إتمام مقابلة أخرى طلبها الرئيس نيكسون مع السفير السعودي في واشنطن . إن الاجتماع بالسفير السعودي معناه الحديث عن الحظر البترولي العربي وبالتالي . مثلاً حدث مع

السفير السوفيتي . الحديث عن ضرورة التسوية الشاملة التي تقوم على انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ يونيو ١٩٦٧.

فى اليوم التالى . الجمعة ١٤ ديسمبر . توجه كيسنجر من جديد إلى استراحة السادات الجديدة بالقناطر الخيرية . حيث يفترض أن يكون موضوع المناقشة هو فض الاشتباك على الجبهة المصرية . لقد طلب السادات من كيسنجر التقدم بخطة لهذا الغرض . حيث كانت ما تزال تراوده أمنية أن يكون هناك شيء يمكن تسميته «خطة كيسنجر» .

وقال له كيسنجر : «إن من الخطأ أن تتوقع منى برنامجا محددا وسريعا للتنفيذ . وبدلا من ذلك فلنتكلم الآن فى مبادئ عامة .. مثل تخفيض القوات المسلحة . وقبول مصر لوجود قوات من الأمم المتحدة .. الخ . أما عن وجود شيء محدد ، فعليك أن تنتظر إلى أن أحضر أنا فى زيارة تالية فى الشهر القادم . بعد أن تحضر مصر مؤتمر جنيف أولا .. !

مع ذلك . فبعد الغداء . قام السادات باستدعاء الصحفيين والمصورين لكي يلتقطوا له الصور مع «الصديق» كيسنجر . وتوجه أحد الصحفيين الأمريكيين بالسؤال إلى السادات قائلا : هل أنت مازلت تأمل فى التوصل إلى اتفاق لفصل القوات قبل الكريسماس (أى خلال عشرة أيام)؟.

وبكل ثقة وتأكيد استطاع السادات التظاهر بهما . جاء رده . نعم .. نعم . !
وهنا يعلق كيسنجر قائلا : إن السادات . وهو يجيب تلك الإجابة بينما أنا إلى جانبه ، كان يعرف جيدا أنه اتفق معى لتوه - داخل الغرفة المغلقة - على أن شيئا من هذا لن يحدث إلا بعد زيارتى التالية للمنطقة فى الشهر التالى - يناير .

ويعلق كيسنجر متهمكا : لكن . يبدو أن السادات لم يكن قد تعلم بعد كيفية التعامل مع الصحافة الأمريكية الصاخبة ! ذلك أن الصحفى الأمريكى لم ينشر إجابة السادات .. لأنه راجعها فعرف أنها غير صحيحة !.

على أى حال ، فقد سافر كيسنجر من القاهرة إلى الرياض حيث كرر الملك فيصل موقفه من جديد : لا بد من انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ يونيو ١٩٦٧ . وفى اليوم التالى . السبت ١٥ ديسمبر . سافر كيسنجر إلى محطته الرئيسية فى رحلته

هذه المرة : دمشق سيتباحث مع الرئيس السوري حافظ الأسد لأول مرة.
ولأن كيسنجر في النهاية وزير خارجية . فقد ترك الرئيس السوري وزير خارجيته
عبد الحليم خدام يتفاوض أولا مع كيسنجر لاستكشاف أفكاره . بعدها تم استدعاء كيسنجر
لمقابلة الأسد.

إن كيسنجر وجد في مصر السادات يتفاوض معه بمفرده . بغير وزير خارجية
ولا مستشارين ولا خبراء ولا بدائل تتم مواجهته بها . ولكن كيسنجر لن يحصل مطلقا على
مثل تلك «الامتيازات» الخارقة في أى بلد عربي آخر.. من الجزائر إلى السعودية.
والآن وقد بدأ كيسنجر مباحثاته لتوه مع الرئيس السوري حافظ الأسد ، فإنه يسجل
في مذكراته : «من البداية ، كان واضحا لي أن الرئيس الأسد لا يمارس سلطاته بشكل
مطلق كما يفعل السادات . إنني لا أتذكر مطلقا أن السادات قد تعلل بوجود عقبات داخلية
تمنعه من قبول أفكارى وجعلها أساسا لسياسته .. لقد كان السادات يتصرف معي بذاته .
وباسمه هو . الأمر الذى يعنى أنه يقول لي عمليا إنه هو وحده المسئول عن مصر والمتصرف
في أقدارها . أما حافظ الأسد فلم يدع لنفسه مطلقا مثل تلك السلطات المطلقة في أى نقطة
من تفاوضي معه .. لقد كان تكتيكه هو أن يفتح التفاوض معي ببيان للموقف السوري على
أقصى درجة من التطرف . لكي يختبر أولا ما يحمله الطريق . إنه ربما يسمح لنفسه بعد
ذلك بالعودة إلى ما هو قابل للتحقيق . لكنه . وهو يفعل ذلك : يقاتل بضراوة وشراسة .
بما يجعل الطرف الآخر متأكدا من أن سوريا لن تقدم أى تنازل إلا بعد أن تحصل على
عمل مرتفع للغاية . الأمر الذى يؤدي بالطبع إلى ردع الطرف الآخر (الولايات المتحدة في
حالتنا هذه) عن توقع أى تنازلات زائدة من سوريا . إن هذا التكتيك التفاوضي من جانب
الرئيس الأسد كان نفس التكتيك الذى يتبعه الإسرائيليون معي .. ثم .. بمجرد أن يعترضني
الأسد تماما ويعرف حقيقة ما أحمله إليه . فإنه يستدعي على الفور مجموعة من كبار
مساعديه ومستشاريه المقربين . بمن فيهم كبار القادة العسكريين في الجيش . وهنا يعرض
الرئيس الأسد أفكارى التى انتهينا إليها . وفي تلك اللحظة يبدأ كل واحد من مساعدي
الرئيس الأسد فى اعتصامى من جديد . بادئين بالرفض المتطرف لأفكارى . وهكذا تبدو

المسألة وكأننا نبدأ من جديد لكى نعيد الجولة التى كنت قد ظننت أننا قد انتهينا منها . ويعلق كيسنجر قائلا: «فى الحقيقة، فإن الرئيس الأسد كان يخدم بذلك أغراضه تماما كرئيس دولة. إن زملاءه يصحون فى كل مرة جزءا حقيقيا من عملية التفاوض. فكل منهم أمامه الفرصة لكى يعارضنى. وأيضا لكى يعترض على الرئيس الأسد نفسه برغم أنهم نادرا ما فعلوا ذلك... ولقد أصابنى هذا الأسلوب التفاوضى السورى بالأرق لىالى عديدة. خاصة عندما بدأت رحلاتى المكوكية لفض الاشتباك على الجبهة السورية فيما بعد» .

ويختتم كيسنجر تحليله لشخصية الأسد التفاوضية بقوله : «لم يحدث أبدا أن فقد الرئيس الأسد فى تفاوضه معنى جرأته وجسارته مطلقا. ففى كل مرة كان يتفاوض معى بجرأة وصلابة بمثل ما يفعل مقامر يريد أن يتأكد أولا من أنه قد استخرج من جيبي آخر تنازل أملكه» .

إن كيسنجر يسجل تلك الكلمات فى مذكراته. من قبيل تحليل سلوك كل أولئك الذين يتفاوض معهم. ذلك لأن شخصية الرئيس وسلوكه. وعلاقته بمعاونيه. وتصرفاته أثناء عملية التفاوض. والمدى الذى يسمح فيه لنفسه بالمقاومة على تعهدات هلامية. ومدى استعداداه لتقديم تنازلات بلا مقابل. كل تلك عوامل تدخل تماما فى صميم عملية التفاوض السياسى نفسها.. بل وتتوقف عليها كثيرا خلاصة المفاوضات.

وبرغم أن كيسنجر يسجل أن الإسرائيليين كانوا يتفاوضون معه بنفس أسلوب السوريين.. إلا أنه فى حالة سوريا لا يخفى ضيقه التام بهذا الاعتصار الذى يمارسونه له.. بينما فى حالة إسرائيل. هو يعتبر ذلك منهم «إيمانا بحيوية مصالح بلدهم» !

والواقع أن هذا الأسلوب التفاوضى. ليس إسرائيليا.. ولا هو سورى. إنه ألف باء التفاوض السياسى. إنه هو الذى يحدد الفارق بين سلوك صاحب عزيمة. يتصرف فيما يملكه.. وبين سلوك رئيس دولة. يعرف أن ما يوافق عليه قد يؤثر بفداحة فى مستقبل شعب بأكمله وبلد بأسرها. فالخطايا التى يرتكبها رئيس دولة.. لن يدفع ثمنها هو أو أسرته.. ولكن ستتحمل ثمنها الأجيال التالية له بعد رحيله. لذلك يخضع دستور أى دولة. رئيسها. للحساب العسير عن كل خطوة تفاوضية يقوم بها.. حتى لا تدخل الدولة فى التزامات فادحة تحت أى ظرف من وراء ظهرها.

وهكذا. ففي تلك المواجهة الأولى بين كيسنجر والأسد في ١٥ ديسمبر. كان كل منهما يحاول اختبار الآخر. قبل أن يقفز إلى نتائج. لقد ترك الرئيس الأسد كيسنجر ليتكلم أولاً ويشرح الأفكار التي يحملها معه. إن كيسنجر يريد الترويج لفكرة انعقاد مؤتمر جنيف من حيث هي. وكأن انعقاد المؤتمر أصبح هدفاً في حد ذاته. بصرف النظر عن مضمونه. ثم يقول كيسنجر إن الرئيس الأسد عندما علق على فكرة مؤتمر جنيف. فإنه اكتفى بأن يترك لدى انطباعاً لا شك فيه.. بأن سوريا لن تموت إذا لم ينعقد مؤتمر جنيف. فحضور مؤتمر جنيف ليس في حد ذاته حلماً طامحاً على تفكير سوريا.

بعد ذلك بادره الرئيس حافظ الأسد بسؤال مباشر ومحدد. قائلاً: قبل أن نحدد نحن هنا. في سوريا. أي موقف.. أريد أن أستمع منك أولاً إلى الصورة التي تراها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للموقف..

وأجابه كيسنجر: إننا نفضل الاتفاق معكم عن الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي. لقد وضع السوفييت مشروعات محددة وخطة للسلام الشامل - وأنا تفاديتها. هناك فقط اتفاق بيننا على نقطة واحدة. هي انعقاد مؤتمر جنيف.. ولكن ليس بيننا اتفاق على المضمون بالنسبة لأي قضية. فإذا قيل لكم (من السوفييت) غير ذلك فإنه غير صحيح. أما بالنسبة للنتيجة التي سيسفر عنها مؤتمر جنيف فالذي سيحددها هو نحن وأنتم فقط.

وهكذا كانت خلاصة ما يريد كيسنجر أن يقوله للرئيس السوري هو أن على سوريا أن تبتعد عن الاتحاد السوفيتي. فلا طريق سوى الحل الأمريكي - أي نفس ما قاله كيسنجر للسادات من قبل. ولكن بشكل مهذب ومخفف للغاية.. فكيسنجر مازال يستكشف.

لكن الرئيس السوري منع كيسنجر من الاسترسال في محاولته تلك. بأن قال له بحزم:- اسمع يادكتور.. إذا كان لنا أن نقرر أي شيء، بشأن علاقة سوريا بالاتحاد السوفيتي. فإننا سنفضل ذلك لأسباب سورية. وليس لأسباب أمريكية. فعلاقة سوريا بالاتحاد السوفيتي تحددها فقط مصالح سوريا وما تراه سوريا مناسباً لها. وليس ما تراه أنت مناسباً لكم. أما بالنسبة لعلاقتنا مع الولايات المتحدة. فإنها سوف تتوقف تماماً على ما تنجزه الولايات المتحدة عملياً بالنسبة لانسحاب إسرائيل من أراضينا المحتلة..

وأدرك كيسنجر أن سوريا - بعكس السادات في مصر - ليس لديها استعداد مطلقا للسير في طريق قبل أن تعرف نهايته مقدما. وهكذا استدار فورا إلى الموضوع العاجل بين يديه. وهو انعقاد مؤتمر جنيف الوشيك بعد ثلاثة أيام.

وظل الرئيس السوري حافظ الأسد يستمع إلى كيسنجر وهو يقرأ عليه مشروعات خطابات الدعوة المقترحة لمؤتمر جنيف. ثم اقتراحات تعديلها. وفي النهاية سأله كيسنجر : سيادة الرئيس.. هل هناك أى شىء تعترض عليه سوريا بالنسبة لصياغة الدعوة ؟ هل تريد أن نحذف جملة أو نضيف جملة.. مثلا ؟

ورد عليه حافظ الأسد : إننى لا أعترض على أى شىء، مما قلته أنت أو قرأته حالا. عندى فقط اعتراض واحد : من أين قررت أنت أن سوريا سوف تحضر مؤتمر جنيف؟!

يقول كيسنجر : «إننى فى البداية. صعقت تماما من رد الرئيس السوري» .. فيبدو أن احتمال عدم حضور سوريا مؤتمر جنيف كان غير وارد على الإطلاق فى تقديرات كيسنجر. لكن حافظ الأسد لم يترك له فرصة للاستمرار فى ذهوله طويلا. فأضاف قائلا: إن ما يهمنا فى سوريا بالنسبة لمؤتمر جنيف ليس إجراءات انعقاده.. ولا جملة تضاف هنا أو تحذف هناك من خطاب الدعوة. إننا سنحدد موقفنا هنا فى سوريا بناء على الإجابات الأمريكية أولا على ثلاثة أسئلة محددة هى :

أولا. هل توافق الولايات المتحدة رسميا على أن سوريا لا تستطيع التنازل عن شبر واحد من أراضيها المحتلة ؟.

ثانيا. هل توافق الولايات المتحدة معنا فى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل بغير الشعب الفلسطيني ؟.

ثالثا. هل المطلوب منا أن نذهب إلى مؤتمر جنيف لتحقيق هدف يتمشى مع النقطتين السابقتين.. أو إنك تريد منا الذهاب إلى جنيف. فقط لكى نفكر ونفكر.. ونظل نفكر ونفكر.. بغير التوصل إلى حل جذرى ؟ !

أدرك كيسنجر على الفور أنه. بتلك الأسئلة. قد أصبح فى موقع الدفاع. إن احتمال جرجرة سوريا. عمياء هكذا كما يريد كيسنجر. إلى جنيف.. هو احتمال غير قائم بالمرة.

فأى إجابة يقدمها كيسنجر على تلك الأسئلة المحددة سوف تكشف على الفور جوهر ألعيبه من البداية لخدمة إسرائيل على حساب المصالح العربية. وهكذا. يقر كيسنجر نفسه في مذكراته معلقا بقوله : «إن أى محاولة من جانبي للإجابة بدقة عن تلك الأسئلة كانت ستجهز عملية السلام. مع إسرائيل. من قبل حتى أن تبدأ» .

فى نفس الوقت فإن الرئيس الأسد يستمر فى مواجهته لكيسنجر قائلا : «يجب أن تعرف أن مجرد قيامنا ببدء المحادثات. فى جنيف. هو خسارة لنا وتنازل من جانبنا». لقد كان الأسد يريد أن يقول بكلمات أخرى لكيسنجر : إن لعبتك مكشوفة تماما. فأنت تريد انعقاد مؤتمر جنيف كهدف فى حد ذاته. لأنك تريد أن تكسب لإسرائيل سابقة التفاوض المباشر مع العرب على هذا المستوى الرفيع. فإذا كانت إسرائيل محتاجة إلى هذا التنازل العربى حقا.. فيجب أن يكون المقابل هو التوصل إلى اتفاق لفض الاشتباك.. قبل أن ينعقد مؤتمر جنيف.. وليس بعده.

ثم قال حافظ الأسد لكيسنجر : إذا أراد الآخرون (يقصد السادات والملك حسين) أن يذهبوا إلى جنيف بلا مقابل.. فهذا شأنهم.. أما سوريا فإنها لن تعطى هذا التنازل الضخم إلا إذا حصلت أولا على مقابل محدد له يؤدى إلى انسحاب إسرائيل.

وحينما رأى كيسنجر الموقف السورى كذلك. فإنه لم يجرؤ مطلقا على أن يطلب من سوريا الطلب الآخر الذى تتمناه إسرائيل. وهو أن تفرج سوريا عن أسرى الحرب الإسرائيليين لديها. فبلا اتفاق محدد للانسحاب الإسرائيلى.. لا تنازل. ولا جنيف. ولا إفراج عن الأسرى الإسرائيليين.

وهكذا خرج كيسنجر من دمشق بخفى حنين. لقد اتجه إلى إسرائيل وهو يفكر فى كيفية إنقاذ ما يمكن إنقاذه حتى يتحقق له ما كان يحلم به طويلا. وهو أن يكون مؤتمر جنيف أول تفاوض عربى مباشر مع إسرائيل منذ قيامها على المستوى السياسى. إن الملك حسين وافق على حضور المؤتمر.. وبذلك فطالما ضمن كيسنجر حضور مصر والأردن.. إذن فهو يستطيع أن يستغنى عن سوريا.. مؤقتا (برغم معرفته المؤكدة مسبقا بأن سوريا ستحصل على ما تريده فى النهاية. لأنها تستخدم جيدا أوراق القوة المتاحة فى يديها).

وبعد زيارة قصيرة إلى لبنان، اتجه كيسنجر أخيراً إلى إسرائيل في ١٦ ديسمبر. بالطبع إسرائيل سوف تحضر مؤتمر جنيف، ولكنها تريد، كالعادة، أن توقع مذكرة تفاهم رسمية مع كيسنجر حتى لا تفاجأ إسرائيل بعد ذلك بأي شيء لم تخطط له مقدماً. وهكذا، ظل فريق التفاوض الإسرائيلي برئاسة جولدا مائير يتباحث مع كيسنجر لمدة خمس ساعات لكي تركز نقاط مذكرة التفاهم على ما يلي: إن دور السكرتير العام للأمم المتحدة محصور في افتتاح المؤتمر.. ولا إشارة في خطاب الدعوة إلى «اللسطينيين».. والتفاوض سيتم بين إسرائيل وكل وفد عربي منفصلاً عن الوفد العربي الآخر.. والمؤتمر سيتأجل بعد بضع جلسات قليلة.. الخ.

وفي النهاية عقد مجلس الوزراء الإسرائيلي اجتماعاً لمناقشة ما تم التوصل إليه في مذكرة التفاهم هذه، ثم بعدها أعلنت إسرائيل رسمياً أنها ستحضر مؤتمر جنيف. في اليوم التالي، قبل أن يغادر كيسنجر إسرائيل، اجتمع الوفدان لمناقشة احتمالات الفصل بين القوات وفض الاشتباك على الجبهة المصرية - اجتماع استمر أربع ساعات. وحتى تتذكر رئيسة وزراء إسرائيل مرة أخرى الخدمات الجليلة من رجلها الأول في واشنطن، فإن كيسنجر يروي في مذكراته إنه شرح لها «أسلوب الخطوة / خطوة» باعتباره وسيلة لمنع تشكيل ائتلاف وتحالف ضد إسرائيل». وبالطبع، فإن جولدا مائير تفهم وتقدر.. الفارق الخطير بين «الخطوة خطوة».. وبين التسوية الشاملة.

وهكذا انعقد مؤتمر جنيف فعلاً يومي ٢١ و ٢٢ ديسمبر وحضره وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والسكرتير العام للأمم المتحدة، ثم تأجل لأجل غير مسمى.

كانت الفكرة من مؤتمر جنيف من البداية قد ولدت أثناء حرب أكتوبر. وبعد أن فشلت إسرائيل تماماً في وعدها لكيسنجر بأن تحسق الجيش المصري الثالث خلال «ثلاثة أيام» لم تتحقق مطلقاً. وهكذا، اضطرت الولايات المتحدة إلى أن تلتزم مع الاتحاد السوفيتي بعقد مؤتمر للسلام في جنيف تحت رعاية وإشراف الدولتين العظيمين.. يكون الهدف منه هو الوصول إلى التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي.. تسوية تقوم في جوهرها على انسحاب إسرائيل

الكامل من الأراضي العربية التي تحتلها منذ ست سنوات. لقد وافق كيسنجر وقتها مضطرا على فكرة المؤتمر، لكي يضمن أولا إيقاف الحرب.. وإعطاء الفرصة لإسرائيل لكي تسترد أنفاسها من الانهيار الذي أصابها به المقاتل المصري في سيناء والسوري في الجولان.

لكن، بمجرد أن توقفت حرب أكتوبر فعلا - بدأ كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي يعمل لتفريغ فكرة مؤتمر جنيف من مضمونها. فالاتحاد السوفيتي سيكون قوة «معوقة للسلام» في مفهوم كيسنجر - إذا استمر في تأييده لضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة. إن السوفييت بذلك يكونون قوة ضاغطة على كل من إسرائيل والولايات المتحدة لحساب «الراديكاليين العرب» .. و «المتطرفين العرب» .. وكل تلك الأوصاف التي يطلقها كيسنجر على كل عربي يتمسك بالانسحاب الإسرائيلي الكامل!!

وقد حاول كيسنجر أكثر من مرة جرجرة الاتحاد السوفيتي إلى فخ الابتعاد قليلا عن الموقف العربي.. ففشل. وهنا قرر أن يجرب تكتيكاته من الجانب الآخر - الجانب العربي. وهنا اكتشف كيسنجر أن الأمر أسهل كثيرا، لأنه رأى السادات في مصر أكثر من متعاون معه. فهو يقبل تفسيراته وأفكاره وخطته لفك الحصار الدولي عن إسرائيل.. بلا جدل ولا مناقشة. وأكثر من ذلك.. كان السادات هو الذي تطوع بالتعهد لكيسنجر بالابتعاد عن الاتحاد السوفيتي.. وعن التسوية الشاملة.. وعن تأييد أوروبا الغربية ودول عدم الانحياز. وبعد أن شكا السادات إلى «صديقه» كيسنجر من العسكريين المصريين.. وتعهد له بالقضاء على ما اسماه السادات «أسطورة جمال عبد الناصر» .. زاد السادات على هذا كله بأن تعهد لكيسنجر بأنه لن يحارب إسرائيل مرة أخرى.. تاركا مصير الجيش الثالث في سيناء معلقا في يد «الصديق» كيسنجر.. وإمداداته الغذائية تخضع للتفتيش كل يوم بواسطة العسكريين الإسرائيليين على طريق السويس.

وكانت المعلومات المتوفرة لدى الولايات المتحدة تؤكد أن العسكريين المصريين يرون في هذا الوضع الغريب إهانة للعسكرية المصرية. ومن ثم فإنهم كانوا يلحون على السادات للسماح لهم بتصفية الموقف عسكريا. لكن نفس المعلومات أكدت للولايات المتحدة أيضا أن السادات لن يسمح لهم بذلك مطلقا.

وأصبح واضحا أن كيسنجر، وهو اليهودى الصهيونى المتعصب لإسرائيل. يسعى إلى تحقيق هدفين متكاملين : إذلال الجيش المصرى عسكريا وسياسيا عقابا له على أدائه البطولى ضد إسرائيل.. لكن فى نفس الوقت مع الاحتفاظ بالسادات فى السلطة بمصر.

من ناحية أخرى كانت هناك ضغوط عديدة على الولايات المتحدة للتحرك دبلوماسيا. فهناك أولا الحظر البترول الذى فرضته الدول العربية على الولايات المتحدة وهولندا. مقترنا بتخفيضات شهرية فى الإنتاج بالنسبة للدول الأخرى. وذلك إلى أن تلتزم إسرائيل بالانسحاب الكامل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وبالحقوق السياسية الكاملة للشعب الفلسطينى. ثم إن دول أوروبا الغربية - الحليفة للولايات المتحدة - قد رفضت تماما تكتيكات كيسنجر لعزل الاتحاد السوفيتى. والواقعة بين مصر وسوريا. وأصرت على ضرورة الاتجاه فورا إلى التسوية الشاملة.. وليس تلك الخطوات الصغيرة التى يستهدف بها كيسنجر شفاء إسرائيل من الانهيار النفسى بسبب حرب أكتوبر. وأصدرت دول السوق الأوروبية المشتركة بيانا رسميا. لكى تؤكد علنا ورسميا انفصالها عن تحركات كيسنجر فى الشرق الأوسط.

وقد وصل الأمر بإدوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا فى حينها إلى أن يقول للصحفيين الأمريكيين : إن حكومتكم ظلت تحذرننا طوال السنوات الست السابقة لكى نبتعد عن الجهود الدبلوماسية الخاصة بالشرق الأوسط. ولذلك تركنا لها المسرح طوال ست سنوات.. فكانت النتيجة الحتمية هى حرب أكتوبر وحظر البترول. والآن.. نحن لن نكرر غلطة الوقوف متفرجين مرة أخرى.. وسوف نصر على انسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧. ولقد كانت هناك مصلحة أمريكية فى تحقيق تقدم ملموس عن طريق مؤتمر جنيف.. لكن كيسنجر كان هو الذى نجح فى تفرغ المؤتمر تماما من مضمونه. وهكذا انعقد مؤتمر جنيف فى ٢١ ديسمبر (١٩٧٣) وانقض بعد يومين. وتحول الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر إلى مجرد متفرج.. فسوريا رفضت الحضور.. بينما السادات قبل زهاب مصر إلى هناك بلا قيد ولا شرط. مؤكدا أنه لا يريد أى دور للاتحاد السوفيتى.

وعندما اشتكى السوفييت إلى الرئيس الأمريكى نيكسون من مراوغات كيسنجر معهم وحرصه على استبعادهم. ورد كيسنجر على جروميكو وزير الخارجية السوفيتى متتصلا من

ذلك بقوله : إن السادات ، وليس نحن ، هو الذى لا يريدكم .. !
وهكذا ، فبرغم أن مؤتمر جنيف قد تم نسفه من أساسه ، إلا إنه من بين ما تمخض عنه استجابة لطلبات إسرائيل وتكتيكات كيسنجر ، هو تشكيل لجنة عمل عسكرية مصرية إسرائيلية . تثبت فكرة المفاوضات المباشرة التى يريد بها كيسنجر لحساب إسرائيل ، ولكى تعطى اجتماعاتها انطبعا وهما بوجود حركة ما .. بينما كيسنجر والسادات وإسرائيل يريدون انجاز العمل الحقيقى كله فيما بينهم .. بعيدا عن جنيف .. والأمم المتحدة .. وأوروبا الغربية .. والاتحاد السوفيتى .. وسوريا - شريكة مصر فى حرب أكتوبر .
وكان كيسنجر يريد التوصل بسرعة إلى اتفاقية لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل .. تكون ملائمة لإسرائيل لأبعد مدى . حتى يكون هذا فى حد ذاته عاملا ضاغطا إضافيا على سوريا . وسابقة تلتزم سوريا بعد ذلك بالانقياد خلفها .
وهكذا ذهب موسى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى إلى واشنطن فى الرابع من يناير (١٩٧٤) حاملا معه المشروع الإسرائيلى الرسمى . الذى تأمل إسرائيل أن يبدأ منه مفاوضاته التالية مع السادات .

وهكان هذا المشروع الإسرائيلى «الافتتاحى» ينص على :

- ١ - تبقى مصر فى الأراضى التى حررتها فى سيناء . فى شريط طوله عشرة كيلو مترات تقريبا بمحاذاة الضفة الشرقية لقناة السويس .
- ٢ - تنسحب إسرائيل من «الجيب» الذى توجد فيه غرب القناة . وتنسحب فى الشرق لتبقى فى غرب مضائق سيناء محتفظة بها تحت احتلالها .
- ٣ - ترابط قوات من الأمم المتحدة فى الوسط . فيما بين الخط المصرى والخط الإسرائيلى بسيناء . فى شريط عرضه هو الآخر عشرة كيلو مترات تقريبا بمحاذاة الخط المصرى من الشمال إلى الجنوب ، فتصبح على هذا النحو فاصلا بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية .
- ٤ - تلتزم مصر بتخفيض وسحب قواتها فى منطقة الضفة الشرقية للقناة . لتتحول إلى قوة رمزية مكونة من ثلاث كتائب (حوالى ١٨٠٠ جندي) بغير دبابات أو مدفعية أو دفاع جوى أو سلاح ثقيل عموما .

٥ - إلى جانب ذلك تلتزم مصر بتخفيف وسحب قواتها غرب قناة السويس . فبعرض ثلاثين كيلو مترا بطول الضفة الغربية لا يكون لمصر أكثر من ثلاثمائة دبابة . وبلا دفاع جوى .

إلى جانب ذلك تريد إسرائيل ضمانات سياسية مثل تعهد مصر بتطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة . والسماح بعبور البضائع الإسرائيلية بها.. الخ.

وكان أهم ما يحققه هذا المشروع الإسرائيلي فى الواقع هو القضاء نهائيا على أى اختيار عسكري أمام مصر فى المستقبل . فمصر لن تسحب فقط قواتها التى عبرت إلى سيناء بواسطة حرب كبرى . ولكن عليها أيضا أن تزيل حائط الصواريخ الشهير الذى كانت قد أقامته بتضحيات جسيمة على امتداد الضفة الغربية لقناة السويس سنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ قبل وفاة جمال عبد الناصر . وهو الذى وفر الحماية الكاملة للعبور المصرى فى سنة ١٩٧٣ .

وكانت الفكرة الأخرى فى هذا المشروع الإسرائيلى هى أن الجندى الإسرائيلى قد ذاق طوال حرب أكتوبر مرارة الاشتباك وجها لوجه مع الجندى المصرى فى سيناء . فى أول حرب حقيقية يشترك فيها الجيشان المصرى والإسرائيلى . ونتيجة للأداء الضارى المدهش للجيش المصرى فى الحرب . والانهيار الذى أصيب به الجيش الإسرائيلى خصوصا خلال الأيام الأولى . فإن إسرائيل تريد الآن أن تمنع الجيش المصرى بأى ثمن من احتمال الالتحام معها مرة أخرى لتحرير الأرض المصرية فى سيناء وطرد الاحتلال الإسرائيلى منها بقوة السلاح .

من هنا جاء الإصرار الإسرائيلى فى المشروع على المجئ بقوات من الأمم المتحدة لتكون فاصلا فى سيناء بين الجيشين . فبهذا الشكل تستمر إسرائيل فى احتلال تسعين بالمائة من سيناء محتمية فى قوات الأمم المتحدة التى تفصل بينها وبين الجيش المصرى .. بينما الجيش المصرى نفسه يصبح مشلولاً عن أى تحرك لتحرير أراضيه فيما لو احتاجت مصر إلى ذلك .

لكن الفكرة الأكثر خطورة فى هذا المشروع الإسرائيلى كانت شيئا آخر فوق هذا كله . شيئا يمثل بالفعل مؤامرة كبرى على الجيش المصرى وقدراته ومعنوياته . فمعنى المشروع الإسرائيلى ببساطة . هو أن مصر بعد أن عبر جيشها قناة السويس إلى سيناء فى حرب ظل ينتظرها ويضحى من أجلها طوال ست سنوات سابقة .. تصبح الآن ملتزمة بسحب جيشها المقاتل هذا إلى غرب قناة السويس مرة أخرى.. !

ويعترف كيسنجر في مذكراته هذه بتلك الحقيقة الأساسية قائلا : «إن النتيجة العملية لهذا المشروع الذى جاء به موسى ديان وقدمه إلى هـى انسحاب جميع القوات المسلحة المصرية التى عبرت قناة السويس أثناء الحرب . بحيث لا يبقى هناك سوى مجرد قوة رمزية من حوالى ١٨٠٠ جندى مصرى» .

فى تلك اللحظة . وبكلمات كيسنجر نفسه . فإن القوات المسلحة المصرية التى كانت موجودة فى سيناء فعلا . وعبرت إلى هناك بقوة السلاح . كانت تبلغ سبعين ألف جندى وسبعمئة وعشرين دبابة و ٩٩٤ قطعة مدفعية .

الآن تأمل إسرائيل فى إلزام مصر بسحب كل تلك القوات من سيناء إلى غرب القناة . وتعيدها إلى الخلف مرة أخرى متجردة حتى من دفاعها الجوى وشبكاتها الصاروخية التى ضحت مصر كلها فى سبيل إقامتها قبل ثلاث سنوات ونصف بتضحيات ضخمة من أموالها وأرواح شهدائها .

وبهذا الشكل . فإن هذا المشروع الإسرائيلى . لم يكن بأقل من اتفاقية استسلام مصرى بالكامل . إنه مشروع لا يقبله إلا مهزوم من دولة منتصرة . فإذا كانت إسرائيل قد عجزت عن فرض مثل تلك الشروط على مصر من خلال الحرب .. فالسخرية الشديدة أنها تأمل الآن على فرضها ضد مصر من خلال مفاوضات سلام يقوم بها رجلها الأول فى واشنطن : هنرى كيسنجر .

وتعبيراً عن الغل الشديد داخل كيسنجر ضد الجيش المصرى فإن أول تعليق صدر منه إلى موسى ديان على هذا المشروع هو : (هذه خطوة كبيرة إلى الأمام) .. وهو (مشروع طيب) .. ! إن موسى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى . وهو يعرض هذا المشروع على كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى فى واشنطن . كان يعرف أنه لا أمل مطلقا فى أن يقبل مواطن مصرى واحد . فما بالنا بجندي أو ضابط . بمثل هذا الاتفاق القادح . الذى يجرد مصر بكل بساطة من نتائج حرب أكتوبر . وكأن تلك الحرب لم تقع على الإطلاق . بل الأكثر من هذا . إن هذا المشروع يجعل مصر بعد أدائها العسكرى الرائع فى الحرب . تعود إلى موقف عسكرى أسوأ بكثير مما كانت عليه .. قبل الحرب .. !

كيف يمكن إذن ضمان مفاجأة الشعب المصرى . والقوات المسلحة المصرية بالذات بمثل هذا الاتفاق؟.

هذا هو السؤال الذى بدأ كل من موسى ديان وهنرى كيسنجر يعترضان ذهنيهما للبحث عن إجابة له خلال اجتماعهما المغلق فى واشنطن. إن كلا منهما يتبادل مع الآخر معلوماته العسكرية والسياسية عن مصر. الأول من خلال التقارير الواردة من الجبهة عن الموقف العسكرى الفعلى. والثانى من خلال الاجتماعين اللذين عقدهما مع السادات فى القاهرة.. وحرص السادات خلالهما على عدم وجود أى شاهد مصرى. أو محضر مكتوب. فمن خلال الضراوة المصرية فى الحرب حتى لحظتها الأخيرة. كانت إسرائيل متأكدة مسبقا من أنها لا تجرؤ - حتى - على مجرد التقدم بمثل هذا المشروع إلى أى عسكرى مصرى. ولكن، من خلال الموقف السياسى. كانت لإسرائيل تقديراتها الأخرى. منذ توصلت جولدا مائير إلى تحليلها الخاص الذى أبلغت به كيسنجر وهى تصرخ فى التليفون قائلة: إن الجيش المصرى الثالث يحاربنا بضراوة.. ولكن السادات بمفرده هو اليأس.

وكانت هناك أيضا تحليلات كيسنجر الخاصة لسلوك السادات وحديثه معه. فقد اشتكى السادات إلى كيسنجر بمرارة من العسكرين المصريين.. فضلا عن أنه قبل كل اقتراحات كيسنجر فوراً بلا جدل ولا مناقشة. ولا حتى محاولة تقديم بديل مضاد.

ويضيف كيسنجر قائلاً فى مذكراته هذه.. إنه اتفق مع موسى ديان على أنه لا توجد سوى ثلاث وسائل فقط.. يمكن من خلالها التقدم إلى مصر بهذا المشروع الذى تحلم به إسرائيل. الوسيلة الأولى هى: أن تتقدم إسرائيل بهذه الخطة إلى الوفد العسكرى المصرى (برئاسة العميد طه المجذوب) فى اجتماعات مجموعة العمل الإسرائيلية المصرية المشتركة فى جنيف. ولكن هذا يعنى - كما اتفق ديان وكيسنجر على الفور - إن الوفد العسكرى المصرى سوف يرفض هذا المشروع الإسرائيلى فوراً جملة وتفصيلاً.

ويضيف كيسنجر قائلاً: إن البيروقراطية المصرية (يقصد القوات المسلحة المصرية) سوف تحدد فوراً أوجه النقص والخلل فى هذا المشروع الإسرائيلى. ثم تترك السادات أن ينقض اعتراضاتهم أو يتحمل مسئولية رفضها. إن السادات قد يكون مستعداً لأن

يفعل ذلك، لكن هذا سوف يجعل الحياة بالنسبة له معقدة بلا ضرورة! .
هكذا إذن استبعد موسى ديان وكيسنجر تلك الوسيلة لأنهما متأكدان مسبقا من أن أى ضابط مصرى لن يقبل بها على الإطلاق. وهنا فكر كيسنجر وديان فى وسيلة ثانية، وهى أن يقوم كيسنجر بإبلاغ هذا المشروع الإسرائيلى إلى هيومان ايلتس، السفير الأمريكى الجديد فى مصر، بحيث يتم إبلاغه فى نفس الوقت ألا يطلع أحد فى مصر على هذا المشروع سوى السادات بمفرده.

ولكن.. بعد قليل استبعد ديان هذه الوسيلة أيضا. ويقول كيسنجر إن السبب فى ذلك هو أن : «هيومان ايلتس، سفيرنا فى القاهرة، ليست له سلطة التفاوض، كما أنه لا منافذ له داخل المشاورات الإسرائيلية». بكلمات أخرى : إن السفير الأمريكى فى القاهرة هيومان ايلتس ليس هو بعد الرجل الذى تثق إسرائيل تماما فى أنه رجلها..! بقيت وسيلة ثالثة وأخيرة، وهى فكرة مدهشة طرحها موسى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى على هنرى كيسنجر: لماذا لا يقوم كيسنجر نفسه-وهو اليهودى الصهيونى الذى تثق به إسرائيل كل الثقة- بالسفر إلى القاهرة؟ وكانت الفكرة مدهشة وجذابة تماما، لأنها - بكلمات كيسنجر - تضمن لإسرائيل أن: «أقدم أنا هذا المشروع الإسرائيلى إلى السادات شخصيا، وبنفسى، وعلى انفراد».

والمسألة الواضحة تماما فى هذه النقطة من مذكرات كيسنجر. هى أن كلا من ديان وكيسنجر متأكدان من أن العسكريين المصريين سوف يرفضون هذا المشروع الإسرائيلى. النقطة الثانية هى مدى اتفاق الطرفين - ديان وكيسنجر - على أن النقطة الجوهرية فى الموضوع ليست هى القيود الفادحة التى تتضمنها الخطة على مصر وقواتها المسلحة. ولكن النقطة الجوهرية هى كيفية ضمان تقديمها إلى السادات بمفرده. والحصول على رد إيجابى منه. قبل أن تتاح أى فرصة للعسكريين المصريين بمعرفة ما يجرى والاعتراض عليه.

بكلمات أخرى : إن الفرصة الوحيدة أمام إسرائيل للتقدم بمشروعها.. لن تتم إلا من خلف ظهر الجيش المصرى الذى حارب وعبر وضحي وعرف الحجم الحقيقي لإسرائيل فى ميدان القتال.

إن هذا يوضح لنا النقطة التى انطلقت منها فكرة جولات كيسنجر فى منطقة الشرق الأوسط. وهى الجولات التى عرفت فيما بعد باسم «دبلوماسية المكوك» .

وعندما وصل كيسنجر وموشى ديان إلى هذه النقطة. انطلقا منها إلى نقطة أخرى اتفق الاثنان عليها فوراً. وهى: إنه سيكون من الأفضل لو أن كيسنجر قدم هذا المشروع الإسرائيلى إلى السادات. وليس باعتباره مشروعاً افتتاحياً تتقدم به إسرائيل. ولكن باعتباره أقصى ما يستطيع كيسنجر استخلاصه من إسرائيل.. ! فبمثل هذا المدخل يتم ضرب عصغورين بحجر واحد.. فأولاً هذا يؤكد أن إسرائيل «عنيدة» و «صعبة» و تحتاج إلى مجهود لإقناعها .. إلى آخر الصورة التى يحاول كيسنجر ترويجه لإسرائيل ووجد من السادات استسلاماً كاملاً فى قبولها.. وثانياً - فإن هذا يعطى لكيسنجر دوراً أساسياً فى التفاوض بين السادات وإسرائيل.. يدعم شهرته. حيث إن كيسنجر نفسه يؤمن بحاجته الماسة إلى الشهرة باعتباره أول يهودى صهيونى يشغل منصب وزير الخارجية الأمريكية.

إن موشى ديان يريد أن يؤكد لكيسنجر أن إسرائيل تخدم رجالها.. خصوصاً هواة الأضواء منهم.. وأصحاب الخدمات السابقة.. !

ولكن. سرعان ما وقعت مفاجأة غير سارة بالنسبة لكيسنجر الذى اعتصر ذهنه مع ديان للتواصل إلى انجح طريقة لتوصيل المشروع الإسرائيلى إلى السادات.. بمفرده. فبينما ديان مستمراً فى مداولاته مع كيسنجر بواشنطن.. حدث أن تقدم الجنرال موردهاى جور رئيس الوفد العسكرى الإسرائيلى فى اجتماعات جنيف العسكرية. بتلك الخطة الإسرائيلىة إلى العميد طه المجدوب رئيس الوفد المصرى. وجاءت برقية إلى كيسنجر بذلك.. بينما هو يخطط مع موشى ديان لكيفية ضمان الحصول على موافقة السادات قبل أن يعرف الجيش المصرى بما يجرى.. !

وكما يتضح لنا من مذكرات كيسنجر هذه. فإن كيسنجر أصيب فوراً بالذعر من هذا التطور المفاجئ. فقال لموشى ديان على الفور: الآن.. كيف يمكن لى أن أذهب إلى السادات وأقول له إن هذا المشروع هو نتيجة لتفكير أمريكى إسرائيلى مشترك؟.. !

ورد عليه موسى ديان : اننى الآن أشعر بالمفاجأة أنا الآخر.. فيبدو أن العسكريين الإسرائيليين هم أكثر تعجلا مما توقعت.. ولكن. ما العمل...؟

قال كيسنجر فوراً : يجب أن تتصرف أنت بسرعة.. ليس بأن تجعل الحكومة الإسرائيلية تقدم خطة أخرى.. ولكن بمعالجة ما جرى فى جنيف بأى ثمن.. مع المحافظة على سرية ما اتفقنا عليه اليوم...!

وبالفعل.. تصرفت إسرائيل.. خلال ٤٨ ساعة. عاد ممثل الجانب الإسرائيلى ليعلن فى اجتماعات جنيف أن ما قدمه لم يكن مشروعاً. وإنما مجرد «صورة إيضاحية» ! ولعل الوفد العسكرى المصرى برئاسة طه المجدوب تصور يومها أن إسرائيل ربما عادت إلى رشدها.. تماماً مثلما تصور الوفد المصرى فى مباحثات الكيلو متر ١٠١ من قبل أن إسرائيل ربما فقدت رشدها.. !

فى نفس الوقت كان الرئيس الأمريكى نيكسون يبحث عن أى وسيلة لإنهاء الحظر البترول العربى. وكلما حدث ذلك كلما زاد انزعاج كيسنجر. فالحظر مرتبط بالقضية العربية. والقضية ستقود نيكسون بالضرورة إلى الضغط على إسرائيل. وقد حدث. فى ٧ يناير. أن علم كيسنجر من الكسندر هيج أن أحد كبار رجال البترول الأمريكى فى كاليفورنيا. استطاع أن يقدم لتوه مبعوثاً عربياً اجتمع به نيكسون بالفعل سرا. لمجرد أن قيل لنيكسون أن هذا المبعوث يستطيع أن يساهم فى الإسراع بإنهاء الحظر البترول العربى. ولم ينجح كيسنجر فى معرفة اسم ذلك المبعوث العربى السرى الغامض. لكن المهم أنه كان يصاب بالرعب والهلع كلما بدا له أن الرئيس نيكسون جاد فى فرض تسوية شاملة. أو يفكر فى ذلك. إن كيسنجر. وهو اليهودى الصهيونى المتعصب إلى إسرائيل.. والذى تعتبره إسرائيل رجلها المخلص فى واشنطن. يكاد يطير صوابه من فكرة إعادة إسرائيل إلى حدود يونيو ١٩٦٧ والاعتراف للشعب الفلسطينى بحقوقه السياسية. فإذا كان نيكسون باعتباره رئيساً للولايات المتحدة. يفكر فى المصالح الحيوية الأمريكية. فإن كيسنجر يفكر أولاً وأخيراً فى إسرائيل.. يريد بأى ثمن أن يحول هزيمتها العسكرية فى حرب أكتوبر إلى انتصار سياسى. وهكذا. فإن هدفه بسيط ولكن الطريق إليه معقد : إن هذه الثقة الضخمة

التي استردتها مصر في جيشها (وكذلك سوريا) يجب نسفها بسرعة حتى يعود العرب إلى حياتهم السابقة تحت رحمة الابتزاز العسكري الإسرائيلي.

وهكذا بدأ كيسنجر يحس أنه في سباق مع الوقت والزمن. لكي يحتكر في يديه عملية التفاوض مع السادات في مصر على وجه الخصوص. قبل أن يعود الرئيس نيكسون إلى التفكير في وسيلة لفرض التسوية الشاملة على إسرائيل.

وبالطبع كان المفتاح إلى هذا كله هو أن ينفرد كيسنجر مرة أخرى بالسادات بمفرده. طبقا لشورة وإصرار موسى ديان. وأصبح السؤال إذن هو : كيف يضمن كيسنجر إثارة حماس الرئيس نيكسون لفكرة السماح له بالسفر إلى القاهرة ؟ ما هي الحجة ؟ ومتى ؟.

لقد بادر كيسنجر على الفور إلى الاتصال بالسادات في مصر. معبرا له عن رغبته في المجئ «لسماع» آرائه - أى آراء السادات - في الخطوة التالية. وعلى الفور. جاء الرد الذي يريده كيسنجر يوم ٨ يناير. رد يقول فيه السادات : أرجوك أن تأتي إلى مصر فورا.. فأنا في انتظارك.. !

لقد كان هذا في حد ذاته شيئا ملفتا. أن يكون رئيس أكبر دولة عربية متاحا هكذا حسب الطلب أمام وزير خارجية دولة أجنبية.. وبغير أن يعرف على وجه التحديد ماذا سيأتي به هذا الوزير.. على الأقل لدراسته وتمحيصه قبل حضوره. وبالطبع استنتج كيسنجر من رد السادات السريع هذا ما كان يجب أن يستنتجه : إن السادات متلهف تماما على استقبال «صديقه» كيسنجر في أى وقت يحلو لكيسنجر نفسه. إنها علامة أولى مباشرة. لكن. تبقى هناك عقبة أخرى : هل يوافق الرئيس نيكسون على إيفاد وزير خارجيته إلى القاهرة ؟ الآن ؟ وعلى أى أساس ؟.

لقد تفقت ذهن كيسنجر عن حيلة أخرى. فبكلماته هو في مذكراته هذه. فإنه ذهب إلى الكسندر هيج مدير مكتب نيكسون وكبير موظفي البيت الأبيض - وهو الآخر متعصب أعمى لإسرائيل - لكي يوسطه لدى الرئيس نيكسون وفي جيبه تلك الرسالة المتلهفة من السادات. ووافق نيكسون في واشنطن على سفر وزير خارجيته استجابة لإلحاح السادات في مصر. ووصل كيسنجر إلى أسوان في الساعة الثامنة والنصف من مساء الجمعة - ١١ يناير. حيث

كان في استقباله إسماعيل فهمي وزير الخارجية. ويقول كيسنجر : اننى بالطبع تعمدت الوصول إلى أسوان في ساعة متأخرة.. حتى لا تبدأ مفاوضاتى مع السادات إلا فى اليوم التالى. ولكن إسماعيل فهمى بادرنى بالقول.. إن السادات فى انتظارى.. الآن !

وأصبحت تلك علامة مشجعة ثالثة لكيسنجر. فالسادات لا يستطيع الانتظار حتى الصباح. كما أنه لا يريد إتاحة الفرصة لوزير خارجيته لاستكشاف أفكار كيسنجر. إن السادات، بمفرده، هو مصر.. وهو لا يريد من مساعديه مطلقا معرفة حقيقة المفاوضات مع دولة أجنبية.. ولا فى أى اتجاه تسير..

وهكذا اتجه كيسنجر إلى استراحة السادات فى أسوان - استراحة جديدة تختلف فى طبيعتها عن الاستراحة الأخيرة - ذات الحدائق الواسعة من أزهار الياسمين - التى استقبله السادات فيها فى القناطر الخيرية.

وفى هذه المرة.. أيضا.. حرص السادات على أن يكون مرتديا الزى العسكرى وهو يستقبل كيسنجر.. لعل هذه تكون حجة مفعمة لمشاهديه فى التلفزيون بأنه مازال يفكر فى الحرب !.

وكما هى عادة السادات، فإنه بمجرد أن استقبل كيسنجر فى استراحته الفاخرة الجديدة بأسوان، انتقل به إلى غرفة مغلقة لكى يتباحث معه على انفراد.. وبغير أى محضر مكتوب.. أو شاهد مصرى واحد من مساعدى السادات نفسه.

وكما هى العادة أيضا. كان السادات هو الذى بدأ الحديث. بغير أن يعطى الفرصة لكيسنجر أولا لكى يعرض ما جاء به فى هذه المرة من أفكار. خاصة وأن كيسنجر هو الذى طلب الحضور إلى مصر فى هذه المرة.

هكذا يسجل كيسنجر فى مذكراته أن السادات قال له : «إننى لا أجد أى معنى فى مناقشة مبادئ عامة للاتفاق مع إسرائيل لكى يتم بعد ذلك وضع اتفاق على أساسها فى جنيف. إنك لو فعلت ذلك.. فسوف يعنى هذا أننا نتيح الفرصة لتزايد معارضة الراديكاليين العرب ضدى.. وأيضاً نعطي الفرصة للاتحاد السوفيتى لكى يسئ سلوكه معى..

وهكذا لاحظ كيسنجر أن السادات يتحدث حسب قاموس كيسنجر نفسه. فكلمة

«الرايكااليين» معناها - فى قاموس كيسنجر - كل من يصر على انسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.

وكانت تلك علامة جديدة مشجعة بالنسبة لكيسنجر.. تؤكد له من جديد تلهف السادات على أى حل.. بصرف النظر عن مضمونه. أو عن علاقته بالتسوية النهائية. بعدها قال السادات لكيسنجر : إن من المقرر بالنسبة لى أن أقوم بجولة فى بعض العواصم العربية، بدءاً من الرياض فى السعودية، فى نهاية الأسبوع القادم (١٨ يناير).. ولذلك فإننى أأمل أن نتوصل إلى الاتفاق على فض الاشتباك مع إسرائيل على الجبهة المصرية قبل هذا التاريخ.

وحتى لا يتصور «الصديق» كيسنجر أن السادات يقصد من تلك الكلمات أى ضغط. أو شبهة ضغط. فإن السادات يضيف قائلاً : إننى فى هذه الحالة سوف أحث السعودية والدول العربية الأخرى التى سأزورها على إعلان إنهاء حظر البترول العربى. بل إننى مستعد للتعاون معك.. حتى يتم إنهاء حظر البترول العربى بأى طريقة يرى الرئيس نيكسون أنها تخدمه علناً أمام المواطن الأمريكى.. !

كان هذا يمثل فى الواقع تعهداً جديداً يعطيه السادات لكيسنجر. بعد أن كان قد تعهد له فى المرتين السابقتين بأشياء عديدة، من بينها منع مصر من أى حرب أخرى ضد الاحتلال الإسرائيلى.. وتعهد بالانفصال عن سوريا.. وتعهد بالقضاء على ما أسماه «أسطورة جمال عبد الناصر».

لكن هذا التعهد الجديد الذى يعطيه السادات فى هذه المرة بإنهاء حظر البترول العربى. كان فى الواقع تعهداً لا يدخل فى سلطته مطلقاً.. لأنه يتعلق بدول عربية أخرى مستقلة. لها إرادتها السياسية ومصالحها القومية التى فرضت عليها أن تعلن الحظر البترولى ضد الولايات المتحدة.

ولذلك فإن كيسنجر نفسه يسجل فى مذكراته هذه أن هذا التعهد الجديد من السادات كان : «فى الحقيقة أقل أهمية بكثير من الموعد النهائى الذى حدده لنفسه. وهو ضرورة التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل لفض الاشتباك قبل ١٨ يناير - أى خلال أسبوع. ففى

العادة. فإن المفاوض الذى يستخدم مثل هذا الأسلوب إنما يكشف عن ضعفه وليس قوته». ثم يضيف كيسنجر مسجلا فى مذكراته : «إن هذا الموعد النهائي الذى قال لى السادات انه يقرره لنفسه. أصبح فى الواقع يضمن لى أن السادات سوف يذهب إلى حد قبول كل التنازلات الممكنة التى تريدها منه إسرائيل» .

وطالما أن السادات متلهف إلى هذا الحد، ومستعد للتنازلات بهذا القدر. فإن كيسنجر قرر أن يخفى عنه تماما أنه يحمل فى جيبه مشروعا إسرائيليا كاملا لفض الاشتباك ! إن أهم ما يريد كيسنجر أن يحققه فى هذه المرة أولا هو تهديد السادات نفسيا وعقليا لقبول الأفكار الأساسية التى يقوم عليها المشروع الإسرائيلى : تهميده لفكرة رفض إسرائيل الانسحاب العميق فى سيناء.. وفكرة عدم الإشارة مطلقا إلى نوع التسوية النهائية.. وفكرة وجود حاجز من قوات الأمم المتحدة بين مصر وإسرائيل فى سيناء.. وفكرة رغبة إسرائيل فى انسحاب القوات المسلحة المصرية من الأراضى التى حررتها فى سيناء أثناء الحرب.. وفكرة إصرار إسرائيل على أن يتعهد السادات بإزالة حائط الصواريخ الضخم الذى كان عبد الناصر قد أقامه سنة ١٩٧٠ وحاربت مصر فى حمايته فى سنة ١٩٧٣.. الخ.

وهذا هو بالضبط ما فعله كيسنجر فى اجتماعه مع السادات فى اليوم التالى - السبت ١٢ يناير - أن كيسنجر مازال الآن يخفى عن السادات أى مشروع إسرائيلى محدد. ومع ذلك فقد أصبح السادات متقبلا تماما الأفكار الإسرائيلية الأساسية التى يريدها كيسنجر. وزيادة على ذلك، أضاف السادات قائلا لكيسنجر : - إذا كانت إسرائيل قلقة بشأن حجم القوات المسلحة المصرية فى سيناء (التى عبرت إلى هناك نتيجة لحرب أكتوبر) فإننى مستعد لتخفيضها من ثلاثة فرق مسلحة.. إلى مجرد فرقة واحدة ونصف !

إن هذا كان طلبا متواضعا للغاية يرجوه السادات من «صديقه» كيسنجر؛ فقبل كل شيء، لم تعبر تلك القوات المسلحة المصرية إلى سيناء بموافقة إسرائيل. وإنما عبرت بقوة السلاح. وبتضحيات ضخمة فى الأرواح والمعدات، ومن خلال حرب غيرت الموقف الاستراتيجى فى المنطقة كلها. ومع ذلك، ومن قبل حتى أن يطرح كيسنجر على السادات أى مشروع محدد لفض الاشتباك، فإن السادات يعطيه مثل هذا التنازل المسبق من جانب واحد، وبلا مقابل.

وهنا يعلق كيسنجر فى مذكراته على طلب السادات المتواضع بالسماح لمصر بفرقة ونصف فى أراضيها المحررة فى سيناء. يعلق بقوله : لقد كان واضحا لى أن السادات. حتى وهو يطلب ذلك. إنما يطلبه لمجرد تسجيل موقف...!

بكلمات أخرى. يريد كيسنجر أن يقول إنه. حتى فى حدود هذا الطلب المتواضع. فإنه لم يشعر أن السادات جاد فيه. أو أنه ينوى الإصرار عليه.

وبالطبع. أصبحت هذه فى مفهوم كيسنجر علامة جديدة أخرى على اقتراب السادات ذهنيا من المشروع الإسرائيلى.

ومرة أخرى. لم يكن كيسنجر قد طرح على السادات بعد أى تصور محدد لنوع الاتفاق الذى تريده إسرائيل لفض الاشتباك مع الجيش المصرى فى جبهة قناة السويس. ومع ذلك. دهش كيسنجر بشدة من شىء آخر قال له السادات إنه يشغل باله بعمق. لم يكن هذا الشىء هو فض الاشتباك. أو مصير مؤتمر جنيف. أو نوع التسوية الشاملة. أو القضية الفلسطينية. إنما يدور فى ذهن السادات هو شىء آخر غير هذا كله. وهو : كيف ستم إجراءات الاحتفال بتوقيع اتفاق فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل؟!

يقول كيسنجر فى دهشة بالغة : «لقد وجدت أن حماس السادات كان طاغيا.. إلى درجة أن بدأ يتأمل أمامى الشكل الأمثل الذى سيتم به الاحتفال بالتوقيع. إن السادات لا يريد أن يتم التوقيع فى مؤتمر جنيف مطلقا حتى لا يناور الاتحاد السوفيتى ضده ولكنه يريد أن يتم الاحتفال الكبير بالتوقيع فى الكيلو متر ١٠١ على طريق القاهرة السويس» .

ثم قال السادات لكيسنجر باعتراز وفخر : إن عندى لك يا دكتور فكرة مدهشة.. لماذا لا تحضر أنت بنفسك احتفال التوقيع هذا فى الكيلو متر ١٠١. لتكون مناسبة مهمة هائلة تصورها عدسات التلفزيون. ويتم إذاعتها فى العالم كله...؟!

وهنا يعلق كيسنجر فى مذكراته هذه بدهشة شديدة. وبشعور بالمفاجأة. قائلا : إننا مازلنا بعيدين تماما عن تلك النقطة. فالسادات يشغل باله بالاحتفال باتفاق.. قبل أن يوجد هذا الاتفاق أصلا. ثم إن السادات يجهل إنه بفكرته تلك التى يحلم بها. إنما يدفعنى إلى إثارة غضب وحنق الرئيس نيكسون نفسه.. فضلا عن استفزاز جروميكو وزير الخارجية

السوفيتي. فبالنسبة للرئيس نيكسون.. لم أكن أنا مستعدا على الإطلاق لكي أستشيط غضبه إلى هذا الحد باختلاسى الأضواء منه. وبالنسبة للسوفيت لم تكن نحن في الولايات المتحدة مستعدين بالمرّة لاستفزازهم إلى هذا المدى، في وجود اتفاق معهم على الإشراف الأمريكي السوفيتي المشترك على مفاوضات السلام.

ذلك لأن كيسنجر، إذا كان يسعى عمليا لإبعاد الاتحاد السوفيتي واحتكار العملية كلها في يديه. فإنه غير مستعد لأن يضبطه السوفييت متلبسا في تصرف لا يمكن تفسيره على نحو آخر.

إن العلاقات بين القوتين العظميين لها في الواقع قاموس آخر. وقواعد أخرى للعبة. لا يبدو على السادات أنه يستوعبها مطلقا.

على أى حال. فبعد أن اطمأن كيسنجر تماما إلى تلهف السادات للتوصل إلى أى اتفاق لفض الاشتباك مع إسرائيل. بصرف النظر عن مضمونه. فإنه غادر أسوان إلى إسرائيل في مساء السبت - ١٢ يناير.

والشيء الأساسى الذى لا يبدو أن السادات قد فكر فيه مطلقا.. هو أن القتال الضارى الذى مارسه الجيش المصرى ضد إسرائيل طوال حرب أكتوبر.. قد جعل إسرائيل الآن هى الأكثر حرصا على الابتعاد عن الجيش المصرى بأى ثمن.

من هنا يسجل كيسنجر فى مذكراته إن : «إسرائيل كانت تحتاج إلى إنجاز اتفاقية لفض الاشتباك على الجبهة المصرية. ولكن لأسبابها الخاصة. فإسرائيل لا تستطيع أن تحتفظ مطلقا بثغرتها على الضفة الغربية لقناة السويس بغير الاستمرار فى إعلان حالة التعبئة. وهو الأمر الذى يمثل عبئا صعبا على الاقتصاد الإسرائيلى. وبالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل تعرف أنها إذا لم تفض الاشتباك على الجبهة المصرية بسرعة، فإن البديل سيكون هو مؤتمر جنيف.. حيث تواجه إسرائيل هناك عزلة مؤكدة فيما لو أصرت مصر على التسوية الشاملة» .

ولم يكن كيسنجر من البداية محتاجا إلى أن يذهب إلى إسرائيل بالمرّة.. فوزير الدفاع

الإسرائيلي موسى ديان قد سلم إليه فعلا المشروع الإسرائيلي الرسمي لفض الاشتباك على الجبهة المصرية. ولكن كيسنجر تعمد أن يتجه من أسوان إلى إسرائيل لكي يؤكد الفكرة التي روجها هو لدى السادات من قبل واستسلم الأخير لها. وهى أن إسرائيل «عديدة» .. و «صعبة» .. وتحتاج إلى ذهاب كيسنجر بنفسه «لإقناعها» ..!

والآن، بعد أن نجح كيسنجر فى سير غور السادات. وجس نبضه. وتحليل سلوكه. فإن كيسنجر، كيهودى صهيونى متعصب لإسرائيل، أصبح يعتمر ذهنه فى البحث عن أفضل طريقة لفرض المشروع الإسرائيلى على الجيش المصرى.

إن إسرائيل تعلم. وكيسنجر متفق معهم فى ذلك. أن هذا المشروع الذى تحلم به إسرائيل لن يقبل به مطلقا أى عسكرى مصرى. وسوف يرفضه فوراً. إنه مشروع تعرض فيه إسرائيل احتفاظ مصر بشريط أرض فى سيناء عرضه عشرة كيلو مترات بحداء قناة السويس. مقابل المجىء بقوات من الأمم المتحدة فى العشرة كيلو مترات التالية إلى الشرق. واستمرار الاحتلال الإسرائيلى لكل سيناء، بعد ذلك - بما فيها مضائق سيناء الاستراتيجية. ليس هذا فقط. بل إن المشروع الإسرائيلى يطلب من مصر أن يكون تواجدها فى الشريط الضيق من سيناء هو مجرد تواجد رمزى تماما. مع سحب كل القوات المصرية من سيناء إلى غرب قناة السويس (وعددها سبعون ألفا) وتجريدها من كل أسلحتها الثقيلة ودفاعها الجوى. وخصوصا - وهذا هو أهم ما تتمناه إسرائيل - أن يلتزم السادات بإزالة حائط الصواريخ الشهير الذى كان عبد الناصر قد أتم إقامته فى جبهة قناة السويس يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٧٠ - وهو الحائط الذى استطاع أن يحمى عبور الجيش المصرى إلى سيناء فى أكتوبر ١٩٧٣. ومازال قادرا على أن يحمىها الآن.

من هنا. قال كيسنجر لفريق المفاوضات الإسرائيلى : إن مشروعكم هذا يعنى أيضا. ببساطة شديدة. أن يتعهد السادات بسحب الجيش المصرى من أراضى مصرية كان موجودا فيها.. قبل حرب أكتوبر. وبالنسبة لكل شروطكم هذه.. ومن خلال جلساتي المنفردة مع السادات.. فإننى لا أتوقع أى مشكلة فى قبول تلك الشروط من جانب السادات نفسه.

لكن المشكلة ستكون هي مدى استعداد القوات المسلحة المصرية للإذعان لتلك الشروط. إنكم تطلبون من السادات أن يعطى للجيش المصرى - الذى استطاع السادات أن يسيطر عليه مؤخرا بصعوبة شديدة - سلسلة من الأوامر التى لن يستيفها العسكريون المصريون مطلقا. وهنا تفتق ذهن كيسنجر عن فكرة عبقرية مدهشة. لقد قال لفريق المفاوضات الإسرائيلى: طالما أن مشروءكم الذى سلمه إلى موسى ديان فى واشنطن قبل تسعة أيام يمثل ما تحلمون بتحقيقه فعلا على الجبهة المصرية. فلقد رأيت ألا أسلمه إلى السادات باعتباره المشروع الإسرائيلى الافتتاحى.. لأنه فى تلك الحالة يمكن أن تبدأ المساومات المصرية منه.. بينما نحن نريد أن ننتهى إليه.

إذن.. ما الحل؟

بكلمات كيسنجر نفسه. فإنه اقترح على الوزراء الإسرائيليين أن يضعوا مشروءا افتتاحيا آخر يكون أسوأ وأكثر تشددا. لكى يصبح هو المشروع الذى يبلغه إلى السادات فى أسوان. فإذا تملل السادات. أو اقترح مساعدوه إجراء تعديلات. فإننى لحظتها سوف أساوم مع السادات قطعة قطعة. متظاهرا معه بأنكم تتراجعون إلى الخلف فى شروطكم.. بحيث نصل معه فى النهاية إلى قبول مشروء ديان - الذى يمثل بالنسبة لى موقفكم الرسمى. وبهذا الشكل نضمن تماما قبول السادات لمشروءكم الرسمى هذا بالكامل. وهذا أفضل كثيرا مما لو بدأت مفاوضاتى مع السادات بمشروءكم الرسمى هذا. ثم.. طالما أننا متفقون على ضرورة حماية السادات ضد معارضيه العسكريين المصريين.. فإننا بذلك نتيح الفرصة للسادات أن يقول لمساعديه إنه استطاع استخراج تنازلات هو الآخر من إسرائيل...!!

وبالطبع.. رحب الوزراء الإسرائيليون فوراً بهذه الفكرة المدهشة من كيسنجر - رجلهم القادم من واشنطن. وهكذا، أضافت إسرائيل قيودا إضافية على الوجود العسكرى المصرى شرق وغرب القناة. وأضافت أيضا شروطا سياسية جديدة. كاشتراط أن تتعهد مصر بتعمير مدن قناة السويس.. وبمرور السفن الإسرائيلىة فى القناة بعد إعادة فتحها.. وتتعهد بأن تخرج من أرضها كل القوات المسلحة الأجنبيةة (تقصد العربية) التى جاءت إلى مصر أثناء وبعد الحرب.. ويتعهد بإعلان إنهاء حالة الحرب رسميا.. الخ.

وبالإضافة إلى ذلك شيء آخر : إن الجيش المصرى يجب أن يسلم إلى قوات الأمم المتحدة (التي يفترض أن تجئ تنفيذًا للاتفاق) ثلاثة كيلو مترات من الأرض المصرية التي حررها فعلا فى سيناء...!

لقد أصبحت تلك كلها الشروط الإضافية التي سيبدأ منها كيسنجر عرض المشروع الإسرائيلى الافتتاحى على السادات. فإذا أبدى السادات رغبة فى تعديلها، يمكن للصديق كيسنجر أن يتراجع عنها شرطاً بعد شرط. مقنعا صديقه السادات بأن هذا هو اكبر تنازل يمكن الحصول عليه من إسرائيل.. وبحيث إن السادات عندما يطلب من العسكريين المصريين الإذعان فى النهاية.. يكونون راضخين ومذعنين للمشروع الإسرائيلى الحقيقى.. الذى سلمه موسى ديان إلى كيسنجر قبل تسعة أيام فى واشنطن..!

وقبل أن يغادر كيسنجر إسرائيل إلى أسوان.. ذهب ليحضر حفل استقبال أقامه له موسى ديان فى منزله بتل أبيب. وأثناء الحفل اختلى به ديان فى حجرة جانبية صغيرة.. حيث عرض ديفيد اليعازر رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلى خريطتين : الخريطة الأولى تمثل المشروع الافتتاحى الذى سيبدأ به كيسنجر مفاوضاته مع السادات.. أما الخريطة الثانية فهى المشروع الإسرائيلى الحقيقى الذى تتمنى إسرائيل رضوخ مصر له.

وفى هذه المرة لم يكن موسى ديان محتاجاً إلى أن يذكر كيسنجر بأن المفتاح الأساسى فى هذا كله هو ألا يعرض كيسنجر الشروط الإسرائيلية على السادات إلا عندما يكون السادات بمفرده.. بعيداً عن العسكريين المصريين.

فى أسوان توجه كيسنجر إلى استراحة السادات الفاخرة على النيل فى الساعة العاشرة من صباح الاثنين - ١٤ يناير. لقد انتظره السادات فى شرفة تطل على الحديقة الفسيحة فى استراحته الجديدة هذه.. ومعه المصورون الذين سيسجلون لقاءه المهم مع «صديقه» كيسنجر. وبعد نصف ساعة من التصوير، أخذ السادات كيسنجر إلى الداخل.. حيث بدأت المباحثات بين كيسنجر والسادات على انفراد - تماماً وفق السيناريو الذى اتفق عليه موسى ديان مع كيسنجر من قبل.

وبدأ كيسنجر يطرح على السادات التصور الإسرائيلى لفض الاشتباك. وهنا يقول كيسنجر:

طلما أننى كنت أعرف أن المشروع الذى سلمه موسى ديان لى فى واشنطن هو المشروع الإسرائيلى الحقيقى.. فإبنى بدأت أطرح على السادات المشروع الافتتاحى الآخر الذى وضعه الإسرائيليون بناء على نصيحتى.. لكى نبدأ منه المساومة..

ولأن كلا المشروعين لا تجرؤ على طرحهما إلا دولة منتصرة على دولة مهزومة بالكامل.. فإن كيسنجر يعرض تلك الأفكار الإسرائيلية على السادات بكلمات مترددة للغاية. فحقيقة الأمر هى أن مصر حققت انتصارا استراتيجيا ضخما على إسرائيل فى حرب أكتوبر.. وقوات الثغرة الإسرائيلية هى الآن محاصرة تماما بواسطة قوات مصرية جديدة وضخمة. ولذلك فإن أى مواطن مصرى فى هذا الموقف الذى تطرح فيه إسرائيل أفكارها المهيمنة للعسكرية المصرية. والمتجربة على مصر كلها. كان كفيلا بأن يطرد كيسنجر فوراً بمجرد أن يدعى الأخير بأن هذا هو ما جاء ليعرضه..

والواقع أن كيسنجر نفسه كان يدرك ذلك تماما. ولذلك فإنه عند هذه النقطة من مذكراته يقول : «لقد بدأت أطرح على السادات المشروع الإسرائيلى الافتتاحى لفض الاشتباك.. وكما مضيت فى طرحى للمشروع.. كنت أخشى أن يشعر السادات بالإساءة والإهانة.. بل وأن يتحول شعوره هذا بالمهانة إلى غصة كبرى فى أى نقطة من حديثى..»

ولكن: بدلا من هذا كله : ظل السادات يستمع ويستمع. وكان التعليق الوحيد الذى صدر منه يتعلق بالكيلو مترات الثلاثة التى تريد إسرائيل أن يسلمها الجيش المصرى الثالث إلى قوات الأمم المتحدة..

أما الأفكار الجوهرية والأساسية التى يقوم عليها المشروع الإسرائيلى.. فلا تعليق على الإطلاق من جانب السادات. إن إسرائيل تريد استمرار احتلالها لتسعين بالمائة من سيناء بما فيها المضائق. وتريد انسحاب سبعين ألف جندى مصرى إلى غرب قناة السويس.. وتريد فرض القيود الفادحة على التسليح المصرى بعمق ثلاثين كيلو مترا غرب قناة السويس.. وتريد إزالة حائط الصواريخ.. الخ. لقد ترك السادات هذا كله.. لكى يعلق على الكيلو مترات الثلاثة..! . والمفارقة الكبرى هنا. بالنسبة لكيسنجر. هى ما يلى : إن كيسنجر بدأ يطرح المشروع الإسرائيلى الافتتاحى وهو يتوقع تماما أن السادات لابد سيرفضه. فى تلك الحالة فإن كيسنجر

مستعد لبيد المساومة مع السادات إلى أن يصل به إلى قبول المشروع الإسرائيلي الحقيقي - وهو مشروع ديان. ولكن الذى حدث هو ما لم يتوقعه كيسنجر بالمرّة : إن السادات لم يرفض هذا المشروع الإسرائيلي من حيث المبدأ.. !

وبعد قليل قال السادات لكيسنجر: إن مساعدى يجب أن يستمعوا إلى هذا معنى.. هنا يعلق كيسنجر قائلا : لقد كانت هذه هي المرة الوحيدة في تفاوضي مع السادات التي تدل ضمنا على حاجته إلى التوافق مع مساعديه.. إن هذا أوضح لي تماما. إلى أى حد أصبحت المسألة شائكة (في علاقة السادات بالعسكريين المصريين).. بحيث إن السادات يعبر لي ضمنا عن حاجته إلى مساعدتي لكي أقنع له الجانب المصرى وأحصل له على موافقتهم الإجماعية.. ! وهكذا صحب السادات «صديقه» كيسنجر إلى غرفة أخرى حيث جلس فيها على مائدة الاجتماع اثنان من مساعدى السادات. هما إسماعيل فهمي وزير الخارجية. واللواء محمد عبد الغنى الجمسى رئيس أركان حرب الجيش المصرى.

أما من الجانب الأمريكى. فقد كان هناك جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية، والزوبرث السفير الأمريكى فى مؤتمر جنيف، ثم.. بيتر رودمان لى يسجل المحضر الأمريكى الرسمى للاجتماع.

ويعلق كيسنجر قائلا : إن هذه هي المرة النادرة في تفاوضي مع المصريين. التي جلسنا نواجه فيها بعضنا في الموقف التقليدى الكلاسيكى للتفاوض : وفد رسمى.. أمام وفد رسمى. ثم يضيف كيسنجر ملاحظة أخرى، فيقول : برغم ذلك.. فإن السادات لم يزعج نفسه باستدعاء مسئول مصرى ليسجل محضرا رسميا للاجتماع يحتفظ به الجانب المصرى..!!

ثم يقول كيسنجر : لقد بدأ الاجتماع بمحاولة من جانبي للمرح. ولكن الضحكات اختفت بسرعة بمجرد أن بدأت أطرح التصور الإسرائيلي لفض الاشتباك. خاصة حينما بدأت أتناول الجانب العسكرى بالتفصيل. إن السادات لم يتحدث إلا نادرا، و فقط لى يستوضح بعض النقاط. ثم تحول الجو داخل الغرفة إلى ما يشبه الصقيع عندما بدأت أشرح طلبات إسرائيل الأخرى في الجانب السياسى، وفى مقدمتها ضرورة التزام مصر وتمهدها بإعادة فتح قناة السويس.. الخ

وبدلاً من أن يرفض السادات جملة وتفصيلاً مبدأ تدخل قوة احتلال أجنبية في حقوق السيادة المصرية هذه.. فإن كل ما علق به هو : هذه مسائل سياسية.. يا دكتور كيسنجر! بكلمات أخرى.. يريد السادات أن ينبه «صديقه» كيسنجر إلى عدم إثارة مثل تلك الشروط أمام الوفد المصري.. لأنه هو وحده - السادات وحده- هو الذى يمكن إثارة المسائل السياسية معه ! وبينما كان هذا هو موقف السادات.. فإن اللواء الجمسى كان له رد فعل آخر. فباعترابه رئيساً لهيئة أركان الحرب المصرية.. فإنه سيتحمل مسئولية قبول ذلك الجانب العسكرى من الشروط الإسرائيلية المهيمنة لمصر وجيشها.

وهكذا يسجل كيسنجر فى مذكراته قائلاً : «إن الجنرال الجمسى كان أقل كبحاً لجماح نفسه.. وأقل سيطرة على مشاعره.. لقد قرر بشكل قاطع أن هذه الأفكار التى يتضمنها المشروع الإسرائيلى إنما تمثل شروطاً مقدّعة ومهيمنة تماماً للجيش المصرى.. فهى تعرى الضفة الشرقية لقناة السويس من أى وجود لدبابات مصرية مثلاً. أما بالنسبة للضفة الغربية لقناة السويس.. فإن معنى الطلب الإسرائيلى بتخفيف القوات المصرية هناك.. وبعمق ثلاثين كيلو متراً من القناة.. هذا معناه أن تصبح القوات المصرية المسلحة الآن - بعد حرب أكتوبر- أضعف مما كانت عليه قبل الحرب» .

لقد وضع الجمسى إذن يده على جوهر هذا المشروع الإسرائيلى الذى يستمع إليه من كيسنجر لأول مرة.. وحتى لا يكون هناك أى غموض أو لبس.. فإن الجمسى يقرر لكيسنجر بشكل قاطع : «إن هذا المشروع الإسرائيلى يستهدف فى الحقيقة تقوية أمن إسرائيل.. وإضعاف أمن مصر» .

وأضاف الجمسى قائلاً : «أكثر من ذلك.. فإن هذا المشروع الإسرائيلى يتضمن عناصر سياسية عديدة.. بحيث إننى باعتبارى رجلاً عسكرياً.. لن أكون الشخص المناسب لتوقيع الاتفاق عن الجانب المصرى.. كما أن الكيلو متر ١٠١ لن يكون هو المكان المناسب أيضاً للتوقيع.. حيث تقتصر المباحثات هناك على المسائل العسكرية» .

هكذا إذن عبر اللواء الجمسى بأوضح الكلمات الممكنة عن الرفض القاطع للعسكريين المصريين لهذا المشروع الإسرائيلى - الذى يتجرأ على مصر بشكل لم تستطع إسرائيل أن

تفعله في أعقاب كارثة يونيو ١٩٦٧. فما بالنا الآن ومصر قد خاضت حربا كبرى في أكتوبر ١٩٧٣. أصيبت فيها إسرائيل بالانهيار والشلل على حد تعبير كيسنجر نفسه من قبل؟!.

لقد تكهّر جو الاجتماع إذن. حيث فشل كيسنجر تماما في مساعدة السادات على إقناع «الجانب المصري». وبكلمات كيسنجر نفسه فإن: «الجنرال الجمسى كان موقفه. باختصار. هو أقرب ما يمكن إلى إعلان تنصل العسكريين المصريين من هذه المفاوضات. وانفصالهم عنها. وتبرئتهم منها».

لقد كان هذا هو بالضبط ما يخشاه موسى ديان وهنرى كيسنجر من قبل. عندما كانا يبحثان عن أفضل طريقة لمفاجأة العسكريين المصريين بأمر واقع مجرد مصر كلها من نتائج حرب أكتوبر.

والآن ماذا يفعل السادات؟ هل يستجيب لرأى العسكريين المصريين الذين يمثلهم اللواء الجمسى؟ هل يترك المناقشة تأخذ مجراها؟ هل يقطع المفاوضات ويطرد كيسنجر من مصر؟

إن السادات اختار طريقا آخر. لقد توجه بسؤاله إلى كيسنجر قائلا: هل تستطيع يا دكتور أن تشكل لجنة عمل هنا من الجانبين؟ ورد كيسنجر قائلا: بالتأكيد..

وحتى يعطى كيسنجر الفرصة للسادات للتشاور مع وفده - المكون من إسماعيل فهمى واللواء الجمسى فقط. فإنه يضيف قائلا: هل تود منا أن نترككم بمفردكم لبعض الوقت؟ ورد عليه السادات بسرعة: لا.. لا.. إننا يجب أن نتفق أولا - أنا وأنت - على المبادئ التي سيعمل هؤلاء على أساسها..!

وبتلك الجملة المثيرة للتأمل. نهض السادات واقفا. وصحب كيسنجر معه إلى الغرفة الأخرى. لكي تعود المفاوضات بينهما كما كانت دائما.. على انفراد.. وبغير وجود شاهد مصري.

إن السادات هو الذى يريد الآن مرة أخرى أن يتفاوض بمفرده مع كيسنجر - وهى نفس

الفكرة التي كان موسى ديان وكيسنجر يسيغان إليها من قبل.. باعتبارها الأمل الوحيد أمام إسرائيل لكي تفرض مشروعا المهين على القوات المسلحة المصرية.

وبمجرد أن أصبح الاثنان وحدهما داخل الغرفة المغلقة، بادر السادات إلى سؤال كيسنجر قائلا : هل الإسرائيليون يعنون تلك الشروط ويقصدونها فعلا ؟!

ورد عليه كيسنجر بالحديث عن «عناد» إسرائيل و «صعوبة» إقناعها.. والبرلمان عندهم يحاسب الحكومة على كل شيء.. وإذا جرى أى تعديل في هذه الشروط فسوف يعترض الكنيست الاسرائيلي.. إلى آخر الصورة الملفقة التي وجد كيسنجر من قبل أن السادات استسلم لها.

ثم بدأ كيسنجر يلعب على تلهف السادات ونقاط ضعفه الأخرى التي اكتشفها من قبل، فقال له : بالطبع.. هناك بعض الشروط يمكن تحسينها. ولكن هذا سوف يستغرق بعض الوقت - الأمر الذى لا بد أن يطيل أمد هذه المباحثات. وخلال تلك الفترة.. سوف تتزايد المعارضة ضدك فى العالم العربى. ثم إن السوفييت سوف يناورون بالتأكد من أجل منع مثل هذا الاتفاق الجزئى المنفرد.. ويصرون على العودة إلى بحث التسوية الشاملة. وسيكون عليك أيضا أن تنتظر إسرائيل حتى تعيد تشكيل حكومتها. وفى النهاية.. أنت لن تحصل على شيء يكون على درجة كبيرة من الأهمية..!

ثم يضيف كيسنجر قائلا : إن السادات ظل صامتا لعدة لحظات، وبعدها سألنى قائلا: لكن.. لماذا يسعى الإسرائيليون إلى إذلال الجسمى إلى هذا الحد؟!

كان هذا السؤال من جانب السادات، بتلك الصياغة العربية. عميق الدلالة فى الواقع.. وخطيرا تماما بالنسبة للمستقبل. إن المسألة لم تكن على الإطلاق ضابطا اسمه محمد عبدالغنى الجسمى يتم التنصل منه إلى هذا الحد. فالجسمى لا يمثل نفسه. وإنما هو رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية. والخطة الإسرائيلية بالتالى لا تقوم على إذلال شخص اسمه الجسمى.. ولكنها تقوم على إذلال القوات المسلحة المصرية كلها فى شخص الجسمى.. أو فى شخص أى فرد آخر يعبر عنها وينطق باسمها.

لكن، مع غرابة صياغة السادات لسؤاله على هذا النحو. إلا أن الإيجابى فى الموضوع

هو أن السادات أصبح يعرف - بكلماته هو - أن قبول هذه الشروط الإسرائيلية الفادحة هو إذلال أكيد للقوات المسلحة المصرية.

ولقد أراد كيسنجر أن يساعد السادات على ابتلاع الفكرة الأساسية كلها وراء المشروع الإسرائيلي: فرد على السادات بقوله: إن كل قيمة تلك الشروط الإسرائيلية هي لإرضاء المتشددين هناك.. فالإسرائيليون لا يقصدون إذلال الجيش المصرى أبدا..!

الإسرائيليون لا يقصدون !! أبدا.. أبدا.. أبدا.. هكذا يعطى كيسنجر صك البراءة لإسرائيل.. وهو يعرف تماما كيف تريد إسرائيل أن تنتقم من الجيش المصرى خارج ميدان القتال بعد أن فشلت فى ذلك فى ميدان القتال أثناء الحرب. وكيسنجر يعرف أيضا كيف ظل هو وموشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى يعتصران ذهنيهما قبل عشرة أيام فقط.. للبحث عن أضعف طريق لطعن الجيش من الخلف.. وسحب من أرضه المصرية فى سيناء.. ومنعه من العودة إلى سيناء مرة أخرى بأى ثمن.

ثم.. فلنلاحظ هنا أيضا أن كيسنجر مازال يخفى تماما أن المشروع الذى عرضه على السادات هو المشروع الافتتاحى الذى أعدته إسرائيل بناء على نصيحة كيسنجر نفسه، وأن الموقف الإسرائيلى الحقيقى - الذى يخفيه - كان هو النقطة التى بدأت منها إسرائيل صالا. ولنلاحظ أخيرا أن هذه القيود الفادحة على مواقع ونوع وحجم الأسلحة المصرية، والتى تؤدى عمليا إلى إزالة حائط الصواريخ الشهير الذى أقامته مصر غرب القناة بأرواح أبنائها فى سنة ١٩٧٠، تجعل مصر فى موقف عسكرى أسوأ بكثير من موقفها قبل حرب أكتوبر - تماما كما قرر اللواء محمد عبد الغنى الجمسى فى مواجهة كيسنجر والسادات.

وبالإضافة إلى هذا كله، فإن قبول تلك الشروط الإسرائيلية معناه القاطع هو منع الجيش المصرى من دخول أرضه فى سيناء مرة أخرى - فى الوقت الذى مازالت إسرائيل فيه تحتل تسعين بالمائة من سيناء.

وهنا يسجل كيسنجر فى مذكراته هذه إن السادات، بطريقة لم يتوقعها كيسنجر نفسه مطلقا. قد رد عليه أخيرا بشكل مذهل.. بأنه موافق - السادات يوافق - على المشروع الإسرائيلى!.

وتنفس كيسنجر الصعداء. لقد حمل كيسنجر معه مشروعات إسرائيليين : مشروع احتياطي لمجرد المساومة.. ومشروع حقيقي يتم التراجع إليه لو تطلب الأمر ذلك.. الآن.. وجد كيسنجر أن السادات يقبل المشروع الاحتياطي.. الأكثر تطرفا.

بعدها.. بدأ السادات يطلب من «الصديق» كيسنجر بضع خدمات صغيرة. والخدمة الأولى هي : أرجوك يا دكتور.. أن تخفي تماما حقيقة أن هذا مشروع إسرائيلي.. دعنا نقول إنه مشروع أمريكي.. هل هذا ممكن؟!

بكل سرور وابتهاج. وبسرعة خاطفة. يوافق كيسنجر. طبعاً.. طبعاً.. طبعاً. فطالما أن المضمون الحقيقي الكامل سيظل كما هو. فلا مانع أبداً من تغيير العنوان. إن كيسنجر مستعد دائما لكي يساعد أصدقاءه.. الذين يتعاونون معه.. ويطلبون خدماته.. داخل غرفة مغلقة! ويقول كيسنجر في مذكراته هذه : بالنسبة لإسرائيل كانت أهمية قرار السادات هذا تكمن في موافقته على أن تستمر إسرائيل في احتلال مضائق سيناء الاستراتيجية..

فالآن.. ها هي ذى إسرائيل تحصل. من خلال التفاوض مع شخص واحد في مصر. على أمنيتها الأولى هذه.

وبالإضافة إلى ذلك. كانت هناك المطالب الإسرائيلية الأخرى : انسحاب الجيش المصري من سيناء بكل أسلحته الثقيلة.. ثم تعهد السادات بمنع الجيش المصري من العودة إلى سيناء مرة أخرى.. وتعهد بإزالة شبكة الصواريخ المصرية من المنطقة غرب قناة السويس. ومنع إقامة أى دفاع جوى مصرى مستقبلا فى مسافة محددة.. وفرض قيود أخرى على مواقع وحجم وتسليح الجيش المصرى فى المنطقة.. الخ.

وقد وافق السادات على كل هذا. فى تفاوضه المنفرد مع كيسنجر داخل الغرفة المغلقة - وهو الأمر الذى كان مذهلا لكيسنجر نفسه. برغم اتفاقه المسبق مع إسرائيل. على أن السادات سيكون هو الشخص الوحيد فى مصر المتعاون تماما مع الخطط الإسرائيلية.

ويقول كيسنجر إن السادات بموافقته على هذه الأهداف الإسرائيلية الرئيسية. خاصة قبوله استمرار إسرائيل فى احتلالها لتسعين بالمائة من سيناء بما فيها المضائق. كان يمثل بالنسبة لـ (وإسرائيل بالطبع) الخطوة الأساسية فى مفاوضاته معه. أما عدا هذا وما يتلوه فهو مجرد تجميل للصورة..!

الآن إذن.. والسادات بعفرده مع كيسنجر داخل الغرفة المغلقة. بدأت محاولة السادات لتجميل الصورة...!

فبالنسبة لغرب قناة السويس. تريد إسرائيل فرض القيود على تسليم الجيش المصرى بطول المنطقة كلها الموازية للقناة. ويعمق ثلاثين كيلو مترا.. والسادات يرجو من كيسنجر تخفيض العمق إلى عشرين كيلو مترا...!

وبالنسبة للجزء الذى حررته مصر فى سيناء. تريد إسرائيل أن يتعهد السادات بسحب كل القوات المسلحة المصرية من هناك (وعددها فى تلك اللحظة سبعون ألفا) وألا يوجد لمصر بعد ذلك فى تلك المنطقة سوى ثلاث كتائب فقط (١٨٠٠ جندى). والآن يرجو السادات من «صديقه» كيسنجر رفع الرقم قليلا..

وسأله كيسنجر: إسرائيل تسمح لك بوجود ثلاث كتائب فقط. فكم تريد أنت ؟ قال له السادات: أى رقم.. أى رقم. يعنى مثلا لو سمحت إسرائيل بوجود عشر كتائب يكون هذا شيئا هائلا.. مع ذلك.. فإننى أترك المسألة كلها لتقديرك.. وسوف أرضى بأى شيء تقول لى أنت أنه يرضى إسرائيل.. !

ثم.. تريد إسرائيل منع تواجد أى أسلحة مصرية ثقيلة فى الجزء الذى حررته من سيناء. لا مدفعية. ولا دفاع جوى. ولا دبابات.. الخ.

وهنا قال السادات لكيسنجر : إن مصر لا يمكن أن تتحمل وجود مثل هذا التحريم الكامل عليها لوجود دبابات على جزء من أراضيها. إن الجنود المصريين (الذين عبروا إلى سيناء خلال الحرب) قد تدربوا مع تلك الدبابات وعاشوا معها. ويحرماتهم منها سيشعرون بأنهم مجردون تماما من الدفاع. والمسألة.. يا دكتور كيسنجر.. هى أن مصر تحتاج إلى وجود دبابات لها فى سيناء يكفى لشعورها باحترام نفسها - احترام مصر لنفسها..

وبالطبع كانت تلك كلمات مجيدة.. ومدوية.. من السادات. فبعد كل شيء. يدور الحديث كله عن أرض مصرية حررتها مصر فى سيناء بقوة السلاح.. بينما الاحتلال الإسرائيلى سوف يستمر لتسعين بالمائة من سيناء نفسها.

وهنا يقول كيسنجر إنه سأل السادات : كم عدد الدبابات التى تريد مصر إن تسمح لها

إسرائيل بالتواجد في سيناء ؟

وأجابه السادات قائلا : أى رقم.. أى رقم.. !

قال كيسنجر : هل يكفي ثلاثون دبابة مثلا لكي تشعر مصر باحترامها لنفسها ؟
عاد السادات يؤكد لصديقه كيسنجر من جديد «أى رقم ترضى به إسرائيل.. سأوافق أنا عليه..!»

لقد كانت تلك صورة معبرة تماما عن مجرى تلك المفاوضات الخطيرة. التي يبيع فيها السادات لنفسه حق التحدث بمفرده باسم مصر كلها. مع «صديقه» هنرى كيسنجر اليهودى الصهيونى المتعصب لإسرائيل والذى طار صوابه من ضراوة المقاتل المصرى ضد إسرائيل طوال الحرب. هكذا إذن يرى السادات أن مصر يكفيها أن تتكرم إسرائيل عليها بالسماح لها بوجود ثلاثين دبابة في أراضى مصرية حررها الجيش المصرى فعلا في سيناء.
أرض - تبلغ مساحتها ألف وثمانمائة كيلو متر مربع.. أى فى المتوسط دبابة واحدة فى كل ستين كيلو مترا.. !

هكذا استمرت إذن الصورة المروعة للمفاوضات.. وكل ما يركز السادات عليه خلالها هو كيفية تجميل الصورة الفادحة لهذا الاتفاق الخطير عندما تحين لحظة إعلانه.. !
من هنا يسجل كيسنجر فى مذكراته أن السادات قال له : إن كل ما أرجوه منك مرة أخرى يا دكتور كيسنجر. هو أن تساعدنى فى شىء واحد.. فسيكون من الصعب على الترويج لهذا الاتفاق لو تبين فيما بعد إنه اتفاق إسرائيلى.. لماذا لا نخفى إذن حقيقة أن هذه شروط إسرائيلية.. وتقول أنت أنه مشروع أمريكى. فى تلك الحالة يمكن أن أوقع أنا الاتفاق عن مصر. مع جولدا مائير عن إسرائيل.. وفى تلك الحالة أيضا أستطيع أنا أن أنكر تماما أنني ألزمت مصر بخطة إسرائيلية.. ؟ !

وواضح تماما أن كيسنجر فهم على الفور مغزى رجاء السادات هذا. فقبل كل شىء كان هذا متمشيا تماما مع ما قررتة إسرائيل نفسها فى مشاورتها السابقة مع كيسنجر - عندما اتفق موسى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى مع كيسنجر على أنه لابد من حماية السادات ضد العسكريين المصريين. لأن السادات هو الوحيد المتعاون فى مصر مع الأفكار الإسرائيلية.

وبالطبع . وافق كيسنجر فوراً على رجاء السادات هذا - رجاء معناه أن السادات فى الواقع يرجو - وأكرر : السادات يرجو - من الولايات المتحدة أن تتبنى هى طموحات إسرائيل فى مصر والعالم العربى . لأن هذا يجعل من الأسهل الترويج لتلك الطموحات بعد ذلك . مسألة ستكون شديدة الخطورة فيما بعد على مستقبل مصر وأمنها . بل وستؤدى إلى كوارث مروعة ضد الأمن العربى بمجموعه . فالحقيقة . هى أن هذا الرجاء من السادات يمثل تجاوباً مدهشاً مع كل ما كانت إسرائيل نفسها تروج له داخل الحكومة الأمريكية قبل سنوات طويلة... !
ومرة أخرى.. يستمر السادات مع «صديقه» كيسنجر فى محاولة تجميل الصورة المروعة للاتفاق . فبالنسبة للمطالب السياسية التى تتمنى إسرائيل أن تقيد بها الإرادة المصرية.. وافق السادات على أن يتعهد باسم مصر . بتطهير وإعادة فتح قناة السويس . ووافق على التعهد بإعادة تعمير مدن قناة السويس الثلاث - بورسعيد والإسماعيلية والسويس - لأن هذا معناه أن يصبح سكان ومنشآت تلك المدن من الآن فصاعداً رهينة تحت رحمة إسرائيل تماماً . فيما لو فكرت مصر بعد ذلك فى تحرير التسعين فى المائة الباقية من سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى .

إن السادات يوافق على كل هذا . وكل ما يرجوه هو ألا يتم تسجيل تلك التعهدات فى الاتفاقية المقترحة مع إسرائيل . ولكن يتم تسجيلها فى رسالة رسمية منه إلى الرئيس الأمريكى نيكسون.. وبعد ذلك يستطيع السادات أن يتفادى اتهامه بأنه أعطى تلك التعهدات إلى إسرائيل مباشرة !

والى أن يحدث ذلك . فإن السادات يرجو من «صديقه» كيسنجر أن يتوسط لدى إسرائيل لكى تتوقف هى عن المطالبة بفتح القناة وتعمير مدنها علناً . حتى لا تخرجه أمام العالم العربى.. ولكى يتمكن السادات من أن يقول بعد ذلك إنه يفعل كل هذا بقرارات من جانبه.. وليس استسلاماً لمطالب إسرائيل.. !

بقيت مسألة المطلب الإسرائيلى بأن تتضمن اتفاقية فض الاشتباك تعهداً مصرياً رسمياً بإنهاء حالة الحرب . وهنا رفض السادات هذا تماماً . وكما تكشف مذكرات كيسنجر هذه . فإن السادات لم يرفض هذا لأن إسرائيل مازالت تحتل تسعين بالمائة من سيناء.. ولا لأن

الجولان والصفحة الغربية مازالت تحت الاحتلال الإسرائيلي. لقد رفض السادات لمجرد أن هذا سوف ينه العالم العربي إلى فداحة ما يجري. وبالتالي - بكلمات السادات - سوف يؤدي هذا إلى انفجار العالم العربي كله ضده.. !

مع ذلك. وحتى لا يفقد السادات رضاء «صديقه» كيسنجر.. فإن السادات يقول له : ما الذى تريده إسرائيل ؟ أن تضمن خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي ؟ أن تتأكد من أنني سأمنع مصر من التحرك عسكريا مرة أخرى ضد الاحتلال الإسرائيلي ؟ إننى سأفعل هذا كله. ولكن. بدلا من أن نسمى هذا «تعهدا مصريا بإنهاء» حالة الحرب ضد الاحتلال الإسرائيلي» .. أرجو أن نعدل التسمية إلى «تعهد مصر باستمرار وقف إطلاق النار مع إسرائيل».. !

وزيادة فى التأكد. ولكى تطمئن إسرائيل تماما. تطوع السادات من جانبه بتعهد جديد مهدش : لماذا لا تقوم الولايات المتحدة بمراقبة تنفيذ مصر لكل شروط تلك الاتفاقية على الجبهة المصرية ؟ إن السادات يقبل قيام طائرات استطلاع أمريكية بتصوير الجبهة المصرية فى رحلات منظمة متى يحلو لها ذلك.

وبالطبع. فإن هذا يضمن لإسرائيل إشراف الولايات المتحدة. حليفها الوحيد. على التقيد بعدم عبور الجيش المصرى مرة أخرى إلى سيناء.. وعدم وجود أى دفاع جوى مصرى فى غرب القناة.. وعدم وجود أية دبابات أو مدفعية ثقيلة يمكن أن تكدر هدوء الاحتلال الإسرائيلى المستمر فى تسعين بالمائة من سيناء.

كان هذا الذى جرى بين كيسنجر والسادات داخل غرفة مغلقة شيئا فادحا ومروعا فى دلالته. إنه. ببساطة شديدة. تجريد مصر تماما من نتائج حرب أكتوبر. لقد صبرت مصر ست سنوات. وإعادة بناء جيشها من الصفر. واستعدت وضحت وقاتلت. وتحملت ضرب سكانها ومنشأتها المدنية. وقامت بتهجير مليون مواطن من مدن القناة. وعبأت كل مواردها وطاقاتها. وأخيرا دفعت بخمس فرق من قواتها المسلحة إلى سيناء.. بالضبط لكى تمنع مصر تعرضها لمثل تلك القيود الفادحة والمهينة ضدها. لقد كانت إسرائيل من قبل أكثر من مستعدة لإعادة سيناء إلى مصر.. من قبل حرب أكتوبر.. مقابل خروج مصر من القضية القومية.

والآن تأتى المفارقة الكبرى. فكل تلك القيود الفادحة التى رفضت مصر أقل منها فى ظل هزيمة ١٩٦٧. يتم الآن قبولها باستخفاف شديد بعد حرب ناجحة وضارية قامت بها مصر فى أكتوبر. وإسرائيل. التى فشلت تماما فى إخراج الجيش المصرى من سيناء وإبادته خلال الحرب.. تنجح الآن فى إخراجه من سيناء. ومنعه من دخولها بعد ذلك. من خلال «مفاوضات» غريبة ومروعة يقوم بها السادات بمفرده.. ويخفى مضمونها بالكامل حتى عن مساعديه.

وكيسنجر نفسه مذهول من حقيقة أن التنازلات الضخمة تتدحرج فى يديه بمثل تلك السرعة. وبلا جدل ولا مناقشة.

ولذلك. فإن السادات سأل كيسنجر فى النهاية : ما تعليقك بعد أن وافقت لك على كل هذا..!

وكيسنجر نفسه لا يصدق. فكتب فى مذكراته هذه متكهما : تعليق ؟ بالطبع لم يكن لدى أى تعليق.. لأنه لم يكن لدى أى شىء أقوله. لقد حصلت إسرائيل على ما تتمناه.. كاملا. وحصلنا نحن على ما نريده. حيث ستسجل هذه الاتفاقية لفض الاشتباك تحرك مصر بلا رجعة. بعيدا عن السوفييت.. فى اتجاه العلاقة الحميمة مع الولايات المتحدة. ثم يضيف كيسنجر : لم يعد أماننا الآن سوى أن يتحول هذا الاتفاق مع السادات إلى الإطار العملى. ولذلك. فقبل أن نخرج من هذه الغرفة المغلقة لكى نعود إلى مساعدتنا.. أمر السادات باستدعاء الجنرال (محمد عبد الغنى) الجيسى..

لقد كان آخر موقف سجله الجيسى قبل ساعات وجيزة فى مواجهة كيسنجر هو إعلانه رفضه بالكامل لتلك الخطة الإسرائيلية لفض الاشتباك. رأى كيسنجر أنه بمثابة إعلان من العسكريين المصريين بتنصلهم الكامل.. وتبرئهم التام.. من هذا الذى يجرى بين السادات وكيسنجر.

وكان السادات نفسه قد سأل كيسنجر قبل ذلك : «لماذا تصر إسرائيل على إزال الجيسى إلى هذا الحد ؟» بقيودها الفادحة التى تسعى إليها ضد الجيش المصرى. وكانت تلك الكلمات تمثل فى الواقع إقرارا من السادات بمعرفته التامة لخطورة ما تريده إسرائيل.

أما الآن. وبعد أن قبل السادات كل ما رفضه اللواء الجمسى من قبل. فإنه يأمر باستدعاء الجمسى لكي يتحدث إليه هنا. في هذه الغرفة نفسها. وأمام وزير خارجية دولة أجنبية هو هنري كيسنجر. اليهودى الصهيونى المتعصب لإسرائيل.

وطبقا لما يرويه كيسنجر فى مذكرته هذه. فإن السادات قال للجمسى أمامه : اسمع يا جمسى.. إن الدكتور كيسنجر وأنا اتفقنا على كيفية المضى قدما نحو إبرام هذا الاتفاق لغرض الاشتباك. وأنت.. يا جمسى.. سوف توقع الاتفاق.. !

وهنا بالضبط يكاد الشعور بالنشوة والانتصار الكامل يقفز من بين سطور كيسنجر فى مذكراته. فها هو ذا السادات يعطى أمرا مباشرا إلى رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية. بالتوقيع على اتفاق رفضته تلك القوات لتوها قبل ساعتين. إن كيسنجر. خلال ساعات قليلة من الآن. سوف يطير إلى إسرائيل.. حيث سينقل تلك الصورة التى رآها أمامه إلى أصدقائه فى إسرائيل بحذافيرها كاملة.. لكى يبشروهم بأن ما عجزت إسرائيل عن أن تفعله بالعسكريين المصريين فى ميدان القتال.. قد فعلته الآن بهم خارج ميدان القتال.. !

ولذلك فإن كيسنجر يكتب فى مذكراته معلقا على تصرف السادات هذا قائلا : «وبهذا الشكل. فإن السادات يكون قد قمع وسحق أى احتمال لدى رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية للاعتراض أو المقاومة.. وذلك من قبل حتى أن يعطى السادات للجمسى أى فرصة لمعرفة أى شيء مما اتفقنا عليه» !!

لقد انتقل الاثنان. كيسنجر والسادات. إلى الغرفة الأخرى حيث يجلس الوفدان المصرى والأمريكى فى حالة انتظار. الآن.. لم تعد هناك مفاوضات. فقد تكفل بها السادات بمفرده مع كيسنجر داخل الغرفة المغلقة. الآن فقط اجتماع للتنفيذ.. ولتفريغ الاتفاق العام فى صياغات محددة.

وترك السادات لكيسنجر مهمة أن يتلو هو على الحاضرين ما تم الإتفاق عليه بشأن القيود على الجيش المصرى. ولكى لا ينسى كيسنجر فإن السادات يذكره بأن يحرص على ذكر مسألة أن هذا ليس مشروعا إسرائيليا.. وإنما هو مشروع أمريكى.. !

بالطبع.. كيسنجر لا ينسى.. فهو حريص على رد الجميل للسادات.
لكن. عندما طلب السادات من كيسنجر العمل على عدم نشر تلك القيود على الجيش
المصرى. والاحتفاظ بها سرية، كان كيسنجر أكثر ذكاء. إن إسرائيل يهملها أولاً أن يقبل
السادات بطلباتها وشروطها المهينة والفادحة ضد الجيش المصرى. ولكن، بعد أن تم هذا
فعلا، فإن ما يهم إسرائيل بعد ذلك هو إذاعة ونشر ما قبله السادات فعلا على العالم
كله. فمن ناحية: سوف يؤدي هذا إلى الوقية الكاملة بين مصر والعالم العربى - خاصة
سوريا - لأنه سيكشف للجميع إلى أى مدى انفصل السادات عن الموقف العربى المتفق
عليه فى مؤتمر قمة الجزائر قبل أسابيع قليلة. ومن ناحية أخرى.. لكى يصبح هذا الاتفاق
الإسرائيلي نفسه مع السادات ورقة ضغط ضخمة على سوريا تمنعها من أن تطمح إلى اتفاق
مختلف. من هنا، قال كيسنجر للسادات أمام الوفد المصرى: إننى أحذرك مقدما من أن
إسرائيل سوف تنشر وتغشى بنود هذا الاتفاق..

ورد السادات قائلا : لا يهم أن تنشره إسرائيل.. المهم ألا تنشره الولايات المتحدة..!
وهكذا تم إبلاغ الوفد المصرى بالاتفاق الذى سيحول مجرى الصراع العربى الإسرائيلى
كله بشكل فادح.. ولم يعد هناك سوى الصياغة التفصيلية: التى كلف بها وفد مشترك
صغير يجتمع فى فندق كتاراكت الجديد بأسوان.

وهنا يسجل كيسنجر فى مذكراته : «لم يكن الوفد المصرى سعيدا على الإطلاق بقرار
السادات تقديم كل التنازلات إلى إسرائيل. إن إسماعيل فهمى. وزير الخارجية، عبر عن
ذلك بطريقة حذرة. أما الجنرال محمد عبد الغنى الجمسى. رئيس أركان حرب القوات
المسلحة المصرية. فقد كان أكثر تحفظا وبرودا فى التعبير عن تعاسته الكاملة مما يجرى.
إن الجمسى كان يشعر بالمرارة العميقة بوجه خاص من تعهد السادات بسحب كل شبكة
صواريخ الدفاع الجوى المصرى من المنطقة غرب القناة. وبعمق عشرين كيلو مترا إلى الغرب
من قناة السويس».

وكما تبين فيما بعد. فإن أحد أعضاء الوفد الأمريكى لاحظ أن الجمسى كان يبذل
مجهودا ضخما للسيطرة على أعصابه ومشاعره.. بحيث إنه فى إحدى اللحظات نهض

لكى يخلو إلى نفسه قليلا بجوار النافذة.. حيث فرت من عينه دمة.. مسحها الجمسى بسرعة.. متظاهرا بأنه لم يحدث شيء.

لقد كانت تلك اللحظة وحدها تسجل المأساة المروعة كلها فيما يجرى. فالمحاربون المقاتلون هم وحدهم الذين يعرفون مدى التضحيات الجسيمة التى تحملتها مصر من أجل إقامة حائط الصواريخ هذا بالذات غرب القناة سنة ١٩٧٠. والذى عبر الجيش المصرى فى حمايته سنة ١٩٧٣.

المحاربون وحدهم يعرفون أن المعركة كلها بين مصر وإسرائيل تركزت فى الأشهر الستة الأخيرة من حرب الاستنزاف على شيء واحد : هل تنجح مصر. أو لا تنجح. فى إقامة حائطها الصاروخى هذا ؟ إن إسرائيل فعلت كل ما فى وسعها لكى تمنع مصر بأى ثمن من إقامة حائط الصواريخ هذا فى حينها. لقد بلغت وحشية الغارات الجوية الإسرائيلية أقصاها مع كل دفعة جديدة يقوم بها المصريون لتلك الشبكة الصاروخية فى اتجاه قناة السويس. وحشية عبرت عنها كثافة تلك الغارات الإسرائيلية. التى بلغت فى المتوسط أربعاً وسبعين غارة جوية فى اليوم الواحد.. كانت إسرائيل تلقى خلالها عشرة آلاف طن متفجرات يوميا. من القنابل على كتائب الصواريخ المصرية المتقدمة هذه. وفى الغارة الواحدة كانت إسرائيل تحشد ضد مصر مائة وأربعين طائرة فى المتوسط. وفى يومى ١٤ و ١٥ أبريل سنة ١٩٧٠ فقط ألقت إسرائيل ما يعادل تأثير قنبلة ذرية زنة ٢٠ ألف طن فى مدافع الصواريخ المصرية هذه. أملا فى كسر الإرادة المصرية. بلا جدوى.

ولأن الصراع حول حائط الصواريخ هذا كان يلخص فى الواقع جوهر الصراع العربى الإسرائيلى كله.. فهو صراع إرادة ضد إرادة.. لذلك فإن جمال عبد الناصر لم يستسلم وقتها مطلقا لهذا الابتزاز الإسرائيلى الوحشى. وعلى امتداد الأربعين يوما الأخيرة فى حرب الاستنزاف سنة ١٩٧٠. كانت مصر تنفق مليون جنية يوميا على إقامة حائط الصواريخ هذا. وكلما أبادت الغارات الإسرائيلية كتيبة من المهندسين والضباط المصريين. تقدمت كتيبة أخرى فورا. وفى النهاية فرضت مصر إرادتها فى الميدان. بحيث اضطر وزير الخارجية الإسرائيلى وقتها إلى أن يصرخ علنا مستغيثا بأمريكا وهو يقول : إن سلاح الطيران الإسرائيلى قد بدأ يتآكل.. ويتلاشى..

كانت تلك الاستغاثة بعد «أسبوع تساقط طائرات الفانتوم» الشهير في يوليو سنة ١٩٧٠. الأمر الذى أدى فى النهاية إلى أن تقبل إسرائيل فى حينها. صاغرة. بمبادرة روجرز.. التى اتجهت بها الولايات المتحدة نحو التسوية الشاملة لأول مرة.

المحاربون هم إذن. قبل غيرهم. الذين يعرفون قدر الدماء والتضحيات والأرواح التى بذلتها مصر لإقامة حائط الصواريخ هذا. ويعرفون أيضا أنهم عبروا إلى سيناء فى حمايته أخيرا. ويعرفون فى النهاية معنى أن تذهب تلك التضحيات هدرا.. الآن.

على أى حال. لقد اتفق كيسنجر مع السادات على أن يجتمعا من جديد بعد الظهر على انفراد.. حيث يكون قد تم وضع الصياغات التنفيذية للاتفاق – لكى يطير به كيسنجر إلى إسرائيل فى نفس الليلة.

ومن طائرة كيسنجر. الرابضة فى مطار أسوان. وقع تطور آخر. لقد تم إبلاغه من مكتبه فى واشنطن بمضمون رسالة سرية تلقتها الحكومة الأمريكية من المملكة العربية السعودية تحدد من جديد الموقف السعودى.

إن الملك فيصل يحذر الولايات المتحدة من خطورة ما تفعله الآن. فالمعلومات المتاحة تشير إلى احتمال أن تتمخض المباحثات مع السادات عن اتفاق جزئى منفرد لفض الاشتباك فى سيناء.. فإذا حدث هذا فعلا.. فإن السعودية تحذر الولايات المتحدة من توقع نهاية مبكرة لحظر البترول العربى كما يتصور نيكسون. إن السعودية ترى – هكذا مضت الرسالة الرسمية – إن أى اتفاق جزئى لفض الاشتباك فى سيناء معناه فى الواقع تدعيم وتقوية وتثبيت الاحتلال الإسرائيلى لكل الأراضى العربية. بما فيها التسعين بالمائة الباقية من سيناء نفسها. إن الاحتلال الإسرائيلى سيصبح. لو تم هذا الاتفاق الجزئى. محتما وراء حزام من الأراضى منزوعة السلاح فى سيناء.. وقوات من الأمم المتحدة.. وبذلك فإن الموقف العربى. وفى مقدمته موقف مصر نفسها. سيصبح أضعف تماما فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى.. مما كانت عليه قبل حرب أكتوبر.

لذلك فإن السعودية تكرر موقفها للولايات المتحدة : إن حظر البترول العربى لن يتم رفعه إلا إذا كان هناك «دليل ملموس وواضح» على الالتزام الإسرائيلى بالانسحاب الشامل

«فورا وبلا تأخير» .. فضلا عن الالتزام بالحقوق الفلسطينية ضمن التسوية الشاملة. لقد جاءت تلك الرسالة السرية بمثابة القنبلة. واعتبرها كيسنجر نذير شؤم ونحس بالعين.. ولذلك فإنه نقل انزعاجه فورا إلى السادات بمجرد أن التقى به في الساعة الخامسة بعد الظهر.

ولكن السادات نصح «صديقه» كيسنجر بألا يهتم.. ! وانزعج كيسنجر أكثر. كيف لا يهتم.. بينما الولايات المتحدة كلها.. من أصغر مواطن إلى الرئيس نيكسون.. ترتعش بردا من حظر البترول.. والرئيس نيكسون مستعد لعمل أى شئ، في سبيل إنهاء الحظر.. بعد أن فشل التهديد العسكري الذى أراد به وزير الدفاع الأمريكى قبل أسبوع أن يخيف دول البترول العربى..؟! إن معنى هذا التحذير السعودى ببساطة هو أن دول البترول العربى مستعدة للذهاب فى المواجهة مع أمريكا إلى آخر مدى.. التزاما منها بتحقيق الانسحاب الإسرائيلى الشامل.. والحقوق الفلسطينية.

لكن السادات يصر. مرة أخرى. على طعانة «صديقه كيسنجر.. قائلا : اسمع يادكتور.. أنا الذى سأنتهى لكم حظر البترول هذا.. لا الملك فيصل ولا السعودية ولا أى دولة عربية أخرى.. نحن اليوم فى ١٤ يناير. وأنا أعدك بأنه خلال أسبوعين من الآن. أى قبل ٢٨ يناير الحالى، سيتم إنهاء حظر البترول هذا. إننى سأسافر إلى السعودية بمجرد توقيع اتفاق فض الاشتباك هذا مع إسرائيل.. وسأتكفل بهذا الأمر.. !

ومرة أخرى كان هذا الأمر مروعا تماما.. أن ينفصل السادات إلى هذا المدى عن سلاح البترول العربى الذى تم استخدامه لمساندة المقاتل المصرى فى سيناء والسورى فى الجولان.. ضد الاحتلال الإسرائيلى. والنقطة الأساسية هى : إذا كان السادات يبيع لنفسه قبول تعهدات فادحة ضد أمن مصر.. فكيف يبيع لنفسه التعهد بأشياء هى فى صميم حقوق السيادة. والمصالح القومية. لدول عربية أخرى؟!.

بالطبع.. ربما كان هناك احتمال بأن السادات يناور.. حتى ولو كانت المناورة عمياء

وفاشلة من أساسها. لكن السادات نفسه أثبت أنه جاد تماما في تعهده هذا من سياق الخدمات التالية التي بدأ يطلبها من «الصديق» كيسنجر.

كانت الخدمة الأولى التي يريجوها السادات هي أن يساعده كيسنجر. وإسرائيل بالطبع. في عدم إفشاء حقيقة التنازلات الفادحة التي أعطاها لإسرائيل.. على الأقل إلى أن يتم التوقيع الرسمي بينه وبين إسرائيل على هذا الاتفاق. والسبب في احتياج السادات إلى هذه «الخدمة» هو أنه يريد مفاجأة العالم العربي بأمر واقع حتى لا تطلب منه التراجع...!

الخدمة الثانية هي أنه. طالما أن إسرائيل ستصمم في النهاية على إفشاء ونشر تعهد السادات وتنازلاته لها.. فإن السادات يرجو ألا تفعل إسرائيل ذلك إلا بعد أن يعود هو - أي السادات - من جولته المقررة في السعودية والدول العربية الأخرى. إن من الواضح أن السادات يتوقع مسبقا أن تلك العواصم العربية لو عرفت مسبقا بحجم التنازلات والتعهدات التي أعطاها هو لإسرائيل.. فربما ترفض استقباله أساسا.. ومن ثم لا تصبح أمامه فرصة لحثها على إنهاء حظر البترول.

الخدمة الثالثة التي يطلبها السادات من «الصديق» كيسنجر. هي أنه من الأفضل أن تسرب إسرائيل أنباء تنازلات السادات لها من خلال وسيلة تسمح له بإنكارها.. كأن تفعل ذلك من خلال جلسة سرية للكنيست الإسرائيلي.. مثلا.. !

«الخدمة الرابعة. التي يطلبها السادات من «الصديق» كيسنجر هي : لماذا لا تقيم الولايات المتحدة قناة اتصال أخرى معه - أي مع السادات - تنظمها المخابرات الأمريكية»؟!

وهنا يفسر السادات هذا الطلب الغريب لكيسنجر بقوله : إنني يا دكتور.. أريد أن أتبادل معكم الأفكار بشأن تعاوننا في المستقبل.. !

إن السفارات ووزارات الخارجية إذا كان قد تم اختراعها. فأساسا لكي تكون أداة للاتصال بين الدول وبعضها البعض.. ولكن السادات يريد قناة اتصال أخرى.. لا يراه فيها سفير.. ولا وزير خارجية.. !

وهكذا.. طار كيسنجر إلى إسرائيل.. لكي ينقل إليها كل هذه البشائر المدوية.. عن السادات في مصر..!

ولقد وصل كيسنجر إلى إسرائيل في الساعة الحادية عشرة مساء الاثنين - ١٤ يناير (١٩٧٤). وفي جناحه بفندق الملك داود بالقدس. عقد كيسنجر اجتماعا تمهيديا في منتصف الليل.. لمراجعة الموقف مع أبا أيبان وزير الخارجية الإسرائيلي.. وسيجما دينتز السفير الإسرائيلي في واشنطن - وكلاهما عضو في فريق المفاوضات الإسرائيلية لفض الاشتباك..

وبدأ كيسنجر يشرح لهما بشائره المدوية عن السادات في مصر. إن السادات وافق على أن تستمر إسرائيل في احتلالها لتسعين بالمائة من سيناء بما فيها المضائق. والسادات وافق على سحب كل القوات المسلحة المصرية التي عبرت إلى سيناء نتيجة لحرب أكتوبر.. والسادات وافق على منع الجيش المصري من العودة مرة أخرى إلى أرضه المحررة في سيناء. والسادات وافق على منع أية أسلحة مصرية ثقيلة في الجزء المحرر من سيناء.. وأيضا في الضفة الغربية لقناة السويس بعمق ثلاثين كيلو مترا. والسادات وافق على إزالة حائط الصواريخ المصري الشهير داخل هذا العمق. والسادات وافق.. ووافق.. ووافق.. وبدأ أبا أيبان وسيجما دينتز يصابان بالذهول..!

إن من الصحيح أن إسرائيل نفسها قررت لكيسنجر من قبل أن أملها الوحيد لتمرير مشروعهما هذا هو أن يعرضه كيسنجر على السادات في اجتماع مغلق بينهما.. من خلف ظهر العسكريين المصريين. وصحيح أن كيسنجر نفسه بدأ رحلاته المكوكية هذه لتحقيق هذا الغرض أساسا. ولكن.. مع ذلك.. لم تكن إسرائيل تتوقع أن يتعاون السادات مع كل أفكارها بمثل هذه السرعة.. ولا أن يقبلها في مثل هذا الوقت القصير.. بغير جدل ولا مناقشة..!

لكن كيسنجر يؤكد للإسرائيليين أن هذا هو ما حدث بالضبط في اجتماعه المغلق في أسوان. لقد أعطى السادات لإسرائيل كل ما تريده.. وأكثر !
وعندما رأى كيسنجر أن أبا أيبان وسيجما دينتز مازالا مذهولين من هذه البشائر

المدوية عن السادات في مصر.. أراد أن يذهلها أكثر وأكثر.. فقال لهما : هل تتخيلان أن السادات وافق على الالتزام بسحب كل الأسلحة المصرية الثقيلة من سيناء. بما في ذلك السبعائة وعشرين دبابة الموجودة الآن للجيش المصرى هناك. إن السادات وافق على سحبها تماما. وكل ما يرجوه هو أن تسمحوا له بثلاثين دبابة فقط ؟!!
وكاد سيجما دينتز يطير من على الأرض من هول المفاجأة. فسأل كيسنجر بذهول : هل يعقل أنه فعل ذلك ؟

وعاد كيسنجر يؤكد لصديقه الإسرائيلي دينتز أن هذا هو ما حدث.
سأله دينتز وهو مازال غير مصدق : هل تقصد حقا أن السادات لم يطلب سوى ثلاثين دبابة فى سيناء ؟ هل تعنى أنه لم يبدأ طلباته معك بثلاثمائة دبابة مثلا.. ولكن بمجرد ثلاثين ؟ !

نعم. هذا هو ما حدث بالضبط.. السادات يرجو أن تسمح إسرائيل لمصر بالاحتفاظ بثلاثين دبابة فقط. فى كل الأرض التى حررها الجيش المصرى فى سيناء. والتى تصل إلى نحو ٢٨٠٠ كيلو متر مربع - أى بمتوسط دبابة واحدة فى كل ستين كيلو مترا ! وكل هذا فى الوقت الذى توجد فيه لمصر فعلا ٧٢٠ دبابة فى سيناء.. !

ومرة أخرى لم يكذأ أبا أيان وسيجما دينتز يصدقان ما يرويه لهما كيسنجر عن تنازلات السادات لإسرائيل. وهنا يكتب كيسنجر. فى مذكراته هذه. معلقا : «إن الإسرائيليين لديهم مبدأ أساسى ثابت فى التفاوض. وهو أن يأخذوا كل تنازلات يحصلون عليها كما لوكان مجرد شئ، مفروغ منه ومن حق إسرائيل أن تحصل عليه. ولكن. مع ضخامة التنازلات التى أعطاها السادات لإسرائيل. فإن أبا أيان وسيجما دينتز خالفا هذا المبدأ لأول مرة.. حيث اعترف لى الاثنان فورا بدهشتها الكاملة من كل هذا التقدم - مع السادات - وقد تم إحرازه فى مثل تلك الفترة القصيرة. وحيث إنهما نتاج لبلد ديمقراطى يعيش فى حرية. فإنهما حتى تلك اللحظة لم يكن لديهما. بعد. أى إطار يدركان منه مدى الإيماات الجارفة والشاملة والكاسحة. التى تستطيع إسرائيل أن تحصل عليها من نظام استبدادى وديكتاتورى. وهى السمات التى يتصف بها سلوك السادات. إن

الإسرائيليون أدهشهم ضخامة تلك الإيماءات الجارفة التي أعطاها لهم السادات في هذه المرة، وستظل تدهشهم فيما بعد. مرة بعد مرة بعد مرة !

وبرغم أن كلمات كيسنجر هذه واضحة تماما بما فيه الكفاية. فإننا لو عريناها وجردناها من رتوشها الدبلوماسية. نرى فورا أن كيسنجر يريد أن يقول ما يلي : إن من حسن حظ إسرائيل أن الذى يتعامل معها فى مصر هو السادات. الذى هو فى رأى كيسنجر مجرد شخص مستبد يتصرف فى أقدار مصر بطريقة ديكتاتورية تماما.. ويعطى لإسرائيل كل هذه التنازلات الضخمة. أو «الإيماءات الجارفة الكاسحة» بتعبير كيسنجر. إن السادات يتفاوض بمفرده.. ويقرر بمفرده.. ويتحكم فى مصير مصر وأمنها القومى بمفرده.. بعيدا عن أى مساعدين أو وزراء أو حكومة أو برلمان أو أى مؤسسة سياسية تراقب هذا الذى يجرى فى صميم الأمن القومى المصرى. ولو كان هناك من يحاسبه فى مصر. لو كانت هناك ديمقراطية. لما تجرأت إسرائيل على مصر إلى هذا الحد.. ولما استطاع السادات أن يذهب إلى هذا المدى.

هذا هو على وجه الدقة. التشخيص الذى يقرره كيسنجر عن السادات فى مذكراته بوضوح غريب وقاطع.. كتفسير لما لم يفهمه احد على الإطلاق - تفسير لحصول إسرائيل على كل تلك التنازلات الفادحة من مصر.. كما لو كانت إسرائيل هى المنتصرة. ومصر دولة مهزومة.. وهو الأمر الذى يقلب تماما كل الحقائق العسكرية والسياسية للموقف فى تلك اللحظة.

إن كيسنجر لا يخبر الإسرائيليين فقط بنتائج جلساته المنفردة مع السادات. ولكنه يحلل لهم عملية اتخاذ القرار نفسها فى نظام السادات. نظام يبيع لفرد واحد أن يصبح هو مصر. ومصر هو..!

فى مقابل ذلك.. برغم حقيقة أن كيسنجر نفسه يهودى صهيونى متعصب تماما لإسرائيل.. وبرغم أن إسرائيل نفسها تعتبره رجلها الأول فى واشنطن.. إلا أن فردا واحدا فى إسرائيل لم يكن ليجرؤ على أن يتفاوض مع كيسنجر بمفرده. لقد كان كيسنجر مضطرا فى كل مرة إلى أن يتفاوض مع إسرائيل كوفد رسمى. وكان فريق المفاوضات الإسرائيلى

مشكلا من عشرة أشخاص ترأسهم جولدا مائير رئيسة الوزراء.. ويضمون وزيرى الخارجية والدفاع ورئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلى والسفير الإسرائيلى فى واشنطن.. الخ. وحتى برغم هذا كله.. كان فريق التفاوض الاسرائيلى ملتزما بعرض ما يجرى أولا بأول على مجلس الوزراء. ثم أخيرا عرضه على الكنيست - البرلمان - الإسرائيلى.

ولم تكن إسرائيل فى ذلك تفعل شيئا مدهشا. فالواقع أننا رأينا من قبل كيف أن حافظ الأسد فى سوريا يعنصر كيسنجر تماما بأسلوب مختلف.. وكيف أن الملك فيصل فى السعودية.. وهوارى بومدين فى الجزائر.. والملك حسين فى الأردن.. كلهم يتعاملون مع كيسنجر تعامل دولة مع دولة أجنبية.. وليس تعامل صاحب عزة مع سيد يتفضل عليه..!

من هنا يقرر كيسنجر أذن فى مذكراته أن السادات سيدهش إسرائيل مرة بعد مرة. من ضخامة التنازلات التى يقدمها إليها.. وينقل كيسنجر بعضها الآن إلى إسرائيل.

فى الصباح التالى. وردت إلى كيسنجر برقية من مكتبه فى واشنطن.. تطلب منه قطع رحلته والعودة إلى واشنطن فورا.. لكى يتلقى تعليمات جديدة من الرئيس نيكسون.

وهنا أصيب كيسنجر بالذعر.. لسببين : أولا - إن رحلته إلى واشنطن ثم العودة إلى الشرق الأوسط مرة أخرى ستستغرق ثلاثة أيام على الأقل.. وهناك خطورة أكيدة على السادات خلال تلك الفترة من تسرب أنباء التنازلات القاذحة التى أعطاها لإسرائيل - الأمر الذى قد يدفع العواصم العربية إلى رفض زيارة السادات لها كما يخطط هو. وثانيا.. هناك خطورة أيضا من أن يتمكن العسكريون المصريون. ومساعدى السادات. من وقف اندفاع السادات هذا نحو إسرائيل بشكل أو بآخر.

من هنا. قرر كيسنجر أن يراوغ قليلا فى الرد على برقية واشنطن.. وفى نفس الوقت استحث الحكومة الإسرائيلية على الإسراع فى خطواتها. فالفرصة الذهبية المتاحة الآن بقبول السادات للمشروع الإسرائيلى.. يجب انتهازها بسرعة.. قبل أن تفلت.. !

ولم تكن إسرائيل فى الواقع تحتاج فى هذه المرة بالذات. إلى أية إجراءات تفاوضية.. لأن كل ما جاء كيسنجر من أجله. هو وضع رتوش قليلة للتجميل على اتفاق وضعته

إسرائيل نفسها - على حد تعبير كيسنجر.. ولذلك.. فعندما اجتمع كيسنجر بفريق التفاوض الاسرائيلي.. بدأ حديثه إليهم بجملة تهكمية واضحة الدلالة. قال لهم فيها : أظن أنه سيكون انتصارا كبيرا لـ.. لو أن إسرائيل وافقت الآن على مشروعها.. ! وبالطبع.. انفجر الوزراء الإسرائيليون ضاحكين !

ثم بدأ كيسنجر يتحدث معهم عن «الخدمات» التي رجاها السادات منه . لتجميل الصورة المروعة للاتفاق. من تلك «الخدمات» أن تسمح إسرائيل لمصر بوجود عشر كتائب فقط في الأراضي المحررة في سيناء. بدلا من ثلاث كتائب كما اقترح المشروع الإسرائيلي الاصلى. وهنا قال أيجال ألون نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي لكيسنجر : تستطيع أن تخبر السادات بأننا نوافق على وجود ست كتائب في سيناء بدلا من ثلاث.

وعندما اعترض كيسنجر. عاد أيجال ألون ليقول مرة أخرى : حسنا.. إذا كان هو يريد عشر كتائب. ونحن نقول ستا.. إذن.. دعنا نجعلها ثماني كتائب..

وهنا تدخل موسى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي متنبها كيسنجر بقوله : ولكن.. لا تبدأ مع السادات بهذا الرقم. أبدا معه بالحديث عن ست كتائب فقط. ثم ارفعها من جانبك بعد ذلك إلى ثماني كتائب.. !

وبالطبع. كانت فكرة موسى ديان من ذلك هي أن يساعد السادات على أن يقول لمساعديه إنه هو الآخر قد «اقتنص» التنازلات الضخمة من إسرائيل.. !

وهذا هو ما حدث فعلا عندما عاد كيسنجر إلى أسوان.. حيث قبل السادات. فورا وبلا جدال ولا مناقشة. تحديد القوات المصرية في سيناء بثمانى كتائب.. ! إن ثماني كتائب معناها سبعة آلاف جندي فقط. في الوقت الذي يوجد لمصر فيه في تلك اللحظة نفسها سبعون ألف جندي في سيناء.. عبروا إلى هناك بقوة سلاحهم .. رغم أنف إسرائيل.. ومن خلال حرب كبرى قامت بها مصر وضحت في سبيلها.

لكن السادات لا يناقش - كما يقرر كيسنجر نفسه في مذكراته هذه. السادات يقبل كل شيء فورا وبلا جدل أو مناقشة.. طالما هو يجلس مع «الصديق» كيسنجر على افراد.. داخل غرفة مغلقة..

مع ذلك . كان هناك البعض من مساعدي السادات نفسه . يناقشون بحكم مسؤوليتهم . إن اللواء محمد عبد الغنى الجمسى مثلا . اعترض من قبل على تعهد السادات بإزالة حائط الصواريخ المصرى الشهير غرب القناة . بعمق ثلاثين كيلو متر . وعندما قمع السادات معارضته . حاول الجمسى إنقاذ ما يمكن إنقاذه . فطلب تخفيض هذا العمق خمسة كيلو مترات .

والآن فإن السادات . داخل الغرفة المغلقة . وهو يجلس على انفراد مع «الصدى» كيسنجر . بدأ يشكو من الجمسى . رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية . إلى وزير الخارجية الأمريكى . اليهودى الصهيونى المتعصب بشدة لإسرائيل . !
إن السادات يقول لكيسنجر : إن حكاية إزالة حائط الصواريخ المصرية هذه جعلت الجمسى مهتاجا وعصبيا كما لم أراه من قبل مطلقا . ولذلك أرجوك يا دكتور كيسنجر . حاول معهم فى إسرائيل مرة أخرى .

قال كيسنجر : حسنا . إننى سأحاول معهم فى هذه النقطة مرة أخرى . ولكن . ماذا لو رفضت إسرائيل طلب الجنرال الجمسى . ؟

وهنا أجابه السادات بسرعة : طبعا سأوافق على رأى إسرائيل . !
وبالطبع . لم يكن كيسنجر محتاجا لأكثر من هذا . ولم يحصل الجمسى أبدا على الكيلو مترات الخمسة التى يريدونها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من حائط الصواريخ الشهير .

ويخرج كيسنجر من اجتماعه المغلق مع السادات . لكى يجتمع بالوفد المصرى فى فندق كتاركت بأسوان . إن كيسنجر لم يعد الآن وسيطا بين إسرائيل ومصر . لقد أصبح فى الواقع وسيطا بين السادات . والوفد المصرى ! !

وبدأ أعضاء الوفد المصرى - إسماعيل فهمى ومحمد عبد الغنى الجمسى ومساعدوهما - يستمعون من كيسنجر إلى قرارات السادات . إن السادات وافق على استمرار الاحتلال الإسرائيلى لتسعين بالمائة من سيناء بما فيها مضائق سيناء الإستراتيجية . والسادات قبل بوجود قوات من الأمم المتحدة بين مصر وإسرائيل فى سيناء . والسادات قبل بحسب كل القوات المسلحة المصرية من سيناء (سبعون ألف جندى و ٩٩٤ قطعة مدفعية و ٧٢٠ دبابة) .

والسادات تعهد بآلا تزيد قوات مصر في سيناء من ضالان فصاعدا عن ثمانى كتاب (أى سبعة آلاف جندى) مجردين من أى دفاع جوى أو أسلحة ثقيلة. والسادات طلب قيام الولايات المتحدة بإجراء طلعات جوية استطلاعية لتصوير الجبهة فى أى وقت يحلو لها ذلك.. والسادات تعهد بإزالة حائط الصواريخ المصرى غرب القناة بعمق ثلاثين كيلو مترا.. وتعهد بإعادة تعمير مدن القناة.. الخ.

وهنا يسجل كيسنجر فى مذكراته عن هذا الاجتماع مع الوفد المصرى : «لقد كانت العملية كلها شديدة الصعوبة على نفس الجنرال الجمسى. بل إن الجمسى. فى إحدى لحظات الاجتماع. نهض واقفا. وانصرف خارجا من قاعة الاجتماع. قائلا لى فى غضب: إن هذه الاتفاقية لم تعد بهذا الشكل اتفاقية عسكرية. وإنما هى اتفاقية سياسية. ولكن. بعد لحظات. عاد الجنرال الجمسى إلى الاجتماع مرة أخرى. حيث يبدو أنه قد أعاد التفكير فى موقفه» !

لقد عاد الجمسى إذن.. ولكنه مازال يقاتل من أجل حائط الصواريخ المصرى الشهير غرب القناة. لقد قال الجمسى : «إن قيام مصر بسحب دفاعها الجوى هذا - حائطها الصاروخى هذا - من غرب القناة سيكون أمرا بالغ السوء بالنسبة لكل فرد من أفراد القوات المسلحة المصرية على وجه الخصوص» .

وكان هذا أمرا صحيحا تماما. فالعسكريون المصريون يعرفون تماما حجم التضحيات التى تحملوها. وتحملتها مصر كلها معهم. لإقامة حائط الصواريخ هذا. بل إن الشعب المصرى كله. كان يعرف تماما أن الغارات الوحشية التى قامت بها إسرائيل ضد السكان المدنيين والمنشآت المدنية المصرية. فى نجع حمادى وأبو زعبل وبحر البقر. كانت تستهدف أساسا الضغط على أعضاء عبد الناصر لكى يتوقف عن محاولته بناء حائط الصواريخ هذا. لقد خرج وزير الدفاع الاسرائيلى وقتها لكى يصبح علنا : إن إسرائيل تستهدف الآن إسقاط جمال عبد الناصر شخصيا. لأن هذا هو الأمل الوحيد لإرغام مصر على قبول المطالب الإسرائيلية. وبالطبع تضامن الشعب كله فى حينها.. متحملا التضحيات الجسيمة..

حتى تفرض مصر إرادتها فى ميدان القتال.. وهكذا.. فإن النجاح أخيرا فى إقامة حائط الصواريخ هذا كان هو المعركة المجيدة الأخيرة التى قادها عبد الناصر بنفسه قبل وفاته. وعبر الجيش المصرى كله فى حمايتها إلى سيناء فى حرب أكتوبر.

والآن يقول الجسمى للوفد الأمريكى برئاسة كيسنجر : إن المدنيين فى مصر ربما لا يدركون تماما فداحة هذه الفقرة (فى الاتفاق الذى قبله السادات) التى تلزم مصر بحب حائطها الصاروخى هذا.. ولكن كل فرد فى القوات المسلحة سيدرك فوراً.. ولن أستطيع أنا أو غيرى أن نقدم لهم سببا واحدا يبرر قبولنا بهذا التعمد..

لكن هذا لم يكن هو كل شئ !

فكيسنجر مازال يواصل إبلاغ الوفد المصرى فى الاجتماع بالتنازلات الأخرى التى قدمها له السادات فى اجتماعه المغلق معه.. !

وهنا وقف اللواء الجسمى يصرخ فى الوفد الأمريكى غاضبا : إن هذا كله يستحيل على عسكري مصرى واحد أن يفهمه. إن لمصر الآن خمس فرق مسلحة كاملة فى سيناء.. كيف اذهب إليهم غدا وأقول لهم إن عليهم أن ينسحبوا جميعا من سيناء. ليصبح لمصر هناك مجرد سبعة آلاف جندى ؟ كيف أقول لهم إن مصر.. بعد حرب ناجحة وضارية.. أصبح عليها أن تسحب كل دفاعها الجوى وحائطها الصاروخى من غرب القناة ؟ !

تلك كانت المأساة المروعة فى اتفاق فض الاشتباك هذا الذى قبل به السادات فى اجتماعه المغلق مع كيسنجر، بعيدا عن مستشاريه - مدنيين وعسكريين - بعيدا عن أى شاهد مصرى فى الواقع.. فما بالنا بمحضر مكتوب تحتفظ به الدولة المصرية..

مع ذلك.. مازال كيسنجر يتصرف كوسيط.. بين السادات.. والوفد المصرى !

فعندما ترك كيسنجر فندق كتاراكت ، واتجه برفقة إسماعيل فهمى وزير الخارجية إلى استراحة السادات.. استقبله السادات. ثم سحبه من يده بمفرده. لكى يعقد معه اجتماعا مغلقا آخر.. لا يشترك فيه أحد سواهما.. وكان طبيعيا أن يحكى كيسنجر للسادات عن ثورة الجسمى.

وهنا بدأ السادات يشكو إلى «صديقه» كيسنجر.. من الجسمى.. والعسكريين المصريين.. والجيش المصرى كله، قائلا : اننى احترت مع جيشى هذا.. !
لم يكن هناك فى مصر (ولا فى أى مفاوضات دولية) شىء اسمه «جيشى».. أو «برلمانى».. أو «حكومتى».. أو «ضيعتى».. الخ. لقد كان هناك فقط جيش مصر. ولم يكن من حق أحد أن يشكو من هذا الجيش إلى وزير خارجية دولة أجنبية. ومع ذلك فإن السادات أباح لنفسه هذا بالضبط، قائلا لصديقه كيسنجر : لقد واجهتنى المشاكل من قبل فى إقناع هؤلاء العسكريين المصريين بإمكانية الحرب.. والآن تواجهنسى المتاعب مرة أخرى فى إقناعهم بعمل السلام مع إسرائيل.. !

والواقع إن ما كان يفعله السادات فى تلك اللحظة لم يكن على الإطلاق سلاما. أو شبه سلام. لقد كان قبولا كاملا لاتفاق فادح ومروع فى نتائجه ضد أمن مصر. لصالح الاحتلال الاسرائيلى. والسادات نفسه. بحرصه الشديد على أن تكون مفاوضاته مع كيسنجر على انفراد داخل غرفة مغلقة، وبعبدا عن أى شاهد مصرى. أو محضر مكتوب.. كان يدلل فى الواقع على إدراكه الكامل لفداحة وخطورة ما يفعله.

إنه لم ينفصل فقط عن دعم الأمم المتحدة. ودول أوروبا الغربية. والاتحاد السوفيتى. ودول عدم الانحياز.. ولم ينفصل فقط عن دعم سلاح البترول العربى.. ولا انفصل فقط عن سوريا - شريكة مصر فى حرب أكتوبر -.. ولكنه انفصل أيضا عن مساعديه هو نفسه.. وعن جيش مصر وأدائه الضارى.. وعن دور مصر وتضحياتها. وبدلا من هذا كله. فإن السادات يرجو من صديقة كيسنجر التوسط له لدى إسرائيل.. لأنه سيمضى - السادات سيمضى - إلى السلام معها.. منفصلا عن الجميع.. ومنفردا لو لزم الأمر.

إن هذا الاتفاق الأول نفسه لفض الاشتباك مع الاحتلال الاسرائيلى فى سيناء. سيكون هو الخطوة الفادحة الأولى فى طريق مروع. لقد ظلت إسرائيل حتى اللحظة الأخيرة وهى لا تصدق مطلقا أن حلمها سيتحقق أخيرا بتوقيع هذا الاتفاق. وعندما قام السادات فعلا بالتوقيع على الاتفاق - بأجزائه المعلنة وأجزائه السرية - تنفست إسرائيل الصعداء.. وطلبت من الولايات المتحدة فى نفس اللحظة صفقة أسلحة ضخمة استعدادا للمستقبل.

إن السادات قدم إلى «صديقه» كيسنجر تعهدا بعد تعهد.. ابتداء من تعهده بالقضاء على أسطورة جمال عبد الناصر (على حد تعبير السادات نفسه).. إلى تعهده بعدم رفع السلاح مرة أخرى ضد الاحتلال الإسرائيلي. والآن سرعان ما سيمضي السادات فعلا في تنفيذ تعهداته تلك التي يشرحها كيسنجر في مذكراته بالتفصيل.

إن التنازلات الضخمة - أو الإيماءات الكاسحة بتعبير كيسنجر - إلى إسرائيل سوف تتوالى سريعا. ولكن نقطة البدء فيها جميعا يسجلها هذا الاتفاق الأول لفض الاشتباك. لقد أصبح الاحتلال الاسرائيلي - في ظل هذا الاتفاق - يمرح في تسعين بالمائة من سيناء كما يشاء. محتفيا وراء حاجز من قوات الأمم المتحدة. وقيود فادحة على مواقع وحجم وتسليح القوات المسلحة المصرية.

وأصبحت المفارقة الكبرى في الموضوع كله هي النتيجة السياسية التي انتهت إليها الموقف : إن الجيش المصري الذي عبر إلى سيناء في ظل حرب ضخمة أصابت إسرائيل بالشلل والانهيار. أصبح ممنوعا عليه الآن - بحكم اتفاق دولي - أن يعبر قناة السويس مرة أخرى ويعود إلى أرضه في سيناء.. وكأن حرب أكتوبر لم تقع على الإطلاق..!

لم يكن هذا كل شيء. فالواقع إن السادات أمسك بالقلم.. وكتب اغرب رسالة على الإطلاق في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. رسالة شديدة الود. وتاريخها هو الخميس ١٧ يناير ١٩٧٤. يبدأها السادات بما يلي : «عزيزتي. مس جولدا..»!

إنها أول رسالة خطية من مسئول سياسى مصرى منذ قيام إسرائيل في المنطقة كدولة. والأخطر من ذلك إنها موجهة من السادات. بصفته رئيسا لمصر. أكبر دولة عربية. إلى رئيسة وزراء إسرائيل - التي تحتل في تلك اللحظة ذاتها تسعين بالمائة من سيناء. فضلا عن الأراضي العربية الأخرى.

ومرة أخرى. كان السادات يدرك تماما خطورة ما يفعله. ولذلك فإنه ناول الرسالة الخطية منه إلى «صديقه» كيسنجر لكي يحملها إلى رئيسة وزراء إسرائيل.. مستحلفا إياه بأن يحتفظ بسرية تلك الرسالة الكاملة.. لأن السادات نفسه سيخفي أمرها تماما عن «وزرائه».. و«برلمانه».. و«حكومته».. و«جيشه».. و«شعبه»..!

ثم خرج السادات إلى الصحفيين لكي يعانق كيسنجر أمام كاميراتهم. وهو يقول له :
إنك لست صديقي فقط. إنك من الآن فصاعدا.. أخى هنرى.. !
وبالطبع.. لم يكن السادات يعرف بعد. رأى كيسنجر فيه، الذى قاله لآبأ أيبان
وسيجمما دينتز فى إسرائيل قبل يوم واحد.
فى الواقع.. إن السادات لم يكن يعرف أشياء عديدة.. ولذلك ستدفع مصر كلها ثمن
ذلك.. مضاعفا.

□□□□

الجزء الثالث
السلام المصرى

”إن مصر لا تستطيع استعارة أمنها من قصاصات ورق
توقعها مع الآخرين. لأننا لا نستطيع أن نحول الذئب أمامنا
إلى حمل بمجرد أن نعزف له قطعة من الموسيقى!“

الفصل السادس

جوهر الأمن المصرى ومعنى السلام

السياسة الخارجية لمصر.. مكتوبة على خريطتها.

ومن النظرة الأولى للخريطة. نستطيع أن نحدد على وجه الدقة : فى أى اتجاه يجب أن تسير السياسة المصرية ؟

من هم حلفاؤنا.. ومن أين يأتى الخطر ضدها ؟

وقراءة الخريطة المصرية.. تحدد على الفور حقيقة جوهرية : إن الحياة كانت تأتينا من الجنوب.. والموت يأتينا من الشرق.

إن الحدود الغربية. مع ليبيا. هى مصفة متقدمة ضد الخطر إذا فكر فى المجىء غربا.. والنموذج الأخير لذلك هو روميل : الذى قاد غزوا نازيا لألمانيا لاحتلال مصر.. فهزم فى العالمين. والحدود الشمالية. وهى البحر الأبيض. تكفل مصفة أخرى. تجعل الهجوم بحرا على مصر ممكنا دائما.. ولكن انتصار هذا الهجوم. أمام قوة برية. هو أقل إغراء من بدائل أخرى. والحدود الجنوبية لمصر. يأتى منها النيل. والباب الجنوبي لوادى النيل. ولكن تحالفا من الجغرافيا والتاريخ.. جعل هذا الباب مأمونا دائما. لا يبقى إذن سوى الحدود الشرقية..

وإذا كان النيل يأتى إلى مصر من الجنوب. حاملا معه الحياة. فإن الخطر فى تاريخ مصر كان يأتى دائما من الشرق. حاملا تهديد الموت.

وسواء كان هذا الخطر. هو الهكسوس. أو الصليبيين. أو إسرائيل. فإن الحقيقة الجوهرية فى تاريخ مصر تبقى هى نفسها فى كل حالة : إن الدفاع عن مصر يبدأ من فلسطين.

وسواء كان الذى يواجهنا فى فلسطين هو هولاكو. أم لويس التاسع. أم مناحم بيجن. فإن خلاصة التاريخ المصرى تتكرر أمانا دائما : إن أمن مصر يبدأ من فلسطين.

إن الخطر ضد مصر يأتى دائما من هناك.. ومواجهته دائما يجب أن تبدأ من هناك.. وبقدر تنبه مصر إلى هذا الدرس الأساسى.. كانت مصر تعيش حرة مستقلة.. وبقدر إغفالنا لتلك الحقيقة. كان يبدأ احتلالها واستعبادها.

ولقد حدث أن تنبهنا كثيرا إلى هذا الدرس. بغير أن يعتمد ذلك على نوع النظام السياسى القائم فى القاهرة.

إن قوة مصر اقترنت دائما بعصور محددة. عصور نستطيع أن نتحدث عنها تعسفيا على أساس حكام محددين : رمسيس الأول..تحتمس الثالث.. صلاح الدين.. الظاهر بيبرس.. الخ.. الخ..

إن السر في قوة هؤلاء جميعا، وهم هنا رمز لقوة مصر، هو أنهم لم يجلسوا القرفصاء في القاهرة انتظارا لقدم الخطر.. ولكنهم كانوا بعيدى النظر بحيث ذهبوا إلى هناك، إلى فلسطين، لمواجهة الخطر هناك.

وفى السرات القليلة التي كان يغيب فيها هذا الإحساس الغريزي بحدود أمن مصر.. كانت مصر تدفع في النهاية ثمنا غاليا.

فعندما لم تذهب مصر لملاقاة الخطر الصليبي في فلسطين ومحاربهه هناك.. وجدت أن ذلك الخطر قد جاء إليها بقدميه ليحاربها هنا. وكانت النتيجة هي أن الذين دفعوا الثمن مضاعفا هم أبناء مصر نفسها. الذين اكتشفوا ذات صباح إن عليهم أن يخوضوا حربهم ضد الخطر من شارع إلى شارع داخل مدينة المنصورة ودمياط.. لأنهم ترددوا في أن يواجهوا الخطر في نقطة ارتكازه هناك في فلسطين.

تلك إذن هي خلاصة التاريخ : إن خط الدفاع الأول عن مصر هو فلسطين.

أكثر من ذلك : إن مصير مصر نفسها يتقرر في فلسطين.

كانت تلك هي خلاصة التاريخ في عهد المبارزة بالسيف.. ومازالت هي نفسها في عهد المبارزة بالصواريخ.

وبصرف النظر عما نريده ولا نريده، سواء كنا نكره تلك الحقيقة أو نحبهها، فإن تحديد مصير فلسطين كان دائما هو الخطوة الأولى لتحديد مصير مصر.

تلك حقيقة يملئها موقع مصر، بغير أن يكون لياسر عرفات أو منظمة التحرير الفلسطينية، أو القضية الفلسطينية كلها، دخل في الموضوع.

القضية هي : أمن مصر

وفى تبريرنا لالتزامات مصر نحو فلسطين فإننا ذكرنا دائما كل الأسباب، إلا السبب الوحيد الجوهرى : الضرورة.. المصلحة.. ضرورة المصلحة.

إنها المصلحة الحيوية العليا التي يجب دائما أن تكون جزءا من الهواء الذي يتنفسه كل مصرى. يعيش فى أسوان أو فى الإسكندرية. أو السويس أو كفر البطيخ. ما هى المصلحة ؟

إنها رفاهية الشعب وأمن الدولة - وتلك هى أهم المصالح على الإطلاق. وفى سبيل تلك المصلحة تلجأ الدولة - كل دولة - إلى استخدام قوتها المسلحة وخوض الحرب لو لزم الأمر.

وفى التاريخ المعاصر هناك ألف نموذج ونموذج على تصميم كل شعب على افتداء مصالحه بأرواحه.

فى سنة ١٩٦٢ مثلا.. فرضت الولايات المتحدة حصارا بحريا على كوبا. وهددت العالم كله بحرب ذرية لا تبقى ولا تذر إذا لم يسحب الاتحاد السوفيتى صواريخه من كوبا.

إن الولايات المتحدة هى أقوى وأغنى دولة فى العالم.. وهى قوة تمتلك من القنابل الذرية والهيدروجينية ما يكفى لتدمير العالم كله عدة مرات.

وكوبا مجرد جزيرة صغيرة تفصلها مياه المحيط عن الولايات المتحدة. وهى دولة مستقلة. وتعرضت لمحاولة غزو مولته أمريكا نفسها قبل عدة أشهر.

ماذا تساوى إذن حفنة من الصواريخ تحتفظ بها تلك الدولة الصغيرة فوق جزيرتها؟ هل هى تساوى كل هذا الانزعاج من أمريكا ؟ كل هذا الحسم ؟ كل هذا الحصار.. وتعبئة نصف مليون جندي.. وإعلان حالة الطوارئ.. وتهديد الدنيا كلها ببدا الحرب العالمية الثالثة؟.

نعم. تساوى.

فالقضية هنا. لم تكن هى : إن كوبا سوف تقوم بغزو الولايات المتحدة. فى الواقع أن الولايات المتحدة تحتل قاعدة عسكرية فى كوبا نفسها. على مساحة ٤٥ ميلا مربعا. وبها ميناء ترسو فيها سفن حربية أمريكية. ومطارات تربض على أرضها طائرات حربية أمريكية. ويعيش فيها بصفة دائمة ستة آلاف رجل أمريكى مسلح.

والقضية لم تكن هي: أن الصواريخ على أرض كوبا موجودة بهدف الهجوم على أمريكا - لأن الأمر كله يتعلق بمجرد أربعين صاروخا..

هل تستحق أربعين صاروخا: فوق جزيرة صغيرة في المحيط. أن تغامر الولايات المتحدة بدخول حرب ذرية ضد الاتحاد السوفيتي؟ هل تستحق أن توجه إنذارا علنيا محمدا إلى الاتحاد السوفيتي لكي يسحب صواريخه من كوبا في الحال وإلا فليتحمل النتائج؟ نعم. تستحق.

فالقضية قضية أمن. أمن المواطن الأمريكي، الذي تستطيع تلك الصواريخ، من مكانها فوق جزيرة كوبا أن تهدده.

إن تلك الصواريخ قد لا تستخدم أبدا، وقد لا تتحول إلى قوة فعالة أبدا، ومع ذلك فإن نوع الخطر الذي رآته الولايات المتحدة.. كان أهم من حجمه.

والخطر هو: إن الاتحاد السوفيتي يضع في كوبا صواريخ.. تجعل المواطن الأمريكي في ولاية فلوريدا تحت رحمتها. لهذا يجب سحب هذه الصواريخ فورا.

و.. تم سحب الصواريخ. فورا.

ذلك لأن هدف السياسة الخارجية لكل دولة هو حماية الدولة.. حماية رفاهيتها وأمنها وأرواح أبنائها. ومن وقت لآخر تكتشف كل دولة أن عليها عند الضرورة أن تضحي بأرواح جزء من أبنائها لكي تحمي الباقين.

والدولة التي تهمل في ذلك.. سرعان ما تدفع فيما بعد الثمن. مريبا..

ففي الثلاثينات، تصورت بريطانيا العظمى أن تشيكوسلوفاكيا هي أرض بعيدة عنها. ومن ثم.. فإنها باركت بطريقة ساذجة من عورة السلام المؤقت الأبله الذي أقامه هتلر بقوة السلاح هناك.

ونتيجة لذلك دفعت بريطانيا أرواح الملايين من أبنائها بعد ذلك.. لأنها تأخرت في مواجهة الخطر النازي.. فالخطر النازي الذي كان صده يحتاج إلى مجرد موقف حازم في سنة ١٩٣٨. أصبح يحتاج إلى حرب عالمية ثانية في سنة ١٩٣٩.

وإمبراطورية بريطانيا العظمى. التي تفكك إحساسها بالأمن في الثلاثينات. اضطرت

إلى أن تدفع انهيارها نفسه . ثمنا لنجاتها فى الأربعينات .
 إن هذا التأخر فى أدرك جوهر الأمن : أدى إلى اختصار بريطانيا من إمبراطورية عظمى .
 إلى دولة من الدرجة الثانية فى أوروبا .
 وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ . كانت ألمانيا النازية مجرد قوة أوروبية جديدة .. أما بريطانيا فكانت إمبراطورية كبرى لا تغيب عنها الشمس .
 كانت مسئولة : بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن حياة ستمائة مليون من البشر - أى ثلث الجنس البشرى فى حينها .
 ومع ذلك فقد جاءت الحرب لكى تعصف بهذا كله .
 إن الحرب اختصرت فى أشهر قليلة . عملية كانت قد بدأت فعلا قبلها بخمسين سنة . عملية كان جوهرها هو : عدم تنبه بريطانيا إلى التغيرات التى تتم فى ميزان القوى من تحت انفها .. ولا تراها . لقد أصبحت اليابان وأمريكا تشكلان قوة بحرية فى المحيط الباسيفيكي ، وألمانيا وروسيا قوة برية فى أوروبا .
 إن الذى ساهم فى نوم بريطانيا الطويل هو ثققتها الشديدة بنفسها . كقوة بحرية ..
 وتفريطها الشديد فى أمنها .
 وفى مقابل ذلك نجد صورة عكسية فى الجانب الأمريكى .
 لقد أدركت أمريكا مبكرا أن أمنها يرتبط إلى أقصى درجة بالأمن الاوروبى . وأدركت أنها ما لم تواجه العدو فى أوروبا .. فإنها ستضطر إلى مواجهته فى داخل أمريكا نفسها .
 لهذا ربطت أمريكا قضيتها مبكرا بقضية الحلفاء ضد ألمانيا النازية . إنها - أولا بالسلاح ثم بالدخول رسميا كطرف محارب - ساهمت بالملايين من أرواح أبنائها . وب ٣٤١ بليون دولار .. من أجل كسب حرب لم تكن على أرضها .
 ومن هذه التجربة . التى مثلتها الحرب العالمية الثانية . خرجت جميع الأطراف بدرس معجون بالمرارة والدمار : إن السلام لا يمكن أن يكون جزئيا . ولا منفردا .
 أمريكا وحدها ترتبط الآن بتحالفات . ومعاهدات . والتزامات عسكرية . مع ٤٦ دولة !
 إن تلك الالتزامات تكلفها . المال دائما والأرواح أحيانا . ولكنها البديل الوحيد .. حتى

لا تضطر إلى انتظار عدوها في شوارع نيويورك ولوس انجلوس.
وفي منطقتنا هنا. في الشرق الأوسط، يختلف حجم المشكلة.. ولكن لا يختلف نوعها..
نحن جزء من العالم. نحن جزء منه. والعالم اليوم أصغر جدا من عالم أجدادنا - نفس
أجدادنا الذين أدركوا من قبل أن الدفاع عن مصر يبدأ من فلسطين. بل يبدأ من سوريا.
وأدركوا أن القضية الجوهرية في جميع الأحوال هي دائما : أمن مصر !
ومصر لا يمكن أن تكون أقوى من أبنائها.
مصر ليست أقوى. ولا احكم. ولا أبعد نظرا من أبنائها.
فمصر لن تعطى إلا بقدر ما يصبه فيها أبنائها. ومصر لن تكون قوية ومستريحة وآمنة. إلا
بقدر تنبه أبنائها لاحتياجات هذا الأمن.
والخطيئة الكبرى في حق بلدنا هي أن يتحول حراس مصر إلى قاتليها. فالتناس يرغبون
دائما الحياة بعيدا عن الخوف. ويرغبون في الطمأنينة والرفاهية والأمن.
ولكن هذا الأمن يظل مهددا ما لم تملك مصر نظرية تحدد اتجاه ومطالب وقدرات هذا
الأمن. إن السياسة الخارجية لأي دولة يجب أن تمثل نظرية أمنها.. وإذا فقدت تلك
السياسة نظرية أمنها.. فإنها تصبح كسفينة في المحيط تفقد بوصلتها.
إننا نستقل سفينة من الإسكندرية أو بورسعيد أو السويس متجهين إلى ميناء آخر محدد.
وعند صعودنا إلى السفينة فإن أحدا منا لا يبادر بالاطلاع على البطاقة الشخصية للقبطان.
ولا شهادات الدراسة والخبرة التي تؤهله لقيادة السفينة. إننا نأتمنه على أرواحنا. بإيمان
أكيد بأنه مؤهل للملاحة بالسفينة التي تشق طريقها وسط الأمواج والعواصف والصخور..
وإذا أخطأ هذا القبطان درجة واحدة في ضبط بوصلة السفينة.. فإن هذا يعني بالتأكيد
كارثة محققة.
نفس الشيء في حياة الشعوب.
فإذا أخطأنا درجة واحدة في ضبط نظرية الأمن المصري.. فإن هذا معناه بالتأكيد أن
سفينتنا مهددة بأفدح الأخطاء. وأن ميناء الوصول قد يكون فيه هلاكنا بدلا من نجاحنا
وسلامتنا.

وقد أخطأنا من قبل مرات عديدة.

أخطأنا أولاً فى فهم عظمة مصر وأهميتها - من حيث هى.. فمصر دائماً بحكم موقعها وأهميتها ومواردها، مطمع لكل قوة خارجية. إنها كذلك دائماً. بغير أن يتوقف هذا على سلوكها.. تماماً مثلما قطعة الإسفنج تمتلئ بالماء دون أن تسعى هى لذلك. وأخطأنا فى فهم التزامات هذا الموقع.. فحينما قبلنا فى القرن الماضى قيود على قواتنا المسلحة، وصناعاتنا الوطنية؛ فإننا دفعنا بعدها بجيل واحد ثمناً فادحاً - كان هو احتلال بريطانيا لأراضينا.

وحينما حفرنا قناة السويس.. ولم نستطع ترجمة الخطر السياسى الذى يمثله وجود القناة كحقيقة جغرافية؛ كانت النتيجة هى أن مصر أصبحت مملوكة للقناة. بدل أن تكون القناة مملوكة لمصر.

وحينما غفلنا عن فلسطين وما يجرى فيها.. فوجئنا ذات صباح بأن دولة جديدة معادية وعدوانية قد أصبحت تدق بابنا الشرقى - تدقه بالقنابل والمدافع والطائرات.

لقد ساهمت ظروف كثيرة، وأحياناً قاهرة، فى ارتكابنا لهذه الأخطاء - لكن العنصر المشترك بينها جميعاً هو أننا لم نعى بما فيه الكفاية أهمية حدود : نظرية الأمن المصرى.

إن إسرائيل نفسها - وجدت فى فلسطين، كنتيجة مباشرة للثقوب التى بدأت مبكراً فى نظرية الأمن المصرية. فمن تلك الثقوب تسربت الصهيونية أولاً إلى فلسطين. ثم ظلت لخمس سنين تبنى دولة هناك أمام أعيننا جميعاً، بغير أن ننتبه.

إننا لم ننتبه لأننا تصورنا أن فلسطين بعيدة عنا بما فيه الكفاية - وهذه أول رصاصة قاتلة ضد نظرية الأمن المصرى.

لقد خدعتنا أصوات فى بيوتنا، تسربت إلينا حاملة جوازات سفر أجنبية، أو تمثل مصالح أجنبية. أو تعمل لحساب أطراف أجنبية. أصوات قالت لنا : مالك.. وما لفلسطين؟ دعوا فلسطين للفلسطينيين.

ولكننا اكتشفنا فى النهاية أننا لم ندع فلسطين للفلسطينيين.. وإنما أصبحت فلسطين هى إسرائيل.

لقد قامت إسرائيل.. إنها قامت في نفس الأرض التي هددنا منها الموت دائما من قبل - حاملا أسماء عديدة. واسمه في هذه المرة هو : إسرائيل. ولكن.. بينما الخطر الذي كان يهددنا من فلسطين سابقا يجئ لينصرف بعد أن نواجهه.. فإن الخطر قد جاء إلى فلسطين في هذه المرة.. ليبقى. في هذه المرة هذا استعمار استيطاني. جاء يزرع لنفسه جذورا. ويبني قلاعا. ويتفرغ تماما لمواجهةنا بل ويصبح هو العصا الغليظة التي تستأجرها ضدنا القوى الخارجية. ومرة أخرى أصبحنا نستمع إلى أصوات جديدة تقول لنا : مالكم.. ولإسرائيل ؟ دعوا إسرائيل للإسرائيليين!

وكانت تلك هي الرصاصة القاتلة الثانية في نظرية الأمن المصري. بالطبع أصبحت إسرائيل هناك. قائمة بالقوة المسلحة في فلسطين. إسرائيل هناك.. لتبقى. ربما !. ولكن تبقى، على أي نحو ؟ وفي أي حدود ؟ وضمن أي إطار ؟ إننا اكتشفنا في لحظة أن إسرائيل تقفز إلى منطقة العوجة. وهي أرض قررت هيئة الأمم المتحدة أنها منطقة منزوعة السلاح. وفجأة استولت عليها إسرائيل بقوة السلاح. واكتشفنا في لحظة تالية أنها ترسل إلينا بشبكات التخريب لكي تنسف منشآت أمريكية وبريطانية بالقاهرة.. حتى تمنع تحسن علاقة مصر بأمريكا. وتمنع جلاء بريطانيا عن مصر! واكتشفنا في لحظة تالية. أنها تمارس ضغوطا داخل الكونجرس الأمريكي. حتى تتمتع أمريكا عن المساهمة في تمويل مشروع حيوى للاقتصاد المصري هو السد العالي. واكتشفنا أنها تغزو أراضيها في سنة ١٩٥٦. متأمرة لحساب قوتين عالميتين هما بريطانيا العظمى وفرنسا.. واكتشفنا أنها. حينما اضطرت بفعل الضغط الأمريكي للانسحاب من سيناء في سنة ١٩٥٧. فإنها ارتدت إلينا من جديد. لكي تحتل سيناء بالغزو العسكري مرة أخرى بعد عشر سنوات.

واكتشفنا أننا. حينما بدأنا حربا للاستنزاف. لتحرير هذا الجزء المحتل من أرضنا. فإن إسرائيل جاءت إلينا لكي تضرب منشآتنا المدنية. وسكاننا المدنيين في الداخل - في نجع حمادى وبحر البقر.

واكتشفنا أن الثمن الأول الذي تطلبه منا إسرائيل لإيقاف تلك الغارات في العمق المصرى هو : إسقاط عبد الناصر.. والثمن الثانى لجلاء إسرائيل من سيناء هو : نزع سلاحها.. والثمن الثالث لتمهدها بعدم الاعتداء علينا من جديد هو : تخفيض حجم وسلاح الجيش المصرى. وألا تتجاوز الحدود العسكرية المصرية شاطئ قناة السويس.. والثمن الرابع لتوقيع معاهدة صلح معها هو : فتح الأسواق المصرية أمام بضائعها.. وإلغاء التزامات مصر العربية. وإطلاق يدها فى سوريا ولبنان. والحكم بإعدام الشعب الفلسطينى.

إن إسرائيل تريد وعد بلفور آخر - من مصر - بل من العالم العربى كله !
كان وعد بلفور البريطانى يبيع للصهيونية جزءا من فلسطين.. والآن فإن وعد بلفور العربى يبيع لإسرائيل ما تبقى من فلسطين !
هذا والآن لا جلاء !

ما الذى جعل الأمور تصل إلى هذه الدرجة ؟ لماذا تأخرنا هكذا فى اليقظة والتنبيه ؟..
ما الذى أوصل إسرائيل من مكان الخطر فى فلسطين، إلى احتلال أراضينا.. بل وأراضى دولتين عربيتين أخريين، هما سوريا والأردن ؟
لقد تهاون العرب فى أمنهم الشامل.. وتلك نقطة أخرى.. تعالج بالتفصيل عند الحديث عن الأمن العربى.. ولكننا الآن نتحدث عن نظرية الأمن المصرى.
هل هناك نظرية أمن مصرية ؟

إن الطرف الذى أجرى أول بحوث شاملة عن هذا الموضوع خلال هذا القرن، كان هو بريطانيا. لقد أصبحت بريطانيا تحتل مصر منذ سنة ١٨٨٢، ونتيجة لمصلحتها المباشرة فى قناة السويس ووجودها العسكرى فى مصر.. أصبح عليها أن تبلور سياسة طويلة المدى لمعنى الأمن المصرى، ليس اهتماما بمصر طبعاً، ولكن حفاظاً على وجودها.

وهكذا طلب مجلس الوزراء البريطانى فى سنة ١٩٠٦ من لجنة الدفاع عن الإمبراطورية بحث الأسس التفصيلية لحماية مصر عسكرياً. إن اللجنة هى جهاز استشارى بريطانى

يضم أعضاء في الوزارة وخبراء في الجيش والبحرية. ويرأسها رئيس الوزراء البريطاني نفسه. الذي كان في ذلك الوقت هو كامبل بانرمان.

كان أساس العمل في اللجنة هو أن مصر لم تعد جزيرة محمية، وإن فكرة استخدام شبه جزيرة سيناء كحاجز طبيعي يمنع غزو مصر من الشرق قد سقطت، وأنه.. أيا كانت السلطة القائمة في مصر فإن مسئوليتها عن حماية قناة السويس يجب أن تمتد شرقا حتى سوريا.

هكذا طلب اللورد كتشنر المعتمد البريطاني في مصر من وزارة الحربية البريطانية أن ترسل بعثة استكشافية لمسح صحراء سيناء في جزئها الشرقي وكذلك غرب فلسطين. إن الدراسة التي قدمتها تلك اللجنة لم تنشر إلا في سنة ١٩١٧ (بعد أن قامت بريطانيا باحتلال فلسطين فعلا).. وكان خطها الرئيسي هو أنه يجب في جميع الأحوال منع وجود قوة معادية لمصر في فلسطين لأنه.. من غير المرغوب فيه أن تصل إلى عدو يمكن أن يجعل هذا البلد - فلسطين - قاعدة للهجوم على مصر.. إن تلك الدراسات البريطانية المبكرة، التي انتهت في سنة ١٩١٣، كانت هي السبب المباشر فيما بعد لتقدم بريطانيا لاحتلال فلسطين عندما نشبت الحرب العالمية الأولى، لأن الصحراء في سيناء - لا يمكن أن تكون حدا حصينا لمصر، بل إنها يمكن أن تكون شيئا مخيفا.. والدفاع عن قناة السويس قد يبدأ من العريش، ولكن الدفاع عن مصر يجب أن يبدأ من فلسطين».

وعندما تمكنت تركيا في شهر فبراير سنة ١٩١٥ من التقدم بجيش كامل. قوامه عشرون ألف جندي. إلى منطقة قناة السويس.. أصبح هذا نمودجا للسهولة التي يمكن بها لجيش معادي من التقدم ببطاريات مدافعة الثقيلة عبر سيناء بسهولة أدت إلى تمكنه فعلا من ضرب القناة وضواحي مدينة الإسماعيلية.

وقتها لجأ المحللون العسكريون البريطانيون إلى استخلاص الدروس الإستراتيجية من ذلك. وكتب أحدهم (ب. فيرث) في ابريل سنة ١٩١٥ يقول مخاطبا العسكريين البريطانيين : «.. أنا اعترف أن قناة السويس حاجز حصين.. لكنها مجرد وسيلة دفاع. وبالإضافة إلى ذلك لا

يجب أن ننسى أن القناة نفسها هي ثروة يجب حمايتها... والآن فإنكم تعاملون القناة ببساطة وكأنها خندق أمامي. أو مخفر متقدم للقناة المصرية.. إن أى عدو يملك فلسطين يستطيع بالتأكيد أن ينفذ إلى مصر.. ولو أصبحت فلسطين في المستقبل قاعدة لدولة كبرى مجهزة بوسائل فنية حديثة، فسوف يكون انعكاس هذا شديدا على أمن قناة السويس. ومن ثم: أمن مصر.. كان هذا في سنة ١٩١٥.

وحتى ذلك الوقت، كان الفكر العسكري التقليدي هو أن قناة السويس هي الخط الأول للدفاع عن مصر، بدلا من وجود هذا الخط على حدود مصر بين العريش والعقبة. وكان السبب في ذلك هو الصحراء.. لأنه إذا واجهت مصر عدوها في خط العريش/العقبة.. فسوف تكون الصحراء في ظهور مقاتليها. وسوف يعانون بالتالي من البعد عن قاعدتهم. وبطء خدمات النقل. ونقص المياه. فالصحراء، قد تحميكم قليلا لو كانت أمامكم.. ولكنها تقتلك وراء مواقعك.. بينما عدوك يكون وراءه مباشرة بلاد كاملة مليئة بالرجال والمؤن - هي فلسطين - ولكن سرعان ما انهارت تماما تلك الفكرة التقليدية لأن الذي يستطيع أن يقتحم الحدود المصرية على خط العريش / العقبة.. يصبح قادرا على الفور على أن يهدد السويس والإسماعيلية وبورسعيد. ومن بعدها مصر كلها. ومن هنا تم في شهر مايو سنة ١٩١٦ من خطوط السكك الحديدية إلى سيناء لأول مرة - خط القنطرة إلى رمانة. وآخر من بورسعيد إلى المحمدية ثم رمانة. وكانت الفكرة في ذلك هي التمكن من نقل الدفاع عن قناة السويس إلى شرق سيناء كخطوة أولى عاجلة.

وجاء الهجوم التركي البري الثاني في سنة ١٩١٦. ثم قيام الطائرات الألمانية بقصف بورسعيد والقاهرة تأكيدا لانتهيار هذا المفهوم.. وأصبح الدرس هو «إن فلسطين بالنسبة لقناة السويس تمثل تماما طنجة بالنسبة لجبل طارق» وإن «أفضل طريق لتأمين قناة السويس ضد أى خطر هو بنقل الدفاع عن مصر إلى فلسطين».. وهكذا اجتاز الجيش البريطاني رفح في يناير سنة ١٩١٧ لاحتلال فلسطين لأن هذا هو «الثنى الضروري لحماية مصر».. وكتب المعلق العسكري لصحيفة المانستر جارديان يقول «إن فلسطين الآن - وكما كانت دائما - هي مفتاح مصر، وإن.. كل شئ، يشير إلى أن تلال الضفة الغربية - لنهر الأردن - هي الحماية الحقيقية لمصر ضد أى هجوم» يأتي من الشرق.

لقد حلل المعلق البريطاني هذا الدرس كاملا في كتاب بعنوان «انجلترا وفلسطين» نشره في نوفمبر سنة ١٩١٨. ومع ذلك فإن هذا الدرس كان قديما في التاريخ المصري قدم مصر نفسها. إن الجنرال البريطاني اللمبي اكتشف ذلك في القرن العشرين. ونابليون الفرنسي اكتشف ذلك في القرن التاسع عشر. والظاهر بيبرس في القرن الثالث عشر. وصلاح الدين الأيوبي في القرن الثاني عشر.. معتمدين خلفا حتى رمسيس الثاني في القرن الثالث عشر قبل الميلاد. وتحتمس الثالث في القرن الخامس عشر قبل الميلاد.

وحيثما نتأمل - بامتداد هذا الشريط التاريخي الطويل - أين توجد حدود الأمن المصري فإننا سوف نكتشف الدرس نفسه في كل مرة.

إن الدولة المصرية. كما فهمها بطليموس الأول قبل ٢٣ قرنا. يجب أن تكون لها دائما حدود أمنه. هذه الحدود الآمنة تبدأ من برقة (في ليبيا) غربا.. ومن فلسطين وسوريا شرقا.. ومن قبرص شمالا.. إلى منابع النيل جنوبا.

وليس معنى هذا أن تحكم مصر تلك البلاد.. ولكن معناه أن تحرص على عدم قيام نظام معاد لها في تلك المنطقة. أو بكلمات أخرى. «.. الحيلولة دون قيام دولة عظمى تتاخم مصر».. لأن «سماح مصر بوجود قوة عسكرية معادية لها.. هو المقدمة الأكيدة لانتهيار أمن مصر».

ويقترن ارتفاع مصر وسقوطها دائما بمدى التنبيه. أو عدم التنبيه. إلى هذا الدرس الذي يقوم عليه أمن مصر.

والذي قاله بطليموس حالا بالنسبة للحدود الآمنة لمصر لم تكن مجرد اختيار. ولكنه تعبير عن الضرورة الملحة. ورمز ونتيجة لدرس معجون بالدماء من التاريخ المصري نفسه. قبل قرون طويلة من - ومكررة الدرس نفسه في - عصر الصواريخ والطائرات الأسرع من الصوت. وقبل ياسر عرفات والقضية الفلسطينية وإسرائيل. وبغير أن يكون هناك استعمار استيطاني في فلسطين. وأيضا بغير أن تكون مدينة مصرية واحدة في مرمى نيران الخطر.

ففي القرن الثامن عشر قبل الميلاد فوجئت مصر بأول احتلال لها في التاريخ. وعندما نجح الهكسوس في غزو أراضيها عبر سيناء (قادمين من وسط آسيا). لقد تقدم الغزو الهكسوسي مكتسحا سيناء إلى داخل مصر بسرعة وفاعلية. كانت محل دهشة مربعة عبر

عنها المؤرخ المصرى القديم «مانيتون» بقوله : «لا أعلم لماذا غضبت الآلهة علينا.. وهبت ريح من الصحراء حاملة معها أناسا من عنصر بذى. احتلوا البلاد بدون صعوبة. فاستعبدوا النساء والأطفال. وقتلوا الرجال. وحرقوا القرى» .

ولقد احتاج التخلص من هذا الغزو الهكسوسى إلى سنوات طويلة بعد ذلك من المقاومة والدماء والتضحيات. ولم تنجح مصر فى إزالة الخطر فى النهاية إلا بعد أن تعقبته فى فلسطين. ونجحت فى هزيمته النهائية فى معركة «شاروهن» .

ولقد أبرز هذا الغزو الأول لمصر المصدر الاساسى للخطر ضدها من الشمال الشرقى. وهو الذى سيكون فيما بعد أكبر وأبرز الأخطار المتكررة فى التاريخ المصرى.. بحيث أن عدم التنبه له سيكون قرينة على اضمحلال الدولة المصرية وبالتالى مقدمة إلى احتلالها. والتنبيه له ومواجهته خارج الحدود دليلا على قوة الدولة المصرية وحيويتها وتمسكها بأمنها.

ومن تلك الفترة المبكرة فهمت مصر الدرس بوضوح وقسوة. بحيث يتفق المؤرخون جميعا على أن أسن مصر ارتبط بالدرس الجوهري التالى : هاجم حتى لا تهجم.. وانتقل الحرب إلى ما وراء سيناء حتى لا تضطر إلى الحرب فى داخل وادى النيل.

وكما يسجل الدكتور جمال حمدان فى موسوعته الضخمة عن «شخصية مصر» إننا «.. نجد بلا استثناء أن كل خطر خارجى يهدد الشام. يهدد مصر تلقائيا وعلى الفور. بل نكاد نقول أن مصير مصر مرتبط عضويا. تاريخيا وجغرافيا. بمصير الشام عموما وبالأخص منه فلسطين.. إن الذى يسيطر على الشام يهدد مصر استراتيجيا. بمثل ما يهددها هيدروليجيا من يسيطر على السودان. ولذلك فليس من قبيل الصدفة فقط أن معظم معارك مصر الحربية الفاصلة. سواء منها المنتصر أم المنهزم. إنما دارت على أرض الشام وفى ربوعه حسمت. ومعها حسم مصير مصر. يصدق هذا ابتداء من شاروهن الهكسوس. وقادش تحتتمس. إلى قرقميش البابليين. وحتطين صلاح الدين. وعين جالوت قطز. حتى مرج دابق الغورى. وحمص ونصيبين محمد على» . ولا توجد بقطعة أخرى حسم فيها مصير مصر. ارتفاعا وسقوطا. وقوة وضعفا. أكثر من ارض فلسطين والشام. ومن الهكسوس إلى الأشوريين. إلى الأسكندر الأكبر. إلى الصليبيين والمغول. إلى العثمانيين. وأخيرا الصهيونيين.

وتاريخ مصر كله يمكن تفسيره على هذا الأساس.

مع ذلك فإننا سنختار هنا تجربتين محددين في التاريخ المصري . كنموذج لفترات اليقظة المصرية . في محاولة لاستخلاص الدروس المستفادة منها في التاريخ المعاصر.

والتجربتان هما : الخطر الصليبي في القرن الثاني عشر.. ثم الخطر المغولي في القرن التالي مباشرة.. وكليهما لم يبدأ أبدا بمصر.. ولكنه انتهى دائما بها.

كان الخطر الصليبي هو فعليا أول حرب عالمية في التاريخ . بكل معنى الكلمة . فهي حرب اشتركت فيها القوى الرئيسية في أوروبا.. ضد كل القوى الوطنية في العالم العربي.

وقد جاءت الجيوش الصليبية «.. بغزارة رمال البحر ونجوم السماء» .. وتراوح أفراد الجيش الصليبي المهاجم لمصر في كل مرة بين نصف مليون.. ومليون مقاتل أوروبى.

أما الخطر المغولى . فقد كان إعصارا مدمرا . اختصر في أربعين سنة كل الدمار الذى حققه الصليبيون في مأتى سنة.

وفى مواجهة الخطر فى كلتا المراتين . تراوح بندوق الدراما السياسية فى المنطقة . ابتداء من مصر إلى سوريا والعراق مرة . ثم من العراق إلى سوريا ومصر مرة . بين منتهى اليأس من مواجهة الخطر.. وبين منتهى التنبه إلى ضرورة رفض الاستسلام له . كمقدمة أكيدة لمواجهة.. ومن ثم.. الانتصار عليه.

وفى كلتا المراتين.. جرب العالم العربى كل وسيلة ممكنة فى التعامل مع العدو.. ابتداء من التحالف معه . إلى معاشته ومهادنته.. ثم أخيرا إلى حتمية مواجهته . وفى كلتا المراتين كان هناك ألف مبرر ومبرر للتوقف عن الصمود ضد الخطر.. ابتداء من الفقر إلى الضعف إلى الأزمة الاقتصادية إلى النقص فى السلاح . ولكن.. فى مقابل ذلك . كان هناك مبرر واحد للصمود هو : الأمن . أمن مصر بالدرجة الأولى.. وأمن العالم العربى بالدرجة الأكبر.

وفى كلتا المراتين أيضا . سلك العالم العربى كل الطرق.. ابتداء من طريق «السلام المنفرد» الذى جريته مصر مع الصليبيين مرة . ثم فى العراق مع التتار مرة.. إلى طريق «المواجهة الشاملة» ضد العدو المشترك.. ورأى العالم العربى بعينه فى كل مرة النتائج العملية التى انتهت إليها كل واحد من الطرفين.

لهذا كله.. فإن الدروس المستفادة من مواجهة الخطر في كلتا المرتين.. هي دروس تكلف خيزا ودماء.. ودخلت إلى تاريخ مصر والعروبة معجونة بأضخم التضحيات وأنبلها.. وأكثرها مدعاة للفحص والتأمل، وفيما يتعلق بالأمن المصرى.. وهو زاوية اهتمامنا هنا، فإن تلك الدروس الغالية.. والفادحة الثمن.. هي فى الحقيقة جوهر الأمن المصرى كله.

أول هذه الدروس هو : خطر السلام المنفرد.

إن الموجة الأولى من الحروب الصليبية جاءت فى سنة ١٠٩٧. جاءت تمثل حربا استعمارية بكل معنى الكلمة. لها أهداف سياسية محددة. ومع ذلك زورت لنفسها شعار الصليب كمجرد غطاء دينى يستهدف استرداد القدس من أيدي أولئك «الكفار» المسلمين! مع ذلك. فمجرد أن تحقق للصليبيين انتصارهم الكبير الأول. بالاستيلاء على إنطاكيا.. بادروا بتقديم عرض مدهش إلى مصر، إن العرض هو : أن تستولى مصر على القدس.

وللوهلة الأولى أصبح هذا العرض دليلا أكيدا على حسن نوايا العدو القادم من أوروبا.. نحو مصر. وأكثر من ذلك أن مصر وجدت فى داخلها من يروج لها ويدعو إلى الإيمان به.. ثم نفذ فعلا. هكذا دخل المصريون بيت المقدس فعلا فى سنة ١٠٩٧ (بعد استيلاء الصليبيين على إنطاكيا بشهر واحد).. وعقد الخليفة الفاطمى فى القاهرة حلفا دفاعيا مع الصليبيين فى الشام.. وأرسل أول سفير له إلى هناك.

وكانت دوافع الخليفة الفاطمى فى هذا التحالف الغريب مثيرة حقا. إن الخليفة أعطى السلطة الفعلية فى الدولة لوزيره الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمال (ولم يكن مصريا ولا مسلما)، الذى أصبح وزير التفويض (رئيس الوزراء) فى مصر. بعد أن «قلسدك أمير المؤمنين جمع جوامع تدبيره، وناط بك النظر فى كل ما وراء سريره» .. على حد تعبير خطاب التفويض له. وبمقتضى هذه السلطة اقنع الوزير خليفته بأن التحالف مع الصليبيين سيجعلهم يتفرغون لتنصية المسلمين السنة فى الشام.. الأمر الذى يقوى المسلمين الشيعة فى مصر، فضلا عن الميزة العاجلة. وهى الحصول على القدس.

كانت هناك ميزة أكبر. وهى : توفير نفقات الحرب. والخراب الذى تجره الحرب على مصر.

ولكن هذه الحرب التي كان الحكم الفاطمي يهرب منها.. فاجأتها بشكل لم يتوقعه. وبسرعة لم يتخيلها. فالدولة الصليبية كان هدفها من البداية هو توحيد مصر. حتى تتفرغ لحربها في الشام. وبمجرد أن فعلت ذلك، استدارت على الفور إلى الهدف الأصلي لها. وهو : مصر!

هكذا انقضت الدولة الصليبية على المصريين في ١٤ يوليو سنة ١٠٩٩ - أى خلال سنتين اثنتين فقط من «معاهدة التحالف والصداقة» مع مصر - لكي يذبح المصريون عن آخرهم في مدينة القدس.

إن الخليفة الفاطمي في القاهرة تنبه أخيراً. ولكن. بعد فوات الوقت. لقد قرر أن يعين جيشه للحرب مع الدولة الصليبية. ولأن الصليبيين فاجأوا هذا الجيش في مركز تعبئته - مدينة «عسقلان» - لكي يذبحوا ويحرقوا الجنود المصريين عن آخرهم !

ومرة أخرى يستمع الخليفة الفاطمي إلى نصيحة انهزامية من وزيره الانهزامي.. في هذه المرة أصبحت الحجة هي : إن الصليبيين في فلسطين يملكون قوة عسكرية ضخمة. ولا قبل لمصر بها. إننا نستطيع تفادي خطرهم.. عن طريق رشوتهم ؟ !
هكذا بدأت مصر تدفع إتاوة بالذهب للدولة الصليبية في فلسطين !

مع ذلك فإنه حتى هذه اللحظة. بل لسنوات طويلة بعدها. كان يمكن طرد الصليبيين من فلسطين كلها بهجوم أرضي واحد.. بشرط أن يتجاوز الخليفة الفاطمي في القاهرة عن خلافاته مع الإمارات العربية في الشام والعراق. ويتحد معهم ضد الخطر المشترك. لقد كانت الدولة الصليبية الجديدة لاتزال تفتقر إلى العمق اللازم للدخول في معركة حاسمة.. وفيما عدا مدينة القدس ومدينة الرها.. فإن كل المدن الداخلية في الشام وفلسطين كانت لاتزال تحت السيطرة العربية. ابتداء من دمشق وحمص وحلب وبعليك.. وكلها تمثل سلسلة جاهزة من القواعد لخدمة الهجوم العربي المضاد ضد العدو المشترك.

ولكن لا أحد تحرك في قصر الخلافة الفاطمية في القاهرة. أو الخلافة العباسية في بغداد. بل إن سكان فلسطين.. حينما أرسلوا وفدا منهم إلى السلطان العباسي في بغداد يستغيث به من مذابح الصليبيين في فلسطين.. حصلوا منه على دموع غزيرة للمواساة.

ولكن : لا شئ سوى الدموع.

إن كل سلطان. فى العالم العربى . يريد أن ينجوا بجلده من الخطر الصليبي. يريد سلاما منفردا. وهكذا استطاع الصليبيون أن يتحالفوا مع دمشق مرة.. ضد حلب لمدة ثلاث سنوات.. ثم انقضوا عليها.

وتحالفوا مع طرابلس.. ضد دمشق.. ثم استولوا عليها..

وتحالفوا مع الموصل.. ضد حلب.. ثم استداروا ضدها..

وتحالفوا مع القاهرة ضد دمشق.. ثم انقلبوا عليها..

وفى كل تلك المراحل كان الصليبيون يستديرون ضد ضحيتهم التالية. بعد أن أصبحوا أكثر قوة ومناعة. والحكام العرب أكثر تمزقا وانقسامًا.

وهكذا وصلت ضخامة القوة العسكرية الصليبية فى فلسطين إلى درجة أنهم فرضوا حمايتهم العسكرية على مصر مقابل إتاوة عاجلة تبلغ أربعمئة دينار ذهبًا. بالإضافة إلى مائة ألف دينار من دخل مصر سنويا.

ولكن. سرعان ما اكتشف الخليفة الفاطمي فى القاهرة. أن قوة الحماية الصليبية التى جاءت إلى مصر لتحميها ضد خطر الشام.. قد جاءت لتغزوها وتستعمرها.

إن الخليفة تنبه أخيرا. ولكن بعد ٦٤ سنة من النوم الطويل. والبحث عن سراب الحل المنفرد. فأرسل إلى نور الدين سلطان دمشق يستغيث به قائلا «هذه شعور نسائي يستغثن بك لتنقذهن من الإفرونج» .

إن دمشق أغاثت القاهرة. ولكن بعد أن ضاعت الخمسة وسبعين سنة الأولى من المواجهة العربية / الصليبية فى سراب الحلول المنفردة. التى جعلت من العرب جميعا مجرد جثث منفردة. إن تلك الجثث المنفردة لم تتحول إلى جيش مقاتل فعال. إلا على ضوء استراتيجية جديدة تماما. تعتمد على الأمن العربى الشامل. والمواجهة العربية الشاملة. ضد العدو المشترك.

هكذا استطاع الحاكم الجديد فى مصر. صلاح الدين الأيوبي. خلال ثلاث سنوات فقط من حكمه. أن يوحد القاهرة وحلب ودمشق والموصل. ضد الخطر المشترك فى فلسطين.

إن صلاح الدين أدرك. في القاهرة. أن أمن مصر يبدأ بالنهوض ضد الخطر في فلسطين. وخلال ستة عشر عاما فقط من تلك الاستراتيجية الجديدة كان العرب. بقيادة صلاح الدين. يحصلون على أضخم انتصاراتهم في «حطين» ضد الصليبيين. انتصار أصبح هو المقدمة الحتمية لزوال الدولة الصليبية نهائيا في القرن التالي.

في هذه المرة كانت مصر هي التي استردت أمنها أخيرا.. بعد أن أخطأت بالتفريط فيه. ولكن - سرعان ما جاء درس آخر، فقدت فيه مصر أمنها، بسبب تفريط الآخرين فيه. ومرة أخرى يكون السبب هو : سراب السلام المنفرد.

ففي بداية القرن الثالث عشر ظهرت غارات المغول. قادمة من وسط آسيا بقيادة جنكيز خان. وأخذ سلطانهم يمتد غربا حتى وصل إلى نهر الدينبر في روسيا. وإلى نهر أندوس في الهند.

وأصبح الزحف المغولي يهدد العراق.

ولكن الخليفة العباسي. بدلا من أن يتنبه للخطر المغولي على أبواب دولته. ذهب في نوم عميق.. تصورا منه بأن مسألة جنكيز خان - ثم خليفته هولاكو - ستبعد عنه شروعه. والوزير الأول (رئيس الوزراء) للخليفة العباسي المستعصم. المرتعد ينصحه بمزيد من الخنوع والاستسلام. بل إن هولاكو أرسل إنذارا إلى الخليفة. يطلب فيه تسليم بغداد وفتح حصونها كثمن للاحتفاظ بحياته.

وقال الوزير المرتعد إن جيش المغول والتتار هو جيش لا يقهر.

لقد نصح خليفته بدفع إتاوة لهولاكو.. اتقاء لخطره.

ونصحه بتخفيض الجيش من مائة ألف إلى عشرين ألفا.. كدليل على حسن النية من جانب الخليفة العباسي نحو هولاكو.. وفعل الخليفة العباسي المرتعد هذا كله.. لكي يفاجأ في سنة ١٢٥٨ بأن اللعبة قد انتهت.. والمغول ينصبون مدافعهم خارج أسوار بغداد.

إن الخليفة مستعد لأي شيء.. إلا الصمود والمقاومة. هكذا أرسل وزيره (مؤيد الدين

العلقي) لكي يتفاوض مع هولاكو.

وخلال أيام بدأت جيوش هولاكو بقصف بغداد.

وأرسل الخليفة وزيره من جديد إلى هولاكو أملا في استرضائه وعاد الوزير يخبر خليفته بأنه قد حصل له من هولاكو على عرض مدهش هو : أن يسلم نفسه . بل كل أسرته وحاشيته وأعضاء حكومته إلى هولاكو.. ومقابل ذلك يضمن له هولاكو حياته . بل واستمراره كخليفة أسمى..

ونفذ الخليفة نصيحة وزيره بكل أمانة. إنه يريد أن ينجو بجلده وبمنصبه بأى ثمن. وهكذا ذهب الخليفة . مع المئات من أسرته وحاشيته وموظفيه الرسميين . إلى معسكر هولاكو.. بناء على النصيحة المخلصة من وزيره. وخلال لحظات قليلة اكتشف الخليفة الخدمة الكبرى أن وزيره كان من البداية عميلاً سرياً لحساب هولاكو.. ومهمته هي إقناع الخليفة بعدم جدوى المقاومة-وخلال لحظات أخرى انقض هولاكو على الخليفة وأسرته لكى يذبحهم جميعا فردا فردا - بمن فيهم النساء والأطفال - ثم دخل بغداد لكى يقتل مليوناً من سكانها.. فى أبشع مذبحة عرفها تاريخ الحروب.

إن الخليفة لم يدفع وحده - بحياته - ثمن سراب السلام المنفرد مع هولاكو.. ولكن العراق كلها دفعت الثمن خراباً.. وموتاً.. ودماراً.. واحتلالاً..

وهكذا . لأول مرة خلال ستة قرون من وفات النبی محمد، اختفى منصب الخلافة الإسلامية. ولم تكن بغداد وحدها هى التى جرت وراء «سراب» السلام المنفرد مع العدو القادم إلى المنطقة ، ولكنها دمشق وحلب وصيدا أيضا . الذين تصوروا أن الخطر مازال بعيداً عنهم بما فيه الكفاية.

وبمجرد أن اجتاحت الإغصار المغولى بغداد . استدار إلى الآخرين . لقد اجتاحت هولاكو كلا من دمشق وحلب وصيدا فى غمضة عين.. بعد أن ذبح خمسين ألف مسلم فى حلب وحدها.

الآن جاء الدور على مصر . يجئ إليها بعد أن أصبح الخطر المغولى أكبر.. ومناعته أقوى.. وقاعدته فى المنطقة أكثر صلابة.

ومرة أخرى تستمع مصر إلى صوتين من داخلها : صوت يقول إن ما يجرى فى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين بعيد عنها بما فيه الكفاية.. وأن الخطر القادم من الشرق لابد

أن يتوقف إذا رأى مصر مسألة بما فيه الكفاية.. خصوصا وأن المغول «قوم لا يقهرون» والمواجهة العسكرية معهم مستحيلة. ولن تنتهى إلا إلى الخراب والدمار والهزيمة. وصوت آخر يقول : إن مصر إذا لم تخرج للتصدى لمواجهة الخطر فى فلسطين، فإنها ستفاجأ به داخل شوارعها. بعد أن يكون الخطر قد أصبح أكثر قوة.. ومصر أصبحت أكثر ضعفا. ولأن دروس المواجهة بين صلاح الدين الأيوبي وبين الصليبيين كانت لاتزال ساخنة. ولأن روح المقاومة التى أشعلها صلاح الدين فى شعب مصر كانت لاتزال حية. فإن مصر خرجت إلى فلسطين لتواجه الخطر هناك. إن شعب مصر اكتشف أن أمنه فى القاهرة قد انهار.. نتيجة لتفريط الخليفة العباسى فى بغداد فى الأمن العربى الشامل.. وبحته عن سراب السلام المنفرد.

وهكذا خرج الجيش المصرى إلى فلسطين. لكى يواجه ويخوض المعركة الفاصلة ضد المغول فى ٣ سبتمبر سنة ١٢٦٠. محققا انتصارا مدويا فى عين جالوت. انتصارا لن يحفظ فقط أمن مصر لمائتين وخمسين سنة بعدها فقط، ولكن تقييمه الحقيقى. بكلمات مؤرخ بريطانى معاصر هو انتونى ناتنج هو «إن نجاح مصر فى إيقاف التقدم المغولى خلف الحدود المصرية. وخروجها لمواجهة فى فلسطين بدلا من التفكير فى انتظاره. قد أنقذ مصر من المصير المرعب الذى سقطت فيه سوريا والعراق.. ومن ثم فإنه ضمن لمصر زعامة ثقافية وسياسية للعالم العربى، استمرت بلا منازع لسته قرون بعدها».

إن الذى حقق انتصار حطين فى القرن الثانى عشر كان هو صلاح الدين.. والذى حقق انتصار عين جالوت فى القرن الثالث عشر كان هو الظاهر بيبرس.

إن شخصية كل منهما تختلف تماما عن الآخر. فالأول أسد. والثانى نمر.. والأول جرب أحيانا أسلوب التعايش مع الخطر الصليبي فدفع ثمنه غاليا.. بينما الثانى رفض هذا الأسلوب من البداية.

ومع ذلك فإن ما يجمع بينهما كثير. وجوهى : فكلاهما رأى فى وحدة القاهرة ودمشق وبغداد مدخلا وحيدا لمواجهة الخطر. وكلاهما رأى أن فى بحث أى عاصمة عربية عن السلام المنفرد خطرا عميقا على العالم العربى كله. ومصر فى المقدمة. وكلاهما استوعب

تماما الدرس الجوهري في أمن مصر.. وهو أن ما يجري في فلسطين. بل وفي سوريا ولبنان والعراق. هو في صميم الاهتمامات الجهرية. التي يجب أن تعبر عنها سياسة مصر ومعاهاذتها وأحلافها. وأن كل خطر جديد يأتي إلى المنطقة.. قد لا يبدأ بمصر.. ولكنه سينتهي حتما بها.

وفي حالة الخطر الصليبي فإن السلام المنفرد بينه وبين مصر كان مقدمة لانتهيار أمن مصر نفسها.. أما في حالة الخطر المغولي فإن السلام المنفرد بينه وبين العراق كان مقدمة أخرى لتهديد مصر.

على أن هذا ليس هو الدرس الوحيد الذي خرج به أمن مصر من حالتها الخطر. الصليبي والمغولي. فالدرس الآخر هو أن النجاح المبذول للحروب الصليبية في فلسطين. والفشل المبذول في مواجهة مصر لها.. كان يرجع إلى عدم تنبه. في الجانب المصري. إلى ظهور السلاح البحري كعامل حاسم في القتال. إن مصر تعتمد على تفوق جيشها برا.. بينما الصليبيون اعتمدوا على تفوق جيشهم بحرا.. أو بتعبير الظاهر ببيرس «انتم خيولكم المراكب. ونحن مراكبنا الخيول».

مع ذلك فإن حسن استخدام مصر لقدراتها في القتال البري قد امتص تماما التفوق البحري الصليبي. الأمر الذي ستركزه فيما بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣. في امتصاص مصر برا للتفوق الاسرائيلي جوا.

والدرس الثالث هو : أن الخطر في كل مرة - بمجرد أن يدعم قواعده في المنطقة - سرعان ما كان يحاول التحالف مع الأقليات الدينية في كل مجتمع عربي. لتحويلها إلى أقليات سياسية تعمل ضد هذا المجتمع من الداخل. هكذا مثلا لجأ الصليبيون إلى إثارة المسلمين الشيعة في حلب ضد المسلمين السنيين.. والمسيحيين الأقباط في مصر ضد المسلمين الشيعة. ثم الدروز في سوريا ضد السنيين.. وهكذا لجأ المغول أيضا إلى تحريك المارونيين في لبنان ضد المسلمين (وهي استراتيجية سوف تكررها إسرائيل بعدها بثمانية قرون).

والدرس الرابع هو : أن نظرية التعايش مع الخطر الاجنبي هي دائما نظرية تكلف غاليا. إن وجود قاعدة للخطر الأجنبي في المنطقة سرعان ما تفرض على هذا الخطر التمدد

خارجيا (من فلسطين في حالة الصليبيين . والعراق في حالة المغول) إلى المنطقة كلها. إن صلاح الدين نفسه جرب هذا الأسلوب مع الصليبيين أحيانا. وفي كل مرة كان يكتشف أن «التعايش» الصليبي مع العرب هو بالنسبة لهم مجرد فرصة لالتقاط الأنفاس. لقد اكتشف أنهم تهدأون معه لكي ينقضوا على دمشق.. ومرة لكي يستعدوا لغزو المدينة المنورة.. ومرة تراجعوا مسالين إلى مدينة صور لكي تصبح فيما بعد قاعدة للحرب الصليبية الثالثة.

والدرس الخامس هو : أن التفكير في أمن مصر يجب أن يعتمد على نظرية مصرية شاملة للمنطقة كلها. فجزيرة قبرص مثلا. قد تبدو جزيرة نائية لا تربطها علاقة مباشرة بأمن مصر. ومع ذلك ففي كل لحظة خطر - وهي لحظات تتابع منذ بطليموس الأول إلى صلاح الدين إلى الظاهر بيبرس إلى غزو بريطانيا لمصر سنة ١٩٥٦ - كانت القاهرة تكتشف أن أمنها يتطلب علاقة ما مع قبرص. ربما تصل العلاقة إلى درجة السيطرة كما فعل بطليموس أو التحالف كما فعل صلاح الدين، أو التحييد كما فعل جمال عبد الناصر.. ولكن النقطة الجوهرية دائما هي : أن تفتح مصر عينها على ما يجري في قبرص.

مع ذلك. فمن درسي الخطر الصليبي. ثم الخطر المغولي. يبقى لدينا درس خطير وجوهري ومثير للتأمل. هذا الدرس هو : أن لحظات اليأس القاتل في التاريخ المصري. كانت هي نفسها أقرب اللحظات إلى الانتصار الكامل.

فخلال مواجهة مصر للخطرين. جربت مصر لحظات عاشت خلالها في عنق زجاجة. معاناة من كمية لا نهائية من المسارة والألم والتضحية والاختبار المتكرر. ومع ذلك. ففي صمود مصر خلال تلك اللحظات. وفي عبورها عنق الزجاجة هذا.. كانت مصر تعبر من الهزيمة المدوية.. إلى الانتصار الكامل.

إحدى هذه اللحظات. ذات الدلالة العميقة في تاريخ مصر. هي لحظة مواجهة مصر للحرب الصليبية الخامسة. لقد كان الهدف الصليبي المباشر من تلك الحرب هو : احتلال مصر. فالصليبيون اكتشفوا أنهم لا أمان لهم في فلسطين مطلقا إلا بالقضاء على القوة المصرية. ومصر كانت قد تعرضت لاستنزاف شديد نتيجة لمواجهة عسكرية مع الصليبيين في فلسطين ولبنان. استمرت أكثر من قرن كامل. وقد جاءت الحملات الصليبية الثلاث ضد

مصر برا عبر سيناء. وجاءت خلال فترة زمنية قصيرة (٣٧ سنة) لكي تفشل أولها في شمال سيناء والثانية شرق بحيرة المنزلة. والثالثة على أبواب القاهرة. أما الرابعة فشلت في دمياط.

ولكن الصليبيين يأتون إلى مصر في هذه المرة. في ظل تفوق بحرى مطلق. تفوق كفل لهم الوصول إلى مدينة دمياط فعلا في سنة ١٢١٨، بعد أن أقاموا لأنفسهم رأس جسر على الساحل. لقد استولى الصليبيون على «برج السلسلة» الذى كان يعتبر «قفل الديار المصرية» ولم يعد هناك ما يمنع دخول سفنهم إلى النيل.

لقد انتشر الذعر في صفوف المصريين بسبب ضخامة الهزيمة. والهزيمة نفسها كانت مفاجئة وفادحة حيث أصاب أهلها الملك العادل ملك مصر. بالمرض.. ثم فارق الحياة.. وحاول ابنه، الملك الكامل، سد مجرى نهر النيل. وإغراق السفن الصليبية.. ولكنه فشل. الأسوأ من ذلك أن ضخامة تلك الهزائم سرعان ما أدت إلى تمزق ومحاولات انقلاب داخل الجيش المصرى نفسه. الأمر الذى ينذر مصر بأسوأ مصير. فى مواجهتها لعدو أصبح بالفعل داخل أرضها.

وبدأ ينتشر فى داخل مصر نفسها اتجاه انهزامى يقول : إن على مصر أن تستسلم للخطر.. لأنه لا قبل لها به. إن قوة هذا التيار بلغت من الضخامة. بحيث أن الملك الكامل بدأ يتفاوض مع الصليبيين فعلا من أجل الصلح.

فى المرة الأولى طلب منه الصليبيون أن تنسحب مصر من فلسطين.. مقابل جلائهم عن مصر. ثم طلبوا فلسطين.. زائد كل مدن الشام التى حررها صلاح الدين.

ثم فلسطين.. زائد الشام.. زائد ثلاثمائة ألف دينار..

ثم فلسطين والشام.. زائد خمسمائة ألف دينار..

وكل هذا.. مقابل جلائهم عن مصر.. وعدم تهديدها مستقبلا.

ولكى تصبح الأمور أسوأ وأأسوأ.. فان المجاعة هددت الشعب المصرى فى تلك السنة بالذات. نتيجة لانخفاض مياه النيل. بحيث اعتبرها المقرئى فيما بعد «من أشق السنين وأشدّها على مصر» .

وأرسل الملك الكامل بنجدة عاجلة من جنوده إلى أهل دمياط. فأبيدت عن آخرها. وكما يقرر المقيزى.. فإن ضغط الأزمة الاقتصادية على أهالي دمياط بدا شديداً الوطأة. بعد أن «أهلكتهم الأمراض. وغلّت عندهم الأسعار حتى بيعت البيضة الواحدة من بيض الدجاج بمدة دنانير. وامتألت الطرق من الأموات. وهدمت الأقوات. وصار السكر في عزة الباقوت. وفقدت اللحوم. فلم يقدر عليها بوجه. وآلت الحال بالناس أن لم يبق عندهم غير شئ يسير من القمح والشعير فقط. فتصور الفرنج السور وملكوا منه البلد. فكانت مدة الحصار ستة عشر شهرا واثنتين وعشرين يوما..»

لقد انتهت دمياط أخيرا. واستسلمت. كان هذا في ٥ نوفمبر سنة ١٢١٩. ومع ذلك فإن إرادة المقاومة لدى شعب مصر كانت أقوى من تيار الانهزام والاستسلام. وهكذا صمد الشعب وضاعف من مقاومته.. الأمر الذى أدى خلال أقل من سنتين إلى تحول الكارثة الكاملة إلى انتصار مبين. وكان ٧ سبتمبر سنة ١٢٢١ هو قمة المقاومة المصرية ضد الصليبيين الذين أوشكوا أن يصلوا إلى مدينة طلخا (المواجهة لمدينة المنصورة) بحيث أن العامة من المصريين على حد تعبير المقيزى - كانت تكرر على الفرنج أكثر مما يكر عليهم العسكر. فما لبثوا أن أصابهم الذعر. وشاع الاضطراب في صفوفهم. ولم يجدوا مفرًا من طلب الأمان على أن يتركوا دمياط دون قيد أو شرط.

هكذا تحرك البندول من أقصى الهزيمة إلى أقصى الانتصار. خلال أقل من سنتين. بفضل وجود قوة حاسمة فى الجانب المصرى، هى : إرادة المقاومة.

مع ذلك فخلال ثلاثين سنة تعرضت مصر لمحاولة غزو صليبية جديدة. وهى فى هذه المرة أكثر عددا وعدة. بل وأكثر تصميمًا على أن تستولى على القاهرة فى هذه المرة.. وبأى ثمن.

وبمجرد أن وصلت السفن الصليبية إلى دمياط. أرسل لويس التاسع ملك فرنسا. وقائد الحملة: إنذارا مدويا إلى الملك الصالح. ملك مصر. يقول له فيه «... غير خاف عنك أن أهل جزائر الأندلس يحملون إلينا الأموال والهدايا. ونحن نسوقهم سوق البقر. ونقتل منهم الرجال ونرمل النساء ونستأسر البنات والصبيان. ونخلى منهم الديار... وقد عرفتك

وحذرتك من عساكر قد حضرت في طاعتي تملأ السهل . وعددهم كعدد الحصى ، وهم مرسلون إليك بأسياف القضاء» .

ورفض ملك مصر الإنذار بحسم . مقررا المقاومة .. ولكن المقاومة بدأت بهزيمة مروعة أصيب بها المصريون .. واضطر الجيش المصرى إلى التراجع .. واستول الصليبيون على دمياط . وهى «مصبية لم يجر مثلها» فى تاريخ مصر على حد تعبير أحد المؤرخين فيما بعد . وزاد على الكارثة العسكرية . والأزمة الاقتصادية التى تلتها . والروح الانهزامية التى بدأ يروج لها عملاء الصليبيين . إن الملك الصالح نفسه . ملك مصر . قد توفى فجأة . وأصبح الملك فى مصر .. امرأة . نعم امرأة . هى شجرة الدر زوجة الملك الراحل . التى قررت أن تخفى تماما خبر وفاة الملك .. حتى لا تضاعف من الفتنة الداخلية وانخفاض الروح المعنوية .

إن الصليبيين يتقدمون فى النيل جنوبا ، وقد وصلوا فى تقدمهم إلى قرية «البرمون» فى مواجهة مدينة المنصورة .. وأصبح لا يفصل بين الجيشين سوى فرع من النيل اسمه «البحر الصغير» .

ثم شن الصليبيون هجوما مفاجئا فى فجر ٨ فبراير سنة ١٢٥٠ . مفاجئين الجنود المصريين «وهم نيام أو بين اليقظة والنوم» .. وسقط قائد الجيش المصرى نفسه قتيلا وسط الهزيمة الفادحة .

لقد أصبح الصليبيون داخل المنصورة ! والأكثر من ذلك أصبح القتال يجرى على أبواب قصر شجرة الدر نفسها . بعد أن أحاطت به جيوش الصليبيين . وجاء «ناصر أمين» يهمس فى أذن المرأة التى تحكم مصر .. بأن تتفاوض وتطلب الصلح . وتستسلم .. وكان جوابها عمليا للغاية . لقد أمرت بقتله !

إن النصر والهزيمة هما أولا حالة عقلية . وفى صراع المصير الذى كان يدور على أرض مصر فى تلك اللحظة كانت المرأة التى تحكم مصر فى حالة عقلية تمنعها تماما من التفكير فى الاستسلام . أو الانهيار .

وفى صمودها هذا، صمود المرأة الواحدة، فإنها أعطت النموذج العملى لجندوها وشعبها.. فدار القتال فى المنصورة من شارع إلى شارع.

وبدلا من أن تصبح المنصورة هى طريق الصليبيين إلى القاهرة كما أراد لويس التاسع ملك فرنسا، أصبحت المنصورة هى «مقبرة الصليبيين» بتعبير المؤرخ الفرنسى رينيه جروس.

إن الكارثة التى أدت إلى أن يئس العباد من البلاد والأولاد تحولت إلى انتصار حاسم بفضل إرادة شعبه على المقاومة.. وإصرار امرأة.. والذين فوجئوا بالهزيمة وهم نيام أو بين اليقظة والنوم «قد أوقعوا بالجيش الصليبي بعد شهرين اثنين هزيمة مروعة قدر المؤرخون فيها عدد القتلى الصليبيين بثلاثين ألفا» .. «وأما عن الأسرى فحدث ولا حرج» ..

لقد كان ملك فرنسا نفسه، لويس التاسع قائد الحملة. واحدا من الأسرى!

ولحظة اليأس القاتلة. التى بدت فجر يوم ٨ فبراير سنة ١٢٥٠. أصبحت هى أقرب اللحظات إلى لحظة الانتصار الحاسم. فى مساء الخامس من أبريل سنة ١٢٥٠.

والفارق بين اللحظتين ليس سوى فارق بين قراءتين مختلفتين تماما لنفس الوقائع. فلدينا هنا قراءة تطالب بالاستسلام للخطر.. لأن الواقع يفرض ذلك. والصمود مكلف. والأزمة الاقتصادية طاحنة. والنذر الأول يوحى بالهزيمة.

ولدينا قراءة أخرى تماما، تعترف بكل هذا الواقع المرير. ولكنها ترى أن تغييره لا يكون بالاستسلام له.. ولكن بإرادة الصمود أمامه.

إن هذا يعيدنا من جديد إلى نظرية الأمن المصرية.

هل هناك نظرية أمن مصرية؟

إننا نستمع فى كل وقت إلى علامات استفهام ومريبة تقول لنا من جديد : مالنا وما لفلسطين ؟ ما لنا وما لإسرائيل ؟ فلنبرم سلاما مع إسرائيل لكى نستريح من هذا كله.. والسؤال هو : هل يمكن أن نستريح من هذا كله ؟ وما هو. أولا : هذا كله ؟

إننا أمام ترسانة اسمها إسرائيل. أصبحت تهدد كل منزل في شوارعنا. هذه حقيقة. ولكنها ليست حقيقة دائمة.. ولا هي نهائية.

إنها ليست دائمة لأن الأصل في الأشياء هو قوة مصر.. وليس ضعفها. وهي ليست نهائية لأن الذى نتكلم عنه الآن ليس تسوية لحساب الماضى. وإنما هو تحديد لاحتمالات المستقبل. ومستقبل العالم العربى والشرق الأوسط كان دائما معلقا إلى أن يتقرر مستقبل مصر. ومستقبل مصر يتوقف بالضرورة على البدائل المطروحة أمامنا الآن. ما هى البدائل ؟

بعض الأصوات تقول لنا : الحياد ! نعلن حياد مصر.. فيصبح كل شئ على ما يرام. المريض سيشفى. والفقير سيفتنى.. والمحارب سيستريح.. والجائع سيشتبع.. وكفى الله المؤمنين شر القتال.

ونحن مضطرون لفحص هذا «الحل» .. بصرف النظر عن سذاجته وضحالة الذين نادوا به وشغلوا جزءا من طاقة شعبنا فى الرد عليه.

نحن مضطرون لفحص هذا «الحل» .. ليس فقط لأنه قيسل وطرح فعلا - فلكل مطبخ صراصره - لكن لأنه ربما يكون تأكيدا سلبيا لأهمية نظرية الأمن المصرية.

سوف نفترض أن هناك فى السياسة دواء شافيا ناجحا اسمه «الحياد» .. وإننا سوف نحصل عليه من اقرب صيدلية ، سوف نتعاطاه قبل الأكل وبعده. بلهفة مريض يريد الشفاء. وحرص مجتمع يريد الراحة.

وسوف ننسى الانتهازية واللا أخلاقية التى يتضمنها هذا «الحل» .. وأن من الممكن للإنسان أن يكون محايدا بين القاتل والمقتول. أو بين العدو والشقيق.

لقد كانت مصر دولة محايدة فعلا. ولا ينقصها سوى الإعلان القانونى للمجتمع الدولى. لمدة أربعين سنة فى القرن الماضى - بالضبط من ١٨٤٢ إلى ١٨٨٢. دولة لا تعادى أحدا. ولا تملك أصلا جيشا لكى تعبر به عن عداثها لأحد. دولة لا أطماع لها ولا تهديد منها. بماذا انتهى هذا «الحياد» ؟

لقد انتهى باحتلال بريطانيا لأراضينا. احتلال استمر لأربع وسبعين سنة بعدها ! إن

فى السياسة الدولية درسا أكيدا ومتجددا هو : إن الدولة إذا التزمت الحياد فإنها تتوقف عن أن تكون دولة. إن معنوياتها تهبط وآفاقها تضيق وانحدارها يصبح أكيدا واحتلالها فى النهاية يصبح حتميا.

يقولون لك : وماذا عن سويسرا ؟

ولكن سويسرا ليست دولة. سويسرا منطقة حرة. منطقة يستمر حيادها بناء على تسامح مؤقت من الدول الكبرى. بل بضمائه. ولكن هذا الضمان قائم بقدر استمرار مصالح الدول الكبرى فى بقاء تلك «المنطقة الحرة» .. وفى اللحظة الأولى المناسبة سوف يتمزق حياد تلك المنطقة، عندما يكون هذا مناسباً للمصالح الدولية فى أوروبا. حدث هذا من قبل للدنمارك. ولبلجيكا. ولهولندا، ولاوس. وكمبوديا. ولدول أخرى كثيرة تصورت هى أيضا. فى لحظة ما من تاريخها. أن السم هو الدواء.

ولماذا نذهب بعيدا ؟

عندنا هنا. فى العالم العربى، حالة ناطقة؛ حالة لبنان.

إن لبنان بدت من اللحظة الأولى فى الصراع العربى الإسرائيلى كدولة محايدة. إنه منطقة حرة لا علاقة لها بالعروبة، إذا كانت العروبة تعنى تضامنا ضد الخطر الإسرائيلى.. وهى جزء من العروبة، إذا كانت تعنى أرصدة وأموالا وودائع فى البنوك..

لقد وجدت لبنان فى داخلها من البداية جزءا من المارونيين المرتبطين ذهنيا بأوروبا والغرب: يروجون لفكرة أن قوة لبنان هى ضعفه.. وأنه كلما ابتعد عن الصراع العربى الإسرائيلى.. كلما ضمن السلام مع إسرائيل. بل إنه -زيادة فى الاحتياط- رفضت القوة السياسية الحاكمة فى لبنان بناء أى جيش حقيقى. حتى لا تستفز إسرائيل !

لبنان بدت، من لحظة البداية نفسها، دولة «محايدة» .

مع ذلك فإنها لم تسلم من الخطر الإسرائيلى.. الذى وصل إلى حد غزوها برا وبحرا وجوا بثلاثين ألف جندى إسرائيلى، وجزء من مواطنيها - مواطن لبنان - يعلنون بأعلى الصوت أنهم من الآن فصاعدا تحت الحماية الإسرائيلية !

هذا هو الحياد !

هذا هو الصندوق مكيف الهواء الذى عاش فيه لبنان لثلاثين سنة بعد قيام إسرائيل .
معلقا على مدخله يافطة «الحياد» .. ومكتفيا بأن يمحص شفاها كلما غزت إسرائيل أرضا
عربية . أو حتى بيروت . عاصمة لبنان نفسه . كما حدث فى كل سنة تقريبا منذ ١٩٦٨ .
وفى كل مرة وجدت إسرائيل أن من الملائم لها غزو أراضي لبنان . فإنها فعلت ذلك برا
وبحرا وجوا (ثلاثين ألف جندى فى سنة ١٩٧٨ و ١٢٠ ألف جندى فى ١٩٨٢) .

إن الدعوة لحياد مصر هى فى الواقع دعوة لاحتلال مصر - حتى ولو لم يدرك أصحابها ذلك !
إن حياة الشعوب هى كحياة الأفراد . تولد بين الآلام والدماء . ومصالح أى شعب تصبح
معرضة للخطر بمجرد أن تواجه أمامها مصالح مضادة تريد تثبيت نفسها . وحماية هذه
المصالح لا تتم بالانسحاب أمام المصالح المضادة . لأن هذه هى الهزيمة الكاملة .. ولا تتم
برفع الراية البيضاء . لأن هذا هو الاستسلام .. ولا تتم بإعلان الحياد العاجز لأن الأمر
لا يتعلق برغبة .. ولكن بعلاقة قوة .

والشعب الذى يحتل عدو جزءا من أرضه . ثم يترك هذا العدو بلا عقاب .. إنما هو يوقع
بيديه على قرار إعدامه . وعاجلا أو أجلا لابد أن يفقد هذا الشعب كل أرضه .. ويكف عن
الحياة كدولة .

والحياد بالنسبة للدول . كما هو بالنسبة للأفراد . هو أمر يتعلق بالشخصية . إنه نفى
لشخصية الشعب .. ومن ثم فهو نفى لاستقلاله . إن الدولة هنا لا تحمى شخصيتها بقوة من
داخلها . بل تحميها من نوايا الآخرين .

وفى حالة لبنان مثلا . فإن استمرار «حياده» لم يكن يعتمد على رغبته هى . فرغبته
رسمية ومعلنة . ولكنه اعتمد على إسرائيل نفسها . ففى كل لحظة رأت إسرائيل أن من
المناسب لها إن تمرق هذا «الحياد» فإنها مزقته على الفور بقوة السلاح .

والذين ينادون بحياد مصر . إنما ينادون فى الواقع بتسليم مصير مصر كاملا إلى
إسرائيل . ليس مصير سيناء فقط . أو المصالح المصرية فقط . ولكن مصر كلها .. وفى هذه
الحالة فإن مصر لن تصبح متحف الشرق الأوسط كما يزعمون . ولكنها «كباريه» الشرق
الأوسط .

إن.. إذا لم يكن الحل هو «الحياد» .. فما هو البديل ؟
هناك بديل آخر هو : إبقاء الحال على ما هو عليه !
ومثل هذا البديل الأول. وهو «الحياد» ، فإن هذا «الحل» يقوم على أساس التسليم بأننا قد استنفدنا كل ما نستطيعه .. ولم يعد أماننا ما نستطيع أن نفعله سوى أن نضع مستقبلنا تحت رحمة قوة خارجية، هي إسرائيل في حالة «الحياد» .. وهى القدر فى حالتنا هذه. ومرة أخرى يقوم هذا البديل على أساس أن بمقدورنا إبقاء الحال على ما هو عليه - وهو افتراض غير صحيح من البداية. لأننا حتى لو كنا نستطيع أن نفعل ذلك. فإن إسرائيل لن تفعل ذلك.

مع هذا.. دعنا نفترض أن هذا ممكن.. فما هى النتيجة ؟
إن النتيجة سوف تكون هى أن نحصل على أسوأ ما فى الحالتين : السلام.. والحرب.
فإبقاء الحال على ما هو عليه معناه أن نتحمل أعباء السلام والحرب بغير أن نعيش فى أحدهما.

ومعناه مرة أخرى أننا نرهن لدى إسرائيل، ليس أرضنا فقط، ولكن إرادتنا ومستقبلنا أيضا !

إن كلا البديلين السابقين، الحياد.. وإبقاء الحال على ما هو عليه. هما وجهان لشيء واحد : السلبية والعجز عن فهم مسؤوليات وأعباء ومتطلبات الأمن المصرى.

فإذا كانت السلبية لا تصلح.. إذن ما هو البديل ؟
إن البديل هو الموقف. أن يكون لنا موقف.. ليس فقط فيما يجرى الآن. ولكن فيما نريد أن يحدث غدا.

كيف نحدد هذا الموقف ؟

إن هذا يعيدنا من جديد إلى النقطة الجوهرية : نظرية الأمن المصرى.
فبغير نظرية لا نستطيع أن يكون لنا موقف. وبغير موقف لا يمكن أن نسيطر على مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى.

إن نظرية الأمن هي . مرة أخرى . البوصلة الوحيدة التي يجب أن ترشد السياسة المصرية إلى اتجاهها الصحيح.

والأساس الأول فى نظرية الأمن المصرى هو أن ندرك أن حياتنا هنا مهددة طالما ظل الخطر فى فلسطين طليقا وشرسا وجائعا للغزو كما هو الآن.

الأساس الأول هو أن ندرك أن فلسطين قضية مصرية ، بل قضية كل أسرة فى مصر . إن هذه المقدمة هى المدخل الصحيح إلى الأمن المصرى . وهى مقدمة لا تؤكدها الجغرافيا فقط ، ولا التاريخ فقط ، بل تؤكدها إسرائيل نفسها .

ففى سنة ١٩٧٥ وقعت إسرائيل مع مصر الاتفاقية الثانية لفض الاشتباك فى سيناء . وبمقتضى تلك الاتفاقية حصلت إسرائيل على ما سماه وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر : «كل العناصر العملية لإنهاء حالة الحرب» بين مصر وإسرائيل .

مع ذلك .. وبرغم التزام مصر فى الاتفاقية بعدم استخدام القوة ، أو حتى التهديد باستخدامها .. وبرغم أن هذا الالتزام يستمر عمليا .. إلى أن تحل محله اتفاقية جديدة .. فإن إسرائيل اشترطت على أمريكا التعهد بالتزامات أخرى مضادة تماما .

لقد اشترطت الحصول على معدات عسكرية قيمتها ٢٣٠٠ مليون دولار .

واشترطت أن يكون من بين هذه المعدات سلاح محدد بالذات تحصل عليه ، هو الصاروخ أرض / أرض .. من طراز «بيرشينج» .

وبهذا الصاروخ تصبح كل أسرة مصرية ، فى المنصورة وطنطا والقاهرة وبناها والجيزة والزقازيق .. تحت رحمة إسرائيل !

إن الصاروخ «بيرشينج» صممه أمريكا أساسا لى يكون صاروخا طويل المدى ، ويبلغ مداه ٤٦٠ ميلا .. ولكى يحمل قوة تدميرية ضخمة ، تصل إلى هدفها بسرعة ضخمة وبدرجة بالغة من الدقة .. والغريب أن الاحتجاج عن هذه القفزة النوعية الضخمة التى تريدها إسرائيل فى ميزان القوى لم تجئ من السادات ، ولكن جاءت من داخل الكونجرس الأمريكى .

بعدها بسنتين قام السادات بمبادرته المشهورة بزيارة القدس .. مقدما أمام العالم كله ما تصوره هو على أن مصر تريد السلام .. ومقدما لإسرائيل خطوة ضخمة ، ظلت إسرائيل تحلم

بها وتسعى إليها طوال ثلاثين سنة سابقة - هي المفاوضات المباشرة.. بل والاعتراف الكامل على طبق من فضة.. وبلا مقابل.. !

فماذا كان رد الفعل الإسرائيلي ؟

إنها رحبت ونصرت وتلاعبت وقدمت أفكارا في مشروع محدد. لفقت له عنوان «السلام» .. ولكن في نفس اللحظة. طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة الحصول على طائرات «إف - ١٦» .

إن «إف - ١٦» هي قاذفة قنابل هجومية. تمثل أحدث ما في الترسانة الأمريكية من علم وتكنولوجيا.. وهي بعيدة المدى.. إلى الدرجة التي تجعل إسرائيل قادرة على نقل تهديدها العسكري إلى نطاق عربي أكثر شمولاً.

في هذه المرة ليست القاهرة فقط هي التي تريد لها إسرائيل هذه الطائرة.. ولكنها القاهرة والإسكندرية والخرطوم وطرابلس والرياض وعمان ودمشق وبغداد.

وقد يقول البعض في إسرائيل نفسها : إن إسرائيل ربما لا تستخدم تلك الأسلحة الهجومية إلا ردا على اعتداء عربي ضدها.. وطالما لن يعتدى العرب. فلن تهجم إسرائيل.

ولكن دروس الماضي القريب تؤكد عكس ذلك.. فمنذ سنة ١٩٦٧ والقضية بيننا وبين إسرائيل هي استرداد أرضنا المحتلة نتيجة الغزو الاسرائيلي في يونيو من تلك السنة. إنها قضية سيناء والصفه الغربية والجولان. وليست قضية النقب والخليل.

ومع ذلك. فلأننا حاولنا إزالة خط بارليف الذي أقامته إسرائيل على ضفاف قناة السويس داخل الأراضي المصرية.. هاجمنا إسرائيل بطائرات الفانتوم. فقذفت منازلنا ومنشأتنا المدنية بالقنابل. ليس في قناة السويس.. ولكن في قنا ونجع حمادى وحلوان والقاهرة.

فالمسألة من حيث الواقع هي : إن إسرائيل هددت مدننا فعلا لمجرد أننا نريد استرداد أراضينا المحتلة. لأن إسرائيل أرادت تلك الأراضي رهينة في يدها لكي تفرض علينا السلام الذي تريده هي - وهو مضاد على طول الخط للسلام العربي الذي نريده نحن.

والمسألة من حيث المبدأ هي: هل يمكن أن نسمح. سواء في ظل حرب أو سلام. بأن

تعيش كل أسرة فى مصر والسودان وليبيا والسعودية والأردن والعراق وسوريا.. تحت رحمة السلاح الإسرائيلى.. والنوايا الإسرائيلية ؟

بالطبع نحن نستطيع أن نحاول الحصول على أسلحة معادلة - ويجب فى جميع الأحوال أن نفعل ذلك - لكن إسرائيل ترفض من حيث المبدأ أن يوجد مثل هذا التعادل النوعى فى السلاح بينها وبين أى دولة عربية.

وعندما تقدم الرئيس الأمريكى جيمى كارتر إلى مجلس الشيوخ. فى أبريل سنة ١٩٧٨ . بمشروع صفقة طائرات إلى كل من إسرائيل والسعودية ومصر.. ذهبت إسرائيل إلى مجلس الشيوخ تصرخ بعلو الصوت محتجة بشدة على الطائرات المقترحة للسعودية. إن السعودية، بمقتضى الصفقة، سوف تحصل على ستين طائرة «إف - ١٥» .. بينما إسرائيل ستحصل على تسعين طائرة إف - ١٦، و «إف - ١٥» .

ومع ذلك فما تريده إسرائيل هو : ولا طائرة للسعودية !
إن السعودية سوف.. تحصل على طائراتها بعد ثلاثة سنوات. وبقيود سياسية عديدة. وبشرط أن تضعها فى حدودها الشرقية وليس فى حدودها الشمالية، ومع ذلك فما تقوله إسرائيل هو : ولا طائرة للسعودية !

إن السبب الإسرائيلى هو : أن تلك الطائرات تخلص بميزان القوى فى الشرق الأوسط!
ويومها رد مسئول أمريكى قائلا : أننى لا أستطيع أن أفهم هؤلاء الإسرائيليين. إن لديهم - الآن - تفوقا جويا واضحا (على الدول العربية مجتمعة).. وحتى إذا تغير هذا التفوق (بفعل الصفقة المقترحة) فإنه بدلا من أن يكون عشرة إلى واحد.. فإنه سيصبح تسعة إلى واحد. كيف تحتج إسرائيل علينا إذن إذا كانت تملك الآن مثل هذا التفوق العسكرى ؟ إنه تفوق يجعل إسرائيل لا تحتاج إلى أى شئ على الإطلاق!
ومع ذلك فإسرائيل تحتاج.

وفى احتياجها هذا تهديد خطير للأمن العربى - وما يهمنا منه الآن هو الأمن المصرى.. ذلك لأن الدول لا تشتري السلاح. مبعثرة لأموالها يمينا و يسارا. لكى تضعه بعد ذلك فى متحف أو تتباهى به فى عرض رياضى.

إن السلاح يوجد لاستخدامه.. أو لاحتمال استخدامه.
وقد رأينا من قبل أن الولايات المتحدة غامرت بالدخول في حرب عالمية «ثالثة» حرب نزية، لمجرد وجود أربعين صاروخا في جزيرة صغيرة قريبة من حدودها.
وسوف نرى فيما بعد أن فرنسا دفعت ثمنا غاليا، من أموالها وأرواح أبنائها ومستقبلها، لأنها تصورت أن السلاح الذى يخزنه هتلر سوف يهدد أراضى كل الدول.. إلا أراضىها هي.
والتاريخ كله يعلمنا أن الدول التى تفرط فى جزء واحد من أمنها لابد أن تفاجأ ذات يوم وهى تدفع الثمن من انهيار أمنها كله. فنحن لا نستطيع استعارة أمننا من قصاصات ورق نوقمها مع الآخرين. ولا نستطيع أيضا أن نحول الذئب أماننا إلى حمل بمجرد أن نعزف له قطعة من الموسيقى!
وقبل أن نتعلم - حتى - من تاريخ الآخرين.. فإب أن تاريخنا نحن ما فيه الكفاية.. وأكثر.

فمنذ قيام إسرائيل.. أصبح أمننا، كمصر، يتعرض للانهيار مرة كل عشرة سنوات تقريبا: ١٩٤٨.. ١٩٥٦.. ١٩٦٧.. الخ..
ومنذ قيام إسرائيل.. أصبح علينا أن نفكر فى هذا الأمن. ليس فقط بطريقة مجردة.. ولكن من حيث علاقة المقارنة بالأمن الاسرائيلى. كما تراه إسرائيل نفسها.
فإسرائيل ترى أمنها على نحو فريد جدا.. إسرائيل، مثلا تسلح الأقلية اليهودية فى الجزائر، لكى تمنع إجلاء الاحتلال الفرنسى. كما حدث فعلا فى سنة ١٩٥٨..
وإسرائيل. مثلا. تسلح الأقلية الكردية فى العراق. لكى تطالب بدولة منفصلة، وتمنع مساندة العراق لسوريا.. كما حدث فعلا حتى سنة ١٩٧٥.
وإسرائيل. مثلا. تسلح الأقلية المارونية فى لبنان. لكى تضرب المسلمين هناك. وتطالب بدولة مارونية مستقلة، كما حدث حتى الآن.. أو على الأقل بالسيطرة الكاملة من جانب الأقلية المارونية على سياسة ومصير لبنان، متحالفة فى ذلك مع إسرائيل نفسها.
وإسرائيل تهدد بضرب السعودية، إذا وضعت طائراتها «إف - ١٦» فى قاعدة تبوك كما حدث فى سنة ١٩٧٨.

وإسرائيل تقوم فعلا بتدمير المفاعل النووى السلمى العراقى - كما حدث فى يونيو ١٩٨٢ - لأنها ترى أن حصول العراق على تلك التكنولوجيا المتطورة خطر على الأمن الإسرائيلى.

وإسرائيل تقوم بغزو مصر، إذا حركت مصر قواتها المسلحة فى سيناء، داخل الأراضى المصرية، وتعتبر هذا مبررا للحرب، كما حدث فى سنة ١٩٦٧.

وإسرائيل تهدد باحتلال الأردن، إذا سمح لقوات عربية أخرى بأن تشترك فى الدفاع عنه بل أكثر من هذا - فى سنة ١٩٨٢ - تطالب إسرائيل علنا بإسقاط الملك حسين حتى تصبح الأردن نفسها للفلسطينيين بديلا عن الدولة الفلسطينية.

هذا هو نطاق التهديد الاسرائيلى.

إنه إذن نطاق تجاوز مصر، ليشمل العالم العربى.

إنه خطر مشترك.. يجب إذن، لمواجهة، أن يكون هناك أمن مشترك.

وفى هذه المنطقة تبدأ علاقة نظرية الأمن المصرى، بالأمن العربى الشامل.. كحليف.. وبالأمن الاسرائيلى، كخطر.

إننا لا بد أن نناقش، تفصيلا، مفهوم الأمن الإسرائيلى، ومعنى الأمن العربى.. وسوف نركز الآن فقط على : معنى الأمن المصرى..

وقد يقول قائل : إننا الآن نتجه إلى السلام مع إسرائيل.. فكيف نتحدث عن الأمن.. ونظرية الأمن ؟.

والرد بسيط : إن الأمن هو مفهوم ملازم للدولة نفسها، إنه لا يرتبط بوجود حالة سلام أو حالة حرب، إنه يرتبط بوجود الدولة، وجودها حرة مستقلة وآمنة.

والسلام ليس أبدا تغيرا فى المصالح.. ولكنه تغير فى وسيلة حماية هذه المصالح.

والحرب ليست غاية فى حد ذاتها، فالدول تلجأ للحرب لتسوي قضاياها التى عجزت عن تسويتها بالدبلوماسية.

واللجوء إلى الحرب نفسه، هو عمل من أعمال الأمن.

إن نظرية الأمن لاي دولة، هى برنامج بمصالحها الحيوية، وتحديد للوسائل التى يتم

بها حماية تلك المصالح، واستعداد لممارسة تلك الحماية بكل الطرق الممكنة. التى تكون الحرب آخر طريقة منها.

وجوهر الأمن هو أن ندرك ما هى مصالحنا الحيوية التى يجب أن نحميها دائما.. بالسلام إذا كان هذا متاحا.. وبالحرب لو اقتضى الأمر.

وجوهر الأمن هو الخلاصة التى يجب أن تعكسها سياسة بلدنا فى كل لحظة. ليس فقط من خلال تصرفاتها وجدول أعمالها وأصدقائها.. ولكن أيضا بتفسيره لكل مواطن تمنعه حياته اليومية من رؤية المصالح الحيوية لبلده.

إن السياسة هى مصالح وأفكار. إنها ليست فقط مصالح الدولة والمجتمع. ولكنها أيضا أفكار كل فرد عن هذه المصالح.

والأفكار الخاطئة، عند الأفراد، عن مصالح بلدهم.. تؤدى إلى نفس النتيجة التى تؤدى إليها المصالح الخاطئة.. تؤدى إلى الكارثة !

فالحكومة البريطانية. التى تخلت عن الوفاء بالتزاماتها نحو تشيكوسلوفاكيا فى سنة ١٩٣٨، فعلت ذلك أيضا فى ظل أفكار خاطئة لدى برلمانها وصحافتها عن مصالح فرنسا. وملك بلجيكا الذى أعلن حياد بلاده، فى سنة ١٩٣٧ شراء لود هتلر.. فعل ذلك أيضا فى ظل أفكار خاطئة عن أطماع ألمانيا النازية..

إن الأفكار الخاطئة لدى أى شعب عن مصالحه الحقيقية تكون دائما مقدمة إلى سياسة خاطئة. إنها على الأقل تؤدى إلى سياسة مترددة، تصبح دليلا على ضعف الإرادة القومية وعدم الثقة والافتقار إلى الحسم. إنها تؤدى إلى انقسام الإرادة وتحللها وضعفها. والضعف الظاهرى فى السياسة تكون له دائما نفس نتائج الضعف الحقيقى. إنه يفقدنا القدرة على التفرقة بين السلام المشرف والهزيمة المقنعة.

والطريق إلى الهزيمة لا يبدأ دائما فى ميدان القتال. فالدولة قد تنتصر عسكريا فى ميدان القتال، ومع ذلك تتعرض للهزيمة السياسية. حدث هذا فى حالة فرنسا فى الجزائر.. وأمريكا فى فيتنام.. وبريطانيا فى الهند.. وإسرائيل فى مصر ١٩٥٦.

والمشكلة الأولى التى يثيرها أمن إسرائيل فى علاقته بأمن مصر هى: أن جوهر نظرية

الأمن الإسرائيلية يؤدي إلى أن الأمن الاسرائيلي يقوم على أساس عدم الأمن العربي.
فعندما يعلن وزير الدفاع الاسرائيلي أن إسرائيل تحتفظ. منذ سنة ١٩٥٥. بخطط جاهزة ومتجددة. لضرب القاهرة وعمان ودمشق وبغداد. ثم يعلن في اليوم التالى أن إسرائيل تريد السلام.. فيجب أن نصدقه في المرة الأولى ولا نصدقه في المرة الثانية.
إننا نفعل ذلك لأن هناك قرائن قوية تجعله جادا فى الهدف الأول.. وليس جادا فى الهدف الثانى. إن جديته هذه تترجم نفسها فى تصرفات محددة يمارسها.. وتجعل تهديده ضدنا مقترنا بقوة عسكرية حقيقية يسعى دائما لبنائها.
فإذا شطبت إسرائيل أهدافها السياسية المقررة فى جدول أعمالها ضدنا.. فإن هذا لن يتم لأنها أصبحت فجأة أكثر ميلا للأعمال الخيرية.. ولكن لأن لدينا قوة حقيقية تدعم رفضنا لأهدافها.

إن أحد أباطرة الصين - فى القرن الماضى - استخدم مرة مثلا صينيا فى رفض الأطماع الأجنبية فى بلاده. وعندما صاح قائلا : «إننى لا أسمح لرجل أن يقوم بالشخير قرب مخدعى» . إن الإمبراطور الصينى اعتقد أن الحكمة كلها. والبلاغة كلها. الموجودة فى الأمثال الصينية. كافية للرد على هؤلاء «البرابرة» الأجانب الذين يطعمون فى الصين. مع ذلك.. ولأن تلك البلاغة لم تكن تدعمها قوة حقيقية تحت يد الإمبراطور الصينى. فان الأمر انتهى بحرب كبرى أعلنتها بريطانيا ضد الصين. لأن الصين ترفض السماح للتجار الإنجليز ببيع الأفيون لشعب الصين. لقد انتهت الحرب بهزيمة صينية مدوية. وبفرض تعاطى سم الأفيون على أهل الصين. وبتعويضات ضخمة دفعوها لبريطانيا عن كمية الأفيون التى تلفت. وبدفع تكاليف الحرب نفسها التى شنتها بريطانيا. وباقتطاع جزيرة هونج كونج من الصين. وبإحراق قصر الإمبراطور نفسه فى بكين.

إن «البرابرة» أصبحوا يقومون بالشخير. ليس قرب مخدع الإمبراطور فقط. ولكن بعد أن أحرقوا المخدع نفسه. وهزموا الإمبراطور هزيمة عزيز مقتدر.
إن خطأ الإمبراطور لم يكن فى أنه رفض السماح بالشخير قرب مخدعه.. ولكن فى أنه لم يقرن هذا الرفض بقوة حقيقية تجعله قابلا للتصديق. فالعدو لا يجب أن يرى رفضنا

فقط. ولكن يرى أن قدرتنا على الرد على القوة بالقوة هي حقيقة لا شك فيها. والشعوب، بل الإمبراطوريات، التي تجاهلت تلك الحقيقة، انتهى بها الأمر إلى الانهيار، حتى وهي في قمة نفوذها. إن بريطانيا وفرنسا في القرن العشرين، والصين وروسيا والنمسا وتركيا في القرن الذي يسبقه، واليابان في القرن السادس عشر، والهند في القرن الخامس عشر.. كلها نماذج لإمبراطوريات انهارت لأنها أغفلت أن علاقات القوة هي قانون الحياة الوحيد في الغاية الدولية.

وعندما تصبح إسرائيل على بابنا الشرقي، مستخدمة معنا في كل يوم استراتيجية العصر الحجري، وقانون الغاب، فإن تراجعها عن تلك الاستراتيجية لن يتم بمخزون نملكه من الأمثلة الشعبية، ولكن بمخزون من الإرادة والتصميم والقوة الكافية لحماية أمننا. والأمن، في مفهومه الشامل، لا يقتصر على القوة العسكرية. إن الأمن ليس فقط القوة العسكرية.. وإن كان يبدأ بها.. والأمن ليس فقط معدات القتال. وإن كان يتضمنها. والأمن ليس فقط التنمية، وإن كان يعتمد عليها. وإنما الأمن هو أولاً الإرادة.. ونظرية أمن تتمسك بها هذه الإرادة.

والشيء الأساسي الذي يجب أن تقوم به نظرية الأمن المصرية ليس هو فقط مصر الآن. وإنما مصر، زائد عشرين سنة، زائد خمسين، زائد مائة من الآن. هل نحن نزرع من الآن ألغاماً في طريق الجيل القادم في بلدنا.. أم نحن نظهر له الطريق من الألغام؟ هل ستكون مصر ولاية في فلك الإمبراطورية الإسرائيلية، أم أن إسرائيل ستترد إلى حدود الملايين الثلاثة الذين يعيشون فيها؟

وإذا كان الأمر كذلك، فهل ما فعله الآن يقوى أو يضعف من قدرة الجيل القادم؟ هل إذا فكرت إسرائيل في غزونا من جديد بعد خمس سنوات، أو عشر سنوات.. سيكون الأمر أمامها أسهل.. أو أصعب؟

ثم، إذا افترضنا الأسوأ، هل ستكون قدرتنا على الرد في حينها. أقل.. أو أكبر؟ إن أي نظرية أمن لا تقوم على افتراض أحسن الحالات. إنها تقوم على أساس افتراض الحالات الأسوأ المعقولة، والاستعداد لها مقدماً.

والأمن المصرى، فى علاقته مع إسرائيل، يجب أن يقوم على أساس افتراض وقوع أسوأ حالة معقولة.. وامتلاك القدرة مسبقا على مواجهتها.

إن الحروب الحديثة ليست حروب قبائل. تقوم بانتظار الخطر. ثم تبدأ بهتاف : هيا يا رجال. إنها حروب يجب الاستعداد لها. حتى بغير أن يعنى هذا ضرورة وقوعها. وللقياس الأساسى لكفاءة رجل السياسة. بل لقياس حكمة جيل بأكمله. هو فى صحة تقديره للحدث.. قبل وقوعه.

وبهذا القياس فإن كل رجل سياسة فى العالم العربى. بل وربما الجيل كله الذى عاصر قيام إسرائيل. كان راسبا بجدارة فى اتجاه الكفاءة هذا.

و.. نحن لا نريد أن يتكرر ذلك.

لا نريد أن نضطر يوما آخر إلى الخضوع للابتزاز الاسرائيلى.

والطريق إلى ذلك يبدأ أولا باعتبار جوهرى فى أمننا لا بد أن نحرص عليه فى جميع الأحوال : إن الغزو الاسرائيلى لأراضينا يجب ألا يمر بغير عقاب.

لقد غزت إسرائيل أراضينا فى يونيو سنة ١٩٦٧. ومبدئيا يجب ألا نسمح بمكافأة إسرائيل على هذا الغزو. إن المعتدى. لو كوفئ مرة واحدة على اعتدائه، فإنه فى هذا دعوة مفتوحة له لكى يكرر اعتدائه مرة، ومرة، وألف مرة.

نتحدث عن السلام ؟ طبعاً.

نسعى إلى السلام ؟ أكيد.

ولكن أمريكا، وهى تقصف فيتنام سنة ١٩٧٢، ثم وهى تغزو كمبوديا فى سنة ١٩٧٠. والاتحاد السوفيتى وهى يسحق تشيكوسلوفاكيا فى سنة ١٩٦٨. وهتلر وهى يغزو بولندا فى سنة ١٩٣٩. واليابان وهى تقتدب بيرل هاربور فى سنة ١٩٤١.. وبريطانيا وهى تحتل فلسطين فى سنة ١٩١٧.. كل هؤلاء كانوا يسعون إلى السلام. ولكن السلام يمكن أن يكون أعرج. كالسلام الذى أقامه ماترينخ فى أوروبا لمائة سنة حتى سنة ١٩١٤. ويمكن أن يكون خادعا.. كالذى أقامه تشمبرلين فى سنة ١٩٣٨، ويمكن أن يكون هشاً.. كالذى أقامه كيسنجر فى فيتنام سنة ١٩٧٢. ويمكن أن يكون خادعا مدمرا، كالذى أوهمت به إسرائيل السادات فى ١٩٧٩.

إن الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون. وطائراته تقصف هانوى وهايفونج كان شعاره
إننا نقصف بالقنابل.. فى سبيل السلام.
والقائد الأمريكى فى فيتنام كان يعلن: إن علينا أن نهدمها.. حتى ننقذها.
نعم.. هناك ألف طريق تقود إلى السلام. والسلام الوحيد الذى نريده هو الذى يحمى
الأمن المصرى.. ولا يهدده.

ونحن لن نحمل مصر مطلقا إلا إذا حددنا من البداية : ما هى نظرية أمنها ؟
إن الزعيم الفرنسى الراحل شارل ديغول كان يفسر السلام بأنه يعنى التوازن. وليس
السكون. التوازن فى القوى الذى يقوم على احتفاظنا بقوة تتناسب مع حجم أهدافنا.
وهذا التوازن ليس عملية تتم مرة واحدة.. وإلى الأبد. وإنما هى عملية متجددة. ومتطورة.
تخضع للفحص المستمر. والمراجعة الدائمة. بهدف مقارنته المستمرة بقوة الطرف الآخر.
لقد خرجت القوى المتحالفة فى الحرب العالمية الثانية. وهى فى حالة توازن. نوع من
التوازن. بعد قليل اكتشف الاتحاد السوفيتى أن عليه أن يكسر احتكار الولايات المتحدة
للسلاح الذرى. إذا كان عليه أن يحافظ على هذا التوازن. لهذا فجر أول قنبلة ذرية فى
سبتمبر سنة ١٩٤٩.

بعد قليل أدركت أمريكا أن عليها أن تحافظ على الأخرى على التوازن. توازن «السلام» بينها
وبين الاتحاد السوفيتى. لهذا أعلنت سياسة جديدة أساسها : الاحتواء. هناك صدام فى المصالح
بين أمريكا والاتحاد السوفيتى.. وفى ظل التعادل الذرى أصبح مستحيلا أن يحل هذا الصدام
بحرب شاملة. ولكن هذا لا يعنى توقف الصدام، أو تجميده. إنه يعنى خلق توازن متحرك.. فى
ظل السلام. لهذا أصبحت السياسة الأمريكية الجديدة. منذ ربيع سنة ١٩٤٧. هى : الاحتواء.
ليس احتواء الاتحاد السوفيتى كدولة. ولكن احتواء النفوذ السوفيتى.. كخطر.
هذا الاحتواء له جانب عسكرى. يمثلته إقامة منظمة حلف شمال الاطلنطى.. وجانب
اقتصادي. يمثلته مشروع مارشال الأمريكى لإعادة بناء أوروبا الغربية.
هناك سلام إذن. ما زال قائما حتى هذه اللحظة. بين أمريكا والاتحاد السوفيتى.. ولكن
كلا الطرفين يعدل من أوضاعه باستمرار.. تحت مظلة السلام.

وفى منطقتنا فإن وجه الخطورة فى رؤية الأمن العربى لإسرائيل كانت تكمن فى أننا رأينا بديلين اثنين فقط فى التعامل مع إسرائيل : إما المساندة بإزالتها.. أو المناداة بالاستسلام لها.

ولأن إزالة إسرائيل لم تكن هدفا رسميا حقيقيا واردة فى أى وقت . منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن.. فإن الأمر كان ينتهى دائما إلى الاستسلام لها... هذا هو ما يروج له على الأقل أصحاب سياسة إدارة الخد الآخر لإسرائيل. وتلك ليست هى حقيقة الأشياء.

فلا إزالة إسرائيل . ولا الاستسلام لها . هما الحدود التى يجب أن يفكر فى إطارها الأمن العربى.. وبالتالى : الأمن المصرى.

إن الحدود هى أولا : أن يتوقف هذا الانهيار فى أمننا . وثانيا هى : أن نبدأ ، بوعى وتنبيه ويقظة وعمل جاد . فى تعديل هذا الأمن . وتعديله بهدف تصور خريطة المستقبل لهذه المنطقة.. أين نريد مكاننا . وأين مكان إسرائيل ؟. وفى الإجابة على هذا السؤال يجب مبدئيا أن ندرك الفارق الجوهرى بيننا وبين إسرائيل : فنحن ننتصر إذا لم نخسر.. بينما إسرائيل تخسر إذا لم تنتصر.

نحن ننتصر : إذا منعنا من الآن أى احتمال بحياة الجيل المصرى القادم تحت مظلة الابتزاز العسكرى لإسرائيل.. وإذا أصبح أمننا متوازيا مع - وليس مخصوما من - أمن عربى شامل.. وإذا ألزمتنا القوى الدولية - من خارج المنطقة - بأن يكون طريقها إلى مصالحها هو من خلال الباب العربى . وليس الباب الإسرائيلى.. وإذا أرغمتنا إسرائيل على احترام مبدأ دول مستقر هو : عدم جواز احتلال الاراضى بالقوة.. وإذا جعلنا ملايينها الثلاثة يعيشون حياة أى ملايين ثلاثة فى العالم ، وإذا أقمتنا الدولة الفلسطينية على الخمس الأخير الباقي من فلسطين. وإسرائيل تنتصر : إذا نجحت فى تقديم رشوة السلام المنفرد إلى مصر.. وإذا جعلت أمنها يقوم على أساس عدم امن مصر . وبالتالى عدم أمن العالم العربى.. وإذا جعلت من نفسها عصا التأديب فى يد القوى الدولية الخارجية ضد العرب.. وإذا رأت أن فوائد عدوانها ضدها أكثر من مضارها.. وإذا نجحت فى تنمية الاتجاهات الانقسامية فى العالم

العربي.. وإذا هدمت سور الصين العظيم الذى ولدت فى داخله وتعيش فيه. إن الشيء الذى يمكن أن يترجم هذه الأسس. للنصر والهزيمة. هو : هو نظرية الأمن المصرية.

إن تفريط الجيل السابق لنا فى هذا الأمن هو الذى جعل جيلنا يولد فى غرفة الإنعاش.. ونحن لا نريد للجيل القادم أن يموت حتى قبل أن يصل إلى غرفة الإنعاش. ولقد قيل دائما أن كل جيل يخوض حروب الجيل السابق عليه. بغير أن يدرك ذلك.. ونحن نريد ألا يعيش الجيل القادم محملا من البداية بديون حولناها إليه من رصيد حساباتنا. نريد للجيل القادم أن يعيش حرا فى حماية الأمن المصرى. وليس مهددا فى ظل الأمن الإسرائيلى. والأمن المصرى لا يقوم فى جميع الأحوال على حسن نية دولة أخرى. خصوصا إذا كانت تلك الدولة معادية وتمتلك أهدافا مختلفة. وتراودها أحلام مختلفة. وتريد أن تستعمر لنفسها دور الدولة العظمى فى المنطقة. وتتصور أنها تستطيع أن تقوم بدور رجل الشرطة. لأمريكا فى الشرق الأوسط.

نريد الجيل القادم أن يعرف أن رفضنا للسلام المنفرد مع إسرائيل. لا يمثل ضرورة فقط. وإنما يمثل مصلحة تؤدى فى النهاية إلى أمنه هو.. وبالتالي أمن مصر. فمثل كل رذيلة فى الحياة. هناك دائما إغراء خارجى يمثل السلام المنفرد مع إسرائيل. ورفضنا لهذا السلام المنفرد. لا يقوم على أساس نخوة أو شهامة أو تباه أو تجاهل لضغوط الحياة اليومية.. ولكنه يمثل تمسكا نهائيا بأمن مصر كشعب ودولة. الذى هو بدوره جزء من الأمن العربى الشامل.

نحن فقط لا نريد أن نرهن مستقبلنا فى بنك الرهونات الإسرائيلى. ولا نريد أن نمارس سياسات وأخلاقيات قارب النجاة. حيث تلقى فى البحر بما نتصوره حمولة زائدة. متوهمين أن فى ذلك نجاتنا. إن أصابتنا بالخطر كانت جماعية.. ومن ثم فيجب أن تكون نجاتنا منه جماعية.

ولا نريد أن نتراجع. فى مواجهة خيبة وأس وعزلة. أمام الخطر.. لأن معنى هذا التراجع هو أن نفاجأ بهذا الخطر نفسه. أضخم وأضخم وأضخم. فى شوارعنا وداخل بيوتنا.

ولا نريد أن يقوم إيماننا بأمن مصر على أساس عزلتها.. فتلك العزلة هي الطريق الأكيد إلى الانتحار. كانت كذلك في الماضي.. وسوف تظل كذلك في المستقبل.

ولا نريد أن نخطو إلى المستقبل، بأقدام مترددة وقلوب وجلة وعقول مهتزة في فهمنا لعنى أمن مصر. فأمن مصر يبدأ من عروبته. وعروبته ليست عبئا عليها. وإنما هي حزام أمن لمصالحها. التي تمثل في النهاية رفاة شعبها ومستقبله.

إن الإنسان يجمع بين جناحيه الحكمة والحماسة. كما أن تاريخه كله هو مزيج لكليهما.. ولقد وضع التاريخ أرواحنا في عهد تتعاضد فيه عواقب الحماسة الإنسانية بشكل يؤدي إلى كارثة في شئون الحرب والسلام.

وجذور أمن المواطن المصرى لا تكمن فى الحماسة. ولكن فى الحكمة.

والحكمة تبدأ أولا من أدراك حقيقة جوهرية هي: أن مصر لا يمكن أن تكون آمنة على نفسها فى ظل سلام منفرد مع إسرائيل. إن السلام المنفرد يمثل فخا سياسيا وأمنيا تنصبه إسرائيل لكل دولة عربية على حدة.. وفى المقدمة مصر نفسها. لأن الصدام النهائى فى هذه المنطقة هو بين إسرائيل ومصر.

وهناك مائة سبب لرفض السلام المنفرد مع إسرائيل.. العشرة الأخيرة منها هي:

أولا: لأن ما ستحصل عليه الأطراف العربية الأخرى من إسرائيل. بعد سلام منفرد تبرمه إسرائيل مع مصر. هو أقل بكثير مما يحصلون عليه فى ظل وجود القوة المصرية فى الساحة. إن إسرائيل.. إذا لم تلتزم بالانسحاب الشامل من الأراضى العربية المحتلة فى وجود قوة مصر.. فإنها لن تفعل ذلك مطلقا فى ظل غياب قوة مصر..

وثانيا: إن اتجاه أى دولة عربية إلى السلام المنفرد مع إسرائيل يضع مبدأ خطيرا فى الساحة العربية. إنه مبدئيا ممارسة لسياسات ولأخلاقيات قارب النجاسة.. أو «أنا. ومن بعدى الطوفان» فإذا كنا نقبل اليوم أن نسير إلى سلام هش على جثة الآخرين.. فإننا بذلك نغنى الآخرين من المسؤولية حينما يسرون على جثتنا غدا.

إن السلام المنفرد الذى يبرمه أى طرف عربى مع عدو مشترك اليوم. سرعان ما يرتد إلى صدره غدا. ومن المفيد هنا أن نتذكر على وجه الخصوص دروس المواجهة العربية مع

الغزو الصليبي في فلسطين ابتداءً من أواخر القرن الحادى عشر.. ففى الخمسين سنة الأولى من الحملات الصليبية نجح الصليبيون تماما فى غزوهم لأنهم ضربوا العرب بعضهم ببعض. لقد تحالفوا أولا مع الفاطميين فى مصر ضد الشيعة فى العراق.. ثم مع العراق ضد سوريا.. ثم مع سوريا ضد العراق.. ثم مع العرب ضد الأتراك. ومع الأتراك ضد العرب. وفى النهاية استداروا إلى هذا الذى تحالف معهم فى البداية : خليفة مصر. وعندما تنبه الخليفة الفاطمى أخيرا إلى حجم الخطر الصليبي فى فلسطين. كان الوقت قد تأخر. والصليبيون قد أصبحوا قوة ضخمة. فهاجموا قواته وذبحوها وأحرقوها فردا فردا قبل أن تتمكن - حتى - من أن تستعد للقتال.

لقد تمكن الصليبيون من العرب طوال الخمسة وسبعين سنة الأولى. وسلاحهم الأول فى ذلك هو انقسام العرب أنفسهم وإغراءات «السلام المنفرد». وتلك الهزائم المتكررة التى منى بها العرب لم تتوقف. متحولة بالتدريج إلى انتصار. إلا بعد أن جاء صلاح الدين الايوبي رافضا من البداية سلاما منفردا. هنا فقط تحول ميزان القوى. الأمر الذى أدى فى النهاية إلى فشل الغزو الصليبي بأكمله.

وثالثا: إن رفض السلام المنفرد ضرورة لأن السلام الذى يجب أن نتجه إليه هو السلام الذى يجعلنا أقرب. وليس أبعد. من بعضنا البعض. وأن تكون مصر أكبر الدول العربية.. فتلك ليست فقط مجرد حقيقة جغرافية. ولكنها أولا حقيقة سياسية. إن مصر سوف تظل هى مصر دائما على الخريطة.. ولكن السياسة الخارجية وحدها تستطيع أن تجعل مصر أكبر. أو أصغر. مما هى على الخريطة. إن فرنسا فى عهد ديغول. وأمريكا فى عهد روزفلت وكينيدى. والهند فى عهد نهرو. هى مجرد أمثلة لدول أصبح نفوذها السياسى فى الحياة الدولية أكبر جدا من حجمها الجغرافى على الخريطة.

إن كلمات مثل «النفوذ» و «الهيبة» و «التأثير» .. هى فى السياسة كلمات حقيقية لها مدلول حقيقى. وتمثل مصالح حقيقية.

وعندما قرر الزعيم الفرنسى الراحل شارل ديغول مثلا. فى أعقاب حرب يونيو سنة ١٩٦٧. فرض حظر على صادرات السلاح الفرنسى إلى إسرائيل عقابا لها على بدئها

العدوان ضد العرب.. فإنه بهذا القرار حمل الاقتصاد الفرنسي خسارة عاجلة بسبب إلغاء عقد مدفوع فعلا لتصدير خمسين طائرة ميراج إلى إسرائيل. ولكن. خلال ثلاث سنوات فقط من تلك الخسارة كانت مكاسب فرنسا من تعاملها مع العالم العربي قد عوضت عدة مرات خسارتها من التعامل مع إسرائيل.

وأخيرا: إن إسرائيل تريد أن يكون الفلسطينيين هم ضحيتها في هذه المرحلة. وإذا سمحنا لعدو مشترك بأن يشد من بيننا عضوا في الأسرة لكي يذبحه أمام أعينونا. فإننا نفتح أمامه الطريق لكي يذبحننا بعد ذلك واحدا بعد الآخر.

ولعبة التفرقة هذه مألوفة في السياسة بقدر ما يوجد شر، وبقدر ما توجد سياسة. وفي سنة ١٩٤٩ مثلا عرض الملك فاروق في مصر أن يعيد حزب الوفد، وهو حزب الأغلبية. إلى الحكم. بشرط أن يتخلى الحزب عن زعيمه.. مصطفى النحاس. إن الملك كان يريد بذلك أن ينسف الطرفين معا : الحزب.. وزعيمه.. ولكن الحزب اكتشف اللعبة مبكرا ورفض العزف على أنغامها.

وفي صراعنا الحالي مع إسرائيل. فإن التمسك بالحقوق الفلسطينية هو في الواقع تمسك بالفكرة العربية ذاتها. والتجاوز عن ذلك هو عزف على اللحن الذي وضعت إسرائيل نفسها.

خامسا: إن السلام المنفرد هو من البداية هدف إسرائيلي يؤدي إلى تضخم قوة إسرائيل في كل مرة أمام الدول العربية. وهي فرادى. إنه يؤدي على الفور إلى أن تصبح إسرائيل هي السلطة العظمى التي تقرر مصير الشرق الأوسط. ونحن لو سمحنا لذلك بأن يحدث، ولو لمرة واحدة فإننا بذلك نكون كمن ينسف بذلك نظام الجاذبية الكونية.

إن مصر في هذه المنطقة هي مركز الجاذبية. ليس فقط من باب الزعامة. ولكن أيضا من حيث القدرة. فإذا سمحنا بإخراج هذا المركز من دائرته فإننا بذلك ننسف محيطا سياسيا كاملا عاشت به مصر. ويستبدل محيطا آخر مختلفا ليست مصر هي مركزه.

وبعض الأصوات في مصر يقول مخادعا: إن مصر لم تجن من المواجهة مع إسرائيل إلا الخسارة. ومن ثم فعلينا أن ننفض يدنا من القضية كلها. والذين يقولون ذلك إنما يجنون

على مصر قبل أى طرف آخر. فأولا غير صحيح أننا لم نجن سوى الخسارة. وثانيا إذا كنا قد خسرنا بعض الأشياء. فهذا ليس مبررا لكى نخسر كل الأشياء.. وإلا أصبحنا كمن يتخلص من آلام الحياة بالتخلص من الحياة نفسها !

سادسا: إن فى العالم العربى. بل فى الشرق الأوسط كله. أطرافا. من داخل وخارج المنطقة على السواء تنتظر نتيجة هذا الصراع الدامى مع إسرائيل لكى تقامر على طرفه الرابع ضد طرفه الخامس.

إن قوة السلسلة تقاس أحيانا بأضعف حلقاتها. وقد كان أول تأثير مباشر لتدخل ميزان القوى فى السنوات الأخيرة لصالح إسرائيل هو خروج القيادات المارونية فى لبنان لكى تطالب علنا بوضع نفسها تحت الحماية الإسرائيلية. إن شيئا من هذا كان يستحيل حدوثه قبل عشرين سنة. أو عشر سنوات. أو حتى فى أعقاب الانتصار الإسرائيلى الكاسح ضد العرب فى يونيو سنة ١٩٦٧. والآن فإن المستحيل يحدث. وهو يحدث فى وضوح النهار. لمجرد أن القراءة الأولى للموقف السياسى توحى بأن إسرائيل هى الطرف الراجح والمسيطر. وأوروبا الغربية. التى اضطرت إلى اتخاذ موقف موحد لصالح الحقوق العربية فى نوفمبر سنة ١٩٧٣. هى التى تراجعت بالتدريج عن هذا الموقف فى السنوات التالية كلما ازداد السادات تراجعا أمام إسرائيل. ومنذ سنة ١٩٨٢ جرجرت أمريكا خلفها ثلاثا من الدول الأوروبية إلى لبنان لكى تفرض عليه «السلام الإسرائيلى» وهو أمر لم يكن متصورا حدوثه قبل عشر سنوات فقط.

سابعا: إن مصلحة مصر هى فى السلام الشامل. وليس المنفرد. مع إسرائيل.. لأن كل طاقة تضعها مصر فى المحيط العربى هى استثمار يعود إليها فيما بعد بأرباح مركبة. استثمار فى مستقبل مشترك. وأمن مشترك. وهدف مشترك.

وحيثما تطوعت الجزائر أثناء حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ بدفع مائة مليون دولار للاتحاد السوفيتى ثمنا لأسلحة يوردها إلى مصر. وحيثما ساهمت السعودية ودول الخليج فى الأسبوعين الأولين للقتال بألف مليون دولار لمصر. وحيثما أعلن العرب حظر البترول.. كان هذا تسديدا عربيا لنصيب مؤكد فى القضية المشتركة.

وعندما تعرضت مصر للغزو الثلاثي في سنة ١٩٥٦ . وبادرت الدول العربية إلى التضامن مع مصر والوقوف خلفها صفا واحدا (ما عدا كميل شمعون في لبنان ونورى السعيد في العراق) .. بل وعرض بعضها الدخول في الحرب إلى جانب مصر .. فإن هذا كان نتيجة مباشرة لسياسة عربية رشيدة مارستها مصر .

ثامنا: إذا كانت السياسة الخارجية لأى دولة تبدأ من حيث تنتهى سياستها الداخلية .. فإن السياسة الداخلية بدورها سرعان ما تتأثر بشدة بانعكاسات الموقف الخارجى .. وتجنو فوائد وخسائر السياسة الخارجية . ومن التأثيرات الجانبية المبكرة لما يجرى مع إسرائيل .. إن بعض القيادات المارونية اندفعت إلى المطالبة بقيام دولة مارونية مستقلة فى لبنان . ومع أن هذه قد تبدو للبعض مسألة لبنانية بحتة . إلا أن السماح بهذه السابقة الانقسامية الخطيرة سرعان ما يهدد وحدة كل مجتمع عربى . فلو نجح المارونيون فى إقامة دولتهم فى لبنان .. وهو أمر تدعمه إسرائيل كما سيتضح فيما بعد .. فإنه لا يوجد ما يمنع من أن يكرر الدروز هذه المحاولة فى سوريا .. والأكراد فى العراق .. والبربر فى المغرب والجزائر .. والجنوب فى السودان .. الخ ..

قاسعا: إن إطلاق يد إسرائيل فى المشرق العربى .. وهو ما يترتب بالتأكيد على أى سلام منفرد .. سوف يخل بشدة بميزان القوى فى المنطقة لصالح إسرائيل . وفى النهاية ضد مصر . إن الضحايا ربما يكونون فى البداية أردنيين وسوريين ولبنانيين .. ولكنهم فى النهاية سوف يكونون مصريون . وهكذا نجد أن إسرائيل فعلت فى ظل «معاهدة السلام» مع السادات ما لم تكن تجرؤ على عمله من قبل . لقد قامت مثلا بضرب المفاعل النووى السلمى فى العراق . وإعلان ضم الجولان . واحتلال لبنان . وضاعفت برامجها الاستيطانية فى الضفة الغربية وقطاع غزة .. الخ ..

عاشرا: لأن السياسة الخارجية الرشيدة لا تقوم أبدا على أساس مكاسب بلا ثمن . إنها تعمل فقط على أن تكون المكاسب مبررة للثمن ومتناسبة معه . وقد تبدو أعباء إقامة أساس أى عمارة ضخمة هى الجزء الأكبر تكلفة فيها .. والجزء الذى يبدو بلا عائد سريع .. ولكنه يغير هذا الأساس يصبح وجود العمارة نفسه مستحيلا . ولقد تبدو مصر أحيانا وهى تتحمل

العبء الأكبر، وتبدو أحيانا بعكس ذلك.. ولكن هذا هو الطريق الوحيد إلى سلام شامل يمثل في النهاية الأمن الشامل.

تلك هي الأسباب العشرة الأخيرة التي تبرر - من بين مائة سبب - رفض مبدأ السلام المنفرد مع إسرائيل والتمسك بسلام شامل يتم بشروط عربية. التمسك باختصار. بالسلام العربي ورفض «السلام الاسرائيلي» .

أما الأسباب التسعين الأولى فهي: أمن مصر.

إنه الأمن المصرى بمفهومه الشامل الذى يجعل السلام رصيда يضاف إلى قوة مصر. وليس عبئا يضعفها.

والمفهوم الشامل للأمن المصرى يعنى ارتباط أمن مصر أولا، وبشكل مباشر. بما يجرى فى السودان وليبيا وفلسطين. فقيام نظام حكم معادى فى أى من تلك البلاد هو تهديد مباشر للأمن المصرى. والآن. ما بالنا والذى نواجهه فى فلسطين ليس مجرد نظام حكم معاد.. ولكن دولة معادية من أساسها ؟

من هنا فإن تصدى مصر للخطر الصهيونى القادم من فلسطين. والحد مبدئيا من انطلاقه. يمثل تمسكا بأساسيات الأمن المصرى وهذا الأمن لا تتوقف النظرة إليه على نظام أو آخر للحكم فى مصر.. ولا تتوقف أيضا على حاكم دون آخر.. ولا فترة دون أخرى.

فالذى نلاحظه دائما هو أن مصر تتمسك بجوهر أمنها هذا فى مراحل قوتها ويقظتها الوطنية. لقد كان محمد على هو الذى لخص الموقف كله حينما قال. باختصار شديد. إن الشام فى مجموعه - يضم فلسطين والأردن ولبنان وسوريا حاليا - هو «باب الديار المصرية».

بعده بمائة سنة كان مصطفى النحاس. زعيم حزب الوفد الممثل للأغلبية.. ورئيس وزراء مصر. يستدعى السير مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى القاهرة. فى مقابلة جرت فى يوليو سنة ١٩٣٧. ليخبره برفض مصر اقتطاع جزء من فلسطين لليهود. ثم أضاف قائلا له: «إننى لا أستطيع أن أحس بالاطمئنان. وأنا أفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر. إذ. ما الذى يمنع اليهود من أن يدعوا أن لهم. حتى. حقا فى سيناء فيما بعد؟!». إن مصطفى النحاس. بكلماته تلك. لم يكن يعبر فقط عن تنبهه كامل لجوهر الأمن

المصرى . ولكنه عبر عن تنبؤ مدهش بالمستقبل . فما بدا له فى سنة ١٩٣٧ كخطر محتمل فى المستقبل البعيد . تحقق بالفعل بعدها بتسعة عشر عاما فقط كخطر حقيقى . لقد قامت إسرائيل كدولة . وانطلقت بالفعل إلى سيناء تغزوها فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ . مدعية بأن لها حقا تاريخيا فى الاستيلاء على سيناء ! ولقد تم إخراج إسرائيل من سيناء فى مارس ١٩٥٧ . ولكنها لم تلبث أن عادت تحتلها من جديد . وبالغزو العسكرى . بعدها بعشر سنوات . ولم يكن الأمر فى كل مرة يتعلق برد فعل . ولكنه تعلق من البداية بفعل خططت له إسرائيل من البداية . فالحروب الإسرائيلية العربية لم تكن مطلقا نتيجة لمواقف عربية . وإنما هى بالأساس أسباب لمواقف عربية . فممنذ قيامها خاضت إسرائيل سبع حروب ضد العرب .. سبع حروب كبرى وليس أربعة كما يقول البعض بينما أحيانا . ونظرة خاطفة على الفكر الاسرائيلى فى هذا المجال (حيث ناقشناه تفصيلا من قبل) توضح لنا على الفور وظيفة ومهمة كل واحدة من تلك الحروب . ففي دراسة نشرت فى إسرائيل (صحيفة هاعولام هازيه - ٢٩ سبتمبر ١٩٨٢) بعنوان «حروب إسرائيل» .. نجد التفرقة واضحة بين الاسم الرسمى والهدف المعلن والحجة التى يتم ترديدها لكل حرب . وبين الاسم الفعلى والهدف الحقيقى والنتائج الخفية المستهدفة من البداية . فحرب سنة ١٩٤٨ مثلا . تعرف رسميا بأسم «حرب التحرير» أو «حرب الاستقلال» . وقد بدأت فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ - يوم صدور قرار تقسيم فلسطين - وانتهت بتوقيع الهدنة مع الدول العربية الأربعة المحيطة بإسرائيل . واستمرت ١٩ شهرا . والهدف المعلن للحرب هو : قيام «الاستقلال اليهودى فى أرض إسرائيل» . أما الهدف الحقيقى فهو «الحفاظ على الاستيطان اليهودى وضرب الجيوش العربية وخلق عمق استراتيجى اسرائيلى وتوسيع المناطق التى حصلت عليها إسرائيل والحفاظ على الامتداد الاقليمى من خلال محاولات إخلاء المناطق المحتلة من المواطنين العرب» . أما الحجة فهى رفض العرب . ومن بينهم الفلسطينيون . قبول مشروع التقسيم الصادر من الأمم المتحدة . والنتيجة السياسية هى «قيام دولة يهودية بحجم يفوق كثيرا ما حدده قرار التقسيم وقد رفض بن جوريون لحظة إعلان بيان قيام الدولة ذكر أية حدود لها .

وحرب ١٩٥٦ تعرف رسميا باسم «حرب قadesh» أو «حرب سيناء» أو «حرب السويس» . والهدف المعلن هو «القضاء على وحدات الفدائيين المصريين في سيناء» . ولكن بعد ثلاثة أسابيع أعلن بن جوريون رئيس الوزراء أن لتلك الحرب ثلاثة أهداف : «تدمير القوات التي كانت ترابط لتأديبنا . وتحرير أرض الوطن التي احتلها الغزاة (يقصد سيناء) وتأمين حرية الملاحة في مضائق إيلات وقناة السويس» . أما الهدف الحقيقي فهو «تقويض نظام عبد الناصر في مصر من خلال تعاون مستتر جيدا مع أكبر دولتين مكروهتين في هذه المنطقة في ذلك الوقت - إنجلترا وفرنسا» . الحجة : لم تكن هناك حجة. النتائج السياسية : تم فتح المضائق أمام الملاحة الإسرائيلية . واستمرار الهدوء على الجبهة لمدة ١١ عاما. اضطرت إسرائيل للانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها بما فيها قطاع غزة . بينما أصبح جمال عبد الناصر بطلا في العالم العربي . بل أحد أبطال العالم الثالث.

حرب ١٩٦٧ . الاسم الرسمي : «حرب الأيام الستة» أو «حرب يونيو ١٩٦٧» . الهدف المعلن : تدمير الجيش المصري في سيناء. الهدف الحقيقي : إعادة الثقة في قوة الردع الاسرائيلي والتي كانت قد اهتزت في الأسابيع السابقة للحرب. الحجة : حشد القوات المصرية في سيناء وإغلاق المضائق. النتائج السياسية : سيطرت إسرائيل على نصف الشعب الفلسطيني . وارتفع نجم شعار «أرض إسرائيل الكاملة» . وتحولت القضية الفلسطينية من مجرد مشكلة خارجية إلى مشكلة إسرائيلية داخلية. وفشلت إسرائيل في إسقاط عدوها اللدود في المنطقة. وهو جمال عبد الناصر.

حرب ١٩٦٩ . الاسم الرسمي : «حرب الاستنزاف» أو «حرب الألف يوم» . الهدف المعلن : كان العرب هم الذين بادروا بهذه الحرب. حيث أعلن جمال عبد الناصر في سنة ١٩٦٩ في الاحتفال بعيد ثورة يوليو : إننا لا نستطيع أن نحرر سيناء فوراً . ولكننا نستنزف إسرائيل ونحطم نفسياتها. وكانت إسرائيل . التي تعودت على الانتقام. ترد الصاع صاعين بهدف إسكات المصريين . ولكن عبثا وبلا جدوى. الهدف الحقيقي : أراد عبدالناصر استنزاف إسرائيل وتحطيم نفسياتها وإحباط نواياها التي تريد أن تخلق من الحدود الجديدة أمرا واقعيا. الحجة خرق وقف إطلاق النار. النتائج السياسية : نجح العرب في أن يبرهنوا

على أن حرب الأيام الستة لم تنته . وأنهم لا يقبلون نتائجها . والسؤال الحائر هو : من الذى انتصر فى هذه الحرب ؟ يجيب الجنرالان ماتيتيا هوبيليد وعيزر فايتسمان بأن مصر هى التى انتصرت فى هذه الحرب . بينما يقول موشى ديان وحاييم بارليف بأن إسرائيل هى التى انتصرت لأن مصر لم تدفعها للانسحاب . ولكن الحرب التالية (حرب أكتوبر) أثبتت أن المصريين طبقوا فيها تماما خبرتهم فى حرب الاستنزاف .

حرب ١٩٧٣ . الاسم الرسمى : «حرب يوم الغفران» .. ولدى العرب «حرب أكتوبر» أو «حرب رمضان» . الهدف المعلن : من جانب إسرائيل - دفع الهجوم العربى . ومن الجانب العربى - كانت حرب الاستنزاف بأسلوب آخر . وعموما . كانت الأهداف المعلنة والأهداف الخفية لهذه الحرب متشابهة - سواء بالنسبة لمن هاجم أو من هوجم . النتائج السياسية : انكسر الجمود السياسى بما حقق سعادة المصريين والسوريين وخيبة أمل إسرائيل . وبرزت قوة اندماج أسلحة الحرب والمال والنفط العربى . انخفض تأثير السوفييت فى المنطقة . بينما ازداد الوجود الأمريكى خاصة فى مصر . كذلك اتسعت شقة الخلاف بين الحليفتين مصر وسوريا . فى الوقت الذى أدى فيه استخدام سلاح البترول إلى انقلاب اقتصادى عالمى .

حرب الليطانى ١٩٧٨ . الاسم الرسمى : عملية الليطانى . الهدف المعلن : إنزال ضربة عسكرية شديدة ضد القوات الفلسطينية فى جنوب لبنان حتى نهر الليطانى . الهدف الحقيقى : بالإضافة إلى الهدف المعلن . هناك هدف غير معلن ذو طابع سياسى عسكرى . وهو توسيع وتعميق الجيوب المسيحية لصنع قطاع مسيحي / شيعى فى جنوب لبنان . وتحطيم أى نواة لقيام دولة فلسطينية . الحجة : الهجوم على أنوبيس ركاب على طريق الشاطئ شمال تل أبيب . النتائج السياسية : اتسعت بالفعل المنطقة المسيحية فى الجنوب اللبنانى ولكنها لم تصل إلى ضفاف نهر الليطانى . تم وضع قوات دولية بين القوات الفلسطينية فى الشمال والقوات المسيحية فى الجنوب .

حرب لبنان - يونيو ١٩٨٢ . الاسم الرسمى : عملية «سلامة الخليل» . الأهداف المعلنة : تحطيم آلة الحرب الفلسطينية فى نطاق ٤٠ كيلومترا بالجنوب اللبنانى . ولكن .

بعد أيام تم الإعلان عن أهداف جديدة مثل القضاء على الوجود العسكرى والسياسى والاجتماعى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى كل لبنان نهائيا. والالتحام مع قوات الكتائب بزعامة بشير الجميل من أجل قيام سلطة جديدة فى لبنان تقبل توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، وأخيرا إخراج القوات السورية من لبنان. الأهداف الحقيقية : إلى جانب الأهداف المعلنة. هناك أيضا هدف آخر هام هو القضاء على منظمة التحرير تماما حتى يصبح فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة بدون قيادة قومية. فيسهل على إسرائيل ضم تلك الأراضي.. وبذلك تحل المشكلة الفلسطينية إلى الأبد. الحجة : محاولة اغتيال سفير إسرائيل فى لندن. النتائج السياسية : خرج رجال منظمة التحرير من بيروت ومن الجنوب. ولكنهم بقوا فى ٤٠٪ من أراضي لبنان فى الشمال. أما الولايات المتحدة. التى أيدت الحرب فى أولها. فقد أعلنت إصرارها على عدم ضم الضفة الغربية وغزة لإسرائيل. تلك. إذن. هى صورة إسرائيلية لحروب إسرائيل السبعة خلال مجرد ٣٤ سنة من وجودها كدولة. وهناك فى كل حرب أهداف معلنة. وأخرى خفية. وهناك دائما المبادرة بشن الحرب. وفى الحربين الوحيدتين اللتين تمنا بمبادرة عربية - حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر - فإن الجانب العربى كان يسعى فقط إلى تحرير جزء من أراضي مصر وسوريا التى سبق لإسرائيل احتلالها من حرب سابقة. وكل حرب لها حجتها التى تنتحلها إسرائيل. ولكن. إذا لم تسعفها الحجة فلا يهم. والأهداف تتجمع فى النهاية عند فرض «السلام الاسرائيلى» على العرب. ابتداء بمصر وانتهاء ببلبنان. على الجانب الأكثر أهمية فى قراءة تلك الصورة الإسرائيلية : من زاوية الأمن المصرى. هو أن إسرائيل تستعد وتخطط دائما لحربها التالية.. بينما الجانب العربى يستعد لاحتواء نتائج حرب مضت بالفعل. وقد بلغت تلك الفجوة العقلية قممتها حينما أعلن الرئيس السابق السادات من جانبه. فى أعقاب حرب أكتوبر مباشرة. إن تلك الحرب هى آخر الحروب مع إسرائيل. آخر الحروب. من وجهة نظره. ولكنها لم تكن كذلك بالطبع من وجهة نظر إسرائيل. فقد رأينا حربين كاملتين بعدها. أولاهما تمت فى ظل مبادرة السادات بالذهاب للتفاوض المباشر فى القدس. والثانية فى ظل معاهدة السلام الإسرائيلية معه.

من هنا فإن الدرس الأساسي الذي يعنى مصر الآن بالدرجة الأولى: هو أن حرب أكتوبر لن تكون مطلقا هي آخر الحروب الإسرائيلية ضد العرب، بل وربما ضد مصر نفسها. وبالطبع لا يعنى هذا أن ندعو إلى الحرب فى الربع ساعة التالية. ولكنه يعنى أساسا أن قدرتنا على منعها تتوقف على مدى الاستعداد لمواجهتها. فالردع الاسرائيلى للعالم العربى. إذا لم يتم التوازن معه بردع مصرى كاف. وتكافؤ فى التسليح. وقدرة على جعل الطرف الآخر يدفع ثمن عدوانه. سيكون ظليقا وشرسا. وكلما تأكدت إسرائيل مسبقا أن هناك ثمنا فادحا ستدفعه فورا لعدوانها، كلما منعناها من البداية من التفكير فى مثل هذا العدوان.

والواقع إن بناء قوة الردع المصرية أصبح أكثر إلحاحا. على ضوء إعادة البناء الشامل التى قامت بها إسرائيل لقواتها فى السنوات السبع التالية مباشرة لحرب أكتوبر. ومن ناحية أخرى. فإن الصلح المفرد الذى أبرمه السادات مع إسرائيل قد جعل مصر اضعف عسكريا وسياسيا فى مواجهة إسرائيل. بل إن وجود هذا الصلح نفسه. غير مرتبط بقيود على إسرائيل. بينما يقترن بقيود فادحة على مصر. أصبح عملا إيجابيا إضافيا فى حسابات إسرائيل وخططها للمستقبل.

ونحن نستطيع معرفة نوايا إسرائيل فى حروبها القادمة من مجرد معرفة أنواع الأسلحة التى اهتمت بالحصول عليها فى السنوات الأخيرة. أسلحة تتميز بأنها بعيدة المدى. وتضيف فى كل مرة مزيدا من العواصم العربية داخل مرمى نيرانها وقذائفها. وفى نفس الوقت لا تتيح للجانب العربى أية فرصة للإنذار الكافى. أو مواجهتها بنظام فعال للدفاع الجوى من الذى توافر لدى مصر وسوريا حتى سنة ١٩٧٣. وهذه الأسلحة التى اهتمت إسرائيل بالحصول عليها تتضمن طائرات بلا طيارين. وطائرات يمكن توجيهها من الجو والأرض والبحر. وقذائف موجهة لاسلكيا. بالإضافة إلى الطائرات والصواريخ بعيدة المدى. وقد تسلمت إسرائيل الدفعة الأولى من صواريخ «الانس» الأمريكية مثلا فى نهاية سنة ١٩٧٥. فى نفس الوقت الذى حصلت فيه من الولايات المتحدة على تعهد بالحصول على صواريخ «بيرشنج» الذى تبلغ سرعته مائة ميل فى الدقيقة تقريبا.

ولأن نطاق التهديد الاسرائيلي اتسع تماما بما أصبح يهدد بالفعل معظم الدول العربية المؤثرة. لذلك فإن الأمن المصرى أصبح محتاجا. كما لم يحدث فى أى وقت مضى. إلى أن يجعل نفسه طليعة ونموذجا لأمن عربى شامل لابد من إقامته بسرعة وفاعلية. إن العالم العربى قد لا يستطيع مواجهة الخطر الاسرائيلي بغير قيادة مصرية.. ولكن مصر أيضا قد لا تستطيع بناء أمن فعال لنفسها بغير عمق عربى.

إن ارتفاع حجم ومستوى الخطر الاسرائيلي بما لم يحدث من قبل. وارتفاعه بما يهدد وجود مصر نفسها. أصبح يمثل أحد المتغيرات الأساسية التى تدفع مصر إلى التعجيل بتدعيم عمقها العربى. من ناحية أخرى. وهذا متغير أساسى ثان.. أو وجه آخر للعملة. فإن انتقال بؤرة الخطر السياسى الدولى إلى الخليج العربى ومنطقة البترول. أصبح يفرض على دول البترول العربى أن تتجه - بحسم وسرعة - إلى التكاتف مع مصر فى بناء أمن عربى فعال. فالخطر العاجل الآن لن يكون قادما من صراع القوتين العظميين على البترول.. بقدر ما سيأتى من امتداد الخطر الإسرائيلى نفسه إلى منطقة البترول.

ولقد رأينا من قبل كيف بدأت إسرائيل تتطلع بالفعل إلى منطقة البترول العربى. كوسيلة جديدة تستفيد منها وتستثمرها لتعظيم دورها الإقليمى فى خدمة المصالح الدولية الأجنبية. إن الأمن المصرى يقتضى بداية إلغائه هذا الدور الإقليمى الذى تنتحله إسرائيل لنفسها على حساب العالم العربى. إلغاؤه. وليس الاعتراف به والتكيف معه والإذعان له كما فى حالة السادات. إن كل وظيفة إقليمية تنتحلها إسرائيل. هى بالضرورة مخصصة من الأمن العربى - بدءا بأمن مصر على وجه الخصوص.

من هنا فإن التحام الأمن المصرى بالأمن العربى أصبح الآن يمثل أكثر من ضرورة. لقد أصبح فى الواقع يمثل إنقاذا أخيرا. أصبح حتمية وحيدة متاحة. ولا بديل عنها سوى الإذعان للسلام الاسرائيلى بكل مضمونه وأبعاده.

يتكرر الدرس الآن إذن ونحن وسط العاصفة درس من الحكمة.

والحكمة التى تبدأ من اختيار طريق المستقبل بناء على دروس الماضى. فتلك دروس لم تمثل أبدا نزوة حاكم.. أو شطحة مفكر.. أو خيالات شاعر.. وإنما تمثل ألما لا تطفى.. ودما

لا تموض.. ومرة بلا حدود.. وتضحيات بلا نهاية.. قدمها أبناء مصر لبلدهم في الماضي.
والعزاء الوحيد عن تلك التضحيات هو ألا تذهب هباء.. العزاء الوحيد هو أن تؤدي
في النهاية إلى الحكمة منها : حكمة أن تعيش مصر. وهي أكثر أمنا. وأعظم مكانة في
التاريخ.

وفى نفس التاريخ هناك نظريات عديدة. لعل أبسطها هو النظرية التي توصل إليها
المؤرخ البريطاني الراحل «أرنولد تويني» .

إن «تويني» .. بعد أن درس حالات إحدى وعشرين حضارة ازدهمت بها التاريخ المسطور
للجنس البشري. اكتشف أن كلا منها نشأ وانهار في ظل قانون أساسي هو : التحدي..
والاستجابة.

فكل عصر يطرح معه تحديا خاصا به. والأمم التي تنهض.. هي الأمم التي تكون
استجابتها في مستوى التحدي. أما الأمم التي تنهار. فهي تلك التي تهرب من مواجهة
التحدي: أو تتجاهله. أو تؤجل مواجهته. أو تهمل في الاستجابة إليه.
أكثر من ذلك. فإن هذه الاستجابة. التي يقدمها كل شعب للتحدي المطروح عليه.
تكون دائما مسألة: إرادة.

إنها إرادة مواجهة التحدي.. وليست إرادة الهروب منه.
وإسرائيل هي التحدي الذي أصبح يواجه أمتنا.
ونحن نخطئ بفداحة. في حق مستقبلنا بالدرجة الأولى. إذا تصورنا أن التحدي يمكن
مواجهته باسترضاء. أو التظاهر بعدم وجوده. أو بإدارة عيوننا إلى اتجاه آخر. إننا في هذه
الحالة نصبح كمريض.. لا هو يتحمل المرض.. ولا هو يتحمل علاجه.
ونحن قادرون على العلاج. ليس بأن ننكفئ على أنفسنا.. ولا بأن نتصور أن مسؤوليتنا
عن منطقتنا هي بمثل مسؤوليتنا عن زلزال يقع في طوكيو.. ولا بالاستجابة لإغراءات
الرشوة القاتلة.

نحن قادرون بشيء واحد نعود إليه هو : أن نقرأ خريطة مصر.
فمرة أخرى. من قراءتنا لتلك الخريطة. سوف نكتشف أن أمن مصر يبدأ من فلسطين.

بل وما بعدها. درس اكتشفه النبي.. وهو قائد بريطاني. فى الحرب العالمية الأولى.. ونابليون: وهو قائد فرنسى، فى القرن الثامن عشر.. ومحمد على: وهو حاكم مصرى. فى القرن التاسع عشر.. والظاهر بيبرس فى القرن الثالث عشر وصالح الدين فى القرن الحادى عشر.. وتحتمس الثالث. وهو ابن مصر. فى القرن الخامس عشر قبل الميلاد. لقد اختلفت الأسماء. وتوحد الدرس فى التاريخ المصرى : إن أمن مصر يبدأ من فلسطين.. بل ومن الشام فى مجموعته.

ولكن أمن مصر يظل مجرد كلمة. أو بالكثير أمنية طيبة إذا كنا سنتشدد بها ليلا ونهارا بغير أن نجعل هذا الأمن مرتكزا على قوة حقيقية. والقوة التى تقيم هذا الأمن تتشكل فى الواقع من أربع مقومات ضرورية لابد من توفيرها معا حتى تكون قابلة للتأثير فيما يجرى حولنا، بل وقابلة للتصديق من كل عدو يهدد الأمن المصرى. وفى توفير مربع القوة المصرى هذا مفتاح للنهضة المصرية الحقيقية. ومن ثم نهضة واستقلال العالم العربى.. بمثل ما فى ضياعه أو اختفاء بعض أركانه مقدمة للانهايار.

والضلع الأول فى هذا المربع هو وجود القدرة المصرية الفاعلة على الردع العسكرى. والقوة العسكرية لا تعنى من البداية أى مستوى من مستويات القوة.. ولا مجرد تواجدها مرة وينتهى الأمر. إنها عملية ديناميكية تتطور دائما.. لأن هذه القوة يمكن أن تصبح ضعفا لو قورنت بقوة الخطر حولنا (فى فلسطين أساسا). ومن هنا فإن مصر تصبح أقل قوة فى كل مرة يصبح فيها الخطر حولنا أكثر قوة. فالدولة لا تصبح ضعيفة من داخلها فقط.. ولكنها تصبح ضعيفة أيضا حينما تتجاوزها القوة المعادية فى القوة.

ومن ناحية أخرى فإن المعنى الرادع للقوة العسكرية المصرية لا يتطلب بالضرورة تفوقا شاملا وكاملا. فى البر والبحر والجو. على القوة المعادية. لقد جاء إلينا الصليبيون كما رأينا من قبل وهم متفوقون بحرا.. ولكننا انتصرنا عليهم بحسن استخدام قوتنا فى البر. وفى حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم ننتظر إلى أن نتفوق على إسرائيل فى الجو.. أو حتى نحقق التعادل النوعى معها.. ولكن حسن استخدامنا للبدائل. سمح لنا بامتصاص التفوق الجوى الإسرائيلى.

من هنا يكتسب مفهوم الردع المصرى مضمونه . ليس بمعنى التفوق الشامل بالضرورة. ولكن بمعنى التفوق النسبى.. خصوصا على المستوى التكنولوجى. لقد كان التحالف التكنولوجى للقوة المصرية هو دائما مقدمة لاحتلال مصر.. فقديمًا كان أول احتلال لمصر على يد الهكسوس عندما قدموا إليها من فلسطين.. وكان انتصارهم على مصر هو فى الواقع انتصارا للحصان والعربة ضد المشاة. وفى القرن السادس عشر انتصر بارود المقاتل العثمانى على حصان المقاتل المصرى. وفى القرن الثامن عشر انتصرت مدفعية نابليون على بنادق المماليك.

بل فى أوروبا نفسها. فى المرتين اللتين جاء منها الخطر إلينا. انتصرنا نحن عليها فى المرة الأولى (القرن الثانى عشر).. بينما انتصرت هى علينا فى المرة الثانية (فى القرن الثامن عشر) بسبب هذا العامل التكنولوجى أساسا.

فالقوة العسكرية الرادعة، ذات المضمون التكنولوجى العصرى. هى إذن الركيزة الأولى فى حماية أمن مصر فى الماضى. وستظل كذلك فى المستقبل. خاصة مع تلاحق طفرات التطور فى هذا المجال.

وهذا بالطبع يتطلب إقامة الصناعة الوطنية العسكرية القادرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للأمن المصرى.. آخذين فى الاعتبار معدلات الاستهلاك الضخمة التى تشهدها الحرب الحديثة.

ومن ناحية أخرى فإن فاعلية هذه القوة العسكرية المصرية الرادعة. لا تكون فى أقصاها إلا إذا مارسناها خارج حدودنا فى مواجهة الخطر ضدنا. إن انتظار الخطر فى كل مرة لكى نواجهه على أرضنا يجعلنا نتحمل عبء المواجهة مرتين : عسكريا ومدنيا. وفى أحيان عديدة يكون الثمن المدنى أضعاف الثمن العسكرى. فلأننا تركنا لإسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ حرية الضربة الأولى. دارت المعركة كلها على أرضنا. وحينما وصلت إسرائيل إلى شاطئ قناة السويس وبقيت هناك لسته سنوات كاملة. أدى هذا إلى إغلاق قناة السويس. وتدميرها لمدن القناة بعد أن أصبحت فىرمى المباشرة لمدفعية الاحتلال الإسرائيلى. وهكذا فانه إلى جانب الأعباء العسكرية التى استلزمها تحرير أرضنا. فإننا تحملنا أيضا خسائر تهجير السكان

وتخريب المدن ونقل المصانع ، ثم أعباء إعادة التعمير (٣٠٠٠ مليون جنيه) زائد خسارة عائدات المرور بالقناة المغلقة (وهي التي لا تقل تقديراتها عن ١٢٠٠ مليون جنيه) زائد الموارد الاقتصادية الضائعة في سيناء ذاتها.. وبذلك تتجاوز خسائرنا المدنية والاقتصادية وحدها خمسة آلاف مليون جنيه ، لمجرد أننا نقبل في كل مرة أن تدور المعركة على أراضيينا . وتزيد أعباء هذه الاختيار الفادح مع نمو الثروات الطبيعية (وفى مقدمتها البترول) التي سنخرجها من سيناء سنة بعد أخرى.. وهي ثروات أصبحت تعيش الآن مجردة من الحماية وتحت الخطر المباشر . في ظل القيود التي فرضتها معاهدة السادات مع إسرائيل . والتي تقضى بنزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء .

وقد يستطيع البعض هنا أن يتعلل بأن الواقع الدولي لا يسمح لنا بنقل المعركة إلى فلسطين . ومن ثم فنحن مجبرون على انتظار الخطر على أرضنا . ولكن هذا تعسف شديد في قراءة الواقع الدولي.. لأن هناك فارقا بين إلقاء إسرائيل في البحر (وهو ما لا يسمح به الواقع الدولي) وبين رفض السماح لإسرائيل بشن تلك الحروب «الوقائية» التي اعتادت أن تواجهنا بها على أرضنا في كل مرة . ولو دفع هذا الخطر ضدنا مرة واحدة الثمن الذي ندفعه نحن من منشآتنا واقتصادنا.. لجعله هذا في حد ذاته يرتدع عن شن الحرب في الوقت الذي يحلو له.. وفوق الأرض التي يختارها .

ولقد كان الجنرال ماتاتيا هوبيليد . في تصريحاته التي أعلنها في ١٩ مارس ١٩٧٢ . نموذجا للاعترافات الإسرائيلية المتأخرة . حينما قال إن الدعاية التي نشرتها إسرائيل بأنها كانت (في يونيو ١٩٦٧) تحارب من أجل البقاء لم تكن خدعة استغلتها إسرائيل لتبرير الحرب الهجومية . وهكذا . فسواء أغلقت مصر خليج العقبة أو لم تغلقه . فإن إسرائيل كانت على أي حال تعد مبكرا لتوجيه ضربة الإجهاض ضد القوة المصرية النامية .

على أن بناء القوة الرادعة يرتبط بالضرورة بالضلع الثاني في مربع الأمن المصرى.. وهو بناء القاعدة الاقتصادية الصلبة . فبغير تلك القاعدة يصبح كل بناء عسكري هشاً وقابلاً للكسر وعاجزا عن الصمود .

والواقع أنه فى حالات عديدة عبر التاريخ المصرى كانت تلك الثغرة فى حد ذاتها هى التى جاء منها انهيار الأمن المصرى. ففى أواخر القرن الخامس عشر كان تدهور الاقتصاد المصرى نتيجة لقيام البرتغال باكتشاف الطريق الملاحى حول رأس الرجاء الصالح مقدمة مباشرة لتدهور الاقتصاد المصرى. الذى أدى بدوره إلى عجز مصر عسكريا عن مواجهة خطر الغزو العثمانى عندما جاء إليها فى عام ١٥١٦. ومرة أخرى فى القرن التاسع عشر. كان انهيار الاقتصاد المصرى إبان حكم الخديوى إسماعيل مقدمة للاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢.

وفى مقابل ذلك.. نجد أن وجود القاعدة الاقتصادية الصلبة هو الذى مكّن مصر من امتصاص النتائج الفادحة لهزيمة يونيو ١٩٦٧. ثم كان هو نقطة الانطلاق إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣. فلولا القطاع العام الضخم. وأولا القاعدة الصناعية التى تم بناؤها فى الستينات. لما أمكن لمصر أن تصل بجيشها إلى ما يقرب من المليون مقاتل خلال ثلاث سنوات فقط من هزيمة يونيو.

أما الضلع الثالث فى مربع القاعدة بالنسبة للأمن المصرى فهو الانتماء العربى لمصر. إن مصر لا تستطيع مطلقا تحمل رفاهية الانطواء على نفسها والانكماش على الداخل. لأن عزل مصر عن مجالها العربى الطبيعى هو النذير الأكيد بضررها فى الداخل.

وفى هذا المجال كثيرا ما تتحالف تلك المصالح المعادية من الخارج مع المصالح المشبوهة فى الداخل لترويج أفكار مغلوطة عن فرعونية مصر كبديل عن عروبتها. والواقع أن هذا الادعاء هو من المغالطة بقدر ما فيه من سوء النية. فمصر الفرعونية تلك التى يحاولون التعلل بها. كانت أكثر انتماء لمنطقتهما مما يتوهمون. مصر الفرعونية حاربت فى الشام دفاعا عن أمنها. وتحتمس الثالث الفرعونى هو الذى عبر نهر الفرات فى القرن الخامس عشر قبل الميلاد ووصل إلى تخوم الأناضول وسيطر على كل سواحل وجزر شرق البحر المتوسط. وهيرودوت يسجل لنا أن قوة مصر الفرعونية العسكرية كانت ٤١٠ ألف جندي (من سكان يقدرون باثنى عشر مليوناً فقط). كما أنه يسجل امتداد السيطرة المصرية حتى وادى النهرين حتى تتمكن من القضاء نهائيا على خطر الآشوريين الذى واجهه فى فلسطين.

ففى فترات النهضة كانت مصر الفرعونية ترى أن نطاق الأمن بالنسبة لها لا يقل عن الشرق الأوسط بمجموعها تقريبا.. علما بأن هذا كله كان يجرى فى عصر الحصان.. وليس فى عصر الصواريخ أرض/أرض والطائرات الأسرع من الصوت الأكثر قدرة على نقل التهديد إلى قلب كل مدينة مصرية.

إن.. مصر الفرعونية هى كمصر المسيحية وكمصر الإسلامية.. رأت فترات استقلال واحتلال.. ارتفاع وسقوط.. تنبه وغفلة.. قوة وضعف.. ومع التنبه والقوة كان يقوم الأمن.. ومن الغفلة والضعف كان ينهار هذا الأمن.. ومن أمن مصر كان يبدأ أمن المنطقة.. ومن انهيار الأمن المصرى كان يبدأ خضوع المنطقة كلها للقوى الطامعة فيها والمتربصة بها.. وعندما أرغمت أوروبا محمد على على الانسحاب من الشام والتقوقع داخل مصر فى ظل قيود فادحة على الجيش والصناعات المصرية.. فلم يكن هذا يتم لحساب مصر أو المنطقة.. وإنما لكى تقتسم القوى الأجنبية الأوروبية فيما بينها المنطقة كلها ومصر من بينها.. فى استعمار سافر لم يرحل إلا فى القرن التالى، وبالقوة. وبقيادة مصر سياسيا وعسكريا فى معظم الأحوال.

ولذلك فمن مقتضيات الأمن المصرى مثلا أن نواجه محاولات فرض الدولة المارونية على لبنان. بمثل ما واجهنا محاولات انفصال الجنوب فى السودان. (ومن الملفت هنا أن إسرائيل كان لها دور نشيط فى الحالة الثانية بمثل ما لها دور فعال ومسيطر فى الحالة الأولى).. ومن مقتضيات الأمن المصرى كذلك منع جرجرة المنطقة أو بعض أجزائها إلى دائرة المواجهة الساخنة والباردة بين القوتين العظميين (كما فعلت مصر فعلا بالنسبة لحلف بغداد).. إلخ. نأتى بعد ذلك إلى الضلع الأخير فى مربع الأمن المصرى. وهو السياسة الخارجية. فلقد اقترن أمن مصر دائما بعلاقات دولية متوازنة. وبقدر نجاح مصر فى استثمار التنافس الدولى ومضاربة القوى الكبرى إيجابياً بعضها بعض.. بقدر ما كانت تدعم أمنها. وعلى العكس من ذلك.. بقدر ما كانت تفشل فى موازنة العلاقات الدولية.. كانت تفاجأ فى النهاية بقدرة إحدى القوتين العظميين على ضربها فى الداخل.

ولعمل تلك النقطة بالذات هى الأقل احتياجا إلى التحليل هنا، على ضوء أبرز تجربتين فى

تاريخنا القريب.. تجربة محمد على فى القرن التاسع عشر. وجمال عبد الناصر فى القرن العشرين. وعموما. فان تلك النقطة لآبد من معالجتها بمزيد من التحليل عند تناول الأمن العربى. والواقع أن انهيار الأمن العربى. بمثل ما يمكن أن يبدأ بالجانب العسكرى.. يمكن أيضا أن يبدأ من مكان آخر لكى ينتهى به. ففى مرات عديدة نستطيع أن نرى محاولات فرض الحصار الاقتصادى ضد مصر. أو محاولة إصابة اقتصادها بالعجز والشلل. أو محاولة عزلها عن عالمها العربى. أو إحداث خلل فى علاقاتها الدولية.. باعتبارها موجهة فى النهاية إلى نفس الهدف : ضرب الأمن المصرى.

والسؤال الآن هو : إذا كان جوهر الأمن المصرى يعنى بالدرجة الأولى انتشار «السلام المصرى العربى» حولها.. وبالأذات بالنسبة لفلسطين والشام.. وإذا كان هذا الأمن يتطلب قاعدة عسكرية واقتصادية وعربية ودولية.. وإذا كان مستوى الخطر المائل أمامنا الآن فى فلسطين قد بدا أنه المنتصر حتى الآن.. فهل تستطيع مصر بإمكانياتها المعاصرة التصدى لهذا الخطر؟ بالطبع علينا أن نسلم أولا بان إمكانيات أى بلد هى حدود قدرته.. والقدرة هى حدود الأمن. وعلينا أن نسلم أيضا بان مصر مسئولة أمام نفسها عن الوصول بإمكانياتها. وبالتالى بأمنها. إلى الحد الأقصى: أيا كانت الأعباء والتضحيات؛ لان الأمر مرتبط ببقائها فى حد ذاته.. بقاءها حرة ومستقلة وقوية ومؤثرة. لكن، بعد هذا كله، هل لاتزال مصر قادرة على التصدى للخطر؟ إن مصر فى الواقع يجب أن تكون قادرة على مواجهة كل خطر قاصر عليها من حيث هى. أما إذا كان هذا الخطر مشتركا. ضدها وضد الآخرين، فهنا تبدأ المسئولية المشتركة، والأعباء المشتركة. والأمن المشترك.

وهذا يقودنا على الفور. وبالضرورة. إلى مناقشة الأمن العربى.. الآن وفى المستقبل القريب. ولكن هذا لم يكن ممكنا إلا بعد أن نتمكن أولا من إزالة هذا الغبار الأسود الذى حاول فى السنوات الأخيرة نفس الأسس الأولى للأمن المصرى. وإثارة رياح خماسينية تسم رثنا وأنفاسنا وعقولنا. لتعمينا عن المصالح الحيوية لشعب كامل.. وبلد عظيم. إن مصر بلد عظيم من الدرجة الأولى.. ولكن. قد يفرط فى أمنه أحيانا مواطنون من الدرجة الثالثة.

”هؤلاء البلهاء.. لو أنهم
فقط عرفوا ماذا يهتفون
له ويصفقون من أجله؟!“

رئيس وزراء فرنسا - ١٩٣٨

الفصل السابع

حالة للتأمل

الدراما الفرنسية: درس من تاريخ أوروبا

خرجت فرنسا من الحرب العالمية الأولى منتصرة. لقد انتصرت على عدوها التقليدي، ألمانيا، عسكرياً، وأرغمت ألمانيا القيصرية على توقيع اتفاقية تعكس بالضرورة شروط المنتصر على المهزوم!.

لقد أعد «الحلفاء»، بزعامة فرنسا، نصوص الاتفاقية.. وطلبوا من ألمانيا أن توقع على المعاهدة كما هي.. وإلا فعليها أن تتحمل النتائج!

ووقعت ألمانيا على اتفاقية «فرساي» الشهيرة في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩.

وبمقتضى الاتفاقية تعود مقاطعتي «الألزاس» و«اللورين» إلى فرنسا، وقطعة من الأرض إلى بلجيكا.. وقطعة مماثلة إلى الدانمرك، وبمقتضى الإتفاقية أيضاً تدفع ألمانيا تعويضات باهظة إلى فرنسا، وللحلفاء.. بعضها نقداً بالذهب.. وبعضها عيني في شكل سلع.

ولكن الأهم من ذلك، أن الإتفاقية تنص على نزع سلاح ألمانيا! إن الجيش الألماني يجب تخفيضه بحيث لا يتجاوز مائة ألف متطوع، والأسطول البحري الألماني ينكمش إلى قوة رمزية بعد حرمانه من بناء أو امتلاك غواصات أو قطع بحرية تزيد حمولتها عن عشرة آلاف طن. والسلاح الجوي الألماني ممنوع من بناء أو امتلاك طائرات.. الخ.

ومرة أخرى هذه شروط منتصر على مهزوم.. بل على جثة هامة!

وقد كان أبلغ دليل على ذلك هو أن ألمانيا طلبت من الحلفاء في سنة ١٩٢٣ منحها مهلة لدفع أقساط التعويضات بسبب العجز المالي الذي واجهها.. فرفضت فرنسا الطلب فوراً ثم احتلت الروهر عسكرياً.. وهو القلب الصناعي لألمانيا.

إن المنتصر لا يؤجل.. انه يفعل! فقط!

هكذا إذن عاشت فرنسا نشوة انتصارها على ألمانيا في تلك السنوات التالية مباشرة على الحرب العالمية الأولى. إن ألمانيا كسيحة.. والسلام يعم أوروبا.. وهو سلام الأقوياء.. لأن فرنسا هي التي أملت شروطه!

وبدأت حالة الاسترخاء..

إن تطور الجيش الفرنسي توقف . فلا ضرورة لذلك .. وقيادات ذلك الجيش أصبحت من العاجز . الذين انتصروا في الحرب العالمية الأولى وتوقفت قدراتهم العقلية عند ذلك الحد ..

ثم جاء أدولف هتلر إلى الحكم في ألمانيا سنة ١٩٣٣ . ومع مجيئه أصبح هناك خطر في الأفق !

إن هتلر لم يكن مجرد مستشار ألماني آخر . أو رئيس وزراء آخر . ولكنه زعيم حزب نازي . والنازية التي جاءت به ومعها إلى الحكم في ألمانيا لا تمثل عقيدة سياسية . ولكنها تمثل متعصبا بلا حدود . وأفكارا عمياء تنادى بتفوق الألمان كجنس متميز فوق باقي البشر . ولكن السياسة الخارجية الفرنسية استخفت بخطر النازية . وبأفكار هتلر !

وأن هتلر مجرد متعصب أعمى .. وفضلا عن ذلك فإن فرنسا مرتبطة مع بريطانيا . والدول المحيطة بألمانيا . بمعاهدات عسكرية تتيح للجميع دفاعا عسكريا مشتركا ضد ألمانيا . لو فكرت من جديد في تغيير ميزان القوى .. أو حتى فكرت في انتهاك قيود معاهدة فرساي . ثم ..

لم تكد سنة تمر على وصول هتلر إلى الحكم ، حتى بدأت التقارير تتوالى عن البرنامج الجديد الذي وضعه لإعادة تسليح ألمانيا . منتهكا بذلك شروط معاهدة فرساي .

إن القنصل الفرنسي العام في مدينة «كولون» الألمانية .. وبعده السفير الفرنسي في «برلين» عاصمة ألمانيا .. وبعدهما المخابرات العسكرية الفرنسية نفسها .. كلهم رفعوا تقارير متتابعة إلى حكوماتهم يحيطونها علما بالاستعداد العسكري الألماني الجديد .. هل تفعل الحكومة شيئا ؟

لا شيء ! إن فرنسا لا تصدق أبناءها ! إنها تصدق هتلر نفسه ! وهتلر ألقى خطابا عاما طويلا في ٢١ مايو سنة ١٩٣٥ أعلن فيه أن ألمانيا سوف تحترم بلا قيد ولا شرط كل الإجراءات التي قررتها معاهدة «فرساي» بشأن الأراضي ، بما في ذلك نزع السلاح .. وأن ألمانيا تتعهد لأوروبا والعالم بعصر من السلام !

صدقت فرنسا ذلك .. بغير أن تعلم أنه قبل خطاب السلام هذا بثلاثة أسابيع

فقط. أصدر الزعيم النازى الألماني أمرا سريا إلى القيادة العليا للجيش الألماني فورا فى إعادة تحصين أراضى الراين واحتلالها عسكريا.

إن هذه العملية تحتاج -فى رأى هتلر- إلى خطة مفاجئة يتم تنفيذها بسرعة خاطفة.. ولكن الأهم من ذلك، فى رأى هتلر أيضا، أن العقل الفرنسى يجب إصابته بشلل من الداخل.. يدير تفكيره إلى اتجاهات أخرى حتى لا تتحرك فرنسا حينما تحين لحظة الاختبار. إن إعادة تسليح ألمانيا هى انتهاك لمعاهدة فرساي.. ورغم أن القوى الرئيسية فى أوروبا (زائد أمريكا) أطراف فى المعاهدة.. إلا أن فرنسا هى التى ستصاب بأكبر الأضرار من تجدد الخطر العسكرى الألمانى.. لأنها الجارة الكبرى لألمانيا من ناحية، ولأنها تعرضت للغزو العسكرى الألمانى مرتين خلال أقل من نصف قرن.. ولأن ألمانيا لو ضمنت عدم تحرك فرنسا ضدها.. فإن باقى حلفائها لن يتحركوا..

هكذا بدأ هتلر ينفذ الخطتين معا.. !

وهكذا تحركت قوات عسكرية ألمانية إلى «الراين لاند» فى فجر يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٦.. فى أول محاولة حاسمة من جانب هتلر لاختبار أرادة فرنسا.. !
(إن «الراين لاند» هى مساحة من الأراضى الألمانية. بعرض خمسين كيلو متر. على الشاطئ الأيسر لنهر الراين. وقد قررت المادتين ٤٢ و ٤٣ من معاهدة فرساي منع ألمانيا من إقامة أية تحصينات أو الإبقاء على قوات عسكرية فى هذه المنطقة. كجزء من ترتيبات تضمن لفرنسا. وبلجيكا. عدم تكرار الغزو الألمانى المفاجئ الذى تعرضتا له فى سنة ١٩١٤).

ولكن فرنسا كانت بلا إرادة.. !

فبرغم أن التحذيرات المتكررة السابقة.. لم تعرف القيادة العسكرية الفرنسية العليا بأخبار التحرك العسكرى الألمانى إلا بعد وقوعه بثلاث ساعات. وحتى حينما حدث ذلك فإن مصدرها كان تقريراً صحفياً لمراسل إحدى الصحف الفرنسية فى برلين!

لقد استدارت فرنسا إلى حليفاتها بريطانيا للتشاور معها. وردت بريطانيا : إنها مسألة تخصكم !

واستدارت للرأى العام فيها فوجدت صحافتها مشغولة بشئ آخر هو : خطر الشيوعية ! بل إن الصحف الفرنسية الكبرى فى ذلك اليوم أبرزت لقرائها ما يقوله هتلر. من أن هذا مجرد «احتلال رمزى» .. ثم أبرزت خطابه العام الذى يقول فيه «نحن نضمن الآن. أكثر من أى وقت مضى. أننا نسعى إلى تحقيق التفاهم بين شعوب أوروبا.. فليست لألمانيا مطالب إقليمية فى أوروبا.. وألمانيا لن تنتهك السلام مطلقا !

إن هتلر يصفع خصومه على وجوههم.. وهو يذيب السم الذى يقدمه لعدوه، فى قطعة سكر لكى يسهل على فرنسا ابتلاعها !

والكلمة الساحرة التى اختارها هتلر إذن هى : السلام !
والذين ينقلون هذا الشعار الآن إلى الشعب الفرنسى يقولون له : إن فرنسا تكلفت فى الحرب العالمية الأولى مليوناً و ٨٠٠.٣٥٧ قتيلا بالإضافة إلى أربعة ملايين و ٢٦٦ ألف جريح ثم ٥٣٧ ألف أسير.. وكل هؤلاء يساوون ٧٣٪ من الذين تمت تعبئتهم فى الحرب. هل التضحيات بالسلام الآن تساوى كل هذا ؟

لقد كان هذا منطقاً معكوساً تماماً .. فأولا فرنسا هى التى تعرضت للغزو الألمانى فى الحرب العالمية الأولى.

واليمين المتطرف فى فرنسا يعلن فى صحفه : إننا لا نريد الدمار والحرب..
واليسار المتطرف يعلن : أن أقصى ما تستطيع فرنسا أن تفعله هو.. أن تقدم شكوى إلى هيئة الأمم !

كانت هناك فى فرنسا أصوات ارتفعت تقول : الآن.. والا فأبدا ! إن هتلر له أطماع معلنة ومسجلة فى كتابه «كفاحى» .. وإعادة تسليح ألمانيا هى الخطوة الأولى نحو تحقيق هذه الأطماع التى ستكون فرنسا ضحيتها الأخيرة.. فلا بد أن نقف الآن يحزم فى وجه هتلر. قبل أن تفوتنا الفرصة..!

ولكن فاتت الفرصة !

لقد انتصر في اختباره الأول ضد فرنسا.. وفي ذلك اليوم (٧ مارس سنة ١٩٣٦) تلقت فرنسا هزيمتها الأولى، التي ستكون من الآن مقدمة إلى أكبر كارثة واجهت فرنسا في العصر الحديث ! ولكن أحدا لم يكن يعرف ذلك بعد !

إن كل ما كان معروفا هو أن الحكومة الفرنسية لم تملك الشجاعة لتواجه خصومها. والشعب الفرنسي لم يمتلك التصميم على إيقاظ حكومته من نومها. والقيادة العليا للجيش الفرنسي تطلب إجراء تعجيزيا لمواجهة تلك القوة الألمانية المحدودة. إنها تطلب مطرقة ضخمة لكي تقتل ذبابة !

(بعدها بعشر سنوات. تبين من الوثائق الألمانية أن الأوامر الصارمة لدى الجيش الألماني كانت تنص على التراجع والانسحاب بسرعة عند رؤية أول علامة على تحرك جندي فرنسي. وكتب هتلر نفسه عن تلك المقامرة : إن الثماني والأربعين ساعة الأولى بعد التحرك كانت هي أكثر فترات حياتي توترا في الأعصاب. فقواتنا لم تكن مجهزة لمواجهة جيش نظامي. وكان تراجعها يعنى بالنسبة لنا الانهيار التام).

كان هذا التحرك الألماني يحمل أهمية قصوى بالنسبة لخطط هتلر في المستقبل. فقبل هذا التحرك كانت منطقة «الراين لاند» خالية من أية تحصينات عسكرية ألمانية بمقتضى معاهدة «فرساي» .. ولكن بعدها بدأ هتلر على الفور في إقامة التحصينات العسكرية. وبرغم أن هذا كله يتم داخل الحدود الألمانية.. إلا أن الحكمة في منع ألمانيا من تحصين تلك المنطقة هي فتح الطريق أمام الجيش الفرنسي لاختراق ألمانيا فورا فيما لو فكرت ألمانيا في غزو الدول الأخرى على حدودها الغربية، وهي بولندا وتشيكوسلوفاكيا، المرتبطتان مع فرنسا بمعاهدات عسكرية لهذا الغرض.

وأصبح سماح فرنسا بتسليح ألمانيا لتلك المنطقة هو إذن الهزيمة الأولى، التي ستصبح من الآن بذرة كل الهزائم التالية.

ولكن الأهم من ذلك، في المدى القصير، هو أن الدول الصغرى الأخرى المحيطة

بألمانيا، خرجت بدرس كبير وأساسى هو: أن فرنسا لا يمكن الاعتماد عليها فى مواجهة الخطر الألمانى المتزايد.. إن الجيش الألمانى سوف يكون من الآن حرا فى الهجوم والغزو شرقا بعد أن انتهى من تأمين حدوده غربا.. وإذا كانت فرنسا قد أصبحت من الجبن بحيث لم تتحرك ضد ألمانيا الآن وحدودها مفتوحة.. فإنها لن تفعل ذلك مطلقا حينما تصبح أمام جيشها حدود ألمانية حصينة.

لقد كشفت تلك الأزمة عن دروس خطيرة.. فالحكومة الفرنسية بررت عجزها عن العمل بعجز بريطانيا عن العمل، وهى بذلك فقدت استقلالها فى السياسة الخارجية. والجيش الفرنسى ضبطته ألمانيا متلبسا بالضعف، وقيادته بالجبن. إن هتلر جعل قيادات الجيش الألمانى كلها من الشباب فاكتسب بذلك التففتح والجرأة.. ولكن فرنسا مازالت تضع المعاجز فى قمة جيشها، وهم قد أغلقوا عقولهم تماما على تجارب الماضى، وأصبحت الحرب بالنسبة لهم هى فقط الحرب الدفاعية التى يختبئون خلالها داخل مواقع حصينة يرمز لها خط ماجينو الضخم داخل حدودهم مع ألمانيا. والصحافة الفرنسية أصبحت تقدم لقرائها أعداء وهميين فى الداخل والخارج.. بدلا من أن تنبه الشعب الفرنسى إلى مصالحه الحيوية التى يجب أن يبدأ الدفاع عنها الآن. وليس بعد وقوع الكارثة.

وهيبة فرنسا فى أحلافها الخارجية بدأت تتقلص. بعد أن اكتشف الجميع أنها حليف ضعيف العزيمة ومشلول الإرادة. إن أول مبادرة فى هذا الطريق اتخذها ملك بلجيكا.. عندما أعلن تحلله من تحالفه العسكرى مع فرنسا.. مقرأ لبلاده مبدأ «الحياد» من الآن فصاعدا. وهتلر بنفسه عرف الآن أن رغبة فرنسا فى أن «تنجو بجلدها» هى الأقوى من أى اعتبار آخر. أنه سوف يغذى هذه الرغبة فورا.. إلى أن يبعد عنها أولا حلفاءها الطبيعيين. ثم يستدير إليها فى النهاية !

لقد كانت الخطوة الأولى أمام هتلر هى : إعادة تسليح ألمانيا.
وعندما مرت بلا عقاب.. استدار إلى الخطوة التالية.

ففى ليلة ١١ / ١٢ مارس سنة ١٩٣٨ أرسل هتلر جيشه إلى النمسا، لكي يضيفها بالقوة العسكرية إلى ممتلكات «الرايخ الثالث» .. !

فبعد أربعة أشهر فقط من نجاح هتلر فى الخطوة الأولى، استدعى قادته العسكريين لاجتماع سرى للغاية وقال لهم : إن ألمانيا فى حاجة إلى «مجال جوى» تتنفس فيه وتتوسع إليه . وكبداية فى هذا الطريق فإنه ينوى الاستيلاء على النمسا وتشيكوسلوفاكيا.. سلميا لو أمكن . وبالحرب لو استلزم الأمر..

كان هذا فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧

وكما حدث دائما، فإن الأخبار جاءت مبكرة إلى الفرنسيين. وذهب الجنرال «جمالين» القائد العام للجيش الفرنسى إلى وزير حربيته ينبهه إلى «النتائج الفادحة علينا - فى فرنسا - لو قام الألمان باحتلال النمسا» . إنها نتائج يستطيع أى تلميذ فرنسى أن يستوعبها.. فاحتلال النمسا سوف يجعلهم يحيطون بتشيكوسلوفاكيا من ثلاثة أجنحة، الأمر الذى يسهل على ألمانيا فيما بعد أن تغزو تشيكوسلوفاكيا عسكريا. إن هذا - حينما يحدث - سوف يجعل الألمان هم سادة أوروبا الوسطى.. وحينما يصبحون كذلك.. فإنهم سوف يستديرون حتما إلى فرنسا.

إن القائد العام للجيش الفرنسى مقتنع بذلك، ووزير الحربية مقتنع معه. ورئيس الحكومة مقتنع مع الاثنين.

لا بد إذن من عمل شىء لمواجهة الخطر الألمانى.

لم يعمل شىء.

إن النقطة المهمة هنا هى أن هذا الشلل فى الإرادة الفرنسية، كان هو فى حد ذاته أحد العوامل التى بنى عليها هتلر تقديراته للموقف.. فمن الوثائق الألمانية التى تم الاستيلاء عليها فيما بعد، نجد أن السفير الألمانى فى باريس أرسل إلى حكومته تقريرا يقول فيه : إن الحكومة الفرنسية لن تفعل أكثر من تقديم احتجاج بالطرق الدبلوماسية، ضد قيام ألمانيا باحتلال النمسا. والرأى العام الفرنسى : من خلال صحافته، لن يكثرث بالأمر!

.. وهذا ما حدث !

لقد قام هتلر بابتلاع النمسا بغير أن يطلق رصاصة واحدة. وحصل بذلك على موقع استراتيجي ستكون له قيمة ضخمة بالنسبة لخطته للمستقبل. إن فرنسا وبريطانيا. وهما الطرفان الأساسيان في الأمن الأوروبي، لم ترفعا إصبعاً واحداً لإيقافه. وكل منهما تبرر عجزها بمعجز الأخرى. بل إن الضحية نفسها - النمسا - التي تضمن عصبة الأمم استقلالها ويلزم الدول الأخرى الأعضاء بنجدتها لو هوجمت - هذه الضحية نفسها لم تنزعج حتى بتقديم شكوى إلى عصبة الأمم.

إن الدولة الكبرى في المنطقة، وهي فرنسا، اختارت الانهزامية والجبن والتفريط في مصالحها الحيوية.. وهي بذلك أشاعت مناخاً من الانهزامية والتفريط في القارة بأسرها. وألمانيا تضاعف الآن من سرعتها في تطبيق خطة اختراق فرنسا من الداخل. وهي التي تغذى في الراي العام الفرنسي شعار «السلام».. الذي ترجمته الحكومات الفرنسية. إلى شعار آخر هو «السلام بأي ثمن»!.

لقد كان الثمن هو من قبل إعادة تسليح ألمانيا، ثم أصبح قيام ألمانيا النازية بابتلاع النمسا. والآن جاء الدور على ضحية ثالثة، هي تشيكوسلوفاكيا. في هذه المرة كان العذر الذي تعلل به هتلر هو : إن تشيكوسلوفاكيا تضم أقلية ناطقة بالألمانية. وهذه الأقلية أصبحت في حاجة إلى حماية من ألمانيا !

ولكن تشيكوسلوفاكيا دولة مستقلة ذات سيادة، والأهم من ذلك إنها -بعكس النمسا- قررت ألا تستسلم للديكتاتور الألماني بلا مقاومة. ثم أن بريطانيا وفرنسا ملتزمان رسمياً بالدفاع عن تشيكوسلوفاكيا لو تعرضت لأي غزو خارجي، وهذا الالتزام تقرره تحالفات واتفاقيات للدفاع المشترك. تستطيع تشيكوسلوفاكيا أن تعتمد على صلابتها ضد عدو متفوق عليها، وتستطيع أن تعتمد ثانياً على حلفائها..

ولكن مرة أخرى كانت إرادة «الحلفاء» مصابة بالشلل.. فكل منهم يريد أن ينجو بجلده.. متصوراً بذلك أنه يحافظ على السلام !

إن هتلر هو الآخر يتابع الصحف الفرنسية والبريطانية (خصوصا الفرنسية).. وسفارته في باريس ترسل إليه المداولات السرية لمجلس الوزراء الفرنسي. وللقيادة العسكرية الفرنسية.. أولا بأول.. ولذلك فإن هتلر لن يتراجع عن مطالبه الإقليمية في تشيكوسلوفاكيا. إنه الآن لا يريد فقط حماية أقلية داخل المجتمع التشيكي.. ولكنه يريد ضم تلك الأراضي التي تعيش فيها الأقلية. إلى ألمانيا !

إن بريطانيا أخبرت هتلر بأنها لا تمنع في ذلك.. بشرط أن يتم هذا سلميا وبناء على اختيار هذه الأقلية نفسها.. عن طريق استفتاء لتقرير المصير.

واتخذت فرنسا من هذا التنازل البريطاني الجوهري عذرا لكي تقدم هي الأخرى تنازلات أكثر جوهرية.

لقد بدأ سباق التنازلات بين الحليفين.. لحساب المستفيد الوحيد : عدوهما المشترك. لقد أوكلت فرنسا مهمة التشاور مع هتلر إلى «نيفيل تشمبرلين» رئيس وزراء بريطانيا.. ذهب تشمبرلين إلى هتلر يتشاور معه - وكان ذلك في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨.

إن هتلر أخبره بأنه يريد موافقة فرنسا أولا. ثم بريطانيا. على ضم الأراضي التي تقيم فيها الأقلية التشيكوسلوفاكية الناطقة بالألمانية.. إلى ألمانيا. بناء على حق تقرير المصير. وهو في سبيل الحصول على ذلك فإنه «سوف يواجه أي حرب. بما في ذلك حرب عالمية» ! إن تشمبرلين عاد إلى لندن. لكي تشارك الحكومتان الفرنسية والبريطانية. في أكبر عملية ضغط ضد حليفهما الصغير لحساب هتلر. إن على الكبار التشاور.. وعلى الصغار التنفيذ.

واستسلمت حكومة تشيكوسلوفاكيا. وأعلنت ذلك في بيان رسمي. إن البيان شرح للشعب التشيكي أن الحكومة التشيكية قد تسلمت خطة فرنسية بريطانية مشتركة تقضي بتسليم أراضي «السويد لاند» - التي تضم الأقلية الناطقة بالألمانية - إلى ألمانيا.. وأنه «ليس لدينا اختيار آخر. بعد أن أصبحنا وحدنا» .

ثم قال رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا لمجلس وزرائه بمرارة : إننا تعرضنا لخيانة.. من جانب حلفائنا !

لماذا الخيانة ؟ ولماذا الاستسلام لهتلر ؟

أجابه رئيس وزراء بريطانيا : إننا نريد السلام ..

وقال رئيس الوزراء الفرنسي : إننا نريد أن نتفادى الحرب ..

وقالت الصحف الفرنسية : نحن لا نريد أن نضحى بأبنائنا .. دفاعا عن أرض أجنبية !

إن الحليف أصبح أجنبيا .. فجأة . والتضحية به أصبحت ضرورة من أجل استمرار السلام .. !

هل استمر السلام ؟

للوهلة الأولى يبدو ذلك . فعندما طار المستر تشمبرلين إلى ألمانيا للمرة الثانية خلال أسبوع ..

لكى يبشر هتلر بأنه قد حصل له ما أراد .. فإنه كان مقتنعا أنه بذلك ضمن السلام .. ومع

ذلك . فبمجرد أن هبطت طائرته . تبخر تفاؤله !

لقد سأله هتلر : هل أفهم من ذلك أن حكومات كل من فرنسا وبريطانيا وتشيكوسلوفاكيا .

قد وافقت على نقل «السوديت لاند» إلى السيادة الألمانية؟

رد رئيس الوزراء البريطاني مبتسما : نعم ..

قال هتلر : أنا آسف . إن هذا لم يعد كافيا .. الآن !

إن تشمبرلين اسقط فى يده . وكما يتضح من الوثائق البريطانية الألمانية فإن رئيس الوزراء

البريطانى شعر بالحيرة وخيبة الأمل .

إنه قد جاء لهتلر بما يريد . وهو فى سبيل ذلك قد غامر بكل مستقبله السياسى .. بل

إن قطاعات كبيرة من الرأى العام فى تشيكوسلوفاكيا قد اتهمه بأنه باع تشيكوسلوفاكيا

وخانها لحساب هتلر .

ولكن ماذا يريد هتلر الآن ؟ إنه يريد القيام فورا باحتلال «السوديت لاند» عسكريا . بغير

تقرير المصير . ويجب أن يتم هذا خلال أسبوع . أى قبل أول أكتوبر (١٩٣٨)

ثم ناوله هتلر خريطة بالأراضى التى يريد احتلالها .. وعلى الفور اكتشف رئيس الوزراء

البريطانى أنها أكبر كثيرا مما طلبه قبل أسبوع . وأكبر كثيرا أيضا من الأراضى التى تقيم فيها

الأقلية التشيكية الناطقة بالألمانية !

لقد توسل تشمبرلين - فالدين يريدون السلام بأى ثمن ليس أمامهم سوى التوسل - ولكن الزعيم النازى الألماني لا يريد أن يتراجع.. أو أن يقبل حلولاً وسطاً!

كان هذا فى اجتماع الصباح - صباح ٢٢ سبتمبر (١٩٣٨) - بين هتلر وتشمبرلين. إنهما اتفقا على الاجتماع من جديد فى المساء بعد أن طلب تشمبرلين من هتلر أن يسجل طلباته كلها على الورق لى تكون هى المطالب الأخيرة.

فى المساء حصل تشمبرلين على ما يريد. ولدهشته مرة أخرى فإنه اكتشف أن ما يطلبه هتلر تحريراً فى المساء هو أضعاف ما طلبه شفويًا فى الصباح.

لقد عاد تشمبرلين إلى لندن. لى ينقل طلبات هتلر الجديدة إلى حكومته. وإلى الحكومة الفرنسية. ثم إلى الحكومة التشيكية.

إن الجمع رفضوا. لقد بدا على فرنسا أنها قد استيقظت من نومها أخيراً. بعد أن رأت تصميم حليفتها الصغرى - تشيكوسلوفاكيا - على المقاومة وحليفتها الكبرى - بريطانيا - متململة !

وقررت فرنسا إجراء تعبئة عسكرية.. ففى النهاية هى التى تربطها التزامات يجب الوفاء بها نحو تشيكوسلوفاكيا.. وهى التى يضار أمنها أبلىغ الضرر لو تم الغزو العسكرى لتشيكوسلوفاكيا.. ومن ثم فإن تدخلها لنجدة تشيكوسلوفاكيا هو فى الواقع جزء من دفاعها عن نفسها.

وأصدرت بريطانيا بياناً تعلن فيه : أنه فى حالة ولاء فرنسا بالتزاماتها العسكرية نحو تشيكوسلوفاكيا.. فإن بريطانيا سوف تقف إلى جانب فرنسا.

إن إرادة الحلفاء قد تم شفاؤها من الشلل أخيراً أو هكذا بدا الأمر. ولكن ما حدث كان غير ذلك. إن خطة هتلر المبكرة لإصابة فرنسا بالشلل من الداخل (هل تتذكرها) قد بدأت الآن فى العمل.

فى داخل مجلس الوزراء الفرنسى نفسه كانت هناك شخصية مريبة تحتل مركزاً خطيراً فى هذه اللحظة المصيرية هى شخصية جورج بونيه وزير خارجية فرنسا. إنه من البداية يؤمن بأن فرنسا ضعيفة. ولا قبل لها بألمانيا. ويؤمن بأن هتلر شخصية تستحق الإعجاب وليس القنبه. وبريطانيا هى التى تستحق الحذر وليس التحالف !

لقد اتصل وزير الخارجية الفرنسي هذا بالصحف الفرنسية وطلب منها الامتناع عن نشر البيان الرسمي البريطاني . قائلا لهم إنه لا أساس له .. واتصل بوكالة الأنباء الفرنسية ومنعها من نشر البيان . وأرسل إلى سفرائه يحذره من الإشارة إليه أو الاعتماد عليه !
إن هذا التصرف سوف يكون الأول في سلسلة غريبة من التصرفات . في تلك اللحظة التي يمكن فيها لفرنسا أن تستيقظ أخيرا من غفلتها . وهي الغفلة التي كان فيها هذا الوزير الفرنسي نفسه جزءا منها . ووجه الغرابة هو أن هذا الوزير حضر اجتماعا في الصباح تم في لندن بين رئيس وزرائه « إدوارد دالادير » - وبين رئيس وزراء بريطانيا « نيفيل تشمبرلين » .. حيث استمع إلى هذا البيان بأذنيه من فم رئيس الوزراء البريطاني . بل إنه رأى تشمبرلين وهو يناول البيان كتابة إلى رئيس الوزراء الفرنسي .

ومع ذلك فما هو يتصل بالصحف قائلا لهم : إن البيان لا أساس له !
لهذا لم يكن غريبا أن تخرج صحيفة «لوماتان» الجماهيرية في الصباح التالي . تخبر قراءها بأن هذا البيان «المزعوم» ليس سوى كذبة كبرى !
وانتهجت كل الصحف الفرنسية الكبرى - التي تشكل الرأي العام الفرنسي - نفس الخطأ !
جريدة «لوتيمب» مثلا قالت لقرائها : إن علينا أن نوفر دماءنا للدفاع عن أرضنا .. وليس للدفاع عن أراضي الآخرين .

اتحاد موظفي البريد والتليفون والتلغراف وزع بيان قال فيه : إننا نريد السلام .. لأن الحرب هي انتحار لفرنسا !

«فلاندين» ، أحد رؤساء الوزارة السابقين وزعيم حزب التحالف الديمقراطي نشر بيانا يخاطب فيه الشعب الفرنسي قائلا : دعوا ألمانيا تسوى مشاكلها مع تشيكوسلوفاكيا . يا شعب فرنسا .. إنكم تتعرضون للخدعة .. فهناك فخ ينصب لكم لاستدراجنا إلى حرب لا تعيننا ولا نهمنا . صحيفة «لا ليبرتي» قالت لقرائها : إن شعب فرنسا أولى بهذه الأموال لإصلاح مرافقه وتشغيل أبنائه بدلا من قتلهم في حرب خارج حدودنا ولا تمسنا .
إنها كلمات بدت في وقتها مخلصه ورائعة . ومغرية للشعب الفرنسي بالتصديق . وهو

الشعب الذى ستمضى سنوات طويلة قبل أن يعرف أن هذه الصحيفة بالذات . وكل تلك الخطابات والبيانات ، تصدر بتمويل من جهاز المخابرات الألمانية داخل فرنسا ! لا.. لم يكن الشعب الفرنسى يعلم تلك الحقيقة بعد ، ولكن كل ما يعلمه الآن هو تلك الكلمات المعسولة التى تتشدق حبا فى مصلحته ، أو توهمه بأن هذه هى مصلحته ! إن سياسة «شل إرادة فرنسا من الداخل» أصبحت لها ركائز ضخمة . لها سلطة ، ولها نفوذ ، وتحت تصرفها أموال بلا حساب . هكذا ضاعت من جديد فرصة أخرى لليقظة .

أما بالنسبة لهتلر . وبعد أن أدخل هذا العامل الجوهري فى حسابه . فإنه وجه إنذارا نهائيا إلى تشيكوسلوفاكيا للاستسلام إلى مطالبه قبل أول أكتوبر . لقد عبأت تشيكوسلوفاكيا مليون رجل تحت السلاح .. وباريس تسير فى التعبئة .. ولندن تزداد صلابة مقررّة تعبئة أسطولها البحرى .

ولكن هذا كله يتم فى فراغ .. فالحكومات . خصوصا فى باريس ولندن ، تسير فى واد .. بينما شعوبها تفكر فى واد آخر . والحكومة - أى حكومة - لا تستطيع أن تجنى من شعبها أكثر مما تزرعه فى فيه . وقد زرعت الحكومة الفرنسية (وأياها البريطانية) فى شعبها مبكرا فكرة «السلام بأى ثمن» .. وحللت له التفريط فى مصالحها الحيوية العليا بحجة استرضاء هتلر .. بالإضافة إلى أنها تفاضت تماما عن الجهود الخفية والعنيفة لتسميم أفكار الحياة اليومية لشعبها كل صباح .. مخاطرة فى النهاية بأن تكون هى نفسها - الحكومة - أول من يستنشق هذا الهواء .

هكذا إذن كان واضحا أنه ، برغم أن بريطانيا مثلا أعلنت تعبئة أسطولها البحرى . إلا أن تشمبرلين رئيس وزرائها خرج يذيع على الشعب البريطانى يوم ٢٧ سبتمبر بيانا يقول فيه : «انه لشيء مرعب . وخيالى . ولا يصدق .. أن يكون علينا أن نحفر الخنادق ونرتدى أقنعة الغاز هنا ، بسبب مشاجرة فى بلد بعيد عنا بين شعب نحن حتى لا نعرف عنه شيئا .. إننا إذا كان علينا أن نحارب . فيجب أن يتعلق الأمر بقضايا أكبر من هذه القضية» .

وكان واضحا أيضا أن فرنسا، برغم أنها أعلنت التعبئة. فان وزير الطيران وقائد القوات الجوية قد قال لرئيس الوزراء: إن السلاح الجوي الفرنسي سوف يتعرض - في حالة التدخل العسكري لصالح تشيكوسلوفاكيا - إلى خسائر فادحة جدا لا يمكن تعويضها تصل إلى ٤٠٪ من قوته في الشهر الأول، و ٦٤٪ من قوته في الشهر التالي.

وحيثما يعترف قائد سلاح بأنه سيتعرض لهذه الخسائر من دولة مجاورة. كانت منزوعة السلاح حتى خمس سنوات فقط. فان على رئيس الحكومة أن يحاكمه فوراً بتهمة الخيانة العظمى والإهمال الجسيم.. ومع ذلك فإن هذا لم يحدث..

إن ما حدث هو - مرة أخرى - أن هتلر ادخل في اعتباره هذا الشلل في إرادة خصومة كعامل حاسم في حصوله على ما يريد. لقد أصبح التاريخ هو ٢٨ سبتمبر. وهو اليوم الذي سمي فيما بعد بيوم «الأربعاء الأسود». لم يبق سوى يومين اثنين على انتهاء الإنذار الذي وجهه هتلر إلى تشيكوسلوفاكيا، وهو الإنذار الذي جعل عواصم أوروبا ترتعد من احتمال الحرب.

وحتى لا تقع الحرب، ناشد الفرنسيون بريطانيا بالتدخل. وأدرك البريطانيون أن الفرنسيين وصلوا إلى نقطة تقديم أى تنازلات يطلبها هتلر. فاقترح رئيس وزراء بريطانيا على الفور عقد مؤتمر قمة للقوى الأربع العظمى في أوروبا : ألمانيا وإيطاليا من جانب.. وبريطانيا وفرنسا من جانب آخر.

إن هدف المؤتمر هو «تسوية المسألة التشيكية» .. ومع ذلك فلم يهتم أحد بدعوة الضحية نفسها - تشيكوسلوفاكيا - للحضور.. ولو لتكون حاضرة عند صدور حكم الإعدام عليها! لقد كان هذا هو مؤتمر ميونخ. الذي سيحفظه بعد ذلك عن ظهر قلب كل دارس للتاريخ! ذهب الزعيم الإيطالي الفاشي موسوليني إلى مؤتمر ميونخ حليفا لهتلر.. وذهب رئيس وزراء بريطانيا إلى مؤتمر ميونخ للاجتماع بهتلر.. يسبقه تصفيق في مجلس العموم البريطاني وصوت يهتف: شكرا لله يا رئيسا الوزراء.. لأنك ستنقذ لنا السلام ...! وذهب رئيس وزراء

فرنسا يسبقه مقال مشهور كتبه «ليون بلوم» في صحف الصباح قائلا فيه : إن هذا المؤتمر قد هيا استجابة ضخمة من السرور والأمل. إن شعلة السلام المقدسة التي كانت تخبو.. قد اشتعلت من جديد !

ولم يكن هتلر محتاجا أكثر من ذلك لكى يعلى كل شروطه !

إن الشروط هى :

أولا: تقوم ألمانيا باحتلال كل الأراضى التى يقطنها مواطنون تشيكيون ناطقون بالألمانية على أربع مراحل من الأول إلى السابع من أكتوبر.

ثانيا: تشكل «لجنة دولية» لتحديد المناطق الأخرى التى تريدها ألمانيا، وهى مناطق يجب أن تحتلها ألمانيا عسكريا قبل العاشر من أكتوبر.

ثالثا: يتم استفتاء فى جزء ثالث من المناطق الأخرى تختلط فيها الطبيعة السكانية.. لتقرير مصيره.

رابعا: الحكومة التشيكية مسئولة عن تنفيذ هذا كله. وتسليم المنشآت العامة والمرافق إلى الجيش الألماني بلا تدمير أو تعطيل. وتضمن الحكومتان الفرنسية والبريطانية ذلك.

خامسا: سوف تقوم ألمانيا وإيطاليا بضمان الحدود الجديدة لتشيكوسلوفاكيا.. ولكن بعد أن تحل قضية الأقليات البولندية والمجرية فيها.

لقد كان اختصار هذا كله هو : ذبح تشيكوسلوفاكيا !

إن هتلر حصل على كل ما أراد.. أخيرا.. ووقع على الاتفاق معه كل من موسولينى وتشمبرلين ودالادير. رؤساء حكومات إيطاليا وبريطانيا وفرنسا على التوالى.

وبمجرد أن تم التوقيع بدأ «إدوارد دالادير» رئيس وزراء فرنسا يدرك فداحة ما وقع عليه.

إنه جعل فرنسا تخون حليفه لها، هى تشيكوسلوفاكيا.. وهو قد خضم من قدرة فرنسا العسكرية خمسا وثلاثين فرقة قوية هى قدرة الجيش التشيكي. ولكن الأهم من هذا كله : إنه جعل ألمانيا.

وهى الخطر النهائى على فرنسا، قوة أكبر فى صراعها القادم ضد فرنسا نفسها.

وبينما الطائرة تهبط برئيس وزراء فرنسا فى رحلة العودة عصر ٣٠ سبتمبر (١٩٣٨) من

ميونيخ إلى مطار «لوپورجيه» في باريس.. رأى جموعا ضخمة جدا من الشعب الفرنسي حول المطار، إن عددهم تجاوز نصف المليون مواطن فرنسى.. وهم بلا شك جاءوا إليه فى المطار ليهذبونه ذبحا.. جزاء توقيعه على اتفاقية الاستسلام هذه.

لقد أصيب رئيس الوزراء بالهلع، وطلب من الطيار أن يدور حول المطار قليلا حتى يتمالك نفسه ويعد بضعة سطور يهدئ بها هذه الجماهير الغاضبة.

وهبطت الطائرة.. وخرج رئيس الوزراء مترددا ومتوترا ليقف على سلم الطائرة.. ومواجهها مفاجأة العمر كله، على حد تعبيره هو فى مذكراته بعد ذلك.

إن نصف مليون فرنسى جاءوا.. يهتفون بحياته!

لقد شق رئيس الوزراء طريقه بصعوبة وسط الجماهير الغفيرة التى احتشدت طوال الطريق من المطار إلى مكتبه.. فى أضخم مظاهرة تحية عرفها رئيس وزراء فرنسى.. هاتفين ومهللين ومصفيين.

وفى السيارة مال رئيس الوزراء على أحد مساعديه هامسا بقوله : هؤلاء البلهاء.. لو أنهم فقط عرفوا ماذا يهتفون له ويصفقون من أجله؟!

إنهم يصفقون للسلام - أو ما تم إقناعهم بأنه السلام!

إن أحد الوزراء التشيكيين، فى براغ، صب غضبه على السفير الفرنسى، قائلا له بمرارة:

كل شئ له نهاية.. فالיום دورنا، ولكن غدا سيكون دور الآخرين!

ولكن لا أحد فى فرنسا يعرف ذلك - بعد، إن خطة «شل إرادة فرنسا من الداخل»

مستمرة!

لقد أرسل فلاندين - أحد رؤساء الوزارة السابقين، برقية تهنتة إلى هتلر!

وجريدة «لوماتان» قالت لقرائها : إننا كسبنا السلام ضد إرادة هؤلاء المجانين، فى

فرنسا، الذين يريدون الحرب!

وجريدة «لوتيمب» قالت : إننا نحى رئيس وزرائنا، مسيو دالادير، ونحى رئيس وزراء

بريطانيا، مستر تشمبرلين، بسبب شجاعتهم وبعد نظرهما.

ووزير خارجية فرنسا نفسه . جورج بونيه كتب مقالا إلى مواطني دائرته الانتخابية قائلا : لقد أنقذنا السلام.. وليس صحيحا أن فرنسا لم تكن مخلصه لتوقيعها (بالتضامن مع تشيكوسلوفاكيا).. لأن أحدا لا يستطيع أن يدعى أن تشيكوسلوفاكيا قد تعرضت لغزو عسكري. هل يدعى أحد ذلك ؟ !

وليون بلوم. الزعيم الاشتراكي الفرنسي ورئيس الوزراء السابق. كتب في صحيفة «لوبويولير» يقول : كل رجل وامرأة في فرنسا.. يجب اليوم أن يوجه الامتنان والشكر إلى إدوارد دالادير ونيفيل تشمبرلين. إننا تفادينا الحرب، وعبرنا الكارثة.. والحياة أصبحت طبيعية مرة أخرى. إن المرء يستطيع الآن أن يستأنف عمله وينام مرة أخرى.. ويستمتع بجمال شمس الخريف.

والبرلمان الفرنسي. وافق على الإتفاق بأغلبية طاغية. هي ٥٣٥ صوتا ضد ٧٥.. ونفس الشئ في مجلس العموم البريطاني.

صوت واحد فقط ارتفع في مجلس العموم ليقول بأعلى صوته : «إننا اليوم قد وضعنا بذرة هزيمة شاملة وضخمة.....».

ولم يكمل الصوت جملته.. فقد أرغمته العاصفة التي قاطعه بها أعضاء المجلس على أن يتوقف.

لقد كان هذا الصوت هو : ونستون تشرشل.

وسوف تمر سنة كاملة قبل أن يتذكر الجميع كلماته.

وسوف تمر سنة.. ولكن الآن، في مطلع شهر أكتوبر سنة ١٩٣٨ كان الضحية الأولى

لاتفاقية ميونيخ هو : شرف فرنسا.

إن السؤال المتكرر في عواصم حلفاء فرنسا بأوروبا، السؤال في وارسو، وبلغراد وبوخارست.

هو : كيف نحتفظ بعد الآن بأى ثقة. وبأى توقيع. تضعه فرنسا على معاهدة معنا ؟ إن فرنسا

تبيع حلفاءها، كما حدث مع تشيكوسلوفاكيا، جبنا من مواجهة الديكتاتور النازي.. وعلينا

الآن أن نهجرها، ونلحق بركب الديكتاتور. بينما مايزال هناك وقت لعقد صفقة معقولة معه !

لقد بدأ التساؤل بالشرف.. وانتهى إلى نتائج عملية، فشرف الدولة، وإخلاصها لتوقيعها، ليس مجرد شعور عاطفي.. ولكنه شئ يتم حسابه فى موازين القوى. وبدأت سياسة فرنسا بالحديث عن «السلام».. ثم تطورت إلى «السلام بأى ثمن».. إن باب التنازلات، بمجرد أن تم فتحه، أصبح من المستحيل إغلاقه، لأن المقدمة الصحيحة لأى سياسة خارجية تم شطبها وتزويرها. مقدمة تقول : إن استعداد أى شعب للحرب.. يكون أحيانا هو الطريق الوحيد لضمان السلام. فحينما تواجه أمة، عدوا شرها وعدوانيا وتوسعا، وله مصالح متعارضة مع مصالحها، وتكتفى مع ذلك بتريد كلمة السلام مجردة من أى قوة مادية تحميها.. فإنها تكون فى الواقع قد فتحت الطريق أمامه لاستعبادها.. ووقعت بيدها صك استسلامها.

ولقد أدت حالة العمى التى أصيبت بها فرنسا فى تلك الفترة عن مصالحها.. إلى إصابة شعبها بظاهرة تسمى عادة «الجبن الجماعى» . جبن يغذيه قصر نظر السياسيين، وافتقارهم إلى الإرادة الحديدية اللازمة لحراسة مستقبل شعوبهم، والقدرة الواعية على ترجمة هذا المستقبل إلى أفكار يؤمن بها رجل الشارع.

إن الصحافة الفرنسية، مثلا، نقلت فى تلك الفترة نغمة واحدة إلى رجل الشارع : ماهى أهمية كلمة فرنسا لتشيكوسلوفاكيا؟ ما هى أهمية تشيكوسلوفاكيا نفسها لفرنسا ؟ ماهى أهمية نتائج الاستسلام لهتلر ؟ لا شئ.. إن الشئ الوحيد المهم هو السلام. ولكن السلام.. إلى متى ؟ والسلام.. على أى أساس ؟

لا شئ، صمتت الصحافة الفرنسية تماما عن هذه الأسئلة.. ليس فقط لأنها لا تريد.. ولكن لأن أطرافا أساسية فى الموضوع تغذى فيها حالة العمى القومى التى أصيبت بها. ففى تلك الفترة مثلا ظهرت شخصية فى المجتمع السياسى والصحفى الفرنسى، هى شخصية «أوتو أبيتز» . إنه من أصل فرنسى ولكن المانى الجنسية يعيش فى باريس. ولكنه لا يعيش حياة عادية. إنه له علاقة وثيقة فى الدوائر الاجتماعية والثقافية وبين رجال الأعمال، فضلا عن أعضاء البرلمان ورجال السياسة. لقد ضاعف من جهوده فى تلك الفترة

بالذات لكسب تعاطف الشخصيات الفرنسية المؤثرة لحساب ألمانيا النازية. هكذا نظم مثلا رحلات مدفوعة بالكامل لعدد كبير من السياسيين والمثقفين ورجال الصناعة وزعماء جمعيات المحاربين القدماء إلى ألمانيا.. حيث شربوا وأكلوا هناك الدعاية النازية. إنه رتب لقاءات وأحاديث للصحفيين الفرنسيين مع أدولف هتلر. لكي يستطيع من خلالها أن يردد ويكرر للشعب الفرنسي أن كل ما يريده هو السلام وعلاقات الصداقة مع فرنسا.. وان ألمانيا وفرنسا لو تعاونتا معا فإن أوروبا سوف تصبح جنة.

وفجأة تترجم كتب بعض الكتّاب والأدباء الفرنسيين إلى الألمانية، ولا يترجم البعض الآخر.. ويحصل الأولون على أموال طائلة مقابل اسميا لترجمة كتبهم.. ثم يتضح بعد فترة أن الذى رتب هذا الحل هو «أوتو أبيتز» .

إن تلك الشخصية الغريبة كانت مثيرة للاهتمام.. ولكن لا أحد يهتم، فهو مجرد شخص نشيط ومتحمس ومعجب - ككثيرين غيره - بالنظام النازى الألمانى..

وسوف ينقضى بعض الوقت قبل أن يقفز «أوتو أبيتز» إلى السطح مرة أخرى كقضية جادة. إن كل ما يقوله الآن، ويردده من خلال الأصوات والأقلام الفرنسية ذاتها هو : لماذا تغامر فرنسا بالحرب ؟ إن فرنسا يجب أن تكون للفرنسيين أولا.. ومصلحة فرنسا فوق أى اعتبار.. إن مصلحة فرنسا هي ألا يموت جندي واحد لها خارج حدودها.. إن الذين يفكرون فى الحرب، أو الاستعداد للحرب، هم مجرد مغامرين يرغبون فى مزيد من الدمار. بينما الشعب الفرنسى أولى بإنفاق أمواله على تحسين مستوى معيشته. وليس على التوسع العسكرى.. إن هتلر يريد السلام ولا شيء سوى السلام.. وصراعه فى أوروبا الشرقية هو ضد الشيوعية أولا، وضد المشاغبين الصغار هناك ثانيا.. مشاغبين لا يجب أن تتدهور العلاقة الفرنسية الألمانية بسببهم.. فألمانيا هي التى تقف حاجزا بين الخطر الشيوعى وبين فرنسا.. وألمانيا نجحت فى أن تعالج أزمته الاقتصادية. ويجب أن تحذو فرنسا حذوها لرفع مستوى معيشة الشعب الفرنسى.. إن السلام معناه الرخاء. بينما الحرب لا تؤدى إلا إلى الدمار.. إلخ.. إلخ..

كل هذا ولم تمض أسابيع على قيام هتلر بذبح تشيكوسلوفاكيا، التي لا يبق منها سوى جزء صغير جزء مستقل نظريا. وهو الجزء الذى مازالت بريطانيا وفرنسا تضمنان استقلاله. نظريا أيضا.

وحتى هذا الجزء، لم يطق هتلر وجوده، فقد احتله عسكريا فى ١٥ مارس سنة ١٩٣٩، وهكذا توقفت دولة «تشيكوسلوفاكيا» عن الوجود.

هل تتحرك فرنسا فى هذه المرة ؟ لقد ذهب السفير البريطانى فى باريس إلى وزير خارجية فرنسا، جورج بونيه، يسأله، فأجابه الأخير قائلا : إن الوقت متأخر جدا على اتخاذ أية إجراءات عسكرية.. فنحن مازلنا غير مستعدين! إن وزير الخارجية الفرنسى لديه العذر الجاهز دائما فى كل مرة.. بغير أن يفعل شيئا لتغييره فى المرة التالية!

ولكن بريطانيا كانت هى التى بدأت تستيقظ فى هذه المرة ! إن رئيس الوزراء البريطانى «تشميرلين» اعترف صراحة بأن هتلر قد خدعه.. وأنه إذا كانت أطماع هتلر سوف تستدير الآن لابتلاع بلد جديد.. فإن بريطانيا سوف تقاوم ذلك بكل قوتها. إن يقظة بريطانيا بدأت متأخرة.. ولكنها بدأت على أى حال. هل تستيقظ فرنسا ؟

ليس بعد ! إن أحدا لا يعلم بعد، أن هتلر قد أصدر أمرا بالغ السرية إلى قواته المسلحة بوضع خطة للاستيلاء على بولندا، وتدميرها فى هجوم مفاجئ. هجوم يجب أن يتم فى أول سبتمبر (١٩٣٩)

وبدا هتلر يعد المسرح. إن الهدف العلنى سيكون هو استعادة ممر دانزيج، الذى اقتطع من ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى وأصبحت دانزيج مدينة حرة. إن بولندا سوف ترفض بالطبع، وساعتها يدمر هتلر بولندا كلها. ومرة أخرى : عاد شيخ الحرب! وفجأة نشر فى فرنسا مقال سوف يصبح مشهورا لكل مواطن بعدها مقال، بعنوان «لماذا نموت من أجل دانزيج ؟». هذا المقال بقلم سياسى فرنسى مشهور هو «مارسل

ديت» يقول فيه : إن فكرة أن تحارب فرنسا ألمانيا دفاعا عن دانزيغ هي جنون مطبق.
إن على فرنسا أن توفر دماء أبنائها للدفاع عن أرضها.

فلا ندين، رئيس حزب الوسط في البرلمان ورئيس حكومة سابق، اتبع نفس النغمة.. ثم شخص آخر. هو «أوتو أبيتز». إن رئيس الوزراء، دالدير. بدا يشم رائحة مريبة في نشاط «أبيتز» في فرنسا. ولكن وزير الخارجية يطمئنه بأنه شخص دمث ولطيف. وهو فقط يردد ما يؤمن به الشعب الفرنسي !.

لقد أخفى رئيس الوزراء عدم اقتناعه بكلمات وزير خارجيته. وطلب من البوليس السرى الفرنسى التحرى بدقة عن «أوتو أبيتز» ..

وسرعان ما جاءت إليه البيانات عن «أبيتز». كاملة !

إنه ظاهريا رجل أعمال. وكيل لشركة ألمانية. وصديق وثيق الصلة بشخصيات مؤثرة في كلا من ألمانيا وفرنسا. أما فعليا فهو أنشط عميل للمخابرات الألمانية في فرنسا. وهو الذى يتم عن طريقه توزيع الأموال السرية إلى صحفيين عديدين. وصحف ضخمة. من بينها صحيفة «لا ليبيرتسى» والصحيفة التى نشر فيها مقال «لماذا نموت من أجل دانزيغ؟» والأدباء الذين تترجم أعمالهم إلى الألمانية.

وفكر رئيس وزراء فرنسا طويلا ثم قرر إبعاد «أوتو أبيتز» من الأراضى الفرنسية. وتم ترحيله فعلا. وعلى الفور أرسل وزير خارجية ألمانيا إلى سفيره في باريس يطلب إليه تقديم أعنف احتجاج ممكن إلى الحكومة الفرنسية وبلغها بأن. ألمانيا لا تنوى على الإطلاق قبول هذا التصرف.. إن أبيتز يجب أن يعود إلى فرنسا. وعليك أن تخبر رئيس الوزراء الفرنسى شخصا بذلك. وإذا لم يستجب فليعلم أننا نضيف إلى معلوماته أن أبيتز قد عاد بالفعل إلى فرنسا بغير أن يعرف رئيس وزراء فرنسا !

لقد جاء الدليل إلى الحكومة الفرنسية على أن «أوتو أبيتز» هو أكبر جاسوس لألمانيا داخل فرنسا. وهو كبير مهندسى الطابور الخامس فى دوائرها الصحفية والسياسية.
مع ذلك فإن وزير الخارجية الفرنسى يناشد رئيسه أن يهدى المشاعر الغاضبة فى

برلين ويصدر بياناً يؤكد فيه إخلاص «أوتو أبيتز» وعدم وجود أى شكوك فرنسية فى تصرفاته.

وعندما رفض رئيس الوزراء . أصدر وزير الخارجية «إعلان الشرف» هذا بنفسه.. وأصبح على فرنسا أن تتيح الفرصة رسمياً لجاسوس المانى بتسميم مواطنيها هى ضد مصالح بلدهم. إن لن يكون نهاية قصة أبيتز. ففيما بعد. حينما احتلت ألمانيا فرنسا. اختاره هتلر ليكون سفيرا له فى فرنسا..!

إن العمى الذى أصيبت به فرنسا.. قد أضيف إليها أيضا قبول ضمنى لتخريب الشعب الفرنسى نفسيا..

لم تكن حكاية «أبيتز» هى النموذج الوحيد. ولا حتى النموذج الأكثر وضوحا. فمع اقتراب هتلر أكثر وأكثر من ضحيته.. كان تخريبه المسبق لنفسيتها وروحها المعنوية يصبح أكبر وأكبر..

لقد كان هذا التخريب يتم بواسطة الفرنسيين أنفسهم ضد بلدهم. إن بعض من الكتاب الفرنسيين ساهموا فى ذلك أكثر من غيرهم. وأحد الأمثلة على ذلك هو الكونت «الفونس دى شاتو بيريان» . إنه تلقى فى سنة ١٩٣٧ دعوة للقيام بزيارة طويلة إلى ألمانيا النازية.. ومن هناك عاد منهبرا بأدولف هتلر .. إلى درجة مقارنته بشخصية المسيح.. واعتبار الاشتراكية الوطنية هى شئ معادل للمثل العليا للمسيحية والإنسانية. إن ألمانيا النازية لا تريد سوى السلام مع جيرانها.. وبالذات مع فرنسا. هكذا كتب «شاتو بيريان» فى كتاب أصدره بعنوان «حزمة المقدرة» .. وهو الكتاب الذى سينتشر سريعا فى فترة حاسمة ودقيقة من تاريخ فرنسا.. وسيساهم بدرجة كبيرة. مع عشرات من الكتب ومئات من المقالات.. فى تخدير العقل الفرنسى.

ومن المثير هنا أن هذا الكتاب بالذات انتشر بين صفوف ضباط الجيش الفرنسى أكثر من غيرهم.. ولنتذكر الآن أن الكتاب قد صدر فى سنة ١٩٣٧. وأن المؤلف يستخلص فيه إن «هتلر هو إنسان طيب بدرجة ضخمة.. إنه إذا كان يحمى الجماهير بإحدى يديه. فإن يده الأخرى تتجه بإخلاص نحو الله.. إن أفكار هتلر لها جذورها الضخمة فى الأعماق السحيقة

للبحر المسيحي. إن هتلر يحاول أن يرفع المعبد المسيحي من أجل ألمانيا.. والاشتراكية الوطنية هي بداية عمل الله !

لنتذكر هذا كله، ولنتذكر أيضا أن أحد المعجبين بالكتاب والمدافعين عنه اسمه الجنرال ويجاند أسم سوف نسمع عنه فيما بعد !

لم تكن تلك هي الحالات الوحيدة لتخريب فرنسا روحيا وعقليا ونفسيا بواسطة فرنسيين.. فالعملاء الألمان في داخل ألمانيا اكتشفوا إنه ليس لديهم وقت لشراء الصحف.. فقرروا شراء الصحفيين. إن هذا أسرع.. وأرخص.. وأكثر فاعلية !

إن فرنسا لن تكتشفهم. وحينما بدأت تفعل ذلك فإنها كانت تكتشفهم ببطء.. وبعد فوات الأوان. ففي مايو سنة ١٩٣٩. تم القبض على «بواربيه» مدير الإعلانات في صحيفة «الفجارو» والمدير السابق لجريدة «لو تيمب».. وكذلك «لويس أوبين» رئيس الأخبار في الجريدة الأخيرة (وهي جريدة محترمة) بتهمة العلاقة مع الدول الأجنبية.

إن الحكومة الفرنسية. حتى وهي تكتشف هذه العمالة. مضطرة إلى أن تصوغ الاتهام بطريقة مطاطة.. رغم أن «لويس أوبين» اعترف في التحقيق بأنه تلقى رشوة من ألمانيا النازية بلغت عدة ملايين من الماركات.

في هذه النقطة يقول «وليم شيرر» أحد مؤرخي تلك الفترة في حياة فرنسا : «إن جماهير الشعب الفرنسي: الذين لم يمسهم الفساد الموجود في أعلى. هم وحدهم الذين كانت لهم مصلحة في صحة فرنسا. ومع ذلك.. فإن هذه الصحة كان يتم إحباطها في كل مرة.. لأن قوى خفية ومحتالة ومؤثرة وذات نفوذ كانت تعمل في الصحافة والحكومة ضد هذه الصحة!» إن الدول الصغرى في أوروبا بدأت ترى فرنسا، وهي الدولة الكبرى. مصابة بحالة جبن ضد هتلر، وبريطانيا.. وهي الأكثر خبرة بتوازن القوى.. مترددة.. فبدأت تقامر على الحصان الرابع تقامر على ألمانيا نفسها. إن فرنسا مستعدة لخيانة حلفائها.. وبريطانيا لا تحترم كلمتها.. فلماذا الارتباط معهما أو مع أحدهما.. ؟

من أجل هذا أسرع بريطانيا وفرنسا تبعثان تعهداتهما العسكرية والدفاعية يمينا ويسارا

فى أوروبا الصغرى .. فتتمهدان بحماية هولندا وبلجيكا وسويسرا.. ثم اليونان ورومانيا.. ضد أى اعتداء على أى منهما.

لماذا فعلت فرنسا ذلك؟

لأنها امتلكت إرادة الصمود أخيرا ؟ ولكن الصمود يبدأ من الداخل..

لأنها تفكر فى حشد قوى ضد ألمانيا ؟ ولكن تلك الدول هى عبء على القوة الفرنسية . وليست إضافة . يوغسلافيا مثلا . التى تملك أقوى جيش فى البلقان . لم تفكر فيها فرنسا . وروسيا . التى تحالفت معها فرنسا ضد نفس العدو فى الحرب العالمية الأولى . لم تفكر فيها فرنسا .

ولكن . إذا كانت فرنسا لا تفكر . فإن عدوها يفكر . هتلر يفكر . لقد فوجئ الغرب كله . فى ٢١ أغسطس (١٩٣٩) براديو موسكو يقطع إذاعته بعد منتصف الليل . لكى يعلن أن «.. حكومة الرايخ . والحكومة السوفيتية قد توصلتا إلى معاهدة عدم اعتداء بينهما.. وسيأتى مستر روبنتروب وزير الشؤون الخارجية الألمانية إلى موسكو بعد غد للانتهاء من المباحثات» !

لقد ضمن هتلر أن الاتحاد السوفيتى سوف يقف صامتا . متيحاً له التفرد لحروبه القادمة فى الغرب.

وضمن أيضا ما هو أكثر : ضمن تقسيم أوروبا الشرقية بينه وبين الاتحاد السوفيتى . الآن يستطيع هتلر أن يبدأ بالغزو العسكرى المدمر لبولندا..

هل تستيقظ فرنسا؟

للهللة الأولى بدا ذلك . أو ما يشبه ذلك ! ففى صباح يوم ٢٣ أغسطس (سنة ١٩٣٩) عقد مجلس الدفاع الفرنسى اجتماعا سريعا وسريا للغاية برئاسة رئيس الوزراء . إن القائد العام للجيش الفرنسى ، الجنرال جمالين . لا يريد مبدئيا أن يكون صريحا تماما بالنسبة لأوضاع الجيش الفرنسى.

السبب ؟ إنه شك فى ولاء وزير الخارجية الفرنسى.. الذى يحضر الاجتماع بحكم منصبه ! أكثر من هذا : حينما صرح القائد العام للجيش (الفرنسى) رئيس الوزراء (الفرنسى) بشكوكه نحو وزير الخارجية (الفرنسى) رد عليه رئيس الوزراء قائلا : معك الحق.. فأنت إذا كشفت عن

نواحي القصور في الجيش (أمام وزير الخارجية).. فإن الألمان سوف يعرفونها في اليوم التالي!
إن الجنرال «جمالين» يقول عن هذه الواقعة في مذكراته : أرجو ألا يسئ أحد فهمي.
إن رئيس الوزراء لم يقصد أن جورج بونيه (وزير الخارجية) كان خائنا وعلى اتصال بالألمان.
ولكن من الثابت أن بونيه مشبع بفكرة تفادي الحرب بحيث إنه كان قادرا على أن يكرر أننا
لا نملك كل التسليح الضروري: وهي معلومات سوف تنتشر بسرعة في دوائر معينة. وتمر من
خلالها إلى عملاء ألمانيا في فرنسا !

مرة أخرى : إنه السلام بأى ثمن !

قبلها بيوم واحد كتب «دالادير» رئيس الوزراء الفرنسي في مذكراته مسجلا : أن في
مجلس الوزراء تباين. أحدهما يتزعمه بول رينو نائب رئيس الوزراء ويرى أن الجيش جبان
ولا يملك تصميمًا كافيًا (على خوض الحرب).. والآخر يتزعمه جورج بونيه (وزير
الخارجية) ويرى أن علينا أن نحصل على السلام بأى ثمن !

في نفس هذا اليوم كان هتلر يخبر جنرالاته في اجتماع سري في برلين : «إنني سأبدأ
بالحرب ضد بولندا. وسوف أعطي سببا دعائيا لبدء الحرب.. وعليكم ألا تهتموا بما إذا
كان هذا السبب صحيحا أم لا. إن المنتصر لا أحد يسأله فيما بعد ما إذا كان قد قال الحقيقة
أم لا.. ففي الحرب لا تهم الحقيقة.. ولكن ما يهم هو النصر !

وهتلر بدأ فعلا يسير في طريق النصر، يوم سرب إلى العقول المؤثرة في فرنسا فكرة
السلام بأى ثمن. إن هذه «الحرب التمهيدية» كانت مقدمة لابد منها لهتلر لكي يحطم
فرنسا في النهاية. بل إن هتلر كلف سقارته بأن توافيه أولا بأول باتجاهات الصحف
الفرنسية.. وفي ٢٦ أغسطس (١٩٣٩) كان القائم بالأعمال في باريس يبرق إلى برلين
نص مقال نشرته صحيفة «لا كشن فرانسيز» بقلم «تشارلز موراس». مقال يحذر الشعب
الفرنسي من أن السياسة الرعناء التي تسلكها بريطانيا تحاول استدراج فرنسا إلى الدخول
في حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل. ثم يضيف «اليوم.. إذا سمح شعبنا الفرنسي لنفسه
بأن يذبح أبنائه بلا جدوى. بإرادة قوى أجنبية وعبدها من الفرنسيين.. فلا بد أن يرتفع

صوت فرنسي ليقول الحقيقة، !

ما هي الحقيقة ؟

إن الحقيقة هي أن اليمين الفرنسي لا يريد الحرب لأنه يريد انهيار النظام الجمهوري كله في فرنسا.. واستبداله بنظام ملكي. أو بنظام فاشي..

واليسار الفرنسي لا يريد الحرب، لأن موسكو وقعت اتفاقية عدم اعتداء مع هتلر !

والمصالح الحقيقة للشعب الفرنسي ضائعة بين انهزامية حكومتها. وعمالة الصحفيين الذين اشترتهم المخابرات الألمانية. وجهل من تبقى منهم. ومن أعضاء البرلمان. بحقيقة أن هتلر يصبح في كل يوم أكثر قوة.. وهذا معناه أوتوماتيكيا أن فرنسا تزداد في كل يوم ضعفا !
إن هتلر أعلن مطالبه الجديدة في بولندا، ووجه إليها إنذارا محددا.
وقررت بولندا إعلان التعبئة العامة.

ولأن وزير خارجية فرنسا يؤمن من البداية بفكرة «السلام بأى ثمن» .. فانه بدلا من الوقوف بحسم ضد هتلر. اختار أن يضغط بقوة على البولنديين حلفاء فرنسا. إنه يريد منهم التفاوض مع هتلر. كيف يتم التفاوض بين فيل ونملة ؟ لم يفكر الوزير الفرنسي. ولم يشأ أن يفكر.

وحينما اقترح الزعيم الايطالي موسوليني - حليف هتلر - عقد اجتماع آخر للدول العظمى (التي حضرت مؤتمر ميونيخ) رفض الجميع الفكرة من أساسها. ولكن وزير خارجية فرنسا تحمس تماما. مسجلا في مذكراته : «إننى رأيت أن هذا الاقتراح هو تدخل مخلص من جانب موسوليني. فمن خلال مثل هذا المؤتمر للقوى العظمى تستطيع بولندا بسهولة أكبر أن تبرر أمام الراى العام بها التنازلات التى سيتم دفعها إليها» .

الوزير الفرنسي أكثر جبنا من الضغط على العدو.. ولذلك فهو يريد الضغط على بولندا، وهى حليف لفرنسا. لكى تقدم التنازلات التى يطلبها هتلر !

نقد اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي ليناشر الأزمة الجديدة. وفى الاجتماع أشار «جورج بونيه» وزير الخارجية الفرنسي بأنه يرى قبول اقتراح موسوليني.. خصوصا وأن بريطانيا هى الأخرى ترى ذلك..

ولحظتها رد عليه رئيس الوزراء : ولكن بريطانيا لا ترى ذلك.. فلقد كنت أتحدث لتوى مع لندن وأخبروني عدم موافقتهم !

إن فكرة «السلام بأى ثمن» لا تدفع وزير الخارجية الفرنسى إلى الانهزام فقط. ولا إلى التفريط فى مصالح فرنسا فقط. ولكنها تدفعه أيضا إلى الكذب على مجلس الوزراء ! إن أحد الوزراء كتب فى مذكراته فيما بعد عن تلك الواقعة قائلا : إن رئيس الوزراء أدار ظهره إلى بونيه - وزير الخارجية - ووجهه المتجهم يبدى أقصى درجة من الازدراء والاحتقار ! هل هذا هو كل شيء ؟ نعم فرنسا تقترب الآن من اختبارها النهائى مع هتلر. وإرادتها عاجزة. ومشلولة !

فى اليوم التالى (أول سبتمبر ١٩٣٩) بدا الغزو العسكرى الألمانى لبولندا. لقد تلقى وزير خارجية فرنسا هذا «الأخبار الصعبة» ووجد من الصعب على عقله أن يستوعبها. إن أفكاره الأولى لم تتجه إلى وفاء فرنسا بالتزاماتها العسكرية نحو بولندا.. ولكن إلى حث بريطانيا على قبول فكرة الاجتماع مع هتلر !

وعندما اتصل به السفير البولندى مؤكدا أنباء الغزو الألمانى. وطالبا إعلان فرنسا الحرب على ألمانيا تنفيذا لتعهداتها.. رد عليه وزير الخارجية بأن الدستور الفرنسى يمنع الحكومة من شن أى عمل من أعمال الحرب ضد ألمانيا، أو حتى تقديم إنذار إليها، إلا بموافقة البرلمان. سأل السفير الذى تواجهه بلده منذ ساعات ثقل الغزو الألمانى : ومتى يوافق البرلمان ؟ رد وزير الخارجية : إنه حاليا فى أجازة.. ويجب أن ننتظر استدعاء الأعضاء من أجازتهم ! وعندما ضغطت بريطانيا على فرنسا لتقديم إنذار مشترك ومحدد إلى هتلر. رفض وزير الخارجية استخدام كلمة «إنذار» !

لقد واجهت فرنسا غزو هتلر لبولندا. كما لو كان مفاجأة.. بمثل ما حدث من قبل فى غزوه لتشييكوسلوفاكيا.. وفى استيلائه على النمسا. إن فكرة «السلام بأى ثمن» مع هتلر قد خربت نفوس الجميع وشلت عقولهم. بحيث انه.. حتى بعد ٤٨ ساعة من الغزو النازى لبولندا. كان وزير خارجية فرنسا مازال يحلم بميونخ أخرى مع هتلر..

إن وزير خارجية إيطاليا - وهي التي شكلت محورا من التحالف مع ألمانيا - علق في مذكراته الخاصة على سلوك وزير خارجية فرنسا قائلا : «إنني ألقيت باقتراح مسيو بونيه في سلة المهملات.. ولكن هذا يبين أن فرنسا تتحرك نحو الاختبار الضخم بغير حماس.. وبروح من عدم التأكد» !

نعم فرنسا غير متأكدة من نفسها.. وبغير ذلك لم يكن عدوها يستطيع أن ينطلق من غزو إلى غزو !

لقد انتهى الإنذار البريطاني إلى ألمانيا ظهر ٣ سبتمبر.. وأصبحت بريطانيا في حالة حرب رسمية ضد هتلر..

وانتهى الإنذار الفرنسي إلى ألمانيا بعده بخمس ساعات.. وأصبحت فرنسا أخيرا في حالة حرب رسمية هي الأخرى ضد هتلر.

ومع ذلك فإن التعليمات التي صدرت إلى الجيش الفرنسي تنص على ألا يبدأ عملياته الحربية إلا بعد انتهاء مفعول الإنذار باثنتي عشرة ساعة !

إن تردد القيادة العسكرية العليا في فرنسا بدا في نفس الساعة الأولى من الحرب ! بل إن أحد الوزراء الفرنسيين سجل في مذكراته ذلك اليوم قائلا : «في هذا اليوم - ٤ سبتمبر - ذهبت فرنسا إلى حرب لا تؤمن بها» .

لماذا لا تؤمن بها ؟

لأن المواطن الفرنسي ترسبت في ذهنه على امتداد سنوات سابقة، أن قوة ألمانيا لا تعنيه، واستيلائها على النمسا لا يعنيه، وغزوها لتشيكوسلوفاكيا لا يعنيه، وتدميرها لبولندا لا يعنيه. لقد ترسبت في ذهنه، بفعل آلاف المقالات، انه طالما أن هتلر لم يغزو حدود فرنسا.. فإن فرنسا يجب ألا تهتم. إن هتلر محب للسلام، والأهم من ذلك السلام مع فرنسا.. ويجب على فرنسا أن تسترضيه محافظة على هذا السلام. يجب على فرنسا أن تجعل كلمتها رخيصة، والتزاماتها نحو حلفائها بلا قيمة. وتضامنها في قضية الأمن المشترك مع بريطانيا عند نقطة الصفر.. لأن فرنسا لو فعلت ذلك فإنها لن تتعرض لأي عدوان من هتلر.

كل هذا قد ترسب في العقل الفرنسي، وسم الرأي العام الفرنسي، بحيث ستحد فرنسا الآن نتيجة ما زرعت على امتداد سنوات سابقة.

إن بولندا تم تدميرها وقهرها في ثمانية أيام.. ومع مساء ٨ سبتمبر (سنة ١٩٣٩) كانت ٣٥ فرقة مسلحة - هي كل ما استطاعت بولندا أن تعبئه - قد تم سحقها تماما.. بعد ١١ يوما دخل الجيش السوفيتي الحدود الشرقية لبولندا (تنفيذا للتقسيم السري المتفق عليه مع هتلر) وفي ٢٩ سبتمبر أصبح تقسيم بولندا بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا رسميا بعد أن تم ابتلاعها.. وبدا هتلر يستدير إلى الغرب.

يستدير إلى فرنسا.

ماذا كانت فرنسا تفعل طوال تلك المدة - شهر تقريبا - بينما الجيش الألماني كله مشغول تماما في الجبهة البولندية ؟ إن ما فعلته فرنسا، أو على الأصح.. ما لم تفعله.. قد حير الألمان تماما.. ولكنه لم يفاجئهم!

إن قراءة الألمان لأفكار الحكومة الفرنسية، وجهودها المسبقة لتسليم الرأي العام في فرنسا، قد جعلتهم يقدرّون من قبل أن فرنسا لن تفعل شيئا.

إن هذا التأكد من جانب الألمان، وصل إلى درجة أن ألمانيا لم تترك في حدودها مع فرنسا سوى قوات احتياط، بأسلحة وذخيرة ومواصلات ضئيلة جدا. وعندما حركت فرنسا بعض قواتها إلى داخل الحدود الألمانية لاحتلال عشرين قرية مهجورة.. فإن ألمانيا لم تنزعج. وحتى هذا التقدم الفرنسي المحدود داخل الحدود الألمانية، الذي تم يوم ١٢ سبتمبر، قد ألقى تماما عندما انسحبت فرنسا بسرعة إلى حدودها في ٣٠ سبتمبر، خوفا من احتمال هجوم ألماني.. إن هذا الهجوم لم يأت إلا في ١٦ أكتوبر.. أي بعد ٤٦ يوما من غزو ألمانيا لبولندا، وبعد ٤٢ يوما من إعلان فرنسا الحرب على ألمانيا !

إن رئيس هيئة أركان الحرب الألماني قال لضباطه قبلها : «إنني لم أعد أؤمن بهجوم فرنسي.. فلقد فقدت فرنسا فرصتها» !

متى ؟ كيف ؟

لقد فقدت فرنسا فرصتها في سنة ١٩٣٦.. حينما قام هتلر بإعادة تسليح الراين لاند.. ووقتها استمعت فرنسا لأصوات تقول : إن هتلر انتهك اتفاقية فرساي. هذا صحيح.. ولكن علينا ألا نحارب.. لأنه لم يهاجمنا!

وفقدت فرنسا فرصتها في ١٩٣٧.. حينما قام هتلر بالاستيلاء على النمسا. إن الجيش الألماني كان لا يزال ضعيفا. والفرنسيون يتفوقون عليه عددا وعدة. ومع ذلك استمعت فرنسا لأصوات تقول : يجب ألا نضحى بأبنائنا دفاعا عن أرض أجنبية.. ويجب أن نحافظ على السلام مع هتلر بأي ثمن..

وفقدت فرنسا فرصتها في ١٩٣٨. عندما قام هتلر بغزو تشيكوسلوفاكيا. بعد اتفاقية الاستسلام في ميونخ.. ومرة أخرى استمعت فرنسا إلى نفس الأصوات تقول : لا يهم أننا ملتزمون عسكريا نحو تشيكوسلوفاكيا.. فلنضحى بالحليف لكي نكسب السلام مع هتلر!.

وفقدت فرنسا فرصتها في ١٩٣٩. عندما ألقى هتلر بكل جيشه في غزو بولندا. وظلت فرنسا محتبئة خلف خط ماجينو. خطها الدفاعي الذي بنته داخل حدودها.

والآن سوف نرى نتيجة انتظار فرنسا لعدوها.. داخل حدودها.. إن هتلر يلجأ الآن لنفس الأسلوب بعد كل قفزة : الحديث عن السلام. فبعد كل ذبيحة التهمها.. ينادى بالسلام. وهو في كل مرة يجد من يصدق داخل نفس البلد الذي ستكون ضحيته التالية.

وضحيته التالية في هذه المرة هي فرنسا نفسها. إنها صدقت. على امتداد ست سنوات متتالية. أنها تنجو بجلدها من أطماع هتلر. والآن.. جاء الدور عليها ! مع ذلك مازال وزير خارجية فرنسا - جورج بونيه.. هل تتذكره ؟ ينادى - «السلام بأي ثمن» .. مع هتلر!

إن أول شيء فعله الدالدير. رئيس وزراء فرنسا. هو : التخلص من وزير خارجيته!

هل حاكمه بتهمة الانهزامية ؟ الكذب على مجلس الوزراء ؟ سوء التقدير فى السياسة الخارجية ؟ تضليل الحكومة ؟.

أبدا. لقد نقله من وزارة الخارجية إلى وزارة العدل !

هل قام بتغيير قيادات الجيش ؟ القيادات التى أغلقت عقلها من قبل . وانتحلت العذر فى كل مرة مبررة جنبها وتخاذلها ؟

أبدا. مازال الجيش الفرنسى تقوده نفس القيادات، التى توقف نموها العقلى عند الحرب العالمية الأولى. والتى مازالت حتى هذه اللحظة. فى سنة ١٩٣٩ وبعد غزو بولندا. تسمح ببيع السلاح الفرنسى إلى الخارج (فى الدبابات مثلا باعت فرنسا خمسمائة دبابة إلى الخارج.. محتفظة فى جيشها بتسعين دبابة فقط) !

إن هتلر كنس فى يومين جنود فرنسا من داخل الحدود الألمانية. من القرى التى احتاجوا إلى أسبوعين لدخولها !

ولكن هتلر ليس متعجلا فى الهجوم على فرنسا نفسها.

إنه بدأ يحاصرها نفسيا منذ سنة ١٩٣٦.

وهو يحاصرها الآن عسكريا.. ويريد أن يستكمل هذا الحصار لكى تسقط الثمرة فى حجرة. بعد ذلك.. ناضجة.. وسهلة. وفرنسا الآن، مع بريطانيا. أعلنتنا الحرب ضد ألمانيا (ثم ايطاليا)..

هكذا أصبحت الحرب العالمية الثانية تدور بين معسكرين، الحلفاء فى جانب، ودول المحور فى جانب آخر..

وهتلر. الذى كان صده يحتاج قبل ثلاث سنوات إلى إرادة فرنسية.. أصبح صده اليوم يتطلب حريا عالمية !

وفى فرنسا أصبح الصمود فى وجه الغزو القادم يحتاج إلى حكومة تمتلك إرادة حديدية. هكذا سقط رئيس الوزراء دالادير. وبدلا منه جاء نائبه بول رينو. ليشكل وزارة. إن «رينو» يمتلك بالفعل إرادة حديدية.. ولكن فات الوقت !

فات الوقت الذى تستطيع فيه إرادة شخص واحد أن تنقذ أمة.. فالآن أصبح على فرنسا أن تدفع ثمن تهاونها. واستسلامها. طوال سنوات سابقة.

إن فرنسا عاشت بإرادة ناقصة. إرادة مشلولة. والآن يجب أن تسدد الحساب. من دماء أبنائها.. مضافا إليه الفوائد المركبة للتأخير. التأخير فى اليقظة.. وفى التنبيه.. وفى الإرادة.

لقد بدأت روسيا الهجوم على فنلندا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠.

ومن الغريب أن نفس الأصوات، داخل فرنسا، التى عارضت من قبل، الدخول مع ألمانيا فى حرب بسبب إعادة تسليح الراين لاند، أو الاستيلاء على النمسا، أو غزو تشيكوسلوفاكيا، أو غزو بولندا.. لأن «دماء» أبناء فرنسا يجب توفيرها للدفاع عن حدودها.

نفس هذه الأصوات.. تطالب الآن، فى مارس سنة ١٩٤٠ بالدخول فى حرب مع الاتحاد السوفيتى !

وعندما اسقط البرلمان الفرنسى حكومة «إدوارد دالادير».. فانه لم يسقطها بسبب غفلتها عن الخطر النازى على ألمانيا.. ولكن بسبب عدم الدخول فى حرب مع روسيا.. فى فنلندا!

إنه لغز سجله الجنرال شارل ديغول فى مذكراته بعد ذلك بقوله : «.. إن من المذهل أن دوائر معينة - فى فرنسا - رأت العدو فى ستالين، بأكثر مما رآته فى هتلر. إنهم شغلوا أنفسهم بإيجاد الوسائل لضرب روسيا.. بأكثر مما يسعون إلى الإمساك بألمانيا».

إن ألمانيا هى التى تهدد الآن أرض فرنسا نفسها.. ولكن هذا لا يهم. المهم فقط هو إعلان الحرب على الاتحاد السوفيتى على بعد آلاف الأميال.

إن الذى تزعم هذا الاتجاه ضد الحكومة الفرنسية.. داخل مجلس الشيوخ الفرنسى، اسمه «بير لافال» وسوف تظهر الأهمية الحاسمة لهذا الاسم فى مصير فرنسا بعد فترة وجيزة.

سقطت الحكومة الفرنسية إذن، وسقوطها كان بسبب عدم إعلان الحرب على الاتحاد السوفيتى، وليس بسبب عدم الاستعداد لخطر العدو الالمانى..

وأصبحت هناك حكومة فرنسية جديدة فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٠، برئاسة بول رينو.

وبدا هتلر يغزو النرويج.. ثم بدا يغزو الدانمرك.. ثم بلجيكا.

وأخيرا بدأ الهجوم على فرنسا.

لقد بدأ الهجوم الألماني في ١٠ مايو سنة ١٩٤٠. وبرغم أن فرنسا في حالة حرب رسمية ضد ألمانيا منذ ٤ سبتمبر، أي ما يزيد على ثمانية أشهر. فإن الألمان امسكوا بالجيش الفرنسي نائما في ذلك الصباح المبكر صباح ١٠ مايو ١٩٤٠. لقد كان ١٥٪ من جنود وحدات الخط الأمامي بالجبهة الفرنسية.. في أجازة !

وفي مساء ٩ مايو (أي قبل الهجوم الألماني باثنتي عشرة ساعة فقط) طلب مدير المخابرات العسكرية من وزير الداخلية الفرنسي استدعاء الجنود من أجازتهم بسرعة. ولكن وزير الداخلية رد عليه : ولماذا نفعل ذلك ؟ ليس عليهم أن يحاربوا غدا !

ولكن الألمان جاءوا يحاربون غدا. بغير أن يتوقع ذلك وزير فرنسي، إنه، هو الآخر. جزء من الشلل الذي أصاب فرنسا كلها على امتداد سنوات.. تشبعا بفكرة «السلام بأي ثمن» مع هتلر ! لقد نجح هتلر في تخدير فرنسا حتى آخر دقيقة !

في هذا الصباح - ١٠ مايو سنة ١٩٤٠ - لم يكن الألمان يتمتعون بأي تفوق على فرنسا، والحلفاء عموما (وقد حاول جنرالات فرنسيون عديدون فيما بعد استخدام حجة التفوق الألماني هذه لتبرير عجزهم وجمودهم وفي النهاية.. هزيمتهم).

إن ما هو ثابت على وجه التأكيد أن قوات الحلفاء كانت تمتلك في هذا اليوم ١٥٧ فرقة.. مقابل ١٤٠ فرقة فقط تملكها ألمانيا.

وفي الدبابات كانت فرنسا وحدها تمتلك ٢٣٠٠ دبابة مقابل ٢٥٨٠ يملكها الألمان. وفي الجو كان الفرنسيون يمتلكون ٣٢٨٩ طائرة حديثة مقابل ٣٠٠٠ طائرة ألمانية. ولكن، لم تكن تلك هي كل القصة.

فرنسا تملك قوة برية أكبر.. ومع ذلك فإن خيالها لم يتسع لتوقع الهجوم الألماني في المكان الذي جاء منه !

وفرنسا كانت تمتلك طائرات أكثر.. ولكن تلك الطائرات فقط هو الذي تم استخدامه في الجبهة.

وفرنسا كانت تمتلك دبابات متعادلة تقريبا عدديا.. ولكنها أكثر تفوقا نوعيا.. ومع ذلك فإنها تستخدمها بأسلوب الحرب العالمية الأولى. ليس في شكل فرق مدرعة كما فعل الألمان.. ولكن في شكل أسلحة ملحقة بالمشاة !
لماذا فعلت فرنسا ذلك ؟

لأن قيادات الجيش الفرنسي هي من مخلفات الحرب العالمية الأولى. إنهم مجموعة من المعائير الذين توقفوا عقليا عند دروس حرب مضت.. ولا يملكون أى خيال لتصوير حرب المستقبل. بل إن ضابطا فرنسيا صغيرا برتبة كولونيل. اسمه شارل ديغول. ألف كتابا بعنوان «جيش المستقبل» قبل أربع سنوات نبه فيه إلى أهمية الدبابات في الحرب القادمة. وضرورة استثمارها كسلاح مستقل في رأس حربة يشق الطريق بسرعة وفاعلية. وعندما ذهب الضابط الصغير إلى قياداته استخفت به وألقت بالكتاب في صندوق المهملات. إن تفكيرهم كان هو : كيف يجرؤ الضابط «الصغير» على التفكير في المستقبل ؟ إنه مازال طفلا !

إن هذا «الطفل» كان عمره خمسين سنة. ولكن الاسترخاء في الفكر العسكري الفرنسي كان يرجع أساسا إلى الشلل الفكرى الذى أصيبت به القيادات الفرنسية. لقد وضع هتلر فى المناصب القيادية شبابا تميزوا بالجرأة والحيوية والخيال والإيمان بالحرب الهجومية.. بينما لم يكن لدى الفرنسيين سوى قيادات من الشيوخ الذين تحول حذرهم إلى جبن. وتميزوا بالجمود والانهازمية والإيمان بالحرب الدفاعية من داخل مواقع ثابتة. أسوأ من ذلك.. فإن القائد العام للقوات الفرنسية. جنرال «جمالين» . لم يكن يملك راديو فى مقر قيادته للاتصال بقواته.. ولا حتى حمام زاجل!
إن سياسة «السلام بأى ثمن» فى القطاع المدنى اتخذت شكل «التخلف بكل وسيلة» فى القطاع العسكرى !

إن الثورة فى وسائل الاتصالات التى تمت فى الثلاثينيات.. لم تجد أحدا يحاول أن يستفيد منها فى الجيش الفرنسى. وقد حدث (بعد الحرب) أن أحد أعضاء اللجنة

البرلمانية الفرنسية لتقصي الحقائق وجه سؤاله إلى الجنرال «جمالين» القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية. السؤال هو : كم من الوقت كان الأمر يتطلب لتنفيذ أوامرك؟

ورد الجنرال ببساطة : من مقر قيادتي في مسرح العمليات. إلى المقر التنفيذي في جبهة القتال.. كان إبلاغ الأمر الذي أصدره يحتاج إلى ثمانى وأربعين ساعة. فمثلا. لو أصدرت أمرا إلى قواتي في ١٩ مايو.. فإنه لا يمكن تنفيذه قبل ٢١ مايو !!

لقد سقطت في فرنسا حكومة للسبب الخطأ !

والآن سقطت في بريطانيا حكومة. وأصبح «ونستون تشرشل» هو رئيس الوزراء للسبب الصحيح.. وهو فشل تشمبرلين الساحق في السياسة التي آمن بها وقاد بريطانيا إلى الكارثة من خلالها.. ولكن الأمر سوف يتطلب مزيدا من الكارثة قبل أن تسقط القيادة العليا للجيش الفرنسي.. لقد سحب ألمانيا الجيش الفرنسي إلى بلجيكا.. موهمة له بأن هجومها الرئيسي يتم هناك.. وبذلك سار الجيش الفرنسي إلى الفخ بقدميه.

لقد بدأت الهزيمة الكبرى الأولى للفرنسيين عند مدينة «سيدان» نفس المدينة التي هزموا فيها قبل سبعين سنة بالضبط أمام نفس العدو.. ألمانيا.

وعلى الفور بدا الانهيار الكبير.. هناك كثير من المدافع والذخيرة في أيدي الجنود الفرنسيين.. ومع ذلك فإنهم يفرون أمام أول رصاصة ألمانية.

لقد حاول أحد ضباط الفرقة ٧١ الفرنسية أن يوقف فرار جنوده. طالبا منهم الصمود في القتال أمام عدو أقل عددا وعدة. ولكن الجنود أجابوا قائلين : «ياكولونيل.. إننا نريد أن نعود إلى بيوتنا.. ونعود إلى أعمالنا الصغيرة. ليست هناك فائدة في محاولة القتال. ولا شيء نستطيع أن نفعله.. لقد تعرضنا للخيانة.. وخسرنا الحرب» .

إن الجنود. في فراهم من الجبهة. تصوروا أن الخيانة هي في رتبة أعلى. أو رتبتين أعلى.. داخل الجيش نفسه. ولكن الواقع أن تلك كانت مجرد نتيجة فرعية لما هو أهم. نتيجة حتمية للاسترخاء النفسي والعقلي. بل التخريب. الذي تم في عقل فرنسا بسبب سياسة «السلام مع هتلر» بأى ثمن. ومبدأ «أن تنجو فرنسا بجلدها» متظاهرة بأن ما يحدث حولها في أوروبا لن يؤثر عليها.

الآن.. يؤثر عليها !

فبعد خمسة أيام فقط من بدء الحرب، كان الجنرال مينو، قائد الجيش التاسع الفرنسي، يكتب في مذكراته : «في الرابعة عصرا يوم ١٥ مايو.. كنا قد خسرنا الحرب» !
بسل إن ضابطا صغيرا هو الكابتن أندريه بوفر - جنرال بوفر فيما بعد - ذهب إلى اجتماع عاجل مع قائد الجبهة فوجده يقول : «إن جبهتنا قد انكسرت» .. ثم سقط في كرسيه يبكي.
ويعلق بوفر قائلا : «لقد كان جو الاجتماع هو جو أسرة متجمعة حول جثة عضو ميت.
والجنرال جورج - قائد الجبهة ونائب القائد العام - هو أول رجل رأيته يبكي خلال هذه المعركة» .

ليس غريبا إذن انه في نفس هذا اليوم، ١٥ مايو سنة ١٩٤٠. يرسل بول رينو رئيس وزراء فرنسا رسالة عاجلة إلى ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا قائلا : «لقد خسرنا المعركة في الليلة السابقة. إن الطريق إلى باريس أصبح مفتوحا (أمام الألمان).. أرجو.. أرسل كل الطائرات والجنود الذين تستطيعهم».

إن الجيش الهولندي استسلم للألمان رسميا في نفس اليوم . ومع استسلامه دمرت ألمانيا الجيش الفرنسي السابع. الذي ذهب إلى هناك - بعد المعركة - لمساعد هولندا !
وفي هذا المناخ النفسى، أرسل رئيس وزراء فرنسا يستدعى المارشال بيتان، البطل الفرنسي في الحرب العالمية الأولى. والذي شغل منصب وزير الدفاع، وحاليا هو سفير لبلاده لدى أسبانيا.
إنه أرسل أيضا يستدعى الجنرال ويجاند. بطل فرنسي آخر من الحرب العالمية الأولى والآن هو المقيم العام في سوريا. لقد تقرر أن يكون المارشال بيتان نائبا لرئيس الوزراء.. والجنرال ويجاند وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة !.

إن رئيس وزراء فرنسا. في لحظة الكارثة. استدعى أبطالا من الماضي.. في محاولة للصدور في «حرب المستقبل» !

إن هذا «الماضى» الذى يستعيد به رئيس الوزراء سوف يتحول إلى كارثة أخرى. فرئيس الوزراء لم يعرف مثلاً أن المارشال بيتان وهو يودع الجنرال فرانكو عائدا إلى باريس. قال له :

«إن بلدى قد هزمت.. وهم يستدعوننى الآن لعمل السلام وتوقيع الهدنة... إن هذا هو صنع ثلاثين سنة من الماركسية» !

بهذا التفكير، وهذه الانهزامية، وهذا التخلف العقلى، عاد المارشال بيتان إلى باريس. إن فرنسا تأخرت كثيرا فى هز قيادتها العسكرية. وعندما فعلت ذلك فإنها عالجت التخلف بمزيد من التخلف. لقد استدعت اثنين من العجائز : بيتان (٨٤ سنة) ليكون نائبا لرئيس الوزراء.. والجنرال ويجاند (٧٣ سنة) وزيرا للحربية.. فى مواجهة ضباط ألمان فى مواقع القيادة.. هم بالدرجة الأولى شبان ومتفتحون وجريئون ومديرون على الهجوم الخاطف. وبومها قال ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا لأحد وزرائه بعد أن علم بالمتغيرات الجديدة : «يجب علينا فى بريطانيا أن نستعد من الآن لاحتمال خروج فرنسا من القتال. وتحول الثقل الكامل (لألمانيا) ضدنا» !

وفعلًا.. بعدها بيومين اثنين - ٢٠ مايو - كان الألمان يرسلون إلى رئيس وزراء فرنسا فى محاولة لجس نبضه. إنهم يعرضون عليه سلاما منفردا.. إذا كان يريد لفرنسا أن تنجو بجلدها !

إن رئيس وزراء فرنسا رفض فورا. ولكنه لم يكن يعلم أن المارشال بيتان، بطل الماضى الذى استدعاه بسرعة وجعله فى ١٨ مايو نائبا له، قد استخلص فى يومه الأول إنه على فرنسا أن تستسلم.. وكانت حجة المارشال التى ذكرها لوزير معه فى الحكومة هى : «إننى ضد سياسة المقاومة إلى النهاية. إن التحدث عن الحرب حتى آخر رجل هو كلام غبى.. وعمل إجرامى. إن معدل المواليد عندنا ضعيف.. ويجب على الأقل أن ننقذ جزءا من الجيش، فبغيره لن يكون ممكنا المحافظة على النظام فى ظل سلام حقيقى» .

لقد قرر المارشال أولا إن على فرنسا أن تستسلم.

وبعدها بدا ينتحل الحيثيات !

ومع ذلك، هل تستطيع فرنسا أن تستسلم ؟ إن هذا معناه توقيع سلام منفرد مع ألمانيا. والسلام المنفرد هو خيانة قاطعة لتحالفها مع بريطانيا.

لقد حول الألمان مدينة «دنرك» في شمال فرنسا إلى مذبحه ضد قوات الحلفاء.. وبريطانيا يجب أن تكون مسئولة عن تلك المذبحة. لأنها قامت بجلاء عدد من الجنود البريطانيين أكبر مما أجلته من الفرنسيين !

والقاذفات الألمانية تمطر فرنسا بقنابلها.. وبريطانيا مسئولة لأنها لا تريد أن تفرط في الطائرات القليلة التي تحتفظ بها دفاعا عن جزيرتها. (وهي لا تزيد عن خمسة وعشرين سربا) إن بريطانيا تريد أن تقاتل ألمانيا.. حتى آخر نقطة دم.. فرنسية !

إن مثل هذه المقدمة لا بد أن تقود إلى النتيجة التي أمن بها المارشال من البداية : إن فرنسا يجب أن تتصلح مع هتلر.. وتعد معه سلاما منفصلا.. !. وهذا هو ما قاله المارشال بيتان نائب رئيس وزراء فرنسا. للسفير الأمريكي في باريس في اليوم الخامس من يونيو سنة ١٩٤٠.

ولكن رئيس الوزراء الفرنسي يرفض جملة وتفصيلا هذه السياسة من أساسها. بل إنه في نفس هذا اليوم اصدر قرارا. ستكون له أهمية تاريخية فيما بعد. بتعيين الضابط الصغير شارل ديغول وكيلا مساعدا لوزير الدفاع.

نفس الضابط الذي يرى بيتان أنه «متعطر.. ومغرور.. ويجهل أسرار الحرب» ويرى وزير الدفاع. الجنرال ويجاند. أنه «طفل صغير.. برغم أنه في الخمسين وهو صحفي بأكثر مما هو ضابط.

.. ولم تكن تلك هي القصة.

إن القصة هي باختصار شديد. أن بيتان وويجاند ينتميان لمدرسة : السلام بأي ثمن.. بينما ديغول يرى : الصمود بأي ثمن..

إن ديغول ذهب يزور الجنرال ويجاند مرة في مقر قيادته. ومن المناقشة نفسها نعرف كلا التفكيرين.

لقد أخبره الجنرال ويجاند (وزير الحربية والقائد العام) : إن الألمان كسروا أفضل جيوشنا. سأل ديغول : .. وبعد ؟

قال الجنرال : إنهم سيسبحون في نهر السين..

- نعم.. وبعد ؟

- بعد ؟ إنها النهاية !

تساءل ديجول مندهشا : ماذا تقصد بالنهاية ؟ ماذا عن العالم ؟ عن إمبراطورية فرنسا؟
انفجر الجنرال ويجاند ضاحكا وهو يقول بسخرية : الإمبراطورية ؟ لا تكن طفوليا. أما بالنسبة للعالم فيمجرد أن ينتهي الألمان من ضربنا هنا.. لن تنتظر بريطانيا ثمانية أيام لكي تتفاوض مع الرابع.. آه لو تأكدت الآن فقط من أن الألمان سيتركون لي القوات الضرورية لحفظ النظام ؟ !!

إن ويجاند وبيتان. ساهما من قبل بنفوذهما العسكري داخل الجيش الفرنسي طوال سنوات ما بين الحربين في منع الجيش الفرنسي من تطوير نفسه.

في البداية كانت الحجة هي : لا ضرورة.. فألمانيا منزوعة السلاح ونحن متفوقون عليها.
في سنة ١٩٣٦ أصبح المنطق هو : لا يهم.. فألمانيا أعادت تسليح نفسها. ولكنها تريد السلام مع فرنسا !

في سنة ١٩٣٧ أصبح المنطق هو : لا قلق.. فاستيلاء ألمانيا على النمسا ليس خطرا علينا..
لأن ألمانيا تريد السلام مع فرنسا !

في سنة ١٩٣٨ أصبح المنطق هو : لا داعي.. فألمانيا تغزو تشيكوسلوفاكيا..
وهذا سيفرغها لمحاربة الشيوعية في الشرق.. ويجعلها مخلصه في رغبة السلام مع فرنسا.

وفي سنة ١٩٣٩ أصبح المنطق هو : لا وسيلة.. فالغزو الألماني ضد بولندا لا يقابله استعداد كاف في جانبنا.. والأفضل هو أن نؤمن بأن ألمانيا تريد السلام مع فرنسا.

وفي سنة ١٩٤٠ أصبح المنطق هو : لا فائدة.. يجب أن نستسلم لألمانيا !

إن المارشال بيتان. نائب رئيس الوزراء يكتب مذكرة رسمية بذلك إلى بول رينو. رئيس الوزراء. في ٩ يونيو. قائلا له : إن علينا أن نطلب من هتلر الهدنة فورا.

وأجابه رئيس الوزراء قائلا : ولكن الهدنة لن تكون مشرفة أبدا مع هتلر. ثم، إلى جانب ذلك فإننا حينما نفصل أنفسنا عن حلفائنا، ونبرم سلاما منفصلا، فإننا بذلك نقوم بعمل أحمق ومتهور بدرجة ضخمة.

ورد عليه المارشال ببرود : إن مصالح فرنسا يجب أن تأتي قبل مصالح بريطانيا. إن بريطانيا هي التي وصلت بنا إلى هذا الموقف. دعنا لا نرضى بقبوله.
ومرة أخرى يرفض رئيس الوزراء هذا الموقف. من الرجل الذى أتى به لشحذ إرادة فرنسا.. فإذا هو ينصح باستسلامها !

إن تلك الروح الاستسلامية كانت هي نفسها المسيطرة على معظم قيادات الجيش. وهي تنمو وتنمو مع كل تقدم جديد لقوات الغزو الألماني.
لقد اقترب الألمان من باريس. وقررت الحكومة الانتقال إلى مدينة «بوردو» فى الجنوب الغربى لفرنسا..

ومع كل استدارة فى الأحداث.. وتدهور فى الحالة العامة.. تزداد قوة وعدد معسكر النازيين بالسلام مع هتلر.

إنهم لا يعترفون بالطبع أنه سيكون هو نفسه «السلام بأى ثمن» لكنهم يعرفون تماما ذلك. وهتلر نفسه يلوح لفرنسا بما يزيغ عينيها : إذا وقعت فرنسا سلاما منفردا مع ألمانيا الآن.. فسوف تحصل على أفضل الشروط. وكلما تأخرت فرنسا، ستزداد قوة الشروط الألمانية.

وذهب ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا للتشاور مع حلفائه الفرنسيين فى المقر الجديد لحكومتهم ثم عاد إلى لندن مسجلا فى تقريره إلى وزارة الحرب : «إن الجنرال ويجاند - القائد العام للقوات الفرنسية - لا يرى جدوى من استمرار فرنسا فى الحرب... والمارشال بيتان، نائب رئيس الوزراء، استقر عقله فعلا على ضرورة الوصول إلى سلام. وليس هناك شك فى أن بيتان رجل خطير فى هذه المحنة. إنه كان دائما انهزاميا حتى فى الحرب (العالمية) الماضية!»
إن مزيدا من «الأبطال» يقفزون إلى المسرح الآن.. مؤمنين بأن فرصتهم قد حانت، ودورهم حاسم فى شد أزر معسكر «السلام بأى ثمن» مع هتلر.

من هؤلاء مثلا عمدة مدينة «بورجو» نفسها.. المدينة التي أصبحت هي المقر الجديد للحكومة الفرنسية. لقد أصبح عليه أن يدبر مأوى لأعضاء الحكومة البرلمانية في المدينة الجديدة. إنه اختار أكثر الأماكن أمنا في المدينة الصغيرة ليضع فيها «المسلمين» من المسؤولين وأعضاء البرلمان أما «المشردون» الذين يصرون على مقاومة هتلر إلى النهاية، فقد اختار لهم فندقا مجاورا لمحطة السكة الحديد حيث خطر التعرض لقنابل القاذفات الألمانية أكبر..! أكثر من ذلك.. احتفظ العمدة بالمكتب المجاور لمكتبه لصديق عزيز عليه. وهام لمستقبله، هو «بيير لافال» نفس الرجل الذي تزعم الحملة في مجلس الشيوخ من قبل لإسقاط الحكومة الفرنسية بسبب عدم إعلانها الحرب على الاتحاد السوفيتي بدلا من ألمانيا.. وهو الآن يكتب في الجريدة التي يملكها باسم «مونيتور» قائلا : «فلندع رينو رئيس الوزراء يتحمل عار طلب الاستسلام (إلى هتلر). ولكن علينا ألا نسمح له بالتفاوض من أجل ذلك.. إنه أهان هتلر وموسوليني من قبل. لهذا سأطلب من المارشال بيتان أن يترك لي هذه المهمة».

ولكن رئيس الوزراء مازال يعارض الاستسلام.. أو طلب الهدنة. والمارشال بيتان يتزعم جبهة ضده داخل مجلس الوزراء من أجل الاستسلام. بدءا بطلب الهدنة. وقفزت شخصية مريبة هي «شوتيمب» نائب رئيس الوزراء.. بحل «وسط» : لماذا لا نطلب من هتلر شروط الهدنة.. بدلا من أن نطلب منه الهدنة ؟ إذا جاءت قاسية رفضناها.. وإذا جاءت ملائمة قبلناها.. فيستريح المارشال بيتان ؟ وكانت هذه هي الخدعة التي انقلبت على رئيس الوزراء .. وسوف تكون استقالته هي نفسها ثمن انخداعه !

ذلك لأن أي دولة - بمجرد أن تفتح على نفسها باب الاستسلام.. فإنها ستجد بعد ذلك أن من المستحيل إغلاقه. وبالنسبة للعدو المحتمل. هتلر. فإن قيام فرنسا بطلب «شروط الهدنة يجعله يحصل على نفس المعنى الذي يحصل عليه من قيام فرنسا بطلب الهدنة : فرنسا قررت أن تستسلم !

نجحت الخدعة إذن ووافق عليها ١٣ وزيرا بما فيهم المارشال بيان. مقابل ستة معارضين فقط.

واعترضت بريطانيا بأعلى صوت.

إن قيام فرنسا بمفاوضات منفصلة مع العدو المشترك هو إخلال جسيم بالتحالف في القضية المشتركة بينها وبين بريطانيا. إن البلدين دخلا في هذا الصراع معا. ويد واحدة. ويجب أن يخرجوا منه معا. بإستراتيجية واحدة.

ثم.. إن المفاوضات المنفصلة سوف تؤدي حتما إلى سلام منفصل ! وفي هذه الحالة فإن هذا سيضر ابغ الضرر بموقف بريطانيا نفسها. وبقدرتها على الاستمرار عليه ذلك في الصمود ضد هتلر. لكن المارشال بيشان لا يهجم. إنه يرى أن «فرنسا دخلت هذه الحرب بلا استعداد.. وبسبب بريطانيا.. وعلينا الآن أن نتخلص من الحرب. ومن بريطانيا» !

كانت ذاكرة المارشال في هذا التصور ضعيفة. ومبنية على تزوير الحقائق. ولكن.. في وقت الشدة هذا.. لا أحد لديه وقت لفحص الحقائق.

لقد طلب رئيس الوزراء الفرنسي من رئيس الجمهورية إعفاءه من منصبه. وقبول استقالة حكومته فهو لن يكون أبدا الشخص الذي يحكم على فرنسا بالاستسلام إلى هتلر... وقبل رئيس الجمهورية الاستقالة. ثم قرر تكليف المارشال بيتان بتشكيل حكومة جديدة. إن رئيس الجمهورية أدلى فيما بعد بهذه الشهادة : «كانت الساعة الحادية عشرة ليلا. وكنت مشغولا بأن أرى لفرنسا حكومة قبل الغد. لهذا حببت المارشال وقلت له : حسنا.. الآن.. شكل الحكومة» !

« وعلى الفور فتح المارشال حقيبته وأخرج منها قائمة. قائلا لي : هذه هي حكومتي» !
«... إنني تذكرت كم كان تشكيل حكومة عملا صعبا في سنواتي الثماني كرئيس للجمهورية. لقد كان الأمر يستغرق عادة ثلاثة أو أربعة أيام. ولكن.. ها هنا حكومة يتم تشكيلها في دقيقة» !!

لم يكن هذا غريبا.. فمعسكر «السلام بأى ثمن» ليس مفككا ولا يعمل فرديا كالمعسكر الآخر. إنه جاهز للعمل ومستعد تماما للمهمة التي ينادى بها. وجاءته الفرصة الآن لكي يستدرج فرنسا كلها إليها..

ولكنها ليست فرنسا كلها..

ففى ذلك اليوم - الأحد ١٦ يونيو سنة ١٩٤٠ - اتخذ ضابط صغير. شارل ديغول. قراره:

إنه لن يبقى فى فرنسا.

إنه سوف يطير إلى لندن معلنا بدء المقاومة الفرنسية الحرة من هناك. وعندما هرب هذا الضابط الصغير فى طائرة صغيرة، قال عنه تشرشل فى مذكراته : «فى هذه الطائرة الصغيرة.. شرف فرنسا» !

ديغول أيضا قال عن نفسه فى مذكراته عن ذلك اليوم : «لقد بدوت لنفسى وحيدا ومجردا من كل شيء.. مثل رجل يقف على شاطئ محيط، متظاهرا بأنه يستطيع أن يعبره بالسباحة». إن ديغول يسبح ضد التيار. بل الوحيد فى ذلك اليوم الذى قرر أن يسبح ضد التيار. ولكن التيار نفسه مستمر فى طريقه بكل قوة.

لقد عقد المارشال بيتان أول اجتماع لحكومته قبل منتصف الليل بقليل. وخلال نصف ساعة فقط. اتخذ مجلس الوزراء أخطر قرار فى تاريخ فرنسا. قرار صاغه البيان الرسمى الذى أذاعته الحكومة نفسها على النحو التالى:

« إن الحكومة قد تشكلت... ومهمتها الضرورية. بغير تضییع للوقت الذى ضاع منه الكثير فعلا. هى أن تطلب من الحكومة الألمانية الشروط التى يمكنها أن توقف الأعمال العدائية ».

لقد أضاعت فرنسا وقتا طويلا. فى رأى الحكومة الجديدة. لكى تستسلم لهتلر. الآن يجب ألا يضع مزيد من الوقت. فالاستسلام يجب أن يتم بأقصى سرعة !
لقد استدعت الحكومة الفرنسية السفير الأسباني لإبلاغه بنصر رسالتها إلى هتلر. طالبة قيام الحكومة الأسبانية بالتوسط بين الطرفين..

ووجدت الحكومة الفرنسية أن سفير أسبانيا جاهز لأداء المهمة. ليس جاهزا فقط بأفكاره. ولكن بترتيبات اتخذتها مسبقا لنقل هذه الرسالة من الحكومة إلى مدريد.
إن اسبانيا. فما بالك بألمانيا نفسها ؟ قدرت نية فرنسا.. قبل أن تعرفها فرنسا نفسها !

وفي اليوم التالي خرج المارشال بيتان نفسه ليذيع بصوته بيانا إلى الشعب الفرنسي قائلا: «إنني وهبت نفسي إلى فرنسا.. وقد طلبت شروط الهدنة فعلا من ألمانيا.. واليوم أخبركم، بقلب مثقل بأن من الضروري وقف القتال».

هكذا، من قبل أن يسمع المارشال من هتلر ردا على رسالته، ومن قبل أن يعرف أصلا الشروط الألمانية للهدنة، ومن قبل أن تبدأ المفاوضات نفسها من أجل الهدنة، يطلب المارشال من مواطنيه وقف القتال !

ولم يكن المواطنون، ومن بينهم الجنود في ميدان القتال، ينتظرون أكثر من ذلك. إن عقولهم قد تم تسميمها على امتداد فترة سابقة بأن هذه الحرب لا ضرورة لها.. وأن السلام مع هتلر ضرورة لأن الصمود في وجهه مستحيل. ثم.. ها هو رئيس الحكومة الفرنسية يخبرهم بأن فرنسا قد قررت، من طرف واحد، إيقاف القتال.

إن الألمان في هذه اللحظة، لم يشغلوا أنفسهم بالرد أصلا على رسالة المارشال إليهم. ولكنهم شغلوا أنفسهم بإعادة إذاعة خطاب المارشال مئات المرات على الجنود الفرنسيين المحاربين أنفسهم.

وبدأت فرق كاملة من الجنود الفرنسيين في جبهة القتال، تلقي بسلحها وتستسلم بالجملة للألمان. إن الجنود الفرنسيين المحاربين في ميدان القتال لن يشغلوا أنفسهم بشيء، قررت حكومتهم نفسها انه لا يستحق التفكير. القتال يتوقف.. نعم. ولكن، على أي أساس؟

هذا ما لم تفكر فيه الحكومة. وبالتالي، لم تفكر فيه قواتها المحاربة في الميدان ! بل إنه في مدينة «ريني» الفرنسية استسلم كل ضباط هيئة أركان حرب الجيش الفرنسي العاشر مع مئات آخرين من ضباط الجيش، إلى شاويش الماني ! وفي مدينة أخرى أطلق أحد الجنود النار على قائد فرقته وأسقطه قتيلا. عندما طلب هذا القائد من جنوده أن يستمروا في القتال لأن السلام لم يتحقق بعد ومازال هناك حالة حرب رسميا مع ألمانيا !

إن الحكومة الفرنسية محتاجة إلى عذر تقدمه إلى الشعب الفرنسي : ولو من باب التموهية : لتبرير هذا الاستسلام.

وكان العذر هو : إننا تحملنا أكثر من طاقتنا نيابة عن الحلفاء. إن الجيش الفرنسي «البطل» قد تلقى مساعدات ضخمة من دول الحلفاء.. والحلفاء أنفسهم تركوه يحارب وحده باعتباره «الطليعة» وفرنسا قد تحملت مذبحاً لأبنائها.. وعلى من يؤمن الآن بالحرب.. أن يستمر فيها بعيداً عنا.. !

إن بريطانيا تحتج على فرنسا : هذا سلام منفصل يتم برغم التزامكم معنا.. إن السلام المنفصل هو إهدار لشرف فرنسا ذاته.. ومساعدة للعدو ضدنا..

والولايات المتحدة تحتج على فرنسا قائلة في رسالة حادة من الرئيس الأمريكي «روزفلت».. إن السلام المنفصل الذي تسير إليه فرنسا سيترتب عليه أن «.. الحكومة الفرنسية سوف تفقد بصفة دائمة صداقة وحسن نية حكومة الولايات المتحدة».

لقد أدرك الرئيس الأمريكي «روزفلت» أن جوهر الأمن الأمريكي يعتمد بدرجة كبيرة على صمود بريطانيا.. وصمود بريطانيا يعتمد بدوره على صمود فرنسا.. وحينما تحكم فرنسا على نفسها بالانهيار.. فإنها بذلك لا تضر بنفسها فقط. ولكنها تضر بجوهر قضية الأمن المشترك للحلفاء جميعاً. وللغرب كله.

ولكن المارشال بيتان لا يعنيه الحلفاء. ولا يعنيه الغرب. إن ما يعنيه فقط هو فرنسا وحدها على الأقل من وجهة نظره. إن خروج فرنسا من الحرب المشتركة ضد عدو مشترك لا يمثل نفساً للالتزام أخلاقي وعسكري وسياسي. ولكن يمثل نجاة فرنسا.

إن الأحداث التالية هي وحدها التي سوف تثبت أن «النجاة».. حتى بهذا المفهوم الضيق غير ممكنة.

ولكن هذا لا يعنى المارشال. ومن ورائه كل فريق «السلام».. بأى ثمن»

إن ما يعنيههم الآن هو تحقيق هذا «السلام» بأسرع ما يمكن.

وهكذا تم توقيع الهدنة مع ألمانيا النازية فى مساء ٢١ يونيو التى ستأتى أخيراً بالسلام.

هذا النوع من السلام . الذى سعى إليه هذا الفريق بكل طاقته لفترة طويلة.

والهدنة تنص على :

- تقوم فرنسا بتسليم كل اللاجئين السياسيين المعارضين للنازية.. إلى ألمانيا.
 - تقوم فرنسا بمنع رعاياها من الاشتراك فى الحرب ضد ألمانيا . ولو فى خدمة دول أخرى.
 - تلتزم فرنسا بتخفيض قواتها المسلحة فى الجو والبحر والبر إلى الحد الذى يكفى فقط لحفظ النظام الداخلى.
 - تقوم فرنسا بفك تسليح أسطولها البحرى فوراً.
 - تقوم لجنة ألمانية فرنسية مشتركة بمراقبة تنفيذ هذه الالتزامات.
 - باختصار فإن النتيجة الأساسية هى خروج فرنسا من الحرب ضد ألمانيا..
- لقد تبين أخيراً نوع السلام الذى يقبل به فريق «السلام بأى ثمن» داخل فرنسا. سلام بينما هو فى جوهره شروط يملئها المنتصر على المهزوم.. ليس هذا فقط.. بل هو سلام بين منتصر.. وجثة !

هل كانت فرنسا فعلاً جثة ؟

فى الدقيقة الثانية والأربعين . بعد الساعة السادسة مساءً يوم ٢١ يونيو ١٩٤٠ . وحينما وقعت فرنسا على اتفاقية الهدنة مع ألمانيا النازية.. هل كانت فرنسا جثة ؟
للوهلة الأولى يبدو ذلك.. فهذا هو المبرر الوحيد لقبول تلك الشروط من المعتدى النازى !.
ومع ذلك.. لم تكن فرنسا جثة..

فأولاً حتى فى لحظة توقيع الهدنة . وبرغم كل الكوارث العسكرية التى تعرضت لها فرنسا منذ بدء الحرب . وبرغم كل انهيارها السياسى والعسكرى وتدهورها الاقتصادى . لم تكن ألمانيا قد احتلت سوى ثلث أراضى فرنسا.. أما الثلثين الباقيين فكانا لايزالان أرضاً فرنسية حرة.. أكثر من ذلك كانت فرنسا لا تزال تملك . فى لحظة توقيع الهدنة ٢٦٤٨ طائرة فى شمال أفريقيا هى من أحدث المقاتلات والقاذفات.

كانت تملك في البحر : سبع عشرة مدمرة. وخمس سفن حربية. وإحدى وعشرين طراداً. وسبع غواصات (من بينها الغواصة «سوركوف» أكبر غواصة في العالم). و ٢٥١ سفينة حربية أصغر.

وكانت تملك إمبراطورية في شمال أفريقيا. ألح القائد الفرنسي فيها على حكومته أن تسمح له بإدارة الحرب من هناك. ولو على مسؤوليته. وبناء على طلب القوات الفرنسية نفسها. الموجودة في المغرب وتونس والجزائر.

كانت فرنسا لا تزال تملك هذا كله. وأكثر. ومع ذلك فإنها قد تصرفت مثل.. جثة ! لماذا.. وأين الخطأ ؟

إن الخطأ كله بدأ في اللحظة التي أصيبت فيها فرنسا بالاضطراب العقلي والنفسي. اللحظة التي أصيبت فيها أرادة فرنسا بالشلل.

لقد استسلمت فرنسا في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٠.

ولكن بذرة هذا الاستسلام كانت تنمو منذ سنة ١٩٣٦، حينما سمحت فرنسا لهتلر بانتهاك اتفاقية فرساي بلا عقاب ! والروح الانهزامية التي قادت فرنسا إلى هذه النتيجة في النهاية.. كان يتم بناؤها قطعة قطعة على امتداد عدد من السنوات، بحيث إنها كانت حرباً أخرى شنها هتلر وكسبها قبل الحرب الفعلية التي كسبها في يونيو ١٩٤٠.

إن «الإبطال» الذين شنوا تلك الحرب، ولعبوا فيها أدواراً رئيسية في البداية. سوف يحصلون الآن على مكافأتهم.. وفريق «السلام بأى ثمن» سوف يصل الآن إلى نهايته. ففتحقق الأهداف النهائية منه، وهى الأهداف التي كانت مستترة من البداية.

فبعد يومين اثنين من توقيع اتفاق الهدنة. أصبح «بيير لافال» وزيراً في حكومة بيتان (نفس الرجل الذى نادى من البداية بأن الشيوعية. وليست هتلر، هى الخطر الذى يجب أن تحاربه فرنسا فى كل مكان فى العالم).

و «فلاندين»، رئيس الوزراء الأسبق الذى أرسل برقية تهنئة إلى هتلر عقب اتفاقية

ميونخ.. كوفى الآن بأن أصبح وزيرا للخارجية فى حكومة المارشال بيتان. وأصبح «أتو أبيتز» رجل الأعمال الذى نظم مئات الرحلات لكتاب فرنسا وصحفيها إلى ألمانيا ودفع ملايين الماركات لنشر شعار : السلام مع هتلر - أصبح سفيرا لألمانيا فى فرنسا!

وصحيفة «لا ليبرتي» .. التى عرفت من البداية نغمة «شعب فرنسا أولى بأمواله لإصلاح مرافقه وتشغيل أبنائه بدلا من قتلهم فى حرب خارج حدودنا ولا تمسنا» .. هذه الصحيفة هى فى مقدمة صحف أخرى تبين بعد الحرب أن المخابرات الألمانية كانت تمولها بملايين الماركات !

وصحيفة «اكشن فرانسيز» .. ثبتت علاقتها المالية بكل من مخابرات إيطاليا الفاشية. وألمانيا النازية. وهى الصحيفة التى رفعت شعار : فرنسا أولا.. ولو ضد حلفائها ! إن هذه الصحيفة كان يمولها مصنع عطور، وتبين بعد الحرب أن الذى كان يموله هو «أتو أبيتز» !

و «كاميل شوتيمب» الذى قدم الاقتراح الخادع بطلب شروط الهدنة من هتلر. بدلا من الهدنة. ثبت بعد الحرب علاقته المسبقة بالمخابرات الألمانية وحكم عليه بالسجن.. و... طابور طويل من الصحفيين والكتاب. الذين برروا للشعب الفرنسى فى كل مرة أفعال هتلر ومنعوه فى كل مرة من الصحوه.. وقتلوا فيه إحساسه بمصالحه العليا وجعلوه يضحى بها مقابل مكاسب. أو ما صوروه كمكاسب عاجلة. اعترفوا بأنهم كانوا على علاقة مالية منتظمة مع المخابرات الألمانية. لقد كان النموذج المبكر لهؤلاء هو «لويز أابين» رئيس قسم الأخبار فى جريدة «لو تيمب» : و «بواربييه» مدير الإعلانات بصحيفة «الفيجارو». إن البعض دافع عن سياسة «السلام بأى ثمن» بدافع من الاقتناع. وهؤلاء لم تكن جريمتهم هى العمالة : ولكنهم مجرد الجهل بأسس الأمن لبلدهم.

ولكن المهم الآن أن الحكومة الفرنسية التى وقعت الهدنة مع ألمانيا. قد تحركت إلى مقر جديد وهو مدينة «فيشى» . ومن يومها أرسل السفير الأمريكى تقريرا دقيقا إلى رئيسه

روزفلت. يرسم فيه بدقة صورة سينطلق منها كل ما هو قادم من أحداث.

لقد قال السفير بعد مقابلات ومباحثات مع شخصيات الحكومة الفرنسية : إن الانطباع الذى يبدو لى من هذه المباحثات هو انطباع غير عادى.. فالزعماء الفرنسيون (الجدد) يرغبون فى أن يقطعوا تماما صلاتهم بكل ما كانت فرنسا تمثله خلال الجيولين السابقين.

إن هزيمتهم المادية والأخلاقية كانت قاطعة بحيث أنهم يقبلون لفرنسا مصير أن تصبح ولاية تسيطر عليها ألمانا النازية. أكثر من ذلك.. فلكى يكون معهم أكبر عدد من الرفقاء فى التعاسة والشقاء.. فإنهم يأملون أن تتمكن ألمانيا من هزيمة انجلترا تماما. وبسرعة...

إن كل ما يأملون فيه أن تكون فرنسا هى الولاية المفضلة لألمانيا.... لقد نمت لديهم فكرة أن أمريكا لم تساعدكم.. وبريطانيا فضلت نفسها عنهم بالإضافة إلى أنها فرت وجرت من ميدان القتال..

لقد استدعت الحكومة الفرنسية الأعضاء الباقين من البرلمان إلى اجتماع عاجل وخاص.

خطب فيه «بيير لافال» الوزير الذى أصبح يتحدث باسم المارشال بيتان رئيس الوزراء.

إنه خطب قائلا : «ولم يعد لدينا وقت للأحاديث والخطب. لقد انتهينا من الخطب.. ويجب أن نعيد بناء فرنسا».

كيف ؟

قدم لافال إجابته بسرعة : «سوف ندمر كل ما كان.. وسوف نخلق شيئا مختلفا تماما».

من أين تكون البداية ؟

إن «لا فال» جاهز بالرد : يجب أن نعدل الدستور الفرنسى. لكى يكون متماشيا مع الدستورين الألمانى والإيطالى.

يجب إذن أن تتحول فرنسا، الدولة الجمهورية الحرة إلى نظام فاشى مثل إيطاليا، ونازى مثل ألمانيا، كبداية. ولكى يتم ذلك يجب أن يتم تفويض المارشال بيتان لتعديل الدستور الفرنسى.

.. ويتم تفويضه.

ولكى يكون التفويض فعالا . والتغيير حاسما . يجب أن يلغى النظام الجمهورى . إن «بيير لافال» لا يغفر لفرنسا الجمهورية أنها «تقيأت» على حد تعبيره . فظل خارج السلطة منذ سنة ١٩٣٦ . والآن سوف يتقيؤها هو.. ويقضى على جمهوريتها الثالثة التى استمرت حتى الآن سبعين سنة !
.. وألغى النظام الجمهورى.

ولكى تندفع فرنسا إلى بناء نفسها بكل قوة «يجب أن يكون المارشال رئيسا للدولة الجديدة.

.. وأصبح رئيسا للدولة الجديدة.

ولكن الجنرال رجل عجوز «٨٤ سنة» ويحتاج إلى يد يمنى يستمد منها القوة.. وتلك اليد يجب أن تكون أكثر من بذلوا جهدا للوصول إلى كل هذا التغيير حتى يعرف الجميع أن المخلصين من البداية لمبدأ «السلام بأى ثمن» تتم مكافئتهم.
إن المارشال سوف يختار هذه اليد بنفسه.

وهكذا اصدر المارشال ثلاثة مراسيم دستورية أولها يبدأ بنفس ألفاظ مراسيم أكثر الملوك استبداديا : «نحن، فيليب بيتان، مارشال فرنسا.. وبعد أن تقلدنا وظائف رئيس الدولة الفرنسية، نقرر...» .

ثم أصدر مرسوما رابعا..

فى هذا المرسوم قرر أن خليفته فى حكم فرنسا هو : بيير لافال !

ولكن القدر كان له رأى مختلف !

فبعد أربع سنوات فقط (أغسطس ١٩٤٤)، عاد إلى باريس ضابط تركها مغمورا ومقهورا ووحيدا، وهو الجنرال شارل ديغول. عاد قائدا للمقاومة الفرنسية الحرة بعد أن تم تحرير باريس، وأصبح رئيسا لحكومة فرنسا الحرة.

إن فرنسا عادت حرة، بفضل القليلين من أبنائها الذين لم تتلوث إرادتهم ولا نفوسهم، وبفضل حلفائها.. نفس الحلفاء الذين هجرهم المارشال بيتان من قبل.

إن الحلفاء أدركوا ما يدركه المارشال وفريقه كله المرتبط معه عقليا ونفسيا : أدركوا أنه لكي يكون الأمن حقيقيا.. يجب أولا أن يكون جماعيا.
وأدركوا أن العدو المشترك، حينما يغرى أحدهم بسلام منفصل، فليس ذلك لأنه نسى أطماعه فجأة.. ولكنه فقط قام بتأجيلها.
وأدركوا أن التفريط في الحليف الصغير.. سوف يؤدي حتما إلى انهيار الحليف الكبير.

إنهم لم يصدقوا وزيرا تشيكيا، حينما رآهم يبيعون بلاده استرضاء لهتلر، فقال لهم: اليوم دورنا، ولكن غدا سيكون دور الآخرين !
إن «غدا» هذا جاء بعدها بسنة واحدة.
والتاريخ، عادة، لا يتحرك بمثل هذه السرعة الاستثنائية. ولكن الدراما الفرنسية كلها كانت دراما استثنائية.

إن فرنسا، التي خرجت من الحرب العالمية الأولى منتصرة على ألمانيا، وجدت نفسها مهزومة أمام نفس العدو في أقل من جيل واحد.
إن الهزيمة تمت في ميدان القتال..
ولكنها لم تبدأ في ميدان القتال.

لقد بدأت يوم تصورت فرنسا أن السلام يمكن أن يكون من الأهمية بحيث يصبح هو «السلام.. بأى ثمن» .. أو يصبح «السلام المنفصل» .
وبدأت يوم فرطت فرنسا في درس جوهرى يكرره التاريخ دائما : إنه لا يحصل على السلام.. إلا من هو قادر على الدفاع عن هذا السلام.

إن من الأفضل دائما أن يكون هذا الدفاع هو باقتناع الجميع. ففي النهاية يمثل السلام الأصل في الأشياء.. وفوق ذلك فهو المثل الأعلى الذى يجب أن تسعى إليه البشرية دائما.
ولكن، حينما يخل طرف واحد بهذا المثل الأعلى، فإن واجب جميع الأطراف الأخرى ألا تتردد لحظة واحدة في الدفاع عن هذا السلام بأرواح أبنائها.

إن السلام الحقيقي لا يتم إلا بضمانات حقيقية..
هذه الضمانات ليس من بينها حسن النية !
ولكن في مقدمتها القدرة الذاتية للدولة على الدفاع بالسلاح عن سلام مشرف لأبنائها.
وفي مقدمة التنبه الذاتي إلى أن الدولة حينما تنتظر لكي تخوض معركة الدفاع هذه على أرضها هي.. فإنها ستضطر في النهاية إلى التفريط في أرضها كلها.
وفي مقدمتها أنه لا يجب أن يسمح بلد عظيم أبداً بأن يتقرر مصيره بواسطة بلد آخر له تصورات ومصالح مختلفة ومتعارضة.
إن فرنسا فرطت في ذلك أملاً في «السلام مع هتلر»..
ولكنها في الواقع لم تكسب سوى مهلة لثلاث سنوات فقط (من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩)..
بعدها استدار إليها هتلر. وحينما فعل ذلك، فإنه جاء يغزو فرنسا وهو أكثر قوة : وفرنسا أكثر ضعفاً، في روحها وإرادتها وعقلها وتفريطها في حلفائها الصغار : الذين هم شركاؤها في قضية الأمن المشترك.
إن الأمن المشترك ليس مجرد أمنية مشتركة.
إنه ضرورة مشتركة.
وهو تضحية مشتركة.
وهو عمل مشترك.. وفكر مشترك.. وأمن مشترك.
وهو في النهاية : شرف مشترك
والدولة التي تفرط في جزء من شرفها.. ينتهي بها التاريخ دائماً إلى التفريط في كل شرفها !

□□□□

كتب للمؤلف

دراسات سياسية

| | |
|------------------------------|--------------------------------|
| ممنوع من التداول | (دار الشروق) الطبعة السابعة |
| أفكار إسرائيلية | (كتاب الإذاعة) الطبعة الثانية |
| الحرب الرابعة - سرى جدا | (المكتب المصري) الطبعة الثالثة |
| متمردون لوجه الله | (دار الشروق) الطبعة الخامسة |
| من وجع القلب | (دار المعارف) الطبعة الثالثة |
| بالعربي الجريح | (دار المعارف) الطبعة الثالثة |
| اليوم السابع.. حرب الاستنزاف | (دار المعارف) الطبعة الثالثة |

دراسات أدبية

| | |
|-------------------|--------------------------------|
| أفكار ضد الرصاص | (دار الشروق) الطبعة الرابعة |
| شخصيات | (دار المعارف) الطبعة الرابعة |
| سياحة غرامية | (دار الشروق) الطبعة الرابعة |
| مصري بمليون دولار | (مكتبة الأنجلو) الطبعة الثالثة |
| أوراق إلى حبيبتي | (دار الشروق) الطبعة الأولى |

دراسات فنية

أم كلثوم التي لا يعرفها أحد (كتاب اليوم) الطبعة الخامسة

محمد عبد الوهاب الذي لا يعرفه أحد (دار المعارف) الطبعة الرابعة

في الرواية والقصة

أرجوك لا تفهمنى بسرعة (روزا ليوسف) الطبعة الثانية

شئ يشبه الحب (كتاب اليوم) الطبعة الأولى

كتب تحت الطبع

- الدنيا التي كانت

- على بياض

الفهرس

٤بدلا من المقدمة.

الجزء الأول : بداية البداية

الفصل الأول:

٣٥الربع ساعة الأخيرة - إرغام مصر على الانسحاب.

الفصل الثانى:

٧٢اختراق مصر .. والأبناء يدفعون الثمن

الفصل الثالث:

١٢٣الربع ساعة الأولى .. معاهدة سلام إسرائيلية إلى الملك فاروق.

الجزء الثانى : السلام المصرى

الفصل الرابع:

١٦٨معنى الأمن وحدود السلام الإسرائيلى

الفصل الخامس:

٢٩٦حالة للتأمل - قراءة فى مذكرات كينجر

الجزء الثالث : السلام الإسرائيلى

الفصل السادس:

٤٧٨جوهر الأمن المصرى ومعنى السلام.

٥٤٠الفصل السابع : حالة للتأمل .. الدراما الفرنسية.

٥٩٣كتب للمؤلف:

| | |
|----------------|------------------------|
| رقم الإيداع | ٢٠١٣ / ٣٦٣٧ |
| الترقيم الدولي | ISBN 978-977-02-7729-4 |

١ / ٢٠١٢ / ٢٩

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع)

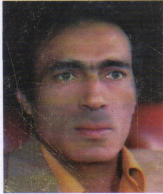
للمزيد من الكتب

<https://www.facebook.com/groups/histoc.ar>

لقراءة مقالات في التاريخ

<https://www.facebook.com/histoc>

<https://histoc-ar.blogspot.com>



إن الصراع العربي الإسرائيلي لم يكن مأساة إغريقية ابتلانا بها القدر، ولا كان أيضا تعبيرا عن نزوة حاكم أو خيالات مؤلف. إن فكرة قيام إسرائيل كدولة لم تبدأ إلا في ربيع الساعة الأخير قبل انسحاب مصر من الشام في القرن الماضي. وفكرة السلام في المنطقة عبرت عنها إسرائيل كدولة في ربيع الساعة الأول من قيامها بتلك المعاهدة السرية التي عرضتها على الملك فاروق في القاهرة. واعتبرها الملك - برغم فساد - جرة ضد مصر لا مثيل لها.

والآن أصبح السلام بين العرب وإسرائيل موضوعا مثيرا للجدل. وفي هذا الكتاب يطرح الأستاذ محمود عوض كل الأسئلة الكبرى للتحقق والمراجعة: أي نوع من السلام؟ إن التناقض قاطع بين "السلام الإسرائيلي" و"السلام العربي" .. وهي أدوار مختلفة تماما تلك التي لعبها كينسجر والسادات ومناحم بيجن وجمال عبد الناصر ومحمد على... ويطرح الكتاب أسرارها الكبرى.

إنه كتاب جديد وهام. يضاف إلى كل الكتب الشهيرة التي كتبها محمود عوض، بأسلوبه الرشيق وعباراته اللاذعة وانتمائه إلى جيل آخر مختلف في عالما العربي يصير على فتح كل الملفات وطرح كل القضايا بأعلى صوت.



٢٠٨١٣/٠١

